

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

السفر الثاني من كتاب الملخص في العربية لابن أبي الربيع القرشي: دراسة
وتحقيق

عائشة خالد محمد حجة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

السَّفْرُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْمَلَخِّصِ فِي الْعَرَبِيَّةِ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيِّ: دَرَسَةٌ
وَتَحْقِيقٌ

إِعْدَادُ

عَائِشَةُ خَالِدٍ مُحَمَّدٍ حَجَّةَ

بكالوريوس لغة عربيّة - في جامعة القدس / أبو ديس - فلسطين

إشراف: د. محمد يوسف إبراهيم بنات

قدّمت هذه الرّسالة استكمالاً لمتطلّبات درجة الماجستير في اللّغة العربيّة
وآدابها من كليّة عمادة الدّراسات العليا في جامعة القدس

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج اللغة العربية وآدابها

إجازة الرسالة

المسفر الثاني من كتاب الملخص في العربية لابن أبي الربيع القرشي: دراسة وتحقيق

اسم الطالب: عائشة خالد محمد حجة

الرقم الجامعي: 21920149

المشرف: د. محمد يوسف إبراهيم بنات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2024/7/23م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتوقيعهم:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: الدكتور محمد بنات

التوقيع:

2. ممتحنًا داخليًا: الدكتور أحمد داود دعمس

التوقيع:

3. ممتحنًا خارجيًا: الدكتور أكرم أحمد عبد الله قواسمة

القدس - فلسطين

1446هـ - 2024م

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين، أدامَ اللهُ رضاَهُما عَنَّا، وأمدَّ في عمرِهِما في سعادةٍ وهناء، إلى اللّذين علّمني
خوضَ غمارِ الحياةِ راضيةً بالقضاء، فلا يُرى مِنّا عناء، إنّما الأثرُ بادٍ كالضياء، مُخلصًا دونما رياء.
إلى زوجي رفيقِ دربي، رضاؤه عَنِّي بُعدًا للشقاء، فهو نعيمي في الدّنيا، فالله أسألُ أن يكونَ كذا في
دارِ البقاء، فجزاه اللهُ عَنِّي خيرَ الجزاء.

إلى ولديّ، قرّةِ عيني (عبد الله وعمر)، اللّذين أرجو لهما التّوفيقَ أيّما رجاء، فلا يفتُرُ قلبي أن ينطقَ
لهما بالدّعاء، وأن يدفَع اللهُ عنهما كلّ بلاء، ويحفظَ عليهما دينَهُما، ويوسّعَ عليهما في رزقِهِما، وينعَمَا
في رخاء، ويجمعَ شملي بهما قريبًا إنّه قريبٌ مجيبُ الدّعاء.

إلى بناتي، مؤنساتي الغاليات، رضي اللهُ عنهنّ، وحفهنّ بمكارمِ الأخلاقِ والحياء، ورفعَ قدرهنّ في
همّةِ علياء، فيكُنّ مناراتٍ للعلمِ يسطعُ نورُها في الظّلماء.

إلى يوسفَ ويونسَ، بسمتي في الدّنيا حين يقبلان عليّ ببهاء، جعلَ اللهُ شأنَهُما في علياء، وجعلَهُما
للأمّةِ الإسلاميّةِ منّ العظماءِ رافعين عنها كلّ بلاء.

إلى كلّ من أحبّوني وأحببتُهُم في الله، وانتفعتُ منهم بحرفٍ أو نفعتُهُم به، ولنا في الله من القبولِ
رجاء.

الباحثة

إقرار

أقرّ أنا مُعدّة هذه الدّراسة بأنّها قدّمت لجامعة القدس؛ لنيلِ درجةِ الماجستير، وأنّها نتيجةُ أبحاثي الخاصّة، باستثناء ما تمّ الإشارةُ إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الدّراسة أو أيّ جزءٍ منها لم يقدّم لنيلِ أيّ درجةٍ عليا لأيّ جامعةٍ أو معهدٍ آخر.

التوقيع: 

عائشة خالد محمد حجّة

التاريخ: ٢٠٢٤/١٧/٢٣ م

شكرٌ وعرْفانٌ

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وُلْدِي﴾^(١)

فإنَّ الشُّكرَ لله أوَّلاً وآخراً، المنعم المتفضَّل، إذ أنعم عليَّ أن سهَّل لي طريق العلم وحملني إليه، فله الحمد من قبل ومن بعد.

فأتقدَّم بالشُّكر لكلِّ القائمين على هذا الصِّرح العلميِّ الشَّامخ (جامعة القدس)، أخصَّ بذلك دائرة اللُّغة العربيَّة، ومناراتها الدَّكاترة الأفاضل، متمنِّلة برئيسها: الدَّكتور جمال غيطان، وعميدها: الدَّكتور مشهور حبازي.

كما أتقدَّم بعظيم شكري وامتناني لمن طوَّق عنقي بفضلِه، فحبَّب إليَّ العلم وحلقه، ومن ثمَّة فتح ناظريَّ على موضوع التَّحقيق، وجاد عليَّ بما عنده من صورٍ للمخطوطات، وتفضَّل بقبول الإشراف على هذه الرِّسالة، إلى أستاذي الفاضل الدَّكتور: محمَّد يوسف إبراهيم بنات، الَّذي لم يبخل بجهد أو نصيحة أو توصية، أو توجيه.

وأزجي شكري وتقديري إلى عضويِّ لجنة المناقشة؛ لتفضُّلها بقراءة هذه الرِّسالة ومناقشتها. كما أشكر كلَّ من أعانني في طلب العلم وسهَّل لي دروبه، وأسأل الله أن يكون ذلك في ميزان حسناته. ولا يفوتني أن أشكر الدَّكتور يوسف الرِّفاعي، الَّذي أشرف على خُطَّة الرِّسالة، وتوجيهي في مسارها. ولا أنسى الدَّكتور محمَّد حامد الَّذي وقرَّ لي العديد من الكتب الَّتِي صعب عليَّ توفيرها. وأخصَّ في شكري الدَّكتورين الفاضلين: إبراهيم (أبو غالية) -شفاه الله-، والدَّكتور مصطفى الخطيب، فقد توجَّهتُ إليهما في بعضِ مسائلِ المخطوطِ، الَّتِي عسرتُ عليَّ، وكنتُ أجدُ عندهما الإجابة الشَّافية.

ومسك الختام، فإنني أشكرُ رفيقةَ دربي وزميلتي: نجيةَ بركات، الَّتِي رافقتني في جلساتِ الدِّراسة وتفضَّلتُ عليَّ بقراءة النَّصِّ لتدقيقه من بعدي.

الباحثة

(١) سورة التَّمَل، ١٩/٢٧.

المُلخَص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق أثرٍ من آثارِ عناية المغاربة بالعربيّة وعلومها، يعودُ للقرنِ السّابع الهجريّ، في الأندلس، فنتناولُ السّفرَ الثّاني من كتابِ الملخّصِ في العربيّة لابنِ أبي الرّبيعِ القرشيّ: دراسةً وتحقيقيًا.

ومنزلةُ هذا الكتابِ تكمنُ في كونهِ لابنِ أبي الرّبيعِ، شيخِ العربيّةِ في زمانِهِ في الغربِ، وقد شهدَ له بذلك أهلُ المشرقِ والمغربِ، وأخذوا عن كتابِهِ هذا الَّذي اعتمدَ في القرنِ الثّاسِعِ الهجريّ ليكونَ منَ المقرّراتِ الدّراسيّةِ في بلادِ الأندلسِ.

وقد تناولتُ هذه الدّراسةُ المخطوطَ في قسمين: الأوّل، يناقشُ دراسةَ الكتابِ وما يحيطُ به، منَ سيرةِ مؤلّفِهِ، وخصائصِ المخطوطِ: عنوانِهِ، ووصفِ نسخِهِ، ودراسةِ مصادِرِهِ، الّتي اعتمدَ عليها ابنُ أبي الرّبيعِ في كتابتِهِ، معَ الوقوفِ على منهجِهِ في الأخذِ مِنْهَا.

بيّنما شملَ القسمُ الثّاني منها النّصَّ محقّقًا، مذيلاً بخاتمةٍ لأهمّ النّتائج. يتلّوها بعضُ الفهرساتِ الّتي تعينُ الباحثَ المنقّحَ، أو الدّارسَ للكتابِ.

لقد اتّبعَتِ الباحثةُ في هذه الدّراسةِ المنهجَ التّكامليّ في البحثِ، فأفادتُ منَ المنهجِ التّاريخيّ في تتبّعِ مراحلِ حياةِ ابنِ أبي الرّبيعِ، واقتفاءِ المصادِرِ، الّتي اعتمدَ عليها في مخطوطِهِ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى أفادتُ منَ المنهجِ التّحليليّ في دراسةِ مسائلِ الكتابِ ومقايستِها على غيرها؛ للموازنةِ بينَها، والوقوفِ على حكمِها.

وخلّصتُ أخيرًا إلى أهميّةِ الكتابِ، وضرورةِ إثراءِ دراساتِ لنشرِهِ، وبيانِ ما وصلتُ إليه العلومُ في الأندلسِ، والدّعوةُ إلى الاستمرارِ في التّنقيبِ عن علومِ العربِ الّتي ما زالتْ سليبةً دفينَةً في ديارِ الغربِ.

Abstract:

The second volume of the book "Al-Mullakhass fi Al-Arabiya" by Ibn Abi Al-Rabee' Al-Qurashi: a study and investigation

Presented by: Aeyshah Khaled Hajjeh

Supervised by: DR. Mohammad Ibrahim Banat

Manuscript research is our path to inheriting our ancestors' legacy and our refuge to uncovering their hidden knowledge treasures. This study revolves around the investigation of a piece of work that highlights the attention given by the Moroccans to the Arabic language and its sciences. It dates back to the 9th century AH, in Andalusia, and focuses on the second volume of the book "Al-Mullakhass fi Al-Arabiya" by Ibn Abi Al-Rabee' Al-Qurashi: a study and investigation.

The significance of this book lies in the fact that it was authored by Ibn Abi Al-Rabee', who was considered the master of Arabic language in his time in the West. This was acknowledged by scholars from both the East and the West, who studied his book and adopted it. In the 9th century Hijri, it became one of the prescribed textbooks in Andalusia.

The study addresses the manuscript in two sections: the first discusses the study of the book and its context, including the biography of its author and the characteristics of the manuscript: its title, descriptions of its copies, and the study of its sources that Ibn Abi Al-Rabee' relied upon in his writing, along with examining his methodology in drawing from these sources.

The second section includes the verified text, appended with a conclusion of the main findings, followed by several indexes to assist the reviser or researcher of the book.

In this study, the researcher adopted a comprehensive approach, benefiting from the historical method to trace the life stages of Ibn Abi Al-Rabee' and follow the sources he relied on in his manuscript. Additionally, the analytical method was used to study the issues in the book, comparing them with others to balance them and understand their rulings.

The study highlights the significance of the book and the need for further research to disseminate its contents and showcase the advancements of Arabic sciences in Andalusia. It also calls for continued exploration of Arabic scholarship still hidden in the West.

المقدّمة

الحمدُ لله المَنَّانِ واسعِ العطاءِ، المتفضِّلِ على عبادِهِ بعظيمِ الآلاءِ، منزلِ القرآنِ على خيرِ الأنامِ والأنبياءِ، محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلِ بيتهِ وصحبِهِ الأتقياءِ، واللهُ أسألُ أنْ يرفعَ الظلمَ عن المسلمينَ، وتُحقَّنَ الدماءَ ويُقبَلُ الشهداءُ.

أما بعدُ:

فلا يخفى على طالبِ علمٍ صعوبةُ اختيارِ موضوعِ الرِّسالةِ، فيحارُ فِكْرُهُ بينَ العنواناتِ، التي تصلحُ لتكونَ رسالةً ماجستير، وقد تنازعَ رغبةُ الباحثةِ في اختيارِ موضوعِ الرِّسالةِ عاملانِ، رغبتُها في تناولِ قراءاتِ القرآنِ الشاذَّةِ في أحدِ كتبِ أبي حيانٍ، أو تناولِ أحدِ علماءِ الأندلسِ في اللُّغةِ العربيَّةِ، وذلكَ لما شدَّها مِنْ موضوعاتٍ أثارها الدُّكتورُ محمَّدُ بناتٍ في مساقاته، حتَّى اقترحَ موضوعَ تحقيقِ المخطوطاتِ -والأمرُ ليسَ ببسيطٍ-، فأشارَ إليها بمخطوطِ الجزءِ الثَّاني مِنَ الملخِّصِ في العربيَّةِ، للشيخِ ابنِ أبي الرِّبيعِ، فشرحَ اللهُ صدرها له، فهو يجمعُ بينَ ما ترغَّبُ به، حيثُ إنَّه مخطوطٌ لابنِ أبي الرِّبيعِ شيخِ أبي حيانٍ الَّذي قالَ عنه: إنَّه ملأَ الأرضَ نحوًا، وشيخِ المقرئينَ في عصره، وما أظنَّ قبولَ الباحثةِ بالمخطوطِ إلَّا جهلَ الجاهلِ وطمعَ العالمِ.

ومنَ نَمَّةٍ فقدَ يسرَ اللهُ أنْ يكونَ موضوعُ البحثِ لنيلِ رسالةِ الماجستير: "السَّفَرُ الثَّاني مِنْ كتابِ الملخِّصِ في العربيَّةِ، لابنِ أبي الرِّبيعِ القرشيِّ: دراسةٌ وتحقيقٌ".

وممَّا سبقَ تستبينُ أهميَّةُ الدِّراسةِ؛ والتي تكمنُ في مكانةِ الشَّيخِ مِنْ جهةٍ، وإحياءِ كتابٍ ليكونَ معَ الجزءِ الأوَّلِ -الَّذي حقَّقهُ علي بن سلطانَ الحكميِّ عامَ ١٩٨٥م- كتابًا متكاملًا يرى النُّورَ، ويفتحُ مجالًا لأبحاثٍ جديدةٍ حولهُ، مِنْ جهةٍ أُخرى.

قامتْ هذهُ الدِّراسةُ على المنهجِ التَّكامليِّ؛ فقدَ أفادتِ الباحثةُ مِنَ المنهجِ التَّاريخيِّ؛ لتتبعَ مراحلَ حياةِ المؤلِّفِ، وإثباتِ الكتابِ له، كما لزمَ الإلمامُ بتاريخِ مصادره؛ لمعرفةِ منهجهِ في قبولها، والأخذِ عنها.

وقدَ عمدتِ الباحثةُ إلى بسطِ مسائلِ الملخِّصِ، وتناولها بالمنهجِ التَّحليليِّ مِنْ خلالِ استقراءِ الأدلَّةِ ودراستها ومقارنتها معَ غيرها.

وقدَ جاءتْ هذهُ الرِّسالةُ على قسمينِ بعدَ المقدِّمةِ، مذيِّلةً بثبوتِ المصادرِ والمراجعِ. أمَّا القسمُ الأوَّلُ، فاشتملَ على دراسةٍ وُضعتْ في خمسةِ مباحثٍ، الأوَّلُ: يختصُّ في سيرةِ موجزةٍ لحياةِ ابنِ أبي

الرَّبِيعِ، والأربعة التالية له تدور حول كتاب الملخص موزعة على الآتي؛ الثاني: في عنوان الكتاب، والثالث: في وصف النسخ الخطية ومنهج التحقيق، والرابع: في مصادر الكتاب، التي شملت مصادر السماع التي اعتمدها عليها الشيخ في كتابه، وقد تتوعت؛ فشملت كلام العرب الذي نقله عن علمائها حتى القرن الرابع الهجري، والقرآن الكريم وقراءاته، وبعض الأحاديث الشريفة والأمثال وأقوال العرب، والشعر الذي ظهر جلياً اعتماداً عليه، والأخير من هذه المباحث في منهج ابن أبي الربيع في عرض مادة الملخص. وذيلت هذه الدراسة بخاتمة خلصت إلى أهم النتائج والتوصيات. وقد شكّل النص المحقق القسم الثاني من الرسالة، ولحق التحقيق فهرس فنيّة، تعين الباحث المنقح على استخراج بُغيته.

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على مصادر قديمة ومراجع حديثة، يترأسها (الكتاب)، وكتب أبي علي، وابن جنّي، وبعض شروحات الألفية، وكتب ابن أبي الربيع التي تم تحقيقها؛ البسيط، والإفصاح عن الكافي، والجزء الأول من الملخص. وكتب القراءات، وأهمها: النشر لابن الجزري، وكتب العروض، كالتوافي للأخفش، وعلم العروض والقافية لعبد العزيز عتيق.

ولا يخفى على طالب علم صادق ما يكابده أحد في إتمام رسالة الماجستير، ولا سيما إن كانت في مضمار التحقيق، فلا يحسب أحد الحصول على مخطوط أمرًا هينًا، فكيف إن كثرت نسخته؟ ولا تخلو قراءة النص من صعوبة، على الرغم من دربة الباحثة على قراءة الخط الأندلسي، ومعرفة ما يشكل من النص إلا من وجود بعض الكلمات التي استصعب عليها منالها، بسبب تصحيف أو طمس، أو فهمها لصعوبتها؛ فقد كان الشيخ يطرد، فيأتي ببعض مصطلحات النحو؛ ليقيس عليها مسائل صرفية، أو يأتي بقاعدة عروضية لشرح أخرى نحوية كانت أو صرفية، فيضيع القارئ إن لم يكن على قدم من تلك المصطلحات، فكان لا بد من إرجاع البصر في اللفظة غير ما مرة حتى تستبين، فإن لم تفعل، تستعين الباحثة ببعض الأساتذة الأجلاء الذين محضوها علمهم الأمين ونصحهم الرشيد.

وعلى الرغم من أن الباحثة قد أحرصت نفسها في تحقيق المخطوط، وبذلت الجهد حتى بلغت الجهد، إلا إنها لكم أشفقت على نفسها، وهي تخوض غمار هذه الرسالة؛ لأنها تدرك أنها قد تتعثر في بعض المواطن، وتزل قدم بعد ثبوتها، فالعياد بالله من فساد الرأي وسوء الفهم.

فالسماحة ترجو، والمتأمل ممن وقف على سداد رأي أن يحمده الله تعالى، وأن يدعو لها ولنفسه بالخير، وممن وقف على تقصير أو زلل، أن يعذر التقصير، ويصلح ما يحتاج الإصلاح متفضلًا، فالتقصير من علامات البشر، والكمال لله وحده تعالى. والله أسأل القبول، فهو خير مبتغى مأمول.

الباحثة

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: سيرة ابن أبي الربيع

- اسمه ولقبه وكنيته
- مولده ونشأته
- مصادر ابن أبي الربيع وشيوخه
- تلاميذه
- آثاره
- وفاته

المبحث الثاني: عنوان الكتاب

المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية ومنهج التحقيق

- النسخة الأولى
- النسخة الثانية
- النسخة الثالثة
- منهج التحقيق
- نماذج مصورة من النسخ المعتمدة في التحقيق

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

- أولاً: علماء العربية الذين نقل عنهم
- ثانياً: القرآن الكريم وقراءته
- ثالثاً: الحديث الشريف
- رابعاً: الأمثال والأقوال
- خامساً: الشعر
- سادساً: استشهاد ابن أبي الربيع بالقضايا العروضية على بعض المسائل الصرفية

١. القسم الأول

١.١ المبحث الأول: سيرة ابن أبي الربيع^(١)

لقد أثرت الباحثة في الإفصاح عن حياة المؤلف الميل إلى الاختصار والعزوف عن الاستفاضة، مكتفية بما ذكره أصحاب الفضل في السبق إلى ذلك، فقد أحاطوا بجوانب حياته، فلم يُترك مجالاً لمستزيد، فمن السابقين لذلك: ابن الشَّاطِ، الذي كتب برنامج ابن أبي الربيع، والتَّجِيبِي في برنامجه. وممَّن أحاط بسيرته وجمع شمل أخباره ممَّا تناثر في كتب التراجم والتاريخ: علي بن سلطان الحكمي، محقق الجزء الأول من هذا الكتاب، وعيَّاد الثَّيْبِي في تحقيق البسيط، وفيصل الحفيان في الإفصاح عن الكافي.

١.١.١ اسمه ولقبه وكنيته

أبو الحسين، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي. هكذا ثبت اسمه في نسخة الأسكوريال من المخطوط^(٢) الذي بين يدي الباحثة، كذلك هو في برنامج شيوخ^(٣) لتلميذه ابن الشَّاطِ. وزاد تلميذه التَّجِيبِي^(٤) (أبي جعفر) قبل اسم أبيه (أحمد). أمَّا نسخة الزَّاوية الحمزاوية، فكتب اسمه على اللوح الثالث منها: أبو الحسين عبيد الله بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي^(٥). فالروايات على اختلاف في كنية أبيه.

(١) ينظر: ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت ٦٨٨هـ)، الملخص في ضبط قوانين العربية، تح: علي بن سلطان الحكمي، ط ١، (د.م)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ١٣/١-٥٢؛ والبسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عبد الثَّيْبِي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ٢١-٧٦/١؛ والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، تح: فيصل الحفيان، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٦٧-١٢٢/١.

(٢) ينظر: ابن أبي الربيع، الملخص في العربية، نسخة الأسكوريال، رقم ١١٠، ٣٧.

(٣) ينظر: ابن الشَّاطِ، قاسم بن عبد الله السبتي (ت ٧٢٣هـ)، برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، تح: العربي الدانز الفرياطي، ط ٢، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ٥٥.

(٤) ينظر: التَّجِيبِي، القاسم بن يوسف بن محمد (ت ٧٣٠هـ)، برنامج التَّجِيبِي، تح: عبد الحفيظ منصور، (د.ط)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨١م، ١٦-١٧.

(٥) ينظر: ابن أبي الربيع، الملخص في العربية، نسخة الزَّاوية الحمزاوية، رقم ١٥، ٣.

ويصلُ الشَّيْخُ بنسبِهِ إلى الخليفةِ عثمانَ بنِ عفَّانَ، رضي اللهُ عنه^(١)، ومنْ هنا جاءتْ نسبتهُ بالعثمانيِّ، وبالأمويِّ: نسبةً إلى بني أميةٍ أصلِ عائلتهِ. وكذلك ينسبُ إلى إشبيلية: بالإشبيليِّ، وإلى سبتة: بالسبتيِّ، وإلى الأندلس: بالأندلسيِّ^(٢).

٢.١.١ مولدهُ ونشأتهُ

يعودُ أصلُهُ إلى بني أميةٍ الذينَ توطَّنوا قرطبةَ، خرَجَ جدُّه منها إلى لُبلةَ، ثمَّ إلى إشبيلية، حيثُ وُلِدَ ابنُ أبي الرِّبيعِ، سنةَ تسعٍ وتسعينَ وخمسمئةَ هجريةً، ونشأ بها^(٣)، فتتلمذَ على شيوخها، وأخذَ عنهم ما ذاعَ من العلومِ التي كانوا يهتمونَ بتدريسها، كعلومِ القرآنِ والقراءاتِ، والحديثِ الشَّريفِ، والفقهِ والأصولِ والفرائضِ، واللُّغةِ والنحوِ، والأدبِ والشعرِ، وغيرها من العلومِ، التي ينطلقُ منها الدَّارِسُ باحثًا عن مشاربِ أخرى يهتمُّ بتحصيلها.

٣.١.١ مصادرُ ابنِ أبي الرِّبيعِ وشيوخُه

قالَ عنه ابنُ القاضي في درّةِ الرِّجالِ: "كانَ زعيمَ وقتهِ في النِّقلِ، وجودةِ التَّأليفِ، ودقَّةِ النَّظرِ، وإليه كانَ المفزَعُ في المشكلاتِ، بصيرًا بالفقهِ، وأصولِهِ، والقراءاتِ، والحسابِ، والفرائضِ، إمامَ النَّاسِ في النَّحوِ"^(٤). فَمِنْ أينَ حصلَ ابنُ أبي الرِّبيعِ على علومِهِ التي أهَلَّتْهُ لهذهِ المنزلةِ؟

يشكُّلُ برنامجُ شيوخِ ابنِ أبي الرِّبيعِ لتلميذِهِ ابنِ الشَّاطِـرِ وثيقةً^(٥) تكشفُ عن جزءٍ من مصادرِ علومِ ابنِ أبي الرِّبيعِ، وقد حصرها في فصلينِ، الأوَّلُ: في شيوخِهِ وما أخذَ عنهم، والثَّاني: في أسانيدِ الكُتُبِ المرويةِ بسندٍ متَّصلٍ إلى أصحابِها. وتتبعُ أهميَّةُ هذا البرنامجِ من أنَّه كُتِبَ في حياةِ الشَّيْخِ وحَضْرَتِهِ.

(١) ينظر: التَّجيبِي، برنامجهِ، ١٧.

(٢) ينظر: ابنُ الشَّاطِـرِ، برنامجِ شيوخِ ابنِ أبي الرِّبيعِ، ٥٥؛ والسَّيوطي، جلال الدِّين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ت)، ١٢٥/٢.

(٣) ينظر: ابنُ القاضي، أحمد بن محمَّد المكناسيِّ (ت ١٠٢٥هـ)، درّة الحجال في أسماء الرِّجال، ذيل وقيّات الأعيان، تح: محمَّد الأحمدِيّ أبو النور، ط١، دار التُّراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ٧١/٣.

(٤) ابنُ القاضي، م.ن، ٧١/٣.

(٥) ينظر: ابنُ الشَّاطِـرِ، برنامجِ شيوخِ ابنِ أبي الرِّبيعِ، ٥٥-٨٠.

وقد بلغ عدد الكتب التي ذُكرت في برنامجه، وقد أُجيزَ فيها بسندٍ متَّصلٍ إلى مؤلِّفها خمسةً وثلاثين كتاباً^(١) من كتبِ الأصولِ التي كانتْ ذائعةً في تلك الفترة؛ أربعةٌ منها في علومِ القرآنِ والقراءاتِ، وهي: الهدايةُ لأبي العباسِ المهديِّ (ت ٤٣٠هـ)، والتبصرةُ لمكيِّ بن أبي طالبٍ (ت ٤٣٧هـ)، والتيسيرُ للدَّاني (ت ٤٤٤هـ)، والكافي لابنِ شريحٍ (ت ٦٩٧هـ)، كلُّها في القراءاتِ السَّبعِ.

ومن كتبِ الحديثِ: موطأُ مالكٍ (ت ١٧٩هـ)، وتهذيبُ سيرةِ ابنِ إسحاقٍ لابنِ هشامٍ (ت ٢١٨هـ)، وصحيحُ البخاريِّ (ت ٢٥٦هـ)، ومسندُ مسلمٍ (ت ٢٦١هـ)، ومسندُ أبي داودٍ (ت ٢٧٥هـ)، وسننُ الترمذيِّ (ت ٢٧٩هـ)، وسننُ النسائيِّ (ت ٣٠٣هـ)، والشَّفا لأبي الفضلِ عيَّاضٍ (ت ٥٤٤هـ)، والأحكامُ لابنِ الخراطِ عبدِ الحقِّ الإشبيليِّ (ت ٥٨١هـ).

ومن كتبِ الفقه: المختصرُ والرَّسالةُ لابنِ أبي زيدٍ القيروانيِّ (ت ٣٨٦هـ)، والتَّقرُّعُ لابنِ الجلابِ (ت ٣٧٨هـ)، والتَّهذيبُ في اختصارِ المدونةِ للبراذعيِّ (ت ٤٣١هـ)، والمقدِّماتُ لابنِ رشدٍ (ت ٥٩٥هـ)، والتَّلقيُّ لعبدِ الوهابِ بنِ عليِّ البغداديِّ (ت ٤٢٢هـ)، والمختصرُ لأبي الحسنِ الطَّليطليِّ، والكافي لابنِ عبدِ البرِّ (ت ٤٦٣هـ).

ولكتبِ العربيَّةِ النَّصيبُ الأكبرُ، منها ما كانَ في النَّحوِ واللُّغةِ، وهي: كتابُ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والإصلاحُ لابنِ السَّكيتِ (ت ٢٤٤هـ)، والفصيحُ لثعلبٍ (ت ٢٩١هـ)، والإيضاحُ للفارسيِّ (ت ٣٧٧هـ)، والجمالُ للرَّجائيِّ (ت ٣٤٠هـ).

ومن الدَّواوينِ وكتبِ الأدبِ، خمسةٌ من الدَّواوينِ وهي: أشعارُ السَّنةِ، والحماسةُ كلاهما بترتيبِ الأعلامِ السَّنتمريِّ (ت ٤٧٦هـ)، وشعرُ المتنبِّيِّ (ت ٣٥٤هـ)، وشعرُ أبي تمامٍ (ت ٢٣١هـ)، وسقطُ الزَّندِ لأبي العلاءِ المعريِّ (ت ٤٤٩هـ). وخمسةٌ في الأدبِ وهي: الأمثالُ لابنِ سلامٍ (ت ٢٣١هـ)، وأدبُ الكاتبِ لابنِ قتيبةٍ (ت ٢٧٦هـ)، والكمالُ للمبردٍ (ت ٢٨٥هـ)، والأُماليُّ للبغداديِّ (ت ٣٥٦هـ)، ومقاماتُ الحريريِّ (ت ٥١٦هـ).

وقد وردَ غيرُ المصادرِ السَّابقةِ في البرنامجِ، ذكرها ابنُ الشَّاطِ في فصلِ تسميةِ الشُّيوخِ، منها: التَّبصرةُ للصَّيمريِّ (ت ٥٤١هـ)، والكراسةُ الجزوليَّةُ، والمفصلُ، وثلاثُها في النَّحوِ. وفي علمِ القراءاتِ: المفرداتُ لابنِ شريحٍ وابنه شريحٍ، وفي علمِ الأصولِ: المستصفيُّ للغزاليِّ (ت ٥٠٥هـ)، وكتابُ الفرائضِ للقاضي أبي القاسمِ الحوفيِّ (ت ٤٣٠هـ).

(١) ينظر: ابن الشَّاطِ، برنامج شيوخ ابن أبي الزَّبيع، ٦٦-٧٩.

ولا بد أن هذه المصنّفات ليست إلا جزءًا مما أخذ الشيخ، وذلك بتصريح ابن الشّاطِ نفسه في مقمّة كتابه، وكأنّه وقف على الأصول من الكتب. فبيّن أن الفصل الثاني من كتابه في " بعض ما وقع عاليًا من الأسانيد في عيون من الكتب المشهورة إلى مؤلفها" (١)

وقد جمع ابن الشّاطِ في البرنامج جزءًا من شيوخ ابن أبي الرّبيع، وبلغ عددهم اثني عشر شيخًا (٢)، أذكر أسماءهم مرتبة حسب تاريخ الوفاة:

١- ابن بَقِيّ، أبو القاسم، أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي (ت ٦٢٥هـ)، قدم إشبيلية وهو شيخ كبير، فسمع ابن أبي الرّبيع عليه بعض كتاب الكافي لابن شريح وبعض الموطأ.

٢- محمد بن عبد الله القرطبي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الإشبيلي (ت ٦٢٨هـ). لزم الشيخ مجلسه، وقرأ عليه بعض الموطأ، وسمع عليه بعض تأليفه في التفسير.

٣- أبو العباس العزفي، أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي عزفة اللّخميّ العزفيّ (ت ٦٣٣هـ)، أخذ عنه مقامات الحريري، وكتب إلى ابن أبي الرّبيع بإجازة جميع ما رواه عن جميع شيوخه.

٤- ابن خَلْفُون، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزديّ (ت ٦٣٦هـ)، أخذ عنه جمل الرّجاعي، وأجازة كذلك في جميع ما رواه عن شيوخه.

٥- العبدريّ، أبو الفتوح بن عمر بن فاخر العبدريّ (ت ٦٣٦هـ)، أخذ عنه المستصفي بين قراءة وسماع، وأبعضًا من كتب الفقه.

٦- محمد بن نبيل، أبو بكر مولى عبد العزيز الغافقيّ الإشبيليّ (ت ٦٣٩هـ)، تعلّم عليه الفرائض.

٧- الشّلوّبين، أبو عليّ عمر بن محمد الأزديّ الإشبيليّ (ت ٦٤٥هـ)، لزم ابن أبي الرّبيع مجلسه، وقرأ عليه الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه، وجمل الرّجاعي، والكامل للمبرّد، وبعض الحماسة

الأعلميّة، وبعض الأمثال لأبي عبيد، وبعض الأمالي للبغداديّ، وبعض المفصل للزمخشريّ، وسمع عليه بقراءة غيره بعض شعر حبيب، والكراسة الجزوليّة، وأجازة بكل ما رواه عن شيوخه.

٨- الدّباح، أبو الحسن عليّ بن جابر بن عليّ اللّخميّ الإشبيليّ (ت ٦٤٦هـ). حضر مجلسه في جامع العدبس، وسمع عليه بعض كتاب سيبويه.

٩- ابن ستاري، أبو محمد عبد الله بن عليّ بن محمد الأنصاريّ (ت ٦٤٧هـ). سمع عليه بعض المستصفي وأبعضًا من كتب الفقه.

(١) ابن الشّاطِ، برنامج شيوخ ابن أبي الرّبيع، ٥٥.

(٢) ابن الشّاطِ، م، ٥٦-٦٦.

١٠- ابن أبي هارون، أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد التميمي الإشبيلي (ت ٦٤٧هـ)، قرأ عليه القرآن بالقراءات السبعة، حسبما تضمنه كتاب الكافي، وبالإدغام الكبير، وبقراءة يعقوب، وسمع عليه كتاب الكافي لابن شريح. وقرأ عليه كتاب المفردات لابن شريح ولابنه، والجمل، والتبصرة للصيمري، والأشعار الستة، والفصيح، وأدب الكاتب، وإصلاح المنطق، والحماسة الأعلمية.

١١- ابن زغل، أبو عمرو محمد بن إبراهيم بن محمد الأزدي الإشبيلي. حمل عنه إجازة كتاب (الفرائض) للقاضي أبي القاسم الحوفي.

١٢- الشلطي، أبو محمد عبد الله بن محمد الجذامي الشلطي، قرأ عليه بعضاً من كتاب المختصر لأبي محمد بن أبي زيد، وأبعضاً من كتب الفقه.

وفيما سبق أدلة عديدة تستقى، أهمها:

- أن الكتب المذكورة أنفاً ليست جميع ما أُجيزَ به الشيخ، فبعض شيوخه أجازوا له جميع ما رَوَّه عن جميع شيوخهم.
- لم يرتحل الشيخ للأخذ عن الشيوخ، بل أخذ عن شيوخ الأندلس ومن طرأ عليها، أو نزل بها مسافراً.
- دارت العلوم التي أخذها عن شيوخه بين علوم اللغة والدين.
- الحرص على الأخذ بالسند المتصل لصاحب الكتاب.
- اقتصر تعلمهم قراءة القرآن والقراءات على السبعة ورواتهم، وقراءة يعقوب بالإدغام الكبير.

٤.١.١ تلاميذه

امتازت حياة ابن أبي الربيع بالانقباض عن الناس، وقد وهب نفسه للعلم تعلمًا وتعليمًا، فتصدَّر للتعليم في إشبيلية بعد أن انتدبه أستاذه الشلوبين للتدريس وهو في الخامسة والعشرين من عمره، وصار يرسل إليه الطلبة، ويحصل له منهم على ما يكفي، فإنه كان لا شيء له^(١). فظلَّ يعلم أربعة وستين عامًا، قضى منها اثنتين وعشرين سنة في إشبيلية (٦٢٤-٦٤٦هـ)، إلى أن غادرها بعد سقوطها سنة

(١) ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٥٥١/١٥؛ والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ١٢٥/٢.

سبّ وأربعين وسمّئة هجرية إلى سبته واستقرّ فيها، فتصدّر مجالس العلم، واشتهرت حلق دروسه، فكان إمام النحو فيها^(١)، حتى وفاته سنة ثمان وثمانين وسمّئة هجرية.

وقد بلغ عدد تلاميذه الذين وصلت إلينا أخبارهم أربعة وأربعين تلميذاً^(٢)، منهم ابن الشاط، الذي جمع برنامج ابن أبي الربيع؛ ليعفيه من كد التأليف، قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري السبتي (ت ٧٢٣هـ)، لزمه وأخذ عنه وتصدّر للإقراء بعده في سبته^(٣).

والتجبيي، القاسم بن يوسف بن محمد بن علي بن القاسم السبتي (ت ٧٣٠هـ)، قرأ على ابن أبي الربيع القراءات السبعة برواياتها الأربع عشرة في ثمان عرضات، وأجازها بها وأشهد عليها كبار سبته^(٤).

وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف النفرّي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، وقد استشهد بأراء شيخه في كثير من المسائل إذ ذكره صراحة في تسعة وعشرين موضعاً^(٥) في ارتشاف الضرب وحده، وكان تارة ينعته بالأستاذ، وأخرى بالشيخ^(٦)، كما فعل في التذليل والتكميل.

ومنهم أبو عمرو، محمد بن أبي الوليد عبّاد بن أبي عمرو محمد بن أبي عمرو خيار المخزومي، قرأ عليه الملخص، ومحمد بن عبّاد بن محمد بن حيان القرشي المخزومي كتب الملخص بإملاء الشيخ، ولم تجد الباحثة لهما ترجمة في كتب الطبقات والتراجم، وقد صحباه -حسبما سيتبين لاحقاً في وصف نسخة الأسكوريال (١١٠)- في كتابه الجزء الثاني ست سنوات (٦٧٧-٦٨٣هـ)، ولم يتبين للباحثة متى بدأ في الجزء الأول منه، فإن كان هذا الكتاب ملخصاً وصحباؤه في كتابته وقراءته هذه المدة الطويلة، ولم تأت كتب التراجم على نكرهما أو لم تصل إلينا أخبارهما، فهذا دليل لا يُعقل عنه، ولا يخفى على حاذق أن تلميذ الشيخ أضعاف مضاعفة ممّا وصل إلى مسامعنا، ولا بد أن تكون كتب التراث الأندلسي المندثرة تحمل في طياتها أخبارهم، ولعلها سيسطع نورها في مخطوطات لم تحقّق بعد.

وهذه النظرة الخاطفة عن تلاميذ ابن أبي الربيع تكشف لنا ما يأتي:

(١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٥١١/١٥-٥١٢.

(٢) ينظر: ابن الشاط، برنامج شيوخ ابن أبي الربيع، ٢٢-٣٤.

(٣) ينظر: ابن الشاط، م.ن، ٣٩-٤٢.

(٤) ينظر: ابن الشاط، م.ن، ٢٧؛ والتجبيي، برنامج التجبيي، ١٦.

(٥) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ١٧٤٨/٤، و٢٠٥٠/٤؛ و٢١٣٦/٤. ذكرت هذه الصفحات على سبيل المثال.

(٦) ينظر: أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، ط ١، دار كنوز إشبيلية، الرياض، (١٤١٨ - ١٤٤٥هـ) = (١٩٩٧ - ٢٠٢٤م)، ٢٨٢/٣، و٢٨٤/٣.

- دارت حياة المؤلف بين التعلّم والتعليم، على الرغم من التغيّرات السياسيّة التي اجتاحت بلاده في حياته.
- توفّر تلاميذه له واستشهادهم بأرائه في كتبهم.
- طول صحبتهم لشيخهم- فهذا التّجبيّي صحبه ليقرا عليه القرآن في ثمانى عرضات، يقلب فيها أوجه القراءات ورواياتها الأربع عشرة-، دلالة على حرصهم على الأخذ من شيخهم وفي ذلك دلالة على حسن خلق الشيخ وسعة صدره وحبّه للتعليم.

٥.١.١ آثارة

يتبيّن لمن يراجع كتب التاريخ والتراجم أنّ مؤلفات الشيخ ليست بالكثيرة مقارنة مع وفرة علمه واتساع معرفته؛ ولعلّ ذلك يعود إلى تفرّغه للتعليم وانشغاله به وتصدره للإقراء وجلسه له. وقد شكّلت المرحلة التي عاشها في سبّعة مرحلة التّصنيف والتّأليف؛ ولعلّ ذلك يعود إلى تحسّن الحال في سبّعة ممّا سمح له بإملاء بعض مؤلفاته على طلبته في مجالس العلم. وقد أشارت المصادر إلى ثمانية، منها أربعة مفقودة، وهي: تعليق على سيبويه^(١)، والشرح الأوسط على كتاب الجمل^(٢)، والشرح الصّغير على الإيضاح^(٣)، وكان ماذا^(٤)، عبارة عن مراجعات بين ابن أبي الربيع وابن المرحّل في مسألة (كان ماذا). ومنها أربعة محقّقة، وهي:

(١) ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ٣٣٥/٥١.

(٢) ينظر: التّجبيّي، برنامج التّجبيّي، ٢٨٠.

(٣) ينظر: التّجبيّي، م.ن، ٤٠.

(٤) ينظر: الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: علي أبو زيد، وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م، ١٨٨/٤؛ والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢/٢٧١؛ والمقري، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م، ١٤٥/٤.

- البسيط في شرح الجمل (جمل الزجاجي) "في عدة مجلدات"^(١)، بقي منها السفر الأول حَقَّقَهُ د. عيادُ الثبتي في جزئين سنة ١٤٠٥هـ^(٢)، ولعلَّه المقصودُ في قولِ الدَّهبي: "لَهُ كِتَابٌ كَبِيرٌ فِي عَشْرِ مَجَلِّدَاتٍ، شَرَحَ الْجُمْلَ، وَهُوَ كِتَابٌ لَمْ يَشُدَّ عَنْهُ مَسْأَلَةٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ"^(٣).
- تفسيرُ الكِتَابِ الْعَزِيزِ وَإِعْرَابِهِ، آخِرُ مَا أَلْفَهُ الشَّيْخُ مِنَ الْكُتُبِ، بَلَغَ فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾^(٤)، وصلنا منه نسخةٌ يَتِمَّةٌ، مِنْ مِئَةِ وَخَمْسِينَ وَرَقَةً، نَهَايْتُهَا الْآيَةَ: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(٥)، حَقَّقْتُهَا الدَّكْتُورَةُ صَالِحَةُ بِنْتُ رَاشِدِ آلِ غَنِيمٍ؛ لِلْحَصُولِ عَلَى رِسَالَةِ الدَّكْتُورَةِ فِي جَامِعَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَنَةَ ١٤٣٠هـ، بِعَنْوَانِ: "تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبِيدِ اللَّهِ الْقُرَشِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ السَّبْتِيِّ"^(٦)، كَمَا يَوْجَدُ دَرَسَةً لِلدَّكْتُورِ الْحَكَمِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، وَلَمْ تَجِدِ الْبَاحِثَةَ فِي هَذِهِ الدَّرَاسَةِ النَّصَّ مُحَقَّقًا إِلَّا مَا كَانَ فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ، وَقَدْ نَشَرْتَهَا مَجَلَّةَ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَامَ ١٤١٣هـ، تَحْتَ عَنْوَانِ: "تَفْسِيرُ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَإِعْرَابِهِ لِأَبِي الْحَسَنِ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ الْأَنْدَلِسِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٦٨٨هـ، تَحْقِيقُ وَدَرَسَةُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، الدَّكْتُورُ عَلِيُّ بْنُ سُلْطَانَ الْحَكَمِيِّ"^(٧). وَلَمْ تَأْتِ الدَّكْتُورَةُ صَالِحَةُ فِي تَحْقِيقِهَا عَلَى ذِكْرِ مَا قَامَ بِهِ الدَّكْتُورُ الْحَكَمِيُّ مِنْ جُهُودٍ فِي دَرَسَتِهِ الَّتِي قَدَّمَهَا عَلَى الْمَخْطُوطِ، وَتَحْقِيقِ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ مِنْهُ، وَالَّتِي تَقَعُ فِي أَرْبَعِمِئَةِ صَفْحَةٍ.
- وَالْكَافِي فِي الْإِفْصَاحِ عَنِ مَسَائِلِ كِتَابِ الْإِيضَاحِ^(٨)، "بِيعَ بِمِصْرَ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ دِينَارًا، وَهُوَ فِي أَرْبَعَةِ مَجَلِّدَاتٍ كَبَارٍ"^(٩)، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ صِرَاحَةً فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمُلَخَّصِ^(١٠)، وَقَدْ حَقَّقَ مِنْهُ الدَّكْتُورُ فَيصَلُ الْحَفِيانُ السَّفَرُ الْأَوَّلُ فِي أَجْزَاءِ ثَلَاثَةِ عَامٍ ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(١) التَّجْبِي، بِرِنَامَجِ التَّجْبِي، ٢٨٠.

(٢) ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، الْبَسِيطُ فِي شَرْحِ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ، تَح: عِيَادُ بْنُ عَبْدِ الثَّيْبِيِّ، ط١، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، بَيْرُوتَ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

(٣) الدَّهْبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ وَوَفِيَاتُ الْمَشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، ٣٣٥/٥١.

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، ١٠٩/٥.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، ١٢٨/٢.

(٦) ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، تَح: صَالِحَةُ بِنْتُ رَاشِدِ آلِ غَنِيمٍ، ط١، جَامِعَةُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، السُّعُودِيَّةِ، ١٤٣٠هـ.

(٧) يَنْظُرُ: ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، تَفْسِيرُ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَإِعْرَابِهِ، تَح: عَلِيُّ بْنُ سُلْطَانَ الْحَكَمِيِّ، مَجَلَّةُ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، عَدَدُ ٨٥-١٠٠، ١٤١٠-١٤١٣هـ، ٣٠١-٤١٧.

(٨) ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، الْكَافِي فِي الْإِفْصَاحِ عَنِ مَسَائِلِ كِتَابِ الْإِيضَاحِ، تَح: فَيصَلُ الْحَفِيانُ، ط١، مَكْتَبَةُ الرَّشِيدِ، السُّعُودِيَّةِ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

(٩) الدَّهْبِيُّ، تَارِيخُ الْإِسْلَامِ وَوَفِيَاتُ الْمَشَاهِيرِ وَالْأَعْلَامِ، ٥١١/١٥.

(١٠) يَنْظُرُ: صَفْحَةُ ١٩٧ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ. يَقُولُ: "لَمْ يَذْكَرْ سَبِيحِيَّةً فِي بَابِ الْإِدْغَامِ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ، وَزَادَ السَّيْرَافِي، وَقَدْ بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي هَذَا فِي كِتَابِ الْكَافِي".

- والملخص في ضبط قوانين العربية، حقق الجزء الأول منه الدكتور علي بن سلطان الحكمي عام ١٤٠٢هـ^(١)، أما الجزء الثاني منه فهو بيت القصيد في هذه الرسالة وموضوعها.

ويستخلص مما سبق ملاحظات عديدة، منها:

- أن الشيخ على اتساع علمه وتنوعه إلا أن مؤلفاته تنحصر في علم النحو، حتى إن تفسيره يتسم بالطابع النحوي اللغوي.
- يلاحظ كبر حجم كتبه، فيما عدا تعقيباته على الكتاب ومسألة كان ماذا.
- قد سلك في معظمها ما سلكه أهل عصره من العلماء، فقد كانت في شروحات ثم ملخصات، والذي يظهر أن الملخص هو ملخص لشرح على الإيضاح "الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح"، أو ملخص لكتاب شيخه أبي علي الشلوبين "القوانين في علم العربية" ولم تجد الباحثة لهذا الكتاب إلا نكراً عند الزركلي في كتابه الأعلام^(٢).

٦.١.١ وفاته

توفي ابن أبي الربيع، رحمه الله، في سبتة "يوم الجمعة السادس عشر لشهر صفر سنة ثمان وثمانين وستمئة"^(٣)، ودُفن بالمقبرة الكبرى التي بسفح جبل الميناء^(٤).

(١) ابن أبي الربيع، الملخص في قوانين العربية، تح: علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
(٢) ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م، ٦٢/٥.
(٣) ابن بشكوال، كتاب الصلة (ت ٥٧٨هـ) ومعه صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)، تح: شريف أبو العلا العدوي، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ٣/١٢٠.
(٤) ينظر: ابن القاسم، محمد بن القاسم السبتي (ت بعد ٨٢٥هـ)، اختصار الأخبار عما كان يتغير سبتة من سني الآثار، تح: عبد الوهاب بن منصور، ط٢، الرباط، (د.م)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١٤.

٢.١ المبحثُ الثاني: عنوانُ الكتابِ

إنَّ المتمعَّنَ في النَّسخِ الثلاثةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا يَجْزُمُ أَنَّ عِنْوَانَ الْكِتَابِ هُوَ (المَلَخَّصُ فِي الْعَرَبِيَّةِ)؛ وَيَعُودُ ذَلِكَ إِلَى عَوَامِلٍ عَدِيدَةٍ:

- صرَّحَ بِهِ الْكَاتِبُ آخِرَ الْمَخْطُوطِ فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ (١١٠)، حَسَبَ مَا أَمْلَاهُ الْمُؤَلِّفُ وَأَقْرَهُ، فَقَدْ كَتَبَتِ النَّسْخَةُ فِي حَيَاتِهِ، وَكَمَلَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهَا سَنَةَ (ت ٦٧٧هـ)، وَكَمَلَ الْجُزْءُ الثَّانِي سَنَةَ (ت ٦٨٣هـ)، وَعَلَيْهَا إِجَازَةٌ بِخَطِّهِ لِأَبِي عَمْرٍو بْنِ خِيَارِ الْمَخْزُومِيِّ فِي نَهَايَةِ الْجُزْئَيْنِ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ النَّسْخَةِ أَنَّ الشَّيْخَ جَعَلَ الْكِتَابَ فِي جُزْأَيْنِ؛ اسْتَرْسَلَ فِي الْأَوَّلِ بِذِكْرِ قَضَايَا النَّحْوِ وَجَعَلَهُ فِي سَفَرَيْنِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ عَنَوْنَ لِلثَّانِي بِ: "السَّفَرُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْمَلَخَّصِ فِي النَّحْوِ". وَجَعَلَ الْجُزْءَ الثَّانِي فِي بَاقِي قَضَايَا اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَسْمِيَةِ الْكِتَابِ فِي نَهَايَةِ الْجُزْءِ الثَّانِي عِنْدَمَا قَالَ: كَمَلَ السَّفَرُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ "المَلَخَّصِ فِي الْعَرَبِيَّةِ". وَهَذِهِ إِشَارَةٌ صَرِيحَةٌ لِاسْمِ الْكِتَابِ الَّذِي ارْتَضَاهُ مُؤَلِّفُهُ وَأَقْرَهُ.

- وَافَقَتْ تَسْمِيَةُ الْمَخْطُوطِ فِي نَسْخَةِ الزَّوَايَةِ الْحَمَزَاوِيَّةِ (١٥) تَسْمِيَتَهُ فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ (١١٠)، وَقَدْ صَدَرَتْ عَامَ (ت ٧٢٠هـ)، وَلَا بَدَّ مِنْ أَطْلَاعِ تَلَامِيذِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ عَلَى هَذِهِ النَّسْخَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخُهَا أَحَدَ تَلَامِيذِهِ، وَلَمْ يَنْكَرْ أَحَدٌ عِنْوَانَهَا.

- أَمَّا فِي نَسْخَةِ الْأَسْكَورِيَالِ (١٨٥)، فَقَدْ اقْتَصَرَ الْاسْمُ عَلَى الْمَلَخَّصِ فِي النَّحْوِ. وَلَا غَرَابَةَ فِي اعْتِمَادِ هَذَا الْعِنْوَانِ؛ فَالشَّيْخُ كَانَ يَعْبَرُ عَنْ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ كُلِّهَا بِالنَّحْوِ، وَيَسْمِي مَا كَانَ تَغْيِيرًا بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ إِعْرَابًا. وَهَذَا مَا سَيَنْبَغُ مِنْ اسْتِهْلَالِهِ لِلْجُزْءِ الثَّانِي بِتَعْرِيفِ النَّحْوِ. وَبِذَلِكَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ عِنْوَانَاتِ النَّسخِ الثَّلَاثِ.

- وَقَدْ جَاءَ مَخْتَصَرًا بِاسْمِ الْمَلَخَّصِ فِي كِتَابِ تَابِعِيهِ كَمَا جَاءَ فِي التَّذْيِيلِ لِتَلْمِيذِهِ أَبِي حَيَّانَ، فَيَقُولُ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ: "قَالَ صَاحِبُ الْمَلَخَّصِ" ثُمَّ يَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِ شَيْخِهِ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ مِنَ الْمَلَخَّصِ "تَقُولُ: ظَنًّا زَيْدًا مَنْطَلَقًا ... وَمَبْنَى الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَإِنْ جِئْتَ بِـ"ظَنًّا... (١)" وَ"قَالَ صَاحِبُ الْمَلَخَّصِ: أَمَّا التَّعْلِيْقُ فَاخْتَلَفَ فِيهِ: فَمَنْهُمْ مَنْ أَجَازَ أَعْلَمْتَ زَيْدًا لَعَمْرٍو شَاخِصَ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ

(١) أَبُو حَيَّانَ، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ النَّسْهِيلِ، ٧٨/٦.

جَدِيدٌ^(١)...^(٢)، أو يقولُ: "ذكرَ هذه المسألة صاحبُ (الملخص)"^(٣)، وقد طبقتِ الباحثةُ مواضعَهُ بالملخصِ وكانت متوافقةً.

وفي بابِ القسمِ في ارتشافِ الضربِ: "وقالَ صاحبُ (الملخصِ): يعوّضُ من القسمِ، (عوض) اسم، وهو مبنيٌّ على الضمِّ، لقطعه عن الإضافة، ... وفيه الجمعُ بين العوضِ والمعوضِ منه."^(٤) وقالَ صاحبُ الملخصِ: وكذا لو وسّطت ظناً أو أخرته للإعمال، ... فإنّ توسّطت أو تأخّرت جاز الإلغاء والإعمال، كما جاز في الخبر."^(٥)

وقد ذكرَ عليّ بن سلطانِ الحكميِّ في تحقيقهِ للجزءِ الأولِ مِنْ هذا الكتابِ أنّ أبا حيّانَ عزا إلى هذا الكتابِ باسمِ القوانين^(٦)، دونَ الإشارةِ إلى الموضوعِ في كتبِ أبي حيّانَ، ولم تقفِ الباحثةُ عليها.

وذكرَهُ السيوطيُّ بالعنوانينِ: "الملخص، القوانين - كِلَاهُمَا فِي النُّحُو"^(٧)، وقد يُظنُّ من قولِهِ أنّهما كتابان، وقد حقّقَ في ذلكِ الدكتورُ الثبيتيُّ، وأثبتَ أنّهما كتابٌ واحدٌ مِنْ خلالِ مطابقتِ النسخِ الخطيّةِ التي وصلتْ إلينا^(٨).

وممّنَ ذكرَهُ باسمِ القوانينِ، عبدُ الله بنُ محمدٍ العياشيُّ في الرّحلةِ العياشيّةِ، يقولُ: "وممّا رأيتهُ بمكّةَ: القوانينُ لابنِ أبي الرّبيعِ في علمِ النُّحُو"^(٩)، ثمّ قيّدَ منه نصّاً في إعلالِ عينِ (حيّ)، فقالَ: "وقيدتِ منه ما نصّه: اعلم أنّ ياءَ حيّ يجري مجرى الشّينِ مِنْ خشيةِ لا تُعْتَلُّ كما اعتلّتْ في هابٍ، لأنّك لو أعلّنتها فقلت: حيّ، كما قلت: هابٍ، لوجبَ أن تعلّها في المضارعِ، فتقولُ: يحيّ، كما تقولُ: يهابُ... وحكى يونسُ عن كثيرٍ من العربِ حيّ وأحيّ، قرئ بهما"^(١٠).

وقد يرجعُ منبثُ هذا الاختلافِ في مسمّى الكتابِ لما أوردهُ تلميذُ الشّيخِ التّجيبّيِّ في برنامجِهِ باسمِ "الملخصِ في ضبطِ قوانينِ العربيّةِ"^(١١)، فيأتي هذا الخلطُ مِنْ منهجيّةِ الاختصارِ في التّسميةِ،

(١) سورة سبأ، ٣٤/٧.

(٢) أبو حيان الأندلسي، التّذليل والتّكميل، ١٦٠/٦-١٦١.

(٣) ينظر: أبو حيان، م.ن، ١١٩/٦، و٤٠٨/١١.

(٤) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٢٩٠/٤.

(٥) أبو حيان الأندلسي، م.ن، ١١٣/٤.

(٦) ينظر: ابن أبي الرّبيع، الملخص في ضبطِ قوانينِ العربيّةِ، تح: علي سلطان الحكمي، ١/٥٧.

(٧) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، ١٢٥/٢.

(٨) ينظر: ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرحِ جملِ الزّجاجي، ٧٦-٧٥/١.

(٩) عبد الله بن محمد العياشي، الرّحلة العياشيّة ١٦٦١-١٦٦٣، تح: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، ط١، دار السويدي،

أبو ظبي، الإمارات العربيّة المتّحدة، ٢٠٠٦م، ٣٥٢/٢.

(١٠) عبد الله العياشي، م.ن، ٣٥٢/٢-٣٥٣. ينظر النصّ كاملاً في هذا الكتابِ صفحة ١٩٢.

(١١) ينظر: التّجيبّي، برنامجِ التّجيبّي، ٢٨٠.

فبعضهم اكتفى بالقوانين، والآخر بالملخص، نقلاً عن الاسم الذي ذكره التّجبيي، ومهما يكن فالمسمى الذي كتب على المخطوط أسبق.

وفيما سبق إشارات لا يجوز تخطّيها دون توضيح:

- اختلف في عنوان الكتاب مع ترجيح الباحثة لعنوان "الملخص في العربية".
- قيمة الكتاب؛ حيث وصل مكة وأخذ عنه.
- حرص تلاميذ الشيخ على النقل من الكتاب وتناقله.

٣.١ المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية، ومنهج التحقيق

لقد اعتمدت الباحثة في تحقيق الجزء الثاني من هذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وإليك وصفها:

النسخة الأولى

نسخة مكتبة الأسكوريال^(١)، تحمل رقم (١١٠)، وعدد أوراقها مئة وعشرون ورقة، في كل لوح صفحتان، وتقع في سبع وثلاثين ورقة من الجزء الأول من الكتاب، وتشتمل على الجزء الثاني كاملاً منه، الذي كتب في ثلاث وثمانين ورقة.

ويشتمل الوجه على واحد وعشرين سطراً، كتبت بخط أندلسي مشكول، مضبوط ضبطاً تاماً، وقد ميزت العنوانات بالخط البارز، كتبها محمد بن عباد بن محمد بن حيان القرشي المخزومي، فأنهى الجزء الأول منها سنة سبع وسبعين وستمئة، والثاني سنة ثلاث وثمانين وستمئة.

وقد اعتمدت الباحثة هذه النسخة لتكون النسخة الأم في تحقيق الجزء الثاني من هذا الكتاب؛ لعلو منزلتها بين النسخ؛ وذلك لأنها كتبت في حياة المؤلف على سماعه، وعليها إجازة بخطه لقارئها أبي عمرو محمد بن أبي الوليد عباد بن أبي عمرو محمد بن أبي عمرو خيار المخزومي . وتخلو هذه النسخة من التعقيبات، بينما وجدت التعليقات على جانبي الصفحة، التي بخط الناسخ نفسه.

(١) استجلبها الدكتور محمد بنات من مكتبة دير الأسكوريال، مدريد، إسبانيا.

عُنُونُ اللَّوْحِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّسخَةِ بِ"السَّفَرِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْمَلَخَّصِ فِي النَّحْوِ"، مِمَّا عُنِيَ بِجَمْعِهِ
وَتَأَلَّفِهِ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْعَلَّامَةُ الْحَقِيقُ فِي رتَبَةِ الْعِلْمِ بِاسْمِ الْإِمَامَةِ، أَبُو الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقَرَشِيِّ -
أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ".

وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ الْجِزَةَ الْأَوَّلَ مِنَ الْكِتَابِ قَدْ قُسِّمَ إِلَى قَسْمَيْنِ، وَهَذَا الْمَخْطُوطُ يَبْدَأُ بِالْقِسْمِ
الثَّانِي مِنْهُ.

وَكُتِبَ عَلَى اللَّوْحِ السَّابِعِ وَالثَّلَاثِينَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَخِيرُ مِنَ الْجِزَةِ الْأَوَّلِ: "كَمَلُ الْجِزَةِ الْأَوَّلِ مِنْ
هَذَا الْكِتَابِ عَلَى الْفَقِيهِ الْحَسِبِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ خِيَارِ الْمَحْدَثِ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ عَلَى عبيدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي الرَّبِيعِ... تَمَّ الْجِزَةُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، عَلَى حَسِبًا قَسَمَهُ، مَوْلَاهُ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْعَلَّامَةُ الْحَقِيقُ
فِي رتَبَةِ الْعِلْمِ بِاسْمِ الْإِمَامَةِ أَبُو الْحَسَنِ عبيدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عبيدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
الرَّبِيعِ الْقَرَشِيِّ، أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ وَمَكَنَ فِي عَلَيَّيْنِ ارْتِقَاءَهُ بِمَنْهَ وَفَضْلِهِ. يَتْلُوهُ فِي أَوَّلِ الْجِزَةِ الثَّانِي: النَّحْوُ
الْمَقَائِيسُ الْمَسْتَنْبَطَةُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَكَانَ فِي الْأَصْلِ الْمُنْتَسَخُ هَذَا مِنْهُ أَثَرَ تَمَامِ الْجِزَةِ الْأَوَّلِ الْمَذْكُورِ
مَا نَصَّهُ كَمَلُ هَذَا الْجِزَةَ بِقِرَاءَةِ الْفَقِيهِ النَّحْوِيِّ أَبِي عَمْرٍو مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْأَكْرَمِ الْأَجَلِّ الْمَرْحُومِ
أَبِي الْوَلِيدِ عَبَادِ ابْنِ الشَّيْخِ الْأَكْرَمِ الْمَرْحُومِ أَبِي عَمْرٍو مُحَمَّدِ ابْنِ الشَّيْخِ الْأَكْرَمِ الْحَسِبِ أَبِي عَمْرٍو خِيَارِ
الْمَخْزُومِيِّ، فِي الْخَامِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَالٍ مِنْ عَامِ سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ وَسِتِّمِئَةٍ، وَاللَّهُ يَنْفَعُ بِالْعِلْمِ
وَيَجْعَلُنَا مِنْ أَهْلِهِ بِمَنْهَ وَكِرْمِهِ وَفَضْلِهِ وَإِحْسَانِهِ، وَكُتِبَتْهُ عبيدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عبيدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي
الرَّبِيعِ الْقَرَشِيِّ، فِيهِ بَشْرٌ كُتِبَ عَلَيْهِ عَمْرٍو صَحِيحٌ مِنْهُ".

وَيُفْتَتِحُ الْجِزَةُ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ فِي اللَّوْحِ الثَّامِنِ وَالثَّلَاثِينَ، بِالْبِسْمَلَةِ عَلَى يَمِينِ الْوَجْهِ، وَبِالْصَّلَاةِ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَى يَسَارِهِ، ثُمَّ بِتَعْرِيفِ النَّحْوِ، وَمِنْ تَمَّةٍ يَسْتَهْلُ الْجِزَةَ بِبَابِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَيُنْتَهِي الْجِزَةُ فِي اللَّوْحِ الْعِشْرِينَ بَعْدَ الْمِئَةِ، كُتِبَ فِي نَهَائِيهِ: "كَمَلُ السَّفَرِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ
الْمَلَخَّصِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَمْلَاهُ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ الْعَلَّامَةُ الْحَقِيقُ فِي رتَبَةِ الْعِلْمِ بِاسْمِ الْإِمَامَةِ أَبِي الْحَسَنِ عبيدِ
اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقَرَشِيِّ، أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ. وَبِكَمَالِهِ كَمَلُ جَمِيعِ الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ،

وصلّى الله على محمّد وعلى آله، على يدي الفقير إلى رحمة ربه محمّد بن عبّاد بن محمّد بن حبان القرشيّ المخزوميّ في الثاني عشر لجمادى الآخرة من سنة

أكملت تسميع هذا الكتاب بالقراءة على مؤلّفه، رضي الله عنه، ضحى يوم الثلاثاء الخامس ... المعظم من سنة ثلاثٍ وثمانين وسبعمئة، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد رسول الله وسلّم تسليمًا، قال ذلك وكتبه: محمّد المذكور ... الله وحّمده".

النسخة الثانية^(١)

توجد هذه النسخة في الخزانة الحمزاوية بالمغرب تحت رقم (١٥)، وتحتوي على جزأي الكتاب كاملين، فيها (٣٩٨) وجهًا، مرقمة باستخدام التعقيب، ينتهي الجزء الأول عند الوجه (٢٦٠)، ويشتمل الوجه منها على (٢٣) سطرًا، كتبت بخط مغربيّ، إلا أنّ الخط يدلّ على اختلاف النسخ، أمّا الجزء الأول فقد تمّ بخط واحد يعود إلى أحمد بن أحمد بن عبد الله بن عليّ الكوميّ، الشهير بنسبه، والذي يظهر أنّه أتمّ كتابة الجزء الأول من الكتاب وثلاثة وأربعين وجهًا من الثاني، ثمّ يختلف النسخ ويكمل إلى نهاية المخطوط، ولا توجد إشارة لصاحب الخط تدلّنا على اسمه.

كتبت على الوجه الأول من هذا المخطوط تحبيسات الزاوية الحمزاوية ورقم الكتاب، وعلى الثاني: "أستودع هنا شهادة أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمّدًا رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم"، كتبت بخط مغاير لخط المخطوط، وتحته رقم الكتاب.

أمّا اللوح الثاني، فلم يكتب شيء على الوجه الأيمن، واحتوى الوجه الأيسر على فهرست لمحتويات الجزء الأول من الكتاب.

وكتبت على الوجه الأيمن من اللوح الثالث: "بسم الله الرحمن الرحيم، صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد".

(١) حصلت الباحثة على صورة للنسخة من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة بالقاهرة.

قال الشيخ الأجلُّ الأجلُّ المبارك اللغويُّ الفرضيُّ، أبو الحسين عبيدُ الله بنُ أبي العباسِ أحمدَ بنِ أبي الحسينِ بنِ أبي الربيعِ القرشيِّ، رضي اللهُ عنه ورحمتهُ.

وختِمَ الجزءُ الأوَّلُ بقوله: كَمَلَ الجزءُ الأوَّلُ مِنْ كِتَابِ الْمَلَخَصِ فِي النَّحْوِ، تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْفَقِيهَ النَّحْوِيَّ الْفَرْضِيَّ، أَبِي الْحُسَيْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَذَلِكَ يَوْمَ الْأَحَدِ الثَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ لِحَمَادَى الْأُولَى، عَامَ عَشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ، عَلَى يَدِ الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ مَوْلَاهُ الْغَنِيِّ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ: أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْكُومِيَّ الشَّهِيرِ بِنَسَبِهِ، فَرَحَمَ اللَّهُ كَاتِبَهُ وَكَاسِبَهُ، وَلَمَنْ دَعَا لَهُمَا بِالتَّوْبَةِ وَالْمَغْفَرَةِ.

وينتهي المخطوطُ في الصَّفحةِ السَّابِعَةِ وَالتَّسْعِينَ وَالثَّلَاثِينَ بِفَصْلِ اللَّامِ. وَيَلِي نِهَائَةَ الْفَصْلِ سَطْرَانِ، يَظْهَرُ أَنَّهَا تَعْلِيقٌ عَلَى نِهَائَةِ الْمَخْطُوطِ، إِلَّا أَنَّهَا مَطْمُوسَانِ، فَعَسَرَ عَلَى الْبَاحِثَةِ تَمْيِيزُ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهَا.

وعلى الوجه الأيسر تحبيساتُ الزاويةِ الحمزويةِ ورقمُ الكتابِ.

النَّسْخَةُ الثَّلَاثَةُ^(١)

نسخةُ الأُسْكُورِيَالِ الثَّانِيَةِ، تَحْتَ رَقْمِ (١٨٥)، تَقَعُ فِي ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ صَفْحَةً، كُلُّ صَفْحَةٍ مِنْ وَجْهَيْنِ، اِحْتَوَى كُلُّ وَجْهِ عَلَى خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ سَطْرًا غَالِبًا، كُتِبَتْ بِخَطِّ أُنْدَلُسِيِّ.

واحتوتِ الصَّفحاتُ الأربَعُ عَشْرَةَ الْأُولَى عَلَى نِهَائَةِ الْجَزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِتَابِ مِنْ بَابِ الضَّمَانِ إِلَى نِهَائَةِ مَسْأَلَةِ قَالُوا: ذِيهِ. وَعَلَى الْجَزْءِ الثَّانِي مِنَ الْكِتَابِ، وَيَقَعُ فِي أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَرَقَةً.

كُتِبَ عَلَى لَوْحَةِ الْغُلَافِ: "السَّفَرُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْمَلَخَصِ تَأَلَّفَ الشَّيْخُ الْفَقِيهَ الْأَسْتَاذِ الْمُقْرِي النَّحْوِيَّ الْلُغْوِيَّ أَبِي الْحُسَيْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيِّ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ وَنَفَعَهُ بِالْعِلْمِ".

(١) استجلبها الدكتور محمد بنات من مكتبة دير الأسكوريال، مدريد، إسبانيا.

وعلى هذا اللوح كُتِبَ بيتُ الشعر^(١):

دَثِرُ ثِيَابِكَ فِي الْخَرِيفِ؛ فَإِنَّهُ فَصْلُ الرَّدَى، وَنَسِيمُهُ خَطَّافُ

ثمَّ تحببساتٌ وتملَكَاتٌ على الكتابِ لِمَالِكِهِ: موسى بن بكرٍ بن محمّد بن عبد العزيز الجزوليّ.
ثمَّ كُتِبَ^(٢):

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلْكَنِ وَالْمَرْءُ تَكْرَمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
فَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجَلَهَا فَأَجَلُهَا مِنْهَا مُقِيمُ الْأَلْسَنِ

وجاء على رأسِ اللوحِ الثَّاني منها بالبسملةُ في يمينِ الصَّفحةِ والصَّلَاةُ على رسولِ الله في يسارِها،
ثمَّ بابُ الضَّمائِرِ.

وينتهي الجزءُ الأوَّلُ في الصَّفحةِ الرَّابِعةِ عشرةً من هذا المخطوطِ، كُتِبَ عليها:

نَجَرَ السَّفَرُ الأوَّلُ مِنْ ... المؤلّف، رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى، وَنَفَعَهُ بِالْعِلْمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

ويُفتتحُ الجزءُ الثَّاني من الكتابِ بالبسملةِ على يمينِ رأسِ الصَّفحةِ، والصَّلَاةُ على النَّبِيِّ في
يسارِها، ثمَّ كُتِبَ: قَالَ الشَّيْخُ الْأَسْتَاذُ النَّحْوِيُّ اللَّغْوِيُّ الْفَرُضِيُّ أَبُو الْحُسَيْنِ بَنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْقَرَشِيِّ، رَحْمَةُ
اللَّهِ. ثُمَّ يَسْتَهَلُّ الْجُزْءَ بِتَعْرِيفِ النَّحْوِ.

(١) ذكر ابن القاضي في درة الحجال أنه ينسب لأبي مالك الونشريسي، ولم تقف الباحثة على ترجمته، ينظر: ابن القاضي،
درة الحجال، ١٦٥/٢.

(٢) تنسب إلى المبرّد. ينظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد، تاريخ مدينة السلام وأخبار
محدثيها وذكر قاطناتها العلماء من غير أهلها ووارديها، تح: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت،
١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م، ٢١/٥.

وينسب إلى إبراهيم بن خلف البهراني. ينظر: الرّمخشريّ، جار الله (ت ٥٨٣ هـ)، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار،
ط١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٢ هـ، ٧٠/٤.

وُخِّتِ المخطوطُ في الصَّفحةِ الثَّامنةِ والسَّبعينَ بكتابة: نَجَرَ السَّفَرُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ المُلَخَّصِ،
وبِهِ تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ وَحَسَنِ عَوْنِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدِ النَّبِيِّ المِصْطَفَى
الكَرِيمِ، وَسَلَّمْ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَعَمَّ تَسْلِيمٍ، وَذَلِكَ بَعْدَ العِشَاءِ .. مِنْ لَيْلَةِ الجُمُعَةِ السَّادِسُ مِنْ ... مِنْ عَامِ
أَحَدٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِئَةٍ، بِعَوْنِ اللهِ وَبِرَكَتِهِ.

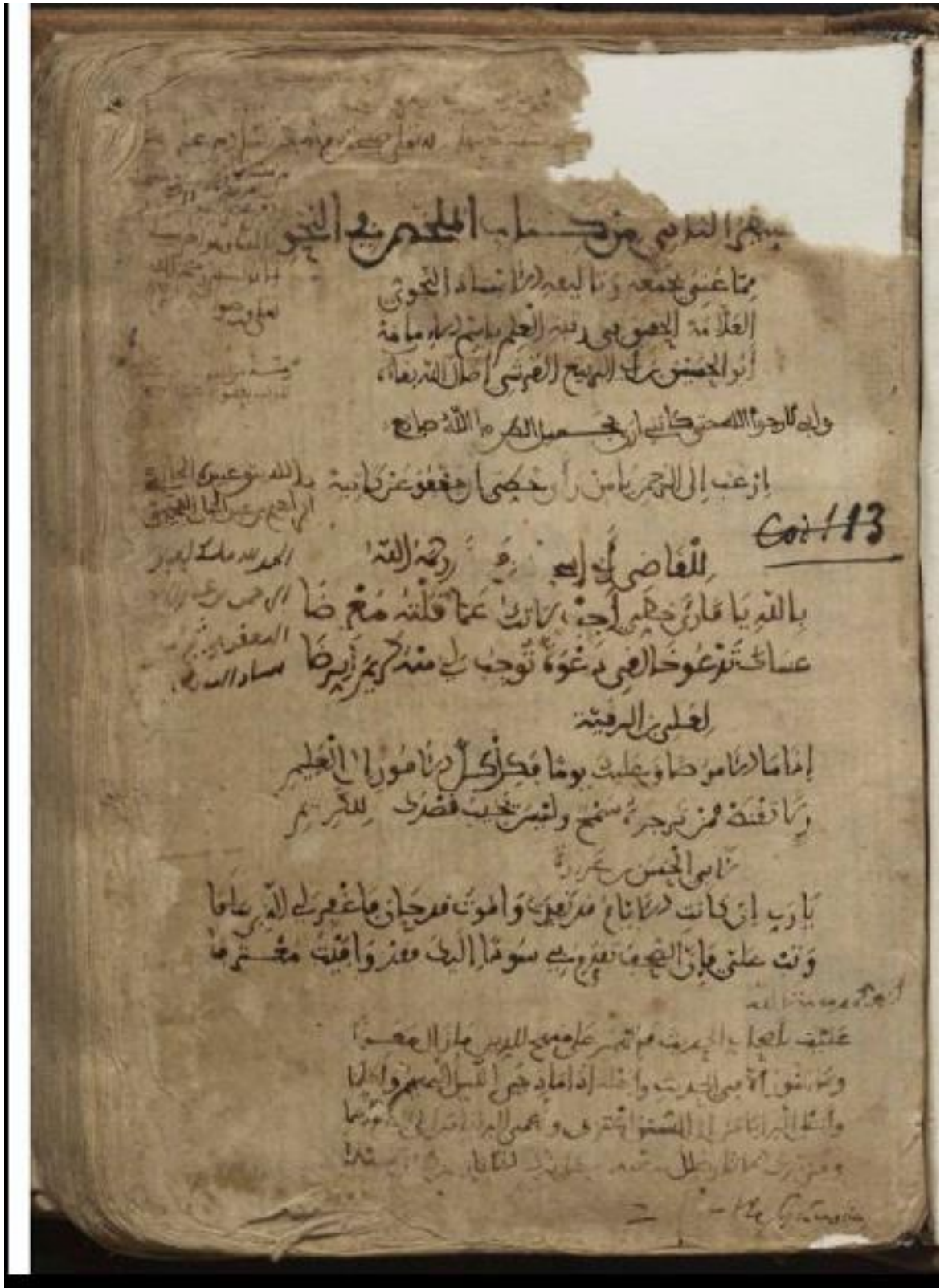
منهج التحقيق

قد نكرت الباحثة أن نسخة الأسكوريال (١١٠) مضبوطة ضبطاً تاماً، وقد أفادها هذا الأمر كثيراً، وكان
العملُ في المخطوط كما يأتي:

- ١- إخراج المخطوط على الشكل المتبع في العصر الحالي، بكل ما يستلزم من طباعة وعلامات
ترقيم، وضبط، وما يعين القارئ على فهمه.
- ٢- تحرير النص، ومقابلة النسخ على بعض، والتنبيه على الخلافات الواردة في نسخ الكتاب الثلاثة،
مع الالتزام بالأمانة العلمية بعدم تغيير النص، وإظهار الكتاب على صورته التي أملاها المؤلف.
- ٣- التثبت من الضبط، وقد كان دقيقاً، إلا في مواضع نادرة، تم الإشارة إليها في مواضعها.
- ٤- تخريج الآيات والأحاديث الواردة في المتن.
- ٥- تخريج الشعر المستشهد به، وبيان وجه الاستشهاد به.
- ٦- ترجمة الأعلام الوارد ذكر أسمائهم في المتن.
- ٧- تعريف الأماكن الواردة في المتن.
- ٨- شرح الكلمات الغامضة في النص.
- ٩- عزو الآراء والقضايا التي أوردتها المؤلف إلى أصحابها، واستخراجها من مصادرها وتكرار مواضعها
في كتبهم.

١٠- توضيح بعض القضايا التي تشكل على القارئ.

١١- تخريج القراءات التي استشهد بها المؤلف، وبيان وجه الاستشهاد.



اللوح الأول من نسخة الأسكوريال برقم (١١٠)

باب

الجزء ما يكون إلا بلا طاقة ولا ما وظاير من رخص اجزئها اضافة العقل
 إلى الهمم الثاني اضافة الهمم إلى الهمم فباضافة العقل إلى الهمم تكون
 حروب وخطتها أربعة عشر حراسين والى وعن وعن ورتب
 ومنه ومنه وجاشي وخلا والباء واللام والكاف وحتي وهي تسمى
 خمسة اقسام اجزئها ما لا يكون الا حرفا وما لا يكون الا حرفا الثاني ما لا يكون
 الا حرفا ويكون حافضا وغير حافض الثالث ما لا يكون الا حافضا ويكون
 حرفا وغير حرف الترابيع ما يكون حرفا ويكون اسما واذا كان اسما لم يحذف
 الحافض ما يكون حرفا ويكون فعلا **الفصل الثامن** من والى ومن
 ورتب وجاشي والباء وهو مرضي الخلام في جاشي في باب الهمم
 اتمام من متكون ذابرة وتكون غير ذابرة وهي تباد بثلاثة حروف اجزئها
 ان تدخل على الهمم الثاني ان يكون المنكبة تباد منها المنكبة او الجنس الثالث ان
 تقع بغز غير الواجب مثال ذلك قوله تعالى ما لكم من الهمم فاما قول العرب
 لله ذرك من رجل فما الاصل لله ذرك من الرجل ثم استحقوا من قوله كل رجل
 وفردفع الخلام في هذا باب تسمى المفاد به وما جرى مجراها واما قوله سبحانه
 يعجز الهمم من نوبه فالمعنى يخلصه من نوبته الا ترى الى قوله تعالى واخذت
 به خيمته مرعوب له يخلص منها الا انها كالسباع الخبيثة واما قول
 العرب فزكبان من سطر والمعنى شيء من سطر كما قال سبحانه وان من أهل الكتاب

اللوح الثاني من نسخة الأسكوريال برقم (١١٠)

على من آمنهم لولا انما الله عز وجل انما ناء العارفين من سنته
 في هذا يوم لا يفي واللا حتى والله المزدق
 (كامل الحروف من بعد الكتاب للمعصية الحسين
 ابن عمر بن حنبل بن الحنفية في شهر ربيع الثاني سنة ١١٠ هـ
 في سنة ١١٠ هـ في سنة ١١٠ هـ في سنة ١١٠ هـ
 ثم الجزء الثاني من هذا الخطاب على حسب ما قسمته مؤلفه
 في اسناد النجوى العلامة الحقيق في رتبة العلم بانتم
 له ما قامه أبو الجسر عبيد الله بن احمد بن عبيد الله بن محمد
 بن عبيد الله بن أبي الترييح العرشى أقال الله بقاءه، وممكن
 من عيسى ارتفاعه منه وقطبه بنو، في أول الجزء
 الثاني النجوى المعاني من المستنبط من كلام العرب
 وكان في داخل المتن هذا منه اثر تاريخ تمام الجزء
 المذكور ما نضه حمل هذا الجزء بقرأة العقبه النجوى
 في عمر و محمد ابن الشيخ العقبه في الاثر في الأولين
 ابن الشيخ في الاثر في المراجع في عمر و محمد ابن الشيخ في الاثر في
 الحسية في عمر و خيار الخرومي في الفاصر والعشرين في
 سؤال من على سبعة وسبعين وسبانه والله ينفع بالعلم
 في علمنا من علمه منه ورية وقطبه ولا حسانه وكتبه
 عبيد الله بن احمد بن عبيد الله بن محمد بن الترييح العرشى في سنة
 كتب عليه عمر و محمد في سنة ٢

اللوح السابع والثلاثون من نسخة الأسكوريال برقم ١١٠

والذي ينتهي عنده الجزء الأول من المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التي هي المقاييس المستنظمة من كلام العرب وهو تعبير يكون معادلاً واحداً
يعو ميل وهو انبساط اعراضاً وتعريف يكون من الواجب يكلم فكلها هو سببية
مالا غراب وذلك ما كان يجوز ان يدور داخل وقد يقع هذا السوعلان وتعريف
يكون من الواجب وليس من التوغير المذكورين وتعريف يكون من المذكورين
ومن هذا التعريف ما قد يقع ذكره من ذلك العذر ومن ذلك التسمية ومن
ذلك الجمع المذكور السابق

باب في مراياها

با علم ان العرب لا يتغير في سائر ولا يتغير في معاني من سائر وهو الممثلة
المستقلة العرب كما تشبه الممثلة اذ كانت اولاً ولا يتغير في ما يجوز فيه
الشكوك من غير ظاري نظراً غلبته ولذلك لم يخرج العرب متعاطل من الكامل
بل ان التاء بحري فيما الشكوك ومن جاء معاً على يد ضي انه زجاف لما ذكرته
وكما تعبير اول الخلية اذ اوصت بما قبلها الا من ثلثه مواضع لغيرها ما اوله
الف وصل بما تمنا شفعك غير مراياها فكلها من الواجب وقد توجر من
الوصل وادى ما يكون ذلك من الواجب قال لبيد
او فرهب جرد على الواجب التاجون المحتوم وهو قول الشاعر
ارض من الخمر والتملكان نأبية لثا صبان بما الضم توت والضم
بلا ما اناجى ما لتعذر مراياها بالسائر فاد اوصت بما قبلها زال ذلك

مفتوحة
المضموم
الضمة الضم
دلالة

اللوحة الثامن والثلاثون من نسخة الأسكوريال برقم (١١٠) والذي يبدأ عنده الجزء الثاني من المخطوط.

الحجر وهو الزاوي وقد يمدح في الشعر النون من الماء كان القدر من شعره ونامر
والنون بعد ذلك من ماء الطماق من الجروف من البلاد وقد كان يوصف ما يودع
فيها من البهارات وما يذبح النون من الزاوي ومنه الماء يذبح ما يذبح في شعره
الذي سماه **فصل** اللام اذا كانت للذبح في شعره من شعره من شعره
النزاه والنون والظاد واليسين والنون والكاف والنون والشا والكاف والنون
والشا والظاد واليسين الخفة في استعماله في اللام التي لغتها في شعره
ان شعره عنها ويجوز ان يذبح شعره في الشعر في شعره من شعره من شعره
واليسين والنون والكاف والنون والظاد شعره في شعره من شعره من شعره
الظاد والنون والشا شعره في شعره من شعره من شعره من شعره من شعره
الظاد واليسين لانها استعملت في شعره من شعره من شعره من شعره من شعره
وانما في شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره
فانها ان يخرج اللام عن شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره
فيها لئلا شعره الشعر في شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره

*Abu elhasan elcarfi. Grammatica Arabica
in Ikhmalat = egypt. 732. tom. 2^{me}*

١٧. حمل اليعرب الثاني من كتاب المختصر في العربية ابتداء لاستناه
اليعرب العلامة الجعقوب في رتبة العجم ما في شعره من شعره من شعره
٥٦١. العيسر عيشه الله رضى الله عنك التبرج الفرسى كل الله بقاءه
ويعماله حمل جميع الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على محمد وعلى اله وعلى من تبعهم باحسان الى يوم الدين
من المختصر في رتبة العجم من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره

في باب اليعرب
في باب اليعرب

cod. 113

هذا الكتاب من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره
من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره
من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره من شعره

اللوخ التاسع عشر من نسخة الأسكوريال برقم (١١٠)

وهي آخر صفحات الجزء الثاني من المخطوط

استودع هذه نسخة الحزافية
التي في كتابه من الرسل
عليه وسلم

15

فكثبة الزاوية الحزافية

يمنع طبع هذا الكتاب بروا
إحدى أهل زاوية مصر وجماعة

15

رغم الكتاب

اللوحة الأولى من النسخة الحزافية برقم (١٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا وَيْلَتَا لَمَا جَاءَنَا الْحَمْدُ

سَبْعُ آيَاتٍ فِي الصَّلَاةِ أَمَّا جَلُّ الصَّلَاةِ أَمَّا نَصَلُ الْقُرْآنِ فِي الْعُرْفِ فِي الْقُرْآنِ كَيْفَ أَيْدِي الْحَمْدِ فِي السَّبْعِ

الْقُرْآنِ فِي الْعُرْفِ فِي السَّبْعِ الْمُسْتَبَدَّةِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمِنْ تَعْلِيمِ رُؤَسَاءِ الْعِلْمِ وَالْأَخْبَاءِ
بِعَرَابِ الْعَرَبِ وَمِنْ أَسْمَاءِ الْعَرَبِ وَمِنْ تَعْلِيمِ رُؤَسَاءِ الْعِلْمِ وَالْأَخْبَاءِ
عَرَابِ الْعَرَبِ وَمِنْ أَسْمَاءِ الْعَرَبِ وَمِنْ تَعْلِيمِ رُؤَسَاءِ الْعِلْمِ وَالْأَخْبَاءِ
أَسْمَاءِ الْعَرَبِ وَمِنْ تَعْلِيمِ رُؤَسَاءِ الْعِلْمِ وَالْأَخْبَاءِ
مَا مِنْ تَعْلِيمٍ كَرِهَ مِنْهُ لَدَى الْعَرَبِ وَمِنْ تَعْلِيمِ رُؤَسَاءِ الْعِلْمِ وَالْأَخْبَاءِ

قَالَ: أَمَّا بَدَلُ بِالْقَلَمِ

أَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبَ كَتَبَتْ بِهَا كَلِمَاتٌ وَمِنْهَا كَلِمَاتٌ فِي التَّحْقِيقِ وَالسُّؤَالِ الْعَرَبِيِّ
تَسْمِيَةِ الْعَرَبِ أَمَّا أَسْمَاءُ أَوْ مَا وَاسْتَوْدَعَتْ بِهَا كَلِمَاتٌ فِي التَّحْقِيقِ وَالسُّؤَالِ
عَلَيْهِمْ وَمِنْهَا كَلِمَاتٌ فِي الْعَرَبِ مُتَقَاتِلَةٌ فِي الْكَلَامِ بِهَا التَّحْقِيقِ فِيهَا التَّحْقِيقِ
وَمِنْهَا كَلِمَاتٌ فِي الْعَرَبِ كَلِمَاتٌ كَلِمَاتٌ كَلِمَاتٌ كَلِمَاتٌ كَلِمَاتٌ كَلِمَاتٌ
أَوَّلُ الْكَلِمَةِ أَوْ وَصَلَتْ بِهَا فَتَلَمَّحًا أَمَّا فِي تَلَمَّحًا وَاصْطِحَ جَوَابًا أَوَّلُ الْكَلِمَةِ
وَصَلَّ بِهَا فَتَلَمَّحًا أَمَّا فِي تَلَمَّحًا وَاصْطِحَ جَوَابًا أَوَّلُ الْكَلِمَةِ
الْوَضْعُ وَالرَّحْمَةُ يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَمَّا نَصَا فِي السَّبْعِ
أَوْ مِنْهُ بِحُجْرَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الْأَيْ كَوَالزُّبُورِ وَالْحَمْدُ

وَيُخَوِّفُ الْبِتَّاعِ
أَنْ تَصْرَفَ فِي الْحَمْدِ وَالسُّؤَالِ نَاسِيَةً أَمَّا كَلِمَاتٌ بِهَا الْكَلِمَاتُ وَالْقُرْآنُ
رَأَيْتُمَا أَمَّا كَلِمَاتٌ فِي الْعَرَبِ أَمَّا نَصَا فِي السَّبْعِ
صَمٌّ الْفَهْمُ أَمَّا أَسْمَاءُ كَلِمَاتٌ فِي الْعَرَبِ أَمَّا نَصَا فِي السَّبْعِ

اللوح الثالث من النسخة الحمزاوية برقم (١٥)

للزمن بمضاه

كل الخبز وما زل ينز كناية للخبز في النجوى بالشمع الفينه النجوى
للم جويله الجين عتزل الله من اجون غير الله في الصبح
الفشش حبه الله وذا لذي في نون احمر الشام والعشم حله
رمان اشلم عشره وسبعه على يد العمد الفهم الرجح سواه
للعن يدع عشره اجون اجون غير الله على النور الشهي
بغير لجم الله كايه وراسه ولم عماله الملو يتو القشم

- باب الاضواء بالاعلم باب الوصف العاقبة الوط باب الوصف باب
- التقاء الشرائع باب المن باب المقصود والمورد باب النسب
- باب التصغير باب التسمية باب التناث وتوابع
- باب الابعال وما قصر منها باب الامال والاشياء
- باب التصغير باب زيادة الهمزة الحسرة باب المور
- على غير جهة الادغام باب الاعتلال باب التضعيف
- باب الازعاج اح

Handwritten marginal notes in Arabic script, including the word 'الاعتلال' (Al-Ihtilal) and other grammatical terms.

اللوح الأخير من الجزء الأول من النسخة الحمزاوية برقم (١٥)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا وَيْلَتَى

فَسَلِّحُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ الصَّلَاةَ إِذَا قَامُوا

الْعِزَّةَ فِي الْعُورَةِ كَمَا أَنَّ الْحَسَنَ فِي الْعِزِّ

الفتحة في قوله تعالى في الاستنباط من كلام العرب وهو نعم في قوله في الصلاة والخ
فعل الير وهو استمع اعان ونعم يجوز في امر او اخر بكل فلما هو شيد سارما
غراب وقد كان ان يحويان في وان حل من ندمه مهران الكور عمارن نعم يكون في
اشارة اخر ويخرج من اللق عيش الزمومين وتعلم يكون في الفوق ومن غير العلم
تأخذ تفرغ ذكره من ذلك العود من ذلك الشيء ومنه لدا الجمع للذكر العلم

قَالَ ابْنُ الْقَلِيمِ

اعلم ان العرب كانت تصادفوا بما فيهم من نساء وشيوخ والفتحة في قوله ما
تسبل الميم انه اثنان او ثمان واستورد ما يجوز في الشكون من عيم كما في قوله
عليه ويزاد فيهم العرب متبدا على في الكلام القايح يد فيها الشكون
وم كما عا على من عتم امن حلاه كنهوا بمعنى اول الكلمة وان تعي
اول الكلمة او وصلها كما فعلنا امر في ثلاثين وضع جرمنا اوله الف
وقيل بانها تنقل عن امر اتصالها في امر اخرى ومن توجه في
الوضوح انما يكون ذلك في امر نساء قال السير
او من به حكرة على الواجبه التاكيد والنموز والمختوم

وَيُخَوِّفُونَ الشَّعْرَ

انصر بن الحنم والشك انما اسم امر الحنم كما الظم كونه والفتحة
ماثما انما حيم ما تعون امر انما الشاكنه مائة او وصله مما قبلنا ان ذلك الثاني
ضم الفتح انما ان قبلنا ما كرفان اصل التسهيل فيقولون خنكة الشعر

اللُّوْحُ الْأَوَّلُ مِنَ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ النَّسْخَةِ الْحَمْزَاوِيَّةِ بِرَقْمِ (١٥)

وفي الزاوية وفي الضاء وفي السين استعانة للضاد وتبيين السين استعانة بالضاد
 مفرغ من معناه كونه ان كل واحد من هذه الحروف السينية يورثهم في عشر الحروف
 السون السائلة تكلم وتنجي وترغم وتقب فاذا وقع بعدها المضمرة والنقطة والعين والياء
 والغير ونحوها لم تحركت والحفارة ما عجز عن حركتها لم تحرك ومن العرب من يجمعها عن
 والنقطة في مسمار حروب الرثم وذلك قليل وتنجي عن حروف اليم كلفه الالينا والياء او انه
 في الراء والقام والواو والميم له علمانية تسمى بالفتحة لان السين لا تخلو عنها ولا علمانية ياء
 يكون من عنة وينظر عنة وبالعنة الرثم وفروم بهما ولا علمانية الزاوية والقلم يكون من عنة
 ولم يدرك الراء عنة وتقلب ميمها اذا حركت بعد الراء ان الباء اخذت الميم والواو انتم من
 والسون ترغم الميم وفي الواو والميم ان ترغم الميم في الراء ان الراء عنة والياء عنة
 وتقلب ميمها في الراء الميم ومن الباء وكان ذلك عوضا عن الراء علم الراء في الراء عنة
 وفي الواو وفي الباء عنة في الراء الميم في الراء عنة
 الكلام اذا كانت المقرب ترغم والبراء في ثلثة عشر حقا للراء والسون والفتحة والياء
 والطاء والراء والقاف والضاد والطاء والراء والقاف والسين الكثرة في المستعانة والفتحة في
 التنبيه في وزن نكسر مشددا ويجوز ان ترغم في الزاوية الراء ولم يرد في الراء
 والصد والسين والراء والطاء والراء والقاف ترغم في الراء علمانية الراء والطاء والراء
 والطاء في الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية
 استعانة كما ذكرنا في الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية
 خمسة الحروف كما تقدم في الراء مفعلة كما تقدم في الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية
 الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية الراء علمانية
 بل اذ في حاق



اللوح الأخير من الجزء الثاني من النسخة الحمزاوية برقم (١٥)

اللُّوْحُ الْأَخْيَرُ مِنَ الْجِزْرِ الْأَوَّلِ

في الربع والخروج تونه في الذئب الكمل البناء لا يصفه لوزن العبد والمعرفة
ولو جيتي به كغيره ليصا ان نوبت ان ييه حيا فلما جازت نوبه او قتلوا وقتها
بها المكنة على حيا لغيره في حوان لم نوا فيه حيا وحدث الحمى والاراف
التي هي منسوبة من ارض الهم الى اهلها لم يستقر وتاتي بذلك الوطير وتكونها
تتقوا اية او لا يصفه لوزن العبد والمعرفة في حيا عن ارضه على سوية
ايسويه تقوا ولا ترض الى اهلها لم يستقر وتاتي بذلك الوطير وتكونها
الذئب ان تراه في العبد والتمعرفة في حيا عن ارضه على سوية
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير

في السبعة الايام في حيا العبد حيا لله
لعل وبقه بلعلم والجهل في العبد
على الاصل في حيا حيا لله

منه انقلب اليه لئلا يتراوا ان يضلح ما قبلها ان يرب فلعلت ان
من يرب مسلم وم يرب الير من اهل مدينته بالكم هو جمع مدينته حذرت
الذئب ان تراه في العبد والتمعرفة في حيا عن ارضه على سوية
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
بها مضي فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير
وتدرا انه المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
عرا فلتك فان المصعب في بعض من ارضه المصعب في بعض من نوبت ان ييه حيا
اصله فان نوبت ان ييه حيا فلتك له الوطير واد تحب فلتك حيا لغير

اللوحة الأخير من الجزء الثاني

78

والبرهان والبرهان
منه من ارجح علمها
تلك التي لو اذ علمها
التي هي كذا في
بما لا بد عليه في
البرهان لم يقبل

في السعير ك
تكونه والبرهان
وهو كذا في
من علم الحسب
الله

١.٤ المبحث الرابع: مصادر الكتاب

لقد استسقى ابن أبي الربيع علومه من القرون السابقة له، فهو من رجال القرن السابع الهجري، وقد سبقته قرون من المعرفة المتراكمة.

والم تأمل لكتاب الملخص، يستنتج رؤية الشيخ حول مصادره لمناقشة مسائله، فالسمع - كما سيأتي - في الرتبة الأولى، ثم القياس وما يتعلق به من علل.

أما السماع: فهو المصدر الأول من مصادر أصول النحو، عزفه ابن الأنباري: "الكلام العربي الفصيح المنقول الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(١)، وحده عند السيوطي: "ما ثبت بكلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وكلام نبيه، صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً وشعراً"^(٢).

فمن هذين التعريفين يتبين أن مصادر السماع ثلاثة؛ القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، مقيّد بالأخذ عن أهل الفصاحة، وصحة الرواية والنقل، وبزمن معين، وزاد ابن الأنباري عن السيوطي بحد الكثرة.

وستعرض هذه الدراسة لمصادر السماع عند ابن أبي الربيع؛ للوقوف على موقفه منها:

١.٤.١ أولاً: علماء العربية الذين نقل عنهم.

إنّ المنتبج لمسائل الكتاب، يجد أنّ الشيخ قد عوّل في استنباطها على من تقدّمه من السابقين الأولين، الذين كانوا طلائع علوم العربية، حتى القرن الرابع الهجري، فنقلوا كلام العرب عن فصحاءهم، الذين تُرضى عربيتهم، وقعدوا قواعدهم واستنبطوا أحكامها.

(١) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ)، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ٨١.

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ٦٧.

وقد صرّح بأسمائهم في بعض الأحيان، وسكت في الأكثر، فذكر ثمانية عشر من علماء العربية في النحو، والصرف، واللغة، والمعجمات، وهم - رتبت حسب كثرة الاستشهاد بأقوالهم -:

سيبويه، الذي أراه وراء كل سطر من سطور الملخص، وقد ذكره في خمس وثلاثين مسألة، وأبو الحسن الأخفش الأوسط، ذكره في تسع عشرة مسألة، وأبو عليّ الفارسيّ كذلك، وذكر يونس في أربع عشرة مسألة، والخليل في إحدى عشرة مسألة، وأبا زيد الأنصاريّ في أربع مسائل، وكذلك ابن جني، والأصمعيّ في ثلاث مسائل، وأبا الخطاب الأخفش الأكبر في مسألتين، والمازني، ويعقوب ابن السكيت، وأبا عمر الجرميّ كذلك، وفي مسألة واحدة ذكر الفراء، وأبا عبيدة بن المثني، وابن قتيبة، وعيسى بن عمر النخعي، والمبرد، والسيرافيّ.

أولئك هم النحويّون الذين أفاد منهم ابن أبي الربيع، وساق آراءهم، فنقلها عنهم، واستوعبها، وناقشها، وطبق عليها قدرته في جمع الأشباه والنظائر، والتوفيق بينها، واستخراج العلل، وإجراء الأقيسة.

وإن كان قد صرّح بذكرهم مرّة، فقد أضمر مراراً، فنجدّه يصوغ عباراته من خلال ثقافته وعلومه، التي استقاها من مجالس شيوخه، والكتب التي درسها، مستعيناً على ذلك بعبارات، مثل: حكى عن بعض العرب، قال بعضهم. فكان ذلك سبباً في صعوبة عزو الكلام إلى مصادره الأصلية، والتي تأتت عن طريق مقايسة ما جاء في الملخص على لسان ابن أبي الربيع بما في كتب السابقين.

ولم ينصّ على كتب أسمائها في هذا الجزء إلاّ كتابين، الإصلاح^(١)، والكافي^(٢)، ولم ينقل من المصادر - فيما عدا الكتاب - إلاّ نادراً فهو يصوغ ما يريد بعبارته، ممّا يزيد من صعوبة الجزم بمصادره. والمقام لا يتسع للتطرّق إلى جميع مصادره، لذلك سنتقصر الدراسة على العلماء البارزين، الذين نقل عنهم، واستشهد بقولهم، ثم ارتضى ما يراه صواباً، أو رجّح قولاً على آخر.

- ١ - سيبويه

إنّ المتمعّن لكتاب الملخص، يجد أنّ مؤلّفه قد عوّل كثيراً على كتاب سيبويه، ولا غرابة في ذلك؛ فهو العارف بغوامضه، المعتنى بخدمته، تعلّماً وتعليماً، وتعليقاً عليه، قال عنه التّجيبّي: " سمعتُ

(١) ينظر: الملخص، ١٨١.

(٢) ينظر: م، ١٩٧.

طائفةً منه تفقَّهًا على آخرِ أئمةِ المقرئين لهُ بمغربنا الأقصى، العارفين بغوامضه، العلامة، أبي الحسين عبيد الله ابن أبي الربيع القرشي، رحمه الله تعالى. (١)

وقد نقلَ نصوصًا كثيرةً بحروفها، أو بتغييرِ يسيرٍ، مستشهدًا بها على كلامِ فصحاءِ العربِ ولغاتِهِم، أو على مسألةٍ معيّنة، كما أنشدَ أبياتَ الكتابِ، مصرحًا حينًا، وساكتًا أحيانًا، وقد نصَّ أحيانًا على أن سيويه أنشد بيتًا، فينسبُه إليه.

وقد استعانَ بعباراتٍ منَ الكتابِ؛ لبيانِ آراءِ سيويه وشيوخه: الخليل، وأبي الخطاب، ويونس وعيسى بنِ عمرَ، فيمتدُّ أثرُ كتابِ سيويه على جميعِ مسائلِ الملخصِ، إذ يأتي على المادّةِ العلميّةِ منه، ثم يعرضُها على أقوالِ العلماءِ، مناقشًا أوجهَ المسألةِ، وهو غالبًا ما يقدّمُ قولَ سيويه على غيره، وهذه بعضُ المسائلِ المجتزأةِ منها:

- انتصرَ لرأيِ سيويه على أبي عليّ الفارسيّ في مسألةِ (لم أبله)، فقد حملها أبو عليّ على -ما زعمَ الخليل- لغةٍ منَ قال: ادعه؛ توهموا جزم العين بالسكون، ثم كسرت لالتقائها هاء السكت، بينما علّها سيويه بأنَّ الأصلَ (لم أباله)، والهاء هاء السكت ألحقت في الوصلِ والوقفِ كما في (كتابيه)، فتصبحُ (أباله) بمنزلةِ (عذافر)، والتي يقولون فيها: (عذفر)، فتكون أبله بمنزلةِ عذفر. أمّا قولهم (ادعه) فيقول: هذه لغةٌ رديئةٌ. يقول ابن أبي الربيع: هذا أقرب وأقيس. وفي موضعٍ آخر: أقرب وأصنع. (٢)

- رجّحَ رأيَ سيويه والخليل على رأيِ أبي الحسنِ في مسألةِ: إبدالِ الهمزةِ المضمومةِ بعدَ كسرةٍ والمكسورةِ بعدَ ضمةٍ أو تسهيلها؛ فمذهبُ سيويه وشيخه التسهيلُ بينَ الهمزةِ والحرفِ الذي منه حركتها، ومذهبُ الأخفشِ إبدالُ المضمومةِ بعدَ كسرةٍ ياءً، والمكسورةِ بعدَ ضمةٍ واوًا. ثم يقول: "على كلامِ سيويه أكثرُ كلامِ العربِ." (٣)

- ممّا أخذَ فيه برأيِ سيويه، مسألةُ حركةِ (العين)، فيما حُذِفَ منه حرفٌ، وتحركت عينُه، فعندَ النسبِ، تَرَدَّدَ المحذوفُ، ولا ترجع العين لسكونها هذا عند سيويه، بينما يرى أبو الحسنِ العودةَ إلى إسكانها. نحو: (شية)، (وشيّ)، (ويد)، (يدي)، (وعد)، (غدوي)، (ودية)، (وديي)، ويحتجّ الشيخُ لمذهبِ سيويه بأسباب:

- السَّماعُ معَ سيويه، والقياسُ في موضعِ السَّماعِ منَ فسادِ الوضعِ؛ فكلامُ العربِ يوافقُ ما ذهبَ إليه، وجرتِ العينُ في الكلامِ متحرّكةً، فكرهوا ردّها إلى السُّكونِ.
- قُصِدَ بالحركةِ التَّقويةُ عندَ حذفِ حرفٍ منها، وحذفُها تضعيفٌ؛ وإذا قُصِدَ بردُّ المحذوفِ التَّقويةُ، فيكونُ الرّادُّ العينَ إلى السُّكونِ قد ضعّفَ بقدرِ ما قوّى، وهذا من التّضادِ.

(١) التّجبيي، برنامج، ٢٧٧.

(٢) ينظر: الملخص، ٣٥ و ١٢.

(٣) م.ن، ٤٠.

• يُبعد احتمال أن يظن ظانُّ أن أبا الحسن، قد ينسبُ بقوله: (غُدْوِي) إلى ما جاء على لغة التمام: (غَدُو)، فقد قال بعضُ العرب: "أتَيْكَ غَدُوًا"، فيوضحُ أن ذلك لم ينقل عن العرب ولم يسمع عنهم، وإنما كان من وضع القياس^(١).

- أحيانًا يلمحُ بميله لمذهب سيبويه، كما في مسألة النسبِ إلى ما حذفَتْ لأمه، وعُوِّضَ عنها بهمزة الوصل، فالخلافُ حال رَدَدَتْ الكلمة إلى أصلها وحذفَتْ همزة الوصل؛ يرى الأخفشُ تسكينَ عينِ الكلمة، كما كانت قبل الحذف، وسيبويه لا يردُّ الحركة إلى السكون، يقولُ الشيخُ: "وتقولُ في الإضافةِ إلى امرئٍ: امرئِيًا، ومن قال: بَنُوِيًا، قال: مرئِيًا، بفتح الراء، على مذهب سيبويه، ومرئِيًا بسكون الراء، على مذهب أبي الحسن^(٢). ثم يكتفي بالتعليق: "وما ذهب إليه سيبويه حكِي عن العرب".^(٣)

- قد يؤيدُ رأي سيبويه بقوله: وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. ومثال ذلك ما ورد في مسألة النسبِ إلى ما عُوِّضَ من لأمه تاءً، نحو: أختٍ، وبنيت، وكلتا، وثنيتين، فتقول: أَحُوِيًا، وبنُوِيًا، وكَلُوِيًا، وثنُوِيًا. فبعد شرح المسألة بادر: "وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين"^(٤)، ثم أتبعه برأي يونس: "ويونس يقول: بنئِيًا، وأختِيًا" ويقول: "كَلئِيًا، وثنئِيًا".^(٥)

- وكذلك الأمرُ في تصغير ما كان ينتهي بألف التانيث إذا كانت خامسةً، وكان الثالثُ حرف مدٍّ ولين، يقول في أحد الأوجه الجائزة: "فتقول: حُبَيْرَة، هذا عند سيبويه وأكثر النحويين".^(٦)

- وفي مسألة ما آخزهُ ألفُ التثنية، أو واو الجمع، إذا سميتَ بهما، يوضحُ الشيخُ حدَّ النسبِ إليها ويتبعهُ بعبارة: "هذا مذهب سيبويه وأكثر النحويين".^(٧)

- قدّم رأي سيبويه على رأي شيخه الخليل في مسألة اسم الفاعلِ من (جاء)، فالأصلُ عنده أنها (جاءء)؛ ووزنها فاعلٌ، فُلبت عينُه همزةً، ثم تقلبُ الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فتصبحُ جائيًا، ففيها إعلالان، أمّا الخليلُ فوزنُ الكلمة عنده (فالع) على أن الأصل: جائي، وفيها -أيضًا- إعلالان بالقلبِ تقديمًا وتأخيرًا. ثم يعللُ تقديمه لرأي سيبويه بأنَّ "الاعْتلالين في قوله جاريان على القياس".^(٨)

(١) ينظر: الملخص، ٥٨.

(٢) م.ن، ٥٩.

(٣) م.ن، ٥٩.

(٤) م.ن، ٥٩.

(٥) م.ن، ٦٠.

(٦) م.ن، ٧٨.

(٧) م.ن، ٧٨.

(٨) م.ن، ١٧٤.

- وافقه في مسألة المحذوف من اسم المفعول المعتل العين، وفي مصدر أفعَل، واستفعل، المعتل العين، ومسألة قلب الياء واوا في (فعل) المعتل العين، مرجحاً كفته على كفة تلميذه أبي الحسن في هذه المسألة، والتي ستبين مفصلاً عند الحديث عن أبي الحسن الأخفش الأوسط.
- ينتصر لوجه سيويه على وجه أبي علي، في مسألة المحذوف من (ذل)، مكتفياً بقوله: "سيويه وجه ولأبي علي وجه، وكلاهما له وجه، وما ذهب إليه سيويه أصح وأقرب."^(١)

وتكثر المواطن التي يسوق فيها عبارات من الكتاب؛ للاستشهاد على المسألة، نحو:

- استشهاده على أن أصل همزة (شاء) ياء، يقول: "وحي سيويه رحمه الله: شأويًا"، واللام من شوي ياء؛ لأن باب حويث أكثر من باب قوّة.^(٢)
- وجاء بما نقل عن بعض العرب "أتيك غدواً"، برهاناً على لغة التمام في (غد).^(٣)
- ويوضح مسألة تصغير ما ينتهي بهمزة التانيث، وثالثه حرف مدّ ولين، ثم يتبع شرحه بقوله: "هذا مذهب سيويه وأبي علي"، ويكتفي بذلك.^(٤)
- ويستدل على ما جاء من كلام العرب على وزن (فعل)، فيقول: "فإنه خاص بالأسماء، ولم يثبت سيويه منه إلا إياباً، وكذلك لم يثبت من الصفات ما على (فعل) إلا (قوم عدى)."^(٥)

- ٢ - الأخفش الأوسط

إن أبا الحسن الأخفش الأوسط أكبر الأئمة البصريين بعد سيويه، أخذ عن سيويه وعن أساتذته، وهو الطريق إلى كتاب سيويه، فلم يعلم أن الكتاب قرئ على سيويه، أو قرأه على أحد، ولكنه قرئ على الأخفش بعد موت سيويه، وهو الذي فتح أبواب الخلاف عليه^(٦)، لذلك لا بد من اهتمام ابن أبي الربيع به والوقوف على مسائل الخلاف بينه وبين شيوخه.

ومن كتبه التي يلمح فيها بعض مسائل الملخص: معاني القرآن، وكتاب القوافي. والحق أن معظم المسائل التي ضمنها الملخص قد استقاها من كتب أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، خاصة المنصف، ومن مسائل أبي الحسن التي ضمنها الملخص:

(١) الملخص، ١٨٠.

(٢) م.ن، ٥٤.

(٣) م.ن، ٥٨.

(٤) م.ن، ٧٨.

(٥) ينظر: م.ن، ٩٧.

(٦) ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تج: إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ٣/١٣٧٤.

- مسألة المحذوف في اسم المفعول المعتل العين، وفي مصدر (أفعل)، و(استفعل) المعتل العين: فالخلاف في المحذوف من (مقول)، والأصل: مقوول؛ حيث تُنقل حركة الواو إلى القاف الساكنة، فيلنتقي ساكنان، فيذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول؛ بحجة أنها زائدة، ويرى الأخفش أن المحذوف عين الفعل، فيجتزئ الشيخ هذا الشرح من هذه المسألة، ثم يحتج لسيبويه بقوله: "ويقوي قول سيبويه: مبيع؛ لأن الأصل: مبيوع، فلما نقلوا حركة الياء إلى الباء، اجتمع ساكنان فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، ثم جاءت الياء ساكنة، فقلبت الضمة كسرة؛ لتصح الياء؛ لأنها تلي الطرف." (١)

والحق أن الشيخ اكتفى بالإشارة إلى الخلاف بين الأخفش وسيبويه، ثم أخذ بمذهب سيبويه متجاهلاً لتعليل الأخفش، فالأخفش يرى أن الواو المحذوفة هي الأولى، وإن كانت الأصل، مستنداً في ذلك إلى دلائل، فانظرها في الآتي مضافاً إليها بعض آراء المازني وأبي علي (٢):

- الساكنان إذا اجتمعا، فالأول أولى بالتغيير والحذف، ككسر الأول من (قامت امرأة) و(لم يعم الرجل)، ويوافقه في ذلك أبو علي، فيضيف وإذا التقيا في كلمة واحدة، نحو: (خف)، و(قل)، و(بع)؛ لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى، وواو مفعول جاءت لمعنى المد، فتنتية ما جاء لمعنى - وإن كان الزائد - أولى.

- فسّر (مبيع): أنه لما نقلوا حركة الياء إلى الباء في مبيوع، انضمت الباء، وبعدها ياء ساكنة فأبدل مكان الضمة كسرة؛ للياء التي بعدها، وبعد حذف الياء وافقت واو (مفعول) الباء مكسورة، فأصبحت من قبيل (ميزان) و(ميعاد) فانقلبت ياء؛ للكسرة التي قبلها.

- ارتضى المازني وأبو علي رأي الأخفش؛ لاعتلال العين بالقلب في (قال) و(باع)، وبالإسكان في أصل (مبيع)، و(مقول)، فلا مانع من اعتلالها بالحذف في (مقول).

- وتباعاً للمسألة السابقة خالفه في المحذوف من مصدر (أفعل) و(استفعل) المعتل العين، نحو: إقامة، واستقامة، منتصراً لسيبويه، فيقول: "ويقوي قول سيبويه تعويضهم من المحذوف تاء التأنيث، كما قالوا الزنادقة." (٣)

- مسألة (فعل) المعتل العين، يقول الشيخ: "بييض، هو جمع بيوض، فإن سكنت، قلت: بيضاء، عند سيبويه وأبي الحسن" (٤)، فالأخفش وسيبويه لا خلاف بينهما في الجمع؛ وهما على رد ضمة فاء الكلمة كسرة. فسبويه يرى أن كل ياء هي (عين) ساكنة، مضموم ما قبلها، تُقلب الضمة

(١) الملخص، ١٧٥.

(٢) ينظر: ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ٢٨٧-٢٩٢.

(٣) م.س، ١٧٥.

(٤) م.س، ١٧٧.

كسرة؛ لتصح الياء، والمفرد والجمع عنده سواء، والأخفش يردُّ ضمَّة الباء كسرةً في الجمع؛ لتقله وتقل الواو.

أما في المفرد، فذهب أبو الحسن إلى أنَّ الياء تُرَدُّ واوًا للضمَّة، واستدلَّ بقول العرب: هيفًا، وهوقًا. فليس في هذا دليلٌ عند الشيخ، للأسباب الآتية: (١)

• يمكن أن يكون مما ترادف على عينه الياء والواو، بمنزلة سنَّة، ترادف على لامها الهاء والواو، فيها لغتان بالياء والواو.

• أن تكون محذوفة من (فيعل) هيو، كما في سيّد من سيود.

• قولهم: مبيعًا. "ففي مبيع دليلان لسيبويه، أحدهما: أن المحذوف الواو الزائدة. الثاني:

أن الياء إذا وقعت بعد ضمَّة والية الطرف في مفرد، رُدَّت الضمَّة كسرة" (٢).

وفي موضع آخر يذكر الشيخ "أنك لو بنيت من البيع مثل تُرْتِب، نقلت: تبيع، الأصل:

تبيع، فأعل، ... وأبو الحسن يقول: تَبوعًا" (٣).

- مسألة تخفيف الهمة المضمومة، وقبلها كسرة، وتخفيف الهمة المكسورة وقبلها ضمَّة، فسيبويه والخليل فيهما على التسهيل، نحو: من عند إبلك، ومرتع إبلك، وهذا درهم أختك، ومن عند أمك. ولالأخفش التسهيل أو إبدالها ياءً، إن كانت مضمومةً مسبوقاً بكسر، نحو: قارئ، قاري، ولم يبرؤ الرجل، لم يبرو الرجل. والملاحظ في هذه المسألة أن الشيخ لم يرجح وجهًا، وإن ذكر أن كلام العرب على ما رأى سيبويه وشيخه الخليل، إلا أنه قال: "فهذه ثلاثة أوجه في المكسورة بعد ضمَّة والمضمومة بعد كسرة" (٤)، يريد التحقيق والتسهيل والبدل.

ولعل ذلك يعود إلى وجود ما قرئ على رأي الأخفش، فقد قرأ الجمهور بإبدال الهمة ياءً في يستهزئون (يستهيون)، وعلل ذلك بأن همة بين بين تشبه الساكن؛ للتخفيف الذي لحقها.

- مسألة (وزن أرطى)، يكتفي الشيخ في هذه المسألة بقوله: "وأرطى، فيمن قال: أديم مأروط، ومن قال: مرطي، فوزنه: أفعل" (٥). دون نسبة أي قولٍ لصاحبه، علمًا بأن الأول لسيبويه، والثاني لأبي الحسن.

- مسألة (فُعَل) من أبنية الرباعي المجرد، يقول الشيخ: "إن للرباعية من الأسماء خمسة أبنية، كلها تكون في الأسماء وفي الصفات... وأما (فُعَل): بضم الفاء، وفتح اللام، فلم يثبت عند البصريين أصل بناء، إنما يأتي عند طلب التخفيف، وأما هُذْبْد، فمحذوف من هُدايد." (٦) فلم

(١) الملخص، ١٧٥-١٧٩.

(٢) م.ن، ١٧٨.

(٣) م.ن، ١٧٦.

(٤) م.ن، ٤٠.

(٥) م.ن، ١١٥.

(٦) م.ن، ١٥٥.

يصرّح باسم الأَخْفَشِ وَمَنْ تَبَعَهُ مِنَ الكُوفِيِّينَ؛ حيثُ خالفَ الأَخْفَشُ سيبويهَ وجميعَ البصريّينَ؛
إذْ عدَّ (فُعَلَل) منْ أبنيةِ الرِّباعيِّ المجرّدِ واحتجَّ على ذلك بِ(جُحَدَب)^(١).

- مسألةُ النقاءِ الهمزتينِ المفتوحتينِ في كلمةٍ، يقولُ الشَّيْخُ: "فالمازنيُّ يبدلُها ياءً، والأخفشُ يبدلُها
واوًا، وإليه ذهبَ ابنُ جَبِّي، وعلى مذهبِ المازنيِّ أكثرُ النّحويِّينَ. ويقوي قولَ الأخفشِ قولُهم في
جمعِ كاهلٍ: كواهلٌ"^(٢)، فاستدلَّ لقولِ الأخفشِ منَ القياسِ فقد أبدلتُ ألفُ (كاهل) وقبلها مفتوحٌ،
في (كواهل)، ولم يرفض قولهُ، وإنْ كانَ أكثرُ النّحويِّينَ على قولِ المازنيِّ. ثمَّ يقولُ: "وذلك إذا
قيلَ لكَ ابنِ مِنْ (أَم) مثالَ (أَفْعَلِ)، فَعَلَى مذهبِ المازنيِّ: (أَيْمٌ)، وعلى مذهبِ الأخفشِ: (أَوْمٌ)".^(٣)

- ٣ - أبو عليّ الفارسيّ

تتَّسَمُ منزلةُ أبي عليّ الفارسيّ بعلوِّها عندَ ابنِ أبي الرِّبيعِ، فقد قيلَ فيه: "لم يكنْ بينَ أبي عليّ
وبينَ سيبويهِ أحدٌ أبصرَ بالنّحوِ منْ أبي عليّ"^(٤)، ومصادرهُ تقتربُ عندهُ منْ منزلةِ الكتابِ، ويكفي عنانيتهُ
بشرحِ الإيضاحِ في كتابه "الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح"، قال تلميذهُ التّجيبّي: "وكانَ له،
رحمَهُ اللهُ تعالى، بهذا الكتابِ اعتناءً، ولهُ فيه نفوذٌ"^(٥)، وقد يكونُ الكتابُ الَّذي بينَ أيدينا ملخّصًا منه،
ويرجّحُ لهذا استهلالُهُ الجزءَ الثّاني بشرحِ ماهيّةِ النّحوِ، كما استهلَّ الفارسيُّ التّكملةَ، وهو الجزءُ الثّاني
منَ الإيضاحِ^(٦).

ومنْ أهمّ كتبِ الفارسيّ التي يبدو أنّ الشَّيْخَ قد أفادَ منها في الملخّصِ، واستسقى منها بعضَ
نصوصِهِ مستشهدًا على مسائلِهِ، التي تعرّفتُ عليها الباحثةُ منْ خلالِ مقايسةِ المسائلِ والنّصوصِ،
وقُيِّدَت في ثبوتِ المصادرِ: التّكملةُ، والتّعليقةُ على الكتابِ، والحجّةُ للقراء السّبعة، وإنْ لم يصرّحِ الشَّيْخُ
بها. ومنَ المسائلِ التي تناوَلَ فيها آراءَ أبي عليّ بالاستشهادِ والمحااجةِ:

- مسألةُ أصلِ الألفِ، الموقوفِ عليها في الاسمِ المعربِ المنصرفِ، فرأى الشَّيْخُ منْ رأيِ سيبويهِ،
وهي عندهُ الألفُ الأصليّةُ في الرِّفْعِ والنّصْبِ والجرِّ، بدليلين: الوقوفُ عليها بالإمالة، وأنّها
جاءتْ رويًا في النّصْبِ، وهي مقصورةٌ، ويحسّنه الشَّيْخُ.

(١) الملخّص، ١٥٥.

(٢) م.ن، ٤٤.

(٣) م.ن، ٤٤.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأديباء، ٨١٣/٢.

(٥) التّجيبّي، برنامجه، ٢٧٨.

(٦) ينظر: أبو عليّ الفارسي، التّكملة، تكملة لكتاب الإيضاح العضديّ، تح: كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت
- لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ١٨١-١٨٢؛ والملخّص، ١.

وعند أبي عليّ الأصلية في الرّفْع والجرّ، وبدلٌ من التّوِين في النّصب، بدلالة قراءة أبي عمرو ابن العلاء؛ وقف على (مُفْتَرَى) وما أشبهه في الرّفْع والجرّ بالإمالة وفي النّصب بالفتح، وذهب المازنيّ إلى بدلٍ عن التّوِين في الأحوال الثلاثة^(١).

- مسألة تذكير أو تأنيث الطّاغوت، فسيبويه على أنّه مؤنّثٌ بدليلٍ عود ضمير الغيبة المؤنّث في الآية ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾^(٢)، وذهب أبو عليّ إلى التّذكير، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾^(٣)، معللاً الضّمير في (يعبدوها) أنّه أنثٌ على إرادة الآلهة، التي كانوا يعبدونها. والشيخ يكتفي بذكر مذهبيهما دون بيانٍ لتعليل أبي عليّ لمعارضته سيبويه^(٤).

- مسألة (وجهة)، إن كانت (وجهة) مصدرًا، فالأصل حذف الواو كما في عدة؛ كرهوا الواو المكسورة في المصدر فحذفوها، وجعلوا كسرتها على العين. ويرى سيبويه أنّ (وجهة) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ﴾^(٥) شاذّ، وجعله أبو عليّ المكان، يقول الشيخ: "وكلام سيبويه أبين من جهة المعنى، وكلام أبي عليّ أقوى من جهة اللّفظ؛ لأنّ الفعلة إذا أريد بها المكان، لم تُعَلَّ. إنّما يُعَلُّ المصدر إذا عَلِمَ أنّ الفعل منه يُعَلُّ؛ ليجري الفرع على حكم أصله، ولا يكون هذا إلّا مع التّاء"^(٦).

- مسألة الوقوف على الاسم المنقوص المنون، نحو: قاضٍ وعمّ، فرؤية الشيخ الوقوف بالسكون إن كان مرفوعًا أو مجرورًا، وهو الأكثر، ويجوز الوقوف بالياء. فقد وقف ابن كثير عليه بالياء والباقون بالسكون. وأبو عليّ يرى أنّ السكون أقيس. وغيره يرى الياء أقيس؛ لأنّ ما آخره ألف يوقف عليه بالألف في الرّفْع والجرّ عند أبي عليّ^(٧).

- مسألة النّسب إلى ما كان على أربعة أحرفٍ وقبل الياء المشدّدة كسرةً، نحو: عليّ، فالصّحيح عند الشيخ وجه سيبويه ويونس، وهو: "أنّ تُحذف الياء الساكنة فيبقى مثل عمّ، فنُفْتَح اللّام فيصيرُ عَلِيًّا تَحْرُكُ الياء وقبلها فتحة فتتقلب ألفًا فيصيرُ عَلَا، فتقول: عَلَوِيًّا"^(٨).

وأجاز أبو عليّ وجهًا آخر: أن تبقى الكلمة على حالها وتجمع بين أربع ياءات، كما في قُصَيٍّ. ورفضه الشيخ؛ لأنّ عَلِيًّا أثقل من قُصَيٍّ؛ للكسرة التي قبل الياء.

- مسألة تصغير (متّعد) و(متّزن)، فالأصل في تحقير ما فيه بدلّ، إن كان البدل لغير قياس، أن تبقى عليه عند التّصغير، وفي (متّعد) و(متّزن)، يرى سيبويه: أنّك لا تحذف التّاء؛ لأنّه لم

(١) ينظر: الملخص، ١٦.

(٢) سورة الزمر، ١٧/٣٩.

(٣) سورة النساء، ٦٠/٤.

(٤) ينظر: م.س، ١٢٢.

(٥) سورة البقرة، ١٤٨/٢.

(٦) م.س، ١٦٩.

(٧) ينظر: م.س، ١٧.

(٨) م.س، ٥٥.

- يجعل البدل فيها للإدغام، إنَّما جُعِلَ البدلُ لكي تصيرَ الواوُ أو الياءُ إلى حرفٍ جلدٍ لا تتلاعبُ به الحركاتُ. وخالفهُ أبو عليٍّ، فيصغّرُ عليٍّ: مُؤَيِّدًا، ومُؤَيِّزًا؛ لأنَّ البدلَ عنده للإدغام، وجعلهُ بمنزلةِ (وَدِّ) في (وَتَدِّ)، وأنتَ إذا صغَّرتَ (وَدًّا)، وجبَ أن تقولَ: وتَيِّدًا. (١)
- أضافَ رأيَ أبي عليٍّ إلى ما جاءَ على صيغةِ (فَعَلَّ)، فقالَ: "لم يأتِ صفةٌ إلا قومٌ عدَى، وزادَ أبو عليٍّ: ﴿مَكَانًا سُؤْيَ﴾" (٢) (٣).
- مسألة وزن (ينقضُّ) في الآية ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ﴾ (٤)، فهي على وجهين عند الشيخ: على وزن (أفعلَّ)، فيكونُ قد شذَّ؛ لأنَّه جاءَ في غيرِ الألوانِ، وهو رأيَ أبي عليٍّ، أو أن يكونَ وزنُهُ (انفعلَّ)، وأصلُهُ: يَنْقَضُضُ على معنى يصيرُ قضيضًا (٥).

- ٤ - يونسُ بنُ حبيبٍ

- أستاذُ سيبويه، "رحلَ إلى الباديةِ وسمعَ عن العربِ كثيرًا ممَّا جعلهُ راويًا كبيرًا من رِوَاةِ اللُّغَةِ والغريبِ" (٦)، وقد أفادَ منه ابنُ أبي الرِّبيعِ، ونقلَ عنه، واستدلَّ بما حكاَهُ، معتمدًا على ما جاءَ في الكتابِ، ومنَ المسائلِ التي ذكرَ فيها يونسُ:
- استشهدَ بقوله "وقولُهُم في عَمِيرَةَ كلبٍ: عَمِيرِيٌّ، قليلٌ خبيثٌ" على مسألةِ النَّسبِ إلى فَعِيلَةٍ، ووجوبِ حذفِ الياءِ. (٧)
- صحَّ رأيَ يونسَ في مسألةِ النَّسبِ إلى ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ، وقبلَ الياءِ المشدَّدةِ كسرةً، ف(عليٌّ) ليس فيها إلا علويٌّ. (٨)
- استحسَنَ قولَ يونسَ في تصغيرِ (أحوي) على (أحيوي)، ولم يقلبِ الواوَ ياءً. ثم علَّلَ بقوله: "لأنَّ القلبَ يؤدِّي إلى الحذفِ، وإذا كانوا يُظهرونَ أُسْبُودَ، ولا حذَفَ في القلبِ، فيجبُ أن تظهِرَ إذا كانَ القلبُ يؤدِّي إلى الحذفِ" (٩).

(١) ينظر: الملخص، ٨٥.

(٢) سورة طه، ٥٨/٢٠.

(٣) ينظر: م.س، ٩٦.

(٤) سورة الكهف، ٧٧/١٨.

(٥) ينظر: م.س، ١٤٢.

(٦) شوقي ضيف، (ت ١٤٢٦ هـ)، ط ٧، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١١ م، ٢٨.

(٧) ينظر: م.س، ٤٩.

(٨) ينظر: م.س، ٤٩، و ٥٥.

(٩) م.س، ٧٧.

- بَيَّنَّ أَنَّ سَمَاعَ يُونُسَ لِنَاسٍ يَقُولُونَ: هُوَيْزًا، لَيْسَ تَصْغِيرًا ل(هَارِ)، إِنَّمَا لِهَائِرٍ، وَتَصْغِيرُ هَارٍ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ يَكُونُ عَلَى هُوَيْرٍ، وَهُوَيْرَةٌ^(١).
- فِي مَسْأَلَةِ الْمَضْعَفِ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ، يَجُوزُ الْوَجْهَانِ: الْإِدْغَامُ وَعَدْمُهُ، فَيَسْتَشْهَدُ الشَّيْخُ بِقَوْلِ يُونُسَ: "وَحَكَى يُونُسُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ: حَيِّي، وَأَحْيِي"^(٢)؛ لِبَيَانِ أَنَّ الْعَرَبَ عَلَى غَيْرِ التَّضْعِيفِ فِي الْأَكْثَرِ.
- اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ يُونُسَ عَلَى أَنَّ الْمَضْعَفَ مِنْ (فَعَلٍ)، قَدْ سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ "لَبَّبَتْ تَلْبًا"، وَقَدْ حَادُوا عَنْ ذَلِكَ؛ لِاسْتِقْطَالِ التَّضْعِيفِ وَاسْتِقْطَالِ (فَعَلٍ)^(٣).
- وَجَاءَ بِقَوْلِهِ لَيْسَتْ شَهْدًا عَلَى تَصْغِيرِ نَاسٍ عَلَى نُؤَيْسٍ، وَأَنْبَيْسٍ^(٤).
- أوردَ قَوْلَهُ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: مَفْعَلًا، بِفَتْحِ الْعَيْنِ لِلْمَصْدَرِ وَالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ مِنْ (يَفْعَلُ)، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ الْعَرَبِ عَلَى (مَفْعِلٍ)، نَحْوُ: مَوْجِلٍ^(٥).
- اسْتَحْدَمَ مَا حَكَاهُ يُونُسُ: (سَرِّيَّاتٍ)؛ لِتَقْوِيَةِ شَرْحِهِ عَلَى تَصْغِيرِ الْجَمْعِ الَّذِي لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهِ، نَحْوُ: عَبَادِيدٍ، فَتَصْغِيرُهَا عُبَيْدِيدِينَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمِلَ لَهُ وَاحِدٌ، لَكَانَ عَبْدُودًا، أَوْ عُبْدِيدًا، أَوْ عَبْدَادًا، وَهَذِهِ كُلُّهَا يَرْجِعُنَ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى فُعْلِيلٍ^(٦).
- رَفَضَ رَأْيَهُ فِي النَّسْبِ إِلَى (مَثْنَى): مَثْنَوِيٌّ، وَالصَّحِيحُ الْحَذْفُ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ خَامِسَةً؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَشْدَدَ حَرْفَانِ^(٧).
- خَالَفَهُ فِي مَسْأَلَةِ النَّسْبِ إِلَى مَا عَوَّضَ مِنْ لَامِهِ تَاءً مُنْتَصِرًا لِرَأْيِ الْخَلِيلِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أُخْتِ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّيْخِ رُدُّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ التَّاءُ. فَتَقُولُ: أَحْوِيًّا، وَيَفْسَرُ ذَلِكَ بَرْدِهِ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ: أَحْوَاتٍ، وَبَنَوَاتٍ، وَلَمْ يُسْمَعْ أُخْتَاتٌ وَلَا بِنَاتَاتٍ، فَالتَّاءُ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ تَاءِ التَّائِيثِ فَلَا تَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَالنَّسْبُ مَعْتَبَرٌ - أَيْضًا - بِالْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَإِذَا عَادَ الْمَحذُوفُ زَالَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ^(٨).
- وَخَالَفَهُ فِي النَّسْبِ إِلَى كَلْتَى وَتَنْتَى بِ(كَلْتِيٍّ)، وَ(تَنْتِيٍّ)، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُ: كَلْوِيٍّ، وَتَنْوِيٍّ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ^(٩).

(١) المَلْخَصُ، ٨٤.

(٢) م.ن، ١٩٢.

(٣) ينظر: م.ن، ١٣٥.

(٤) ينظر: م.ن، ٨٤.

(٥) ينظر: م.ن، ١٣٣.

(٦) ينظر: م.ن، ٩٠-٩١.

(٧) ينظر: م.ن، ٥٠.

(٨) ينظر: م.ن، ٥٩.

(٩) ينظر: م.ن، ٥٩.

٥- الخليل بن أحمد الفراهيدي

- شيخ سيبويه، آراؤه منثورة في كتابه، استقاها الشيخ منه، غالباً ما استشهد بها على مسألة، أو جاء بقوله ليقينه على غيره، أو يفاضل بينهما، ومن ذلك:
- استشهد بقوله: "كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد"، على ما نقيده صيغة (أفعول) كاخشوشن^(١).
 - استدلل ببيت شعر أنشده الخليل، على الإتيان؛ للتخلص من النقاء الساكنين في كلمة، وليساً مثلين، فيتبعون بتحريك الساكن الثاني، بالحركة المجاورة للساكن الأول، وأراد كلمة (يلده)^(٢):

عجبت لمولود وليس له أب وذي ولد لم يلد أبوان

- خص الخليل بذكر اختياره في مسألة الهمزتين، الملتقيتين في كلمتين، المستويتين في الحركة، ففيها أربعة أوجه قرئ بها: الإثبات، وحذف الواحدة، وتسهيل الأولى وتحقيق الثانية، وتسهيل الثانية وتحقيق الأولى، وهو الذي اختاره الخليل. ثم علل الشيخ: "لأن النقل بالثانية وقع عند من يُحقق الواحدة"^(٣).
- استدلل بما حكاه الخليل على زيادة الميم في إبراهيم، واللام في إسماعيل؛ قال: "لأنه حكى الخليل: بُرِيها، وسُميها"^(٤).

٦- أبو زيد الأنصاري

- من أئمة الأدب في البصرة، غلب عليه اللغات والنوادر والغريب، وكان ثقة في روايته^(٥)، عادة ما أخذت مآثر أبي زيد في الملخص من نوادره، وكتب أبي علي وابن جنّي، كما ثبت في الهوامش، والذي يرى أنّ الشيخ جاء بأقواله في الغالب؛ لبيان ما سُمع عن العرب:

(١) ينظر: الملخص، ٦.

(٢) ينظر: م.ن، ٣٣.

(٣) م.ن، ٤٣.

(٤) م.ن، ٨٢.

(٥) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٢-٤-٥، تح: إحسان عباس، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، ٣٧٩/٢.

- استشهد بوجه أبي زيد في النسب إلى كلمة على أكثر من أربعة أحرف، آخرها ألف للإلحاق، فيقول: "وزاد أبو زيد وجهًا ثالثًا وهو معزوي، فيصبح فيها ثلاثة أوجه جائزة: قلب الألف واوًا: معزوي، وهو الأكثر، و حذف الألف: معزي، ووجه أبي زيد: معزوي"^(١)
- استدل بقوله على النسب لما يكون جمعًا في اللفظ والمعنى: "النسب إلى محاسن: محاسنيًا، لأنه لا واحد له"^(٢). ويقول للذكرين من الضبع: ضبعان^(٣). وعلى تأنيث أدن الدلو بما أنشده أبو زيد: "لها عجاجان وست آدان"^(٤). وبما حكاه على زيادة الهمزة والنون في شذارة، وشذارة^(٥).

-٧- أبو الفتح عثمان بن جني

- آخر علماء القرن الرابع الذين استشهد ابن أبي الربيع بمصادرهم في الملخص، ومن كتبه التي استدلت بشواهدا على بعض مسائله، المنصف، والخصائص، وسر الصناعة، وهاتك بعضها:
- استرضى قول ابن جني في أصل ديماس: دماس، بمنزلة قيراط، ثم أبدل، وقوله: دياميس بمنزلة أعياد، ولا يوجد عنده فيعال إلا أن يكون معيّرًا من فعّال، أو يكون مصدرًا لفاعل^(٦).
 - يغلطه الشيخ في مسألة النسب إلى (كنت) بكنتي، ويقول إنه شاذ ولا يكاد يُعرف، فالقياس، أن تخلع الصمير وتنسب لـ(كان): كوني. والسماع على ذلك، قال سيبويه: "وسمينا من العرب من يقول: كونيًا"، وأنشد ابن جني: "فلا تصرخ بكنتي كبير"^(٧).
 - قبل قول ابن جني في تصغير (أمام)، فعند تصغير المؤنث على أربعة أحرف فأكثر، لم تُرد إليه التاء في التصغير، وشد من هذا حرفان، أحدهما: فُدام، والثاني: وراء، وزاد ابن جني: أمام، فتقول: أميمة^(٨).

(١) الملخص، ٥٠.

(٢) م.ن، ٦٥.

(٣) ينظر: م.ن، ١١٣.

(٤) م.ن، ١٢٣.

(٥) ينظر: م.ن، ١٥٩.

(٦) ينظر: م.ن، ٨٧.

(٧) م.ن، ٦٤.

(٨) ينظر: م.ن، ٧٣.

ومن المصادر التي أفاد منها في اللغة والمعجمات

- ذكر ابن السكيت في مسألتين، استشهد من الإصلاح على جمع مصيبة: (مصائب)، وهو شاذ والقياس (مصاوب). واستدل به على لغة صلاية في صلاة^(١).
- وابن قتيبة: في الاستشهاد على قولهم في تصغير الطست: طسيسًا، والطست مؤنثة^(٢).
- والأصمعي: في الاستشهاد على قولهم: فمارصًا من القريص، وهزماسًا من الهرس. وذكر أنه عمل كتابًا في الوصف بالأسماء، نحو: امرأة طالق، وناقاة بازل^(٣).

إن المتمعن في مصادر ابن أبي الربيع من كتب سابقه يدرك الآتي:

- شكلت نقول العلماء ورواياتهم عن العرب المصدر الأساس، الذي اعتمد عليه الشيخ في الملخص، فارتكز على القرون الأربعة الأولى، لتشكّل مصادر الملخص؛ وقد يعود ذلك إلى أن الكتاب ملخص، أراد به إجمال القواعد دون التطرق لآراء المتأخرين.
- موقف ابن أبي الربيع من السماع جلي، لا غموض فيه، فهو يقف من السماع موقف التقديس، والحياد عنه فساد، فتجده يقول: وعلى مذهب سيبويه أكثر النحويين؛ لأجل السماع. وما ذهب إليه أبو الحسن لم يُنقل عن العرب وإنما أخذة بالقياس. ووضع القياس حيث وجود النص من فساد الوضع.
- هنالك أبواب كاملة في النحو لم تؤخذ إلا بالسماع، كما في "أبنية استغني بها عن ياء النسب" فيقول: "وهذا الباب مقصور على السماع". ليس فيها علة سوى السماع.
- وقد يأتي ابن أبي الربيع بعبارات يريد بها السماع، نحو: "هذه كلها جرت عندهم مجرى النسب"، و"على هذا أكثر العرب"، و"على هذا كلام العرب"، و"على ما ذكر سيبويه أكثر كلام العرب"، و"ترفضه العرب". وهذا ليس من كلامهم فإن وقعت عينك على هذه العبارات أو نحوها، فهو يريد السماع ليس إلا.
- والسماع عنده مقيّد بالكثرة والجودة، يرفض ما قلّ منه، ولا يقبل الرديء؛ فقد رفض (كنتي) في النسب إلى (كنت)، والسماع على (كوني)، ولم يعتد باستشهاد ابن جني ببيت الشعر، فهو لا يكاد يُعرف، كما رفض لغة من قال: (ادعه) على زعم الخليل؛ لرداءة اللغة.

(١) ينظر: الملخص، ٨٧.

(٢) ينظر: م.ن، ١٦١.

(٣) ينظر: م.ن، ٩٨، و١٢١-١٢٢.

- الشَّيْخُ عَالَمٌ بِمَا جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ مَحِيطٌ بِجَوَانِبِهِ، فَلَا يَمْنَعُهُ عِلْمُهُ مِنْ تَرْجِيحِ كَفَّةِ الْكَثْرَةِ، فَيَقَرُّ "أَنَّ اللَّامَ مِنْ شَوِيٍّ يَاءٌ؛ لِأَنَّ بَابَ حَوَيْتُ أَكْثَرُ مِنْ بَابِ قُوَّةٍ". "وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى رَدِّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ التَّاءُ عِنْدَ النَّسْبِ، نَحْوُ: أُخْتُ وَكَلْتِي". وَفِي النَّسْبِ إِلَى كَلِمَةٍ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ آخِرُهَا أَلْفٌ لِلإِلْحَاقِ، قَلْبُ الأَلْفِ وَأَوَّاءُ، نَحْوُ: مِعْرَوِيٍّ، وَهُوَ الأَكْثَرُ". وَعَلَى هَذَا يَبِينِي الشَّيْخُ حِكْمَهُ فَيَرْجِّحُ كَفَّةً عَلَى أُخْرَى، وَيَنْتَصِرُ لِأَحَدِهِمْ، أَوْ يَرْفُضُ رَأْيًا.

٢.٤.١ ثانيًا: القرآن الكريم وقراءته

القرآن الكريم كلامُ الله المنزَّلُ، أفصحُ العربيَّةِ وأوثقُ مصادرها، يلجأُ أهلُ العربيَّةِ إليه في تععيدِ قواعدها. والملخَّصُ على قدرٍ كبيرٍ من الاعتناءِ بالشواهدِ القرآنيَّةِ، والاحتجاجِ بها على مختلفِ المسائلِ، فقد بلغَ عددُ الآياتِ التي استشهدَ ابنُ أبي الرَّبِيعِ بها في هذا الملخَّصِ سبعةً وثمانينَ آيةً، ما خلا المكرَّرَ منها، وما أشارَ إليها بقوله: "وقد قرئ بها".

وهو في الغالبِ يكتفي بذكرِ جزءٍ من الآيةِ، وهو موضعُ الاستشهادِ، فيقتصرُ على ذكرِ كلمةٍ أو كلمتين من الآيةِ، نحو: "تَوَلَّاهُ"، و"شَنَّانٌ"، و"لَا تَوَجَّلْ".

أمَّا في موضوعِ نسبةِ القراءاتِ لأصحابِها، فلمَ يجرِ ابنُ أبي الرَّبِيعِ على سَنَنِ واحدٍ، فقد ينصُّ على القراءةِ بنسبِها لصاحبِها أحيانًا، وقد تكثرُ المواطنُ التي يتركُ النَّصَّ فيها على صاحبِ الروايةِ، فيشيرُ إليها بقوله: "وقرئ"، نحو: "قُرِئَ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾" (١) في القصصِ بسكونِ الهاءِ أو " (٢)، و"﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾" (٣)، ﴿ثُمَّ لَيَقْفُضُوا﴾" (٤)، وقد قُرِئًا بسكونِ اللَّامِ (٥)، وفي بيانهِ للوقفِ على هاءِ التَّأْنِيثِ: "منَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُبَدِّلُهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا" (٦).

(١) سورة القصص، ٦١/٢٨، ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدَا حَسَنًا فَهُوَ لَئِيمٌ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾.

(٢) الملخَّص، ٤.

(٣) سورة الحج، ١٥/٢٢، ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لَيَقَطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِئُ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾.

(٤) سورة الحج، ٢٩/٢٢، ﴿ثُمَّ لَيَقْفُضُوا تَفَنُّهُمْ وَلَيُؤْفُوا نُؤُورَهُمْ وَلَيَطَّوْفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.

(٥) م.س، ٥.

(٦) م.س، ١٤.

وهو يوردُ القراءةَ ولا ينبئه على القراءاتِ الأخرى في الغالبِ، ومن ذلك: "وعلى هذا قرأ حفصُ يَنقُه" (١)، وأمثلةُ كثيرة، وقد يوردُ القراءاتِ الأخرى بما تقتضيه المسألة من توضيحٍ.

أمّا ما نصّ فيه على أسماءِ الرّواةِ ممّن أفادَ من قراءاتهم، فقد ذكرَ ثلاثةَ عشرَ قارئاً وراويّاً، وهم -مرتبون حسب الأكثر استشهادهً بقراءته- : حمزةُ في خمسةِ مواطنَ، وأبو عمرو بنُ العلاءِ وابنُ كثيرٍ في أربعةٍ، ونافعٌ وحفصٌ والذبيّ في ثلاثةِ مواضعٍ لكلِّ منهم، وورشٌ ويعقوبُ الحضرميُّ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ في موضعين لكلِّ منهم، والكسائيُّ وقالون وقنبل في موضعٍ لكلِّ منهم.

وممّا سيأتي يتبيّن موقفُ الشّيخِ من القرآنِ الكريمِ وقراءته؛ وقوامُهُ احترامُ الرّوايةِ والتّسليمُ للتّقل، وإنّ القراءاتِ السّبعَ عنده لا تردُّ، كما إنّه يسلكُ الأدبَ مع الآياتِ، حتّى الشّادُّ منها، فيتورّع عن الطّعنِ فيها، وهذا ما سيُكشفُ عنه من خلالِ عرضٍ موجزٍ لمصادره من القرآنِ الكريمِ.

١- قراءة حمزة بن حبيب الزيات (ت ١٥٦هـ)

غالبًا ما استشهد الشّيخُ بقراءته وقراءة الكسائيّ على الإمامة عند العرب، فاستشهد بوقفه بالإمالة على ما آخره ألفٌ منوّنة، حذفت وصلًا؛ لالتقاء الساكنين، في الحالات الثلاثة: الرّفْع، والجرّ، والنّصب، على أنّها ألفٌ أصليةٌ (٢).

كما استدللّ بحرفه على إمالة الألف، وإنّ كان أصلها واوًا، نحو: خاف؛ ليدلّ بالإمالة على فتحة الخاء، فالخاءُ تُكسرُ في قولك (خفت)، أو ليدلّ بالإمالة على أنّ أصل العين الكسرُ (خوف) على (فعل) (٣).

وذكر إمالتَهُ لـ(ران)، و(خاف)، لبيان أنّها لم تمنعها حروف الاستعلاء، ولا الرّاءُ المفتوحة، ولا المضمومة؛ لأنّها ليست للمناسبة فيمنعها طلبُ المناسبة (٤).

(١) الملخص، ٣٤.

(٢) م.ن، ١٦.

(٣) م.ن، ١٤٧.

(٤) م.ن، ١٤٨.

واستشهد بقراءته على إمالة الألف؛ لألف ممالاة بعدها، نحو: مَهَارَى، فعند الوقف على (تراءى) من ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾^(١)، أمال حمزة الألفين، ولم يُعْتَدَ بالراء المفتوحة؛ لأنَّ إمالة الثانية ليست للمناسبة، فلا يُراعى فيها مانع، والأولى تابعة لها، فجزت مجراها^(٢).

واستشهد على إسكان حرف تخفيفاً؛ لتوالي الحركات، بحرف حمزة ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾^(٣)، فقد سکن الياء في الوصل، تخفيفاً؛ لتوالي الحركات، وإجراء المنفصل مجرى المتصل^(٤).

٢- قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ)

يستشهد بقراءة أبي عمرو بن العلاء على صحة ما ذهب إليه أبو علي في أن ألف مفتري في الرفع والجر الألف الأصلية، وفي النصب بدل من التثوين؛ وذلك لأنَّ أبا عمرو وقف على (مفتري) وما أشبهه في الرفع والجر بالإمالة وفي النصب بالفتح^(٥).

في مسألة الوقف على التثوين بحذفه أو إبداله، شدَّ في (كأين)، وقف القراء عليه بالنون غير أبي عمرو وقف بالسكون على الأصل^(٦).

واستحضر قراءة أبي عمرو (واللأي)، بسكون الياء وصلًا بعد الألف، دليلاً على التقاء الساكنين في كلمة والجمع بينهما، وقد جرى في الوصل مجرى الوقف^(٧).

٣- قراءة ابن كثير المكي (ت ٤٥٥هـ)

(١) سورة الشعراء، ٦١/٢٦.

(٢) الملخص، ١٤٩.

(٣) سورة فاطر، ٤٣/٣٥.

(٤) م.س، ٣٤.

(٥) م.س، ١٦.

(٦) م.س، ٢٩.

(٧) م.س، ٣٠.

استدلّ بقراءة ابن كثير في الوقف على الاسم المنقوص المنون المرفوع أو المجرور، نحو: قاضٍ وعم، فالوقف بالسكون وهو الأكثر، ويجوز بالياء. فقد وقف ابن كثير على هادٍ، ووالٍ، وباقٍ، بالياء والباقون بالسكون^(١).

استشهد بقراءة ابن كثير على جواز إبقاء صلة ضمير المفرد الغائب المسبوق بياء ساكنة، فيجوز لك فيه الحذف؛ لخباء الهاء، ويجوز الإثبات، والحذف هو الأكثر، قرأ الجماعة إلا ابن كثير، وحفص وافقه في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾^(٢).

يوضح أن (ضيزي) في ﴿قِسْمَةَ ضِيزَى﴾^(٣)، ليست على (فعلی)؛ لأنّ فعلی بكسر الفاء ليس في الصفات إنما هي (فعلی)، وكسرت الضاد؛ لتصحّ الياء، وأمّا قراءة ابن كثير (بالهمز)، فهو مصدرٌ وُصف به، ولو كانت اسمًا، لُرِدَّت الياء وأو^(٤).

٤- قراءة نافع المدني (ت ١٦٩ هـ)

استشهد بالقراءات على باب التضعيف من بنات الياء، التي لامها مفتوحة فتحة لازمة، فلك وجهان، أحدهما: الإدغام لالتقاء المثليين. الثاني: الإظهار، فنقول في حيي: حي، فقراءة نافع، والبري، وأبي بكر: حيي، بالإظهار، والباقون بإدغام المثليين الكبير^(٥).

واستشهد على تأنيث المذكر لكونه مؤنثًا في المعنى بـ ﴿لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٦)، قرأ نافع (تكن) بالتأنيث، و(فتنتهم) بالنصب، وعلى ذلك يكون المصدر المؤول (أن قالوا) اسم (تكن)، وليس في لفظه تأنيث، فيحمل تأنيثه على تأويل (مقالة)، وكأنه قال: لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم^(٧).
استشهد على التقاء الساكنين في كلمة، الأول مد، والثاني مخفف ولم تنطبق عليه شروط اجتماع الساكنين، وكان توجيه القراءة عند الشيخ، بأن أجزاها في الوصل مجرى الوقف بقراءة نافع (محيائي) بسكون الياء^(٨).

(١) الملخص، ١٧.

(٢) سورة الفرقان، ٦٩/٢٥. وينظر: م.س، ٢٢.

(٣) سورة النجم، ٢٢/٥٣.

(٤) م.س، ١١٥.

(٥) ينظر: م.س، ١٩٢.

(٦) سورة الأنعام، ٢٣/٦.

(٧) ينظر: م.س، ١٢٥.

(٨) ينظر: م.س، ٣٠.

٥- رواية حفص بن سليمان الكوفي (ت ١٨٠هـ)

استشهد برواية حفص على الأصل في حركة هاء الضمير للمفرد المذكور الغائب بالضم، فقد قرأ حفص: ﴿وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾^(١)، وقرأ أيضاً: ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾^(٢) بضم الهاء. وجاء بالآية التي ألحق فيها حفص هاء الضمير مداً وقد سبقت بياء ساكنة: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾^(٣). فقد وافق فيها قراءة ابن كثير، وبال حذف قرأ الجماعة^(٤).
واستدل بـ(بِقَه) في رواية حفص بتسكين القاف على التخفيف، تشبيهاً لـ(تَقَه) بـ(كَتَف) ^(٥).

٦- رواية البرقي (ت ٢٥٠هـ)

استدل على جواز الوقف على (ما) الاستفهامية، المتصلة بحرف الجرّ بالهاء وبغير هاء، وقد وقف البرقي على (عمّة)، بهاء السكت^(٦).
استشهد على جواز حذف التاء الثانية (تَتَفَعَّلُ)؛ لاجتماع المثليين، ولك أن تدغم، قال الشيخ "وقرأ بها البرقي"^(٧).
وعلى جواز الإظهار في المضعف من بنات الياء المفتوحة اللام فتحة لازمة، استشهد بقراءة نافع، والبرقي، وأبي بكر كما في (حيي)^(٨).

(١) سورة الكهف، ٦٣/١٨.

(٢) سورة الفتح، ١٠/٤٨.

(٣) سورة الفرقان، ٦٩/٢٥.

(٤) ينظر: الملخص، ١٢١-١٢٢.

(٥) ينظر: م.ن، ٣٤.

(٦) ينظر: م.ن، ١٣.

(٧) ينظر: م.ن، ١٤٠.

(٨) ينظر: م.ن، ١٩٢.

٧- روايةُ شعبة، أبي بكرِ بنِ عيَّاش (ت ١٩٣هـ)

فسرَ روايةَ أبي بكرِ وابنِ عامرٍ: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) بحذفِ التَّوْنِ الثَّانِيَةِ؛ لاجتماعِ المثلين، فالأصلُ: نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ، وذلك كحذفِ الهمزةِ في (أَكْرِمُ)، والتَّاءِ في (تَكْرِمُ)، ولا يمكنُ على إدغامِ التَّوْنِ في الجيمِ؛ لأنَّ هذا لم يثبتْ^(٢).

٨- قراءةُ ابنِ عامرِ الشَّامِيِّ (ت ١١٨هـ)

استدلَّ بقراءتهِ على جوازِ إثباتِ ألفِ (لكنَّا) وصلًّا، والقراءُ يحذفونها في: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣).

٩- يعقوبُ الحضرميُّ القارئُ التاسعُ (ت ٢٠٥هـ)

استشهدَ بقراءةِ يعقوبِ على جوازِ الوقفِ على (هو) و(هي)، بهاءِ السَّكْتِ. وَهُوَ، وَهِيَ^(٤).

واستشهدَ بقراءتهِ في: ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ﴾^(٥)، على اختلاسِ حركةِ الهاءِ^(٦).

١٠- روايةُ ورشٍ (ت ١٩٧هـ)

يستشهدُ ابنُ أبي الرِّبِيعِ بروايتهِ ورشٍ وقنبلٍ على النقاءِ الهمزتين المختلفتين في الحركةِ، وقراءةِ الثَّانِيَةِ بِالْإِبْدَالِ على غيرِ قياسٍ مِنْ ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾^(٧)، وَمِنْ ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾^(٨) وَمِنْ ﴿أَوْلِيَاءَ أَوْلِيكَ﴾^(٩).

(١) سورة الأنبياء، ٨٨/٢١.

(٢) ينظر: الملخص، ١٤١.

(٣) سورة الكهف، ٣٨/١٨. وينظر: م.س، ١٩.

(٤) ينظر: م.س، ١٨.

(٥) سورة البقرة، ٢٤٩/٢.

(٦) ينظر: م.س، ٢٠.

(٧) سورة المؤمنون، ٩٩/٢٣.

(٨) سورة البقرة، ٣١/٢.

(٩) سورة الأحقاف، ٣٢/٤٦. وينظر: م.س، ٤٣.

وعلى ترقيق الراء تبعاً للثانية بترقيق ورش للراء المكسورة في (بشر) (١).

- ١١ - رواية قالون (ت ٢٢٠هـ)

استشهد برواية قالون: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (٢)، و﴿نُؤِيهِ﴾ (٣)، و﴿نُصَلِّهِ﴾ (٤)، بالقصر دون الصلّة؛ اعتدداً بأصل الكلمة قبل الجزم على أنه عارض، فقبل الجزم سبقت الهاء بياء ساكنة لذلك لا توصل بمدّ (٥).

هؤلاء هم أصحاب القراءات والروايات، الذين صرح الشيخ باسمهم، مستأنساً بروايتهم أو مؤكداً على قاعدة، أو محتجاً لرأي، أو على سبيل التعميد والاحتجاج الحقيقي بها. وتشغل حيزاً غير قليل من استشهاده بالقرآن الكريم، فهو غالباً ما يستشهد بالآية مباشرة، أو بقوله: "قال تعالى"، أو "قرئ" - وهو كثير -، أو "ولم تجئ هذه في القرآن"، أو "وجاءت في القرآن" أو "فهؤلاء". وقد وظف هذا الاستشهاد في مجالات التحليل اللغوي: الصوتية والصرفية، والبلاغية الدلالية، أو ليستدل على لغة ما،

ففي المجال الصوتي، استشهد ابن أبي الربيع بالقراءات القرآنية في العديد من المسائل الصوتية، فمنها ما يتعلق بمخارج الحروف والصفات، وما ينتج عن التقائها، كإدغام النون الساكنة في حروف الإدغام، يقول: "وإدغامها في الياء، والواو يكون بغنة وبغير غنة، وبالغنة أكثر، وقد قرئ بهما، وإدغامها في الراء، وفي اللام يكون بغنة وبغير غنة، ولم يُقرأ إلا بغير غنة" (٦). وفي موطن آخر: "وقد قرئ بالإدغام والإظهار فيها كلها عدا الراء فإنه لم يُقرأ إلا بالإدغام" (٧).

(١) (إنها ترمي بشر كالفصر)، المرسلات، ٣٢/٧٧. ينظر: الملخص، ١٥٠.

(٢) سورة آل عمران، ٧٥/٣.

(٣) سورة النساء، ١١٥/٤.

(٤) سورة النساء، ١١٥/٤.

(٥) ينظر: م.س، ٢١.

(٦) الملخص، ٢٠٣.

(٧) م.ن، ٢٠٤.

ويعدّ بعض الأصوات التي جاءت في القرآن، نحو: ورود بعض الحروف المستحسنة في العربية في القرآن الكريم وهي: "النون المخفأة، والهمزة التي بينَ بينَ، والألف التي تُمالُ إمالةً شديدةً، وإمالةً خفيفةً، والصاد التي كالزاي، وألف التّفخيم"^(١).

ومنها ما يتعلّق بالنتقاء الساكنين، نحو: فتح الميم من قوله: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾^(٢)، واستشهاده بالشاذ من القراءات: "﴿مُرِيبِ الَّذِي﴾"^(٣)، على فتح التّوين؛ لانتقاء الساكنين استتقالاً للكسرتين، كسر التّوين وكسرة الباء^(٤).

ومنها ما يتعلّق بالتّخفيف، نحو: تسكين القاف برواية حفص في (يتّفه)^(٥) على التّخفيف، تشبيهاً (تّفه) بـ (كتّف). ومن الشاذّ استشهد بالآية: ﴿وَالْعَمَلُ الصّٰلِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٦) بكسر العين في الوقف؛ ثمّ يقول: "وهو عندي على هذا: لما سكنت العين النقي ساكنان، فحرّك الأول، تشبيهاً بكتّف"^(٧).

ومن ذهاب الحركة تخفيفاً: قوله: "ومن العرب من يُجري (ثمّ) مجرى الواو والفاء؛ لأنّهما للجمع كالواو والفاء، فُرئ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾"^(٨) في القصص بسكون الهاء^(٩).

أما المجالّ الصّرفي، فهو لبّ موضوع هذا الجزء، والاستشهاد بالآيات الكريمة على مسائله منثور بين أسطر أبوابه، ولا يخلو باب منها؛ فيستشهد على دخول همزة الاستفهام على الوصل في الفعل، ثمّ في الاسم المعرّف بـ(ال)^(١٠).

وفي باب الضمائر على حذف ألف (أنا)، وإلحاق ياء المتكلّم هاء السكت، وعلى هاء المتكرّر الغائب^(١١)، ... وهكذا حتّى نهاية الجزء.

ومن الآيات التي استشهد بها على قضايا لغويّة وبلاغيّة: استشهادُهُ على أنّ لفظ (الفلك) يدلُّ على المفرد والجمع، يقول: "وعلى هذا الفلك، يقال للواحد قال الله تعالى: ﴿الْفَلَكَ الْمَشْحُونِ﴾"^(١٢)، وفي التّشبية:

(١) ١٩٦،

(٢) سورة آل عمران، ٢/٢٠٣.

(٣) سورة (ق)، ٥٠/٢٦، ٢٥.

(٤) ينظر: م، ٣٦.

(٥) سورة ق، ٥٠/٢٦، ٢٥.

(٦) سورة فاطر، ١٠/٣٥. لم تجدها في القراءات الشاذة، وهي من تصحيفات حماد.

(٧) سورة ق، ٥٠/٢٦، ٢٥. وم، ٣٤.

(٨) سورة القصص، ٦١/٢٨، ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾.

(٩) م، ٤.

(١٠) ينظر: م، ٩.

(١١) ينظر: م، ١٨-٢٣.

(١٢) سورة يس، ٤١/٣٦.

الْفُلْكَانِ، وفي الجمع: الْفُلُكُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي﴾^(١)، فاللَّفْظُ وَاحِدٌ، وَالتَّأْوِيلُ مُخْتَلَفٌ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٢).

ومما استشهد به على لغات العرب: الوقف على هاء التانيث في الأسماء بالناء، مكنفياً بقوله: "وقد قرئ بها"^(٣)، والقراءة بـ: وَقَنْتَ^(٤)، وَأَقَنْتَ^(٥)، وقراءة^(٥) "يحسب بالكسر، وبالفتح". وقراءة: "خُطَوَاتٍ، وَخُطَوَاتٍ"^(٦).

١٢- تأويل ابن أبي الربيع للقراءات، والمفاضلة بينها

مما تقدم يتبين استشهاد ابن أبي الربيع بالقرآن والقراءات على قاعدة من قواعد اللغة العربية، أو تأكيدها، وفي بعض الأحيان تجد أن الشيخ يكتفي بذكر الآية مستشهداً، وفي أخرى يوجه تلك القراءة، أو يفاضل بين القراءات مستعيناً بالقواعد في تخريج القراءات والترجيح بينها، من خلال ردها إلى وجه من وجوه العربية تارة، وبردها إلى لغة من لغات العرب في أخرى.

ومما ورد سابقاً، وقفنا على توجيهه لحرف حفص "يتقه" على التخفيف، تشبيهاً لـ (تقه) بـ (كتف). وتخرجه "يرفقه" من الشاذ بكسر العين في الوقف؛ على أنها لما سكنت العين التقى ساكنان، فحرك الأول، تشبيهاً بكتف.

ومن ذلك تأويله لقراءة ابن عامر وشعبة: "نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ"، بأنها على حذف النون الثانية على التخفيف، ولحرف حمزة في "وَمَكَرَ السَّيِّئِينَ"، كذلك، وللتخلص من النقاء الساكنين في كلمة مع عدم توافر شروطه في "محيائي" واللائي" بوجهي نافع وأبي عمرو وإن خالفت القياس؛ فمتى أدى قياس إلى اجتماعهما حرك أحدهما أو حذف. ويحمل تانيث نافع للمصدر المؤول في ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾^(٧) على تأويله بمقالة.

(١) سورة البقرة، ١٦٤/٢.

(٢) الملخص، ١١٣.

(٣) م.ن، ١٤.

(٤) ﴿وَإِذَا أُرْسِلُ أَقْبَتَ﴾، سورة المرسلات، ١١/٧٧. ينظر: م.س، ٧٥، و١٦٩.

(٥) ينظر: م.س، ١٢٧.

(٦) ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾، في البقرة، ٢/١٦٨؛ ٢٠٨، الأنعام، ٦/١٤٢؛ النور، ٢٤/٢١. وم.س: ٩٤.

(٧) سورة الأنعام، ٢٣/٦.

ومن ذلك تعليقه لضم الواو من ﴿أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(١) فيقول: "يكون لوجهين: لما دُكر في لو استتبعنا، ولما دُكر في حبيثة اجنتت. والله أعلم"^(٢)؛ فيفسر التحريك بالضم منعا لالتقاء الساكنين بعلتين: حملا على واو الجمع كما حملوا (لو استتبعنا)، على (أروا الهلال)، أو على الإتياع، إذ كرهوا الخروج من كسر إلى ضم لازم لا حائل بينهما إلا ساكن، فالساكن حائل ضعيف كما في (حبيثة اجنتت).

ومما رده إلى لغة من لغات العرب، قراءة (عادا لولي) فيمن شدد اللام؛ لأنه اعتد بالعارض، فقالون وورش وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب قرؤوا بإدغام التنوين في اللام، بعد نقل حركة الهمزة إليها وصلا، فحملها على لغة من يقول: لَحْمُرُ جَاءَنِي^(٣). وقراءة أقتت: ووقتت على لغة تميم. ويمكن أن يكون قوله سبحانه: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(٤) نفيا ونهيا؛ ويكون في النهي على لغة المتبعين، وهم غير أهل الحجاز^(٥). ويحسب بالكسر على لغة أهل الحجاز وبالفتح على لغة تميم^(٦). ومن هذا والله أعلم: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾^(٧). فكلمة (تخوف) تعني: تنقص، وهي لغة بني هذيل^(٨).

أما فيما يخص مفاضلة ابن أبي الربيع بين القراءات القرآنية، فقد استخدم أوصافا عدة للدلالة على القراءة الراجحة عنده، فأفرها ما يدل على الكثرة والشيوع، فقد رجح الوقوف على الاسم المنقوص المنون بالسكون، أكثر من الوقف عليه بالياء.

ومن ذلك أن يعبر عن استحسانه لقراءة الجماعة، فقراءة الجماعة بحذف صلة ضمير المفرد المذكور الغائب المسبوق بياء ساكنة، مقدمة عنده على إثباتها لابن كثير، والسبب أنها قراءة الجماعة.

وقد تكون المفاضلة بناء على موافقتها للقياس، نحو: مسألة مد الأول من (يشاء) وما أشبهها عند حذف الهمزة تسهيلا، يقول الشيخ: "إذا وقفت بالسكون، على من سهل الهمزة في الوقف، وحققتها في الوصل، فهؤلاء يبدلون همزة يشاء ألفا، فتلتقي ألفان فتحذف أحدهما، فإن حذفت الأولى لم تمد الثانية مدا زائدا؛ لأنه لا موجب لها للمد، وإن حذفت الثانية جاز لك (في الأولى) المد وتزكؤه، فالمد لأن زوال الهمزة عارض، ولأنه قد كان مد في الوصل، وأما الترك فلأن الموجب قد زال. و"الأول أقيس"^(٩).

(١) سورة الإسراء، ١٧/١١٠.

(٢) الملخص، ٣٧-٣٨.

(٣) م.ن، ٤٢.

(٤) سورة الواقعة، ٥٦/٧٩.

(٥) ينظر: م.س، ٣٢.

(٦) ينظر: م.س، ١٢٧.

(٧) سورة النحل، ١٦/٤٧.

(٨) ينظر: م.س، ١٤٣.

(٩) الملخص، ٣٨.

ومما سبق، يتضح موقفُ ابنِ أبي الرِّبيعِ من توظيفِ القرآنِ والقراءاتِ في استشهاده، فقد اعتمدَ عليه بصورةٍ واضحةٍ، ثم إنَّه قد سلكَ سبيلَ التَّأدبِ وتوقيرِ كلامِ الله، والتَّرفعِ عن الطَّعنِ في قراءاته؛ صحيحها وشاذَّها، فلم يجرِح -فيما تبين- القراءةَ الشَّاذَّةَ، ولم ينعنَّها بما يقدحُ، بل يتوقَّفُ متحرِّجًا باحثًا عن وجهٍ لتخريجها.

٣.٤.١ ثالثًا: الحديثُ الشَّريفُ

إنَّ العارفَ لسيرةِ ابنِ أبي الرِّبيعِ، والواقفَ على علومِ الحديثِ عنده، كإجازته بأَمَاتِ كتبِ الحديثِ بالإسنادِ إلى مؤلِّفيها، نحو: الموطَّأ، والصَّحيحين، وسننِ أبي داود، وسننِ التَّرمذِيِّ والنَّسائيِّ، وتهذيبِ سيرةِ ابنِ إسحاق لابنِ هشام، والأحكامِ لعبدِ الحقِّ الإشبيليِّ، والشَّفا لأبي الفضلِ عيَّاض، لا يشكُّ أنَّ الشَّيخَ سيستشهدُ بالحديثِ ويكثرُ من ذلك. وعلى عكسِ التَّوقعِ فإنَّ ابنَ أبي الرِّبيعِ لم يستشهدْ بالحديثِ في هذا الجزءِ من الكتابِ إلَّا في أربعةِ مواطنٍ فقط، فلمْ كانتْ أحاديثُ الشَّيخِ التي احتجَّ بها قليلةً إلى هذا الحدِّ اللافت؟

والمرجَّحُ أنَّ ذلك يعودُ لاتباعِهِ سنَّةِ السَّابِقينِ من تركِ الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريفِ، معلِّين ذلك بأنَّ الرِّوَاةَ جوَّزوا النَّقلَ بالمعنى، وأنَّه وَقَعَ اللَّحْنُ كثيرًا فيما روي من الحديثِ؛ لأنَّ كثيرًا من الرِّوَاةِ كانوا غيرَ عربٍ، ولا يعلمون لسانَ العربِ.^(١)

وهذا أبو حيَّانَ ينحو نحوَ شيخِهِ في موقفِهِ من الاستشهادِ بالحديثِ الشَّريفِ، فيقول: "يحتملُ أن لا يكونَ لفظُ الرِّسولِ، عليه السَّلامُ، إذ جوَّزوا النَّقلَ بالمعنى، ويحتملُ أن يكونَ من تحريفِ الأعاجمِ الرِّوَاةِ"^(٢).

وهنالكَ رأيٌ في ذلك تُرى فيه الصَّحَّةُ، واللهُ أعلمُ، مفادُهُ أنَّ اللَّغويينَ والنَّحويينَ المتقدِّمينَ قد انصرفوا إلى ما زوَّدَهُم بِهِ رواةُ الأشعارِ انصرافًا استغرقَ جهودَهُم فلمْ يبقَ فيهم لروايةِ الحديثِ ودرايته بقيَّةً"^(٣) وقد اكتفى "النَّحاةُ بما عندهم من شواهدَ شعريَّةٍ وقرآنيَّةٍ غنيَّةٍ عن تلمُّسِ النِّصوصِ

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النَّحو، ٧٨-٨٢.
(٢) أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل، ١٥٤/٢.
(٣) سعيد الأفغاني، في أصول النَّحو، ط ٢، مطبعة الجامعة السُّوريَّة، ١٩٥١م، ٤١.

في الحديث النبوي، ولكن لما ألحّت الحاجة إلى ذلك عادوا وناقشوا المسألة واستشهد به بعضهم" (١).

ويُظنُّ أنّ الشَّيْخَ قد سارَ على ذلك، فهو لم يُعْرِضْ عن الاستشهادِ بالحديثِ الشَّرِيفِ إِعْرَاضًا تامًّا، ولم يأخذ به مصدرًا رئيسًا للاستشهادِ، فلم يستشهدْ إلَّا بأربعةِ أحاديثٍ، للاحتجاجِ على مسائله في أربعةِ مواطنٍ، وقد نصَّ على الحديثِ بقوله: "وفي الحديث"، في ثلاثةٍ منها، وفي الرابعِ لم يشر إلى كونه حديثًا بل قال: "كما جاء".

وهذه الأحاديثُ، ثلاثةٌ منها نُقلتْ بلفظها من كتبِ الحديثِ، ورابعٌ لم تقفِ الباحثةُ على روايته باللفظِ نفسه، وهو: "صلى العَصْرَ ما لم تَصْفَرَّ الشَّمْسُ"، والصَّيغَةُ المرويَّةُ: "وَقُتُّ العَصْرُ ما لم تَصْفَرَّ الشَّمْسُ".

وسيكونُ من المفيدِ ذكرُ الأحاديثِ في سياقاتها التي وردتْ فيها في الملخِّصِ، والمسائلِ التي احتجَّ بها عليها:

١- يقولُ الشَّيْخُ: "وفي الحديثِ: صلى العَصْرَ ما لم تَصْفَرَّ الشَّمْسُ، فالمتبعون يكسرون، والكاسرون يكسرون، وفصحاءُ الفاتحين يكسرون. فلا تقول: ما لم تَصْفَرَّ الشَّمْسُ بفتحِ الرَّاءِ إلَّا طائفةٌ من الفاتحين ليسوا بفصحاء" (٢)، وموطنُ الشَّاهدِ (تصْفَرَّ الشَّمْسُ)، بفتحِ الرَّاءِ، والصَّحيحُ الكسرُ، وهذه لغةٌ غيرُ الفصحاءِ ممَّن يُتبعُ بالفتح. فالاستشهادُ هنا على لغةٍ.

٢- ويستشهدُ بحديثِ "أحسنكم أخلاقًا" (٣) على إضافةِ اسمِ التَّقْضِيلِ إلى معرفةٍ، وقد طابَقَ ما جاء لتفضيلِهِ. فالاحتجاجُ به على قضيةٍ صرفيةٍ نحويةٍ.

٣- وحديثُ: "على إثرِ سماءٍ كانت من الليل" (٤). يستدلُّ به البصريون على أنّ السماءَ التي يُرادُ بها المطرُ مؤنَّته، بدليلِ (كانت) بتاءِ التَّأْنِيثِ، فالاستشهادُ بالحديثِ هنا في المضمارِ اللغويِّ المعجميِّ.

٤- وقال: "كما جاء: لا يدخلُ الجنةَ إلَّا نفسٌ مؤمنةٌ" (٥). في موضوعِ وصفِ المذكَّرِ والمؤنَّثِ.

(١) محمَّد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٢٤٦.

(٢) الملخِّص، ٣٢.

(٣) م.ن، ١٠٠.

(٤) م.ن، ١٢٤.

(٥) م.ن، ١٢٢.

وبعد هذه النبذة الموجزة، يمكن إجمال الخلاصة ببعض الملاحظات:

- نادرًا ما احتج ابن أبي الزبيع بالحديث الشريف في ملخصه، إذ احتج بأربعة أحاديث فقط.
- هذا العدد الذي احتج به الشيخ لا يخرجُه من دائرة السابقين المتقدمين، الذين لم يتخذوا الحديث مصدرًا من مصادر السماع يحتج به. فموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف يختلف عنه من الاحتجاج بالقرآن والقراءات؛ فعلى حين اعتمد اعتمادًا كبيرًا عليها في الاستشهاد، نجدُه نادر الاستشهاد بالحديث.
- سلك الشيخ ما سلكه مع القراءات من الترفع عن الطعن بالحديث الشريف، واكتفى بالاحتجاج به دون الإشارة إلى صحة الحديث أو عدمها.

٤.٤.١ رابعًا: الأمثال والأقوال

وهي إحدى مصادر السماع عند العرب، وقد ترد أقوال العرب في الملخص بعد: "قالوا"، و"تقول العرب"، و"حكى عن بعض العرب"، أو "جاء عن فصائهم". "وليس في أصل كلامهم"، وقد ورد بعضها في نقول الشيخ عن العلماء المرفقة في بداية الحديث عن مصادر السماع.

أما استشهاده بالأمثال فاقصر على أربعة منها، جاءت في مجال الاستشهاد بها على قضايا صرفية، منها:

- الاستشهاد على أن (استفعل) قد تكون على معنى التحوّل من حالٍ إلى حالٍ، قالوا: استنوّق الجمّل، واستنّيت الشاة^(١).
- جاء ب (أحقّ الخيل بالركض المعار)؛ لبيان أنك في النسب إليه تقول: أحقيًا، فتنسب إلى الصدر دون باقي المثل^(٢).
- استدلّ ب (ما كلُّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) على حذف (كلّ)، وإبقاء عملها في بيضاء^(٣).
- جاء بالمثل (هالك في الهالك) بعد أن بين أن الأصل في (فاعل) الصفة الجمع على (فواعل) للمؤنث، وجاء المثل للمذكر والأمثال تغيّر كثيرًا. فجاء به لخروجه عن القياس^(٤).

(١) ينظر: الملخص، ٦.

(٢) م.ن، ٦٤.

(٣) م.ن، ٦٩.

(٤) م.ن، ٩٩.

يَتَسَمُّ الشَّعْرُ بِأَنَّهُ الْمَعْيَارُ الْأَوَّلُ لِفَصَاحَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، بَلِ اتَّخَذَهُ الصَّحَابَةُ مَلْجَأً يُسْتَعَانُ بِهِ؛ لَتَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ، وَفَهْمِ مَعَانِيهِ، وَكَانَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَحْضُ عَلَى تَعَلُّمِ الشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ، قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِدِيَوَانِكُمْ لَا تَضَلُّوا، قَالُوا: وَمَا دِيَوَانُنَا؟ قَالَ: شَعْرُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرَ كِتَابِكُمْ"^(١).

وَقَدْ تَوَسَّعَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي تَوْضِيهِ الشَّعْرِ؛ لِبَيَانِ مَسَائِلِ الْمَلَخَّصِ، فَاسْتَشْهَدَ بِثَمَانِينَ بَيْتًا مِنَ الشَّعْرِ وَأَنْصَافِهِ، رَوَى ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ بَيْتًا مَنْسُوبًا لِنَازِمِيهَا، وَهَمَّ -حَسَبَ تَارِيخِ الْوَفَاةِ-: امْرُؤُ الْقَيْسِ الْكَنْدِيِّ، وَالنَّابِغَةُ الذَّبْيَانِيَّةُ، وَحَاتِمُ الطَّائِيَّةِ، وَعَنْتَرَةُ الْعَبْسِيِّ، وَأَبُو خِرَاشِ الْهَذَلِيِّ، وَمَتَمُّ بْنُ نَوِيرَةَ الْيَرْبُوعِيِّ، وَلَبِيدُ الْعَامِرِيِّ، وَعَلْقَمَةُ الْقَيْسِيِّ، وَالْعَجَّاجُ السَّعْدِيُّ التَّمِيمِيُّ، وَالْحَطِيبَةُ الْعَبْسِيَّةُ، وَالْفَرَزْدَقُ التَّمِيمِيُّ، وَغِيلَانُ ذُو الرِّمَّةِ التَّمِيمِيُّ، وَالْكَمَيْثُ الْأَسَدِيُّ، وَرُوْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ التَّمِيمِيِّ.

وَنَسَبَ بَيْتًا لِلخَلِيلِ فِي مَوْضِعٍ، وَلَسِيْبِيُوهُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاطِنَ، يَقُولُ فِيهَا: "أَنْشُدْ سِيْبِيُوهُ"، أَوْ "وَعَلَى هَذَا أَخَذَ سِيْبِيُوهُ". وَنَسَبَ بَيْتًا لِأَبِي زَيْدٍ فَقَالَ: "أَنْشُدْهُ أَبُو زَيْدٍ". كَمَا رَوَى بَيْتًا نَسَبَهُ لِابْنِ جَنِّيٍّ، قَالَ: "وَأَنْشُدْ ابْنَ جَنِّيٍّ".

وَيَسْتَشْهَدُ فِي بَاقِي الْمَوَاطِنِ دُونَ نَسَبَةِ الْبَيْتِ لِصَاحِبِهِ، فَيَقُولُ غَالِبًا: "قَالَ"، ثُمَّ يَذْكَرُ الْبَيْتَ، أَوْ يَسْتَعْمِدُ "نَحْو" ثُمَّ يَمْتَلُّ بِالشَّاهِدِ، أَوْ "قَوْلُ الشَّاعِرِ"، أَوْ "قَالَ الشَّاعِرُ".

وَفِيْمَا سَبَقَ بَعْضَ الْمَلَاخِظَاتِ، وَهِيَ:

- أَنَّ الشَّيْخَ يَقْتَصِرُ فِي اسْتِدْلَالِهِ عَلَى الْمَسَائِلِ بِمَا ثَبَتَ فِي عَصْرِ الْاِحْتِجَاجِ مِنَ الشَّعْرِ، مِنَ الْجَاهِلِيِّينَ، وَالْمَخْضَرَمِيِّينَ، وَالْإِسْلَامِيِّينَ، وَقَدْ كَانَ رُوْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ (ت ١٤٥هـ) آخِرُهُمْ عَهْدًا مِمَّنْ احْتَجَّ بِأَشْعَارِهِمْ.

- أَمَّا الْخَلِيلُ، وَسِيْبِيُوهُ، وَأَبُو زَيْدٍ، وَابْنُ جَنِّيٍّ، فَهَؤُلَاءِ النَّحْوِيُّونَ غَالِبًا مَا تَكُونُ الْأَشْعَارُ دَائِرَةً فِي مَوْلاَفَاتِهِمْ، وَلَيْسَتْ مِنْ نَظْمِهِمْ، بَلِ اسْتَشْهَدُوا بِهَا كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الصَّنْعَةِ. فَبَيْتُ الْخَلِيلِ لِرَجُلٍ مِنْ أَرْدِ السَّرَاةِ، وَمَا أَنْشَدَهُ سِيْبِيُوهُ فِي (حَانِيَّة) مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبِهِ، فَنُسِبَ لِذِي الرِّمَّةِ (ت ١١٧هـ)، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ، وَابْنِ مَقْبَلٍ فِي بَعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ، وَعَلَى هَذَا بَاقِي الشُّوَاهِدِ الْمَنْسُوبَةِ لَهُمْ^(٢).

(١) الْأَسَدُ، نَاصِرُ الدِّينِ، مَصَادِرُ الشَّعْرِ الْجَاهِلِيِّ، ط٧، دَارُ الْمَعَارِفِ بِمِصْرَ، ١٩٨٨م، ١٥٢.

(٢) يَنْظُرُ: الْمَلَخَّصُ، ٣٤، ٥٧.

- بالرجوع إلى فهرس الأعلام في الفهارس الفنّية، تدرك أنّ الشّيخ لم يخرج في استشهاده بالشعر عن زمن الاحتجاج^(١). وهم -أيضاً- لا يخرجون عن الدائرة المكانية للاحتجاج - كما هو موضح من قبائلهم في الأعلى - فمكانة الشعر عند الشّيخ محكمة بضوابط الزمان والمكان.

وقد تنوعت مجالات استشهادات ابن أبي الربيع بالأبيات الشعرية، من صوتية، وصرفية، ونحوية، ولغوية دلالية:

ففي المجال الصوتي، يأتي بأبيات من لهجات العرب، كالوقف على كاف المخاطبة بالشين، وقد أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف، وهي لغة الكشكشة، لغة بني أسد وبعض تميم، قال^(٢):

فَعِينَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدُشِ جِيدُهَا وَلَكِنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ رَقِيقُ

واستدلّ ببيت الحطية على لغة ناس من بكر بن وائل، يقولون: مِنْ أَحْلَامِكُمْ وَبِكُمْ، كقولهم (بهم):

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ مِنْ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضَّلْ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا

بكسر الكاف، فيجوز في أحلامكم الأوجه الخمسة المذكورة في أحلامهم على هذه اللغة^(٣).

وعلى الوقف بالنقل على لغة من نقل من العرب، نحو كلمة (النقر)^(٤):
أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ (وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَابِي زُمَرًا)

وعلى لغة بني سعد حيث يُبدلون من الياء المشددة جيماً في الوقف؛ لقرابها منها في المخرج^(٥):
خَالِي عُويْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ

(١) ينظر: الملخص، ٢١٥.

(٢) ينظر: م.ن، ٢٠.

(٣) ينظر: م.ن، ٢٣-٢٤.

(٤) ينظر: م.ن، ٢٧.

(٥) ينظر: م.ن، ٢٩، و١٦٨.

وفي المجالِ الصَّرْفِيِّ معظمُ استدلالاته في هذا الجزء، نحو: بيان المعنى المستفاد في صيغ
المزيد، منها^(١):

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنِيِّنَ وَاسْتَتَبَقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجِلْمَ حَتَّى تَحَلِّمًا
فصيغةً (تفعل) تفيذُ التَّكَلَّفَ وإِدخالَ النَّفْسِ فيه، فهو يريدُ التَّكَلَّفَ في اللحمِ وإِدخالِ نَفْسِهِ فيه.

ومن الأبوابِ الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي يُكثَرُ فيها من الشَّواهدِ الشَّعْرِيَّةِ بَابُ النَّسَبِ، كالتَّسَبُّبِ إلى حانية^(٢):

فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ
ومنها ما استدَلَّ به على بابِ البَدَلِ، نحو: "وقفتُ فيها أَصِيلًا نَأْسَائِلُهَا"^(٣).

ومن مسائله الصَّرْفِيَّةِ الاستدلالُ على أصلِ الكلمة، فبيِّنُ أصلَ كلمةِ (هيقل) وهو التَّعَامُ، مستدلًّا ببيتِي
امرئِ القيسِ وعلامة: "عَلَى نِقْنِقِ هَيْقٍ لَهُ وَلِعْرِسِهِ"، و"تَحْفُهُ هِقْلَةٌ سَطْعَاءُ خَاضِعَةٌ"، وعلى ذلك إمَّا
أَنْ تَكُونَ الياءُ زائدةً والأصلُ: هقل، أو اللَّامُ زائدةً، والأصلُ: هيق^(٤).

ومن القضايا اللُّغَوِيَّةِ: حَمَلُ الحَدَّثَيْنِ على معنى الحوادثِ؛ لترادفها، فيقول^(٥):

وَحَمَّالُ المئِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الحَدَّثَانِ وَالْأَيْفُ النَّصُورُ
وعلى الرَّجُلَةِ بمعنى امرأة^(٦):

خَرَقُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ
وأكثرُ من الاستشهادِ على التَّأْنِيثِ، ومن ذلك تَأْنِيثُ أذنِ الدَّلْوِ: "لَهَا عَنَاجَانٍ وَسِتُّ آدَانٍ"^(٧).

وفي مجالِ الاستشهادِ على القضايا النَّحْوِيَّةِ الصَّرْفِيَّةِ: استشهدَ على مسألةِ (سنون)، جمعُ
سنة^(٨):

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَيْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَتَنَا مُرْدًا

(١) ينظر: الملخص، ٥، و١٤١.

(٢) ينظر: م.ن، ٥٣، و٥٧.

(٣) ينظر: م.ن، ١٦٧.

(٤) ينظر: م.ن، ١٦٨-١٦٩.

(٥) ينظر: م.ن، ١١٢.

(٦) ينظر: م.ن، ١٢٠.

(٧) ينظر: م.ن، ١٢٤.

(٨) ينظر: م.ن، ٦٢.

ومسألة حذف المضاف، وإبقاء عمله^(١):

أَكَلَّ امْرِئٍ تَحَسَّبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
وعلى كون النون في الفعل علامة لكون الفاعل جمعاً: "يَعَصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ"^(٢).

وقد يأتي بالبيت لغرض تضعيف الرأي أو رفضه، كرفضه للنسب إلى (كون) ب(كنتي) في^(٣):

إِذَا مَا كُنْتَ مُلْتَمِسًا لِقُوتٍ فَلَا تَصْرُخْ بِكُنْتِي كَبِيرُ

أو للاستدلال على الضرورة الشعرية في المسألة، فمثلاً ما لا يحذف في الكلام يحذف في الفواصل والقوافي، فحذفت ألف المعلن ضرورة في: "رَهْطٌ مَرَجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ"^(٤). ونحو: "خُضْعُ الرِّقَابِ نَوَاصِسُ الْأَبْصَارِ"، فد(نواكس)، على فواعل الأصل لجمع المذكر غير العاقل أو للمؤنث، وجاء هنا على الضرورة^(٥).

(١) ينظر: الملخص، ٦٩.

(٢) ينظر: م.ن، ١٦٥.

(٣) ينظر: م.ن، ٦٤.

(٤) ينظر: م.ن، ١٨.

(٥) ينظر: م.ن، ١٨.

٦.٤.١ سادساً: استشهد ابن أبي الربيع بالقضايا العروضية على بعض المسائل الصرفية

والشيخ يأتي بقضية عروضية، يحتج بها على أخرى صرفية، من ذلك استدلاله على أن العرب لا تبتدئ بساكن، فيقول:

"لذلك لم تخرم العرب (مُتَعَلَّن) في (الكامل)؛ لأنَّ التاء يجري فيها السكون". فهو يبين عدم جواز تسكين الأول من الودد المجموع (مُتَعَلَّن) في بحر الكامل في بداية البيت؛ لأنه يجوز فيها الإضمار (مُتَعَلَّن)، ومتى سكن الثاني، وحذفت الأول بدأت بساكن وهذا ليس من كلام العرب^(١).

ويستشهد على خاصية الألف في اللغة العربية، بقوله: "وأما التسهيل بين بين، فيكون في موضعين، أحدهما: أن تقع الهمزة بعد ألف، نحو: جاء، وشاءَ ومن البغاء، فهذه تُسهِّل بين بين لما في الألف من المد". وللتأكيد أن الألف منفردة في الكثير من أحكامها عن الواو والياء، يقول: "ألا ترى اختصاصها بالتأسيس، وانفرادها بالردف"، ثم يأتي بمثال على انفرادها بالردف، فيقول: "يقع المور مع العير، ولا يقعان مع الجار"، فالألف تنفرد في الردف، ويلتزم بها في القصيدة الواحدة، أما الواو والياء فيجوز أن يعاقب بينهما^(٢).

ويستحسن إدغام اللام في اللام من (جعل لك)، مع أن القياس في إدغام المثليين من كلمتين أن يكون ما قبل المثل الأول متحركاً لم يُدغم في مثله، أو حرف مدّ ولين. ويعلل استحسانه للإدغام في (جعل لك)؛ لاستتقال توالي خمسة أحرف متحركات، ثم يقول: "ألا ترى أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركات"^(٣).

ويجوز الإدغام في المثليين من كلمة، إن سبق الأول بمدّ، ويسوغ ذلك أن حرف المدّ أكثر من الحركة، فزمان الحرف المتحرك أطول من زمان الحرف الساكن؛ فصار الممدود بزيادته وطوله كالمتحرك - فيقول الشيخ: "يدلّك على أن المدّ في الحرف أكثر من الحركة أنهم قد جعلوا المدّ عوضاً من حرف متحرك في الطويل نحو قولهم: ما كلُّ مؤتٍ نصحةً بليبي^(٤)". فكل شعرٍ حذفت من أتمّ بناءه حرفاً متحركاً أو زنة حرف متحرك فلا بدّ فيه من حرف لين للردف، نحو: فالياء التي بين الباءين ردف"^(٥).

(١) ينظر: الملخص، ٢.

(٢) ينظر: م.ن، ٤٠.

(٣) ينظر: م.ن، ٢٠٠.

(٤) ينظر: م.ن، ٢٠٠-٢٠١.

(٥) سيبويه (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٦، ٤٣٤هـ/١٣/٢٠١٣م، ٤/٤٤١.

ويستشهد على إثبات همزة الوصل في الابتداء دون الدّرج ب^(١):

أَرْضٌ مِنَ الْخَيْرِ وَالشُّلْطَانِ نَائِيَةً الْأَطْيَابِ بِهَا: الطُّرُوثُ وَالصَّرْبُ
فالشَّعْرَاءُ قَدْ يَثْبُتُونَهَا فِي الْأَنْصَافِ؛ لِأَنَّهُ يُبْتَدَأُ بِهَا.

ومما سبق يتبين رسوخُ الشَّيْخِ فِي مَخْتَلَفِ فَنُونِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْرَتَهُ عَلَى مَقَايِسَةِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَتَفْسِيرِ ظَوَاهِرِهَا بِالرِّبْطِ بَيْنَهَا.

٥.١ المبحث الخامس: منهج ابن أبي الربيع في عرض مادة الملخص

اشتمل الجزء الأول من الكتاب على أبواب النحو، جعلها في تسعة وستين باباً، ومئة وأربعين فصلاً، واثنين وأربعين مسألةً.

ابتدأ ابن أبي الربيع بباب الكلام وما يتألف منه دون تقديم للكتاب، فباشَرَ الْبَدءَ بِبَيَانِ حَدِّ الْكَلِمِ، بِقَوْلِهِ: " الْكَلِمُ جَمْعُ كَلِمَةٍ، وَهِيَ الْفِطْرَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى، وَهِيَ تَتَقَسَّمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا: اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ... " ^(٢) ثم انطلق منه إلى باب الكلام، واختتم الجزء الأول بباب التسمية وما يتفرع منها.

أما الجزء الثاني من الكتاب - الذي تناولته الرسالة - فقد اشتمل على سبعة وأربعين باباً، وواحد وستين فصلاً، وأربع مسائل.

فقسّم الكتاب إلى أبوابٍ، وَعَنَوْنَ لِحَزَائِيَّتِهِ بِالْفَصْلِ، وَقَدْ يَعْقُدُ مَسْأَلَةً خِلَالَ الْفَصْلِ، أَوْ يَعْنُونَ بِ(تكملة)؛ لِيُنَاقِشَ مَسْأَلَةً تُشْتَقُّ عَنْ ذَلِكَ الْفَصْلِ. وَعَدَّةُ الْفُصُولِ الَّتِي تَتَفَرَّعُ عَنِ الْبَابِ ثَقُلٌ وَتَكَثُرٌ، وَكَذَا عَدَّةُ الْمَسَائِلِ.

فمثلاً جعل باب النسب في سبعة عشر فصلاً، اندرج تحت هذه الفصول مسألتان؛ مسألة سنون، ومسألة: قالوا رأيت التيمي تيم عدي.

(١) ينظر: الملخص، ٣.

(٢) ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، ١/١٠١.

ولا يلتزم ابن أبي الربيع الترتيب ذاته في أبواب الكتاب كافة، بل تجد أنه يجعل الباب الواحد أبواباً عديدة، لغرض لم تقف الباحثة عليه، فقد يكون أتباعاً لمنهج أو لتقسيم التزمه متأثراً بمن سلف من العلماء، وهذا ما يتضح في باب التصغير؛ فقد قسمه إلى فصول وأبواب.

وقد يفتتح الشيخ الباب بمقدمة أو إضاءة يشرح فيها العنوان أو يوطئ للكلام في مسائله، ففي باب الهمزة استهل الكلام في صفاتها ومكان خروجها، ثم بين أن الكلام سيكون أولاً في الهمزة الواحدة ثم في الهمزتين إذا اجتمعتا^(١).

ووقد يبتدئ الباب ببيان حد العنوان، كما في باب المقصور والممدود، وطأ للباب بحديهما لغة واصطلاحاً^(٢)، كذلك في باب الإمالة^(٣).

وأحياناً يستهل الباب في توضيح منهجه في تقسيمه، ففي باب النسب افتتح الباب بالغرض من النسب، ثم وضح أن التغيير القياسي ينضبط في سبعة عشر فصلاً، سيأتي ذكرها، وغير ذلك سيندرج تحت السماع.

وتارة يكرر بعض المسائل فيأتي بها في أكثر من باب، ويربط مسائل الكتاب ببعضها، ويظهر ذلك جلياً في كثرة الإحالات في الكتاب.

تلك هي طريقة ابن أبي الربيع التي أتبعها في شرح قضايا الكتاب وتقسيمها على صفحاته.

(١) ينظر: الملخص، ٣٨.

(٢) ينظر: م.ن، ٤٤.

(٣) ينظر: م.ن، ١٤٦.

٦.١ الخاتمة والتوصيات

وبعد، فقد قامت الرسالة على شقين: الأول منها، دراسة تقديمية للكتاب، والثاني: نص الكتاب المحقق.

وقد قدمت الدراسة وصفاً للكتاب الذي تم تحقيقه "الملخص في العربية لابن أبي الربيع"، فتناولت مؤلفه في سيرة موجزة، ثم ناقشت شكل الكتاب: عنوانه، ونسخه الخطية. ثم سلطت الضوء على محتواه: مصادر الشيخ في الكتاب، وطريقته في عرض المحتوى.

وعليه فإن أهم النتائج التي وصلت إليها الباحثة:

(١) ابن أبي الربيع شيخ أهل زمانه في النحو والقراءات، لم يذع صيته في زماننا، نقلت علومه من خلال تلاميذه، كأبي حيان الأندلسي.

(٢) وصل إلينا من كتبه أربعة، البسيط في شرح جمل الزجاجي، وصل وحقق منه شرح الربيع الأول من كتاب الجمل. والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، حقق السفر الأول منه. وكتاب تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، وصلنا منه وحقق إلى الآية الثامنة العشرين بعد المئة من سورة البقرة. وكتاب الملخص الذي بين أيدينا، حقق الجزء الأول منه علي بن سلطان الحكمي، ويقوم الجزء الثاني من هذه الرسالة على تحقيق الجزء الثاني من الكتاب، مما يجعله الكتاب الأوحى الذي وصل إلينا كاملاً وتم تحقيقه للشيخ ابن أبي الربيع.

(٣) هذه الكتب التي وصلت إلينا لا تفي الشيخ حقّه في الكشف عن مكانته التي توج بها عند أهل زمانه.

وبناء على ذلك وعلى النص المحقق الذي يتلو هذه الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

- ١- يجب البحث والتقصي في تراث الأجداد فلا بدّ من وجود المزيد الذي غمّر فيها ويحتاج إلى إخراجها من ظلمات الاندثار إلى نور التحقيق والطباعة والنشر.
- ٢- إحاطة الكتاب بالبحوث والدراسات؛ فهو مادة خصبة للدارس الباحث.
- ٣- من القضايا التي توصي الباحثة بتناولها:

- الوقوف على منهجية الشيخ في تقسيم الأبواب والفصول وسببها.
- تناول القياس عند ابن أبي الربيع في هذا الجزء من الملخص دراسة نحوية.
- تناول العلل عند ابن أبي الربيع في هذا الجزء من الملخص أنواعها وأسبابها.
- بيان شخصية ابن أبي الربيع الأصولية من خلال الملخص.

- الوقوف على الإشارات العروضية لابن أبي الربيع في الملخص.
- ابن أبي الربيع في اعتماده على الحوار والجدل لإقامة الحجّة وإيصال القضية للطالب.
- شخصيّة ابن أبي الربيع المعلم في الملخص.
- الرّبط بين الأحكام الصّرفيّة وطبيعة الحياة العربيّة.
- أقوال العرب في الملخص.
- ابن أبي الربيع البصريّ من خلال قضايا الملخص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ممّ النّعم، وصلى الله وبارك على سيّدنا ومعلّمنا محمّد وآله وصحبه، شفيّعنا يوم يوضع القلم، وأسألُ الله القبولَ لهذا العمل في الدّنيا والآخرة، ونشره بين أهل العلم والهمم.

٢ . القسم الثاني: النصّ المحقق

النَّحْوُ: المقاييسُ المُستنبطَةُ^(١) من كلام العرب. وهو تغييرٌ يكونُ في الأواخرِ (بِعوامل)^(٢)؛ وهذا يُسمَّى إعرابًا^(٣). وتغييرٌ يكونُ في الأواخرِ بكلمٍ قبلها هو شبيهةٌ بالإعرابِ^(٤)، وذلك ما كانَ نحو: يا زيدُ. ولا رجلَ. وقد تقدّمَ هذانِ النوعانِ^(٥). وتغييرٌ يكونُ في الأواخرِ وليس من النوعينِ المذكورينِ^(٦)، وتغييرٌ يكونُ في الذواتِ^(٧)، ومن هذا التغييرِ ما قد تقدّمَ يَكْرَهُ^(٨) من ذلك الفردُ، ومن ذلك التثنيةُ، ومن ذلك الجمعُ المنكَّرُ السالمُ.

(١) المستنبطة: المستخرجة. ينظر: وابن منظور (ت ٧١١هـ)، محمد بن مكرم، لسان العرب، تح: لليازجي وجماعة من اللغويين، ط ٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ، مادة (نبط).

(٢) ومنها لفظيٌّ ومعنويٌّ. ينظر: سيبويه (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٦، ١٤٣٤هـ/١٣/٢٠م، ١٣/١؛ وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.م، دبت، ١٤٦/١.

(٣) جعل الشيخ النحو على قسمين، وعبر عن التغيير بالعامل بمصطلح الإعراب، واما سواه بالنحو سواء أكان تغييرًا في آخر الكلمة، أم في بنيتها. ويكون الإعراب بالحركات، والسكون، أو الحروف، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة. ينظر: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، التكملة، تكملة كتاب الإيضاح العضدي، تح: كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١٨٢.

(٤) وقد مثل على الشبيه بالمعرب بالمنادى (يا زيد)، واسم لا النافية للجنس (لا رجل)؛ وذلك لأنَّ المنادى (يا زيد) لزم البناء الضمّ ووقع موقعًا لا يكون فيه إلا مبنياً، ومن جهة أخرى فتحريكه بهذه الحركة مطرد فيه كما أن ما يرتفع بالفعل والابتداء مطرد فيه أن يرتفع أبداً، ولك أن تعطف على لفظه بالرفع أو على موضعه بالنصب، فمن هنا هو شبيه بالمعرب. أمّا شبه اسم (لا)، فهو مبني ويدلّ على ذلك أنه لم ينون، وشبيه بالمعرب بدليل أنك تعطف عليه المنصوب، فتقول: لا رجلٌ وغلماً، لا أبٌ وابنًا. ينظر: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ١٩-١٨/٢.

(٥) يريد أن الإعراب بعوامل قد استوفي في الجزء الأول من الكتاب. ينظر: ابن أبي الربيع، أبو الحسن عبيد الله بن أبي جعفر، الملخص في ضبط قوانين العربية، تح: علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ١٠٤.

(٦) أي ليس لعامل، ويكون في تحريك ساكن، أو إسكان متحرك، أو إبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف أو نقصان حرف. ينظر: أبو علي الفارسي، التكملة، ١٨٢-١٨٤.

(٧) عاد الشيخ إلى التغيير الذي يلحق ذوات الكلم، فمثل له بالتثنية والجمع الذي على حدّها.

(٨) ينظر: ابن أبي الربيع، م.س، ١٠٤-١١٠.

١.٢ بابُ الابتداءِ (بالحرف) (١)

اعلم أنَّ العربَ لا تبتدئُ بساكنٍ، ولا تبتدئُ بما قُرِبَ من ساكنٍ وهو الهمزةُ المُسهَّلةُ^(٢)، العربُ لا تسهِّلُ الهمزةَ إذا كانتُ أوَّلاً، ولا تبتدئُ بما يجوزُ فيه السَّكُونُ مِنْ غيرِ طارئٍ يطرأُ عليه، ولذلك لم تخرم^(٣) العربُ مُتفَاعِلُنْ في (الكامل)^(٤)؛ لأنَّ التَّاءَ يَجري فيها السَّكُونُ، ومَتى جاءَ (مُفَاعِلُنْ)^(٥) يَدَّعى أَنَّهُ زِحافٌ (لحذفِ التَّاءِ من السَّببِ الثَّقيلِ)^(٦) لما ذَكَرْتُهُ (أول)^(٧).

ولا تتغيَّرُ أوَّلُ الكلمةِ إذا وُصِلَتْ بما قبلها إلَّا في ثلاثةِ مواضعَ: أحدها: ما أوَّلُهُ أَلْفٌ وَصَلِ، فإنَّها تَسْقُطُ عندَ الاتِّصالِ بما قبلها في الأعرافِ، وقد تُوجَدُ في الوصلِ وأكثرُ^(٨) ذلك في الأنصافِ. قال لبيد^(٩):

[الكامل]

[١] أَوْ مُدْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى أَوَاجِهِ الْأَنَاطِقُ الْمَمْرُورُ وَالْمَخْتَوْمُ

(١) كتبت في (ج) فقط.

(٢) التَّسْهِيلُ: وَيَعْبُرُ عَنْهُ (بِ بَيْنَ بَيْنَ)، وَهُوَ: التَّلَطُّقُ بِالْهَمْزَةِ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَحَرْفِ الْمَدِّ الْمَجَانِسِ لِحْرَكَتِهَا؛ فَتَجْعَلُ الْمَفْتُوحَةَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ، وَتَجْعَلُ الْكَسْرَةَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ الْمَدِّيَّةِ، وَتَجْعَلُ الْمَضْمُومَةَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْوَاوِ الْمَدِّيَّةِ. يُنْظَرُ: ابْنُ الْمُبَارَكِ (ت ٧٤١هـ)، الْكَنْزُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، تَح: خَالِدُ الْمُشْهَدَانِي، ط ١، مَكْتَبَةُ الثَّقَافَةِ الدِّينِيَّةِ، الْقَاهِرَةَ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، ٢٥٥/١.

(٣) الخرم: حذف الحرف الأول من الوند المجموع الواقع في أول البيت. ينظر: ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تَح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، دار الجيل، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٣٠٥/٢.

(٤) النسخة (ب): (الكلام).

(٥) يجوز لك في (مُتفَاعِلُنْ) الْأَضْمَارُ وَهُوَ إِسْكَانُ تَائِهِ فَيَبْقَى (مُتفَاعِلُنْ)، فَيَنْقَلُ إِلَى (مُسْتَفْعِلُنْ)، وَيَجُوزُ فِيهِ الْوَقْصُ وَهُوَ حَذْفُ سِينِهَا فَيَبْقَى (مُتفَعِلُنْ) فَيَنْقَلُ إِلَى (مفَاعِلُنْ). ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، كتاب العروض، تَح: أحمد فوزي الهيب، ط ١، دار القلم، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ٩١.

(٦) كتبت في (ج) فقط. والسبب الثَّقيلُ: وهو ما يتألف من حرفين متحركين. ينظر: عبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦هـ)، علم العروض والقافية، ط ٢، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٦٧م، ١٨.

(٧) كتبت في (ج) فقط.

(٨) في (ج): وأكثر ما يكون ذلك.

(٩) البيت للبيد وروايته في الديوان: "أَوْ مُدْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى أَوَاجِهِنَّ ... نَ النَّاطِقُ الْمَمْرُورُ وَالْمَخْتَوْمُ". ولا شاهد على هذه الرواية؛ حيث أضافوا نون جمع الإناث لتجنَّب قطع الوصل في كلمة النَّاطِقِ.

وموضع الشاهد يتفق مع رواية سيبويه، والفراء وابن جني وابن فارس وابن منظور، وفيها:

"أَوْ مُدْهَبٌ جَدَّدَ عَلَى أَوَاجِهِ ... النَّاطِقُ الْمَمْرُورُ وَالْمَخْتَوْمُ، بفتح جَدَّدَ والمبروز بدل الممرور."

والشاهد فيه (النَّاطِقِ) بِقَطْعِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ وَإِنْ كَانَ وَصلاً، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي ابْتِدَاءِ الْأَنْصَافِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ الْوَقْفُ عَلَى النَّصْفِ مِنَ الصَّدْرِ.

المُدْهَبُ: الشَّيْءُ الْمَطْلِيُّ بِالذَّهَبِ. وَ(جَدَّدَ) بفتح الجيم وضمها، فَالْجَدُّدُ: الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الصُّلْبَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي النسخة (ب) بِالضَّمِّ: جَمْعُ جُدَّةٍ، وَهِيَ الطَّرِيقَةُ فِي السَّمَاءِ وَالْجَبَلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُمْ﴾؛ أَي طَرَائِقُ تُخَالِفُ لَوْنَ الْجَبَلِ. وَالنَّاطِقُ: الْبَيْتُ. الْمَمْرُورُ: الْمَكْتُوبُ. الْمَخْتَوْمُ: غَيْرُ الْوَاضِحِ.

ينظر: لبيد بن ربيعة العامري (ت ٤١هـ)، ديوانه، تَح: إحسان عباس، وزارة الإعلام، الكويت، ط ١، ١٩٦٢م، ١١٩؛ وسيبويه، الكتاب، ١٥١/٤؛ والفراء (ت ٢٠٧هـ)، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تَح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط ١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ب.ت)، ٨٧/٢؛ وابن جني، الخصائص، ١٩٤/١؛ وابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تَح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ٢١٨/١؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (برز)، (حَتَمَ)، (ذهب)، (نطق).

ونحو قول الشاعر: (١)

[البسيط]

[٢] أَرْضٌ مِنَ الْخَيْرِ وَالسُّلْطَانِ نَائِيَةٌ الْأَطْيَبَانِ بِهَا: الطَّرْتُوثُ وَالصَّرْبُ
(والصَّرْبُ: الصَّمْعُ الأحمر) (٢).

لأنها إنما جيء بها لتعذر الابتداء بالسَّاكنِ، فإذا وُصِلَتْ بما قبلها زال ذلك. [٣٨/ظ]
الثاني: (همزة القطع إذا كان قبلها ساكن) (٣)، فإنَّ أهلَّ التَّسهيلِ يَنْقَلِبُونَ (٤) حركةَ الهمزة السَّاكنةِ ويحذفونها نحو: مَنْ مَنْ، وَقَدْ أَفْلَحَ.

الثالث: الهاءُ من (هُوَ) ومن (هِيَ) إذا اتَّصَلَتْ بواوِ العطفِ أو فاءِ العطفِ أو لامِ الابتداءِ، نحو: وَهِيَ وَهُوَ (٥)، وَفَهُوَ وَفَهِيَ، وَلَهُوَ (٦) وَلَهِيَ، ولامُ الأمرِ إذا اتَّصَلَتْ بواوِ العطفِ أو فائه، نحو: فَلْتَضْرِبْ وَلْتَضْرِبْ؛ فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ هَذَا، وَيُشَبِّهُ فَهُوَ وَهِيَ وَلَهُوَ بـ(عَضِدٍ) (٧)، وَيُشَبِّهُ فَهِيَ وَهِيَ وَلَهِيَ وَفَلْتَضْرِبْ وَلْتَضْرِبْ بـ(كَتَفٍ) (٨).

(١) دون نسبة، وموضع الشاهد في المتن موافق لرواية البندنجي في التفقيه، في قطع همزة الوصل في (الأطيبان)، مع اختلاف في الرواية:

أَرْضٌ مِنَ الرَّيْفِ وَالسُّلْطَانِ نَائِيَةٌ ... الْأَطْيَبَانِ بِهَا الطَّرْتُوثُ وَالصَّرْبُ.
والشاهد فيه: (الأطيبان) بقطع همزة الوصل وإن كان وصلًا، وذلك جائز في ابتداء الأَنْصَافِ لأنَّ التَّقْدِيرَ الوقْفَ على اليَصْفِ من الصِّدْرِ. ورواية ابن السكيت وابن فارس: (والأطيبان)، وابن قتيبة والهرودي والفارابي وابن سيده وابن منظور: (فالأطيبان)، فلا شاهد فيهما. والطَّرْتُوثُ: نَبْتُ يَنْبَسِطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ كَالْفَطْرِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (طرث).

ينظر: ابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ)، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، ٣٦؛ وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، عبد الله بن مسلم، غريب الحديث، تح: عبد الله الجبوري، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ، ١/٤٢٨؛ والمسائل والأجوبة في الحديث والتفسير؛ ٤١٠؛ والمعاني الكبير في أبيات المعاني، ١/٤٢٥؛ والبندنجي، (ت ٢٨٤ هـ)، اليمان بن أبي اليمان، التَّقْيِيَةُ فِي اللُّغَةِ، تح: خليل إبراهيم العطية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦ م، ١٥٢؛ وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، ٣/٣٤٧؛ وأبو منصور الهروي (ت ٣٧٠ هـ)، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ م، ١٢٦/١٢٦؛ والجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، إسماعيل بن حماد، الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، ١/١٦١؛ وابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، ٨/٣١٢؛ والمخصَّص، ١/٤٥٩؛ وابن منظور (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، مادة (صَرَب) و(طَرث).

(٢) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٣) في (أ): مطموسة.

(٤) النقل: إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤٦/٣.

(٥) في (ج): وهو وهي.

(٦) في (ج): وهو بعضد، وشبه فهي وهي وهي وفتضرب وولتضرب بكتف

(٧) والمراد: أنَّ كلمة (هو) مضمومة الأَوَّلِ، وعند دخول واو أو فاء العطف (وَهُوَ)، (فَهُوَ)، يجوز إسكان الهاء من (هو) تخفيفًا، فتصبح (وَهُوَ)، (فَهُوَ)، وذلك على اعتبارها وحرف العطف كالكلمة الواحدة؛ لامتناع الوقف على حرف العطف، فتشبه بذلك كلمة (عَضِدٌ)، إذ يُقال بالإسكان (عَضِدٌ). ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عضد).

(٨) أي: يجوز إسكان هاء (هي) في (وَهِيَ، فَهِيَ) تخفيفًا وتشبه بذلك (كَتَفٍ)، ويجوز إسكان لام الأمر من (فَلْتَضْرِبْ وَلْتَضْرِبْ)؛ لأنها تصير كالكلمة الواحدة فإن هذه لام الأمر، وأصلها الكسر، فإذا ألحقت الكلام الذي فيه اللام الواو والفاء، جاز إسكانها، وتشبه بذلك كلمة (كَتَفٍ)، حيث يُقال بالإسكان (كَتَفٍ). ينظر: ابن منظور، م. ن، مادة (كتف).

ومن العرب من يُجري (ثُمَّ) مجرى الواوِ والفاء؛ لأنَّهُما للجمع كالواوِ والفاء، فُرىَ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾^(١) في القصصِ بسُكونِ الهاءِ، وكذلك ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعَ﴾^(٢)، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾^(٣)، وقد فُرىَ بسُكونِ اللّامِ، والأكثرُ ألا تُسكَّنَ مع (ثُمَّ)؛ لانفصالِ (ثُمَّ)؛ لأنَّها يجوزُ أن يُوقَفَ عليها، ولا يُوقَفُ على الفاءِ، ولا على الواوِ؛ ولأنَّهُما على حرفٍ واحدٍ.

٢.٢ باب ألفاتِ الوصلِ

الكلامُ في هذا البابِ في فُصولٍ ثلاثةٍ.

١.٢.٢ الفصلُ الأوَّلُ: في مواضعِها

ومواضعُها ستَّةٌ؛ أحدها: كلُّ فعلٍ ماضٍ على أكثرِ من أربعةٍ^(٤) أحرفٍ، وجملَةٌ ذلك: في الثلاثيِّ (الأصولِ)^(٥) (تسعةٌ: ثلاثةٌ أُبنيَّةٌ)^(٦) خماسيَّةٌ العددِ، وستَّةٌ أُبنيَّةٌ سداسيَّةٌ العددِ. فالخماسيَّةُ: أفعَلْتُ، نحوُ: أحمررْتُ، وهي تأتي في الألوانِ في الأعرافِ، وانفعلَ، نحوُ: انكسرَ، وهي تأتي للمطاوعةِ^(٧)، وتقولُ: كسرتهُ فانكسرَ، وقالوا: انطلقَ، كأنَّهُ مطاوعٌ طلقتهُ، وإن لم ينطق به. وانفعلتُ،

(١) سورة القصص، ٦١/٢٨، ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدَا حَسَنًا فَهُوَ لَئِيهٍ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾.

والشاهد: جوازُ تسكينِ هاءِ (هو) إذا سُبقتْ بـ(ثُمَّ) تخفيفًا، والأكثرُ على ضمِّها؛ لجوازِ الوقفِ على (ثُمَّ)؛ لكونها على أكثرِ من حرفٍ واحدٍ؛ فلذلك كان أكثرُ الفُراءِ على التَّحريكِ؛ وقد قرأ الكسائيُّ بإسكانِ هاءِ (ثُمَّ هُوَ يَوْمَ) في سورة القصص، ٦١/٢٨، وأُخْتلِفَ عن أبي جعفرٍ فيه. ينظر: ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، ط ١، المطبعة التجارية الكبرى، ٢٠٠٩م، ٢/٢٠٩.

(٢) سورة الحج، ١٥/٢٢، ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾.

الشاهد في ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾: جوازُ إسكانِ لامِ الأمرِ إذا سُبقتْ بـ(ثُمَّ)، والأكثرُ على عدمِ الإسكانِ؛ لأنَّ (ثُمَّ) ينفصلُ بنفسه، ويجوزُ الوقفُ عليه، وهو على أكثرِ من حرفٍ. ينظر: الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويلِ أي القرآن، تح: عبد الله التركي، ط ١، دار التَّربيَّةِ والتَّراثِ، مَكَّة المَكْرَمَة، د.ت، ١٧/ ١١١؛ وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، م.س، ٢/٣٢٦.

(٣) سورة الحج، ٢٩/٢٢، ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَنَّهُمْ وَلْيُوقُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. الشاهد: جوازُ إسكانِ لامِ الأمرِ إذا سُبقتْ بـ(ثُمَّ)، فمن قال: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ بإسكانِ اللامِ، فإنَّه شَبَّهَ الميمَ الثانيَّةَ من (ثُمَّ) بالفاءِ والواوِ، وجعل ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ بمنزلةِ (فليقضوا). وقد قرأ ابن عامرٍ وأبو عمرو وورثش ورويسٌ وقنبلٌ بكسر اللامِ فيها، وقرأ الباقرُ بإسكانِ اللامِ فيها. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٣٢٦.

(٤) في (ب): ثلاثةٌ.

(٥) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٦) في (ب و ج): في الثلاثيِّ الأصولِ تسع. ثلاث أُبنيَّة.

(٧) المطاوعة: حصولُ الأثر عن تعلقِ الفعلِ المتعدي بمفعوله، والاستجابة لتأثيرِ الفعلِ.

ينظر: الرضي الإسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ١٠٣/١؛ والجرجاني، التعريفات، ٢١٨.

نحو: اِكْتَسَبْتُ، وهي تأتي على سِتَّةِ معانٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى اسْتَعَدَّ، قالوا: اذْبَحْ، بمعنى: اتَّخَذَ ذَبِيحَةً، فَإِذَا قَتَلَهَا^(١) قالوا: ذَبَحَهَا، وكذلك اصْطَبَّ الماءَ مَعْنَاهُ: اسْتَعَدَّ، فَإِذَا أَرَاهُ قالوا: صَبَّهُ، وكذلك طَبَّحَ وَاطْبَحَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ انْفَعَلَ تأتي على جِهَةِ الْمُطَاوَعَةِ، قالوا: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وَحَكَى [ق ٣٩/و] سِيبويه^(٢): شَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى^(٣) وَاشْتَوَى، والمشهورُ فِي اشْتَوَى: اتَّخَذَ شِوَاءً. والثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى التَّصَرُّفِ^(٤)، يقول: كَسَبَ المَالَ عَلَى مَعْنَى أَصَابَهُ، وَأَمَّا اِكْتَسَبَ فَهُوَ التَّصَرُّفُ فِيهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى (تَفَعَّلَ)، تقول: ادَّخَلُوا، عَلَى مَعْنَى: تَدَخَّلُوا، وكذلك: اتَّلَجَ وَتَوَلَّجَ، ومعنى تَفَعَّلَ: ادَّخَلَ نَفْسَهُ فِيهِ حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهِ، قَالَ حَاتِمٌ^(٥): [الطويل]

[٣] تَحَلَّمَ عَنِ الأَدْنِيِّينَ وَاسْتَبَقِي وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلِّمًا

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الانْتِزَاعِ، قالوا: نَزَعَهُ، إِذَا حَوَّلَهُ عَنْ مَكَانِهِ، وَأَمَّا انْتَزَعَهُ فَإِنَّمَا هِيَ خَطْفُهُ بِمَنْزِلَةِ اسْتَلَبَ، وكذلك قَلَعَ وَاقْتَلَعَ، وَجَدَّبَ وَاجْتَدَّبَ.

السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى فَعَلَ، قالوا: قَرَأَ وَاقْتَرَأَ، وَخَطَفَ وَاحْتَطَفَ، اللَّفْظَانِ مُخْتَلِفَانِ وَالمَعْنَى وَاحِدٌ. وَافْعَلْتُ وَانْفَعَلْتُ مِنَ الأَبْنِيَةِ المُخْتَصَّةِ بِمَا لَا يَتَعَدَّى.

وَأَمَّا السُّدَاسِيَّةُ: فَافْعَالْتُ، نحو: اِحْمَارَرْتُ، وهي تأتي فِي الأَلْوَانِ فِي الأَعْرَفِ، تقول: اِحْمَارَرْتُ وَاحْمَرَرْتُ وَكأنَّ اِحْمَرَرْتُ مَقْصُورٌ مِنْهُ. وَأَفْعُوعَلٌ^(٦) نحو: اِحْشَوْشَنَ. قَالَ الخليل^(٧): " كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا المَبَالِغَةَ وَالتَّوَكِيدَ". وقالوا: اعْشَوْشَبَتِ الأَرْضُ، وَكذلك: اِحْلَوْلَى، وَيأتي يرادُ بِهِ الاقْتِحَامُ عَلَى الشَّيْءِ، يُقَالُ: اعْرُورِيْتُ الفُلُو^(٨)، إِذَا رَكِبْتَهُ عَرِيًّا^(٩). وَأَفْعَلَلٌ، نحو: اسْحَنَكَكَ، مَعْنَاهُ: اسْوَدَّ، فِيهِ مَبَالِغَةٌ، وَهُوَ نَظِيرُ

(١) فِي (ج): أَذْكَاهَا.

(٢) يَنْظُرُ: سِيبَوِيهِ، الكِتَابُ، ٦٥/٤ وَ ٧٤/٤. نَص سِيبَوِيهِ: " فَانشَوَى، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: فَاشْتَوَى".

(٣) فِي (ج): فَانشَوَى.

(٤) التَّصَرُّفُ: الاجْتِهَادُ وَالاِضْطِرَابُ فِي تَحْصِيلِ أَصْلِ الفِعْلِ، فَمَعْنَى كَسَبَ أَصَابَ، وَمَعْنَى اِكْتَسَبَ اجْتِهَادُ فِي تَحْصِيلِ الإِصَابَةِ بِأَنْ زَاوَلَ سَبَابَهَا. يَنْظُرُ: الرِّضِيُّ الإِسْتِرَابَادِي، شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، ١/١١٠.

(٥) البَيْتُ لِحاتِمِ الطَّائِي (ت ٦٠٥ هـ)، دِيوانُهُ، دارُ صَادِرٍ، بِيروَت، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م، ٨١.

الأَدْنِيِّينَ، جَمْعُ (أَدْنَى): أَقْرَبُ. تَحَلَّمَ: تَكَلَّفَ الحِلْمَ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسانِ العَرَبِ، مادَّةُ (دَنُو) وَ(حَلْم).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: (تَحَلَّمَ) حَيْثُ جَاءَ عَلَى وَزْنِ (تَفَعَّلَ) بِمَعْنَى التَّكَلَّفِ، وَأَنَّ بِنَاءَ تَفَعَّلَ يَكُونُ لِمَنْ أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِي الشَّيْءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ. يَنْظُرُ: سِيبَوِيهِ، الكِتَابُ، ٧١/٤.

(٦) فِي (ج): اِفْعُولَل.

(٧) يَنْظُرُ: سِيبَوِيهِ، م، ن، ٧٥/٤.

(٨) الفُلُو: الجَحْشُ وَالمَهْرُ إِذَا فَطِمَ، وَقِيلَ: هُوَ العَظِيمُ مِنْ أَوْلَادِ ذَاتِ الحَافِرِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م، س، مادَّةُ (فَلُو).

(٩) عَرِيًّا: لَا سَرْجَ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرَهُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م، س، مادَّةُ (عَرِي).

انْفَعَلَ، كَأَنَّهُ مُطَاوِعٌ سَخَكَّتَهُ وَإِنْ لَمْ يُنْطِقْ بِهِ. وَأَفْعَوْلٌ، يُرَادُ بِهِ الْاِقْتِحَامُ عَلَى الشَّيْءِ، يُقَالُ: اِعْلَوْطْتُهُ إِذَا رَكِبْتُهُ^(١) بِغَيْرِ سَرَجٍ، وَاجْلَوَدَ: إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ. وَأَفْعَلَى، بِمَنْزِلَةِ: أَفْعَلَلٌ، وَهُوَ نَظِيرُ انْفَعَلَ، نَحْوُ: انْطَلَقَ، قَالُوا: اسْتَلْفَى، إِذَا امْتَدَّ عَلَى قِفَاهُ. وَاسْتَفْعَلَ، وَهِيَ تَأْتِي عَلَى سِتَّةِ مَعَانٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى طَلَبْتُ مِنْهُ الشَّيْءَ، تَقُولُ: اسْتَعَطَيْتُهُ، طَلَبْتُ مِنْهُ الْعَطِيَّةَ، وَاسْتَعْتَبْتُهُ: طَلَبْتُ مِنْهُ الْعَتْبَى، وَاسْتَفْتَيْتُهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: اسْتَفْهَمْتُهُ وَاسْتَحْبَرْتُهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى وَجَدْتُهُ، كَذَلِكَ تَقُولُ: اسْتَجَدْتُهُ، أَي: وَجَدْتُهُ^(٢) جَيِّدًا، وَكَذَلِكَ [ق ٣٩/ظ] اسْتَكْرَمْتُهُ، أَي: أَصَبْتُهُ^(٣) كَرِيمًا، وَاسْتَسَمَنْتُهُ، أَي: أَصَبْتُهُ سَمِينًا.

الثَّالِث: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى التَّحَوُّلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، قَالُوا: اسْتَنَوَقَ الْجَمَلَ^(٤)، وَاسْتَنَيْسَتِ الشَّاهُ. **الرَّابِع:** أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى (تَفَعَّلَ) وَهُوَ أَنْ يُدْخِلَ نَفْسَهُ فِي أَمْرٍ حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهِ، قَالُوا: تَعَطَّمٌ وَاسْتَعَطَّمٌ وَتَكَبَّرَ وَاسْتَكَبَّرَ.

الخَامِس: أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى الْاِسْتِثْبَاتِ، تَقُولُ: اسْتَنْبَيْتُهُ. وَقَالُوا: اسْتَنْيَعَنْتُهُ. وَهَذَا كُلُّهُ يَأْتِي فِي مُهَلَّةٍ بَعْدَ مُهَلَّةٍ، وَعَمَلٍ بَعْدَ عَمَلٍ.

السَّادِس: أَنْ تَأْتِي عَلَى مَعْنَى (فَعَلَ) لَا يُرَادُ بِهَا شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْتُهُ. قَالُوا: اسْتَقَرَّ وَقَرَّ، وَاسْتَعْلَاهُ وَعَلَاهُ. وَفِي الرَّبَاعِيِّ الْأَصُولِ بِنَاءِ: أَفْعَلَلٌ، قَالُوا: اِحْرَنْجَمَ^(٥)، وَهُوَ نَظِيرُ انْفَعَلَ فِي الثَّلَاثِيِّ. وَأَفْعَلَلٌ، قَالُوا: اِشْمَأَزَّ وَاطْمَأَنَّ^(٦)، وَهَذَا نَظِيرُ اِحْمَرَّ فِي الثَّلَاثِيِّ^(٧).

فهذه أحد عشر ببناءً، وكلها تتعدى إلا ستةً أبنيةً، أحدها: انْفَعَلَ، الثَّانِي: أَفْعَلَلٌ، وَالثَّلَاثُ: أَفْعَلَلٌ، نَحْوُ: اسْحَنَكَكَ وَاحْرَنْجَمَ، وَهَذَانِ بِنَاءِ اِنِ مَخْتَلِفَانِ وَإِنْ كَانَ وَزْنُهُمَا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ الْمِيمَ وَالْجِيمَ أَصْلَانِ وَإِحْدَى الْكَافِيْنَ زَائِدَةٌ، وَاسْحَنَكَكَ مُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ. **الرَّابِع:** أَفْعَلَيْتُ^(٨)، نَحْوُ: اسْلَنْقَيْتُ، وَهَذَا - أَيْضًا - مُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ.

الخَامِس: أَفْعَلَلٌ، نَحْوُ: اِشْمَأَزَّ، وَاطْرَعَشَّ الْمَرِيضُ؛ إِذَا أَفَاقَ. **السَّادِس:** أَفْعَالَلْتُ، نَحْوُ: اِحْمَارَزْتُ. وَمَا عَدَا هَذِهِ السِّتَّةَ تَوْجَدُ مُتَعَدِّيَةً، قَالُوا: اسْتَجَدْتُهُ، وَاصْطَبَّ الْمَاءَ، وَاحْلَوْلَيْتُ الشَّيْءَ. قَالَ: (وَاحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا)^(٩)، وَاعْلَوْطْتُ الْمُهْرَ.

(١) فِي (ج): رَكِبْتَهُ عَرَبِيًّا بِغَيْرِ سَرَجٍ.

(٢) فِي (ج): أَصَبْتَهُ.

(٣) فِي (ج): وَجَدْتَهُ.

(٤) اسْتَنَوَقَ الْجَمَلَ، أَي: صَارَ الْجَمَلَ نَاقَةً. يَنْظُرُ: الْمِيدَانِي، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ (ت ٥١٨هـ)، مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ، تَح: مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَيْدُ الْحَمِيدِ، د.ب.ط، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ. د.ب.ت، ٩٣/٢.

(٥) اِحْرَنْجَمَ: تَجْمَعُ وَازْدَحَمَ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَةٌ (حَرْجَم).

(٦) فِي (ج): اِطْمَأَنَّ وَاشْمَأَزَّ.

(٧) أَي: الْمِينِيَانِ يَفِيدَانِ الْمُبَالِغَةَ.

(٨) فِي (ج): أَفْعَلَيْتُ نَحْوَ اسْلَنْقَيْتُ.

(٩) بَيْتٌ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ (ت ٣٠هـ)، وَتَمَامُهُ: فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ ... عَنِ الصَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا مَوْضِعَ الشَّاهِدِ: تَعْدِيَةٌ (احْلَوْلَى) وَهُوَ عَلَى زِنَةِ (افْعَوْل)، وَهَذَا الْبِنَاءُ لِلْمُبَالِغَةِ فِي الْأَمْرِ =

الثاني: الأمر من هذه الأبنية.

الثالث: مصادرها الجارية عليها.

الرابع: الأمر من الفعل الثلاثي الذي بعد حرف المضارعة منه ساكن، نحو: اُقْتُلْ.

الخامس: الألف الداخلة على لام التعريف، نحو: الغلام والفاضل.

السادس: أسماء مخصوصة تُحفظ ولا يُقاس عليها، وهي ستة: اسم، واسم، وابن، واثنان،

وامرؤ، وايمَن، وما عداها راجع إليها؛ لأنَّ ابْنًا أصله ابن، وزيد عليه الميم، وأتبع ما قبل الآخر الآخر، وابنة مؤنثة ابن، وكذلك اثنتان مؤنثة اثنتين، وامرأة مؤنثة امرئ، فأصولها الستة المذكورة. وامرؤ

أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر. [ق ٤٠/و]

وهذه الستة إنما لحقتها ألف الوصل؛ ليكون عوضًا مما حذفت منها، أو مما هو في تقدير الحذف وإن

لم يكن محذوفًا، وذلك: امرؤ؛ آخره همزة والهمزة ثقيلة، وأهل التحفيف يسهلون، فلما كانت كذلك

صارت كأنها غير موجودة، فسكنوا الأول ليأتوا بألف الوصل؛ لتكون عوضًا من ذلك^(١) حسبما فعل

فيما حذفت منه، ولذلك أتبع ما قبل الآخر الآخر؛ لأنَّ الهمزة لو زالت لكانت الراء محل الإعراب.

وكذلك ايمَن، يُقال فيه: ايم الله، فلما كان عندهم كذلك سكنوا الأول؛ ليأتوا بألف الوصل؛

لتكون عوضًا، فهي وإن كانت ثابتة كأنها محذوفة، والأصل يُمَن، فالحالف بايمَن الله حالف بيمَن الله

وبركاته، وألفها تُفتح وتُكسر في حالتها، فمن كسرهما فعلى الأصل، ومن فتحها فعلى التشبيه بالألف

الداخلة على الحرف؛ لأنَّ ايمنا اسم غير متمكن، وقيل فيها من الله، وم الله، وتصرفوا فيها

لكثرتها في الكلام، ويعترض الفراء^(٢) بأنَّ العرب لم تثبتها في الوصل، ولم يُسمع لأيمَن الله، والمنقول

عن العرب ليمَن الله في الكلام وفي غير الكلام، وأتبع الميم النون؛ لأنَّ الإعراب يوجد في الميم إذا

حذفت النون.

وأما ازيتوا فالأصل تزيئوا وهذه التاء إذا وقع بعدها ما يجوز إدغام التاء فيه فمن العرب من

يُسكنها ويدغمها ويأتي بألف الوصل من أجل الابتداء بالسكان وجملة ذلك أحد عشر حرفًا؛ التاء والدال

والطاء والتاء والدال والطاء والصاد والسين والزاي والصاد والشين. قال الله سبحانه: ﴿طَيْرِنَا﴾^(٣).

=احلولى: الخلو كل ما في طعمه حلاوة، دمانًا: الدمان السهل من الأرض. يرودها: رادت الإبلى تروذ ريادة اختلقت في المرعى مقلبة ومُدبرة.

ينظر: حميد بن ثور، أبو المثنى بن حزن الهلالي (ت ٣٠هـ)، ديوانه، تح: محمد شفيق البيطار، ط ١، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٠م، ٢٦٨؛ وسيبويه، الكتاب، ٧٧/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (حلا) و(دمت) و(رود).

(١) في (ج): على حسبما.

(٢) ينظر: السيرافي، أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد عليط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م، ١٧/٥؛ وأبو منصور الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، ٣٧٧/١٥.

(٣) سورة النمل، ٤٧/٢٧. ﴿قَالُوا أَطَيْرِنَا بِكَ وَيَمَن مَعَكَ قَالَ طَيْرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾، الشاهد: الأصل (طيرنا) وأدغمت التاء بعد تسكينها في الطاء؛ ولأنَّ العرب لا تبدأ بساكن جيء بهمزة الوصل في بداية الكلمة للتوصل للنطق به، وقرئ: طَيْرِنَا بِكَ على الأصل.=

٢.٢.٢ الفصل الثاني: في حركتها

وحركتها الكسر كأنهم أتوا بها ساكنة ثم حركت بالكسر لالتقاء الساكنين، فلا تزول عنه إلا لموجب، وزالت عن الكسر في ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل الماضي، إذا كان مبنياً للمجهول، نحو: أَسْتُخْرِجَ الْمَالَ.

الثاني: الأمر من الثلاثي إذا كان الفعل المضارع منه مضموم العين، وضُمَّت في الموضعين لأنهم كرهوا الخروج من (كسر إلى ضم) ^(١) لازم، فقالوا: (أَقْتَلَنَّ) لَقِيَ / ظ) وقالوا: (أَغْزِي) وضموا ألف الوصل لأن العرب لا تنطق هنا إلا بإشمام ^(٢) الزاي الضم؛ لأن الأصل (أَغْزِي)، فاستثقلت الكسرة في الواو بعد ضمة، فنقلوا حركة الواو إلى الزاي بعدما أزالوا عنها ضمتها وأشموها إشعاراً بأنها الأصل. وكذلك (أَعْفِي) الفاء تشم الضم، وكذلك كل ما كان من هذا النوع.

وأما (امشوا)، فألف الوصل مكسورة ولم تُضم لضمة الشين؛ لأن تلك الضمة عارضة، الأصل (امشيوا) ثم استثقلت الضمة في الياء فنقلت إلى الشين، ولم يكن هنا إشمام؛ لأن الإشمام إنما هو في الضمة. الثالث: الألف الداخلة على لام التعريف، نحو: الغلام، وفتحت لأن ألف الوصل لا تدخل على الحروف فدخولها على لام التعريف شذوذ، فحركوها بحركة لا توجد لألف الوصل، فشدوا في تحريكها كما شدوا في إدخالها على الحرف ليعلموا بذلك الشذوذ.

٣.٢.٢ الفصل الثالث ^(٣): إعلم أن ألف الوصل تذهب عند اتصالها بما قبلها

فيجِب عن هذا، إذا دخلت ألف الاستفهام على ما أوله ألف الوصل ^(٤) أن تذهب ألف الوصل فيقول: أبن زيد أنت؟، إذا كنت مستفهماً أو موبخاً، وتقول: أستخرجت الدراهم؟ أنطلق زيد؟، إذا كنت مستفهماً أو موبخاً. قال الله سبحانه: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ^(٥)، وقال تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى

= ينظر: أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، د. ط، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٤٩/٨؛ والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط ٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ٣٧١/٣. وفي سورة يس، ١٨/٣٦، ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾.

(١) في (ب): من ضم إلى كسر.

(٢) الإشمام: هو أن تضم شفتيك بغير تصويت للدلالة على الضم، وهو هيئة ترى ولا تسمع. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٧١/٤؛ وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٣٧٢/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (شم).

(٣) في (ج): الثاني.

(٤) في (ج): وصل.

(٥) سورة سبأ، ٨/٣٤.

الْبَنِينَ^(١)، وقال جلّ نكره ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا﴾^(٢)، إلا^(٣) الدّاخلَة على لام التّعريفِ وعلى (ايمن) فيمن فتح الهمزة، فإنّ العرب لا تحذفها وتبدلها ألفاً، وقيل تردّها إلى أصلها، وقيل بل تحذف ويؤتى بألفٍ فارقة بين الخبر وغيره، قال الله سبحانه: ﴿قُلْ أَعْدَائِكُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَنَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَتُبَدِّلْ أَلْفًا مِّنْ دُونِ الْهَمْزِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعْدَائِكُمْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ وَأَنَا بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَتُبَدِّلْ أَلْفًا مِّنْ دُونِ الْهَمْزِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾^(٥)، والقراء يقرؤون هذا ونحوه بألفٍ بعد الهمزة، وقد روي قليلاً تسهيلها بين الهمزة والألف، كما يفعلُ بهمزة القطع إذا دخلت عليها ألف الاستفهام، نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٦)، وهذا لا يكاد يُعرف من كلام العرب.

(١) سورة الصافات، ١٥٣/٣٧.

(٢) سورة ص، ٣٦/٣٨.

والشاهد في الآيات السابقة قوله: (أَفْتَرَى) و(أَصْطَفَى) و(أَتَّخَذْنَاهُمْ)، حذف همزة الوصل من بداية الفعل لدخول همزة الاستفهام؛ لعدم اللبس في الخبر. ينظر: ابن الجزري، النشرفي القراءات العشر، ٣٧٨/١.

(٣) في (ج): إلا الألف الدّاخلَة.

(٤) سورة الأنعام، ١٤٣/٦.

(٥) سورة يونس، ٥٩/١٠.

الشاهد في الآيات السابقة قوله: (أَعْدَائِكُمْ) و(عَدُوِّكُمْ)، البقاء على همزة الوصل في ال التعريف عند دخول همزة الاستفهام عليها وذلك لالتباس الاستفهام بالخبر إذا حذفت، وفيها وجهان للقراءة؛ جعل همزة الوصل ألفاً ومدّها مدّاً لازماً، أو تسهيل همزة الوصل بين الهمزة والألف. ينظر: ابن الجزري، النشرفي القراءات العشر، ٣٧٧/١-٣٧٨.

(٦) سورة البقرة، ٦/٢. والشاهد في (أَأَنْذَرْتَهُمْ) أنهم قد اختلفوا في تخفيف التانيّة منهما وتحقيقتها، وإدخال ألفٍ بينهما. فمن سهلها بين الهمزة والألف ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر، وقالون، وفصل بين الهمزتين بألفٍ أبو عمرو وأبو جعفر، وقالون، ومن أبدلها عنه ألفاً خالصة الأزرَق. ينظر: ابن الجزري، م.ن، ٣٦٣/١-٣٦٥.

الكلام في هذا في فصول عشرة

١.٣.٢ الفصل الأول: الوقف على ما لحقه حرف للمعنى

فالوقف على هذا يكون على هاء السكت^(١)، نحو: وإزِيدَاهُ، في النُدْبَةِ^(٢)، ويا زِيدَاهُ، في النُدْبَةِ وفي الاستغاثَةِ^(٣) والتعجب، ومدَّة الإنكار^(٤)، نحو: أَرِيدُوهُ؟ وهذه المدَّة إذا لحقت للإنكار كانت تابعة لما قبلها؛ إن كان قبلها ضمة كانت واوًا، وإن كان قبلها كسرة كانت ياءً، وكذلك إن جاءت بعد ساكن؛ لأنَّ السَّاكِنَ يتحرَّك بالكسر، وإن كان قبلها فتحة أو ألف كانت ألفًا، وتُحذف الألفُ لالتقاء الساكنين، نحو: أموساه.

وهذا الإنكار يكون على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تُتكرَّر عليه^(٥) ما أُخبر عنه لبعده وقوع ذلك، فنقول لمن قال لك: جاءني أحمدُ. أأحمدُوه؟ تريدُ أنَّ أحمدَ لا يَأْتِيكَ. الثاني: أن تتكرَّر عليه الإخبار بذلك؛ لأنَّ هذا لا يُجهَل؛ لأنَّه معلومٌ من حالِكُما أنَّه يَأْتِيكَ. الثالث: أن يكون الأمرُ في نفسك بعيدًا قبل الإخبار، وهذا شبيهة بالإنكار، ولك أن تؤكِّد ذلك فتُلقَ (إن)، ويلزم عند ذلك أن تكون مدَّة الإنكار ياءً؛ لأنَّ قبلها ساكنًا، فنقول: أأحمدُ إنيهِ؟ وقيل لأعرابي: أُنخِرْجُ إلى البادية؟ فقال: أنا إنيهِ؟ ونقول: أَرِيدُنْ إنيهِ؟ ولك أن تُنقلَ كسرةَ الهمزة إلى التَّوِينِ، فنقول: أَرِيدُنِيهِ؟ ولك أن تحذف الهمزة وتدغم التَّوِينِ في النَّونِ المكسورة؛ للحاقِ مدَّة الإنكار فنقول: أَرِيدُنِيهِ؟ ولا يقال إنَّ الهمزة نُقلت كسرتها والتقت النَّونان فوقع الإدغام؛ لأنَّ الهمزة كانت موجودةً لأنَّ الحذف القياسيُّ على هذا يجري^(٦). ألا ترى أنَّ القاضي وما أشبهه إذا لحقه التَّوِينِ زالت الياءُ لالتقاء الساكنين، وبقي الإعراب فيها بخلاف يدٍ ودم؟

(١) هاء السكت: هاء ساكنة مختصة بحال الوقف، وكل متحرَّك ليست حركته إعرابية يجوز عليه الوقف بالهاء. ينظر: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في صناعة الإعراب، علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ٤٦١.

(٢) النُدْبَةُ: أن تدعو النادبة للميت بحسن الثناء في قولها: وا فلاناه، وكلُّ شيءٍ في نداءه (وا) فهو من بابِ النُدْبَةِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ندب).

(٣) الاستغاثَةُ: أحد أساليب النداء، وهو نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة. ينظر: ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط، دار الفكر، دت، ٤١/٤.

(٤) الإنكار: الاستفهام عما يُنكره، وذلك إذا أنكرت أن تثبت رأي السائل على ما ذكر، أو تُنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (نكر).

(٥) غير موجودة في (ج).

(٦) في (ج): أجري.

ومدة التذکر (١) -أيضاً (٢)- إذا لحقت فهي (٣) تابعة لما قبلها على حسب ما تقدم في مدة الإنكار، ولا تلحق ما كان على حرف واحد، وإنما تلحق ما يصح الوقف عليه إلا لام التعريف [ق ٤١/ظ]، فإنها للزوم ألف الوصل صاراً بمنزلة (قد)، فتقول في التذکر (ألي) كما تقول (قدي)، حكى ذلك سيبويه (٤).
وأما بيت غيلان (٥):

[الرجز]

[٤] دَعُ ذَا وَعَجَلُ ذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَلِّ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بَجَلْ

أرادَ بذا الشَّحْمِ، فوقفَ على لامِ التَّعْرِيفِ ولمْ يُلْحَقْ مَدَّةَ التَّذْكَرِ. وممَّا يُلْحَقُ فِيهِ هَاءُ السَّكْتِ يا غَلَامَهُ، الأَصْلُ: يا غَلَامِي، ثمَّ فُتِحَتْ المِيمُ اسْتِثْقَالاً لِلْيَاءِ بَعْدَ الكَسْرِ مَعَ أَنَّ بَابَ النَّدَاءِ بَابٌ تَغْيِيرٌ، فَصَارَتْ

(١) وهو حرف يشغل المتكلم لسانه به إلى أن يتذكر، لأنه لا يريد أن يقطع الكلام، فهو يُشْعِرُ السَّمْعَ بأنه يتذكر، فإذا نطق بكلمة متذكراً غير قاصد الوقف، وصل آخرها بمدّة تجانس حركته إن كان متحرّكاً.

ولم تجد الباحثة من قال بوصل مدّة التذکر بهاء السكت، بل لا توصل مدّة التذکر بهاء السكت؛ لأنّ المتذکر ليس واقفاً، وهاء السكت إنما تزداد في الوقف أو فيما يُنَوَى الوقف عليه. وأما مدّة الإنكار فالأجود وصلها بهاء السكت؛ لأنّ المنكر واقف، والمعنى الجامع بين التذکر والتذبة قوّة الحاجة إلى إطالة الصّوت في الموضوعين.

ينظر: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ١٧/٢؛ والخصائص، ١٣١/٣؛ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في صناعة الإعراب، ٤٦٧؛ وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، ط ١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م، ٣٧٩؛ وابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ١٧٢٩/٤؛ وأبو الفداء (ت ٧٣٢هـ)، الكنز في فني النحو والصرف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ١٣٧/٢؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٧٠٠/٢؛ وابن عقيل بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، ط ١، دار المدني، جدة، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ)، ٢٧٧/٣؛ وناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي (ت: ٧٧٨هـ)، شرح التسهيل المسمى، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، ط ١، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ٤٥٦٣/٩؛ والسيوطي (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت، ٥٨٦/٢.

(٢) غير موجودة في (ج).

(٣) في (ج): فهي أيضاً تابعة.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣٢٥/٣ و ١٤٧/٤ و ٢١٦/٤.

(٥) ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ)، من فحول الطبقة الثانية في عصره، كان شديد القصر، دميماً، يضرب لونه إلى السواد. وعشق (مئة) المنقرية، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، يذهب في ذلك مذهب الجاهليين، توفي بأصبهان. ينظر: ابن سلام (ت ٢٣٢هـ)، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت، ٥٦٥/٢. ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١١/٤؛ والزركلي، خير الدين بن محمود (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، ط ٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م، ١٢٤/٥.

والبيت وليس في ديوانه، وموضع الشاهد (بذل بالشحم)، جواز فصل الألف واللام ممّا بعدها عند تذکر المتكلم شيئاً، ثمّ إعادتها عند التذكير متصلة بما بعدها. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢٥/٣ و ١٤٧/٤؛ والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقترض، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ٨٤/١؛ والزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، اللامات، تح: مازن المبارك، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٤١/١؛ العكبري (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، ٤٩١/١؛ والعيني (ت ٨٥٥هـ)، شرح الشواهد الكبرى، تح: علي محمد فاخر، وآخرون، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٤٧٨/١.

وروي: دَعُ ذَا وَعَجَلُ ذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَا ال ... بالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَيْنَاهُ بَجَلْ. ينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، ٣١٨/٢؛ الأشموني، (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١٦٦/١. وبجّل: بمعنى حسّب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بجّل).

الياء ألفًا، فصارَ يا غلامًا، فلمَّا وقفوا ألحقوا هاءَ السَّكْتِ؛ لأنَّ الألفَ تخفى في الوقفِ كما ألحقوها ألفَ النَّدْبَةِ، ومنهم من لا يُلحِقُها.

٢.٣.٢ الفصلُ الثَّانِي: ما حُذِفَ منه حرفٌ للجزمِ

نحو: لم يَغْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَحْشَ، وكذلك: اغْرُ، وارْمِ، واحْشَ، الأكثرُ في هذا الوقفِ بهاءِ السَّكْتِ، فتقول: لم يَغْرُهُ، ولم يَحْشَهُ، ولم يَرْمِهِ، واغْرُهُ، وارْمِهِ، واحْشَهُ، ويجوزُ أنْ تقفَ بالسَّكُونِ. والَّذين وقفوا بالهاءِ كرهوا حذْفَ الحركةِ والحرفِ. وزعمَ أبو الخطابِ^(١) أنَّ ناسًا يقولون: ادعه، وكأنَّ هؤلاء توهَّموا أنَّ العينَ ساكنةٌ، إذ كانَ موضعَ جزمٍ فاجتمعتُ العينُ ساكنةً وهاءُ الوقفِ ساكنةً، فحرَّكوا العينَ بالكسرِ. قال سيبويه^(٢): وهذه لغةٌ رديئةٌ. وعلى هذا أخذَ أبو علي^(٣) قولَ العربِ^(٤) (لم أُبَلِّه)^(٥). وسيبويه ذهبَ في (لم أُبَلِّه) أنَّ الأصلَ (لم أبالِه) بمنزلةٍ لم أرامِه، والهاءُ هاءُ السَّكْتِ، وأجْرِي الوصلُ مجرى الوقفِ^(٦)، كما جاءَ كتابيَه فصارَ (لم أبالِه) في اللَّفظِ بمنزلةِ عذافرٍ^(٧)، فكما يقولون: عُدْفِرًا^(٨)، ويحذفون الألفَ، قالوا: لم أُبَلِّه، وهذا أقربُ وأقيسُ.

(١) الأَخْفَشُ الأَكْبَرُ (ت ١٧٧هـ)، عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، من كبار علماء العربية، لقي الأعراب وأخذ عنهم، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، ولم يكن ذلك معروفًا، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣، ٢٨٨.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١٦٠. وكتبت في الكتاب: وهذه لغة رديئة.

(٣) أبو عليِّ الفارسيِّ النَّحْوِيُّ (ت ٣٧٧هـ)، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، ولد بفساء من أرض فارس، وقدم بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، ومن تلاميذه: عثمان بن جنِّي وعلي بن عيسى الشَّيرازي، وكان متهما بالاعتزال، وتوفِّي في بغداد. من كتبه: التذكرة، والإيضاح، والتكملة صنفه لعضد الدولة، والمقصود والممدود، والحجة في القراءات، والأغفال فيما أغفله الزجاجي في المعاني، والعوامل المائة، والمسائل الحليّات، والمسائل البغدانيات، والمسائل الشَّيرازيات، والمسائل القصريّات، والمسائل العسكرية... .

ينظر: جمال الدين القفطي (ت ٦٤٦هـ)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٢م، ١/٢٠٨؛ والزركلي، الأعلام، ٢/١٧٩.

(٤) قول العرب، غير موجودة في (ج).

(٥) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل البصريّات، تح: محمد الشاطر، ط ١، مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥هـ، ٢٥١؛ والمسائل العسكريّات في النحو العربي، تح: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ١٣٠؛ وكتاب الشَّعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، تح: محمود الطَّنّاحي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ٢٠١.

(٦) ينظر: سيبويه، م.س، ٤/٤٠٦.

(٧) يقال: عُدْفِرٌ وعُدْفِرٌ، وهو: الجمل العظيم الشديد، والأثنى بالهاء. ويقال: الأسد لِشِدَّتَيْهِ. وعُدْفِرٌ: اسمُ رَجُلٍ. واسمُ كَوْكَبِ الدَّنْبِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عذفر).

(٨) في (ج): عذافرا.

وأما ما حُذِفَتْ فاؤه (مما حُذِفَتْ لامه للجزم)^(١)، نحو: إِنْ تَفِ أْفِ، فالوقفُ عليه بهاءِ السكْتِ لا يجوزُ غيره؛ لأنَّهُ إذا كانَ الأَفْصَحُ في (لِتَغْزُ) الوقْفَ بهاءِ السكْتِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُحْدَفْ مِنَ الكَلِمَةِ إِلَّا اللَّامُ، فكيفَ ما حُذِفَتْ مِنْهُ الفاءُ واللَّامُ؟ ويجري مجرى (اغْزُ) في الوقْفِ يا طَلْحُ فيمن رَحَّمَ^(٢)، ولا يفعلونَ ذلكَ إِلَّا فيما حُذِفَتْ مِنْهُ تاءُ التَّأْنِيثِ، وأما يا جَعَفَ فيمن رَحَّمَ فالوقفُ [ق ٢/٤ و] على هذا بالسكُونِ، ولا أعلمُ غيره، ولا رأيتُ أحدًا يسوي بينهما؛ لأنَّ التَّرخيمَ فيما آخَرُهُ تاءُ التَّأْنِيثِ، وَقَلَّ ما يُنادى^(٣) غيرَ مرَحَّمٍ فجرى لذلكَ مجرى (اغْزُ) و(أخْشَ)، فجازَ فيه الوجهانِ الجائزانِ في (اغْزُ).^(٤)

ومن هذا ما الاستفهامية، فإنَّ العربَ تحذفُ أَلْفَها بشرطين: أحدهما، أنْ يدخلَ (عليها)^(٥) جازٌ^(٦)، حرفًا كانَ أو اسمًا. الثاني: ألا تَلْحَقَ آخَرَ (ما) (ذا)، نحو: عَمَّ سَأَلْتَ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾^(٧)، وقال تَعَالَى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾^(٨)، ونحو: مِتَّمَّ أَنْتَ؟ فَإِنْ لَحِقَتْ (ذا) لَمْ تُحْدَفِ الألفُ؛ لأنَّ حَذْفَ الألفِ إِنْما كانَ لِيَفْرَقَ بَيْنَ (ما) الاستفهاميةِ و(ما) الخبريةِ، و(ذا) لا تَلْحَقُ في الأَغْلِبِ إِلَّا (ما) الاستفهاميةَ، فإذا وَقَفْتَ على ما اتَّصَلَ بحرفِ الجَرِّ من هذا وَقَفْتَ بِهَاءِ وَبِغَيْرِ هاءٍ. وَقَفَ البِزْيِيُّ^(٩): عَمَّهُ، بهاءِ السكْتِ^(١٠)؛ لأنَّ حرفَ الجَرِّ يَتَّصَلُ بالمجرورِ حتَّى يصيرَ معه كالأشياءِ الواحدِ، فَإِنْ وَقَفْتَ على ما اتَّصَلَ بِاسْمٍ، نحو: مِتَّمَّ أَنْتَ؟ لَمْ تَقَفْ إِلَّا بهاءِ السكْتِ؛ لأنَّ مِثْلًا تَنْفَصِلُ عَمَّا بَعْدَهَا.

(١) كتبت على الهامش في (أ).

(٢) الترخيم: حذف آخر الاسم تخفيفًا. ينظر: الجرجاني، الشريف، التعريفات، ٥٦.

(٣) في (ج): يدعى.

(٤) وأخش، فجازَ فيه الوجهانِ الجائزانِ في اغْزُ. غير موجودة في (ج).

(٥) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٦) في (ج): أن يدخل عليها جار حرفًا كان الجار أو اسمًا.

(٧) سورة النبأ، ١/٧٨.

(٨) سورة النازعات، ٤٣/٧٩.

(٩) أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة. أبو الحسن البزري المكي (١٧٠هـ - ٢٥٠هـ)، المقرئ قارئ مكة، أسلم على يد السائب بن صيفي المخزومي. قرأ القرآن على عكرمة بن سليمان وابي الأخریط وابن كثير، وقرأ عليه أبو ربيعة محمد بن إسحاق الربيعي، وإسحاق الخزاعي، وأبو جعفر اللهبي، وموسى بن هارون وطائفة. وأقرأ الناس بالتكبير من والضحي. وأذن في المسجد الحرام أربعين سنة، وحارب القول بخلق القرآن. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧م؛ ١٠٢-١٠٥.

(١٠) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٣٤/٢.

٢.٣.٣ الفصل الثالث: ما لحقه تاء التانيث

اعلم أنها إذا لحقت الفعل، فالأمر^(١) في الوصل وفي الوقف واحد، نحو: ضربت. وكذلك إذا لحقت الاسم مع الألف في الجمع المؤنث السالم، نحو: الحمزات، وطلحات، فالوقف على هذا بالتاء عند جميع العرب.

فإن لحقت الاسم ولم تلحق قبلها ألف للجمع، نحو: طلحة وحمزة وقائمة، فالأعراف في اللغة أن يُبدل منها هاء في الوقف، وتكون الهاء ساكنة على كل حال، منونًا كان الاسم أو غير منون، مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا، أو مبنيًا كان أو معربًا؛ لأن هذه التاء لم تلحق لتكون من البنية، وإنما هي مع ما قبلها كالاسمين المركبين، فأبدلوا في الوقف هاء؛ ليفرق بينها وبين التاء اللاحقة آخرًا وهي من البنية، نحو^(٢): سنبت من قولك: سنبته، يقال: سنبته، وسنبته، لقطعة من الدهر؛ فالتاء زائدة لسقوطها. ولا يكون ما قبل هذه التاء التي تُبدل هاء إلا مفتوحًا أو ألفًا؛ لأن الألف من الفتح، نحو: شجرة، وأرطاة.

ومن العرب من لا يُبدلها هاء في الوقف [ق ٢/٤/ظ]، وقد فُرى بها^(٣)، فهؤلاء يُجرون الوقف عليها كالوقف على غيرها، فيقفون على طلحة كما يقفون على جعفر، المنون كالمنون، وغير المنون كغير المنون، وهذا قليل، وسيأتي^(٤) الكلام^(٥) على جعفر وما أشبهه.

فإذا صح ما ذكرته، فالوقف على هياها^(٦) بالهاء أقيس فيمن فتح التاء، ووزنها: (فعللة)، والأصل: هيهية؛ تحركت الياء الأخيرة وقبلها فتحةً انقلبت ألفًا، ولا يُقال: إن الياءين زائدتان؛ لأن الأصول لم تتوفر. ولا يُقال: إن الأولى أصل والثانية زائدة؛ لأن باب سلس^(٧) قليل، وباب القلقة^(٨) كثير، ولا يُقال:

(١) في (ج): فالأمر فيه.

(٢) في (ج): نحو: قولك سنبت.

(٣) وذلك في إحدى وعشرين كلمة، نحو: رحمت ونعمت وشجرت وجنت وكلمت. وقد رسمت بالتاء المبسوطة واختلف في الوقف عليها بين الهاء والتاء. ينظر: ابن الجزري، النشرفي القراءات العشر، ١٢٩/٢-١٣١.

(٤) ينظر: صفحة ١٨ من هذا الكتاب.

(٥) في (ج): في الوقت على جعفر.

(٦) في (ب و ج): هيهات.

(٧) أي: فاؤه ولامه من جنس واحد. ينظر: ركن الدين الأسترابادي (ت ٧١٥هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط ١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٢/٢٢٤.

(٨) أي: باب الرباعي المضعف؛ لأمه الأولى من جنس فائه، ولأمه الثانية من جنس عينه. ينظر: ابن سيده، المخصص، ٣٢/٥؛ وابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٧٢/١ و ٣٧٢/١.

إِنَّ الثَّانِيَةَ أَصْلٌ وَالْأُولَى زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ بَابَ الدَّخَالِ (١) قَلِيلٌ جَدًّا، فَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ صَحَّ أَنَّهَا أَصْلَانِ، وَأَنَّ (هِيَاهَةَ) بِمَنْزِلَةِ الْقُلْفَلِ (٢) وَالْقُلْفَلِ. وَبُنِيَتْ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَةٌ؛ لِأَنَّ مَوْجِبَ الْإِعْرَابِ مَعْدُومٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فَاعِلَةً وَلَا مَفْعُولَةً وَلَا يُضَافُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ. وَبُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لِفِعْلِ مَاضٍ، وَالْفِعْلُ الْمَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ. وَمَنْ قَالَ: هِيَاهَاتِ، بِالْكَسْرِ فَهُوَ جَمْعُ (هِيَاهَةَ) الْمَفْتُوحِ النَّاءِ، فَسَقَطَتِ النَّاءُ الْمَفْتُوحَةُ لِلْحَاقِ تَاءِ الْجَمْعِ، وَسَقَطَتِ الْأَلْفُ لِلْحَاقِ الْأَلْفِ مَعَ تَاءِ الْجَمْعِ، وَلَمْ تُقْلَبْ يَاءً لِیَفْرَقَ بَيْنَ الْمَعْرَبِ وَالْمَبْنِيِّ، كَمَا قَالُوا: هُمَا اللَّذَانِ. وَيَقُولُونَ: هُمَا الْقَاضِيَانِ. وَبُنِيَتْ عَلَى الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ فِي الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ نَظِيرَةُ الْفَتْحِ فِي الْمَفْرَدِ فِي حَالِ الْإِعْرَابِ، فَأَجْرُوا الْبِنَاءَ عَلَى ذَلِكَ، إِذِ الْمَفْرَدُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، فَبُنِيَ الْجَمْعُ عَلَى الْكَسْرِ، وَيُوقَفُ عَلَى هِيَاهَاتِ عَلَى مَنْ كَسَرَ النَّاءَ بِالنَّاءِ لَا غَيْرَ، كَمَا تَقِفُ عَلَى الْحَمَزَاتِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ بِالنَّاءِ (فِي مَنْ فَتَحَ بِالْحَمَلِ) (٣) عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَاحِدٌ، كِلَاهُمَا اسْمٌ فِعْلٍ وَهُوَ (بَعْدُ) وَفِيهِمَا مَعْنَى التَّهْدِيدِ، وَلَمْ يَكْسُرْ هِيَاهَاتِ فِي [الْجَمْعِ] وَهَذَا بِمَنْزِلَةِ عَرَفَةَ وَعَرَفَاتِ.

٤.٣.٢ الفصل الرابع: ما آخره ألف

فَإِنْ كَانَ مَعْرَبًا مَنْصَرَفًا فَالْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ، وَهِيَ الْأَلْفُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي حُذِفَتْ فِي الْوَصْلِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ (٤)، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ [ق ٣/٤ و.] الْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْإِمَالَةِ (٥)، أَمَّا هَا

(١) أي: ما فاؤه وعينه من جنس واحد. ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٣٢٦/٥؛ الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: محمد إبراهيم البناء، ط ١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٣٣٤/٨.

(٢) يريد أن أصل هِيَاهَاتِ رباعيَّةٌ مكرَّرةٌ فاؤها ولأمتها الأولى هَاءٌ وَعَيْئُهَا وَلَأْمُهَا الثَّانِيَّةُ يَاءٌ.

والْقُلْفَلِ: الجواد السريع. ويروى بالفاء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قفل).

(٣) كتبت على جانب الهامش في (أ).

(٤) يقصد الألف المنقلبة عن لام الكلمة، حُذِفَتْ مَعْنًا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ الْأَلْفِ وَالتَّنْوِينِ، فَلَمَّا زَالَ التَّنْوِينُ لِلْوَقْفِ زَالَ سَبَبُ الْحَذْفِ فَعَادَتْ. ينظر: ابن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، ط ١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ، ٣٢٨.

(٥) الإمالة: أن تتحوَّ بالفَتْحِ نحو الكسرة وبالألفِ نحو الياء. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠/٢؛ والجرجاني، الشریف، التعريفات، ٣٧.

حمزة^(١) والكسائي^(٢) في الوقف في الأحوال الثلاثة^(٣). وقد جاءت رويًا في النَّصْبِ قال: (فلا تُرى أمرًا سُدى)^(٤)، وهي مقصورة.

وأبو عليّ يذهب إلى أنها في الرَّفْعِ والجَرِّ الألفُ الأصليَّةُ، وفي النَّصْبِ بدلٌ من التَّنوينِ^(٥)، وفي قراءة أبي عمرو بن العلاء^(٦) ما يدلُّ على صحَّةِ ذلك^(٧)، وقفت على (مُفْتَرَى) وما أشبهه في الرَّفْعِ والجَرِّ بالإمالة وفي النَّصْبِ بالفتح^(٨)، (وهذا باختلافٍ عنه)^(٩)، وذهب المازني^(١٠) إلى بدلٍ عن التَّنوينِ في الأحوال الثلاثة^(١١)، والأوَّلُ أحسنُ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(١٢).

فإنَّ كانَ معرِبًا لا ينصرفُ، نحو: أفعَى، وقفت عليه بالألفِ. وحُكي إبدالُ الألفِ ياءً وواوًا، حُكي: "أفعَى وأفعو"^(١٣). فإنَّ كانَ مبنياً نحو: (هنا) وقفت عليه بالألفِ، ووقفت عليه بهاءِ السَّكتِ.

(١) حمزة الرِّيَّات (ت ١٥٦هـ)، سادس القراء العشرة. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، تح: إحسان عباس، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، ٣٨٥/٦.

(٢) الكسائيّ علي بن حمزة (١١٩-١٨٩هـ)، إمام مدرسة الكوفة النحويَّة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الرِّيَّات. ينظر: الذهبي، محمَّد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحقِّقين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، ط ٣، مؤسسة الرِّسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ١٣٢/٩.

(٣) ينظر: أبو شامة المقدسي، (ت ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأُماني، دبط، تح: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م، ٢٤٠.

(٤) البيت لجرير، وتماهه: أخذوا وثائق أمرهم بعزائم... للعالمين ولا تُرى أمرًا سُدى. ينظر: جرير (ت ١١٠هـ)، ديوانه بشرح محمَّد بن حبيب، تح: نعمان محمَّد طه، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، دت، ٣٤٤/١.

ودون نسب، وتماهه: (لكلِّ حمد يُشترى)، ينظر: الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، ١٢/٨.

(٥) ينظر: أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، التعلّيق على كتاب سيبويه، ١٢٢/٣.

(٦) أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحويّ البصريّ الإمام (٧٠هـ - ١٥٤هـ)، مقرئ أهل البصرة. ينظر: الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ٥٨.

(٧) حيث يقف أبو عمرو على ما موضعه الرَّفْعُ أو الخفض بالإمالة نحو (في قرى مُحَصَّنة)، من سورة الحشر، ١٤/٥٩. وبالفتح في موضع النَّصْبِ نحو: (قرى ظاهرة) من سورة سباء، ١٨/٣٤. ينظر: ابن الباذش، أحمد بن علي (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تح: جمال الدين محمد شرف، ط ١، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٣م، ١٦٤.

(٨) المراد بالفتح في هذا الباب: فتح القارئ فمه بالحرف لا فتح الحرف الذي هو الألف، إذ الألف لا تقبل الحركة. ينظر: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط ٤، مكتبة السوادي للتوزيع، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١٤٠.

(٩) كتبت في الهامش في (أ).

(١٠) أبو عثمان (ت ٢٤٨هـ): بكر بن محمَّد بن بقية المازنيّ النحويّ، لزم الأَخْفَشَ، وأخذ عنه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي هو والجرمي أصبح علم البصرة المفرد في النحو والتصريف، من كتبه (التصريف) و(العروض) و(ما يلحن فيه العامة).. ينظر: السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط ١، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ / ١٩٦٦م، ٥٩؛ شوقي ضيف، (ت ١٤٢٦هـ)، ط ٧، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١١م، ١١٥.

(١١) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، التكملة، ٢١٦. والعلَّة أنَّ التَّنوينِ في الأحوال كلّها قبله فتحة، فأشبهه التَّنوينِ في (رأيت زيدًا)؛ لأنَّهم إنَّما وقفوا على (رأيت زيدًا) بالإبدال ألقا؛ لأنَّ الألف لا يُقلِّ فيها، بخلاف الواو والياء، وهذه العلَّة موجودة في المقصور المنون. ينظر: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٤٢٩/٢.

(١٢) يقصد قول سيبويه: "واعلم أنَّ كلَّ ياء أو واو كانت لامًا، وكان الحرف قبلها مفتوحًا، فإنَّها مقصورة تبديل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التَّنوينِ وترك التَّنوينِ بمنزلة ما كان غير معتل؛ إلا أنَّ الألف تحذف لسكون التَّنوينِ ويثمنون الأسماء في الوقف". سيبويه، الكتاب، ٣٠٩/٣.

(١٣) ينظر: سيبويه، م، ن، ١٨١/٤؛ أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ)، التكملة، ٢١٦.

٥.٣.٢ الفصل الخامس: ما آخره ياءً قبلها كسرةً

فإن كان منونًا، نحو: قاضي وعم^(١)، فإن كان مرفوعًا أو مجرورًا وقفت بالسكون وهو الأكثر، ووقفت بالياء. وقف ابن كثير^(٢) على هاد^(٣) ووال^(٤) وباق^(٥) بالياء والباقون بالسكون. وقال أبو علي: السكون أقيس^(٦). وقال غيره الياء أقيس؛ لأن ما آخره ألف يوقف عليه بالألف في الرفع والجر عند أبي علي. فإن كان غير منون، نحو: القاضي، وقفت على الياء، ومنهم من يقف بالسكون، وهو قليل؛ أجرى الألف واللام مجرى التتوين؛ لأنهما يعاقبان التتوين.

فكذلك المضاف فإن كان منصوبًا فالوقف بإثبات الياء، ويجري (رأيت قاضيًا) مجرى (رأيت راكبًا) في حذف التتوين وإبداله ألفًا، كما يجري رأيت القاضي مجرى رأيت الراكب، وكذلك يا قاضي يجري مجرى القاضي.

وتقول يا مري^(٧) بالياء لا غير؛ لأنك إن حذفت الياء لم يبق من أصول الكلمة إلا الفاء^(٨)، وزالت حركتها مع ذلك وهذا إحفاف، ونظير هذا (لم يف) لا نقف عليه إلا بهاء السكت، وأما (يرمي) فلا بد من إثبات الياء في الوقف، إنما ذلك في الأسماء، وكذلك الوقف على (يعزرو)، وشذ (لا أدري)؛ لكثرة في الكلام.

وجميع [ق ٤٣/ظ] ما لا يُحذف في الكلام يحذف في الفواصل والقوافي، ولا تحذف الألف فيها لخفتها. وقد حكى سيبويه^(٩) أن لبيدًا قال:

[٥] وقبيلٌ من لُكَيْزٍ شاهِدٌ رَهْطٌ مرجومٌ ورَهْطُ ابنِ المَعْلَى^(١٠)

(١) غير موجودة في (ج).

(٢) عبد الله بن كثير بن المطلب الإمام أبو معبد (١٢هـ - ٤٥هـ)، مولى عمرو بن علقمة الكنايني الداري المكي إمام المكيين في القراءة. ينظر: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ٤٩؛ وابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط ١، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ، ٤٤٣/١.

(٣) جاءت (هاد) في خمسة مواضع، اثنين في الرعد، اثنين في الزمر، وآخر في غافر. سورة الرعد، ٧/١٣ ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، و ٣٣/١٣ ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾؛ وسورة الزمر، ٣٩/٣٩؛ ٣٦/٣٩ ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾؛ وسورة غافر، ٣٣/٤٠ ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾.

(٤) سورة الرعد، ١١/١٣ ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾.

(٥) سورة النحل، ٩٦/١٦ ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾.

والشاهد في الآيات السابقة إثبات الياء في الوقف على (هاد) و(وال) و(باق) في رواية ابن كثير، والوقف بحذفها لغيره. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٣٧/٢.

(٦) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وآخرون، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، ٢٣/٥.

(٧) مري: في الأصل اسم الفاعل من (أرى)، ويريد به هنا اسمًا علميًا سمي به شخص. ينظر: الكتاب، سيبويه، ١٨٤/٤.

(٨) وذلك لأن (أرى) على وزن (أفل) في الأصل (أرى) على وزن (أفعل)، محذوف العين. ينظر: سيبويه، م، ن، ١٨٤/٤.

(٩) سيبويه، م، ن، ١٨٨/٤.

(١٠) القبيل: القبيلة. لُكَيْزٌ: ابن أفضى بن عبد القيس. شاهد: حاضر. الرهط: القوم. مرجوم: لقب لرجل اسمه لبيد؛ فاخر رجلاً عند النعمان، فقال له رجمك بالشرف. ابن المعلى: جد الجارود بن بشير بن عمرو بن المعلى. والشاهد: حذف ألف المعلى في الوقف للضرورة =

يريدُ: المُعلَى. وهذا لا يكادُ يُعرَفُ.

٦.٣.٢ الفصلُ السادسُ: أن تكونَ الكلمةُ مبنيةً على حركةٍ

فهذا النوعُ لكِ فيه وجهان، أحدهما: أن تقفَ بالسُّكونِ. الثاني: أن تقفَ بهاءِ السُّكوتِ ما لم تكنِ الحركةُ شبيهةً بحركةِ الإعرابِ، فإن كانت شبيهةً بحركةِ الإعرابِ، نحو: لا رَجُلٌ. يا جعفرُ. لم يوقفَ عليها بالهاءِ. وقد مضى الكلامُ في شبيهه هاتينِ الحركتينِ بحركاتِ الإعرابِ^(١).

وكذلك الفعلُ الماضي، لا يوقفُ عليه بهاءِ السُّكوتِ؛ لأنَّهُ استوجبَ هذهِ الفتحةَ بالوقوفِ موقعِ الأسماءِ المعربةِ؛ ولأنَّ الوقفَ هنا بهاءِ السُّكوتِ يوقعُ لبساً بالصِّميرِ، ولذلك لم يوقفَ على المعربِ بهاءِ السُّكوتِ. فنقولُ: أينهُ، وكيفهُ، والزَّيدونهُ، والزَّيدانهُ، وهُوهُ، وهِيَهُ، وكذا وَقَفَ يعقوبُ^(٢). وقد تبدلُ الألفُ من الهاءِ، قالوا^(٣): حيهلا، في الوقفِ، أُجريتِ الألفُ مجرى الهاءِ، وهذا قليلٌ.

٧.٣.٢ الفصلُ السابعُ: الضَّمائرُ

قالوا: أن، فإذا وقفوا ألقوا ألقاً، فقالوا: أنا، كما قالوا: حيهلا. أُجروا الألفَ مجرى الهاءِ ولم يقفوا بالسُّكونِ، ومن قال: أنا، في الوصلِ بالألفِ أجرى الوصلَ مجرى الوقفِ. وأكثرُ القراءِ يقرؤون ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٤) بحذفِ الألفِ في الوصلِ، وأثبتها ابنُ عامرٍ^(٥) وحدهُ في الوصلِ. والأصلُ: لكنْ أنا، فحذفتِ الهمزةُ على غيرِ قياسٍ، فالتقتِ النونانِ، الأولى ساكنةٌ والثانيةُ متحركةٌ، فوقعَ الإدغامُ ولم تُنقلْ حركةُ الهمزةِ إلى النونِ إذ لو كانَ كذلك لم يكنْ إدغامٌ؛ لأنَّها كأنَّها

=ينظر: لبيد بن ربيعة، ديوانه، ١٩٩؛ وسيبويه، م.س، ١١٨/٤؛ وابن الشجري، هبة الله بن علي (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩١م، ٢/٢٩٣؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (رجم).

(١) ينظر: الصَّفحة الأولى من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٣٥/٢.

يعقوب هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، البصري، من علماء الطبقة الخامسة، الفارئ التاسع من القراء العشرة، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء، (ت ٢٠٥هـ)، وعمره ٨٨ سنة. ينظر: الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار، ٩٤؛ محمد محيسن (ت ١٤٢٢هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات، ٤٩/١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٦٣/٤.

(٤) سورة الكهف، ٣٨/١٨.

(٥) ورد في النشر اختلاف القراء في ألف لکنَّا وصلًا، فأثبتها أبو جعفر وابنُ عامرٍ ورؤيسٌ، والباقي بالحذف، وجميعهم بالإثبات وقفًا. ينظر: ابن الجزري، م.س، ٣١١/٢.

موجودة من حيث زالت زوايا قياسياً، كما كانت الياء من قاضٍ وما أشبهه كذلك، ولم يكن كذلك يد؛ لأن الياء حذفت من يد على غير قياس.

وأما الياء في نحو: غلامي وضربني، فتفتح وهو الأصل، وتسكن تخفيفاً، فإذا فتحت [ق ٤/٤] وقف عليها بالسكون وبهاء السكت، وعليه جاء ﴿كثيية﴾^(١) وأجري الوصل مجرى الوقف، فإذا سكنت (في الوصل)^(٢) وقف عليها بالسكون وبالحدف، وجرى غلامي عند سكون الياء في الوصل مجرى القاضي.

وأما الكاف في نحو (غلامك)، فلك فيها وجهان: السكون وهاء السكت. فإن كانت ضمير مؤنث جاز لك فيها في الوقف خمسة أوجه، أحدها: السكون. الثاني: هو هاء السكت. الثالث: هو أن تبدل^(٣) شيئاً، فتقول: أكرمئش، وقد يجري الوصل مجرى الوقف، وعليه جاء قول الشاعر^(٤): [الطويل]

[٦] فعيناها وجيدش جيدها ولكن عظم الساق منس رقيق

الرابع: هو أن يلحق الكاف شيئاً^(٥)، فتقول: أكرمئس. بغير نطق، ومن العرب من يلحق شيئاً أكرمئش. فهذه خمسة أوجه.

(١) سورة الحاقة، ١٩/٦٩ و ٢٥/٦٩. قرأها يعقوب بحدف الهاء وصلأ، والباقون بإثباتها. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٤٢/٢.

(٢) كتبت على الجانب في (أ).

(٣) في (ج): أن تبدل الكاف شيئاً.

(٤) البيت لقيس بن الملوح مجنون ليلى، ديوانه، رواية أبي بكر الوالي، تح: يسري عبد الغني، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص: ٤٥.

والجيد: العنق. وموضع الشاهد: (عيناها، جيدش، منس)، أبدال كاف المؤنث شيئاً، وأجرى الوصل مجرى الوقف، إذ الأصل الوقف بالشين.

وهذه لهجة عربية قديمة تسمى الكشكشة، وهي: إبدال الكاف المؤنثة شيئاً، أو إلحاقها شيئاً، وقد نسبها سيبويه لناس من تميم وناس من أسد، ولربيعة في درة الغواص للحريري، ولربيعة ومضر في الاقتراح للسيوطي.

ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٩/٤؛ ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم ٥٣٧/٦؛ الحريري، القاسم بن علي (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوام الخواص، تح: عرفات مطرجي، ط ١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٢٢٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (كشش)؛ والسيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)،

الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ٤١٥؛ والفارسي، شمس الدين محمد الحنبلي (ت ٩٨١هـ)، شرح الإمام الفارسي على ألفية ابن مالك، تح: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب، ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م، ٣٣٩/٤؛ والبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب

ولب لباي لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٤٦٤/١١.

(٥) وهذه لغة الكسكسة، نسبت لبكر في الكامل، ولربيعة ومضر في الاقتراح للسيوطي. ينظر: المبرد (ت ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٦٥/٢؛

والسيوطي، الاقتراح، ٤١٦.

وأما الهاء، فإذا^(١) كان قبلها متحرك، نحو: ضَرَبَهُ وَأَكْرَمَهُ، فليس لك فيها إلا وجه واحد، وهو السُّكُونُ. وإذا وقعت بغير الكاف التي هي ضميرٌ، نحو: أَعْطَيْكَه^(٢)، جاز لك وجهان: السُّكُونُ وترك الكلمة على حالها، ومن العرب من يلحق ألفاً قبل الهاء إن كان ضمير مذكراً، وياً إن كان ضمير مؤنثاً، فتقول: أَعْطَيْكاه^(٣) وأَعْطَيْكيه، وكذلك تقول في ضمير المؤنث، نحو: أَعْطَيْكاهَا وَأَعْطَيْكيها. وألاً تُلْحَقَ بهذا كله أحسن، وإنما ألحق من ألحق؛ لخباء الهاء.

ومن العرب من يفعل ذلك في التاء إذا كانت للمؤنث، فيقول ضَرَبْتِيه، وهي قليلة. فإن كان قبل الهاء ساكناً صحيحاً، نحو: مِنْهُ، واضربه، جاز لك وجهان، أحدهما: السُّكُونُ. والثاني: أن تُنْقَلَ الحركة إلى الساكن، فتقول: مِنْهُ واضربه. وعليه جاء^(٤): [الرجز]

[٧] عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنزِي سَبَنِي لَمْ أُضْرِبُهُ

واعلم أن هذه الهاء تأتي وقبلها ساكن، وتأتي وقبلها متحرك، فإن كان قبلها متحرك فلا بد من لحاق مدّة بعدها، فإن كانت الحركة التي قبلها فتحة أو ضمة فتكون المدّة واواً، نحو: ضَرَبَهُ، ولقيت رسله، ويضربه وهؤلاء رسله. فإن كانت الحركة كسرة جاز لك فيها^(٥) [ظ] وجهان، أحدهما: أن تكسر الصمير وتكون المدّة ياءً، فتقول: برسله. وهذا أحسن. والضمّة مع الواو وهو الأصل، يدلُّك على ذلك أطراد الضمّ، حكى: "به" داء^(٦). وقد جاء قليلاً حذف هذه المدّة، فتقول: به داء. وقرأ يعقوب: ﴿إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَهُ بِيَدِهِ﴾^(٦).

(١) في (ج): فإن.

(٢) في (ج): أعطيتكه.

(٣) في (ج): أعطيتكاه وأعطيتكيه.

(٤) البيت لزياد الأعجم، ديوانه، تح: يوسف حسين بكار، ط ١، دار المسيرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ٤٥.

وعنزي: نسبة إلى قبيلة عنزة بن أسد بن ربيعة من ربيعة بن نزار. والشاهد فيه (أضربه) نقل حركة الهاء إلى ما قبلها إذا وقف عليها.

ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/١٨٠؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٧١/٩؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (لم).

(٥) أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤/٦٢؛ ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، البديع في علم العربية، تح: فتحي أحمد علي، ط ١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ، ٥٩١/١.

(٦) سورة البقرة، ٢/٢٤٩.

باختلاس حركة الهاء^(١). وأما قراءة قالون^(٢): ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٣)، و﴿نُؤَلِّهِ﴾^(٤)، و﴿نُصَلِّهِ﴾^(٥)، فليس من هذا؛ لأنَّ الأصل يُؤَدِّهِ، ثمَّ حُدِفَتِ الياءُ للجازمِ، والجازمُ عارضٌ فلمْ يعتدَّ به فبقيَ محذوفًا كما كان قبل دخولِ الجازمِ.

فإنَّ كانَ قبلها ساكنٌ جازَ لك (حذفُ المدَّةِ، وليس بالأصلِ، وإبقاءُ المدَّةِ، وهو الأصلُ؛ لأنَّه المطرُدُ، وقرئَ بهما، ثمَّ ننظرُ، فإنَّ كانَ السَّاكِنُ ياءً جازَ لك) ^(٦) في الضَّميرِ الضَّمُّ على الأصلِ، والكسرُ على الإتياعِ^(٧). وقرأ حفصُ^(٨): ﴿وَمَا أُنْسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطٰنُ﴾^(٩)، وقرأ أيضًا: ﴿بِمَا عٰهَدَ عَلَيْهِ اللهُ﴾^(١٠) بضمِّ الهاءِ.

فقدَ تحصَّلَ ممَّا ذكرتهُ أنَّ (عَلَيْهِ) فيه أربع لغاتٍ: الضَّمُّ والواوُ، والضَّمُّ بغيرِ واوٍ، والكسرُ والياءُ، والكسرُ بغيرِ ياءٍ، وهذا الوجهُ الأخيرُ أعرَفُ؛ لأنَّ الهاءَ خفيةً، فكأنَّ السَّاكِنينِ قد التقيا، ولأنَّهم^(١١) كرهوا الخروجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ.

فإنَّ كانَ السَّاكِنُ غيرَ ياءٍ لم يكنْ في الضَّميرِ إِلَّا الضَّمُّ، وجازَ لك في المدَّةِ وجهان: الحذفُ والإثباتُ، والحذفُ أكثرُ لخباءِ الهاءِ، والحذفُ في (أخاهُ) و(خذهُ) أحسنُ من الحذفِ في (منهُ) لالتقاءِ المثليينِ،

(١) واختلاس حركة الهاء هنا يعني قصرها على الحركة دون مدِّ الصلَّة. ينظر: ابن الفاصح، علي بن عثمان (ت ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، تح: علي الضباع، ط ٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م، ٤٦؛ ورضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ٢٢/٤٢٢٢.

(٢) ينظر: ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، ٣٠٥/١.

وقالون (١٢٠-٢٢٠هـ): هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرق، وهو قارئ المدينة ونحوها، ربيب نافع، الذي سماه بقالون لجودة قراءته، والتي تعني بالرومية جيد، لأنَّ قالون أصله من الروم كان جد جده عبد الله من سبي الروم. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٥١٥/١.

(٣) سورة آل عمران، ٧٥/٣.

(٤) سورة النساء، ١١٥/٤.

(٥) سورة النساء، ١١٥/٤.

الشاهد في الكلمات السابقة من الآيات المذكورة، قراءتها بالقصر دون الصلَّة اعتدًا بأصل الكلمة قبل الجزم على أنَّه عارض، فقبل الجزم سبقت الهاء بياء ساكنة لذلك لا توصل بمدِّ. وقد وافق قالون في ذلك أبو جعفر ويعقوب. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠٥/١.

(٦) كتب في (ج) فقط. وقد قرأ ابن كثير بالصلَّة، فوصلها واوًا، وذلك نحو: (منهُ آيات)، وقرأ الباقون دون الصلَّة في هاء الضمير المسبوقة بساكن غير الياء. ينظر: ابن الجزري، النشر، ٣٠٥/١.

(٧) الإتياع: تأثر صوت بصوت آخر مجاور له يتبعه في حركته، قال سيبويه: "اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرير ما قبله". فالهاء خفية حاجز ضعيف والكسرة تتبع الياء لأنها بعضها. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٣٢/٣؛ ومحمد السيد، ظاهرة الإتياع في القراءات القرآنية، مجلة أفاق الثقافة والتراث، العدد السابع والأربعون، شعبان، ١٤٢٥هـ.

(٨) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠٥/١.

وحفص: (٩٠-١٨٠هـ) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي البزاز الكوفي، يكنى أبا عمر ويعرف بحفيص. ربيب عاصم بن أبي النجود الكوفي وأعلم الناس بقراءته. ينظر: أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع تح: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، ط ١، جامعة الشارقة، الإمارات، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٢٠٢/١.

(٩) سورة الكهف، ٦٣/١٨.

(١٠) سورة الفتح، ١٠/٤٨. في (ج): سقطت كلمة عليه من الآية.

(١١) في (ج): لأنهم.

وبالحذف قرأ الجماعة إلا ابن كثير^(١)، وحفص وافقه في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾^(٢). هذا كله في الهاء إذا كانت ضمير مذكّر مفرد.

ومن قال: هذه-، بياء بعد الهاء^(٣) فهي عندهم بمنزلة الضمير، يُحذف في الوقف. وفيها أربع لغات؛ هذي في الوصل والوقف، وهذه في الوصل والوقف أُبدل من الياء هاءً، وهذي في الوصل والوقف هذه. وما ذكرته أولاً.

وأما إذا كانت ضمير مؤنث^(٤) مفردة، نحو: ضربها فليس فيها إلا إثبات الألف في كل حال؛ لخفة الألف. وأما ضربهم، فليس فيه في الوقف إلا السكون. وأما في الوصل، فيجوز وجهان، أحدهما: ضم الميم [ق ٥/و] وبعدها واو وهذا هو الأصل. قالوا: (ضربهما وضربهن)^(٥). الثاني: سكون الميم وحذف الواو؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وكرهوا توالي خمس متحرّكات (مع ثقل الضمير والواو)^(٦)، ثم جرى ما لا يتوالى فيه خمس متحرّكات مجرى ما يتوالى فيه ذلك؛ ليجري الجميع على حال واحدة.

فإن كان قبل الهاء كسرة نحو: بهم، جاز لك في الوقف وجهان مع سكون الميم: ضم الهاء على الأصل، وكسرها لثقل الخروج من كسر إلى ضم. ويجوز لك في الوصل خمسة أوجه: ضم الهاء والميم بعدها واو، وهو الأصل. وكسر الهاء والميم بعدها ياء؛ لثقل الضم بعد الكسر. وكسر الهاء وضم الميم؛ لأنّ ضمة الميم تزول في الوقف وضمة الهاء لازمة، ولأنّ الهاء شبيهة بالياء لخفائها فجعلوا حركتها مثل ما قبلها. وسكون الميم مع ضم الهاء. وسكون الميم مع كسر الهاء.

(١) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠٥/١.
(٢) سورة الفرقان، ٦٩/٢٥. أي ألحق هاء الضمير مدًا، وقد سبقت بياء ساكنة. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٠٥/١ و ٣٣٥/٢.
(٣) في (ج): بعد الألف.
(٤) في (ب): مؤنثة.
(٥) مضموسة في (أ)، وكتبت على الهامش في (ب). يريد أنّ بعد هاء الضمير في التثنية وفي جمع المؤنث حرفين؛ فكذا يكون في جمع المذكور.
(٦) غير موجودة في (ج).

فضمّ الهاء والميم مطّرد في الجميع، والكسر لا يكون إلا إذا كان قبل الهاء كسرة أو ياء (ساكنة) (١)، فالضمّ هو الأصل فإن كان قبل الهاء ياء ساكنة، نحو: عَلِيَهُمْ، جريا مجرى بِهِمْ، وقوم من ربعة يجري (منهم) مجرى (بهم) (٢)، (فيقولون منهم بكسر الهاء وسكون الميم) (٣)، ولا يعتدون بالسّاكن (٤). وما عدا هذه الثلاثة تجري مجرى ضَرَبَهُمْ، فإن لقي بِهِمْ وعليهم ومنهم ساكن على لغة هؤلاء كان لك فيهنّ ثلاثة أوجه: ضمّهما، وكسرهما، وضمّ الميم وكسر الهاء لزوال المدّة لالتقاء السّاكنين.

وضربكم تجري مجرى ضربهم، وأما بكم فالأشهر فيه أنه بمنزلة ضربكم، وكذلك عليكم، وقال ناس من بكر بن وائل: من أحلامكم وبكم، أجراه مجرى بهم، وهؤلاء ينشدون قول الحطيئة (٥): [الطويل]

[٨] وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلِّ حَادِثٍ مِّنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضَلَّ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا

بكسر الكاف، فيجوز في أحلامكم الأوجه الخمسة المذكورة في أحلامهم على هذه اللّغة. والأصل: ضَرَبْتُمْ؛ لأنّ التثنية ضَرَبْتُمْما وجمع المؤنث ضَرَبْتُنَّ؛ فبَعَدَ الكاف حرفان وسكّنا الميم لثقل الواو وتوالي خمس متحرّكات ولا يتوالى [ق ٥/٤/ظ] خمس متحرّكات في وزن الشعر (٦).

وأما أنتم وضربتم فليس في التاء إلا الضمّ، ولك في الميم وجهان في الوصل: ضمّها وتأتي بواو بعدها، وهو الأصل، وقالوا (٧) في التثنية أنتما، وفي جمع المؤنث أنتن. وسكوها وحذف الواو بعدها

(١) غير موجودة في (ج).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٦/٤.

(٣) مثبتة فقط في (ب).

(٤) (وسكون الميم): غير موجودة في (ج). يريد الشيخ أنهم يكسرون الهاء إبتاعاً لكسرة الميم وذلك على أنّ السّاكن (التون) حاجز ضعيف، ويقول سيبويه إنها لغة رديئة. ينظر: سيبويه، م، ن، ١٩٦/٤.

(٥) الحطيئة: جرول بن أوس بن مالك، لقب بالحطيئة لقربه من الأرض، فإنه كان قصيرا. وهو من فحول الشعراء وفصحاءهم، وهو مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم ثم ارتد ثم أسلم زمن أبي بكر. ينظر: ابن سلام (ت ٢٣٢هـ)، طبقات فحول الشعراء، ١/١٤٠؛ وابن شاعر، محمد بن شاعر (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م، ١/٢٧٦.

والبيت للحطيئة يمدح آل قريع، وهو في ديوانه برواية وشرح ابن السكيت (٥٢٤٦)، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د، ط، ٢٠٠٩م، ٧٦.

والمولى: ابن العمّ. جلّ حادث: أي حادث جليل عظيم. وموضع الشاهد: كسر الكاف في (أحلامكم) تشبيها بـ(أحلامهم)؛ لأنها تتفق معها في الهمس وفي أنها ضمير، ولأنها وقعت بعد كسر فأتبع الكسرة الكسرة إلا أنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، ويقول سيبويه إنها لغة رديئة جدا.

ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٩٧/٤، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٣٨/٢؛ والمقتضب، ١/٢٧٠.

(٦) في (ج): ولا يتوالى في وزن الشعر خمس متحرّكات.

(٧) في (ج): كما قالوا.

لالتقاء الساكنين، وإذا وقفت عليها وفتت بالسكون لا غير، وتُحذف الواو التي بعدها، وأجرؤها مجرى ضَرَبِكُمْ.

٨.٣.٢ الفصل الثامن: ما آخره همزة

فإن كان قبلها حرف مدّ ولين، نحو: النَّسِيءِ، وَالْقُرُوءِ وَالرِّعَاءِ، وَشَيْءٍ، وَسَوْءٍ، فالوقف على هذا كله كالوقف على الصحيح. فتقف على النَّسِيءِ وعلى الْقُرُوءِ فيمن حَقَّقَ الهمزة كما تقف على قَبِيلٍ وعلى جَهْلٍ، وتقف على كسائه فيمن حَقَّقَ الهمزة كما تقف على حمارٍ، وتقف على شيءٍ وعلى سَوْءٍ كما تقف على بَيْتٍ وعلى قَوْلٍ، ويأتي الوقف على هذا كله بَعْدُ.

فإن كان قبل الهمزة حرف صحيح ساكن، نحو: الْقُرَى، وَالذَّفَاءِ وَالْبُطْءِ، فلك فيه في الوقف فيمن حَقَّقَ الهمزة ثمانية أوجه:
أحدها: السكون.

والثاني: الإشمام، وهو ضمُّ الشفتين بعد الإسكان الخالص، ولا يتمكّن هذا إلا في المرفوع؛ لأنَّ الضمّة من الواو، والواو من الشفتين.

الثالث: الرَّوْمُ^(١)، ويكون في المرفوع والمجرور والمنصوب، ويقف في المنصوب لَخَفَةِ الفتحَة. الرَّابِعُ: إبدالُ التَّوْنينِ حرفاً مجانساً للحركة التي قبل الهمزة إن كان منوناً، ويقف هذا في المرفوع والمجرور، وهو الفصيح في المنصوب، ويقف فيه السكون إن كان منصوباً منوناً.

الخامس: النَّقْلُ^(٢) مطلقاً منصوباً كان أو مرفوعاً أو مجروراً، وكان ما قبل الساكن ضمّة أو كسرة أو فتحة، ولا تبالي بالخرج من كسرٍ إلى ضمٍّ، أو من ضمٍّ إلى كسرٍ، نحو: هذا البُطْءُ، وَعَجِبْتُ مِنَ البُطْءِ، ورَأَيْتُ البُطْءَ. وهذا الرِّدْءُ^(٣)، وَعَجِبْتُ مِنَ الرِّدْءِ، ورَأَيْتُ الرِّدْءَ. والرِّدْءُ: الصَّاحِبُ^(٤). وهو الوَثْءُ^(٥)، وَعَجِبْتُ مِنَ الوَثْءِ، ورَأَيْتُ الوَثْءَ.

(١) الرَّوْمُ: النُّطقُ ببعض الحركة، أو تضعيفُ الصَّوْتِ بالحركة حتَّى يذهبَ معظمُها فلا يشعر به الأسم. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٦٨/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (روم)، والجرجاني، التعريفات، ١١٢؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١٢١/٢.

(٢) الوقف بالنقل: تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله. ينظر: ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ١٢٩/٤.

(٣) الرِّدْءُ: المعين في المهمات. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردأ).

(٤) في (ب): المعين

(٥) الوَثْءُ: وصم يُصيب اللحم ولا يبلغ العظم، فيرْمُ. وقيل: هو توجع في العظم من غير كسر. وقيل: هو الفك. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (وثأ).

وتحمّلوا هذا كله لتقلّ الهمزة فكرهوا [ق ٦٤/و] اجتماعها مع الساكن.

السادس: الإبتاع في الأحوال كلها^(١)، فتقول: الردي بكسر الدال، مرفوعاً كان الاسم أو منصوباً أو مجروراً. والبُطو بضمّ الطاء في الأحوال كلها. وأمّا الوثأ فليس فيه إبتاع؛ لأنّه ليس فيه خروج من كسرٍ إلى ضمٍّ ولا من ضمٍّ إلى كسرٍ.

السابع: الإبدال مع الإبتاع ومع النّقل؛ لأنّها تُصير الهمزة ساكنةً قبلها متحرّكٌ مع النّقل والإبتاع، فتُبدل بحسب الحركة التي قبلها.

الثامن: أن تُبدل الهمزة إلى حرفٍ مجانسٍ حركتها في الوصل ولا تُتبع ولا تُنقل، فتقول: هذا الوثو. ورأيت الوثأ، وفتحت الثاء لكان الألف المبدلة من الهمزة. وعجبت من الوثي. وكذلك البُطو والرّدي.

فإن كان قبل الهمزة حرفٌ صحيحٌ متحرّكٌ، فك في خمسة أوجه، أحدها: السكون مطلقاً منوناً كان أو غير منونٍ، ويقال في المنصوب المنون.

الثاني: الإشمام، وقد تقدّم بيانه^(٢)، ولا يتأى إلا في المرفوع.

الثالث: الروم، ويقال في المنصوب المنون^(٣).

الرابع: البذل، وهو أن تُبدل من الهمزة حرفاً بحسب حركتها، وأوا إن انضمت، وألأ إن انفتحت، وياء إن انكسرت. فتقول: هذا الخطو. وعجبت من الخطي. ورأيت الخطأ. ولا تضعيف في الهمزة لتقلها، (وهذا الوجه إذا كان قبل الهمزة فتحة)^(٤).

الخامس: التّعويض، ولا يكون إلا في المنون، ويقال في المرفوع والمجرور. وهو أن تُبدل من التّنوين حرفاً بحسب الحركة التي قبله. فتقول: هذا خطو. ورأيت خطأ. وعجبت من خطي. لا تريد ياء المتكلم. هذا كله في لغة من يُحقّق الهمزة في الوصل.

ومن يُسهّل الهمزة في الوصل جرى الدّفء في الوقف عنده مجرى يدٍ، وجرى شيءٌ مجرى يدٍ أيضاً. فإن كان قبل الهمزة فتحةً فليبت ألفاً، وإن كان قبلها ضمّةً فليبت واواً، وإن كان قبلها كسرةً فليبت ياءً. ولا روم ولا إشمام؛ لأنّها تسكن في الوقف فتجري مجرى الهمزة الساكنة المتحرّك ما قبلها. ويأتي [ق ٦٤/ظ] الكلام في تسهيل الهمزة بعد^(٥)، إن شاء الله تعالى.

(١) يريد إبتاع حركة عين الكلمة لحركة فانها. ينظر: أبو الفداء، (ت ٧٣٢هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، ١٦٠/٢؛ والأشموني (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١٢/٤.

(٢) ينظر: صفحة ٨ و ٢٤ من هذا الكتاب.

(٣) كلمة المنصوب غير موجودة في (ج).

(٤) كتبت على الهامش في (أ).

(٥) ينظر: صفحة ٣٧-٤٤ من هذا الكتاب.

٢.٣.٩ الفصل التاسع: ما أخزه صحيح وهو غير منون

نحو: أحمر، والرَّجُل، والجمل، فالوقفُ على هذا يوجدُ في كلامِ العربِ على سبعةِ أوجهٍ، أحدها: السُّكُونُ، وهو الأكثرُ.

الثاني: الرَّوْمُ، وقد تقدّمَ أنه يقلُّ في المنصوبِ، ويكثرُ في المرفوعِ والمجرورِ، ولم يقرأ القراءُ بالرَّوْمِ في المنصوبِ لقلتهِ.

الثالث: الإشمامُ، وقد تقدّمَ أنه لا يأتي إلا في المرفوعِ.

الرابع: النَّقْلُ، وهو يكونُ بأربعةِ شروطٍ، أحدها: ألا يكونَ منصوبًا، وقد جاء في المنصوبِ قليلاً وكأنه جاء على لغةٍ: (جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرًا)^(١). والدَّفُّ: الجَنْبُ. الثاني: أن يكونَ قبلَ الآخرِ ساكنًا صحيحًا؛ لأنهم إنَّما فعلوا ذلك كراهيةَ التقاءِ الساكنين كما كرههما في الوصلِ جميعُ العربِ، إلا بشرطينِ على حسبِما يتبيَّنُ بعدُ إن شاء الله. والضمَّةُ والكسرةُ والفتحةُ مستقلةٌ في الياءِ والواوِ؛ لذلك قالوا: دارًا [وآخفا]. الثالث: أن يكونَ قبلَ الساكنِ فتحةً، نحو: النَّقْرُ، وهو صوتٌ تسكنُ به الخيلُ.

[الرجز]

قال الشاعرُ^(٢):

[٩] أنا ابنُ ماويةٍ إذ جدَّ النَّقْرُ (وجاءت الخيلُ أثابي زُمَر)^(٣)

(١) عجز بيت لعدي بن زيد العبادي، ديوانه، تح: محمد جبار معبيد، ط١، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م، ٥٩. وصدرة: (سَيَّرُ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ).

القين: الحداد، أو الخادم. الدف: الجنب من كل شيء أو صفحته. أي: تقلب على فراشه كأن الحداد قد وضع على جنبه إبرًا. وموضع الشاهد: (أبر) حيث وقف على ساكن ولم يقف على ألف التنوين بالنصب.

ينظر: ابن الحداد، سعيد بن محمد (ت بعد ٤٠٠هـ)، كتاب الأفعال، تح: حسين محمد شرف، د.ط. مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ٣٩٣/٢؛ وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ٢١٢/٥؛ والصغاني، الحسن بن محمد (ت ٦٥٠هـ)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد العليم الطحاوي، ط١، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م، ٥٨/١؛ والعباب الزاخر واللباب الفاخر، د.ط. دار العربية للموسوعات، ٢٠١١م، ١٥٤.

(٢) البيت مختلف في قائله، فينسب لبعض السعديين في سببويه، الكتاب، ١٧٣/٤؛ وأبي علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٩٨/١؛ وابن سيده، المخصص، ٨١/١؛ كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، ط١، دار الأرقام بن أبي الأرقام، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ٢٨٣؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ٤٣٤/٢.

وينسب لعبيد بن ماوية الطائي في ابن منظور، لسان العرب، مادة (نقر).

ونسب لعبيد بن ماوية أو لفدكي بن أعيد المنقري أو لبعض السعديين في العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تح: علي محمد فاخر، وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م، ٥٥٩/٤.

وثابي: جماعات. وموضع الشاهد: (النقر)، نقل الشاعر حركة الراء إلى القاف في الوقف، الأصل فيها النَّقْرُ.

(٣) غير موجود في (ج).

الرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ مَضَاعِفًا، (نَحْوُ: العَلِّ)^(١)؛ لِأَنَّ التَّضْعِيفَ مُسْتَقْتَلٌ، أَلَّا تَرَاهُمْ لَا يَقُولُونَ (فِي النَّسَبِ)^(٢) شَرِدِيًّا كَمَا يَقُولُونَ حَنْفِيًّا.

الوجه الخامس: الإِتْبَاعُ، وَهُوَ يَكُونُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلُ الْآخِرِ سَاكِنًا صَحِيحًا. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ السَّاكِنِ مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا. الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَضَاعِفًا.

ويكون في المنصوب، تقول: ضَرَبْتُ الرَّجُلَ، وَفَتَحْتُ القَفْلَ، وَأَكَلْتُ البُسْرَ^(٣). لَمَّا أَتَبَعُوا فِي المَجْرُورِ أَوْ المَرْفُوعِ أَتَبَعُوا فِي المَنْصُوبِ، وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي النَّقْلِ.

الوجه السادس: التَّحْرِيكُ؛ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. قَالَ: حِينَ هَاجَ الصِّبْرُ^(٤). وَهَذَا قَلِيلٌ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ، وَهُوَ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْآخِرِ سَاكِنٌ صَحِيحٌ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ السَّاكِنِ فَتْحَةً. [ق ٤٧/و] الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَنْصُوبًا إِلَّا فِي لُغَةٍ مِنْ قَالٍ: (جَعَلَ القَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرًا). الرَّابِعُ: أَلَّا يَكُونَ مَضَاعِفًا.^(٥)

الوجه السابع: التَّضْعِيفُ، وَيَكُونُ بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مَتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ سَوَاكِنَ فِي الوَقْفِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ عَلَى حَسْبِمَا يَتَبَيَّنُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللهُ. وَأَمَّا فِي الوَصْلِ فَلَا يُوْجَدُ بِوَجْهِه. الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ الْآخِرُ هَمْزَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي فَصْلِ الوَقْفِ عَلَى الهَمْزَةِ، وَهُوَ أَنَّ الهَمْزَةَ لِنَقْلِهَا لَا تَضَاعَفُ.

١٠.٣.٢ الفصل العاشر: ما آخره صحيح وهو منونٌ

نحو: عمرو ورجلٌ، فلأعرب فيه في الوقف تسعة أوجه، أحدها: الإسكان في كلِّ حالٍ.

(١) غير موجود في (ج). والعَلِّ: الشَّرْبَةُ الثَّانِيَّةُ. ابن منظور، لسان العرب، مادة علل.
(٢) مثبتة في (ب) دون (أ).
(٣) البُسْرُ: الثَّمَرُ قَبْلَ أَنْ يُرْطَبَ لِغَضَاظَتِهِ، وَاحِدُهُ بُسْرَةٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بسر).
(٤) هذا جزء من بيت لطرفة بن العبد، وفيه: جِفَانٍ، تَعْتَرِي نَادِيَنَا *** مِنْ سَدِيفٍ، حِينَ هَاجَ الصِّبْرُ.
والجفان: مفردتها الجفنة وهي وعاء الطعام الكبير الواسع. تعترى: تصيب. السديف: لحم السنام. والصبْرُ بفتح النون أو بكسرها وبتسكين الباء: البرد الشديد أو الحرّ أو يوم من أيام العجوز.
والشاهد في (الصَّبْرُ)، يريد (الصَّبْرُ) فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء، وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول: الصَّبْرُ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ مَضْمُومَةٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ تَصَوَّرَ مَعْنَى إِضَافَةِ الطَّرْفِ إِلَى الفِعْلِ فَصَارَ إِلَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ قَالَ: حِينَ هَيَّجَ الصَّنْبِرَ، فَلَمَّا احتاج إلى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء، وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء إليها.
ينظر: طَرْفَةُ بن العَبْدِ (ت ٥٦٤ م)، ديوانه، تح: مهدي محمد ناصر الدين، ط ٣، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢ م، ٤٣؛ الفراهيدي، (ت ١٧٠ هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط ١، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، دت، ١٨٠/٧، مادة (صنبر)؛ وَقُطْرُبُ (ت ٢٠٦ هـ)، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تح: حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م، ٦٢/١؛ والفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٨٠٧/٢؛ وياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، ط ٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥ م، ٤٢٥/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (صنبر)؛ الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تح: أبي محمد عبد الرحمن، ط ١، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥ م/ ١٤٢٦ هـ، ٢٢٥/١.
(٥) الوجهان الخامس والسادس غير موجودين في (ج).

الثاني: الإشمام. الثالث: الروم. الرابع: التعويض من التثوين حرفاً يجانس الحركة التي قبل التثوين، فتقول: هذا عمرو. وأيت عمراً ومررت بعمري. الخامس: الإسكان في الرفع والجر، والتعويض في حال النصب، وهذا هو الأشهر عند العرب، وبه وقف القراء. السادس: النقل بالشروط الأربعة المذكورة في الفصل الذي قبل^(١). السابع: الإتيان بشروطه المذكورة قبل. الثامن: التحريك بالكسر، وهذا قليل جداً. التاسع: التضعيف بشرطه.

تكملة

اعلم أنّ من العرب^(٢) من يُبدل من الياء المشددة جيماً في الوقف؛ لقربها منها في المخرج، قال^(٣):
[الرجز]

[١٠] خالي عُويّف وأبو عَلَجِ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشَجِ

وقد أبدلت الجيم من الياء الخفيفة في غير الوقف، قال^(٤): أمسجت وأمسجا.

(١) ينظر: صفحة ٢٦ من هذا الكتاب.

(٢) وهم ناس من بني سعد. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٨٢/٤.

(٣) البيت بلا نسبة، والشاهد فيه قوله: (علج)، وأصله: (علي). و(بالعشج) وأصله: (بالعشي)، فأبدل الياء جيماً على لغة بعض العرب، ذلك لأن الياء خفيفة، وتزداد خفاء عند تسكينها للوقف، فأبدلوا بالحيم المجانسة لها في المخرج لأنها أبين. وتسمى هذه اللغة: العججة، ونسبت في الكتاب لبني سعد، ولقضاة في اللسان.

ينظر: سيبويه، م، ١٨٢/٤؛ ابن دريد (ت٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ٤٢/١، ٢٤٢؛ ابن جني (ت٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ١٨٧/١؛ الوقاد (ت٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٢/٥٩١؛ والرّضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٨٧؛ وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ٤١١/٥؛ وابن فارس (ت٣٩٥هـ)، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط١، محمد علي بيضون، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٣٠؛ وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف ١/٢٣٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (عجج) و(شجر).

(٤) (أمسجت وأمسجا)، ينسب للعجاج عند ابن يسعون في كتابه المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، ٥٣٤/٢. وصدّره: (حتى إذا ما أمسجت وأمسجا). والشاهد أن الأصل: أمسيت وأمسيت؛ أبدل الياء المخففة جيماً في غير الوقف ليصح له الوزن والقافية.

ينظر: السيرافي (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، ١٢٧/٥؛ وابن جني (ت٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب ١/١٩٠؛ والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٧٤/١؛ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٩٩/١؛ وابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، البدیع في اللغة العربية، ٥٦٠/٢؛ ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ٤١٢/٥؛ السكاكي (ت٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٢٤/١؛ وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، ضرائر الشجر، تح: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م، ٢٣٢/١؛ والرّضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ٢٣٠/٣.

واعلم أن من العرب من يُبدل الألف في الوقف همزة^(١)؛ لقربها منها، فيقول: رأيت رجلاً. ورأيتُ حُبلاً وتقديرهما: رَجَلَع، وَحُبَلَع. وَحُكَي: "وَهُوَ يَضْرِبُهَا"^(٢)، فِيهِمْزُ. وهكذا كل ألف في الوقف عند هؤلاء تُبدل همزة.

واعلم أن العرب لا تقف على حركة، ولا بد أن تُسكّن أو تُقرب من الساكن؛ لأن الوقف ضدّ الابتداء، والابتداء لا يكون عند العرب إلا بحركة، فصدّه وهو الوقف لم يكن عند العرب إلا بالسكون؛ لأن [ق ٤٧/ظ] السكون ضدّ الحركة.

وكذلك العرب لا تقف على التثوين، لا بد من حذفه أو إبداله، على حسيما ذكرته؛ لأنه تابع للحركة فيجري مجراها. شدّ كائين، وقف القراء عليه بالتثوين غير أبي عمرو وقف بالسكون على الأصل^(٣)، وشدوا في هذه اللفظة والله أعلم؛ لأن العرب تقف بروم الحركة.

وأما النون من التثنية والجمع، فوقف عليها _ وإن كانت كأنها عوض من الحركة والتثوين _ لأنها قويت بالحركة فجرت مجرى كل نون متحركة زائدة تقع آخرًا. ألا ترى أن ألف التانيث تُحذف في النسب إذا كانت خامسة آخرًا، ولا تُحذف همزة لقوتها بالحركة.

٤.٢ باب التقاء الساكنين

اعلم أنه لا يلتقي ساكنان في الوصل في كلام العرب في الأعراف إلا بثلاثة شروط^(٤)، أحدها: أن يكون الأول حرف مدّ ولين، ألفًا، أو واوًا ساكنة مضمومًا ما قبلها أو مفتوحًا، أو ياءً ساكنة مكسورًا ما قبلها أو مفتوحًا.

الثاني: أن يكون الثاني من الساكنين مشدّدًا.

الثالث: أن يكون الساكنان من كلمة واحدة، نحو: دابة. وتقول: دُوَيْبَة في التصغير، أجزوا التصغير مجرى التكبير، أجزوا دُوَيْبَة مجرى دواب. وتقول: جَبِب بَكَرٍ بالإدغام، أجزوه مجرى أجيب بكرًا. وقالوا: قَوْس سَالِمٍ، أجزى يسوس سالم؛ لأن المد في الواو الساكنة والياء الساكنة، وإن كان قبلها فتحة،

(١) ينظر: سيبويه، م.س، ١٧٦/٤.

(٢) سيبويه، م.ن، ١٧٧/٤.

(٣) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرًا﴾، آل عمران، ١٤٦/٣. و﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾، الحج، ٤٥/٢٢.

ووجه قراءة أبي عمرو: أن أصل الكلمة (أي) بالتثوين، ثم دخل عليها كاف التشبيه فهي مجرورة منونة، مثل: كعلي، فوقف أبو عمرو على (أي) بحذف التثوين؛ لأن التثوين يُحذف وقفًا، وإنما كتبت في المصحف نونًا على لفظ الوصل. ينظر: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت ١٤٠٣هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط٤، مكتبة السوادى للتوزيع، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١٨١.

(٤) في (ج): اعلم أنه لا يلتقي في كلام العرب في الأعراف ساكنان في الوصل.

لكنه أقلُّ منه إذا كانَ قبلَ كلِّ واحدٍ منهما من جنسِيهما، فكأنَّ المدَّ فاصلٌ بينَ الساكنين. وتقولُ: وإدُّ قالوا اللهمَّ، وتحذفُ الواو؛ لأنَّهما من كلمتين.

ولا توجدُ ثلاثة سواكنَ في الوصلِ بوجه، وأمَّا في الوقفِ فتوجدُ ثلاثة سواكنَ إذا كانَ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ وِلينٍ، وكانَ الثاني والثالثُ قد أُدغمَ أحدهما في الآخر، نحو: دوابِّ.

وأما ساكنانِ في الوصلِ [ق ٤٨/و] بغيرِ الشُّروطِ الثلاثةِ فلا يوجدُ في الأعرافِ، إلَّا أنْ يجري في الوصلِ مجرى الوقفِ لقراءة نافع^(١) (محيائي) بسكونِ الياءِ^(٢)، وقراءة أبي عمرو واللاي^(٣)، بسكونِ الياءِ.

ومتى أدَّى قياسٌ إلى اجتماعهما حُرِّك أحدهما أو حذِفَ، وقد يُحرِّكُ الثاني^(٤) على حسبِما يتبيَّن في الأبوابِ بعدُ إن شاء الله. وينضبُ الكلامُ في بيانِ ذلك في أبوابِ ستَّة.

١.٤.٢ البابُ الأوَّلُ: الساكنانِ في كلمةٍ واحدةٍ وهما مثلانِ

وذلك يكونُ في لغةٍ غيرِ أهلِ الحجازِ، وأمَّا أهلُ الحجازِ فلا يوجدُ ذلكَ عندهم. وبيانُ هذا أنْ تقول: إذا التقى المثلانِ في الفعلِ، وكانَ الحرفُ صحيحًا، فانظرْ إلى الثاني منهما، فإن كانَ متحرِّكًا بحركةٍ لازمةٍ فالإدغامُ عندَ جميعِ العربِ، ثلاثيًا كانَ أو أكثرَ من ثلاثة أحرفٍ، معربًا كانَ أو مبنياً. فتقولُ: رَدَّ، وشَمَّ، وأرَمَّ،^(٥) وأشَمَّ، واستَعَدَّ، واحمَرَّ، واشتَدَّ، ويزدُّ، ولن يزدَّ.

(١) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت ١٦٩هـ)، أحد القراء السبعة، كان شديد السواد، حسن الخلق، فيه دعابة. أصبهاني. انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة، وأقرأ الناس نيفًا وسبعين سنة. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٥/٨.

(٢) سورة الأنعام، ١٦٢/٦. ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، والشاهد في (محيائي) تسكين الياء وصلًا أجزاها مجرى الوقف؛ حيث اجتمع ساكنان في كلمة، الأوَّل مدٌّ، والثاني مخفف، فلم تنطبق عليه شروط اجتماع ساكنين في كلمة وصلًا. ينظر: أبو شامة (ت ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمان، ٤٧٠؛ وابن جني، الخصائص، ٩٣/١؛ وأبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٤٠/٣؛ و المالقي، عبد الواحد بن محمد (ت ٧٠٥هـ)، الدر الثمير والعذب النмир، تح: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، ط ١، دار الفنون، جدة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ١٩٢/٤.

(٣) سورة الطلاق، ٤/٦٥. ﴿وَالَّذِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾، واللانئ جمع التي، قرأها أبو عمرو بياء ساكنة وصلًا بعد ألف. (اللائي)، حذف الياء بعد الهمزة تخفيفًا، ثم أبدل الهمزة ياءً. والشاهد فيها: قراءة (اللاي) بياء ساكنة بعد الألف فاجتمع ساكنان وصلًا في كلمة، ولم تجر عليها الشروط التي ذكرها ابن أبي الربيع، فلم يلحق حرف المدَّ مشددًا، وقد أجزاها مجرى الوقف.

ينظر: الأزهرى، أبو منصور الهروي (ت ٣٧٠هـ)، معاني القراءات للأزهري، ط ١، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، معاني القراءات للأزهري، ٢٧٧/٢؛ وابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الرسالة، ٥٧١؛ و السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ٩٢/٩.

(٤) في (ج): وقد يحرك الأوَّل وقد يحرك الثاني.

(٥) أرَمَّ: أي صار رميمًا بالياء. وقد تأتي بمعنى أصلح الشيء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رمم).

فإن كان الثاني فيها ساكنًا سكونًا لا تصل إليه الحركة، فكلُّ العربِ يظهرُ المثلين، نحو: رَدَدَنْ، ولن يَرُدُّنْ، وِرَدَدَتْ، وما أشبه ذلك، إلا بكر بن وائلٍ، فإنَّهُم يُدغمونَ مثلَ هذا، فيقولونَ: رَدَنْ، ولن يَرُدُّنْ، وما أشبه ذلك، وهي قليلةُ الاستعمالِ، خارجةٌ عن القياسِ، لا يُؤخذُ بها لشذوذها، ولا أعلمها في التنزيل. فإن كان الثاني منها ساكنًا سكونًا تصل إليه الحركة، نحو: لم يَرُدُّدْ، وازدُدْ. ألا ترى أَنَّكَ تقول: لم يَرُدُّدْ الرَّجُلُ، وازدُدِ المَتَاعَ. وكذلك تقول: ازدُدْ بَاكْ، ولم يَرُدُّدْ بَاه. فتحركُ الدَّالَ بحركةِ الهمزة، وكذلك تقول: رُدُّنْ. وهل يَرُدُّنْ. وكذلك الثُّونُ الخفيفةُ.

ففي هذه المواضع وقع الاختلاف بين العرب، فأهلُ الحجاز لا ينظرون إلى هذا التحريك، ويرونه عارضًا؛ لأنَّهُ طارئٌ على الفعل، وغيرهم من العرب يُجرون [ق ٨/ظ] الفعل المجزوم من المضاعف وصيغة الأمر مجرى الفعل المرفوع والمنصوب؛ لتحريكها في المواضع المذكورة، فينقلون حركة الأول إلى ما قبله إن كان ساكنًا، ويحذفون حركة الأول إن كان ما قبله متحركًا أو ساكنًا لا يقبل الحركة. فمثال الأول: لم يَرُدُّدْ، وازدُدْ. ومثال ما قبله متحركًا: لم يَشْتَدُّدْ، ولم يَحْمَرَّرْ، واشتَدَّدْ. فإذا فعلوا ذلك التقى ساكنان، الأول ساكنٌ لزوال حركته، والثاني ساكنٌ للجازم ولصيغة الأمر فإنها مبنية على السكون، فلا بدُّ من تحريك أحدهما، فكان تحريك الثاني أولى؛ لأنك لو حرَّكت الأول لوجب تحريك الثاني إذا لقي ساكنًا من كلمة أخرى.

[١١] رأى الأمر يُفضي إلى آخرِ فصير آخره أولًا^(١)

فعند هذا تختلف العرب، فمنهم من يحرك بحركة ما قبل الآخر، فإن كانت ضمةً ضموا، نحو: لم يَرُدُّدْ، وِرُدُّدْ، وإن كانت كسرةً كسروا، نحو: لم يَفِرِّرْ، وِفِرِّرْ، وإن كانت فتحةً أو ألفًا فتحوا، نحو^(٢): يعصَّصْ، ولا تضارَّ، وعصَّصْ. وهؤلاء هم المتبعون، فهم يتبعون إلا في ثلاثة مواطن، أحدها: إذا اتصل بما ذكرته ضميرٌ مذكَّرٌ غائبٌ مفردٍ، نحو: رُدُّدْ، ولا تَرُدُّدْ. فإنَّ المتبعين يرجعون هنا إلى الضمِّ، فيقولون: فِرُّدْ،

(١) مثبت في جانب الصفة عبارة: هذا البيت للعرب. وهو من المتقارب، ولا شاهد لغويًا في البيت، ويعني أن الأمور تتابع فيفضي أولها إلى آخرها وتكون متصلة دائمًا، وقد أتى به الشارح؛ لتقوية حجته في أن تحريك الثاني لا الأول هو المناسب؛ حتى لا يقع في النقاء الساكنين مرة أخرى إن لقي ساكنًا بعده.

والبيت لعلي بن أبي طالب، ديوانه، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ١٢٥. وينسب لمحمود الوراق. ينظر: ابن المعتز عبد الله بن محمد (ت ٢٩٦هـ)، طبقات الشعراء، تح: عبد الستار أحمد فراج، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ٣٦٧؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ١٢٠/٥.

(٢) في (ج): لم يعص وعص ولا تضار.

وَعَضُّهُ، وَلَا تَعَضُّهُ عَلَى النَّهْيِ. فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾^(١) نَفْيًا وَنَهْيًا؛ وَيَكُونُ فِي النَّهْيِ عَلَى لُغَةِ الْمُتَّبِعِينَ.

الثَّانِي: إِذَا اتَّصَلَ بِمَا ذَكَرْتُهُ ضَمِيرٌ مُؤَنَّثٌ غَائِبٌ مَفْرَدٌ، نَحْوُ: رُدَّهَا، وَفَرَّهَا، وَلَا تَرُدُّهَا^(٢)، فَإِنَّهُمْ يَرْجِعُونَ هُنَا إِلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةً فَكَأَنَّ رُدَّهُ رُدُّوْا، وَعَضُّهُ عَضُّوْا، وَرُدَّهَا رَدَّأ، وَفَرَّهَا فَرَّأ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: مِنْهُ وَأَخُوهُ، فَيَحذفُونَ الْمَدَّةَ الَّتِي بَعْدَ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةً.

الثَّلَاثُ: إِذَا لَقِيَ مَا ذَكَرْتُهُ سَاكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، نَحْوُ: رَدَّ الْقَوْمَ، وَلَمْ يَرِدَّ الْغَلَامُ^(٣)، فَيَرْجِعُ الْمُتَّبِعُونَ إِلَى الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ يُدْغَمْ لَكَانَ مَكْسُورًا عِنْدَ لِحَاقِ سَاكِنٍ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَيَحْرِكُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِظْهَارَ هُوَ الْأَصْلُ. وَيَنْظُرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ ذَهَبْتُمْ [ق ٤٩/و] الْيَوْمَ، حَرَّكَوا الْمِيمَ مِنْ ذَهَبْتُمْ بِالضَّمِّ مِرَاعَاةً لِلأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ذَهَبْتُمُوْا، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا^(٤).

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْرِكُ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ ذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا الْإِنْتِقَالَ عَنِ السُّكُونِ إِعْرَابًا أَوْ بِنَاءً عَدَلُوا إِلَى الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ مِثْلَ الْجَرِّ، وَالْجَرُّ نَظِيرُ الْجَزْمِ؛ لِإِخْتِصَاصِ الْجَرِّ بِالْأَسْمِ، وَإِخْتِصَاصِ الْجَزْمِ بِالْفِعْلِ. فَعَدَلُوا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: لَمْ يَضْرِبِ الْغَلَامَ إِلَى نَظِيرِ نَقِيضِ الْجَزْمِ فِي مِثْلِ اضْرِبِ الْغَلَامَ إِلَى نَظِيرِ نَقِيضِ السُّكُونِ. الثَّانِي: أُنْتُكَ إِذَا قَلَّتْ: لَمْ يَضْرِبِ، فَلَفْظُ يَضْرِبُ فِي الْجَزْمِ مُخَالَفٌ لِلْفَتْحِ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَأَرَادُوا أَنْ تَبْقَى الْمُخَالَفَةُ عِنْدَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَهَؤُلَاءِ الْكَاسِرُونَ لَا يَزُولُونَ عَنِ الْكَسْرِ أَبَدًا، فَيَقُولُونَ: رَدَّه، وَرَدَّهَا، وَعَضَّهَا، وَلَمْ يَعْضَّهَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْرِكُ بِالْفَتْحِ طَلَبًا لِلخَفَّةِ، وَهَؤُلَاءِ الْفَاتِحُونَ فَصَحَاؤُهُمْ يَفْتَحُونَ إِلَّا أَنْ يَلْقَى سَاكِنٌ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَيَرْجِعُونَ إِلَى الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَتْ تُحْرِكُ الْكَلِمَةُ بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ إِدْغَامٌ. وَبَعْضُ الْفَاتِحِينَ يَبْقَى عَلَى الْفَتْحِ، وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا، فَيَقُولُ: (غَضَّ الطَّرْفَ). وَفِي الْحَدِيثِ: "صَلَّى الْعَصْرَ مَا لَمْ تَصْفَرَ"

(١) سورة الواقعة، ٧٩/٥٦. والشاهد كلمة (لا يمسُّه)؛ فالاختلاف واقعٌ في ضمة سين (يمسُّ)، فالأول: على أنها ضمة إعراب والفعل المضارع مرفوع و(لا) نافية. والثاني: أن السين ضمت إبتاعاً للهاء؛ فالأصل: (يمسس)، ولما أدغم المثان، حرَّك آخره لأجل الإدغام، وكانت الحركة ضمة إبتاعاً للهاء، و(لا) ناهية والفعل المضارع مجزوم.

فعلى الأول الجملة خبرية والمعنى: حُكْمُهُ أَوْ حَقُّهُ وَقَدْرُهُ أَنْ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ، وَإِنْ كَانَ يَمْسُهُ غَيْرُ الْمُطَهَّرِ. وهذا الوجه المرجح، ويقويه قراءة عبد الله (مَا يَمْسُهُ).

ينظر: مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥، ٧١٣/٢؛ وأبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)، البحر المحيط في التفسير، ٩٢/١٠؛ ومحبي الدين درويش (ت ٤٠٣ هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ط ٤، دار الإرشاد للثنون الجامعية، حمص، سورية، ١٤١٥ هـ، ٤٧٧/٩.

(٢) في (ج): ولا ترددها ولا تعضها.

(٣) في (ج): القوم.

(٤) ينظر: صفحة ٢٢-٢٣ من هذا الكتاب.

الشَّمْسُ^(١)، فالمتبعون يكسرون، والكاسرون يكسرون، وفصحاء الفاتحين يكسرون. فلا تقول: ما لم تصفرَّ الشَّمْسُ بفتح الرَّاءِ إِلَّا طائفةٌ من الفاتحين ليسوا بفصحاء. وإذا تأملت ما ذكرته قبل لوجدته كذلك.

٢.٤.٢ الباب الثاني: حكم التقاء الساكنين في كلمة واحدة، وليسا مثلين، والأول صحيح أو ياء أو واو قبلها فتحة.

فحكم هذا النوع تحريك الثاني، ويجري فيه ما تقدم؛ فالمتبعون يحركون بالحركة المجاورة للساكن الأول، من هذا: (مُنْدُ) الأصل سُكُونُ الدَّالِ، لكنَّهُ حُرِّكَ لُضْمَةَ الميمِ. وقالوا: انطَلَقَ، بفتح القافِ، والأصل انطَلَقَ، بكسر اللام لكنها سُكِنَتْ [ق ٩/٤/ظ]؛ لأنَّ طَلَقًا من انطَلَقَ بمنزلة كَتِفٍ، والعرب كلُّهم يسكِنون كَتَفًا فلمَّا سكنت اللام من انطَلَقَ التقى ساكنانِ فحرَّكتِ القافُ بحركة الطاءِ. وأنشَدَ الخليلُ^(٢): [الطويل]

[١٢] عَجِبْتُ لمولودٍ ولَيْسَ له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلِدْهُ أَبوان

بفتح الدَّالِ؛ لأنَّ يَلِدُ يشبهُ كَتِفًا، فلمَّا سكنت اللام حُرِّكتِ الدَّالُ بالفتح لفتحة الياءِ. وكذلك قول الشاعر^(٣):
(فَبَاتٍ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَ)، وعلى هذا قرأ حفصٌ يَتَّقُهُ^(٤)؛ لأنَّ تَقَّيْهَا بمنزلة كَتِفٍ. وحكي أنه فُرئ في

(١) انفرد المؤلف بهذه الرواية ولم أجد لها. والرواية (وَفُتُّ الْعَصْرُ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ). ينظر: أبو داود، سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تح: محمد بن عبد المحسن، ط ١، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٨/٤؛ وأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط ١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ٥٥٣/١؛ ومسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٤٢٧/١.

(٢) البيت لرجل من أزد السراة. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١١٥/٤، ٢٦٦/٢؛ وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، المخصص، ٣٣٦/٤؛ والقيسي، الحسن بن عبد الله (ت ق ٦هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تح: محمد بن حمود الدعجاني، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ٢٥٣/١. وله أو لعمر الجنبلي، ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ٣٨٢/٢؛ والسيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، د. ط، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ١/٣٩٨؛ وبلا نسية، ينظر: ابن جني، الخصائص ٣٣٣/٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل ٤٨/٤؛ ١٢٦/٩.

ومولود ليس له أب: عيسى بن مريم. وذو ولد لم يلد له أبوان: هو آدم أبو البشر. موضع الشاهد: (لم يلد)، والأصل: (لم يلد) بكسر اللام وسكون الدال للجزم، فسكن المكسور؛ تخفيفاً فحركت الدال دفعا لالتقاء الساكنين بحركة، وهي أقرب الحركات إليها، وهي الفتحة؛ لأن الساكن غير حاجز حصين.

(٣) هذا صدر بيت من الرجز للعجاج بن ربيعة، ديوانه، تح: عزة حسن، دار الشرق، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ١٦١. يصف ثورا وحشيا، وعجزه، (إذا أحس نبأه توجسا). ومنتصبا، أي: قائما لنشاطه وقوته، وما تكردس أي: وما انطرح.

وموضع الشاهد: (مُنْتَصِبًا)، الأصل: (مُنْتَصِبًا) بكسر الصاد، وما بعد النون (تَصَب) بمنزلة (كَتِف)، فسكنت الصاد تخفيفاً. ينظر: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، المسائل الحلييات، ١٢٦؛ وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، ٤٣٠/٢؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٣١٣/٥؛ الرضي الأسترابادي، كتاب شرح شافية ابن الحاجب، ٢٢/٤.

(٤) سورة النور، ٥٢/٢٤. ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾، الشاهد تسكين القاف على التخفيف، تشبيها لـ (تَقَّه) بـ (كَتِف). ينظر: مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تح: محي الدين رمضان، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ٢١٢/٢؛ والقُرطبي، (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط ٢، دار الكتب المصرية=

الشَّادِ ﴿وَالْعَمَلُ الصَّلِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(١) بكسر العين في الوقف؛ وهو عندي على هذا: لما سكنت العين التقى ساكنان، فحرك الأول كما قالوا: الصَّنْبِرُ^(٢)، ولما فعلت العرب هذا فيما هو من كلمة واحدة فعلوه فيما هو من كلمتين قال امرؤ القيس^(٣):

[١٣] فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

لأنَّ رُبْعَ بِمَنْزِلَةِ عَضْدٍ، وَعَضْدٌ يُسَكِّنُهُ جَمِيعُ الْعَرَبِ فَسَكَنُوا هَذَا، وَسَكَّنَ حَمْزَةَ ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئِ﴾^(٤).

والفاتحون يفتحون، ومن هذا: أين، وكيف. والكاسرون يكسرون، ومن هذا: أمس. وأما لم أبله، فقال سيبويه^(٥): شبه بعُدْفِرٍ وَعَلْبِطٍ، وكان الأصلُ أْبَالِهَ، والهَاءُ للوقف، وهذا أحسن ما حُمِلَ عليه لم أبله. ولأبي عليٍّ في لم أبله طريقةٌ ليست بمخلصة، لكن حكى أبو الخطاب^(٦) ادعاه بكسر العين توهموا أنها ساكنة، وأنه لم يُحذف منه شيءٌ للجزم، ولو كان كذلك لالتقى ساكنان فكسروا العين، وجرى مجرى اضرب الرجل، وعلى هذه الطريقة جرى أبو عليٍّ في لم أبله، وما قاله سيبويه أقرب وأصنع.

= القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ٣٥٨/١٤؛ وأبو حيان (ت٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، ٣٣٤/١؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/٨٠٧.

(١) سورة فاطر، ١٠/٣٥. لم أجد لها في القراءات الشاذة، وهي من تصحيقات حماد. ينظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، أخبار الحمقى والمغفلين، تح: عبد الأمير مهنا، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ٨٠.

(٢) سبق ذكره، ينظر: صفحة ٢٣ من هذا الكتاب.

(٣) البيت لامرئ القيس امرؤ القيس بن حجر الكندي، شاعر أولى المعلمات.

ينظر: امرؤ القيس بن حجر (ت٥٤٥م)، ديوانه، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ١٤١. ومعنى مستحقب: الحامل للإثم. والواغل: الأثم. وموضع الشاهد: (أشرب) الأصل فيه الرفع، وأسكنت تخفيفاً حملاً على عَضْدٍ؛ فما بعد الشين (الراء والباء والغين) كلفظ عَضْدٍ، والعرب تسكن الضاد منها، وقد أجرى المنفصل مجرى المتصل.

ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٠٤/٤؛ وابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، الشعر والشعراء، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ١١٧/١؛ وأبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١١٦/١.

(٤) سورة فاطر، ٤٣/٣٥. ﴿أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكَرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾، والشاهد في (السَّيِّئِ) فأصلها بكسر الهمزة وجميع القراء على هذا إلا حرف حمزة بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفاً. ينظر: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢٧٥/٤؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٥٢/٢.

(٥) لم تقف الباحثة على قوله نصّاً، ولكن ورد في الكتاب فيما معناه، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٠٥/٤.

(٦) سبق الكلام فيه، ينظر: الصفحة ١٢ من هذا الكتاب.

٢.٤.٣ الباب الثالث: في حكم الساكنين من كلمة واحدة والأوّل ألف، أو ياءً قبلها كسرةً، أو واوً قبلها [ق/٥٠ و/ضمّة]

فهذا النوع يُحذفُ منه الأوّل، نحو: لم يَخَفْ، لم يَبِعْ، ولم يَقُمْ. فإنّ لقي ساكنًا من كلمةٍ أخرى، تحرّك الآخر بالكسر، ولم تَرَجِعِ الألف والواو والياء؛ لزوال موجب حذفها؛ لأنّ التحريك عارض، والعارض في الأكثر لا يُراعى، فكان السكون لم يزل. وأمّا لم يقول، فليس الجزم بالسكون فيكون التحريك عارضًا، الجزم بحذف النون^(١)، والضّمير لحق قبل الجازم، تقول في الرّفع: يقولان. وجرى قولاً مجرى ليقولا، كما قالوا: عد، ليَجْرِي مجرى ليقعد، وازم، مجرى ليزم؛ لأنّ المعنى فيها واحد. فكأنّه محذوفٌ منه وليس بمحذوفٍ حقيقةً.

٢.٤.٤ الباب الرابع: في حكم الساكنين من كلمتين، والأوّل صحيح

هذا النوع ننظر إلى الحركة التي تلي الساكن الثاني؛ فإن كانت كسرةً خالصةً أو فتحةً أو ضمّةً عارضةً كسرت الساكن الأوّل، نحو: اضرب الرجل، واحمل العزل، وإن أمشوا؛ لأنّ الأصل أمشيوا، فاستثقلت الضمّة على الياء، فنقلت إلى الشين، وحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، ليس في هذا النوع غير هذا.

فإن كانت ضمّةً لازمةً أو مُشَمَّةً جاز لك وجهان: الكسر على الأصل، والضّم على الإتياع، كرهوا الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ لا حائل بينهما إلا ساكن، والساكن حائلٌ ضعيفٌ، مثال هذا: اضرب أقتل، و«خبيثةً أجنّثت»^(٢)، ويا أمة عمرو، اعفي، فثبتم الفاء الضمّ؛ لأنّ الأصل اغفوي، فوقع استتقال فنقلوا كسرة الواو إلى الفاء بعدما أزالوا عن الفاء حرّكتها.

ولم يثبّد عمّا ذكرته إلا لفظتان إحداهما: النون من (من)، فإنها إذا لقيها لام المعرفة، نحو: من الرجل. فإنها تحرّك بالفتح استتقالاً للكسرتين فيما كثر. ولا يكسر هذا إلا من لا يؤخذ بلغته، فإن لقيها ساكنٌ غير لام المعرفة، نحو: من ابنك، جاز لك الوجهان: [ق/٥٠ و/ظ] الكسر والفتح، والكسر أحسن،

(١) في (ج): بالحذف.

(٢) سورة إبراهيم، ٢٦/١٤. والشاهد في ضمّ نون التثوين الساكنة عند لقائها بساكن يليه مضموم. قرأها ابن ذكوان بالضّم. ينظر: أبو شامة (ت ٦٦٥ هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمان، ٣٥٥؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٢٢٥؛ وعبد الفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ٢١٦.

وليس قولهم: مِنَ الرَّجْلِ، وَمِنَ الْغُلَامِ من إلقاء حركة الهمزة على النون؛ لأنَّ الهمزة لا تثبت في الوصل، ولأنَّهم يكسرون نونَ عن الرَّجْلِ، ولأنَّ الفتح^(١) في مَنْ ابْنِكَ حسنٌ، وإنَّ كَانَ الكسرُ أفصحَ. وقرئ في الشاذِّ ﴿مُرِيبِ الَّذِي﴾^(٢)، فتح التَّنوينَ لالتقاء السَّاكنينِ استتقالاً للكسرتين، كسرِ التَّنوينِ وكسرةِ الباءِ. وهذا على ما تقرَّرَ في مَنْ الرَّجْلِ وليس على إلقاء فتحةِ همزة^(٣) الَّذِي في الابتداءِ على التَّنوينِ؛ لأنَّها لا تثبتُ في الوصلِ، ولقولهم عن الرَّجْلِ، ولقولهم مَنْ ابْنِكَ بفتحِ النونِ. والثانيةُ: الميمُ مِنْ قولِهِ: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾^(٤)، استتقلوا توالي الكسرتينِ بينهما الياءُ، ولما في الفتحِ مِنْ تفخيمِ لامِ اسمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وليس على إلقاء الحركةِ في الابتداءِ على الميمِ لِمَا ذَكَرْتُهُ في مَنْ الرَّجْلِ، وليس التَّحريكُ للسَّاكنِ الأوَّلِ؛ لعدمِ التَّحريكِ في ﴿الْمَصِّ﴾^(٥)، وما كَانَ مثلهُ؛ ولأنَّ حرفَ المدِّ واللَّينِ هُوَ الَّذِي يُحذَفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ في مثلِ هذا كما تقدَّمَ في لَمْ يَخَفْ وَلَمْ يَبِغْ.

٥.٤.٢ البابُ الخامسُ: في السَّاكنينِ مِنْ كلمتينِ، والأوَّلُ أَلْفٌ، أوِ واوٌ قبلها ضمَّةٌ، أوِ ياءٌ قبلها كسرةٌ

نحو: دعا ابْنُكَ، وَيَعْرُو الْجَيْشَ، وَيَرْمِي الْعَرَضَ، وَيَخْشَى اللَّهُ. فهذا لا بُدَّ فيه مِنْ حذْفِ الألفِ، وسواءٌ أَكَانَ السَّاكنُ الثَّانِي مدغماً أمْ غيرَ مدغمٍ، إِنَّمَا يُجمَعُ بينَ السَّاكنينِ إِذَا كَانَ الأوَّلُ حرفَ مدِّ وِلينٍ والثَّانِي مدغماً، إِذَا كَانَا في كلمةٍ واحدةٍ، على حسبما تقدَّمَ. وإنما تحملوا ذلك إِذَا كَانَا في كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّهم لو حذفوا لكانَ الحذفُ لازماً وكان يلتبسُ، ألا ترى أَنَّهُمْ لو قالوا: دية، لاحتملَ أَنْ يكونَ على وزنِ فِعْلٍ بكسرِ العينِ، وَإِذَا كَانَ ذلكَ مِنْ كلمتينِ لَمْ يكنْ لبسٌ، وليسَ الحذفُ بلازماً، إِذَا وَقَفَتْ ثَبَتَ الأوَّلُ، ولا يمكنُ التَّحريكُ؛ لأنَّ الألفَ لا تتحرَّكُ، والحركةُ في الواوِ والياءِ إِذَا كَانَتَا على ما ذَكَرْتُهُ، ولا [ق ٥١/و] تثبتُ فيهما في الأعرافِ للتَّحليلِ؛ ولتَجْرِي الياءُ والواوُ مجرى

(١) في (ب): الكسر.

(٢) سورة ق، ٥٠/٢٦، ٢٥. والشاهد (مُرِيبِ الَّذِي)، عند وصل الأيتين يلتقي ساكنان، نون التَّنوينِ السَّاكنةُ ولامِ الَّذِي، فعلى قول الجمهور الوصل بكسر الأوَّلِ، وقرئ بفتحه فراراً من الكسرات، حكاة بعض البغداديين. ينظر: أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، تح: محيي الدين عبد الرحمن، دط، مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م، ٤٥٩/١؛ وأبو عليِّ الفارسيِّ، الحجَّةُ للقرَّاء السَّبعة، ٩/٣؛ أبو عمرو الذَّاني (ت ٤٤٤هـ)، المحكم في نطق المصاحف، تح: عزَّة حسن، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧هـ، ٨٥؛ وعبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ط١، دار سعد الدِّين، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ٩/١١٠.

(٣) كتبت على الهامش في (أ).

(٤) سورة آل عمران، ٢/٣٢. والشاهد: فتح ميم (الم) عند وصل الآية الأولى بالثانية فيلتقي ساكنان الميم ولام لفظ الجلالة، فتفتح الميم منعاً لالتقاء السَّاكنين. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٥٣/٤؛ وأبو عليِّ الفارسيِّ، الحجَّةُ للقرَّاء السَّبعة، ٥/٣؛ وأحمد بن محمَّد (ت ١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، تح: علي محمد الضَّبَّاح، ط١، عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، طبت، ٢١٨.

(٥) سورة الأعراف، ١/٧.

الألف؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ^(١) منهنَّ ساكنٌ قبله من جنسه، ولم تقلب الألف؛ لأنَّها لو قلبت لقلت همزة، وهم يَؤوون من الهمزة، على حسبما يتبيَّن في باب تسهيل الهمزة، إن شاء الله (ولم تُقلب ياء ولا واو؛ لأنَّ الحركة مستقلةٌ عليهما على حسبما تقدَّم)^(٢).

٢.٤.٦. الباب السادس: في الساكنين من كلمتين، والأوَّل واو (أو ياء)^(٣) قبلها فتحة^(٤)

نحو: اخشوا، ولو، ورأيت ابني الرجل، وابني الحارث^(٥)، وابني ابنك. فأما الياء فُنكسر لا غير، تقول: يا هندُ اخشي الله، واخشي الحارث؛ لأنَّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر لما ذكرته. وأما الواو، فإن كانت ضمير جمع أو علامة جمع، نحو: هؤلاء مصطفو الله، ورأوا الهلال، فإنك تضم، وإن كانت غير ذلك كسرت، نحو: لو استطعنا. وهذا هو الأعراف. وقد حُمِلَ لو استطعنا على رأوا الهلال، كما حُمِلَ رأوا الهلال على لو استطعنا، فكسروا في واو الجمع وضموا في لو استطعنا، وهذا قليل، والأكثر النقرقة وضم واو الجمع؛ لأنها قد حُذِفَ قبلها حرف مضموم. الأصل في مُصْطَفُونَ: مُصْطَفِيُونَ. كما أنَّ الأصل في اخشوا: اخشيوا. فضم الواو من ﴿أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٦) يكون لوجهين: لما ذُكِرَ في لو استطعنا، ولما ذُكِرَ في حبيثة اجنتت. والله أعلم.

٢.٥. باب الهمزة

اعلم أنَّ الهمزة ثقيلة؛ لأنها تخرج من أقصى الحلق ويهتر لها الصدر فيستقلها أهل التخفيف. ألا ترى أنها لا توجد في باب ردت. وإذا قيل لك: ابن من قرأ مثل جعفر. قلت: قرأ، والأصل قرأ. وقلبت الهمزة الثانية ياء ثم قلبت ألفاً؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها. ونقول: سأل، ولا تقلب الثانية ياء؛ لأنَّ العين لا تختلف واللام [ق/٥١/ظ] تختلف.

(١) في (ج): واحد.

(٢) كتبت على الهامش في (أ).

(٣) كتبت على الهامش في (أ).

(٤) في (ب): أو ياء وقبلها فتحة

(٥) في (ب): الحارثة.

(٦) سورة الإسراء، ١١٠/١٧. الشاهد: ضم واو (أو) من (أو ادعوا) منعاً لالتقاء الساكنين، ويعلل الشيخ ضمها بعلتين: حملاً على واو الجمع كما حملوا (لو استطعنا)، أو على الإتيان، إذ كرهوا الخروج من كسر إلى ضمٍّ لازمٍ لا حائل بينهما إلا ساكن، فالساكن حائلٌ ضعيفٌ كما في (حبيثة اجنتت)، وقد قرأ عاصم وحمزة بكسر الواو، والباقي بالضم. ينظر: ابن الجزري، التشر في القراءات العشر، ٢/٢٢٥، ٢/٣٠٩.

فالكلام أولاً في الهمزة الواحدة ثم أتكلّم في الهمزتين إذا اجتمعتا.

١.٥.٢ الباب الأول: في الهمزة الواحدة

اعلم أنّ أهل التّخفيف يسهّلونها، وذلك يكون على ثلاثة أوجه: البديل، والتّسهيل بين بين؛ ويكون ذلك بين الهمزة والحرف الذي يكون من حركتها، فإن كان الحرف مضمومًا فبين الهمزة والواو، وإن كان مكسورًا فبين الهمزة والياء، وإن كان مفتوحًا فبين الهمزة والألف، والحذف.

فالبديل يكون في ثلاثة مواضع، أحدها: إذا كانت الهمزة ساكنة بعد حركة، فهي تُبدل واوًا إن كان قبلها ضمةً، وياءً إن كان قبلها كسرةً، وألفًا إن كان قبلها فتحةً. نحو: يَوْمِن، وَيَبِر، وَيَاكَلُونَ، ويجري مجرى ياكلون يشاء، إذا وقفت بالسكون، على مَنْ سَهَل الهمزة في الوقف، وحققها في الوصل، فهؤلاء^(١) يبدلون همزة يشاء ألفًا، فتلتقي ألفان فتحدف أحدهما، فإن حدفت الأولى لم تمدّ الثانية مدًا زائدًا؛ لأنّه لا موجب لها للمدّ، وإن حدفت الثانية جاز لك (في الأولى)^(٢) المدّ وتركّه، فالمدّ لأن زوال الهمزة عارضٌ، ولأنّه قد كان مدّ في الوصل، وأمّا التّرك فلأنّ الموجب قد زال. والأوّل أقيس.

والمنفصلة في ذلك والمتصلة سواءً، تقول: بالهدى اتنا^(٣). بالألف في الوصل؛ لفتحة الدال. وتقول: مَنْ يُؤَلِّدُنْ لِي^(٤)، بالواو في الوصل؛ لضمة اللام. وتقول: الذّيثمن^(٥)، بالياء لكسرة الدال. فإن ابتدأت بالهمزة صارت (كلها ياء لكسرة ألف الوصل إلا الذي أوثمن فإنها تصير واوًا للضمّة التي قبلها)^(٦)؛ لأنّ ألف الوصل مضمومة، فإن ابتدأت ب(ايتنا) من الهدى اتنا صارت ياء؛ لأنّ ألف الوصل مكسورة.

(١) قرأ حمزة وهشام عن ابن عامر بتحقيق الهمزة المتطرفة وصلًا، ووقف بالإبدال مع القصر والتوسط والطول، وبقي الرواة بتحقيق الهمزة المتطرفة وصلًا ووقفًا. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٤٧٣/١، ٤٣٢.

(٢) غير موجودة في (أ)، وكتبت على الهامش في (ب): الأوّل.

(٣) وهي غير موجودة في القرآن بهذه الصيغة، إنما (إلى الهدى اتننا)، من سورة الأنعام، ٧١/٦.

(٤) سورة التوبة، ٤٩/٩. ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَفُوقُ أَتَدْنَ لِي وَلَا تَفْتِنِي﴾.

(٥) سورة البقرة، ٢٨٣/٢. ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمَنُ أَمْنَتَهُ﴾.

والشاهد في الآيات السابقة: (الهدى اتننا)، و(الذي أوثمن)، وصلًا: تسقط همزة الوصل في درج الكلام، ويلتقي ساكنان، حرف المدّ وهمزة القطع، فيحذف المدّ، فتقع الهمزة الساكنة بعد متحرك، فتبدل الهمزة حرف مدّ يجانس الحركة التي قبلها. و(يقول ائذن) في الوصل وقعت الهمزة الساكنة بعد متحرك وأبدلت واوًا؛ لأنّ ما قبلها مضموم.

وقد قرأ ورش وأبو جعفر وحمزة بإبدال الهمزة، وقرأ باقي القراء بتحقيق الهمزة الساكنة وصلًا ووقفًا.

أما في الابتداء ب(اتننا)، و(ائذن)، و(أوثمن): تحرك همزة الوصل بحركة حسب ثالث الفعل، فإن كان مكسورًا أو مفتوحًا كسرت، وإن كانت مضمومة ضمًا أصلًا ضمّت، ثم تبدل همزة القطع الساكنة بحرف مدّ جنس حركة همزة الوصل.

ينظر: ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تج: شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ، ١٩٤؛ أبو عليّ الفارسي، الحجّة للقراء السبعة، ٤٥١/٢، ٤٥٢؛ أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، جامع البيان في القراءات السبع، ٩٤٨/٢؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٤٣١/١، ٥٧٣/٢.

(٦) كتبت على الهامش في (أ).

الثاني: إذا وقعت الهمزة بعد واوٍ ولا تقبل الحركة، وذلك كلُّ واوٍ زائدة للمدِّ، نحو: فُرُوهُ^(١). أو ياءٍ زائدة للمدِّ، نحو: النَّسِيءِ^(٢). ويجري مجرى هذا ياءُ التَّصْغِيرِ، نحو: أَفْيَيْسٍ^(٣)؛ لأنها لا تقبل الحركة فإنَّها تبدلُ بعدَ الواوِ واوًا، وبعدَ الياءِ ياءً، فنقول: فُرُوًّا بواوٍ مشدَّدةٍ، والنَّسِيءِ، [ق ٥٢/و] وأفْيَيْسًا بياءٍ مشدَّدةٍ، لا يجوزُ فيها هنا غيرُ هذا.

ومنَّ العربِ مَنْ يُجْري هاتينِ: الواوِ الأصليَّةِ والياءِ الأصليَّةِ إذا كانتا ساكنتين وما جرى مجرى الأصليتين إذا كانتا ساكنتين، نحو: شَيْءٍ، وَسَوءٍ، وَجَيْئِلٍ^(٤)، والياءِ في جَيْئِلٍ وإن كانت ساكنة زائدة فهي جارية مجرى الأصل؛ لأنَّها زيدتُ للإلحاق، تقول: جَيْئَلًا، وشَيْئًا، والأكثرُ أنْ تتقلَّ حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ وتحذفُ الهمزةُ على حسبما يتبيَّنُ في فصلِ الحذفِ إن شاء الله. وكذلك السُّوَأَى^(٥)، الأكثرُ فيه السُّوَى، إذا سهَّلتْ بتخفيفِ الواوِ (مفتوحة)^(٦)، ويجوزُ السُّوَى بالإبدالِ وتشديدِ الواوِ وليسَ ذلكَ بالكثيرِ.

الثالث: إذا وقعت مفتوحةً وقبلها ضمةٌ أو كسرةٌ، نحو: جُؤُنٌ^(٧)، ومِئْرٌ^(٨). تُبدلُ بعدَ الضمَّةِ واوًا، وبعدَ الكسرةِ ياءً. والمنفصلةُ في ذلكَ والمتَّصلةُ سواءً، تقول: هذا عَبْدٌ وَخَيْكٌ^(٩)، وجئْتُ مِنْ عِنْدِ يَخِيكَ^(١٠).

(١) سورة البقرة، ٢٢٨/٢. ﴿وَالْمُطَلَّفَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

(٢) سورة التوبة، ٣٧/٩. ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾.

والشاهد في كلمتي القروء والنسيء، حيث وقعت الهمزة بعد واوٍ وياءٍ مدَّيتين، فأبدلت بمثل المدِّ ثم أدمت فيه. وقد قرأ القروء حمزة وهشام عن ابن عامر بالتحقيق وصلًا وبالإبدال والإدغام ووقفًا، والباقي بالتحقيق وصلًا ووقفًا.

وقرأ النسيء ورشٌ وأبو جعفر بالإبدال والتشديد وصلًا ووقفًا، وحمزة وهشام عن ابن عامر بالتحقيق وصلًا وبالإبدال والإدغام ووقفًا، والباقي بالتحقيق وصلًا ووقفًا. ينظر: ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، ٢١٣؛ والمالقي (ت ٧٠٥هـ)، الدرر النثير والعذب النмир، ٦٩/٣؛ وناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٠/١٢٤؛ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٤٣٢/١، ٤٧٥؛ والنويزي، محمد بن محمد (ت ٨٥٧هـ)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تح: مجدي محمد سرور، ط ١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٤٩٦/١.

(٣) أفْيَيْسٍ: تحقير أفوس. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤٧/٣.

(٤) جَيْئَلٌ: اسم معرفة موضوع على الضمِّع وهي مؤنث. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٧/٤.

(٥) سورة الروم، ١٠/٣٠. ﴿ثُمَّ كَانَ عُقْبَةَ الَّذِينَ أُسُوا السُّوَأَى أَنْ كَتَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾. يوقف عليها لحمزة بنقل حركة الهمزة إلى الواو على القياس، وبالإبدال والإدغام إجراء للأصلي مجرى الزائد. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/٤٨٠؛ والبناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ٤٤٣.

(٦) كتبت على الهامش في (أ).

(٧) جمع جونة: سلَّة صغيرة مستديرة تكون مع العطار مغطاة بالجلد يوضع فيها الطيب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة(جون).

(٨) مِئْرٌ: مفردها المِئْرَةُ: النَّحْلُ والعداوة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (مأر).

(٩) أي: عبد أخيك.

(١٠) أي: جئت من عند أخيك.

كروها التَّسْهِيلَ بَيْنَ بَيْنٍ؛ لَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا بَعْدَ كَسْرَةٍ. وَزَادَ الْأَخْفَشُ^(١) الْمَضْمُومَةَ بَعْدَ كَسْرَةٍ، وَالْمَكْسُورَةَ بَعْدَ ضَمَّةٍ (فَقَالَ فِي الْمَضْمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ تَبْدُلُ يَاءَ وَفِي الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ)^(٢) تَبْدُلُ وَاوًا، وَقَدْ حَكَى فِي هَاتَيْنِ التَّسْهِيلَ بَيْنَ بَيْنٍ؛ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَرْفِ الْمَجَانِسِ لِلْحَرْفِ الَّتِي قَبْلَهَا. وَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْخَلِيلِ^(٣) أَنْ تَسْهَلَ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكْتُهَا، وَعَلَى هَذَا كَلَامُ الْعَرَبِ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ فِي الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَالْمَضْمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ.

وَأَمَّا التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنٍ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقَعَ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْفِ، نَحْوُ: جَاءَ، وَشَاءَ وَمِنْ الْبِغَاءِ، فَهَذِهِ تُسْهَلُ بَيْنَ بَيْنٍ لِمَا فِي الْأَلْفِ مِنَ الْمَدِّ. أَلَا تَرَى اخْتِصَاصَهَا بِالتَّاسِيسِ^(٤) وَانْفِرَادَهَا بِالرَّدْفِ^(٥) يَقَعُ الْمُورُ مَعَ الْعَيْرِ، وَلَا يَقَعَانِ مَعَ الْجَارِ. وَلِتَعُدُّ الْقَلْبَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُدْغَمَ فِي الْأَلْفِ كَمَا يُمْكِنُ ذَلِكَ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ. الثَّانِي: إِذَا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مَتَحَرِّكَةً بَعْدَ مَتَحَرِّكِ فَإِنَّهَا تُسْهَلُ بَيْنَ بَيْنٍ عِنْدَ سَبِيوِيهِ وَالْخَلِيلِ^(٦) إِلَّا الْمَفْتُوحَةَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ. وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي هَذَا^(٧)، وَذَكَرْتُ مَذْهَبَ أَبِي الْحَسَنِ^(٨) وَمَا رَوَى فِي الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَفِي الْمَضْمُومَةِ بَعْدَ كَسْرَةٍ. وَعَلَى مَا ذَكَرَ سَبِيوِيهِ [ق ٥٢/ظ] أَكْثَرَ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْمَنْفَصَلَةَ فِي هَذَا كَالْمَنْصَلَةِ.

(١) كما في يستهزؤون، سورة الرّوم، ١٠/٣٠. فقد قرأها الجمهور بإبدال الهمزة ياء (يستهيون) على رأي الأخفش وقد احتج بأن همزة بين بين تشبه الساكن للتحفيف الذي لحقها. ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٧٥/٤؛ ابن الجزري، التّشر في القراءات العشر، ٤٨٥/١؛ والبناء، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ٤٤٣. والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، نحوي، عالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنف كتبًا، منها (تفسير معاني القرآن - خ) و (شرح أبيات المعاني - خ) و (الاشتقاق) و (معاني الشعر) و (كتاب الملوك)، وزاد في العروض بحر (الخب). ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٠١/٣.

(٢) موجودة في (ج) فقط.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤٢/٣.

(٤) التّاسيس في الشّعر: ألفٌ تُلزِمُ الْقَافِيَةَ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفِ الرَّوِيِّ حَرْفًا. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أسس).

(٥) الرّدْف: الْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ الَّتِي قَبْلَ الرَّوِيِّ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ أَلْفًا فَهِيَ لِأَزْمَةٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْقَصِيدَةِ كَلْمًا، لَا يَجُوزُ مَعَهَا غَيْرُهَا.

ويجوز وقوع الواو ردفاً في بعض أبيات القصيدة الواحدة والياء في بعضها الآخر. وهذا ما أراده بقوله: يقع المور مع العير ولا يقعان مع الجار. فالألف تنفرد في الرّدْفِ ويلتزم بها في القصيدة الواحدة، أمّا الواو والياء فيجوز أن يعاقب بينهما. قال النّابغة الذّبْيَانِي مِنَ الْبَسِيطِ:

وَدَعِ أُمَامَةَ وَالتَّوْدِيعَ تَعْدِيرُ *** وَمَا وَدَاعُكَ مَنْ قَفَّتْ بِهِ الْعَيْرُ

ويقول في القصيدة نفسها:

قَدْ عَرَّيْتُ نِصْفَ حَوْلٍ أَشْهُرًا جُدُدًا *** يَسْفِي عَلَى رَحْلِهَا بِالْحَيْرَةِ الْمُورُ

والعير: الإبل. والمور: التراب.

ينظر: النّابغة الذّبْيَانِي (ت ١٨٠ق.هـ)، ديوانه، تح: عباس عبد السّاتر، ط ٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٤٩؛ والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، القوافي، تح: أحمد راتب النفاخ، ط ١، دار الأمانة،

١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ٢٢؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (ردف)؛ وأحمد الهاشمي (١٣٦٢هـ)، ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، تح: علاء الدين عطية، ط ٣، مكتبة دار البيروني، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١٣١؛ وعبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦هـ)، علم العروض والقافية، د. ط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١٥٦.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤١/٣، ٥٤٢.

(٧) ينظر: الصفحة ٣٩ من هذا الكتاب.

(٨) الأخفش الأوسط.

وأما الحذف، فيكون في موضع واحد، وذلك إذا كانتِ الهمزة متحركةً وقبلها ساكنٌ صحيحٌ أو ساكنٌ معتلٌّ يقبلُ الحركةَ، وذلك نحو: الفُرْءَانِ، والفُرْءِ، والخَبْءِ، ومن [خَبْنِك]، والسَّوءِ، وشيءٍ، ويجري مجرى هذا أَكْرَمِي^(١) خَاك^(٢) يا هِنْدُ، وأَكْرَمُو خَاكُم^(٣)، وكذلك يَرْمِي خَاة^(٤)، تُحَدَفُ الهمزةُ في هذا كَلِهَ وتُجْعَلُ الحركةُ على السَّاكِنِ، ضَمَّةٌ كانتْ أو فتحةٌ أو كسرةٌ؛ لأنَّ الياءَ في هذا كَلِهَ لَيْسَتْ للمدِّ. ولا يمكنُ هذا في الألفِ؛ لأنَّ الألفَ لا تحركُ^(٥) إلا أنْ تُقَلَّبَ إلى حرفٍ آخرَ.

والسَّاكِنُ في هذا البابِ لا يتغيَّرُ إلى حرفٍ آخرَ، بل يبقى على حاله، ويتحمَّلُ حركةَ الهمزةِ بعدَ حذفها، وتقولُ في أبي إسحاقَ، وأبو إسحاقَ، وأبو أمَّه: أبي سَحَاقَ، وأبو سَحَاقَ، وأبو مَه. ولا تبالي بالكسرةِ في الياءِ، ولا بالضَّمَّةِ والكسرةِ في الواوِ؛ لأنَّ هذا كَلِهَ عَارِضٌ، والعَارِضُ لا يُعْتَدُّ به. كذلك تقولُ: قبضتُ شيئاً، إذا سَهَلتْ، ولا تتقلَّبُ الياءُ ألفاً؛ لأنَّ الحركةَ عارضةٌ.

وقد جاء قليلاً الإبدالُ في شيءٍ والسَّوءِ، فتقولُ: شيئاً، بياءٍ مشدَّدةٍ. والسَّوِّ، بواوٍ مشدَّدةٍ، ولا يكونُ هذا في اضربوكم^(٦)، واخشؤمكم، ولا في اخشي خوتك، ولا في اضربي خوتك؛ لما في ذلك من استتقالِ الياءِ المشدَّدةِ والكسرةِ قبلها وفيها، واستتقالِ الواوِ المشدَّدةِ والضَّمَّةِ قبلها وفيها. وكذلك تقولُ: ارمي مَه، وأبومك. ولا تُقَلَّبُ الهمزةُ هنا بحسبِ ما قبلها؛ لما في ذلك من الثَّقَلِ على حسيما تقدَّم. وقالوا: مسَّوةٌ، وقلبو الهمزةَ واواً، ولم يستتقلوا الواوِ المشدَّدةَ مع الضَّمَّةِ؛ لأنها مفتوحةٌ. وأبومَه، الواوِ فيها مضمومةٌ، وتقولُ: ارمي بَاكِ، وأبويُّوبَ، على من قال: أوَّنتَ، في: أو أنتَ. وتقولُ: يجيكُ، فتظهر الضَّمَّةُ على الياءِ؛ لأنها عارضةٌ، ومن العربِ مَنْ لا يُظهِرُ، فيقولُ: يجيكُ، بسكونِ الياءِ استتقالاً للضَّمَّةِ في الياءِ وهي لامٌ. وكذلك تقولُ: هو يَعْزُومُه، بضمِّ الضَّمَّةِ على الواوِ، ومنهم مَنْ يُسَكِّنُ؛ لأنَّ ظهورَ الضَّمَّةِ على الواوِ وهي لامٌ مستتقلٌ بخلافِ الفتحةِ، فيحذفُ عند ذلك الواوِ لالتقاء الساكنين. وهؤلاء يقولون: [ق ٥٣/و] هو يَرْمِ خَوَانُه، وكذلك تقولُ: يا هِنْدُ اخشي خَاكِ وعلى هذا فقس.

وتقولُ في اسأل: سل، وتحذفُ ألفَ الوصلِ؛ لأنَّ الذي سيقَت لذلك الوصلِ قد زال وهو السَّاكِنُ (والابتداءُ بالسَّاكِنِ)^(٧) مطَّردٌ، إلا في لامِ المعرفةِ، نحو: ألخُ جاءني، وألبُ جاءني. فإنَّ الأكثرَ في مثلِ هذا ألاَّ تزولَ ألفُ الوصلِ؛ لأنَّ الأصلَ في لامِ المعرفةِ السُّكُونُ والتَّحريكُ فيها عَارِضٌ والعَارِضُ لا يُعْتَدُّ به

(١) في (ب): اضربي.

(٢) في (ب): أخاك.

(٣) في (ب): أكرموا أخاكم.

(٤) في (ب): أخاه.

(٥) في (ج): لا تتحرك ولا تتغير فتتقلب.

(٦) في (ب): أكرمؤمكم

(٧) مثبتة فقط في (ب).

بخلاف فاء الكلمة لم توضع على السكون، ولأنّ ألف الوصل هذه لما كانت مفتوحة وثابتة مع ألف الاستفهام وصارت بذلك شبيهة بألف القطع فلم تسقط عند تحريك الساكن الذي بعدها بحركة عارضة، ومن العرب من يعتد بالعارض، ولا يجريها مجرى ألف القطع فيسقطها عند تحريك الساكن الذي بعدها، فيقول: لَحْمُرُ جَاءَنِي. ولم يُقرأ بها لَقَلَّتْهَا إِلَّا في عادًا لُولِي^(١) فيمن شَدَّدَ اللَّامَ؛ لأنَّهُ اعتدَّ بالعارض.

٢.٥.٢ الباب الثاني: في الهمزتين إذا اجتمعتا

فإن كانتا من كلمتين، فننظر، فإن كانتا مستويتين في الحركة، فلك فيها أربعة أوجه عند من يحقّق الواحدة، أحدها: الإثبات. الثاني: حذف الواحدة. الثالث: تسهيل الأولى وتحقيق الثانية. الرابع: تسهيل الثانية وتحقيق الأولى، وهو الذي اختاره الخليل^(٢)؛ لأنّ الثقل بالثانية وقع عند من يحقّق الواحدة. وقد قرئ^(٣) بأربعة الأوجه المذكورة.

فإن اختلفتا في الحركة كان لك ثلاثة أوجه، وسقط مما ذكر الحذف. وقوله سبحانه: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٤)، من هذا؛ لأنّ همزة الاستفهام كلمة على حدة، لكن لما كان لا يوقف عليها صارتا كأنهما من كلمة واحدة، والاختيار تسهيل الثانية. وأمّا إبدال الثانية ألفاً، فعلى غير قياس، وكذلك الإبدال في الثانية من ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾^(٥)، ومن ﴿هُؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾^(٦) ومن ﴿أَوْلِيَاءَ أُولَئِكَ﴾^(٧) فخارج عن [ق ٥٣/ظ] القياس. وقرؤوا في ذلك عن ورش وقنبل.

(١) عادًا لأولى، سورة النجم، ٥٠/٥٣. الشاهد البدء بها (أولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل وذلك لقالون وورش عن نافع ولأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب. فقالون وورش وأبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب قرؤوا بإدغام التثوين في اللام، بعد نقل حركة الهمزة إليها وصلًا، أمّا عند الابتداء بكلمة (الأولى): فقالون فيها ثلاثة أوجه: (أولى)، و(لولى)، و(الأولى). ولورش: (أولى)، و(لولى). ولأبي جعفر وأبي عمرو ويعقوب: (الأولى)، و(أولى)، و(لولى).

ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ١٦٢.
(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٥٤٩/٣.

(٣) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٨٢/٣-٣٨٦.

(٤) وذلك في سورتي البقرة، ٦/٢؛ ويس، ١٠/٣٦.

(٥) من سورة المؤمنون، ٩٩/٢٣.

(٦) من سورة البقرة، ٣١/٢.

(٧) من سورة الأحقاف، ٣٢/٤٦.

الشاهد في المواضع السابقة من الآيات السابقة إبدال الهمزة الثانية بحرف مد من جنس الحركة، قرأها ورش عن نافع وقنبل عن ابن كثير قرأ بتحقيق الهمزة الأولى، وله في الثانية التسهيل أو الإبدال حرفًا مدّيًا من جنس حركة ما قبله. ينظر: أبو شامة المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأمانى، ١٤١.

فإن كانتا من كلمة واحدة فإن كانت الثانية ساكنة فلا بُدَّ من إبدالها بحسب الحركة التي قبلها (طرفاً كانت أو غير طرف) (١)، نحو: آمن، وءايتوني، (واوتمن) (٢) (في الابتداء) (٣)، فإن كانت الثانية متحركة وكانت طرفاً أبدلت الثانية ياءً، ولا بُدَّ على أي حال كانت في الأعراف، فنقول في اسم الفاعل من جاءني: جاء. ونقول في مثل جعفر من قرأ: قرأ، والأصل قرأاً فاجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة والثانية طرف فتبدلتها ياءً، ثم تقلبها ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وتقول في مثل قمطر (٤) من قرأ: قرأياً، ولا تدغم استتقلاً للهمزتين. وجاء سأل؛ لأن العين لا تختلف. وتقول في مثل فلفل من قرأ قرأوا، والأصل: قرأاً بهمزتين، ثم أبدلت الثانية واوًا؛ لانضمام ما قبلها. ومتى أدى قياس إلى هذا (٥) رُفِضَ، فنُقلَبَ الضمَّةُ كسرةً والواوُ ياءً.

فإن كانت الثانية غير طرف فإن كانت ساكنة فأبدلتها بحسب الحركة التي قبلها، نحو: آمن، وءايتوني، وأومر، وأوكل، في الابتداء، والأكثر مرًى وكل (فقد تقدّم الكلام فيه) (٦).

فإن كانت متحركة مكسورة فاقبلتها ياءً، نحو: أئمة (٧). وإن كانت مضمومة فأبدلتها واوًا، نحو: أفعل من أد تقول: أوذاً، والأصل أؤد، ثم نقلت حركة الدال إلى الهمزة للإدغام فصار أؤد، فأبدلت الهمزة واوًا؛ لانضمامها. وإن كانت متحركة بالفتح فإن كان قبلها ضمّةً فأبدلتها واوًا، وإن كان قبلها كسرةً فأبدلتها ياءً، فإن كان قبلها فتحةً فالمازني (٨) يبدلها ياءً، والأخفش (٩) يبدلها واوًا، وإليه ذهب ابن جني (١٠)، وعلى مذهب المازني أكثر النحويين. ويقوي قول الأخفش قولهم في جمع كاهل: كواهل، وذلك إذا قيل لك ابن من أمّ مثال أفعل فعلى مذهب المازني: أي (١١)، وعلى مذهب الأخفش: أو (١٢)، ولا تبدلها ألفاً لأن الألف لا تقبل الحركة فيلتبس بفاعل من أمّ إن فعل ذلك. وإن كانت الأولى ساكنة فانقل إليها حركة الثانية

(١) كتبت على الهامش في (أ) وغير موجودة في (ج).

(٢) مثبتة في (ب) دون (أ) و(ج).

(٣) موجودة فقط في (ج).

(٤) القمطر: ما تصان فيه الكتب، وقيل الجمل القوي الضخم أو السريع. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قمطر).

(٥) في (ب): ذلك

(٦) كتبت على الهامش في (أ).

(٧) الأصل (أمم) في صيغة أفعلة: (أئمة). نُقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها، وأدغمت الميمان فصارت: أئمة،

اجتمعت همزتان متحركتان في غير طرف، وكانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة فقلبت الثانية ياءً حسب القاعدة، فصارت: أئمة. ينظر: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ٣١٥/٢-٣٢٣.

(٨) ابن جني، م.ن، ٣١٦/٢.

(٩) ابن جني، م.ن، ٣١٥/٢.

(١٠) ابن جني، م.ن، ٣١٦/٢.

(١١) الأصل: أمم على وزن أفعل التفضيل، نقلت فتحة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصارت: أمم، فالتقت همزتان مفتوحتان، وعلى مذهب المازني تبدل الثانية ياءً، فصارت: أئمة.

(١٢) على مذهب الأخفش أبي الحسن تبدل الثانية واوًا، فصارت: أو.

واحذف الثانية. وهذا كله عند من يحقق الهمزة الواحدة، ومن سهل الواحدة يجب أن يسهل الهمزتين.
[ق ٥/٥] على حسب ما تقدم في الباب الأول^(١).

٦.٢ باب المقصور والممدود

القصر في اللغة: الحبس. قال الله عز وجل: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾^(٢)، أي: محبوسات. ويقال: امرأة قصيرة وقصورة إذا كانت محبوسة محبوبة، وكان القياس قصيراً؛ لأنّ فعلاً إذا كان بمعنى مفعول كان بغير تاء، نحو: شاةٍ ذبيح، ولحيةٍ دهين، لكن جاء قصيرةً كما جاء: ملحفةٌ جديدةٌ، وأمّا قصورةً فعلى القياس، كما قالوا: ركوبةٌ وحلوبةٌ.

والمقصور في اصطلاح النحويين: كل ما آخره ألف من الأسماء؛ لأنه حُبس عن الإعراب كله. ولا يُقال في الفعل الذي آخره ألف مقصور؛ لأنه يُحذف آخره في الجزم، فإذا صحّ هذا فاعلم أنّ ما آخره ألف (من الأسماء)^(٣) يكون على أربعة أوجه، أحدها: أن تكون الألف مبدلةً عن حرفٍ أصليٍّ ياءٍ أو واوٍ. مثال الياء: الهدى، ومثال الواو: العصا^(٤)؛ لأنهم قالوا: هديت، وعصوت بالعصا إذا ضربت بها. الثاني: أن تكون زائدةً للإلحاق، نحو: معزى^(٥)، ألحق بذرهم والميم أصليّة؛ لقولهم: معز، وماعز، ولولا هذا لحكّمنا على الميم بالزيادة وعلى الألف بالانقلاب عن الأصل؛ لأن الميم أول. الثالث: أن تكون زائدةً للتطويل، نحو: مبعزى. الرابع: أن تكون زائدةً للتأنيث.

والممدود في اصطلاحهم: ما آخره همزة قبلها ألف، وهذا يكون على أربعة أوجه، أحدها: أن تكون الهمزة من ذات الكلمة، نحو: قرأ، ووضأ.

الثاني: أن تكون الهمزة منقلبةً عن ياءٍ زيدت للإلحاق^(٦)، نحو: علباء^(٧)، والهمزة في علباء ليست بأصل؛ لأنهم قالوا: (بالسمهريّ المقلب)^(٨)، ولا هي زيدت للإلحاق بذاتها؛ لأنّ هذه البنية لم يثبت إلحاقها إلا

(١) ينظر: صفحة ٣٦-٤١ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الرحمن، ٧٢/٥٥.

(٣) كتبت على الهامش في (أ).

(٤) في (ج): العصى.

(٥) جماعة المعز. ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٦/٥.

(٦) زيدت للإلحاق بفعال، نحو: سزداح. ينظر: أبو علي الفارسي، التعلية على كتاب سيبويه، ٣٨/٣.

(٧) والعلباء، ممدود: عصب العنق. وكانت العرب تقوي أجفان سيوفها ورمحها إذا تصدعت بالعلابي الرطبة حيث تلفه عليه ويجف عليها فتقوى. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة علب.

(٨) هذا جزء من بيت لامرئ القيس من الطويل وتماحه: وظلّ لثيران الصريم غماغم ... بدأعسها بالسمهريّ المقلب. ويذاعسها بالسمهري: يطعن بالرمح. والرّمخ المقلب: المشدود بالعلباء، العلابي جمع العلباء. ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، ٧٧؛ والهروي، تهذيب اللغة؛ مادة (علب) ٢/٤٦؛ ونشوان بن سعيد (ت ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من=

بالياء قالوا: درحاية^(١)، فكان الأصل علبايا، جاءت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فُقلبت همزةً، ولا يدعي أن الأصل علباؤ؛ لأن هذه البنية لم تُلحق بسرداح إلا بالياء. وكذلك فوباء^(٢) فيمن سکن الواو، والهمزة فيها منقلبة عن ياء للإلحاق، الأصل [٥٤/ظ] فوباي، فانقلبت الياء همزةً؛ لوقوعها طرفاً بعد ياء زائدة؛ لأن فُعلاء وفِعلاء سواءً ليس بينها إلا ضمُّ الأوّل وكسره، فما يثبت في الواحد يثبت في الآخر.

الثالث: أن تكون منقلبة عن ياء أو واو من نفس الكلمة، نحو: رداء، وكساء، فالهمزة في رداء منقلبة عن ياء لقولهم فلان حسن الرديّة، والهمزة في كساء منقلبة عن واو لقولهم كسوت.

الرابع: أن تكون منقلبة عن ألف التانيث، نحو: صحراء، يُدلك على أن الأصل ألف التانيث، فانقلبت ألف التانيث همزةً؛ لوقوع الألف قبلها، قولهم في الجمع صحار، لما وجب كسر الراء؛ لوقوع ألف الجمع قبلها زالت الألف، فرجعت الهمزة لأصلها، فانقلبت ياء؛ لوقوع الياء قبلها، فصار صحاري، بياء مشددة، فاستتعل ذلك، فحذفت الياء الساكنة، فبقي صحاري، فتارة تقلب الكسرة فتحةً، فتقلب الياء ألفاً، وتارة تُحذف الياء، ويُعوض منها تنوين، بمنزلة جوارٍ وغواشٍ.

ويُسمون ما آخره همزة قبلها فتحةً نحو: الرشاء^(٣) والفرأ^(٤) المهموز المقصور، والقصر والمدّ منهما ما هو قياس، ومنهما ما هو سماع، فالمقيس يُعلم بثلاثة أوجه، أحدها: بالنظير، فكل ما اطرد أن يكون قبل آخر نظيره من الصحيح فتحةً كان مقصوراً وقصره قياس. وكل ما اطرد أن يكون قبل آخر نظيره من الصحيح ألف كان ممدوداً ومدّه قياس. فمثال المقصور المقيس: الصدى، فإن الماضي منه على فعل، والصفة على فعل بكسر العين أو على فعلان أو على أفعال، والمصدر منه في الصحيح على فعل بفتح العين، نحو: العطش، والصّلع، والعزث، فيلزم أن يكون مقصوراً في المعتل اللام. ومثال الممدود من هذا: إعطاء، فإنه مصدر لفعل زائد على ثلاثة أحرف، وقد اطرد في الفعل الزائد على ثلاثة أحرف في الصحيح أن يجيء مصدره قبل آخره ألف، نحو: إكرام، واستخراج، فيلزم في المعتل اللام أن يكون ممدوداً. الثاني: أن يكون بالمقابل، نحو: حمراء، فإن مقابله أحمراً، وقد اطرد إذا كان المذكّر أفعال ويكون لغير [٥٥/و] التفضيل أن يكون المؤنث فعلاء ممدوداً، فإن كان للتفضيل فالمطرّد في المؤنث

= الكلوم، تح: حسين بن عبد الله العمري، ط ١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٤٧٤٤/٧. والشاهد في كلمة المعلب،

(١) والدرحاية: الرجل القصير السمين. يريد أن الهمزة في علباء ليست للتانيث، لكنها منقلبة عن ياء زيدة للإلحاق بفعلال، وفُعلال، فانقلبت همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، وبنائها على التذكير، ولم تنقلب ياء درحاية لأن الاسم مبني على التانيث، فهمزة علباء كياء درحاية إلا أنها انقلبت همزة لأنها مبنية على التذكير. ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٣٨/٣ و ١١/٢.

(٢) القوباء: داء معروف، يظهر في الجلد، يتفشر ويتسع، يُعالج ويُداوى بالريق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قوب).

(٣) الرشاء: من أولاد الطّباء الذي قد تحرك وتمشّى. ينظر: ابن منظور، ن.م، مادة (رشاء).

(٤) الفرأ: الحمار الوحشي، يمد ويقصر ويهمز. وفرأ، ممدود، وقد قالوا: الفرأ، مقصور بغير همز. ينظر: أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، المقصور والممدود، تح: أحمد عبد المجيد، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٢٨٧؛ وابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٢١٠.

أَنْ يَكُونَ فُعْلَى^(١) بِضَمِّ الْفَاءِ. الثَّالِثُ: بِالْإِطْرَادِ، نَحْوُ: (جَمَزَى) ^(٢) فَإِنَّ الْمَمْشَى قَدْ أَطْرَدَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَقْصُورَةً. وَقَالُوا: عُرِيَّ مَقْصُورَةً؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ عُرُوَّةٌ، فَهَذَا قِيَاسٌ عَلَّيَّةٌ، نَحْوُ: عُرْفٍ وَعُرْفَةٍ؛ لِأَنِّي أَقُولُ لَمَّا كَانَ الْمَفْرُودُ عَلَى فِعْلَةٍ كَانَ الْجَمْعُ عَلَى فُعْلٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْرُودَ هُوَ الْأَصْلُ.

وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنَ الصَّدَى^(٣) قِيَاسٌ اسْتِدْلَالٍ؛ لِأَنِّي لَا أَقُولُ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى فِعْلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَالصِّفَةِ عَلَى فِعْلٍ كَانَ الْمَصْدَرُ مَقْصُورًا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ هُوَ الْأَصْلُ، وَيُحْكَمُ عَلَى اللَّامِ بِالْيَاءِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ مِنْ اِشْتِقَاقٍ أَوْ تَصْرِيْفٍ، كَمَا يُحْكَمُ عَلَى الْعَيْنِ بِالْوَاوِ مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ مِنْ اِشْتِقَاقٍ أَوْ تَصْرِيْفٍ، وَمِثَالُ السَّمَاعِ: الْغِنَى ضِدُّ الْفَقْرِ، وَأَمَّا الْغِنَاءُ وَهُوَ الصَّوْتُ، قَالَ^(٤):

[١٤] عَجِبْتُ لَهَا، أَنِي يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحًا، وَلَمْ تَفْعَرْ بِمَنْطِقِهَا فَمَا

فَمَقْيِسٌ؛ لِأَنَّ فِعَالًا بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا كَثِيرٌ فِي الْأَصْوَاتِ^(٥). قَالُوا: الصِّيَاحُ، وَالنُّبَاحُ، فَمَدُّ الْغِنَاءِ قِيَاسٌ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ.

وَأَمَّا الْمُكَّاءُ^(٦) بِتَشْدِيدِ الْكَافِ مَسْمُوعٌ، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ مَنقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ، وَالْأَصْلُ مُكَّاءٌ. قَالَ عَنْتَرَةُ: (تَمَكُّو فَرِيصَتَهُ كَشِدْقِ الْأَعْلَمِ)^(٧).

وَالْبَكَاءُ مَدَّةٌ قِيَاسٌ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ. وَقَصْرُهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا بِهِ إِلَى الْحَزَنِ^(٨). وَقَوْلُهُمْ: الْقَلَا، هُوَ جَمْعُ فَلَاةٍ، قَصْرُهُ قِيَاسٌ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ شَجْرَةٍ وَشَجَرٍ. وَالْمَزَى^(٩) يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، وَكِلَاهُمَا سَمَاعٌ فَمَنْ قَصَرَهُ

(١) فِي (ج): فُعْلَى مَقْصُورًا بِضَمِّ الْفَاءِ.

(٢) مَطْمُوسَةٌ فِي (أ) وَ(ب)، وَفِي (ج): جَمَزَا.

(٣) فِي (ج): الصَّدَا.

(٤) الْبَيْتُ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ (ت ٣٠هـ) يَصِفُ حَمَامَةً، فِي دِيْوَانِهِ، ص: ١٢٢. وَيَنْظُرُ: الْمَبْرَدُ (ت ٢٨٥هـ)، الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، ٩٤/٣؛ ابْنُ سَيِّدِهِ (ت ٤٥٨هـ)، الْمَخْصَصُ، ٩/٤؛ وَالرَّمْحَشَرِيُّ، (ت ٥٣٨هـ)، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ٣٠/٢. وَالشَّاهِدُ فِيهِ (غِنَاؤُهَا) حَيْثُ يَكُونُ اسْمًا مَمْدُودًا إِذَا دَلَّ عَلَى الصَّوْتِ.

(٥) فِي (ب): فِي الْأَصْوَاتِ كَثِيرٌ.

(٦) الْمَكَّاءُ: الصَّفِيرُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (مَكَا).

(٧) هَذَا عَجَزُ بَيْتٍ لِعَنْتَرَةَ، وَصَدْرُهُ: وَحَلِيلٍ غَائِبَةٍ تَرَكْتُ مُجَدَّلًا.

الْحَلِيلُ: الزَّوْجُ. وَالْغَائِبَةُ، قِيلَ: هِيَ الَّتِي اسْتَعْنَتْ بِزَوْجِهَا، وَقِيلَ: اسْتَعْنَتْ بِجَمَالِهَا عَنِ النَّجْمِ. وَمَجْدَلًا، صَرِيحًا عَلَى الْجِدَالَةِ، وَهِيَ الْأَرْضُ. وَتَمَكُّو: تَصْفَرُ. وَالْفَرِيصَةُ: لِحْمَةٌ عِنْدَ مَنبُضِ الْقَلْبِ، وَهِيَ الْفَرِيصَتَانِ، وَهِيَ الَّتِي تَرْعَدُ عِنْدَ الْفَرْعِ، وَالْأَعْلَمُ: الْجَمَلُ الْمَشْقُوقُ الشَّفَةِ الْعَلِيَا. يَصِفُ رَجُلًا طَعَنَهُ فَشَبَّهَ سَعَةَ طَعْنَتِهِ بِسَعَةِ شِدْقِ الْجَمَلِ، وَصَوْتُ خُرُوجِ الدَّمِّ مِنَ الطَّعْنَةِ، كَأَنَّهُ الصَّفِيرُ.

وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ: تَمَكُّو، دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَسْلَ الْكَمَّاءِ: الْمَكَاوِ.

يَنْظُرُ: عَنْتَرَةُ بْنُ شَدَادٍ، دِيْوَانُهُ، تَح: حَمْدُ طَمَاسٍ، ط ٢، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بِيْرُوتَ، لِبْنَانِ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ١٦؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (مَكَا).

(٨) يَرِيدُ: الْمَرْتَبِيَّةَ، وَمَدَّحَ الْمَيْتِ. يَنْظُرُ: ابْنُ سَيِّدِهِ، الْمَخْصَصُ، ١٦/٥.

(٩) فِي (ب) الْمَزَاءُ.

وَالْمَزَى: الْخَمْرُ الَّتِي تَلْدَغُ اللِّسَانَ وَليْسَتْ بِالْحَامِضَةِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (مَزَا).

أمكن أن يكون فعلاً^(١) من المزيّة^(٢)، وهو الظاهر، وأمكن أن يكون من المزيّر؛ لأنّهم يقولون لهذا الشراب: مرّ على هذا، أي: فضّل. فيكون الأصل مرّزاً، وأبدلت الزاي الثالثة ياءً بمنزلة [دساها].

ومذهب سيبويه في هذا السماع، وإن لم يسمع فيه العرب كان (فعلى) من المزيّر لا غير. ومن مدّ كان فعلاً من المزيّة، ويكون فعلاً من المزيّر بمنزلة قوباء وكان الأستاذ يجيز أن يكون فعلاً من المزيّر، ويكون الأصل مرّزاً، ثمّ أبدلت الزاي [ق ٥٥/ظ] الأخيرة ياءً؛ لاجتماع ثلاثة أمثال؛ لأنّ السّاكن حاجز ضعيف، وهذا الذي ذهب إليه فيه بعدّ وإن كان ممكناً.

وقلّ ما يوجّد اسم مقصور أو ممدود إلاّ وعليه دليل، وقد يكون الاستدلال بنظيره من الصحيح على أحد وجهين، أحدها: أن يستدلّ بالأصل على الفرع. الثاني: أن يستدلّ بالفرع على الأصل. فمثال الأول: قولهم صرعى، فهذا مقصور؛ لأنّ الواحد صريع؛ لأنّه متى كان المفرد على فعيل، والمراد به مفعول، والجمع على فعلى مقصوراً. ومثال الثاني: قولهم أرجاء، تعلم أنّ الواحد رجيّ مقصور؛ لأنّه لو كان ممدوداً لكان الجمع أرجيةً. ولا شك أنّ المفرد هو الأصل والجمع ثان عنه.

هذا جملة هذا الباب، وما عدا ما ذكرته هو من علم أهل اللّغة وليس من علم العربيّة. وإذا ضبّطت ما ذكرت علمت المقيس من الممدود والمسموع منه، والمقيس من المقصور والمسموع منه، ولا يبقى عليك إلاّ معرفة ما وضعت اللفظة دالةً عليه، وهذا من علم أهل اللّغة بلا شك، فاطلبها في كتب أهل اللّغة. والله الموفق.

٧.٢ باب النّسب

إذا نسبت إلى أب أو أم أو حيّ أو بلد أو صناعة، فزد في آخر الاسم المنسوب إليه ياءً مشدّدة، وينقل الاسم بها إلى الصّفة، ويصير دالاً على غير ما كان يدلّ عليه، فهذان تعبيران^(٣) لازمان في الاسم إذا نسب إليه بزيادة ياءٍ مشدّدة في آخره، ويصير من الصّفة المشبّهة باسم الفاعل، فيجوز لك في

(١) لم تجدها الباحثة من المزية إلاّ (فعلاً)

(٢) من: م ز ا.

(٣) يريد تغييراً لفظياً بإضافة ياء النّسب وكسر ما قبلها، وتغييراً معنوياً حيث صار اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه، كما يصير الاسم المنسوب إليه صفةً بعد ما كان علماً أو جنساً؛ وكلاهما ممّا لا يجوز أن يوصف به، ويتحوّل الاسم من حالة الجمود فيصير في حكم المشتق. ينظر: ابن الصّانغ (ت ٧٢٠هـ)، اللّحة في شرح الملحّة، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٥٧٧/٢؛ والشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٤٣٣/٧.

مَثَلِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فُرْشِي أَبُوهُ، الأوجه المذكورة في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وقد تَكَرَّرْتُ^(١) في بابِ الصِّفَةِ المُشَدَّهِةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ ما يُغْنِي عن الإِعادَةِ. إن شاء اللهُ.

ومتى [ق ٥٦/و] جاء الاسم الذي زيد في آخره ياءً مشددةً للنسب، أو ليكون على طريقة النسب غير مُعَيَّرٍ فهو على الأصل، ومتى جاء مُعَيَّرًا^(٢) فذلك يكون على وجهين، أحدهما: أن يَكْثُرَ ذلك التَّعْيِيرُ حتَّى يصير القياس الذي لا تقول العرب غيره، ومتى جاء غير مُعَيَّرٍ كان ذلك على غير قياس، نحو قولهم في السِّلِيقَةِ: سَلِيقِيًّا، هذا شاذُّ القياس: أن تَحذفَ، كما تقول في بني حنيفة: حَنَفِيًّا، على حسبيما يَتَّبِعُ بعدُ في الفصول، إن شاء اللهُ.

الثَّاني: أن يَقِلَّ التَّعْيِيرُ، فيجب أن يُفَصِّرَ على ما سَمِعَ، ولا يُعَدِّي، ويُحَفَظُ لِلنَّظِيرِ، وإذا انضَبَطَ لك التَّعْيِيرُ القِياسِيُّ علمت أن ما عداه من التَّعْيِيرِ على غير قياس، وينضَبِطُ لك التَّعْيِيرُ القِياسِيُّ في سبعة عشر فصلًا.

١.٧.٢ الفصل الأول: أن تكون الكلمة على أربعة أحرف، ثالثهما ياءً ساكنةً، قبلها كسرةٌ أو فتحةٌ، أو واوٌ ساكنةٌ قبلها ضمةٌ، وفي آخرها تاءُ التَّأنيثِ.

وذلك فَعِيلَةٌ، نحو: حَنيفَةٌ. وفُعَيْلَةٌ، نحو: جُهَيْنَةٌ. وفُعُولَةٌ، نحو: شُنُوءَةٌ. وفُعُولَةٌ، نحو: فُحُولَةٌ إذا سَمَّيتَ به، وأمَّا إذا نَسَبْتَ إلى فُحُولَةٍ وهو جَمْعٌ نَسَبْتَ إلى الواحدِ على حسبيما يَتَّبِعُ بعدُ إن شاء اللهُ. فإذا نَسَبْتَ إلى واحدٍ ممَّا نَكَرْتَهُ، فَتَنْظُرُ، فإن كان مُضاعَفًا، عينُهُ ولامُهُ من جنسٍ واحدٍ؛ أو مَعْتَلَّ العينِ، لم تَحذفْ منه غيرُ تاءِ التَّأنيثِ، فتقول في شديدة: شَدِيدِيًّا. وحُلُولَةٌ: حُلُولِيًّا. وفي قَرِيرَةٍ: قَرِيرِيًّا. كأنهم كرهوا التقاء المثلين.

وتقول في بني حَوِيْرَةَ: حَوِيْرِيًّا، كرهوا تَحَرُّكَ الواوِ قبلها فتحةً. وتقول في مثل^(٣) لَوِيْرَةَ: لَوِيْرِيًّا أجزؤه مجرى حَوِيْرِيًّا؛ ليجري الفصلُ كلُّه مجرى واحدًا. فإن كان جميع ما نَكَرْتَهُ صحيحَ العينِ غيرَ مُضاعَفٍ، حَذَفْتَ

(١) ينظر: ابن أبي الرِّبيع، الملخَّص في قوانين العربية، ٣٠٩/١-٣١٢.

(٢) في (ب): على مغير.

(٣) غير موجودة ف (ج).

مَعَ تَاءِ التَّأْنِيثِ حَرْفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ وَفَتَحَتِ الْعَيْنَ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَفْتُوحَةٍ، فَتَقُولُ فِي حَنْفِيَّةٍ: حَنْفِيًّا، وَفِي خُرَيْبِيَّةٍ^(١): خُرَيْبِيًّا^(٢)، وَفِي شَنْوَاءَةَ: شَنْئِيًّا. قَالَ يُونُسُ^(٣): وَقَوْلُهُمْ فِي عَمِيرَةَ كَلْبٍ: عَمِيرِيٌّ، قَلِيلٌ خَبِيثٌ.

٢.٧.٢ الفصل الثاني: ما آخره ألف [ق ٥٦/ظ]

هَذَا الْفَصْلُ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا، أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ ثَالِثَةً، نَحْوُ: رَحَى، وَرَجَى، فَهَذَا النَّوْعُ تُقَلَّبُ أَلْفُهُ وَأَوَّاءُ، كَانَتْ الْأَلْفُ مُنْقَلَبَةً عَنْ يَاءٍ أَوْ عَنْ وَوٍ، فَتَقُولُ: رَحَوِيًّا، وَرَجَوِيًّا. وَفِي هُدَى: هُدَوِيًّا، وَهُوَ مِنْ هَدَيْتٌ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: جَحَجَبِي، وَهُوَ: حَيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٤). وَحَبْرَكِي، وَهُوَ: الطَّوِيلُ الظَّهْرُ الْقَصِيرُ الرَّجْلَيْنِ. فَهَذَا النَّوْعُ تُحَدَفُ أَلْفُهُ، كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلإِلْحَاقِ^(٥) أَوْ مُنْقَلَبَةً عَنْ أَصْلِ، فَتَقُولُ: جَحَجَبِيًّا، وَحَبْرَكِيًّا، وَمُشْتَرِيًّا فِي مُشْتَرَى، وَمُبْعَثَرِيًّا، وَمُتْنِيًّا فِي مُتْنَى، وَخَالَفَ يُونُسُ^(٦) فِي مُتْنَى وَالصَّحِيحُ الْحَدْفُ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ النَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ خَامِسَةً؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَشْدُدَّ حَرْفَانِ. الثَّلَاثُ: مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَثَانِيهِ مُتَحَرِّكًا، وَلَا يَكُونُ الْاسْمُ هَكَذَا إِلَّا وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ، نَحْوُ: أَرَبِي، وَهِيَ: الدَّاهِيَةُ. وَجَمَزَى^(٧) فَهَذَا يُحَدَفُ لَا غَيْرُ، فَتَقُولُ: أَرَبِيًّا وَجَمَزِيًّا.

(١) من مناطق البصرة المشهورة. ينظر: الدارقطني، المؤلف والمختلف، ٩٣٧/٢.

(٢) في (ب): خُرَيْبِيًّا. وَهُوَ الصَّوَابُ فِي الْقِيَاسِ، وَقَدْ وَجَدْتَهَا الْبَاحِثَةُ فِي الْكُتُبِ (خُرَيْبِيٌّ) عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ (خُرَيْبِيٌّ) فِي النَّسَبِ إِلَى خُرَيْبِيَّةٍ شَادٍ. يَنْظُرُ: رُكْنُ الدِّينِ الْأَسْتَرْبَادِي، شَرْحُ شَاقِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، ٣٧٧/١؛ وَأَبُو حَيَّانٍ، ارْتِشَافُ الضَّرْبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، ٦١٣/٢.

(٣) يَنْظُرُ: سَبِيوِيَّة، الْكُتَابُ، ٣٣٩/٣.

ويونس هو: يونس بن حبيب الصَّبِّي (ت ١٨٢هـ)، أَخَذَ النَّحْوُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَحَمَّادِ بْنِ مَسْلَمَةَ، تَنَلَمَذَ عَلَيْهِ سَبِيوِيَّةُ وَالْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ. مِنْ مَوْلاَتِهِ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، وَكُتَابُ اللَّغَاتِ، وَالتَّوَادِرُ الْكَبِيرُ وَالتَّوَادِرُ الصَّغِيرُ، وَكُتَابُ الْأَمْثَالِ. يَنْظُرُ: الرَّزِّيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، أَبُو بَكْرٍ (ت ٣٧٩هـ)، طَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ، تَح: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ، ط ٢، دَارُ الْمَعَارِفِ، ٥١-٥٣.

(٤) يَنْظُرُ: ابْنُ قَتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ)، الْمَعَارِفُ، تَح: ثُرُوتُ عَكَاشَةَ، ط ٢، الْهَيْئَةُ الْمَصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٩٢م، ١١٠/١؛ وَالْمَطْهَرُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ (ت نَحْوَ ٣٥٥هـ)، الْبَدْءُ وَالتَّارِيخُ، تَح: كَلِمَانُ هُوَارٍ، ط ١، أَرْنَسْتُ لَزْوُ الصَّخَافِ، بَارِيْسَ، مَا بَيْنَ ١٨٩٩ - ١٩١٩م، ١٢١/٤.

(٥) الإلحاق: زِيَادَةُ فِي مَبْنَى الْكَلِمَةِ التَّلَاثِيَّةِ بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ لَا لَزِيَادَةَ فِي الْمَبْنَى إِذَا لَجَلَّ مِثَالُ عَلَى مِثَالِ أَزِيدُ لِيَعْمَلَ مَعَامَلَتَهُ، وَشَرْطُهُ اتِّحَادُ الْمَصْدَرَيْنِ. يَنْظُرُ: الْجَرَجَانِيُّ، التَّعْرِيفَاتُ، ٣٤؛ وَالسَّيُّوطِيُّ، هَمْعُ الْهُوَامِعِ، ١١٧/١.

(٦) أَجَازَ فِيهَا مُتَّوِيًّا. فَأَجْرَى مَا أَلْفُهُ خَامِسَةٌ وَهُوَ مُضَاعَفُ الْعَيْنِ مَجْرَى مَا أَلْفُهُ رَابِعَةٌ. وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَبِرَ بِالصَّوْرَةِ؛ لِأَنَّ الْمَدْعَمَ كَالوَاحِدِ، أَمَّا سَبِيوِيَّةُ فَتَنْظُرُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ حَرْفَيْنِ كَمَا فِي تَقْطِيعِ الشَّعْرِ. يَنْظُرُ: سَبِيوِيَّة، الْكُتَابُ، ٣٥٦/٣؛ وَابْنُ عَصْفُورٍ، شَرْحُ الْجَمَلِ، ٣٥٥/٢ وَ ٣٦٧.

(٧) جَمَزَى: نَوْعٌ مِنَ الْمَشْيِ السَّرِيعِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (جَمَزَ).

الرَّابِعُ: ما كان على أربعة أحرفٍ ثانيه ساكنٌ، نحو: سَكَرَى، وَأَرْطَى^(١)، ومَلْهَى، فهذا إن كانت ألفه مُنْقَلَبَةً عن أصلٍ، نحو: مَلْهَى، ومَرَعَى، جازَ لك فيه وجهان، أحدهما: أن تقلبَ الألفَ واوًا وهو الاختيارُ. الثاني: أن تحذفَ، وذلك قليلٌ. فتقولُ في مَلْهَى: مَلْهَوِيًّا، ومَلْهِيًّا. ومَلْهَوِيٌّ هو الأكثرُ، ومَلْهِيٌّ قليلٌ. فإن كانت ألفه للإلحاقِ، نحو: مِعْرَى، جازَ لك فيه - أيضًا - وجهان: قلبُ الألفِ واوًا، فتقولُ: مِعْرَوِيًّا، وهو الأكثرُ، وحذَفُ الألفِ، فتقولُ: مِعْرِيًّا، والحذفُ هنا أحسنُ من الحذفِ في مثلِ مَلْهَى؛ لأنَّ شَبَهَ ألفِ مِعْرَى بألفِ التَّائِيثِ أقوى من شَبَهِ ألفِ مَلْهَى بألفِ التَّائِيثِ؛ لأنَّ أَلْفَ الإلحاقِ زائدةٌ كما أنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ زائدةٌ. لم يذكرْ سيبويه^(٢) في أَلْفِ الإلحاقِ غيرَ هذينِ الوجهينِ، وزادَ أبو زيد^(٣) وجهاً ثالثاً وهو مِعْرَاوِيٌّ، أجرؤه مجرى حُبْلَاوِيٍّ.

فإن كانت الألفُ للتَّائِيثِ، جازَ لك ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها - وهو الأحسنُ - : حذفُ الألفِ، فتقولُ: حُبْلَاوِيًّا. الثاني: أن تقلبها [ق/و/و] واوًا، فتقولُ: حُبْلَوِيًّا، فتجربها مجرى مَلْهَوِيٍّ، كما أجرؤا مَلْهِيًّا مجرى حُبْلِيٍّ. الثالثُ: أن تقلبها واوًا وتزيدَ ألفًا قبلَ الآخرِ، فتقولُ: حُبْلَاوِيًّا، أجرؤا ما آخره أَلْفُ التَّائِيثِ مجرى ما آخره همزةُ التَّائِيثِ.

٣.٧.٢ الفصل الثالث: ما آخره همزة قبلها ألف

نحو: حَمْرَاءَ، وَعِلْبَاءَ، وَقُرَاءَ^(٤). يجري هذا الفصلُ على حكمِ التَّنْثِيَةِ والجمعِ بالواوِ والنُّونِ والجمعِ بالألفِ والتَّاءِ^(٥)، ما أتَيْتِ فِيهِنَّ أُتَيْتِ فِي النِّسْبِ، وما قُلِبَ فِيهِنَّ قُلِبَ فِي النِّسْبِ، وقد مضى في بابِ التَّنْثِيَةِ وبابِ الجمعِ تَنْثِيَةُ ما آخره همزة قبلها أَلْفٌ وجمعُهُ، فعلى ذلك يجري النِّسْبُ، فتقولُ: قُرَائِيًّا، لا غير. وتقولُ: حَمْرَاوِيًّا لا غير. وتقولُ في عِلْبَاءِ: عِلْبَائِيًّا، وهو الأحسنُ، وعِلْبَاوِيًّا، أُجْرِي مجرى حَمْرَاوِيٍّ.

(١) شجر يثبت بالرمل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة(أرط).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٥٢-٣٥٤.

(٣) ينظر: ابن الفخار (ت ٧٥٤هـ)، شرح الجمل، تح: روعة ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م، ٣٥٤/٢.

(٤) القراء: النَّاسِكُ، أو جمع قارئ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرأ).

(٥) وهذه الهمزة إما أن تكون زائدة للتأنيث، مثل: حمراء، فتقلب واوًا لا غير، أو أن تكون منقلباً عن الياء للإلحاق، نحو: علباء، فالأحسن فيها أن لا تقلب الهمزة، ويجوز قلبها واوًا، أو أن تكون من أصل الكلمة، نحو: قراء، فتترك على حالها. ينظر: ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، ١١٦/١-١١٩.

وتقول في كساء^(١) ورداء^(٢): كِسَائِيًا وَرِدَائِيًا، ويجوز: كِسَاوِيٌّ وَرِدَاوِيٌّ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ فِي عِلْبَاءٍ أَكْثَرَ مِنْ الْقَلْبِ فِي كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، عَلَى حَسْبِمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ^(٣).

٢.٧.٤ الفصل الرابع: ما آخره ياءً قبلها كسرة

هذا الفصل يوجد على أربعة أقسام، أحدها: أن يكون على حرفين^(٤)، وتلك شَيْئَةٌ، فهو يُرَدُّ فِيهِ الْمَحذُوفُ، لَا أَعْلَمُ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَذَفْتَ النَّاءَ، يَبْقَى الْأِسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ، الثَّانِي حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ، وَلَا تَنْسَبُ لِلْأَسْمِ حَتَّى تُقَدَّرَ كَامِلًا، وَلَا يَوْجَدُ مِثْلُ هَذَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَلَا بَدَّ مِنْ رَدِّ الْمَحذُوفِ. وَالْأَصْلُ: وَشَيْئَةٌ، مِثْلُ وَعَدَةٍ، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْوَاوَ وَجَعَلُوا حَرَكَتَهَا عَلَى الْعَيْنِ، وَهَذَا قِيَاسٌ فِي فِعْلَةٍ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا، عَلَى حَسْبِمَا يَتَبَيَّنُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ (إِنْ شَاءَ اللَّهُ)^(٥)، فَإِذَا رَدُّوا الْوَاوَ فِي شَيْئَةٍ - لَمَّا ذَكَرْتُهُ - فَأَبُو الْحَسَنِ^(٦) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ تَرُدَّ إِلَى الْوَاوِ حَرَكَتُهَا^(٧)، فَتَرْجِعُ الْعَيْنُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ السُّكُونِ. وَسَيَبُوه^(٨) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْعَيْنَ لَا تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ السُّكُونِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّنَادُّ؛ لِأَنَّ الرَّدَّ إِنَّمَا قُصِدَ بِهِ التَّقْوِيَةُ وَحَذْفُ الْحَرَكَةِ مِنَ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ تَضْعِيفًا، فَيَكُونُ الرَّدُّ الْعَيْنَ إِلَى السُّكُونِ قَدْ ضَعَّفَ بِقَدْرِ مَا قَوَّى. [ق ٥٧/ظ] وَالسَّمَاعُ مَعَ سَيَبُوهِ عَلَى حَسْبِمَا يَتَبَيَّنُ بَعْدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقِيَاسُ فِي مَوْضِعِ السَّمَاعِ مِنْ فِسَادِ الْوَضْعِ.

وتقول في النسب إلى ذي من قولك: ذا مالٍ ذَوِيًّا^(٩)، وكذلك تقول في النسب إلى ذاتٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فَعَلٌ، يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَالْفَاءَ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَوَاتًا أَفْنَانٌ﴾^(١٠).

(١) الهمزة في كساء منقلبة عن أصل، وهو: الواو.

(٢) الهمزة في رداء منقلبة عن أصل، وهو: الياء.

(٣) القلب في علباء وفي كساء ورداء كله بالتشبيه بحمراء، وشبه كساء ورداء بحمراء وما أشبهها من جهة واحدة، وهو: الانقلاب، وشبه علباء من جهتين الانقلاب والانقلاب عن زائد. ينظر: ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، ١١٧/١.

(٤) لامه حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٢٠/٤.

(٥) موجودة فقط في (ج).

(٦) فتكون على قوله: وَشَيْئٌ. ينظر: السيرافي، م.س، ١٢١/٤؛ وابن الفجار، شرح الجمل، ٣٥٩/٢.

(٧) في (ب): أَنْ تَرُدَّ الْوَاوَ إِلَى حَرَكَتِهَا.

(٨) والنسب إلى شية عند سيبويه: وشويٌّ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٩/٣-٣٧٠.

(٩) وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مالٍ فإِنَّكَ تقول: ذَوِيٌّ، كَأَنَّكَ أَضَفْتَ إِلَى (ذَوَا). تعامل معاملة الاسم المقصور. ينظر:

سيبويه، م.ن، ٣٦٦/٣.

(١٠) سورة الرحمن، ٤٨/٧٨.

وأما فُو زَيْدٍ، فتقولُ فيه: فَمِيًّا وَفَمَوِيًّا (على مَنْ قَالَ فَمَانٍ، وَمَنْ قَالَ فَمَوَانٍ قَالَ: فَمَوِيًّا لا غير) (١)؛ لأنَّ العربَ إذا أزالَتْهَا عن الإِضَافَةِ أَبَدَلَتْ مِنَ الوَاوِ مِيمًا، وَجَمَعَتْ بَيْنَ العَوَضِ وَالمَعْوَضِ مِنْهُ، على مَا ذَكَرْتُ لَكَ؛ لأنَّ بَابَ النِّسْبِ مُعْتَبَرٌ بِبَابِ التَّنْيَةِ. وَقَالَ الفِرْزَدِيُّ (٢):

[١٥] هُمَا نَفْثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا على النَّبَاحِ العَاوِيِ أَشَدَّ رِجَامِ

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: عَمٍ، وَشَجٍّ (٣)، فَحُكْمُ هَذَا أَنْ تُفْتَحَ العَيْنُ كَمَا تُفْتَحُ مِنَ الصَّحِيحِ اللَّامِ، نَحْوُ: نَمِرٍ، وَشَقِيرٍ، وَإِنَّمَا فُتِحَتِ العَيْنُ هُنَا؛ لِأَنََّّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْتَحُوا لَكَانَتِ الكَلِمَةُ كُلُّهَا مَكْسُورَةً إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي عَمٍ لِمَا ذَكَرْتُهُ فَالْفَتْحُ فِي إِبِلٍ أَقْوَى؛ لِأَنََّّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْتَحُوا لَتَوَالَى على الكَلِمَةِ كُلِّهَا الكَسْرَاتُ وَاليَاءَاتُ، فَإِذَا فَتَحُوا فِي عَمٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا صَارَ عَمِيًّا بِفَتْحِ المِيمِ فَتَحَرَّكَتِ اليَاءُ وَقَبَلَهَا فَتَحَةً، فَوَجِبَ أَنْ نُقَلِّبَ أَلْفًا فَصَارَ عَمِيًّا، بِمَنْزِلَةِ رَحِيٍّ، فَنُسِبَ إِلَيْهِ كَمَا يُنْسَبُ إِلَى رَحِيٍّ، فَتَقُولُ: عَمَوِيًّا، كَمَا تَقُولُ: رَحَوِيًّا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ: فِي النِّسْبِ إِلَى شَجٍّ: شَجَوِيًّا.

الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ على أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: مُشْتَرٍ (٤)، فَحُكْمُ هَذَا أَنْ تُحْدَفَ مِنْهُ اليَاءُ، وَكَانَ الأَصْلُ: مُشْتَرِيًّا، كَمَا تَقُولُ فِي مُفْتَدِرِيًّا، لَكِنَّهُمْ اسْتَقْبَلُوا الكَسْرَةَ على اليَاءِ، ثُمَّ حَذَفُوهَا؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكَذَلِكَ مُسْتَرَشٍ (٥) وَتَقُولُ: مُسْتَرَشِيًّا، وَتُحْدَفُ اليَاءُ، وَهَذَا أَوْلَى بِالحَذْفِ؛ لِأَنَّ اليَاءَ هُنَا سَادِسَةٌ. الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ رِبَاعِيَّةً، وَلا يَكُونُ الثَّانِي (مِنْ هَذَا إِلاَّ) (٦) سَاكِنًا، نَحْوُ: قَاضٍ، وَدَاعٍ، فَهَذَا يَجْرِي على حُكْمِ النِّسْبِ إِلَى تَغْلِبِ، فَمَنْ قَالَ: تَغْلِبِيًّا، وَلَمْ يَقْلِبِ الكَسْرَةَ فَتَحَةً؛ لِأَنَّ الكَسْرَاتِ وَاليَاءَاتِ لَمْ تَغْلِبْ على الكَلِمَةِ؛ لِأَنَّ اليَاءَ فِي غَيْرِ مَكْسُورٍ حَرْفَانِ. وَهَذَا هُوَ القِيَاسُ [ق ٥٨/و]. قَالَ فِي قَاضٍ وَمَا أَشْبَهَهُ: قَاضِيًّا، وَالأَصْلُ: قَاضِيِيٍّ، اسْتَقْبَلُوا الكَسْرَةَ على اليَاءِ فَأزَالُوهَا فَبَقِيَ اليَاءُ سَاكِنَةً فَحُذِفَتْ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنْ قِيلَ يُجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنِينَ (٧) إِذَا كَانَ الثَّانِي مُشَدَّدًا، وَكَانَ الأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ أَلْفًا كَانَ أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً، قُلْتُ: لا يَكُونُ هَذَا إِلاَّ إِذَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنْ كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنَ الحَذْفِ. وَيَاءُ النِّسْبِ يَجْرِيَانِ مَجْرَى كَلِمَةٍ أُخْرَى.

(١) كَتَبْتُ على الهَامِشِ فِي (أ).

(٢) مَعْنَى نَفْثَا: أَلْفَا على لِسَانِي. وَالنَّبَاحُ: أَرَادَ بِهِ مَنْ يَتَعَرَّضُ لِلهَجْوِ وَالسَّبِّ مِنَ الشَّعْرَاءِ. وَالرَّجَامُ: مَصْدَرٌ رَاجِعُهُ بِالحِجَارَةِ أَوْ رَامَاهُ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ (فَمَوِيَّهِمَا)، حَيْثُ جُمِعَ بَيْنَ الوَاوِ وَالمِيمِ الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنْهَا فِي فَمٍ. يَنْظُرُ: الفِرْزَدِيُّ، هَمَامُ بْنُ غَالِبٍ، دِيوانُهُ، تَح: علي فاعور، ط ١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ٧٧١؛ سيبويه، الكتاب، ٣/٣٦٥؛ والميرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، ١٥٨/٣؛ وابن منظور، لسان العرب، (مادة) فوه.

(٣) رَجُلٌ شَجٌّ: أَي حَزِينٌ. يَنْظُرُ: ابن منظور، م.ن، مادة (شجو).

(٤) فِي (ج): مُشْتَرِيٌّ.

(٥) فِي (ب): مُشْتَرَشٌ.

(٦) كَتَبْتُ على الهَامِشِ فِي (أ). وَفِي (ج): وَيَكُونُ الثَّانِي سَاكِنًا نَحْوُ: قَاضٍ وَدَاعٍ.

(٧) فِي (ب): يَجْتَمِعُ فِيهِ سَاكِنَانِ.

وَمَنْ قَالَ: تَغْلِيًّا، وَفَتَحَ اللَّامَ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ حَاجِزٌ ضَعِيفٌ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقِيَاسِ، إِنَّمَا هُوَ بِالسَّمَاعِ، فَيَجِبُ فِي قَاضٍ أَنْ تَفْتَحَ الضَّادَ، فَيَصِيرُ: قَاضِيًّا، فَتَحَرَّكَ اليَاءُ وَقَبْلَهَا فَتَحَةً، تَنْقَلِبُ أَلْفًا فَيَصِيرُ: قَاضًا، بِمَنْزِلَةِ مَلْهَى، فَمَنْ قَالَ: مَلْهَوِيًّا، قَالَ: قَاضَوِيًّا. وَعَلَيْهِ جَاءَ^(١): [الطَّوِيل]

[١٦] فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَوَانِيقُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

وَمَنْ قَالَ: مَلْهِيًّا، قَالَ: قَاضِيًّا. فَقَدْ صَارَ عَلَى هَذَا قَاضٍ^(٢) عَلَى وَجْهَيْنِ عَلَى مَنْ قَالَ تَغْلِيًّا وَكَسَرَ، وَعَلَى مَنْ قَالَ تَغْلِيًّا وَفَتَحَ، وَلَكِنْ إِذَا جَاءَ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَفْتَحْ فِي تَغْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ الْقِيَاسُ وَالْأَكْثَرُ. وَمَعَ ذَلِكَ مَلْهِيٌّ قَلِيلٌ.

٥.٧.٢ الفصل الخامس: ما آخره ياءً قبلها ألفٌ

وهذا يُوجَدُ عَلَى قِسْمَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ رِبَاعِيَّةً فَأَكْثَرُ، نَحْوُ: سِقَايَةٍ، وَسَقَايَةٍ. فَإِذَا نَسَبَتْ إِلَى هَذَا حَذَفَتْ التَّاءُ فَبَقِيَ سَقَايَا وَسَقَايَا، وَلَا يُنْسَبُ إِلَى الْاسْمِ حَتَّى تُعَدَّرَهُ كَامِلًا، فَتَأْتِي الْيَاءُ طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَتَقْلِبُ هَمْزَةً، فَيَصِيرُ مِثْلَ رِدَائِ، فَتَقُولُ فِيهِ: سَقَايِيًّا، وَسَقَاوِيًّا. وَالْإِثْبَاتُ أَحْسَنُ. وَدِرْحَايَةٍ^(٣) يَجْرِي مَجْرَى عِلْبَاءٍ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ ثَلَاثِيَّةً، نَحْوُ: آيَةٍ، وَرَايَةٍ. لَكَ فِي هَذَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: إِثْبَاتُ الْيَاءِ، فَتَقُولُ: آيِي، وَرَايِي، وَلَا تُعَيِّرُ الْيَاءَ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ مُبَدَلَةٍ مِنْ أَسْلٍ. الثَّانِي: أَنْ تَقْلِبَ الْيَاءُ هَمْزَةً؛ اسْتِثْقَالًا لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ، وَتَجْرِي الْيَاءُ بَعْدَ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ مَجْرَاهَا بَعْدَ الْأَلْفِ^(٤) الرَّائِدَةِ، فَتَقُولُ: آيِيًّا وَرَايِيًّا. الثَّلَاثُ: أَنْ تَقْلِبَ الْهَمْزَةَ وَاوًا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا شَبَّهَتْ الْيَاءَ بَعْدَ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ [ق ٥٨/ظ] بِالْيَاءِ بَعْدَ الْأَلْفِ الرَّائِدَةِ وَقَلِبَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً، صَارَ: آءٌ، مِثْلَ رِدَائِ، فَكَمَا قَالُوا فِي رِدَائِ: رِدَاوِيًّا، قَالُوا فِي آءٍ: آءَوِيًّا. وَحَى

(١) البيت مختلف في نسبه، فنسب لذي الرمة (ت ١١٧هـ)، وهو في ديوانه، ٣/٣٦٢؛ وابن منظور في اللسان، مادة (حنا). وبلا نسبة في سيبويه، الكتاب، ٣/٣٤١؛ ولابن مقبل في الرّمخشري، أساس البلاغة، ١/٥٩١.

الدائق: عشر الدرهم، وقيل سدسه. والشاهد: (الحانوي)، نسبة إلى الحانة، أو الحاني، والشاهد قلب الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبها واوًا كما في قاضي.

(٢) في (ج): قاضي.

(٣) الدرّحاية: الرّجُل الضّخّم القَصِيرُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (درحي).

(٤) كتبت على الهامش في (أ).

سبويه رَحِمَهُ اللهُ: "شَاوِيًّا"^(١)، والأصل: شاء، والهمزة بدلٌ من ياءٍ؛ لأنَّهُم قالوا في جَمْعِ الشَّاءِ: شَوِيًّا، وهو اسمٌ مفردٌ يرادُ به الجمعُ. واللَّامُ مِنْ شَوِيٍّ ياءٌ؛ لأنَّ بابَ حَوِيْتُ أَكْثَرُ مِنْ بابِ قُوَّةٍ^(٢).

٦.٧.٢ الفصلُ السَّادِسُ: ما آخِرُهُ ياءٌ مُشَدَّدَةٌ

هذا الفصلُ يكونُ على خمسةِ أقسامٍ، أحدها: أن تكونَ على ثلاثةِ أحرفٍ، نحو: لِيَّةٍ^(٣)، وحيَّةٍ، فَلَكٍ في هذا وجهانٍ، أحدهما: أن تبقى الياءُ المشدَّدةُ على حالِها، فتقولُ: لِيَّيًّا، وحيَّيًّا، وتجمعُ بينَ أربعِ ياءاتٍ، وهذا ضعيفٌ؛ لما فيه من الثَّقَلِ. الثَّاني: أن تُحَرِّكَ الوَسطَ، كما قالوا في الرَّمْلِ: رَمَلِيًّا. إلا أنَّ التَّحريكَ في لِيٍّ وحيٍّ وما أشبَهَهُما قياسٌ وكثيرٌ، والتَّحريكُ في مِثْلِ رَمَلِيٍّ وحمضيٍّ يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه، فإذا حَرَّكَتِ الوَسطَ مِنْ لِيَّيٍّ، رَدَدَتْ الواوُ المنقلبةُ عنها الياءُ؛ لأنَّ الأصلَ: لَوِيٍّ، انقلبتِ الواوُ ياءً؛ لاجتماعِها مع الياءِ وسَبَقِ الواوُ بالسُّكُونِ، فإذا تحرَّكَتِ الياءُ زالَ موجبُ القلبِ، فعادتْ واوًا إلى أصلِها، فتقولُ: لَوِيًّا، تحرَّكَتِ الياءُ وقبلَها فتحةٌ، انقلبتْ أَلْفاً؛ لأنَّك لا تنسبُ إلى الاسمِ حتى تقدِّره كاملاً فيصيرُ لَوًا، فتنسبُ له لَوِيًّا. وأمَّا حيَّةٌ، فإذا حَرَّكَتِ الوَسطَ قُلْتَ: حيَّيًّا، انقلبتِ الياءُ الَّتِي هي لامٌ أَلْفاً؛ لتحركِها وانفتاحِ ما قبلِها فصارَ حَيًّا، فتقولُ في النَّسبِ: حَيَوِيًّا.

الثَّاني: أن يكونَ على أربعةِ أحرفٍ، وقبلَها فتحةٌ، نحو: قُصَيٍّ، فهذا لك فيه -أيضاً- وجهانٍ، أحدهما: أن تبقى الكلمةُ على حالِها، فتقولُ: قُصَيَّيًّا، وتجمعُ بينَ أربعِ ياءاتٍ كما قلتَ: لِيَّيًّا، وهذا ضعيفٌ. الثَّاني وهو الأحسنُ: أن تحذفَ الياءَ الساكنةَ فيصيرُ: قُصَيًّا، تتحرَّكُ الياءُ وقبلَها فتحةٌ، فتتقلبُ الياءُ أَلْفاً فيصيرُ: قُصَيٍّ، فتقولُ في النَّسبِ: قُصَوِيًّا، كما تقولُ في هدىً: هُدَوِيًّا. ويظهرُ لي أنَّ الأصلَ في قُصَيٍّ: قُصَيُّو^(٤)؛ لأنَّه من مادَّةِ قَصَوْتُ، [ق ٥٩/و] ثمَّ انقلبتِ الواوُ ياءً؛ لاجتماعِها مع الياءِ وسَبَقِ إحداهما بالسُّكُونِ، فإذا حُذِفَتِ الياءُ، عادتِ الواوُ فصارَ قُصَوًّا، ثمَّ انقلبتِ الواوُ أَلْفاً؛ لتحريكِها وانفتاحِ ما

(١) ينظر: سبويه، الكتاب، ٣٥١/٣، ٣٦٧.

(٢) يقصد أن ما جاءت الواو فيه عينا والياء لاما أكثر ممّا جاءت فيه الواو عينا ولاما، وأنَّ إبدال الألف من الواو وهو عين الكلمة أكثر من إبدالها من الياء، وفي حال (شاء) العين واو فتبدل الهمزة ياء، وتقول في الجمع: شويًّا لا شويًّا، فإن تكون الكلمة من حُرُوفٍ مُخْتَلَفَةٍ أُولَى من أن تكون من حُرُوفٍ مُتَّفَقَةٍ. ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣٦/٤؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٢٤٧/٢.

(٣) بفتح فائه العود الذي يُنْبَخَرُ به، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وبكسرهما: اسم موضع في الحجاز. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (ليا).

(٤) في (ج): قصوي.

قبلها فصار قُصَاً^(١) ثُمَّ قُصَوِيًّا. وأما أُمِيَّةٌ، فلا يُقالُ فيه إلا أُمَوِيًّا؛ لأنَّه فُعَيْلَةٌ، مثلُ جُهَيْنَةَ، فقولُهم: أُمِيًّا، وأُمَوِيًّا (بفتح الهمزة)^(٢) شاذٌّ، والقياسُ: أُمَوِيٌّ، بِضَمِّ الهمزة.

الثَّالِثُ: أن يكونَ على أربعةِ أحرفٍ، وقبلَ الياءِ المشدَّدةِ كسرةً، نحو: عَلِيٌّ، فأجازَ أبو عَلِيٍّ^(٣) فيه الوجهين المذكورين في قُصَيٍّ، ولم يذكرَ سيبويه^(٤) في مثلِ عَلِيٍّ إلا وجهًا واحدًا، وهو: أن تُحذفَ الياءُ الساكنةُ، فيبقى مثلَ عَمٍ، فَتُفْتَحَ اللَّامُ، فيصيرُ عَلِيًّا، تَتَحَرَّكُ الياءُ وقبلها فتحةً، فتقلبُ أَلْفًا، فيصيرُ علا، فتقولُ: عَلَوِيًّا؛ لأنَّ عَلِيًّا أثقلُ من قُصَيٍّ؛ للكسرةِ التي قبلَ الياءِ، وكذلك قال يونس^(٥). وهو الصَّحيحُ، إن شاء اللهُ.

الرَّابِعُ: أن تكونَ الكلمةُ خماسيَّةً، والياءُ مشدَّدةً للنَّسبِ، نحو: كُرْسِيٌّ، وقَمَرِيٌّ، وما أشبههُما. فإذا نسبتَ إلى هذا النوعِ حذفتَ الياءَينِ؛ لأنَّهما زيدا معًا، فيحذفانِ معًا، ولا يمكنُ إثباتُهُما؛ لأنَّه يؤدي إلى اجتماعَ أربعِ ياءاتٍ، فيصيرُ اللَّفْظُ واحدًا والتَّأويلُ مختلفٌ، بمنزلةِ يا (مَنْصُ)^(٦)، فيمَن نوى، وفيمن لم يَنو^(٧).

الخامسُ: أن تكونَ الكلمةُ خماسيَّةً، والياءانِ لغيرِ النَّسبِ، نحو: مَرْمِيٌّ، فلكَ في هذا وجهانِ، أحدهما: أن تُجْرِيَ مَرْمِيًّا مَجْرَى كُرْسِيٍّ؛ لأنَّ اللَّفْظَ واحدًا، فتحذفُهُما معًا. الثَّاني: ألا تُجْرِيَ مَرْمِيًّا مَجْرَى كُرْسِيٍّ؛ لأنَّ الياءَ الأخيرةَ أصليَّةً، فَتَحذفُ الياءَ الساكنةَ، كما حذفتُها في عَلِيٍّ وبلِيٍّ إذا نسبتَ إليهما. ومَرْمِيٌّ أولى بالحذفِ؛ لأنَّك لو لم تحذفَ في عَلِيٍّ لجمعتَ بينَ أربعِ ياءاتٍ في كلمةٍ رباعيَّةٍ، والخماسيُّ أثقلُ. وأبو عليٍّ^(٨) يوافقُ في مَرْمِيٍّ، وإن كانَ يُخالفُ في عَلِيٍّ، على حسبِما تقدَّم، فإذا حذفتَ الياءَ

(١) في (ب): قصى.

(٢) غير موجود في (أ) و(ج)، موجود في (ب).

(٣) لم تقف الباحثة على قوله.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٤٢٣-٣/٤٤٣.

(٥) ينظر: سيبويه، م، ٣/٤٤٤.

(٦) يريد أن حذف ياءِ النسب من كرسى، كحذف آخر منصور عند الترخيم؛ إذ يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله، إن كان زائداً ليئاً، أي: حرف لين ساكن رابع فأكثر، وعند ذلك تبقى ضمة الصاد في حال نوى الترخيم أو لم ينو، فتساوى اللفظ مع اختلاف المراد. ينظر: أبو عليّ الفارسي، التعلّيق على كتاب سيبويه، ٦/٢، ٣/١٦٧؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٣/٢٩٠.

(٧) المراد بهذه العبارة: أنّ من رَحَم المنادى فهناك حالتان: إمّا أن ينوي المحذوف، أو لا ينوي. ولغة من نوى: أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون، وكأنّه لم يحذف منه شيئاً؛ لأنّه ينوي ذلك المحذوف، فيقول: يا حار، أصلها حارث، ويا جعفر، يريد جعفر. ولغة من لم ينو: أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنّه كامل، فيقول: يا حار، بحركة البناء على الرّاء، ويا جعفر.

وأراد بأنّ (منص) استوت فيها الحركة فيمن نوى وفيمن لم ينو؛ فتكون الصاد بالضمّ بكلا الحالتين. ينظر: راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصّرف، تج: أميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م، ١/١٣٧.

(٨) ينظر: أبو عليّ الفارسي، التعلّيق على كتاب سيبويه، ٣/١٦٧-١٦٨.

السَّائِئَةُ مِنْ مَرْمِيٍّ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، بَقِيَ مَرْمِيٌّ بِمَنْزِلَةِ قَاضِيٍّ^(١)، آخِرُهُ يَاءٌ سَائِئَةٌ، قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، فَمَنْ قَالَ فِي قَاضٍ: قَاضِيًّا قَالَ: [ق ٥٩/ظ] فِي مَرْمِيٍّ: مَرْمِيًّا، فَيَصِيرُ اللَّفْظُ وَاحِدًا، وَالتَّأْوِيلُ مُخْتَلَفٌ. وَمَنْ قَالَ فِي قَاضٍ: قَاضِيًّا قَالَ: مَرْمِيًّا^(٢)، وَمِنْ هَذَا حَانَوِيٌّ؛ لِأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى حَانِيَّةٍ. قَالَ عَلْقَمَةُ^(٣):
[البسيط]

[١٧] كَأْسٌ عَزِيزٌ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَّقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَانِيَّةٌ حَوْمٌ

وَأُنشِدَ سَبِيحِيَّةً^(٤) فِي النَّسَبِ إِلَى حَانِيَّةٍ: [الطويل]

[١٨] فَكَيْفَ لَنَا بِالشَّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَوَانِيْقٌ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ

وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى مُحَيٍّ^(٥): مُحَوِيًّا فِي الْأَعْرَفِ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا حَذَفْتَ الْيَاءَ الْخَامِسَةَ بَقِيَ مُحَيٌّ، مِثْلَ قُصَيٍّ (وَكذلك مُحَيًّا، إِذَا حَذَفْتَ الْأَلْفَ؛ لِأَنَّهَا خَامِسَةٌ، صَارَ بِمَنْزِلَةِ قُصَيٍّ)^(٦)، فَيَسْتَوِي الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ فِي النَّسَبِ.

٧.٧.٢ الفصل السابع: ما قَبْلَ آخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ

نَحْوُ: سَيِّدٍ، وَمَيِّتٍ، فَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى مِثْلِ هَذَا، حَذَفْتَ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَةَ، وَتَرَكْتَ الْيَاءَ السَّائِئَةَ. فَقُلْتَ: سَيِّدِيًّا، وَمَيِّتِيًّا، وَلَمْ تَحْذَفِ السَّائِئَةَ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ تَنْقَلِبُ أَلْفًا، فَكَرِهُوا هَذَا الْإِجْحَافَ.

(١) فِي (ب): قَاضٍ.

(٢) فِي (ب): مَرْمَوِيٌّ.

(٣) عَلْقَمَةُ الْفَحْلُ، عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ (يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَالْبَاءَ) بْنُ نَاشِرَةَ بْنِ قَيْسٍ، مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، مِنْ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، عَاصَرَ امْرَأَةَ الْقَيْسِ، وَخَلَفَ عَلَى امْرَأَتِهِ بَعْدَ أَنْ طَلَّقَهَا، لَمَّا حَكَمَتْ لَهُ عَلَى امْرِئِ الْقَيْسِ بِأَنَّهُ أَشْعَرُ مِنْهُ فِي صِفَةِ فَرَسِهِ. يَنْظُرُ: الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ، شَرَحَ دِيوَانَ عَلْقَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْفَحْلِ، تَح: حَنَا نَصْرًا، ط ١، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م، ٨.

وَفِي الْبَيْتِ يَصِفُ الْخَمْرَ، وَالْكَأْسَ: الْخَمْرُ فِي إِثْنِهَا، وَأَرَادَ بِالْعَزِيزِ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ الْأَعَاجِمِ، وَعَتَّقَهَا أَيُّ تَرَكَهَا حَتَّى عَتَقَتْ. وَأَرْبَابِهَا: أَصْحَابُهَا. وَالْحَوْمُ: السُّودُ يَرِيدُ أَنَّهَا مِنْ أَعْنَابِ سُودٍ، وَيُقَالُ الْحَوْمُ: جَمْعُ حَائِمٍ؛ وَهُوَ الَّذِي يَقُومُ عَلَيْهَا وَيَحُومُ حَوْلَهَا، وَهُوَ عَلَى هَذَا مِنْ وَصْفِ الْحَانِيَّةِ، وَهِيَ جَمَاعَةُ الْخَمَّارِينَ. وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ: كَأْسٌ (حَانِيَّةٌ)، حَيْثُ جَعَلَ النَّسْبَةَ إِلَى الْحَانَةِ: حَانِيٍّ، وَمَوْثَقًا: حَانِيَّةً، عَلَى الْقِيَاسِ.

يَنْظُرُ: الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ، شَرَحَ دِيوَانَ عَلْقَمَةَ، ٤٥؛ وَسَبِيحِيَّةً، الْكِتَابُ، ٣/٣٤١؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةُ (كَأْسٍ)، (وَحَوْمٍ)، وَ(حَنَا)، وَ(دَوَا).

(٤) سَبَقَ شَرَحُ الشَّاهِدِ. يَنْظُرُ: صَفْحَةُ ٥٣ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٥) اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ حَيًّا وَوَزْنُهَا مُفَعِّعٌ.

(٦) غَيْرُ مُوجُودٍ فِي (ج).

وقالوا: طائياً^(١) في النسب إلى طيء، وهذا شاذ. فإمّا أن يُقال: إنهم حذفوا الساكنة وانقلبت المتحركة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإمّا أن يُقال شدوا في قلب الياء الساكنة (ألفاً)^(٢).

٢.٧.٨ الفصل الثامن: ما كان على وزن فَعْلَةٍ، بسكون العين، ولا مَهْ ياءً أو واوً

نحو: ظَبْيَةٍ، وَعَزْوَةٍ. فالنحويون في هذا على ثلاثة مذاهب، أحدها: أن تُحذف الهاء. فيقال: ظَبْيِي، وَعَزْوِي، كما يقال في النسب إلى ظَبِيٍّ وَعَزْوِيٍّ، ولا خلاف في ظَبِيٍّ وَعَزْوِيٍّ أن العين تبقى على سكونها. وجعل قول العرب: زَنَوِيًّا في بني زِنْيَةٍ من الشاذ^(٣) الذي لا يُقاس عليه. المذهب الثاني: أن ما آخره ياءٌ يُعَيَّرُ كتغيير زِنْيَةٍ^(٤) (وَبَطْيَةٍ)^(٥)، فيقال في ظَبْيَةٍ: ظَبْوِيٍّ، وجعل قول العرب: زَنَوِيًّا (وَبَطْوِيًّا)^(٦) في بني زِنْيَةٍ وِبَطْيَةٍ أصلاً قاس عليه ما آخره ياءً، وما آخره واوً لا يُقاس على زَنَوِيٍّ، فلا يُقال في النسب إلى عَزْوَةٍ: عَزْوِيٍّ بتحريك الزَّاي، وإنما يُقال بتسكين الزَّاي. المذهب الثالث: أن يُقاس [ق ٦٠/و] على زَنَوِيًّا ما آخره ياءً أو واوً بعدها هاءُ التَّائِيثِ. والأول هو الصواب. وقولهم زَنَوِيٍّ شاذٌّ، لا يُقاس عليه. والله الموفقُ بفضله.

٢.٧.٩ الفصل التاسع: ما حُذِفَ^(٧) لامه.

وهذا الفصل ينقسم أربعة أقسام؛ أحدها: ما حُذِفَ لامه وَرُدَّ في الإضافة أو في التثنية أو في الجمع بالألف والتاء. نحو: أخ، قالوا في التثنية: أَخَوَيْنِ. وفي الإضافة: أَخَاكَ. وقالوا: أخوات. فما كان هكذا، فلا بُدَّ من الرَّدِّ في النسب، فتقول في النسب: أَخَوِيًّا، لا غير.

الثاني: ما حُذِفَتْ لامه ولم تُرُدَّ في موضع من المواضع المذكورة. فهذا النوع أنت فيه بالخيار إن شئت رددت في النسب، وإن شئت لم تُرُدَّ، نحو: يدٍ، وغدٍ، فإن لم تُرُدَّ، فتقول: يَدِيًّا، وإن شئت رددت، وعند الرَّدِّ اختلف أبو الحسن وسيبويه ما لم يكن مضاعفاً؛ فأبو الحسن^(٨) يرُدُّه إلى الأصل، فيقول: يَدِيًّا،

(١) القياس: طَبْيِيٍّ.

(٢) كتبت على الهامش في (أ).

(٣) القياس: زَبْيِيٍّ.

(٤) حي من العرب. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٤٧٣.

(٥) أضيفت في (أ) فوق الكتابة وغير موجودة في (ب) و(ج). من بطا، وفي لسان العرب، قال ابن سيده: "وَلَا عِلْمُ لِي بِمَوْضِعِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبْطَيْتُ لَعَةً فِي أَبْطَاتٍ"، وهي اسم هيئة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بطا).

(٦) كتبت على الهامش في (أ)، وغير موجودة في (ج).

(٧) في (ج): حذفت.

(٨) ينظر: ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، المنصف، ٦٣-٦٤.

بسكون العين؛ لأنَّ الأصلَ في العينِ السُّكُونُ بدليلِ أيِّدٍ، فلمَّا زالتِ اللَّامُ على غيرِ قياسٍ صارَ الإعرابُ في العينِ، فتحركُها؛ لزوالِ اللَّامِ فإذا عادتِ اللَّامُ عادتِ العينُ إلى أصلِها منَ السُّكُونِ. وسيبويه^(١) يذهبُ إلى أنَّها لما جرتِ العينُ في الكلامِ متحرِّكةً، كرهوا ردَّها إلى السُّكُونِ؛ لأنَّكَ إنْ سَكَنْتَ فأنتَ تُضَعِفُ بقدرِ ما تقوِّي، وكلامُ العربِ يوافقُ ما ذهبَ إليه سيبويه؛ قالوا في غَدٍ: غَدَوِيًّا. قال سيبويه: "كما قالت العربُ في غَدٍ: غَدَوِيًّا"^(٢). وغَدُّ أصلُهُ (فَعَلٌ)، بسكونِ العينِ. حكى سيبويه عن بعضِ العربِ: "أتَيْكَ غَدَوًا"^(٣) وأنشد^(٤):

[١٩] وما النَّاسُ إِلَّا كالديارِ وأهلِها بها يومَ حَلَّوها وغَدَوًا بلاقِع

وعلى مذهبِ سيبويه أكثرُ النَّحْوِيِّينَ؛ لأجلِ السَّماعِ. وما ذهبَ إليه أبو الحسنِ لم يُنقلَ عنِ العربِ وإنَّما أخذَهُ بالقياسِ. ووَضِعَ القياسِ حيثُ وجودُ النَّصِّ منِ فسادِ الوَضِعِ. ومن قالَ في رَبِّ: رَبٌّ^(٥)، قالَ في النَّسبِ إذا رَدَّ: رَبِّيًّا، لمكانِ النَّضْعِ على مذهبيهما؛ لأنَّ سيبويه لم يخالفَ إِلَّا فيما لم يكن مضاعفًا.

الثَّالثُ: ما حُذِفَ لامُهُ، وألْحِقَ [ق ٦٠/ظ] أوَّلُهُ ألفُ الوصلِ؛ لتكونَ عوضًا منَ المحذوفِ، نحوُ: اسمٍ، واسْتِ. فلكَ في مثلِ هذا وجهانِ، أحدهما: أنْ تُبْقِيَ الكلمةَ على حالِها ولا تَرُدَّ، فنقولُ: اسمِيًّا واسْتِيًّا. الثَّاني: أنْ تَرُدَّ وتحذفَ ألفَ الوصلِ. وإذا فعلتَ هذا، فَعَلَى مذهبِ سيبويه، تبقى العينُ متحرِّكةً، وإنْ كانتَ في الأصلِ ساكنةً. وعلى مذهبِ أبي الحسنِ، تُرَدُّ العينُ إلى أصلِها منَ السُّكُونِ.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٥٨؛ وابن جنِّي، المنصف، ٦٣-٦٤.

(٢) سيبويه، م.س، ٣/٣٥٨.

(٣) سيبويه، م.س، ٣/٣٥٨.

(٤) الشَّاهد معزُومٌ للبيد بن ربيعة (ت ٤١هـ)، وهو من قصيدة يرثي بها أخاه لأمه في الجاهليَّة، وهو أرْبَدٌ، وقد شبَّه حال وجود النَّاسِ في الدُّنيا وسرعة زوالهم وفنائهم، بطول أهلِ الدُّيارِ فيها وزوالهم عنها، وتركها خلاءَ خاوية. وبلاقع، جمع بلقع: قفر خالي. وموضع الشَّاهد في البيت (غَدَوًا): إذ الشَّائع استعمالُ الغد كاليَدِ، فظهرت واوه هنا على الأصل. ينظر: لبيد بن ربيعة، ديوانه، ١٦٩؛ وقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ)، الأزمنة وتلبية الجاهليَّة، ١/٣٣؛ وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، الشَّعر والشَّعراء، ١٢٧٠؛ والبندنجي، (ت ٢٨٤هـ)، التَّقْيِيبة في اللُّغة، ١/٦٧٨؛ والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، ٢/٢٣٩؛ وأبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، شرح القوائد السَّبْع الطَّوالِ الجاهليَّة، ١/٣٨٧؛ والفارابي، (ت ٣٥٠هـ)، معجم ديوان الأدب، ٤/٣؛ وأبو عليِّ القالي، (ت ٣٥٦هـ)، البارع في اللُّغة، ١/٤٢٦؛ وأبو منصور الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللُّغة، ٨/١٥٥؛ والجوهري (ت ٣٩٣هـ)، الصَّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، ٦/٢٤٤٤، والرَّمخسري، الكشاف، ١/٨١؛ والرَّضِي الاسترْباذي (ت ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ٤/٤٤٩؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (غدا).

والبيت أيضًا معزُومٌ لذي الرِّمة (ت ١١٧هـ)، ينظر: ذو الرِّمة، في ديوانه، ٣/٣٨٧؛ وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، النِّهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزَّاوي، المكتبة العلميَّة، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٣/٣٤٦؛ ومحمَّد بن يوسف (ت ٩٤٢هـ)، سبل الهدى والرِّشاد، في سيرة خير العباد، تح: عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ١/٢٦٦.

وقد جاء الشَّاهد بلا نسبة، ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٥٨؛ والخليل، العين، ٤/٤٣٦؛ وابن جنِّي، المنصف، ٦٤. (ج) في (ج) رب وخفف.

وتقول في ابنم: ابْنَمِيًا وَبَنَوِيًا^(١). وتقول في الإضافة إلى امرئ: امرئياً، ومن قال: بنوياً، قال: مرئياً، بفتح الراء، على مذهب سيبويه، ومرئياً بسكون الراء، على مذهب أبي الحسن، وكذلك إذا نسبت إلى امرأة. وما ذهب إليه سيبويه حكى عن العرب.

الرابع: ما عوض من لامه تاءً، نحو: أخت، وبنيت. فالخليل^(٢) يذهب في هذا وما أشبهه إلى رد المبدل منه التاء. فتقول: أخوياً: وَبَنَوِيًا. ويونس^(٣) يقول: بنئياً، وأختياً. وما ذهب إليه الخليل هو الصحيح، والله أعلم؛ لأنهم يقولون في الجمع بالالف والتاء: أخوات، وبنوات. ولم يقل أحد: أخنات ولا بنئات؛ لأن هذه التاء نزلت منزلة تاء التانيث فلا تثبت في الجمع بالالف والتاء، والنسب معتبر -أيضاً- بالجمع بالالف والتاء، وإذا عاد المحذوف زال المبدل منه. وكذلك تقول في كلتي: كلوياً. وكذلك تقول: بنوياً^(٤) في النسب إلى ثنتين، على مذهب الخليل^(٥)، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. ويونس^(٦) يقول: كلتياً، وثنئياً.

وإذا نسبت إلى لاتي، من اللات والعزى قلت: لائياً، ولاوياً. ولائي أقيس؛ لأنك إذا حذف التاء، بقي الاسم الظاهر على حرفين، الثاني حرف مدّ ولين. ولا ينسب للاسم حتى يقدر على ما تكون عليه الأسماء، فلا بد من زيادة حرف، وما لم يكن له أصل إنما يجعل ما ذهب منه مثل ما هو منه، فتضاعف الألف، ثم تنقلب الألف همزة؛ لوقوعها بعد ألف، ألا ترى أنهم قالوا: إن لئناً وإن لؤاً عناء^(٧). فزاد على الواو واواً. وكذلك يقال في كئي، إذا سمّي به: كئي، بياءً مشددة؛ لأنك تزيد من جنس الياء.

١٠.٧.٢ الفصل العاشر: [ق ٦١ و] ما حذف عينه نحو: سه، وما حذف فأوه نحو: عده

فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تزد ما حذف؛ لأنه لا يلي ياء النسب، وإنما يرد ما يلي ياء النسب؛ لأن اللام تتغير عند لاحق ياء النسب والتغيير يأنس بالتغيير. وقد مضى الكلام في شية^(٨).

(١) غير موجودة في (ج).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٦٣.

(٣) ينظر: سيبويه، م.ن، ٣/٣٦٣.

(٤) في (ج): ثنياً وثنوياً.

(٥) ينظر: سيبويه، م.س، ٣/٣٦٣.

(٦) ينظر: سيبويه، م.س، ٣/٣٦٣.

(٧) هذا عجز بيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه. صدره: لَيْتَ شِعْرِي وَأَيَّنَ مَنِي لَيْتَ. وموضع الشاهد: تضعيف (لو) حين جعلت اسماً؛ لأن الاسم المفرد على يكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في (لو) لا تتحرك، فوضعت لتحتل الحركة. ينظر: أبو زبيد الطائي حرمله بن المنذر (١٤١ هـ)، ديوانه، تح: نوري حمودي القيسي، دط، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م، ٤١؛ وسيبويه، الكتاب، ٣/٢٦٢.

(٨) ينظر: صفحة ٤٩-٥٠ من هذا الكتاب.

١١.٧.٢ الفصل الحادي عشر: ما آخِرُهُ تاءُ التَّأْنِيثِ

اعلم أنّ العرب لا تجمعُ بينَ ياءِ النَّسَبِ وتاءِ التَّأْنِيثِ اللَّاحِقَةِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ. فتقولُ في طَلْحَةَ: طَلْحِيًّا؛ لأنَّ التَّاءَ قد جاءتْ دالةً على النَّسَبِ، قالوا: مهالبةٌ وأشاعرةٌ، فكرهوا أنْ يجمعوا بينهما. وأمَّا طَلْحِيَّةٌ، فلمْ تُلْحَقِ التَّاءُ إِلَّا لِلدَّلَالَةِ على تَأْنِيثِ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي طَلْحِيٍّ؛ لأنَّ طَلْحِيًّا صارَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَشْبَهَةِ بِأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، نحو: حَسَنٍ وَكَرِيمٍ. فقالوا: طَلْحِيَّةٌ، كما قالوا حَسَنَةً، فهما وإن اجتمعا في اللَّفْظِ، لم يجتمعا في الْحَقِيقَةِ؛ لأنَّ التَّاءَ لِحَقِّ الضَّمِيرِ، وياءُ النَّسَبِ لِحَقِّ طَلْحَةَ؛ لتتقلَّها مِنْ مُسَمَّى إِلَى مُسَمَّى، وَمِنْ الْأَسْمِ إِلَى الصِّفَةِ، وَإِذَا سَمَّيْتَ بِتَمَرَاتٍ، حَذَفْتَ التَّاءَ؛ لِأَنَّهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَحَذَفْتَ الْأَلْفَ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَقُلْتَ: تَمَرِيًّا، بفتح الميمِ، وَلَوْ نَسَبْتَ إِلَى تَمَرَاتٍ، وَهُوَ جَمْعٌ، لَرَجَعْتَ إِلَى الْمَفْرَدِ، فَقُلْتَ: تَمَرِيًّا، بِسكونِ الميمِ، على حَسْبِما يَتَبَيَّنُ بَعْدُ^(١)، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَالَتِ الْعَرَبُ فِي أَدْرِعَاتٍ: أَدْرِعِيًّا، وَفِي عَانَاتٍ: عَانِيًّا.

١٢.٧.٢ الفصل الثاني عشر: ما لِحَقُّهُ زِيَادَاتُ التَّنْثِيَةِ، وَزِيَادَاتُ الْجَمْعِ

نحو: الزَّيْدَانِ، وَالزَّيْدُونَ. إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا، وَبَقِيَتْ إِعْرَابُهُمَا بِالْحُرُوفِ، فَهَذَا النَّوْعُ تَحْذِفُ مِنْهُمَا عَلَامَتِي التَّنْثِيَةِ وَعِلَامَتِي الْجَمْعِ، فَتَقُولُ: زَيْدِيًّا، وَكَذَلِكَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى قَتْسَرِينَ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فَيَمُنْ جُعِلَ إِعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ، قُلْتَ: قَتْسَرِيًّا. وَيَبْرِيًّا فِي يَبْرِينَ.

مسألة: سِنُونَ جَمْعُ سَنَةٍ

ويكونُ إِعْرَابُهُ بِالْحُرُوفِ، فَتَقُولُ: أَعْجَبْتِي هَذِهِ السِّنُونَ، وَأَحْبَبْتُ هَذِهِ السِّنِينَ، وَعَجِبْتُ مِنْ هَذِهِ السِّنِينَ. فَهُوَ فِي الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ ثُبِينٍ، وَيَتَبَيَّنُ هَذَا فِي بَابِ الْجَمْعِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَتَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ هَذِهِ: سِنَوِيٍّ، وَتَسْقُطُ النُّونُ. وَمَنْ الْعَرَبِ مَنْ يَعْرُبُهُ بِالْحُرُوفِ فَيَقُولُ: سِنِينَ [ق ٦١/ظ] وَسِنِينًا وَسِنِينَ. وَتَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ هَذِهِ: [سِنِينِكَ] قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
[الطَّوِيل]

(١) ينظر: صفحة ٦٢-٦٣ من هذا الكتاب.

(٢) البيت للصَّمَّة بن عبد الله القشيريِّ. ودعاني: بمعنى اتركاني، المراد: جمع أمرد، وهو الشاب الذي لم ينبت في وجهه شعر. يريد منهما أن يكفا عن ذكر (نجد)؛ لأنه يضيق بذلك؛ حيث يذكر ما جرى له به من الأحداث الجسم التي هزَّت =

[٢٠] دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَانَا مُرْدَا

وهي عند هؤلاء مفرد في اللفظ، جمع في المعنى، بمنزلة قوم ونفر. واختلف في وزنها؛ فمنهم من ذهب إلى أن وزن سنين على هذا فعلين، والأصل سنوين، فحذفت اللام، وجعلت حركتها على العين. ومنهم من ذهب إلى أن وزنها فعيل، والأصل سنيو، ثم أبدل من الواو النون، كما قيل: صنعاني، والأصل: صنعاي. على حسبا تقدم. ثم اتبعت حركة السين حركة النون. فإن سميت رجلاً بسنين على من جعل إعرابه بالحروف [وبقيته] كذلك قلت في النسب إليه: سنياً. و(على) (١) من جعل إعرابه بالحركات: سنياً. وإن نسبت إلى سنين على حاله، ولم تسم به، قلت على من جعل إعرابه بالحروف: سنويًا، على من قال: سنوات. ومن جعل لامه هاء، قال: سنهياً وسنياً. حكى في التصغير: سنيهة؛ لأنك تنسب إلى المفرد وهو سنة. ومن جعل إعرابه بالحركات قال: سنياً. فمن جعل إعرابه بالحركات، فحكمه في النسب قبل التسمية وبعد التسمية سواء. ومن جعل إعرابه بالحروف، فاختلف؛ فإن سميت به ثم نسبت كسرت السين، وإن لم تسم به ونسبت إليه فتحت السين؛ لأنك تردّه إلى الواحد.

١٣.٧.٢ الفصل الثالث عشر: في الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر

نحو: بعلبك، فهذا النوع تحذف منه إذا نسبت الاسم الثاني، فتقول في بعلبك: بعلياً، وتقول في معديكرب: معدياً؛ لأنك تحذف كرباً، فيبقى معدى، بمنزلة قاضي، فمن يقل: قاضياً يقل: معدياً. ومن يقل: قاضوياً يقل: معدوياً. وإنما حذف أحد الاسمين؛ لأن الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر له شبهة بالمضاف والمضاف إليه، ألا ترى أن شغراً بعر (٢) توالى فيه ست حركات، كما توالى في [حمل حملة]، وتأتي المركبة على ثمانية أحرف، قالوا: ثمانية عشر، كما يكون ذلك في المضاف والمضاف [ق ٦٢/و] إليه، نحو: صاحب جعفر، وتقول في النسب إلى خمسة عشر، إذا كان اسماً لمذكر أو

= الشيوخ وشيبت الشباب. وموضع الشاهد في: (سينه)؛ لزمت الياء وأعربت بالحركات الظاهرة، فهي اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة؛ بدليل بقاء النون مع الإضافة. وهي لغة بني عامر قوم الشاعر.

ينظر: خالد عبد الرؤوف جبر، الصمة بن عبد الله القشيري حياته وشعره، دار المناهج، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م، ٧٨؛ والفراء (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ٩٢/٢؛ وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالح، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٧١.

(١) كتبت على الهامش في (أ).

(٢) تفرق القوم شغراً بعر: أي في كل وجهة. وهما اسمان جعلوا واحداً وبنياً على الفتح، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شغر).

مؤنث: حَمْسِيًّا. ولا يُنسب إليه وهو اسمٌ عددي؛ لما في ذلك من اللبس. وكذلك اثنا عشر، إذا كان اسماً لرجلٍ أو امرأة، تنسب إليه فتقول: اثنيًا، وثنويًا. وكذلك قلت في ابن: ابنيًا، وثنويًا. وحكى سيبويه: "حَضْرَمِيًّا"^(١). وهذا شاذٌ. والقياس حَضْرِيٌّ، لكنّه جاء على طريقة عَبْدَرِيٍّ، في النسب إلى عبد الدار.

٢.٧.١٤ الفصل الرابع عشر: في النسب إلى الاسم المضاف

فلا بدُّ من حذف أحد الاسمين؛ لأنك لو نسبت إلى غلام زيد: غلام زَيْدِيٍّ، ولم تحذف، لكان الغلام مضافاً إلى رجلٍ منسوبٍ إلى زيد، وكذلك لو قلت في ابن الزبير: ابن الزُبَيْرِيٍّ، لكان الابن مضافاً إلى رجلٍ منسوبٍ إلى الزبير، ولم تُرد ذلك. ثم إن المضاف على قسمين، أحدها: أن يكون الثاني مقصوداً [قصره]، وأضيف الأول إليه؛ ليتعرف به، نحو: ابن الزبير، وابن كراع، وأبي بكر، فهذا تحذف منه الأول، وتنسب إلى الثاني، وأنت تريد الأول. قالوا في النسب إلى عبد الله بن الزبير: زُبَيْرِيًّا. وكذلك قالوا في النسب إلى أبي مسلم: مُسْلِمِيًّا. وقالوا في النسب إلى أبي بكر بن كلاب: بَكْرِيًّا. وقالوا في النسب إلى ابن دعلج: دَعْلَجِيًّا. والكنى عنهم تجري مجرى ابن الزبير؛ لأنهم إذا قالوا في الصبي: أبا بكر، فإنما هو عندهم على توهم أن يعيش ويكبر، فيكون له ابنٌ مشهودٌ، واسمه بكر، فيضاف إليه؛ ليعرف به، وعلى هذا جرى (هذا)^(٢) عندهم الحرث والعباس، على أن يكون كذلك، فيعرف به، ثم يغلب عليه، كما غلب ابن عمّار وابن عباس وابن مسعود على العبادة.

الثاني: أن لا يكون الثاني مقصوداً قصره، ولا يتعرف الأول به، وحال الأول معه كحالِهِ لو جئت به وحده نحو: عبد القيس، وامرئ القيس، ألا ترى أنك لو جئت بامرئ، وجعلته علماً، لكان بمنزلة امرئ القيس؛ لأنك لم تقصد بامرئ القيس أن يتعرف امرؤ بالإضافة إلى [ق ٦٢/ظ] القيس، كما قصدت ذلك في ابن الزبير، وما أشبهه. فإذا نسبت إلى ما كان هكذا، وجب أن تنسب إلى الأول، فتقول في عبد القيس: عَبْدِيًّا، وفي امرئ القيس: امرئِيًّا، ومرئِيًّا، بفتح الراء، على من قال: يدويًا. ومرئِيًّا، بسكون الراء، على من قال: يدويًا. وقد مضى بيان ذلك.^(٣)

وقولهم في عبد مناف: منافِيًّا، شاذٌّ كأنهم كرهوا اللبس. وقولهم: عَبْشَمِيًّا، وَعَبْدَرِيًّا، شاذٌّ أيضًا، بنوا عَبْشَمًا وَعَبْدَرًا من حروف عبد شمس وعبد الدار، ثم نسبوا إليها، وهذا بمنزلة حوقل وبسمل. وهذا كله شاذٌّ ولا يقاس عليه، والقياس ما ذكرته أولاً.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٧٤.

(٢) كتبت على الهامش في (أ) وكتبت في (ج).

(٣) ينظر: صفحة ٥٧ من هذا الكتاب.

٢.٧.١٥ الفصل الخامس عشر: في النسب إلى الأسماء المحكية.

اعلم أنك إذا نسبت إلى تأبَّطَ شراً قلت: تأبَّطياً، وتخلع من تأبَّطَ الضمير، ألا ترى أن من العرب من يقول: يا تأبَّط، أقبل. فيجعل الأول مفرداً، وهو يريد تأبَّطَ شراً. ولو سميتَ بحيثما، ولولا لقلت في النسب: حَيْثِيًّا، وَلَوِيًّا، وتشدُّ الواو؛ لأنك لا تنسب إلى الاسم حتى يكون على هيئة يُنطقُ بها، وكل اسم آخره حرفٌ علَّةٌ، وهو على حرفين، فلا بُدُّ من زيادة حرفٍ، فإن كان قد حُذِفَ منه حرفٌ، رُدَّ ذلك المحذوفُ، وإلا زيدَ من جنسِ الحرفِ الآخرِ، كما قال: (إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءً)^(١). وكذلك تقول في إنمأ، إذا كان اسمًا، ونسبت إليه: إنِيًّا. وكذلك تقول في إمأ، إذا سميت به من قولك: إمأ تَصْرِبُ، اضرِبْ إنِيًّا.

وكذلك كل ما سُمِّيَ به بحرفين، وتقول في رجلٍ اسمه قُلٌّ: قَوْلِيًّا، وتخلع الضمير. وتقول في رجلٍ اسمه [يبيعُ: ببيعًا]، وفي رجلٍ سمَّيته بحَفٍ: خَافِيًّا. وكذلك القياس في كُنْتُ تقول: كُونِيًّا. قال سيبويه: "وسمنا من العرب من يقول: كُونِيًّا"^(٢). وحكى أبو عمر^(٣): "كنتيًّا"^(٤) وهذا شاذٌّ. وأنشد ابن جني^(٥):
[الوافر]

[٢١] إِذَا مَا كُنْتَ مُلْتَمِسًا لِقُوتِ فَلَا تَصْرُخْ بِكُنْتِي كَبِيرِ

والكُنْتِي: الشَّيْخُ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَبُرَ ضَعُفَ، فيقول: كُنْتُ كَذَا كُنْتُ كَذَا، وهذا إنمأ جاء على أن الفعل [ق ٦٣/و] والفاعل كالشَّيْءِ الواحدِ، وهو شاذٌّ، ولا يكاد يُعرَفُ. ومن النَّاسِ مَنْ قَالَ: لَا يَقُولُ كُنْتِيًّا إِلَّا غَالِطٌ. وتقول في شَابٍ قَرْنَاها تَصْرُ وتَحْلُبُ: شَابِيًّا. قَالَ الشَّاعِرُ: (بَنِي شَابٍ قَرْنَاها تَصْرُ وَتَحْلُبُ)^(٦)

(١) سبق ذكره، ينظر: صفحة ٥٩ من هذا الكتاب.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٧٧.

(٣) أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ): صالح بن إسحاق، مولى لجرم بن زمان، من قبائل اليمن. أخذ النحو عن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، وأخذ اللغة عبد أبي عبيدة، وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم، وكان ذا دين وأخا ورع، وقد روى عن محدثي أهل البصرة. ينظر: السيرافي، أخبار التحويين البصريين، ٥٦-٥٨.

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/١٢٧.

(٥) الشاهد نسبه ابن جني لأبي زيد الأنصاري صاحب النوادر، ومعنى ملتَمَسًا: طالبا. والغوث: النجدة. يقول إذا استجدت فلا تستجد بعجز عاجز. وموضع الشاهد: (كنتي)، منسوبة إلى (كنت): فعل، وفاعله الناء وهذا شاذ، والأصل إذا سميت رجلاً بجملة مركبة من فعل وفاعل، ثم نسبت إليه، أوقعت الإضافة على الصدر، وحذفت الفاعل، والقياس أن تقول في (كنت): كوني، وتحذف الناء، لأنها الفاعل، وتحرك النون، فترد الواو التي هي عين الفعل من (كنت). ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/٢٣٥؛ والرَضِيّ الاسترأباضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٤/١١٨؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (كون).

(٦) هذا عجز بيت وصدرة: كَذَبْتُمْ وَبَيَّنَّ اللهُ لَا تَأْخُذُونَهَا. ينسب لرجل من بني أسد. (وبني شاب قرناها): يعني قومًا، يقول: يا بني المرأة التي يقال لها: شاب قرناها، أي: يا بني العجوز الرأعية، لا هم لها إلا أن تصر، أي تشد الصروع؛ ليجتمع الدر فتحلب. وذلك ذم لها. والقرن: الضفيرة.

وموضع الشاهد: حمل (بني شاب قرناها) على الحكاية.

ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٨٥؛ وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزكين، د. ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ، ٤٧/١، وابن منظور، لسان العرب، مادة (قرن).

وكذلك مَنْ سَمِيَ: (أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ) ^(١)، تقولُ في النَّسَبِ إليه: أَحَقُّ، تُبْقِي الصَّدْرَ خَاصَّةً، وعلى هذا فَقَسْ.

١٦.٧.٢ الفصلُ السَّادِسَ عَشَرَ: في النَّسَبِ إلى الجَمْعِ غيرِ السَّالِمِ

اعلمُ أنَّ هذا الفصلَ يوجدُ على أربعةِ أقسامٍ، أحدها: أنْ يكونَ جمعًا في اللَّفْظِ، مفردًا في المعنى، نحو: أنمارٍ، هو جمعٌ في اللَّفْظِ، وهو اسمُ رجلٍ، فنقولُ فيه: أنماریًا. وكذلك كِلَابٌ، تقولُ فيه: كِلَابِيًا. وقالوا في معافرٍ: معافريًا، وهو فيما يزعمونَ معافرٌ بنُ مِرٍّ ^(٢)، أخو تميمٍ بنِ مِرٍّ ^(٣).

الثَّاني: أنْ يكونَ مفردًا في اللَّفْظِ، جمعًا في المعنى، نحو: نَفَرٌ، ورَهْطٌ، تقولُ: رَهْطِيًا، ونَفَرِيًا.

الثَّالثُ: أنْ يكونَ جمعًا في اللَّفْظِ والمعنى، إلاَّ أنَّه لم يُنطَقْ له بواحدٍ، نحو: عباديدٍ ^(٤)، فنقولُ: عباديديًا ^(٥). قال أبو زيدٍ: "النَّسَبُ إلى مَحَاسِنَ: مَحَاسِنِيًا، لأنَّه لا واحدَ له" ^(٦).

الرَّابِعُ: أنْ يكونَ جمعًا في اللَّفْظِ وفي المعنى، وله واحدٌ مستعملٌ، نحو: مَسَامِعَةٍ، ومَهَالِبَةٍ، تقولُ: مِسْمَعِيًا، ومُهَلَّبِيًا. ويوقَعُ النَّسَبُ على الواحدِ المستعملِ ^(٧). قال أبو عبيدة: "وقالوا في الإضافةِ إلى العَبَلَاتِ وهو حَيٌّ مِنْ قَرِيشٍ ^(٨): عَبَلِيًا." أوقعَ الإضافةَ على الواحدِ. وتقولُ في الإضافةِ إلى صَرَبَاتٍ: صَرَبِيًا، بسكونِ الرَّاءِ؛ لأنَّكَ تُرْجِعُ إلى الواحدِ. فلو سَمَّيْتَ رجلًا بِصَرَبَاتٍ لَقُلْتَ: صَرَبِيًا، بفتحِ الرَّاءِ، لا تريدُ أنْ

(١) الشَّاهد مثل عربيٍّ، وهو عجز بيتٍ لبشر بن أبي خازم وصدرة: (وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ)، وقيل للطرماح. والرَّكْضُ: ضرب الرَّاكِبِ دابته برجله، وعار الفرس: ذهب هاهنا وهاهنا مرجا عند انفلاته، وقيل المعار: السمين. والشَّاهد عجز البيت إذ تركه محكيًا؛ فحكى ما وجد، ولم يعمل الفعل في ذلك ولو أعمل لكان حقًا النَّسَبُ.

ينظر: بشر بن أبي خازم الأَسَدِيّ، ديوانه، تح: مجيد طراد، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ٦٨؛ وسيبويه، الكتاب، ٣/٢٢٧؛ وابن جني، سرِّ صناعة الإعراب، ١/٢٤٣؛ والميداني، مجمع الأمثال، ١/٢٠٣؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (عير).

(٢) معافر بن مِرٍّ بن أدد، وكتب على قبره أنا المعافر بن يعفر مضرى، نسب سر الحمير، وتنسب إليه الثَّياب المعافريَّة. ينظر: أحمد بن محمد بن إبراهيم الأشعريِّ القرطبيِّ (٦٠٠هـ)، التَّعْرِيفُ في الأنساب والتَّنْوِيهِ لِذَوِي الأَحْسَابِ، تح: سعد عبد المقصود ظلام، ط١، دار المنار، ١٩٩٠م، ٦٦-٦٧؛ وياقوت الحمويِّ، معجم البلدان، ١٥٣/٥.

(٣) تَمِيمُ بن مِرٍّ بن أد بن طابخة بن إلياس بن مَضَرَ إليه ينسب بنو تَمِيمٍ. ينظر: الدَّارِقُطَنِي (ت ٣٨٥هـ)، المُوَلِّفُ والمُخْتَلَفُ، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ٢١٤٣/٤.

(٤) عباديد: متفردون. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عبد).

(٥) في (ج): عباديًّا. والصَّوَابُ عباديديًّا؛ لأنَّه إذا لم يكن للجمع واحد فإنَّه ينسب إلى الجمع.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٧٩.

(٧) غير موجودة في (ج).

(٨) العَبَلَاتُ: أميَّة الصُّغْرَى من قريش سموا نسبة إلى أمهم عبلة بنت عُبيدٍ. ينظر: الجوهرى (ت ٣٩٣هـ)، الصَّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، ٦/٢٢٧٢؛ وسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤هـ)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تح: محمد بركات وآخرون، ط١، دار الرسالة العالمية، دمشق، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، ٣/٣٨٥.

تنسب إلى جمع صَرْبَةٍ. ولو سَمَّيتَ بجمعٍ لقلتَ في النَّسبِ: جُمَعِيًّا، بفتح الميم. فلو لم تُسمِّ به لقلتَ: جَمَعِيًّا، بسكون الميم؛ لأنَّكَ تُرجِعُ إلى الواحدِ.

وقالوا في الرِّيابِ: رُيْبًا؛ لأنَّ الرِّيابَ واحدُهُ رُيْبَةٌ، والرُّيْبَةُ: الفرقة. وتقولُ في أناسٍ: أناسِيًّا؛ لأنَّه مفردٌ في اللَّفظِ جمعٌ في المعنى بمنزلة قومٍ ونفرٍ. وقالوا: إنسانِيًّا، أجزؤُهُ مجرى الجمعِ، والأوَّلُ [ق ٦٣/ظ] أقيسُ وأكثرُ^(١).

وقالوا في الأنصارِ: أنصارِيًّا؛ لأنَّه غلبَ على القبيلةِ، فصارَ بمنزلةِ كلابٍ، وبمنزلةِ نابِغَةٍ. وقالوا في الأبناءِ: أبناوِيًّا، جرى مجرى أنصارِيٍّ.

وقالوا: بَنوِيًّا، رُدُّوه إلى المفردِ؛ لأنَّه جمعُ ابنٍ. وتقولُ في الأعرابِ: أعرابِيًّا، ولا تقولُ: عَرَبِيًّا؛ لأنَّكَ لا تريدُ النَّسبَ إلى العربِ، إنَّما تريدُ النَّسبَ إلى الفُصحاءِ منهم، قال سيبويه: "لأنَّه ليسَ له واحدٌ على هذا المعنى"^(٢). وقال أبو عليٍّ^(٣): لو قلتَ ذلكَ لزدتَ الاسمَ عمومًا، وهما راجعانِ إلى معنى واحدٍ.

١٧.٧.٢ الفصلُ السَّابعُ عشرُ: في أبنيةِ اسْتَعْنِي بها عن ياءِ النَّسبِ

وهذا البابُ مقصورٌ على السَّماعِ، وهو في بعضٍ أكثرُ من بعضٍ. اعلم أنَّ العربَ تضعُ فَعَالًا تريدُ به ما تريدُ بياءِ النَّسبِ، فيما يكونُ صاحبَ شيءٍ يعالجُهُ، ويكونُ صَنَعَةً له. قالوا لصاحبِ الثِّيَابِ: ثَوَابًا، وَعَوَاجًا، لصاحبِ العاجِ، وجمًّا، لِمَنْ له جِمالٌ يعملُ عليها، وكذلكَ حمَّارًا، وَسَوَاقًا، وصرَّافًا^(٤). وقالوا: بَنَاتًا لِمَنْ يبيعُ البَتَّ، والبتُّ: الثِّيَابُ، وقالوا: بَنِيًّا، على الأصلِ، فتعاقبهما على معنى واحدٍ، يدلُّك على أنَّ المُرَادَ بهما واحدٌ، قال سيبويه^(٥): ليسَ هذا بقياسٍ لا تقولُ في صاحبِ البُرِّ: بَرَّارًا، ولا في صاحبِ الشَّعيرِ: شَعَّارًا، ولا في صاحبِ الفاكهةِ: فَكَّاهًا.

وكما وُضِعَتْ^(٦) فَعَالًا لهذا المعنى، وُضِعَتْ فاعِلًا لِمَا يكونُ صاحبَ شيءٍ، وليسَ بصنعةٍ يعالجُها. قالوا: لذي الدَّرعِ: دارِعًا، ولذي النَّبْلِ: نابِلًا، ولذي النَّشَابِ: ناشِبًا، ولذي الثَّمَرِ: تامِرًا، ولذي

(١) في (ج): أكثر وأقيس.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٧٩. ويشرح السيرافي قوله فيبين "أن (العرب): من كان من هذا القبيل من سكان الحاضرة، والبادية. (الأعراب): إنما هم الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، فلم يكن معنى الأعراب معنى العرب فيكون جمعًا للعرب". السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/١٢٩.

(٣) لم تجد الباحثة هذا القول بنصه، ولكن وجدت في التعليقة ما يعبر عنه، فيقول: "حكم الجمع أن يكون أعم من واحده، ولا يكون واحده أعم منه، لأن الأعراب من سكن البادية دون الحاضرة، والعرب يقع على من بدا منهم ومن حضر". أبو عليٍّ الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٣/٢٢٠.

(٤) غير موجودة في (ج).

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٨٢. ونصه: "وليس في كلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا. ألا ترى أنَّكَ لا تقول لصاحب البر: برارًا، ولا لصاحب الفاكهة: فكاهًا، ولا لصاحب الشَّعير: شعَّارًا، ولا لصاحب الدَّقِيق: دَقَّاق".

(٦) في (ج): وضعت العرب.

اللَّبَنِ: لَابِنًا، وتَقُولُ: لَبَانًا، وَتَمَارًا، وَنَبَالًا، لِمَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِنْعَتُهُ، وَلَيْسَ هَذَا كُلُّهُ بِقِيَاسٍ. وَقَالُوا: مَكَانًا أَهْلًا، أَيُّ: هُوَ ذُو أَهْلِ، قَالَ^(١): "إِلَى عَطْنٍ رَحْبِ الْمَبَاءَةِ أَهْلٍ".

وَقَالُوا لِصَاحِبِ الْفَرَسِ: فَارِسًا، وَصَاحِبِ الْبَغْلِ: بَغَالًا، وَلِذِي السَّيْفِ: سَيِّفًا، وَقَالُوا لِلْجَمَاعَةِ: سَيِّفَةٌ، وَقَالُوا: نَبَالًا، يَرِيدُ صَاحِبَ نَبْلِ. قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ^(٢): " وَلَيْسَ بِنِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ ". أَدْخَلُوهُ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمِنْ هَذَا [ق ٦٤/و] ﴿عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ﴾^(٣)، أَيُّ: ذَاتُ رِضَى، وَقَالُوا: زَيْدٌ طَاعِمٌ كَاسٍ، أَيُّ: هُوَ ذُو طَعَامٍ وَكِسْوَةٍ. وَقَالَ النَّابِغَةُ^(٤): "كَلِينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ".

أَيُّ: ذِي نَصَبٍ. وَكُلُّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النَّوعِ، لَمْ يَجِئْ عَلَى الْفِعْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ دَارِعًا وَسَيِّفًا وَعَوَاجًا لَيْسَ لَهُ فِعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ. وَقَالُوا: امْرَأَةٌ حَائِضٌ، وَطَامِثٌ، فَلَمْ يَجْرُوهَا عَلَى الْفِعْلِ، وَمَنْ قَالَ: حَائِضَةٌ، أَجْرَاهَا عَلَى الْفِعْلِ؛ فَقَدْ جَاءَ حَائِضٌ عَلَى طَرِيقَةِ دَارِعٍ فِي أَنْهَمَا لَمْ يَجْرِيَا عَلَى الْفِعْلِ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ: جَاءَ حَائِضٌ عَلَى طَرِيقَةِ النَّسَبِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ صِفَةٍ تَأْتِي لِلْمَوْثُوثِ بِغَيْرِ تَاءٍ، جَاءَتْ عَلَى طَرِيقَةِ النَّسَبِ فِي أَنَّهَا لَمْ تَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ، وَجَرَى بِغَيْرِ تَاءٍ، فَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِشَيْءٍ ثُمَّ قَامَ مَقَامَهُ، فَجَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، ثُمَّ وُصِفَ بِهِ كَمَا يُوصَفُ بِالْأَسْمَاءِ.

وَمِنْ هَذَا رَجُلٌ نَكْحَةٌ. نَكْحَةٌ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِمَوْثُوثٍ، ثُمَّ قَامَ نَكْحَةٌ مَقَامَهُ، فَجَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، ثُمَّ وُصِفَ بِهِ كَمَا يُوصَفُ بِالْأَسْمَاءِ. وَتَقُولُ: هَذِهِ حَائِضَةٌ غَدًا؛ لِأَنَّهُ جَازٌ عَلَى قَوْلِهِمْ: هَذِهِ تَحِيضُ غَدًا، وَلَا تَقُولُ: هَذِهِ حَائِضٌ غَدًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَرَادُ بِهَذَا الْحَالِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا تَمِيمِيٌّ، (هَذَا)^(٥) لَا يُقَالُ إِلَّا لِلْحَالِ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَمِيمِيٌّ غَدًا. وَلَا يُقَالُ: هَذَا بَنِيٌّ غَدًا. وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ: هَذَا بَنَاتٌ غَدًا. وَكُلُّ صِفَةٍ لَمْ تَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَعَدَدِ حُرُوفِهِ، لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْحَالِ، وَلَا تَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَلَا لِلْمَاضِي، وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، إِذَا كُنَّ جَارِيَاتٍ عَلَى الْفِعْلِ.

(١) عجز بيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه، ولم أجد له صدرًا، ينظر: ذو الرمة (ت ١١٧ هـ)، ديوانه، ملحقاته، ١٩٠٤/٣. العطن: مبرك الإبل عند الماء، والمبأة: المنزل والمرجع. وموضع الشاهد: (أهل)، أي ذي أهل، ولم تجر على الفعل، ولو جرت لكانت: مأهولًا. وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٢/٣.

(٢) في (ج): (بذي رمح)، عجز بيت لامرئ القيس، يصف رجلا بلغه أنه توعدده، وهو من شواهد سيبويه وصدده: وليس بذي رمح فبطعني به. وموضع الشاهد: في قوله (بنبال)؛ حيث بناه على فَعَالٍ والمستعمل في هذا نابل، أي: ذو نبل ولكنه أجراه مجرى صاحب الصنعة، كما في سياف. فصيغة نبال نابت عن النسبة أي: ليس بذي نبل، ويدل عليه قوله قبله: ليس بذي رمح، وليس بذي سيف.

ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، ٣٣، وسيبويه، الكتاب، ٣٨٣/٣.

(٣) سورة القارعة، ٧/١٠١.

(٤) وعجزه: وليل أفاسيه بطيء الكواكب. ومعنى كليني: اتركيني، وناصب: منهك، وهي موضع الشاهد: جاءت بمعنى ذي نصب. ينظر: النابغة الذبياني (ت ١٨٠ ق. هـ)، ديوانه، ٢٩، وسيبويه، الكتاب، ٢٠٧/٢؛ ٣٨٣/٣.

(٥) كتبت على الهامش في (أ).

ومن الأبنية ما وُضِعَ على ألا يكون جاريًا على الفعل، ووُضِعَ على النسب، من ذلك **فَعَالٌ**، قالوا: امرأةٌ صنَاعٌ، وامرأةٌ نَوَارٌ^(١)، و**فِعَالٌ**، قالوا: ناقةٌ دِلَاتٌ^(٢). و**مِفْعَالٌ**، قالوا: امرأةٌ مِفْلَاتٌ^(٣)، من القَلَتِ، وهو الهلاك. و**مِفْعَلٌ**، محذوفٌ من مِفْعَالٍ، بدليلِ صِحَّةِ مِفْعُولٍ، فيجري على حكمه. و**مِفْعِيلٌ**، قالوا: امرأةٌ مِفْشِيرٌ^(٤). و**فَعُولٌ**، قالوا: امرأةٌ عَجُولٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ. و**فَعِيلٌ [لق ٤٦/ظ]** إذا كان في معنى مِفْعُولٍ. هذه كلها جرت عندهم مجرى النسب، أي: لم تجرِ على أفعالها، وجرث مجرى مُطْفَلٍ^(٥). هذه كلها لا يَكُنُّ إلا للحال، ولا يقال: هذه مِفْلَاتٌ غداً، ولا هذه صنَاعٌ غداً، ولا هذه صُبورٌ غداً، ولا أمس، وجرث فَعُولٌ ومِفْعَالٌ في العملِ مجرى ما يجري على الفعل، وإن لم يُنطَقْ به، كما قالوا: مررتُ بامرأةٍ أحمُرُ ثيابها، ومررتُ برجلٍ أحمقُ آباؤه، وجرى كأنه مجموعٌ بالواوِ والثنونِ، وإن لم يُنطَقْ بذلك. وقالوا: رجلٌ نَهْرٌ، قال^(٦): "لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ".

وقالوا: مَوْتُ مَائِتٌ، وشُغْلٌ شَاغِلٌ، وشِعْرٌ شَاعِرٌ، يريدونَ بذلك المبالغةَ والإجادةَ، كأنه قال: موتٌ نو موتٍ، وشِعْرٌ نو شِعْرٍ، وشُغْلٌ نو شُغْلٍ، كما قالوا: هَمٌّ ناصِبٌ، وعيشةٌ راضيةٌ. وقد يَحذِفُونَ ياءَ النسبِ (ويتركونَ الاسمَ على حاله، قال^(٧): "لَأَعْجَمَ طِمْطِمِيَّ"، أراد: الأعجميَّ، وقالوا: المهلبين والأشعرين. وقد يزيدونَ ياءَ النسبِ)^(٨)، يلحقونها ولا يريدونَ بذلك معنىً، إلا أن يجري اللفظُ مجرى النسبِ، قالوا: أحمرياً، وكُرسياً، وجرياً في هذا مجرى تاءِ التانيثِ. قالوا: عَرَفةٌ، ألحقوا التاءَ ليجري اللفظُ مجرى (المؤنثِ)^(٩) لا يريدونَ بذلك معنىً. وقالوا: هُنْداً، وزينبَ ولم يلحقوا التاءَ وإن كانا مؤنثين. وقالوا: رجلٌ صنَعٌ، وامرأةٌ صنَاعٌ، فغيروا البناءَ للدلالةَ على التانيثِ. ويتبينُ هذا في بابِ التانيثِ.

(١) أي: عفيفة، نافرة عن القبيح. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (نور).

(٢) أي سريعة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (دلث).

(٣) إذا لم يبق لها ولدٌ بمنزلة مهلاك. ابن منظور، م.ن، مادة (قلت).

(٤) من الأشر: وهو الكبر والبطر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (أشر).

(٥) أي ذات طفل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (طفل).

(٦) لم تقف الباحثة على نسبة للشاهد، وهو من شواهد الكتاب، وعجزه: (لا أدلج الليلَ ولكن أبكر). وموضع الشاهد (نهر): بناه على (فعل) وقد أراد به النسبة لا المبالغة، أي: ولَكِنِّي نَهاري أعمل في النَّهَارِ.

ينظر: الخليل، العين، ٤/٤؛ سيبويه، الكتاب، ٣/٣٨٤؛ وابن فارس، مقاييس اللغة، ٢/٧٧؛ وابن منظور، م.ن، مادة (نهر).

(٧) هذا جزء من بيت لعنترة، وتمامه: كَوَحِي الصَّحَّانِفِ مِنْ عَهْدِ كِسْرَى *** فَأَهْدَاهَا لِأَعْجَمِ طِمْطِمِي. والوحي هنا بمعنى الخط، والأعجم الطمطمِي: الذي لا يفصح عن مراده. وموضع الشَّ

اهد: (لأعجم)، بنى (أعجم) على (أفعل)، وأراد به النسبة. ينظر: عنتره بن شداد، ديوانه، تح: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ١٩٩٦م، ٩١.

(٨) غير موجودة في (ج).

(٩) كتبت على الهامش في (أ).

قالوا^(١): (رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ، تَيْمٍ عَدِيٍّ)، بخفضِ تَيْمٍ، هُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ ذَا تَيْمٍ عَدِيٍّ، وَصَاحِبِ تَيْمٍ عَدِيٍّ، وَأَبْقِيَ عَمَلُهُ مَحذُوفًا عَلَى حَالِهِ ضَامِرًا، كَمَا قَالَ^(٢): [المتقارب]

[٢٢] أَكَلَّ امْرِيَّ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أَرَادَ: وَكَلَّ نَارًا، وَلَيْسَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ، وَعَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِبْقَاءِ عَمَلِهِ قَوْلُهُمْ^(٣): "مَا كَلَّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً". وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ فِي بَابِ الْعَطْفِ^(٤).

٨.٢ باب التَّصْغِيرِ [ق ٦٥/و]

اعْلَمْ أَنَّ التَّصْغِيرَ يَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى جِهَةِ التَّقْرِيبِ، وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الظَّرُوفِ، وَفِي (أَفْعَلِ) الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ فَوْيَكَ. أَيُّ: فَوْكَ بَيْسِيرٍ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ: "فَوْيَقِ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعَزَلٍ"^(٥). وَتَقُولُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ، أَيُّ: أَفْضَلُ مِنْكَ بَيْسِيرٍ.

(١) وقد استشهد به الكوفيون على اسمية ياء النسب، وأنها مضاف إليه، و(تيم) بدل منها، وقول البصريين: أن (تيم) مضاف إليه لمضاف محذوف، والتقدير: أحد تيم عدي، أو صاحب تيم عدي، أو ذا تيم عدي، أو أخا تيم عدي، وحذف المضاف، ولم يبق المضاف إليه مقامه، وإنما بقي مجرورًا.

ينظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩ هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، ط ١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧ م، ٢٧٤/١؛ وابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، البديع في علم العربية، ١٨٤/٢؛ وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، ٤٣٨/٣-٤٣٩.

(٢) البيت مختلف في نسبه لعدي بن زيد العبادي أو لأبي داود الإيادي، وهو من شواهد الكتاب ونسبه لأبي داود. وموضع الشاهد: إضمار (كل)؛ لوجود القرينة التي تدل عليها، وقد ذكرها أول الكلام، وكأته قال: وكل نار؛ فأضمر (كل) وأبقى عملها في (نار)؛ فلفظة نار مجرورة ب(كل) أخرى مقدرة، وليست معطوفة على امرئ. ولا يجوز أن يعطف (نار) المجرور على (امرئ)؛ إذ فيه عطف على عاملين بواو واحدة.

ينظر: عدي بن زيد العبادي (ت ٣٥ ق. هـ/٥٨٧ م)، ديوانه، تح: محمد جبار معبيد، ط ١، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م، ١٩٩؛ وأبو داود الإيادي (ت ٧٩ ق. هـ/٥٤٥ م)، ديوانه، تح: أنوار محمود الصالح وأحمد هاشم السامرائي، ط ١، دار العصماء، دمشق، ١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م، ١١٢؛ وسيبويه، الكتاب، ٦٦/١.

(٣) من أمثال الميداني، ويعني: وإن أشبه الولد أباه خلقت لم يشبهه خلقت. وموضع الشاهد فيه: حذف (كل)، وإبقاء عملها في بيضاء؛ فبيضاء في موضع جر على تقدير إضمار كل، كأنك قلت: ولا كل بيضاء شحمة. ينظر: الميداني (ت ٥١٨ هـ)، مجمع الأمثال، ١٨١/٢؛ وسيبويه، م.س، ٦٥/١.

(٤) ابن أبي الربيع، الملخص في قوانين اللغة العربية، ٥٧٧/١-٥٨٠.

(٥) وتامه: ضلّيع إذا استدبرته سد فرجة ... بضاف فويق الأرض ليس بأعزل، وموضع الشاهد: فويق: تصغير فوق وهو تصغير للتقريب. ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، ٥٩.

الثاني: أن يكون على جهة التقليل، وذلك يكون في الجموع، وفي الصفات، فتقول: عندي أكئلب، تريد يسيرًا منها، ولهذا لا يصغر من جموع التكسير ما أصله أن يكون للكثير؛ لما في ذلك من التضاد. وتقول: زيد أصيقر، تريد علاه يسير صفرة، وكذلك: أسود، وأسيّد، المراد بالتصغير: تقليل سواده. **الثالث:** أن يكون على جهة التحقير، وذلك ما عدا ما ذكرته. وتقول: زيد مثل عمرو، تريد تحقير زيد وعمرو؛ لأن شبيهه المحقر محقر.

١.٨.٢ فصل: اعلم أن التحقير لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة (١)

ولا يكون في الأسماء المبنية إلا الأسماء المبهمة^(٢)، والذي، والتي، من الأسماء الموصولة، وإنما صغرت هذه الأسماء المبنية؛ لأنها تئعت وتئعت بها، كما يكون ذلك في الأسماء المتمكنة. ويأتي بيان هذا بعد، إن شاء الله. وقد يستغنى في الأسماء المتمكنة بتصغير اسم عن تصغير مثله؛ لأنه أمكن منه في الكلام.

فمن ذلك: غير، وسوى، لا يحقران؛ لأنهما لا يتمكنان، ألا تراهما لا تدخل عليهما الألف واللام، وتقول: مررت برجل سواك، ومررت برجل غيرك، فيكون المعنى معني ليس بك. وكذلك: حسبك، ليس بتمكّن، ومعناه: كفاك. فكما لا يحقر (كفاك) لا يحقر (حسبك). وغير المتمكّن هنا معناه: ألا يستعمل على ما تستعمل عليه الأسماء المعربة. ومن ذلك: أمس، وغدا، لا يحقران؛ لأن المراد منهما: اليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، وكذلك: أول من أمس. ومما لا يحقر: (عند)؛ لأنك إذا قلت [ق ٦٥/ظ] عند فقد قرئت ما بينهما، فقد صار بمنزلة قولك: قبيل، وبعيد، والمحقر لا يحقر.

ومما لا يحقر، اسم الفاعل وما جرى مجراه (إذا رفع ونصب)^(٣)؛ لأنه عمل فيما بعده عمل الفعل، فلا يحقر كما لا يحقر الفعل. فلا تقول: هذا ضويرب زيدًا. وكذلك لا تقول: هذا ضويرب زيد، بالجر، إذا أردت معنى التّونين وأضفت إضافة تخفيف. وكذلك لا تقول: هذا حسين الوجه. ومما لا يحقر: البارحة؛ لأن البارحة بمنزلة أمس وغدا. ومما لا يحقر: الثلاثاء، والأربعاء، (أسماء الأيام)^(٤)، استغنوا عن ذلك بتحقير اليوم؛ لأنه أشد تمكّنًا. وكذلك أسماء الشهور لا تحقر، استغنوا عن تحقيرها بتحقير الشهر.

(١) الاسم المتمكّن: هو المغرب. ينظر: الجرجاني، التعريفات، ٢٥.
(٢) الأسماء المبهمة: الأسماء التي تثوب عن الاسم الظاهر بالإشارة أو الصلّة، وهي الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦/٢-٧؛ وأبو البهاء، حازم أحمد خنفر، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (شرح على متن التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس، ط ١، ٢٠١٣م، ٧٦-٧٧.
(٣) كتبت على الهامش في (أ).
(٤) كتبت على الهامش في (أ).

فقد تحصّل ممّا ذكرته أنّ الموانع من التّحقير أربعة، إحداها: أن يكون مبنياً. الثانية: أن يكون الاسم معناه معنى ما لا يحقر، ومن هذا اسم الفاعل إذا عمل. الثالثة: أن يكون الاسم يقتضي بوضعه التّحقير، نحو: (عند)، فإنه بوضعه يقتضي التّقريب. الرابعة: أن يكون (الاسم)^(١) قد استغني عن تحقيره بتحقيق ما هو أمكن منه. والله أعلم.

٢.٨.٢ فصل: أبنية التّصغير ثلاثة

فُعَيْلٌ، وهذا يكون للتّلاثي، وإن كان على حرفين رُدَّ إليه المحذوف؛ لإقامة بناء التّصغير، تقول في دم: دُمَيْيًّا. وفي (حِر) ^(٢): حُرَيْحًا. وفي (مُد) إذا سميت به: مُنَيْدًا. وفي عِدَة: وُعَيْدَةً.

وَفُعَيْلٌ، وهذا يكون للرّباعي وللخماسي الذي ليس رابعه حرف لين. لا بُدَّ من حذف حرف؛ لإقامة بناء التّصغير، فإن كان في الكلمة حرف زائد، حذفته، وإن كانت الخمسة كلها أصولاً، حذفّت الحرف الآخر ^(٣)، لا غير، إن كان الحرف الذي قبل الآخر من غير الحروف التي توجد من حروف الزوائد.

فإن كان الحرف الذي قبل الآخر من الحروف التي توجد من حروف الزوائد أو كان حرفاً مشبهاً ^(٤) لها، فأنت بالخيار في حذف الآخر، أو في حذف ما قبل الآخر.

مثال الأوّل: جَحْمَرَشٌ ^(٥)، فتقول في تصغيره: جُحَيْمِرًا، لا غير. ومثال الثاني: قُدْعَمِلٌ ^(٦)، تقول في تصغيره: قُدَيْعِمًا، وقُدَيْعِلًا. ومثال الثالث: فَرَزْدَقٌ ^(٧)، تقول في تصغيره: فُرَيْزِدًا، وفُرَيْزِقًا؛ لأنّ الدال من مخرج التاء، وتُدْعَمُ كلُّ واحدةٍ منهما في الأخرى. [ق ٦٦/و]

ومن الأوّل غير سَفَرَجَلٍ؛ لأنّ الجيم وإن كانت من مخرج الياء، فلا تُدْعَمُ واحدةٍ منهما في الأخرى، ولا يُصَغَّرُ الخماسيُّ الأصولُ إلا على استكراه؛ لما في ذلك من حذف حرفٍ من نفس الكلمة.

(١) كتبت على الهامش في (أ).

(٢) وأصله جَرْحٌ، وَالْجَمْعُ أَحْرَاحٌ: وهو فرج المرأة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حرج) و(خرز).

(٣) في (ج): الأخير.

(٤) يريد أنّه يشبهه في المخرج أو الصّفة، كما في مثال الفرزدق. والله أعلم.

(٥) الجَحْمَرَشُ: العَجُوزُ الكَبِيرَةُ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (جَحْمَرَش).

(٦) القُدْعَمِلُ: القصير الضخم من الإبل، ويقال: المرأة القصيرة الخسيصة. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (قُدْعَمِل).

(٧) الفَرَزْدَقُ: الرَّغِيفُ، وقيل: فُتَاتُ الخبز، وقيل: قُطْعُ العجين. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (فرزدق).

وَفُعَيْعِيلٌ: وهذا يكون للخماسي الذي رابعه ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ، نحو: سِرْبَالٌ^(١)، وقَنْدِيلٌ، وبُهْلُولٌ^(٢)، ومجرى هذا: مُسْرَوْلٌ^(٣)، وفردوسٌ، وعَضِيوْطٌ^(٤)، فتقول: مُسْرِيلاً، وفُرَيْدِيَسًا، وعَضِيْطًا. وتقول في عَطَوْدٍ^(٥): عَطِيْدًا، إن لم تُعَوِّضْ، وعَطِيْدًا، إن عَوَّضْتَ؛ لأنَّ عَطَوْدًا ملحِقٌ بِعَدْبَسٍ^(٦)، فيجري مجراه.

٢.٨.٣ فصل: إذا أردت أن تصغر الاسم، تنظر إلى بنيته^(٧) فتصغرها، فما يلزم فيها^(٨) يلزم في الاسم

مثال ذلك لو قيل: صَغَرُ مُخْتَارًا، لقلت: وزنه مُفْتَعِلٌ، فيلزم أن تحذف التاء من مختارٍ؛ لأنك لو صغرت مُفْتَعِلًا، لوجب حذف التاء، ولا تنظر إلى كون الرابع حرف مدٍّ ولينٍ. وكذلك لو قيل لك صَغَرُ مُنْقَادًا، لقلت: مُفِيدًا، وحذفت النون؛ لأنَّ وزنه مُنْفَعِلًا، وأنت لو صغرت مُنْفَعِلًا، لوجب حذف النون. ولو قيل لك صَغَرُ سِرْبَالًا، لقلت: سُرْيِيلاً؛ لأنَّ وزنه فِعْلَالًا، وأنت لو صغرت فِعْلَالًا لِلزِمِ أن تقول: فُعَيْلِيلاً. ولو قيل لك صَغَرُ مُرْدَانًا، لقلت مُرْيِنًا؛ لأنَّ وزنه مُفْتَعِلٌ. ولك في كلِّ ما يُحذف منه حرفٌ (أو أكثر)^(٩) أن تُعَوِّضَ منه ياءً قبل الآخر، ولك أن لا تُعَوِّضَ.

٢.٨.٤ فصل: اعلم أن الاسم المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف ثم صغرته ردت إليه التاء

لأنَّ الأصل في المؤنث أن يكون بعلامة التانيث، فتقول: هُنَيْدَةٌ، وعُيْنَةٌ. ولو سميت رجلاً بهنْدٍ أو بعَيْنٍ، لقلت: هُنَيْدًا، وعُيْنًا. وأمَّا عُيْنَةٌ في اسم الرجل، فسمي بالمصغر، هذا لا ينكسر إلا أن العرب

(١) السِرْبَالُ: القميص والدرع، وقيل: كلُّ ما لبسَ فهو سِرْبَالٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سربل)
(٢) البُهْلُولُ من الرجال: الضحَّاك، وقيل العزيزُ الجامعُ لكلِّ خيرٍ؛ وقيل: الحَيُّ الكَرِيمُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (بهل).

(٣) يقال طائرٌ مُسْرَوْلٌ: ألبسَ ريشه سابقه، وللنورِ الوحشيِّ مُسْرَوْلٌ؛ للسوادِ الذي في قوائمه. ابن منظور، م.ن، مادة (سرل).

(٤) العَضِيوْطُ: الذي يُحْدِثُ إذا جَامَعَ. ابن منظور، م.ن، مادة (عضط).
(٥) العَطَوْدُ: الشَّدِيدُ الشَّائِقُ من كُلِّ شَيْءٍ، ويقال: العَطَوْدُ: الانطلاقُ السَّرِيعُ، ويقال: التَّامُ، والطَّوِيلُ، والمرتفع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عطد).

(٦) يجوز فيه: عَدْبَسٌ، وعَدْبَسٌ، يقال: جَمَلٌ عَدْبَسٌ: شديدٌ وثيقُ الخَلْقِ عَظِيمٌ، وقيل: السَّيِّءُ الخُلُقِ. ورجلٌ عَدْبَسٌ: طَوِيلٌ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عديس). يريد أن الواو زبدت في عَطَوْدٍ ليلحق بوزن عَدْبَسٍ.

(٧) كتبت على الهامش في أ: وزنه فتصغره.

(٨) كتبت على الهامش في أ: فيه.

(٩) كتبت على الهامش في (أ).

شَدَّتْ فِي أَلْفَاظٍ، وَهِيَ: الْفَرْسُ، وَالْقَوْسُ، وَالْعُرْسُ^(١)، وَالْعُرْسُ^(٢)، وَالْعَرَبُ، وَالنَّابُ^(٣)، وَالْحَرْبُ، وَالذُّوْدُ^(٤)، وَالضُّحَى^(٥)، وَالذَّرْعُ.

وَحَكَى ابْنُ قُتَيْبَةَ^(٦) فِي الطُّسْتِ^(٧): "طُسَيْسًا"^(٨)، وَالطُّسْتُ مُؤَنَّنَةٌ. وَقَالَ فِي خَمْسٍ وَسِتِّ وَسَبْعٍ وَتِسْعٍ: حُمَيْسًا، وَسُدَيْسًا، وَسُدَيْعًا، وَتُسَيْعًا^(٩). وَأَسْمَاءُ الْعَدَدِ مُؤَنَّنَةٌ، فَإِنْ كَانَ الْأِسْمُ الْمُؤَنَّنُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَحْرَفٍ فَأَكْثَرَ، لَمْ تُرَدُّ إِلَيْهِ التَّاءُ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ [ق ٦٦/ظ] الْحَرْفَ الزَّائِدَ عَلَى الثَّلَاثَةِ قَامَ مَقَامَ التَّاءِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَنْصَرِفُ رَجُلٌ سَمِيئُهُ بِرَيْتَبٍ، وَشَدَّ مِنْ هَذَا حَرْفَانِ، أَحَدُهُمَا: قُدَّامُ، وَالثَّانِي: وَرَاءُ، وَزَادَ ابْنُ جَنِّي^(١٠): أَمَامَ، وَشَدَّوْا فِيهِنَّ^(١١)؛ لِيَعْلَمُوا بِأَنَّهُمْ قَصَدُوا فِيهِنَّ التَّانِيثَ؛ لِأَنَّهُنَّ^(١٢) لَا يَنْصَرِفْنَ^(١٣)، وَالظُّرُوفُ كُلُّهَا بُنِيَتْ عَلَى التَّنْكِيرِ مَا عَدَاهُنَّ.

٥.٨.٢. فصل: ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا مكسورًا

نَحْوُ: أَحْمِيدَ، وَجُعَيْفَرَ، إِلَّا سَنَةَ مَوَاضِعَ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: كَأَيْبٍ. الثَّانِي: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الَّذِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ تَاءُ التَّانِيثِ، نَحْوُ: شُجَيْرَةٌ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الَّذِي يَلِي يَاءَ التَّصْغِيرِ أَلْفُ التَّانِيثِ، نَحْوُ: حُبَيْلَى. الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْوَالِي^(١٤) يَاءُ التَّصْغِيرِ هَمْزَةُ التَّانِيثِ،

(١) مَهْنَةُ الْإِمْلَاكِ وَالْبِنَاءِ، وَقِيلَ: طَعَامُهُ خَاصَّةً. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (عَرَسَ).

(٢) عِرْسُ الرَّجُلِ: امْرَأَتُهُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (عَرَسَ).

(٣) النَّابُ بِمَعْنَى الْمَسْنَةِ مِنَ الْإِبِلِ، قِيلَ لَهَا نَابٌ لَطُولُ نَابِهَا. وَتَصَغَّرَ عَلَى نَيْبٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (نُوبِ)

(٤) مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ مِنْ إِنْثِ الْإِبِلِ. وَتَصَغَّرَ عَلَى ذُوَيْدٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (ذُودِ)

(٥) الضُّحَى مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَرْتَفِعَ النَّهَارُ، وَهِيَ مُؤَنَّنَةٌ. وَتَصَغَّرَ عَلَى ضُحَى. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (ضُحُو).

(٦) أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ قُتَيْبَةَ الدَّيْنُورِيِّ (ت ٢٧٠هـ)، كُوفِيٌّ، سَمِيَ الدَّيْنُورِيِّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَاضِي دَيْنُورٍ، مِنْ شِيْخِ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ، وَمِنْ تَلَامِيذِهِ: ابْنُ دُرُسْتُوَيْهِ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: غَرِيبُ الْقُرْآنِ، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ، وَمَشْكَلُ الْقُرْآنِ، وَمَشْكَلُ الْحَدِيثِ، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ، وَكِتَابُ الْمَعَارِفِ، وَعَيُونُ الْأَخْبَارِ، وَدَلَالَةُ النَّبُوَّةِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَنْزِلَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ. يَنْظُرُ: الْأَنْبَارِيُّ، أَبُو الْبُرْكَاتِ (ت ٥٧٧هـ)، نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ فِي طَبَقَاتِ الْأَدْبَاءِ، تَح: إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ، ط ٣، مَكْتَبَةُ الْمَنَارِ، الزَّرْقَاءِ، الْأُرْدُن، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

(٧) الطُّسْتُ: مِنْ أُنْيَةِ الصُّفْرِ، أَنْثَى، وَقَدْ تُذَكَّرُ. وَالطُّسُّ، لُغَةٌ طَيِّبٌ، أُبْدِلَ مِنْ إِحْدَى السِّينِينَ تَاءً لِإِلِسْتِقَالِ، وَأَعَادَتْهَا لِأَصْلِهَا فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ السِّينِينَ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (طُسْتُ).

(٨) ابْنُ قُتَيْبَةَ، أَدَبُ الْكَاتِبِ، ١٠٦.

(٩) ابْنُ قُتَيْبَةَ، م.ن، ٥٦٦.

(١٠) "قَالُوا فِي وَرَاءِ: وَرَيْتَةَ، وَفِي قُدَّامِ: قَدِيدِيْمَةَ، وَفِي أَمَامِ: أَمِيْمَةَ." أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ بْنُ جَنِّي الْمَوْصِلِيُّ (ت ٣٩٢هـ)، اللَّمَعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، تَح: فَائِزُ فَارِسَ، دَارُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ، الْكُوَيْتِ، ٢١٨.

(١١) كَتَبَتْ عَلَى الْهَامِشِ: فِيهِمَا.

(١٢) كَتَبَتْ فَوْقَهَا: لِأَنَّهُمَا.

(١٣) كَتَبَتْ عَلَى الْهَامِشِ: يَنْصَرِفَانِ.

(١٤) فِي (ج): الَّذِي يَلِي.

نحو: حُمَيْرَاء. الخامس: أن يقع بعد المتصل بياء التصغير الألف والنون، نحو: سُكَيْرَان. السادس: أن يكون على وزن أفعال، نحو: أجمال^(١)، فرّقوا بين أفعال وإفعال بكسرة الهمزة.

٦.٨.٢ فصل: إذا اضطررت إلى حذف حرف؛ لإقامة بناء التصغير

فإن كانت الحروف كلها أصولاً، فقد مضى الكلام في ذلك، فإن كان فيه زائدٌ، فاحذف ذلك الزائد في أي موضع كان، فتقول في كَنْهَبِل^(٢): كُهَيْبَلًا، وتحذف النون؛ لأنها زائدة. وتقول في قَرْنُفَل: قُرَيْفَلًا. وتقول في مُدَحْرَج: دُحَيْرَجًا. وتقول في جَحَجَبِي^(٣): جُحَيْجِبًا.

فإن كان في الكلمة زيادتان، فإن كنت تستغني بحذف الواحدة عن حذف الأخرى، ولا تستغني بحذف الأخرى، فاحذف ما تستغني بحذفه، نحو: احْرَنْجَام، تقول: حُرَيْجِيمًا، وتحذف النون؛ لأنك إذا حذفتها بقيت الألف رابعةً، نحو: سِرْبَالٍ. وإن حذف الألف أولاً، لم يكن بد من حذف النون، فإذا ولا بد من حذف النون فاحذفها أولاً، فتستغني^(٤) بذلك عن حذف الألف.

فإن لم تكن الزيادتان كذلك، فاحذف الأضعف وأبق على الأقوى، فما هو لمعنى أقوى مما هو للإلحاق، وما هو لمعنى خاص بالبنية أقوى مما هو لمعنى لا يخص البنية، وما يوهم إبقاؤه بالأصالة أولى بالحذف مما لا يوهم، وما هو للإلحاق أقوى مما هو للمد، والمتحرك أقوى من الساكن، والمتقدم أقوى من المتأخر، ومن القوة [ق٦٧/و] ما يوجب، ومنها ما يحسن. على حسب ما يتبين بعد إن شاء الله.

٩.٢ باب تصغير الثلاثي

إن كان مضاعفًا، فككت التضعيف؛ لوقوع ياء التصغير بينهما، فتقول في (كر): كُرَيْرًا. فإن كان معتل اللام، فتكون ياء على كل حال، نحو: عُصِيَّة، وُرْحِيَّة، وفُنَيَّة. فإن كان معتل العين، وهي ياء، نحو: شَيْخ، فلك أن تضم الأول على الأصل، ولك أن تكسر الأول؛ لتناسب (الكسرة)^(٥) الياء، فإن

(١) إذا سميت بأجمال، قلت في التصغير: أجمال. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٩٠/٣.

(٢) بفتح الباء وضمها - شجر عظام، وهو من العضاة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (كهل).

(٣) وهو حي من الأنصار. سبق ذكره صفحة ٤٧.

(٤) في (ج): لا تستغني.

(٥) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

كانت العين ألفاً، رددتها إلى أصلها، فإن كانت ياءً في الأصل، رددت الياء، وجرى (على) (١) ما تقدم من (٢) (شيخ)، فنقول في (ناب): نُيَّبًا. ويجوز كسر الثون كما كسرت الشين من (شيخ).

وإن كان الأصل واوًا، رددتها إلى الواو، فنقول في (باب): بُوَّبًا. فإن كان معتلّ الفاء وهي واو، نحو: (وعِد)، فلك أن تقول: وَعِيدًا، وَأَعِيدًا. وفُرِي (٣): وُقَّتت (٤)، وأُقَّتت. وما عدا ما دُكِر لا يغيّر، ويكون على وزن فُعَيْلٍ.

١٠.٢ باب تصغير الرباعي

إن كان مضاعف العين، فككّ الإدغام؛ لوقوع ياء التصغير بينهما، فنقول في (سلم): سُلَيْمًا. وفي (قنب) (٥): قُنَيْبًا. فإن كان مضاعف اللام، وهو ملحق، فككّ الإدغام إن كان مدغمًا، فنقول في (خدب) (٦): خُدَيْبًا. ونقول في قَرَدٍ (٧): قُرَيْدًا. فلا تُدغم لمكان الإلحاق، فإن لم يكن ملحقًا، بقي الإدغام، فنقول في (معدّ): مُعَيْدًا، (بتشديد الدال) (٨). وفي (دابّة): دُوَيْبَةٌ. فإن كان الآخر معتلًا، كان الآخر ياءً على كل حال، فنقول في (أرطى) (٩): أُرَيْطِيًا. وفي (ترقوة) (١٠): تُرَيْقِيَةٌ؛ لأنّ التاء التي للتأنيث لا يُعندُّ بها، وقد مضى الكلام في ألف التأنيث [ق ٦٧/ظ] إذا وقعت رابعة، نحو: حُبلى.

فإن كان الثالث ألفاً، صارت ياءً، فنقول في حمار: حُمَيْرًا. وفي مقام: مُقِيمًا. وكذلك إذا كان الثالث واوًا ساكنة، نحو: عَجَوزٍ، تقول: عَجَيْرًا. فإن كانت الواو متحركة، نحو: أسودٍ، وقسورٍ، كان لك فيه وجهان، أحدهما: أن تقلب الواو ياءً؛ لاجتماعها مع الياء، وسبق الياء بالسكون، فنقول: أُسَيْدًا،

(١) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٢) في (ج): في.

(٣) قرأ أبو جعفر بواو مضمومة، مع تخفيف القاف، وأبو عمرو بواو مضمومة، مع تشديد القاف، وقرأ باقي الرواة بالهمزة المضمومة، مع تشديد القاف. ينظر: الطبري، تفسير الطبري، ١٣٠/٢٤؛ وابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ٣٩٧/٢.

(٤) يريد الآية (وَإِذَا أَلْرُسُلُ أَقْتَتَ)، سورة المرسلات، ١١/٧٧.

(٥) والقنب: الأبق. والقنب والقنب: ضرب من الكنان. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قنب).

(٦) الخدب: العظيم، الضخم، الطويل، وتقال للشيخ العظيم. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خدب).

(٧) القرد: ما ارتفع من الأرض وغلظ، وداله زائدة؛ ليلحق ب (فعل). ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قرد).

(٨) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٩) شجر ينبت بالرمل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أرط).

(١٠) الترقوة، بفتح التاء: عظم وصل بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ترق).

وُقُسِّرًا. وهو أحسن. الثاني: ألا تقلب، فتقول: فُسِّيورًا؛ ولحمه على الجمع المكسر؛ لأنك تقول في التَّكْسِيرِ: قَسَاوِرٌ^(١)، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَاوًا، لَكَ إِذَا صَغُرَتْ أَنْ تُبْقِيَهَا وَأَنْ تَقْلِبَهَا هَمْزَةً؛ لِانْضِمَامِهَا.

١١.٢ باب تصغير الخماسيِّ

قد تقدّم تصغيرُ الخماسيِّ الأصولِ، نحو: سَفَرَجَلٍ، وَقُدْعَمِلٍ^(٢)، وَفَرَزْدَقٍ. فَإِنْ كَانَ خُمَاسِيًّا بزيادةٍ واحدةٍ، فاحذفها حيثُ كانتُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَابِعَةً، وَهِيَ أَلْفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَإِنَّهَا تَكُونُ يَاءً، نَحْوُ: سِرْبَالٍ، تَقُولُ: سُرْبِييَلًا. وَقِنْدِيلٍ، تَقُولُ: قُنَيْدِيَلًا. وَعَصْفُورٍ، تَقُولُ: عَصْفِيْفِيرًا.

فتقولُ في كَنْهَبَلٍ: كُنْهَيْبَلًا^(٣)، وفي قَرْنُفَلٍ: قُرْنَيْفَلًا، وفي مُدَحْرَجٍ: مُدَحْرِيَجًا، وفي قَمْحُدُوَةٍ^(٤): قَمْحِيْدَةٌ. فَإِنْ كَانَ خُمَاسِيًّا بزيادةِينِ، فاحذف الأضعفَ، تقولُ في مُنْطَلِقٍ: مُنْطَلِقَا. وفي مُكْتَسِبٍ: مُكْتَسِبَا. وفي مُزْدَانٍ: مُزَيْنَا، (وَمُرَيْنِيَا، إِذَا عَوَّضْتَ)^(٥). وفي مُحَمَّرٍ: مُحَمِيرًا؛ لِأَنَّ الْمِيمَ أَقْوَى؛ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الصِّفَةِ. وتقولُ في قَبَائِلٍ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ: قُبَيْيَلًا، وَيَجُوزُ: قُبَيْلًا، وتُحذفُ الهمزةُ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ لِلْمَدِّ. وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ.

وتقولُ في خَطَايَا إِذَا حَقَّرْتَهُ، وَهُوَ اسْمٌ: خُطَيْيَا. وتردُّ الهمزةُ، وَسِوَاءَ أَحذفتُ الألفَ أَمِ الْيَاءَ. فَإِنْ سَمَّيْتَ بِمَطَايَا وَحَقَّرْتَهُ، قَلْتَ: مُطَيَا. وحذفتُ الياءَ الأخيرةَ؛ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، [ق ٦٨/و] وَإِذَا سَمَّيْتَ بِيَحْيَى، قَلْتَ: جَاءَنِي يُحْيَى، وتُحذفُ الياءَ الأخيرةَ؛ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَلَا تُصرفُ^(٦) مَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي أَوَّلِهِ، كَمَا لَا تُصرفُ رَجُلًا سَمَّيْتَهُ بِ(يضع)، وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ مَنْ قَالَ اصْرَفْ (يُحْيَى)؛ لِقَلَّةِ حُرُوفِهِ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَصْرِفَ رَجُلًا سَمِّيَ بِ(يضع)، فَإِنْ صَغُرَتْ (أَحْوَى)، فَمَنْ قَالَ: أُسَيُودُ، قَالَ: أُحْيَوِي. وَمَنْ قَالَ: أُسَيِدُ، يَلْزِمُ أَنْ يَقُولَ: أُحْيَى، وَتُحذفُ الياءَ الأخيرةَ؛ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَلَا يَصْرِفُ كَمَا لَا يَصْرِفُ

(١) هنالك إضافة كتبت في (ج): فإن كانت الياء ألفًا، قلبتها وَاوًا، فتقولُ في كاهلٍ: كَوْبَهْلًا، وقد مضى الكلامُ إذا كانت الياء ياءً، نحو: زينب، بكسر الزاي وتضمها إذا صغرت وكذلك مضى الكلام.

(٢) القُدْعَمِلُ: القصيرُ الضخْمُ مِنَ الْإِبِلِ، وَيُقَالُ: الْمَرْأَةُ الْقَصِيرَةُ الْخَسِيْسَةُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قُدْعَمِل).

(٣) كتب على الهامش الأيسر في (أ): (وكهبييلا، إن عوّضت، وكذلك في قرنفل، وفي مدحرج، إن عوّضت وفي قمحُدوة).

(٤) القَمْحُدُوَةُ: مَا أَشْرَفَ عَلَى الْفَقَا مِنْ عَظْمِ الرَّأْسِ وَالْهَامَةُ فَوْقَهَا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قمحد).

(٥) كتبت على الهامش الأيسر في (أ).

(٦) في (ج): ولا تصرف؛ لأنّ الزيادة في أوله.

(يضعُ) إذا سمَّيت به. وكان عيسى^(١) يصرْفُهُ، وكان أبو عمرو^(٢) يقول: أَحْيِي^(٣)، ويجمعُ بين ثلاثِ ياءاتٍ، وكان يونس^(٤) يقول: لا أقولُ إِلَّا أَحْيَوِي، ولا أقلبُ الواوَ ياءً. وقولُ يونسَ حسنٌ؛ لأنَّ القلبَ يؤدي إلى الحذفِ، وإذا كانوا يُظهرونَ أُسْيُودَ، ولا حذَفَ في القلبِ، فيجبُ أنْ تظهرَ إذا كانَ القلبُ يؤدي إلى الحذفِ. وكذلك شافية^(٥) إذا صغرَتْها قلتُ: شُويويَّةً، على قولِ يونس^(٦).

ومنْ يُدغمُ يَقُلُ: شُويَّةً، ويحذفُ الياءَ الأخيرةَ؛ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ. وأبو عمرو لا يحذفُ، على حسبيما تقدَّم في أُحْيِ.

وأما (إداوة)^(٧) إذا صغرَتْها، فتقولُ: أُديَّةً، وتحذفُ، إلَّا على قولِ أبي عمرو. والله أعلم. وكذلك سِقَايَّةً.

٢.١١.١. فصل: ألفُ التَّانِيثِ إذا كانتْ خامسةً حذفتْها أبداً

فتقولُ في زِمَكِي^(٨): زُمَيْكٌ. وفي عِبْدِي^(٩): عُبَيْدٌ. إلَّا أنْ يكونَ الثَّالِثُ حرفَ مَدٍّ ولينٍ، نحو: حُبَارِي^(١٠)، وَعَشُورِي، فلك في هذا ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: حذفُ الألفِ الأولى والواوِ، فتقولُ: حُبَيْرِي، وَعُشَيْرِي. والثَّانِي: حذفُ ألفِ التَّانِيثِ ولا تعوُّضُ، فتقولُ: حُبَيْرًا، وَعُشَيْرًا. الثَّالِثُ: أنْ تحذفَ وتعوِّضَ

(١) يقول: (أَحْيِي) ويصرفه؛ لزوال وزن الفعل كما صرفوا (خيرًا) و(سرًا) لذلك. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٧٢/٣؛ والسيوطي (ت ٩١١هـ)، الألفاظ النحوية (الطراز في الألفاظ)، (د.ط)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٣م، ٦٠.

وعيسى بن عمر النخعي (ت ١٤٩هـ): مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل في تقيف، وأخذ عن ابن أبي إسحاق وتلمذ عليه الخليل وسيبويه. ينظر: الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، ٤٠-٤٥.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٧٢/٣.

(٣) يجمع بين ثلاث ياءات، فيصبح (أَحْيِي)، ثم يعله إعلال قاض رفعًا وجرًا، ويثبت الياء مفتوحة نصبًا. ينظر: سيبويه، م.ن، ٤٧٢/٣؛ والسيوطي، الألفاظ النحوية (الطراز في الألفاظ)، ٦٠.

(٤) سيبويه يقول: وأما يونس فقله: "هذا أَحْيٍ ... وهو القياس والصواب"، الكتاب، م.س، ٤٧٢/٣. ولم أجد غيره ليونس في كتب النحو.

(٥) الشافية: القائمون على الشاء والبقر، ولا يبعدون في القفر لفقدان المسارح الطيبة. ينظر: ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون، تح: خليل شحادة، وسهيل زكار، ط ١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ١٥١/١.

(٦) لم تجده الباحث ليونس.

(٧) إناء من الجلد يتخذ لحمل الماء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أدو).

(٨) أصل ذنَّب الطائر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (زملك).

(٩) العبيد، وهو اسم جمع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عبد).

(١٠) الحباري: طائر معروف. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حبر).

من ألف التَّائِبِ التَّاءِ، فنقول: حُبَيْرَةٌ، (هذا عند سيبويه وأكثر النحويين، وفيه خلاف^(١))^(٢)، وكذلك كلُّ ما كان من هذا النوع.

٢.١١.٢ فصل: همزة التَّائِبِ تجري في التَّصْغِيرِ كِتابِ التَّائِبِ

فنقول في تصغير مَعْيُورَاءَ^(٣): مَعْيِرَاءَ، فتصغُرُ مَعْيُورًا. وكذلك تقول في خُنْفَسَاءَ: خُنْفِسَاءَ. إلا أن يكونَ التَّالِثُ حرفَ مَدٍّ ولينٍ، نحو: بَرْوَكَاءَ^(٤)، وبِرَاكَاءَ، فَإِنَّكَ تحذفُ الواوَ والألفَ، فنقول: بَرْيَكَاءَ. وكذلك تقول في جُلُولَاءَ^(٥): جُلَيْلَاءَ، (هذا مذهب سيبويه وأبو علي^(٦))^(٧).

وكذلك ما آخرُهُ أَلْفُ التَّنْثِيَةِ، أو واوُ الجَمْعِ، إذا سَمَّيْتَ بهما^(٨)، (وجعلت إعرابهما بالحركة في النون، فنقول إذا سَمَّيْتَ رجلاً بِ(جِدَارَانِ): جُدَيْرَانِ، ولا تصرفُ. وفي كَرِيمَيْنِ: كُرَيْمَيْنِ في الرَّفْعِ، وكُرَيْمِيًّا في النَّصْبِ، وكُرَيْمِيًّا في الخفضِ وتصرفُ. وأمَّا إن بَقَّيْتَ إعرابه بالحروف، فنقول: جُدَيْرَانِ، وكُرَيْمُونَ، في الرَّفْعِ، ويكونُ في النَّصْبِ والخفضِ بالياءِ على حدِّ النَّسْبِ والجَمْعِ. هذا مذهب^(٩) سيبويه وأكثر النحويين [ق٦٨/ظ] وكذلك لو سَمَّيْتَ بِ(دَجَاجَاتِ)، ثُمَّ حَقَّرْتِ، لَقُلْتَ: نُجَجِجَاتِ، ويجري هذا كلُّهُ مجرى ثلاثين إذا حَقَّرْتَهُ. قال أبو علي^(١٠): وتليثون قولُ جميع العربِ.

وفرقوا بينَ هذا كلِّهِ، إذا كان اسماً، وإذا لم يُسَمَّ به. وأمَّا إن سَمَّيْتَ بِدَجَاجَتَيْنِ، فنقول: نُجَجِجَتَيْنِ، وتثقلُ ولا تحذفُ الألفَ، وتُجْرِي التَّاءُ مع ما قبلها مجرى الاسمِ الثَّانِي مِنَ الاسْمَيْنِ المَرْكَبَيْنِ، فكما تقول: دُرَيْبٌ

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٨٢/٣.

(٢) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٣) المعبوراء: اسم جمع للعبير، ويقال الحمير. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عير).

(٤) البَرْوَكَاءُ والبِرَاكَاءُ: الجنو لركب في القتال. هي الثَّبات في الحرب والجد. وقيل: ساحة القتال. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (برك).

(٥) ناحية من نواحي سواد العراق في طريق خراسان. ينظر: الحموي، معجم البلدان، ١٥٦/٢.

(٦) أمَّا المبرد، فيصغرها على (بريكاة) بالتشديد. ينظر: المبرد، المقتضب، ١٦٢/٢-١٦٣.

(٧) كتبت على الهامش الأيسر في (أ).

(٨) أي تشبه هاء التَّائِبِ؛ حيث تُلْحَقُ علامتا الجمع أو التَّنْثِيَةِ بعد صيغة الاسم غير محذوف منه شيء، وهذه الزيادة لازمة له، ولذلك شبهوا ما انتهى بألف التَّنْثِيَةِ أو واو الجمع إذا كان في اسم مصغَّرٍ بهاء التَّائِبِ، في أنه لم يحذف من الاسم الألفُ منه علامة الجمع وعلامة التَّنْثِيَةِ شيء، كما لم يحذف من الاسم الألفُ منه تاء التَّائِبِ في التَّصْغِيرِ شيء. فلا تخفَّ إن لم تسمَّ به، وتخفَّ إن سَمَّيْتَ به. ينظر: أبو عليِّ الفارسي، التعلُّيقَةُ على كتاب سيبويه، ٢٨٦/٣.

(٩) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٤١/٣-٤٤٣.

(١٠) ينظر: أبو عليِّ الفارسي، المسائل البصريَّة، ٢٧٧-٢٧٨.

جُرْدَيْنِ، في تصغيرِ (دَرَابِ جُرْدَيْنِ)^(١)، تقولُ: هنا دُجَيْجَتَيْنِ، وتثقلُ؛ لقلبِ الألفِ ياءً عندَ التَّصْغِيرِ (كما تقول في درابِ جردين: دريبِ جردين)^(٢).

٣.١١.٢ فصل: ما آخره ألفٌ ونونٌ، يُصغَرُ فيه الصِّدْرُ، وتجريه مجرى ما آخره همزةُ التَّانِيثِ

فتقولُ في أَفْحَوَانَةٍ: أَفْحِيَانَةٌ. وتقولُ في عُمَانَ: عُنَيْمَانَ. وعُقْرِيَانِ: عُقَيْرِيَانِ. إلا ما جُمِعَ على فَعَالَيْنِ، ولم تُغَيَّرْ^(٣) فيه النُّونُ، نحو: سِرْحَانَ^(٤)، تقولُ: سُرَيْحِيْنَا؛ لأنَّهم قالوا: سِرَاحِينَ. وتقولُ في أُسْطُوَانَةٍ: أُسَيْطِيْنَا؛ لأنَّكَ تقولُ في الجمعِ: أُسَاطِينَ. وتقولُ في إِنْسَانٍ: أُنَيْسَانًا؛ لأنَّهم قالوا في الجمعِ: أَنَاسِي، وقلبو النُّونَ ياءً، فلا تُغَيَّرُ الألفُ، وتقلبُ ياءً إلا مع موضعٍ واحدٍ، إذا جُمِعَ على (مثال)^(٥) مَفَاعِيلِ، وقلبتِ الألفُ فيه ياءً، وثبتتِ النُّونَ. فتقولُ في كِرْوَانِ^(٦): كُرَيْبِيْنَا؛ لأنَّهم قالوا في الجمعِ: كِرَاوِينَ.

٤.١١.٢ فصل: فإن كان خُمَاسِيًّا بزيادتينِ، واستوتِ الزِّيَادَتَانِ أو تقاربتا، فاحذف أَيْتَهُمَا شَتَّتَ

فمثال ما استوتتا فيه قولُهُم: قَلْنُسُوَّةٌ، النُّونُ زائدةٌ، والواوُ زائدةٌ، وليستا للإلحاق؛ لأنَّهُ ليس في الكلامِ مثلُ سَفَرَجَلٍ. الأولى تفضُلُ بالتَّعْدَمِ، والثَّانِيَةُ تفضُلُ بالحركة، فاحذف أَيْتَهُمَا شَتَّتَ، فإن حذفتِ الأولى قلتُ: قُلَيْسِيَّةً. وإن حذفتِ الثَّانِيَةَ قلتُ: قُلَيْسِيَّةً^(٧).

(١) ودَرَابُ جُرْدٍ: اسم مَوْضِعٍ. وأمَّا درابِ جردين: فهذا لا يعني وجود درابِ جردين؛ إنما مثَّلَ به الشَّيْخُ كما فعل سيبويه، وأراد أنْ (جُرد) في (دَرَابِ جُرد) بمثابة الهاءِ في دجاجة، فكَمَا تأتي بِعَلْمِ الثَّنِيَّةِ بعدَ الهاءِ في (دَجَاجَتَيْنِ) تأتي به بعدَ (جُرد). ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٤٣/٣؛ ابن منظور، لسان العرب، مادة (جُرد).

(٢) كتبت في (ج) فقط.

(٣) في (ج): تقلب.

(٤) السَّرْحَانُ: الدَّبْنُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سرح).

(٥) كتبت في (ج) فقط.

(٦) الكروان: طائرٌ صغيرٌ يُدعى الحجل، يجوز فيه كِرْوَانٌ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (كرا).

(٧) في (ج): فإن حذفتِ الأولى قلت قُلَيْسِيَّةً.

وكذلك حَبْنَطَى^(١)؛ لأنَّ النُّونَ والألفَ زِيدَتَا لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، والأولى متقدِّمةٌ، والثَّانِيَةُ فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، ومقَابِلَةٌ لِلَّامِ مِنْ سَفَرَجَلٍ، وهي متحرِّكةٌ، فاحذفتُ أَيُّهُمَا شُنْتُ؛ [ق ٦٩/و] لتساويهما، فنقول: حَبْنَطَا، إنْ حذفتُ الألفَ. وحَبْنَطِيَا، إنْ حذفتُ النُّونَ.

وكذلك قِنْدَاؤُ^(٢)، النُّونُ والواوُ زِيدَتَا لِلإِلْحَاقِ بِجِرْدَحَلٍ^(٣)، إِلَّا أَنَّ الأولى تَفْضَلُ بِالنَّقْدَمِ، والثَّانِيَةُ تَفْضَلُ بِالْحَرَكَةِ، فاحذفتُ أَيُّهُمَا شُنْتُ، فلك أن تقول: قُنْدِيَا، وقُنْدِيِيَا.

وكذلك كَوَالِلُ^(٤)، الواوُ وإحدى اللَّامِينِ زِيدَتَا لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، الواوُ تَفْضَلُ بِالنَّقْدَمِ، واللَّامُ تَفْضَلُ بِأَنَّهَا تَضْعِيفُ الأَصْلِ، فقد استوتَا، فلك أن تقول: كُوَيْيَلَا، وكُوَيْيَلَا. وكذلك عَفْرَنَى^(٥)؛ لأنَّ النُّونَ والألفَ زِيدَتَا لِلإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، فلك أن تحذفُ أَيُّهُمَا شُنْتُ.

ومثال ما تقاربتَا: عَلَانِيَةٌ، وثَمَانِيَةٌ، الألفُ عوضٌ مِنَ الياءِ المحذوفةِ، والأصلُ: ثَمْنِيَّةٌ وَعَلَانِيَّةٌ، ثمَّ حُذفتُ إحدى الياءَيْنِ، وعَوِضَ مِنْهَا الألفُ، فهُمَا مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الياءَ تَفْضَلُ الألفَ؛ لأنَّ الألفَ تنزلتُ منزلةَ أَلِفِ صُمَادِحِ^(٦)، وكأنَّهَا زِيدَتْ لِلْمَدِّ، وهذا قريبٌ، فأنت بالخيارِ فِي الحذفِ، إِلَّا أَنَّ حذفتُ الألفَ أَحْسَنُ، ومع الألفِ - أيضاً - النَّقْدَمُ.

وأما عُفَارِيَّةٌ^(٧)، فالياءُ تَفْضَلُ الألفَ بِأَمْرَيْنِ، أحدهما: الحَرَكَةُ، والآخرُ: أَنَّهَا لِلإِلْحَاقِ. والألفُ تَفْضَلُ بِالنَّقْدَمِ، فحذفتُ الألفَ أَوْلَى؛ لأنَّ عُفَارِيَّةً بِمنزلةِ عُدَافِرٍ، وأنت في عُدَافِرٍ تقول: عُدَيْفِرَا، لا غير. فيجب أن تقول: عُفَيْرِيَّةٌ، لا غير. لكنَّهُ قَدْ حُكِيَ عن بعضِ العربِ^(٨): عُفَيْرَةٌ، لَمَّا كانتِ الياءُ متطرفةً، والألفُ متقدِّمةً، وهذه لغةٌ ضعيفةٌ، والأحسنُ أن تقول: عُفَيْرِيَّةً.

فإن سَمَّيتُ بِصَحَارَى، ثمَّ حَرَّرتُهُ، فلك أن تحذفَ الألفَ الأخيرةَ، فنقول: صُحَيْرَا، ولك أن تحذفَ الألفَ الأولى، وهو أحسنُ، فإذا حذفتُ الألفَ الأولى، وجب أن تقول: صُحَيْرِيَا؛ لأنَّ هذه الألفَ بدلٌ من

(١) الحَبْنَطَى: المُمْتَلَى غَضَبًا أَوْ بَطْنَةً. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حبط).
(٢) القِنْدَاؤُ: الجَرِيءُ المُقْدَمُ. وقيل: القَصِيرُ مِنَ الرِّجَالِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قدا).
(٣) الجِرْدَحَلُ مِنَ الإِبِلِ: الضَّخْمُ الغَلِيظُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (جر دحل).
(٤) الكَوَالِلُ: القَصِيرُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (كأل).
(٥) العَفْرَنَى: الأَسَدُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِشِدَّتِهِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عفر).
(٦) الصُّمَادِحُ: الصُّلْبُ الشَّدِيدُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صمدح).
(٧) الأصل فيها (عُفْرِيَّة) أَوْ (عَفْرِيَّة) وهو الدَّاهِيَةُ مع مكر وخبث، وأما عُفَارِيَّة، فقد مُدَّ كما مُدَّتْ عُذْفَرُ، عُدَافِرُ. ينظر، سيبويه، الكتاب، ٤٣٨/٣؛ وابن منظور، م.س، مادة (عفر).
(٨) ينظر: سيبويه، م.س، ٤٣٨/٣.

الياءِ، والأصلُ صَحَارٍ، لكنَّهم استخفُّوا، فقلبوا الياءَ ألفًا والكسرةَ فتحةً، كما قلبوا مَهَارِي، والأصلُ: مَهَارِي؛ لأنَّه جمعُ مَهْرِيَّةٍ^(١). وكذلك تقولُ في تصغيرِ مَهَارِي إذا سَمَّيتَ به: مَهْرِيًّا، ومُهْرِيًّا، والأوَّلُ أحسنُ.

وقالوا: مَدَارِي، ومَعَايَا^(٢)، والأصلُ مَدَارٍ، ومَعَايٍ، والياءُ من نفسِ الكلمةِ، ومن النُّحُوِّينَ مَنْ أَجَازَ صُحَيْرِي ومُهَيْرِي؛ لأنَّها في [٦٩/ظ] الأصلِ ألفُ التَّأْنِيثِ. ولا يُقالُ في مدارِي إلا مُدِيرِيًّا، لا غيرَ؛ لأنَّها من نفسِ الكلمةِ.

١٢.٢ بابُ تصغيرِ السُّدَاسِيَّ

إِنْ كَانَ سُدَاسِيًّا بزيادةٍ واحدةٍ، والأصولُ خمسةٌ، نحو: دَرَدَبِيْسٍ^(٣)، ومُبَعَثَرِي، فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ الرَّائِدِ، وحذْفِ الآخرِ؛ لإقامةِ بناءِ التَّصْغِيرِ، فنقولُ: دُرَيْدِيًّا، وتحذفُ الياءَ والسَّيْنَ. وكذلك تقولُ: مُبَيْعَتًا. وَإِنْ عَوَّضْتَ جُنَّتْ بِيَاءٌ قَبْلَ الآخرِ، ولكِ في جميعِ ما تحذفُ منه أَنْ تَأْتِيَ بِيَاءٌ قَبْلَ الآخرِ، وليس على الزُّرُومِ، وسواءٌ أٌحذفتُ حرفًا واحدًا أم حرفين، وسواءٌ -أيضًا- أكانَ المحذوفُ أصلًا أم زائدًا.

فإِنْ كَانَ سُدَاسِيًّا بزيادةِينِ، نحو: مُحْرَنْجِمٍ، فاحذفُهما، فنقولُ في مُحْرَنْجِمٍ: حُرَيْجِمًا، وفي مُطْمَئِنٍ: طُمَيْئِنًا، تحذفُ الميمَ والزيادةَ الثانيةَ، وتتركُ الأصولَ.

فإِنْ كَانَ سُدَاسِيًّا بثلاثِ زوائدٍ، نحو: مُسْتَحْرَجٍ، فُتَبْقَى أقوى الزَّوَائِدِ، وتحذفُ الرَّائِدَيْنِ الباقِيَتَيْنِ؛ لإقامةِ بناءِ التَّصْغِيرِ، والميمُ أقوى؛ لأنَّها دلَّتْ على الصِّفَةِ، فنقولُ: مُخَيْرِجًا، ومُخَيْرِجًا، إِنْ عَوَّضْتَ. ومثْلُ ذلكِ اِخْرَنْجَامٍ، فَإِنَّهُ سُدَاسِيٌّ بزيادةِينِ، فَإِنَّ أَلْفَ الوَصْلِ لا تُعَدُّ؛ لأنَّها إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِيُتَبَدَّأَ بِالسَّاكِنِ، فَإِذَا تَحَرَّكَ السَّاكِنُ بِالضَّمِّ لِلتَّصْغِيرِ؛ لأنَّه الأوَّلُ، زالتْ أَلْفُ الوَصْلِ، فنقولُ: حُرَيْجِمًا، وتحذفُ النُّونَ، وتُبْقَى الألفُ؛ لأنَّكَ لا تجدُ بُدًّا من حذفِ النُّونِ، فاحذفُها، أو لا تُبْقِيَ الألفَ؛ لأنَّها (تقع) ^(٤) رابعةٌ.

وتقولُ في تصغيرِ انْطِلاقٍ: نُطَيْلِيقًا. وكذلك إذا صَغَّرْتَ اِفتِدَارًا، قُلْتَ: قُنَيْدِيرًا؛ لأنَّكَ إذا ضَمَمْتَ الأوَّلَ وهو ما بعدَ أَلْفِ الوَصْلِ، سقطتْ أَلْفُ الوَصْلِ وبقيتْ الكلمةُ خَماسِيَّةً، رابعُها أَلْفٌ، مثلُ سِرْبَالٍ، فلو صَغَّرْتَ اسْتِخْرَاجًا، لَحذفتُ السَّيْنَ، وبقيتِ التَّاءُ، فنقولُ: تُخَيْرِجًا؛ لأنَّ التَّاءَ تُزَادُ وحدها، ولا تُزَادُ

(١) مَهْرِيَّةٌ: إبلٌ منسوبة إلى قبيلة مَهْرَةَ بت حيدان. وجمعها مَهَارِيٌّ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (مهر).

(٢) جمع مُعْي، وهو البعير الذي أعياه السير. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عبي).

(٣) الدَّرَدَبِيْس: الشيخ الهرم. وقيل هي من الخرز التي يُؤخَذُ بها النساءُ الرِّجَالِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (درديس).

(٤) كتبت في (ج) فقط.

السَّيْنُ مَعَ التَّاءِ، وَلَا بُدَّ مِنْ بَقَاءِ الْأَلْفِ وَإِنْ [ق ٧٠/و] كَانَتْ لِلْمَدِّ؛ لِأَنَّكَ لَا تَكْتَفِي بِحَذْفِهَا عَنْ حَذْفِ السَّيْنِ وَتَقُولُ فِي (تصغير) (١) أَحْمَرَار (٢): حُمَيْرِيرًا. وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ قَشْعِرِيرَةٍ: قَشْعِيرِيرَةٌ، وَتَحْذِفُ إِحْدَى الرَّائِنِ، وَتُبْقِي الْيَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ إِحْدَى الرَّائِنِ إِنْ حَذَفْتَ الْيَاءَ، فَاحْذِفْ مَا تَكْتَفِي بِحَذْفِهِ.

وَكذَلِكَ حَنْشَلِيلٌ (٣)، تَقُولُ: حُنَيْشِيلًا، وَمَنْ جَعَلَ النُّونَ زَائِدَةً أَجَازَ: حُنَيْلِيلًا. وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ بَرْدَرَايَا (٤): بُرْدِيرًا، وَبُرْدِيرِيرًا، إِنْ عَوَّضْتَ.

وَإِنْ حَقَّرْتَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، قُلْتَ: بُرَيْهِمًا، وَسُمَيْعِيلًا؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِي إِبْرَاهِيمَ زَائِدَةٌ، وَاللَّامُ فِي إِسْمَاعِيلَ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ حَكَى الْخَلِيلُ (٥): بُرَيْهًا، وَسُمَيْعًا. وَلَوْ قُلْتَ: أُبَيْرَهَا، وَأُسَيْمِعًا، لَطَنَّ أَنَّهُ تَصْغِيرُ أُبْرَهَةَ، وَأُسْمَع.

١٣.٢ بابُ تَصْغِيرِ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ

فَإِنْ بَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّ الْحُرُوفِ، وَإِنْ بَقِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَلَا تَرُدُّ شَيْئًا عِنْدَ سَبْيُوِيهِ وَالْخَلِيلِ (٦)، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ التَّصْغِيرِ يَقُومُ بِمَا بَقِيَ، فَتَقُولُ فِي يَدٍ: يَدِيَّةً. وَفِي تَصْغِيرِ مُدٍّ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ: مُنِيذًا. وَفِي تَصْغِيرِ عِدَّةٍ: عُيْدَةٌ. وَفِي شَيْءٍ: وَشِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ الْفَاءَ (٧). وَفِي دَمٍ: دُمِيًّا. وَفِي شَقَّةٍ: شَقِيَّةً، تَرُدُّ الْمَحْذُوفَ، فَاءً كَانَ أَوْ عَيْنًا أَوْ لَامًا. وَفِي سَنَةٍ: سُنِّيَّةً، عَلَى مَنْ قَالَ: سَانِيْتُ، وَسَنَوَاتٍ. وَسُنِّيَّةً، عَلَى مَنْ قَالَ: سَانَهْتُ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ عَصَةٍ (٨): عُصِيَّةً، وَعُصِيَّةً.

(١) كَتَبْتَ فِي (ج) فَقَط.

(٢) فِي (ج): أَحْمِيرَار.

(٣) الْخَنْشَلِيلُ: الْمُسْنُ الْقَوِيُّ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (خَنْشَل).

(٤) بَرْدَرَايَا: اسْمُ مَوْضِعٍ. يَنْظُرُ: الرَّمَخْشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ)، الْجِبَالُ وَالْأَمْكَنَةُ وَالْمِيَاهُ، أَحْمَدُ عَبْدِ التَّوَابِ عَوْضٌ، دَارُ الْفَضِيلَةِ، الْقَاهِرَةُ، ١٣١٩هـ/١٩٩٩م، ٥٥.

(٥) يَنْظُرُ: سَبْيُوِيهِ، الْكِتَابُ، ٤٧٦/٣.

(٦) يَنْظُرُ: سَبْيُوِيهِ، م.ن، ٤٤٩/٣.

(٧) كَتَبْتُ فِي (ج): وَفِي تَصْغِيرِ كُلِّ وَحْدٍ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا، وَفَرَّغْتَ الضَّمِيرَ: أَكِيلاً وَآخِيْدًا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ الْفَاءَ.

(٨) الْعَصَةُ: الْكَذْبُ وَالْبُهْتَانُ. وَقِيلَ: السِّحْرُ وَالْكَهَانَةُ. وَأَصْلُهَا: عَضْوَةٌ، أَوْ عَضَّةٌ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (عَضه).

وتقول في فُلٍ: فُلَيْنَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فُلَانٍ. وتقول في (رُب) فيمَنْ حَقَّفَتْ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ: رُبَيْبًا. وكذلك (بِخ) (١)، تقول: بُحَيْحًا؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ (بِخ) مضاعفٌ، قال العجاج (٢): "فِي حَسَبِ بِيحٍ وَعِزِّ أَفْعَسَا".

وَإِذَا سَمَّيْتَ بِـ(عَلٍ)، قُلْتَ: عَلِيًّا. وكذلك إِذَا [ق ٧٠/ظ] سَمَّيْتَ بِـ(قَطُ): قُطَيْطًا، لِأَنَّهُ مِنَ الْقَطِ، وَهُوَ: الْقَطْعُ. وتقول في تصغيرِ (فَمِ): فُؤَيْهَا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَفَوَاهَا، فَالْمِيمُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ، وَلَمْ تُبَدَلْ إِلَّا عِنْدَ حَذْفِ اللَّامِ، فَإِذَا رَدَدْتَ اللَّامَ لِإِقَامَةِ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ، رَدَدْتَ الْعَيْنَ لِأَصْلِهَا، فَلَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِفَمٍ لَقُلْتَ: فُؤَيْهَةً، تَزِدُ تَاءَ التَّأْنِيثِ.

وكذلك ماءٌ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ عِنْدَ وَقْعِهَا بَعْدَ الْأَلْفِ، فَإِذَا صَعَّرْتَ قُلْتَ: مُؤَيْهَا، كَمَا قَالُوا: أُمُوَاهَا، وَمِيَاهَا.

ولو سَمَّيْتَ بِـ(ذِه) امْرَأَةً، لَقُلْتَ: ذُبَيْيَّةً. ولو سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا لَقُلْتَ: ذُبَيْيًّا؛ لِأَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَلَمْ تُبَدَلْ إِلَّا عِنْدَ حَذْفِ اللَّامِ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَمَعْتَ (ذِه) بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَقُلْتَ: أذْبِيَاءً. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

ولو سَمَّيْتَ بِـ(إِنْ) و(أَنْ) الْمُخَفَّفَتَيْنِ مِنَ التَّقْوِيلَةِ، لَقُلْتَ: أَنْيْنَا، إِنْ كَانَ اسْمُ رَجُلٍ، وَأُنْيَيْتَةً، إِنْ كَانَ اسْمَ امْرَأَةٍ. ولو سَمَّيْتَ بِـ(إِنْ) و(أَنْ) غَيْرِ الْمُخَفَّفَتَيْنِ، (مِنْ إِنْ وَأَنْ، وَإِنَّمَا تَسْمَى بِإِنْ الشَّرْطِيَّةِ، وَأَنْ النَّاصِبَةِ، فَتَقُولُ) (٣): أَنْيًّا، إِنْ كَانَ اسْمًا لِمَذْكَرٍ. وَأُنْيَيْتَةً، إِنْ كَانَ اسْمًا لِمؤنثٍ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَ لَامُهُ وَاللَّامُ مَعْتَلَّةٌ أَكْثَرُ.

وتقول في اسمٍ: سُمِّيًّا. وفي اسْتِ: سُنْيَيْتَةً. وتقول في تحقيرِ أُخْتٍ: أُخْيَيْتَةً؛ لِأَنَّ إِبْدَالَ الْوَاوِ تَاءً إِذَا كَانَ مَعَ بِنَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَى (فُعَلٍ)، فَإِذَا زَالَ الْبِنَاءُ زَالَ الْبَدَلُ، وَرَجَعْتَ إِلَى أَصْلِهَا، وَلِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ قَدْ نَزَلَتْ مِنْزَلَةَ هَاءِ التَّأْنِيثِ. أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: أُخْتَاتِ، وَتَحْذِفُهَا كَمَا تَحْذِفُ الْهَاءَ، وَأَنْتَ إِذَا صَعَّرْتَ مَا فِيهَا الْهَاءَ، صَعَّرْتَ مَا قَبْلَهُ، فَتَقُولُ فِي سَنَةٍ: سُنْيَيْتَةً، وَسُنْيَيْتَةً، عَلَى حَسْبِ مَا تَقَدَّمَ، فَكَذَلِكَ تُصَعِّرُ هُنَا مَا قَبْلَ تَاءِ أُخْتٍ، فَيَجِبُ رُدُّ الْمَحْذُوفِ، فَتَرَوُ التَّاءَ وَتَرْجِعُ الْكَلِمَةَ إِلَى أَصْلِهَا.

(١) بِخ: كَلِمَةٌ فَخْرٌ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (بِخ).
(٢) يَنْظُرُ: الْعَجَّاجُ، دِيوانُهُ، ١٦٤. وَهُوَ بِرِوَايَةٍ: (وَعَدَدًا بِحَا وَعِزًّا أَفْعَسَا)، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ (بِخ)، جَاءَ بِهَا عَلَى أَصْلِهَا: بِيحٌ، بِتَشْدِيدِ الْخَاءِ. وَالْعِزُّ الْأَفْعَسُ: النَّابِتُ. وَيَنْظُرُ: سَبِيوِيَّةُ، الْكِتَابُ، ٤٥٢/٣؛ وَالصَّغَانِي، الْعَبَابُ الزَّاخِرُ، ١/١٦٩، مَادَّةُ (قَعَس). وَالْعَجَّاجُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رُوْبِيَّةَ بْنِ لَبِيدِ بْنِ صَخْرٍ، وَالْعَجَّاجُ لِقَبِيهِ، مِنْ قَبِيلَةِ تَمِيمٍ، أَبُو الشَّعْثَاءِ. شَاعِرٌ مَخْضَرُمٌ وُلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَالَ الشَّعْرُ فِيهَا، ثُمَّ أُدْرِكَ الْإِسْلَامَ، وَأَسْلَمَ وَعَاشَ إِلَى أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَفَلَجَ وَأَقْعَدَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ رَفَعَ الرَّجْزَ، كَانَ يَجِيدُ الْمَدْحَ وَيَتَرَفَّعُ عَنِ الْهَجَاءِ، وَهُوَ وَالِدُ رُوْبِيَّةِ الرَّاجِزِ الْمَشْهُورِ، (ت ٩٠هـ). يَنْظُرُ: الْعَجَّاجُ، دِيوانُهُ، ١-٢٦؛ وَالزَّرْكَلِيُّ، الْأَعْلَامُ، ٨٦/٤.
(٣) كَتَبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فِي (أ).

وكذلك بُنْتُ، وهنَّت. وقالوا: هُنَيْهَةٌ، أبدلوا من الياءِ الهاءَ، والأصلُ هُنَيْهَةٌ، وهو أكثرُ، والياءُ بدلٌ من الواوِ الَّتِي ظهرتْ في قولهم: هَنَوَاتِ.

وإذا سَمَّيتْ بـ(صَرَبْتِ)، ولم تنوِ فيه ضميراً، ثمَّ صَعَّرْتَ، قلتَ: صُرْبِيَّةٌ، وأبدلتها في الوقفِ هاءً؛ لأنها صارتْ إلى حكمِ الأسماءِ. وأمَّا ما حذفَ منه وبقيَ على أكثرِ من حرفينِ، فنحو: مَيْتِ، تقولُ في تصغيره: مَيْتًا، إن كانَ اسماً لمذكَّرٍ، فإن كانَ اسماً لمؤنَّثٍ، قلتَ: مَيْتَةً.

وكذلك تقولُ في تصغيرِ هارٍ: هُوَيْرًا، وهُوَيْرَةٌ، إن سَمَّيتْ به مؤنَّثًا. [ق ٧١/و] وحكى يونسُ أنَّ ناسًا يقولونَ: "هويئرا"^(١)، وهؤلاءِ إنما حَقَّروا هائِرا، كما قالوا: رويجلا، كأنَّهم حَقَّروا رجلا.

ولَيْلِيَّةٌ تصغيرُ لَيْلَةٍ، وإن لم يُنطقْ به. وكذلك إذا سَمَّيتْ بـ(يضع)، بغيرِ ضميرٍ، وجبَ أن تقولَ: يُضَيِّعًا، إن كانَ لمذكَّرٍ، ويُضَيِّعَةً، إن كانَ اسماً لمؤنَّثٍ.

وكذلك إذا سَمَّيتْ بـ(يرى) مذكَّرا، قلتَ: يَرِيٌّ، فإن سَمَّيتْ به مؤنَّثًا، قلتَ: يَرِيَّةٌ. وفي ناسٍ: نُؤيسًا، و"أنيسًا"^(٢)، على قولِ يونسَ. وفي إنسانٍ: أنيسانَ، وأنيسيانَ. بمنزلةِ رُوَيْجِيلٍ.

وتقولُ في تصغيرِ (حَيرِ منك) و(شَرِّ منك): حُيَيْرًا منك، وشَرِيرًا منك. وردُ هذا كلِّه إلى الأصلِ ليس بشيءٍ؛ لأنَّك لم تضطرَّ إلى الرَّدِّ؛ لأنَّ بناءَ التَّصغيرِ يقومُ ممَّا بقيَ به بعدَ الحذفِ، وما جاءَ مردودًا فهو بمنزلةِ لَيْلِيَّةٍ. واللهُ أعلمُ.

١٤.٢ بابُ تحقيرِ ما فيه بدلٌ

اعلمُ أنَّ البدلَ اللَّازِمَ هو الَّذي يبقى مع^(٣) زوالِ موجبِه، فإذا صُعِّرَ الاسمُ، بقيَ البدلُ. مثالُ ذلك: عَيْدٌ، الأصلُ فيه الواوُ؛ لأنَّه مِنْ (عادٍ) (يعودُ)، وانقلبتِ الواوُ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها. فكانَ يجبُ إذا زالتِ الكسرةُ أن تَعوَدَ الواوُ، لكنَّ العربَ لم تفعلْ ذلك، قالتْ: أعيادًا. فيجبُ عن هذا أن يُقالَ في التَّصغيرِ:

(١) سيبويه، الكتاب، ٤٥٦/٣.

(٢) سيبويه، م، ٤٥٧/٣.

(٣) في (ج): بعد.

عَيْدٌ. فلو حَقَّرْتَ (قِيلاً)^(١)، لَقَلَّتْ: فُؤَيْلاً؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَقْوَالًا؛ لَزَوَالِ الْكُسْرَةِ. وَكَذَلِكَ دِيمٌ لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ، لَقَلَّتْ: دُؤَيْمًا؛ لِأَنَّ مَوْجِبَ الْقَلْبِ الْكُسْرَةَ، وَقَدْ زَالَتْ، وَلَوْ كَسَّرْتَهَا عَلَى أَفْعَالٍ لظَهَرَتْ الْوَاوُ.

وَكَذَلِكَ الْبَدَلُ الَّذِي يَأْتِي عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، نَحْوُ: نُكَأَةٌ، يُقَالُ ضَرَبْتُهُ حَتَّى أَتُكَّأْتُهُ؛ أَي: أَضَجَعْتُهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ. كَذَا قَيَّدَهُ سَيَّبِيهِ^(٢). وَهَمَا يُتَكَّانِ. فَيُقَالُ فِي التَّصْغِيرِ: نُكَيْئَةٌ. وَكَذَلِكَ نُخْمَةٌ، وَتُرَاتٌ وَتُدْعَةٌ؛ لِأَنَّ إِبْدَالَ الْوَاوِ فِي هَذَا كَلِّهِ تَاءً، جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لَا مَوْجِبَ لَهُ، فَيَزُولُ بَزْوَالِ مَوْجِبِهِ، وَكَذَلِكَ التَّقْوَى، الْأَصْلُ وَقِيَا، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْيَاءُ وَوَاوًا، كَمَا أُبْدِلَتْ فِي (الْعَوَى)^(٣)، [ق ٧١/ظ] وَهَذَا قِيَاسٌ.

وَأَمَّا إِبْدَالُ الْوَاوِ وَالْأُولَى يَاءً، فَعَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَيَجِبُ أَنْ يَبْقَى الْبَدَلُ فِي التَّصْغِيرِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ لِمَوْجِبِ فَيَزُولُ بَزْوَالِهِ. وَتَقُولُ فِي التَّصْغِيرِ: نُقْيَا، وَكَذَلِكَ التَّقْيَةُ، الْأَصْلُ: وَقِيَّةٌ، فَأُبْدِلَتْ الْوَاوُ تَاءً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَيَجِبُ عَنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ فِي التَّصْغِيرِ: تُقْيَةٌ، وَتَحذفُ الْيَاءُ؛ لِاجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، عَلَى حَسَبِ تَقَدُّمِ.

قَالَ سَيَّبِيهِ: "وَمِثْلُ ذَلِكَ: مُتَعَّدٌ، وَمُتَرَنَّ، لَا تَحذفُ التَّاءُ"^(٤). وَخَالَفَهُ أَبُو عَلِيٍّ^(٥)، وَقَالَ أَقُولُ: مُؤَيِّعًا، وَمُؤَيِّزِنًا؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لِلدِّغَامِ، وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ (وَدِّ) فِي (وَدِّدٍ)، وَأَنْتَ إِذَا صَغَّرْتَ (وَدًّا)، وَجِبَ أَنْ تَقُولَ: وَتَيِّدًا. وَلَمْ يَجْعَلْ سَيَّبِيهِ الْبَدَلَ فِي (يَتَعَدُّ) لِلدِّغَامِ، إِنَّمَا جَعَلَ الْبَدَلَ لِكِي تَصِيرَ الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ إِلَى حَرْفٍ جَلِدٍ لَا تَتَلَاعَبُ بِهِ الْحَرَكَاتُ.

وَكَذَلِكَ الْبَدَلُ الَّذِي قَدْ يَوْجِبُهُ الْجِرْيَانُ عَلَى غَيْرِهِ، وَأُعِلَّ لِإِعْلَالِ غَيْرِهِ، نَحْوُ: قَائِمٍ وَبَائِعٍ، أُعِلَّا لِاعْتِلَالِ (قَائِمٍ) وَ(بَائِعٍ)، أَلَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: عَاوِرًا، وَصَائِدًا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: عَوَرَ، وَصَيْدَ، فَيَجِبُ عَنْ^(٦) هَذَا أَنْ يُقَالَ فِي التَّصْغِيرِ: فُؤَيْيْمٌ، وَبُؤَيْيْعٌ، وَفِي هَذَا خِلَافٌ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا اعْتَلَّه غَيْرُ لَازِمٍ، نَحْوُ: أَدُورٍ، (وَفِي هَذَا خِلَافٌ)^(٧)، فَإِنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُومَةَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُشَدَّدَةٍ، يَجُوزُ أَنْ تُقَلَّبَ هَمْزَةً، وَلَا يَلِزَمُ ذَلِكَ. فَإِذَا صَغَّرْتَ هَذَا، قَلَّتْ: أُدَيِّرًا.

(١) الْقَيْلُ: السَّيِّدُ، الَّذِي إِذَا قَالَ قَوْلًا لَا يَرْجِعُ عَنْهُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (قَوْلِ).

(٢) سَيَّبِيهِ، م.س، ٤٦٥/٣.

(٣) الْعَوَى: اسْمُ النُّجْمِ أَصْلُهُ (عَوْيَا) مِنْ (عَوَى) (يَعْوِي)، وَقِيلَ لَهَا الْعَوَى، لِأَنَّهَا كَوَاكِبٌ مَلْتَوِيَةٌ، وَعَوِيَتْ يَدُهُ: لَوَيْتَهَا. يَنْظُرُ: ابْنُ جَنِّي، سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، ١٠٢/١-١٠٣؛ وَالثَّمَانِينِي، عَمْرُ بْنُ ثَابِتٍ (ت ٤٤٢ هـ)، شَرَحَ التَّصْرِيْفَ، نَح: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَلِيمَانَ الْبَيْعَمِيِّ، ط ١، مَكْتَبَةُ الرَّشْدِ، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م، ٥٣٧؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (عَوِي).

(٤) سَيَّبِيهِ، الْكِتَابِ، ٤٦٥/٣.

(٥) يَنْظُرُ: أَبُو عَلِيٍّ، التَّكْلِمَةُ، ٤٩٨.

(٦) فِي (ج): عَلَى.

(٧) كَتَبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فِي (أ).

وكذلك أُرْقَةٌ^(١)، الهمزة بدلٌ من واوٍ (وُرْقَةٍ). وكذلك أُدَدٌ، هو من الوَدِّ. وكذلك إِشَاحٌ إذا صَغَّرْتَهُ، قلتُ: أَشِيحًا. وكذلك أَحَدٌ، تقولُ في تصغيرِهِ: أَحِيدًا. وأَحَدٌ إذا خَفَّتْ، هو من قبيلِ ثَرَاتٍ وتُخْمَةٍ، إِلَّا أَنَّ بَدَلَ المَفْتُوحَةِ على غيرِ قِيَاسٍ. فهذه أربعةٌ أوجهٌ يكونُ البَدَلُ فيها باقياً في التَّصْغِيرِ، ويجري مجرى أَذْوَرٍ أوَائِلُ، اسمُ رجلٍ.

وأما ما يزولُ فيه البَدَلُ في التَّصْغِيرِ، فكلُّ ما كانَ انقِلابُهُ لحركةٍ قَبْلَهُ، نحو: مِيعَادٍ، إذا صَغَّرْتَهُ قلتُ: مُوَيْعِيدًا. وتقولُ في مُوسِرٍ: مُيَيْسِرًا؛ لأنَّ الأَصْلَ الياءُ، انقلبتْ واوًا للضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا كما انقلبتْ الواوُ في (مِيعَادٍ) للكسرةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

وكلُّ ما كانَ انقِلابُهُ للإدغامِ، نحو: طَيٍّ، الأَصْلُ: طَوِيٍّ، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهما بالسُّكُونِ، فتقلبتْ الواوُ ياءً، فإذا صَغَّرْت قلتُ: طَوِيًّا، ورددتِ العينَ إلى أصلِها. وكذلك تقولُ في [ق ٧٢/و] طَيَّانٍ ورَيَّانٍ: طَوِيَّانَ ورَوِيَّانَ؛ لتحركِ الواوِ.

وكلُّ ما كانَ انقِلابُهُ للتَّسْهِيلِ، نحو: (بِيرٍ)، الأَصْلُ: بَيْرٍ، فقلبتِ الهمزةُ ياءً للكسرةِ، فإذا صَغَّرْت زالتِ الياءُ لزوالِ الكسرةِ، فقلبتْ: بَيْرًا. فإن سَهَلْت قلتُ: بُوَيْرًا، فقلبتِ الهمزةُ واوًا. ومن ذلك مِئْسَاءٌ^(٢)، الأَصْلُ: منه مِئْسَاءٌ بالهمزِ؛ لأنَّها من نَسَأْتُ، لكنَّهم قلبوا الهمزةُ ألفًا؛ للفتحةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وهو على غيرِ قِيَاسٍ، لكنَّهم لم يلقبوها إِلَّا إلى الفتحَةِ، فإذا صَغَّرْت قلتُ: مِئْسِيئَةً. فإن سَهَلْت قلبتِ الهمزةُ ياءً، فقلتُ: مِئْسِيئَةً.

وأما النَّبِيُّ، فهو من (أَنْبَأَ)، إذا أَخْبَرَ؛ لأنَّ العَرَبَ كلُّهم يقولونَ: تَنَبَّأَ مُسَيْلِمَةً، بالهمزِ. وجمعتُهُ العَرَبُ على (فُعَلَاءَ)، فقالوا: النَّبَاءَ. فجرى على القِيَاسِ؛ لأنَّ قِيَاسَ فَعِيلٍ الصَّحِيحِ العَيْنُ واللَّامُ غيرِ المضاعفِ أن يُجْمَعَ على فُعَلَاءَ، وعلى فِعَالٍ. قالوا: كُرَمَاءَ، وكِرَامًا. فَمَنْ جَمَعَهُ على فُعَلَاءَ، فيقولُ: كانَ مُسَيْلِمَةً نُبِيَّيَّ سَوِيٍّ. ويردُّه إلى أصلِهِ، (فإن سَهَلَّ قالَ: نُبِيَّيَّ سَوِيٍّ)^(٣)، ولا تحذفُ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ؛ لأنَّهُ في تقديرِ الهمزِ.

والمشهورُ في جَمْعِهِ: أَنْبِيَاءٌ. وهذا إنَّما يكونُ في المعتلِّ اللَّامِ من فَعِيلٍ، نحو: غَنِيٍّ، وأَغْنِيَاءَ. وفي المضاعفِ منه، نحو: أَشْدَاءَ. فَمَنْ قالَ في جمعِ نَبِيٍّ: أَنْبِيَاءَ، فإنَّما قالَ ذلكَ؛ لأنَّهُ صارَ عندهُ بمنزلةِ ما لامُهُ ياءٌ، فكما تقولُ في تصغيرِ غَنِيٍّ: غُنِيًّا، وتحذفُ الياءَ؛ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ. تقولُ كانَ مُسَيْلِمَةً

(١) الوُرْقَةُ وتبدل الواو همزة (أرقة): الذي في لونه بياضٌ إلى سوادٍ. ينظر: ابن جني، المحتسب، ٣٣١/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (ورق).

(٢) المئسأة: العصا، من نسات البعير أي زجرته ليسير. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (نسا).

(٣) غير موجود في (ج).

نُبِّي سَوْءٍ. وصَارَ وكأَنَّهُ بمنزلةِ عِيدٍ، فتقولُ في تصغيرِهِ: عُيِيدًا؛ لأنَّهُم قالوا: أعيادًا، وجمعه جَمَعَ ما عينُهُ ياءٌ. وأمَّا النُّبوءَةُ، فتقولُ في تصغيرِها بالهمزِ: نُبوءَةٌ مُسَلِّمَةٌ نُبِيَّةٌ سَوْءٌ؛ لأنَّ النُّبوءَةَ لم تُجَمَعْ جَمْعًا يُعْلَمُ منه لزومُ البَدَلِ.

وأمَّا الشَّاءُ، فالعربُ تقولُ في تصغيرِهِ: شُويًّا، وجعلوه من الشَّوِيِّ، وانقلبتِ الياءُ همزةً؛ لوقوعِها بعدَ الألفِ، أجروا الألفَ الأصليَّةَ مجرى الألفِ الزائدةِ. وأمَّا الشَّاءُ، فصغرتُها العربُ: شُويَّةً. فشاءَ لامُها هاءٌ، وشاءَ لامُها ياءٌ. والعينُ فيهما واوٌ. فالشَّاءُ بمنزلةِ الهاءِ، والشَّاءُ من بابِ طويت. فشاءَ وشاءَ بمنزلةِ امرأةٍ ونسوةٍ، وبمنزلةِ رجلٍ وبقرٍ.

وكلُّ ما كانَ [ق ٧٢/ظ] بدلُهُ؛ لاجتماعِ المثليْنِ، نحو: قيراطٍ، الأصلُ: قِرَاطٌ، فكَرِهوا التقاءَ المثليْنِ، فأبدلوا الأولى ياءً، فقالوا: قيراطًا، بدلِ قِرَاطٍ. فيلزمُ عن هذا أن تقولَ في التَّصْغِيرِ: قُرَيْرِطًا. وأمَّا ديماسٌ^(١)، فالياءُ ليستُ ببديلٍ عندَ سيبويه^(٢)؛ لأنَّهُم قالوا: دياميس. فيقالُ في التَّصْغِيرِ: دُيَيْمِيسًا. ولكَ أن تَكسِرَ الأوَّلَ لمكانِ الياءِ كما تَكسِرُ الأوَّلَ من شَيْخٍ وَزَيْنَبٍ. وذهبَ ابنُ جَنِّي إلى أنَّ الأصلَ دِمَّاسٌ^(٣)، بمنزلةِ قيراطٍ، ثمَّ أبدلَ، وقولُهُ: دياميسُ بمنزلةِ أعيادٍ، ولا يوجدُ عندهُ فيعالٌ إلا أن يكونَ مغيَّرًا منَ فيعالٍ، أو يكونَ مصدرًا لِفاعِلٍ، فكيفما كانَ إنَّما يُقالُ في التَّصْغِيرِ: دُيَيْمِيسًا.

ولو سمَّيتَ رجلًا بذوائبٍ، لقلتُ: دُويَّبًا؛ لأنَّهُم إنَّما قلبوا الهمزةَ واوًا لاجتماعِ الهمزتينِ؛ لأنَّ الألفَ متولِّدَةً عن الفتحةِ، فليستُ بحائلٍ قويٍّ، فلما صغرتُ زالتِ الألفُ وعادتِ الهمزةُ؛ لأنَّ ياءَ التَّصْغِيرِ فاصلةٌ بينَ الهمزتينِ.

وكلُّ ما كانَ بدلُهُ لوقوعِهِ طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، نحو: عطاءٍ، ورتاءٍ. تقولُ: عَطِيًّا، لأنَّكَ تقلبُ الألفَ ياءً، كما تقلبُ في كُتَيْبٍ، ثمَّ تحذفُ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ. وكذلك الصَّلَاءَةُ^(٤)؛ لأنَّ يعقوبَ^(٥)

(١) الديماس: الكِنُ، والسَّجَن، والسَّرَبُ الْمُظْلَمُ. ودمسته أي قبرته. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دمس).

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٦١/٣.

(٣) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٣٨٧/٢.

(٤) الصَّلَاءَةُ: كلُّ حَجَرٍ عَرِيضٍ يُدَقُّ عَلَيْهِ عَطْرٌ. وقيل: الجبهة، شبيها بالحجر الأملس. وقد جاءت بالياء (صلاية) على لغة بني تميم. ينظر: ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، القلب والإبدال، [Arabi ١٠٣١ القلب والإبدال - ابن السكيت.pdf](#)، ٣٥؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (صلي).

(٥) يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت (ت ٢٤٣هـ)، إمام في اللُّغة والنحو والأدب، أخذ عن فصحاء العرب، كان مؤدبًا لولد المتوكِّل، وعندما سئل عن أيِّهما أعزُّ ولدا المتوكِّل أم الحسن والحسين، قال قنبر خير منهما وهو خادم علي رضي الله عنه. فأمر المتوكِّل الأثرak فداسوا بطنه إلى أن مات. من مؤلفاته: إصلاح المنطق، والإبدال. ينظر: الفيروز

حكى فيها: صلاية. وتقول في ألاء^(١)، وأشاء^(٢): أَلَيْتَ وَأَشَيْتَ، لأنك تبقى مع الهمز، ولا يدعى البدل إلا بامرٍ واضحٍ، ومع ذلك أنهم لزموا الهمزة، ولو كانت الهمزة بدلاً لسمع فيه أَلَيْتَ (وأشاية)، كما قالوا: عباية. فهذه أربعة أوجه، يقتضي القياس فيها الرجوع إلى الأصل. والله الموفق.

وأما ما فيه قلب، نحو: شاك^(٣)، ولاث^(٤)، تقول: شَوَيْتَ وَلَوَيْتَ. وقالوا في رأني وشآني: رآني وشآني^(٥)، فيكون على القلب. وقد يمكن على منسأة في منسأة. ثم أبدلت الياء همزة وإن كانت بعد ألفٍ مُبدلٍ من أصلٍ، كما قال بعض العرب^(٦) في راية راءة.

مسائل

حُكِيَ ما أُمْلِحَهُ؛ لأنَّ فعلَ التَّعَجَّبِ شَبِيهَةٌ بِأَفْعَلِ الَّذِي لِلتَّفْضِيلِ مِنْ جِهَةِ الْبِنْيَةِ، وَعَدَمِ التَّصْرُفِ، وَاتِّصَالَ الضَّمِيرِ وَاسْتِثْنَاءِهِ، وَلِهَذَا الشَّبَهُ قَالُوا: لَقَصُّ الرَّجُلِ^(٧). وَإِنْ كَانَ [لِق ٧٣/و] فَعَلٌ، لَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ إِلَّا مِمَّا لَامَهُ وَو.

وقالوا: ما أقولهُ، وما أنبئهُ، وهذا التَّصْغِيرُ فِي هَذَا الْفِعْلِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الَّذِي تَصَفَّهُ بِالْمَلْحِ، كَمَا قَالُوا: قَامَتْ هُنْدٌ، أَلْحَقُوا الْفِعْلَ التَّاءَ عِلْمَةً لِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ^(٨)، كَأَنَّكَ قَلْتِ: مُلِحًا. وَلَا تَجْدُ شَيْئًا مِنَ الْأَفْعَالِ يَحْفَرُ غَيْرَ هَذَا. قَالُوا: جُمَيْلًا، وَكُعَيْتًا^(٩)، وَهُوَ الْبَلْبَلُ. لَمْ يُنْطَقْ لِهَذَا بِمَكْبَرٍ، وَلَوْ نُطِقَ لَكَانَ فُعَلًا، بِمَنْزِلَةِ

أبادي، محمد بن يعقوب، كتاب البلغة في تاريخ الأئمة، تح: بركات يوسف هبود، ط ١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م، ١٩٨-١٩٩.

(١) الألاء: شجرة تشبه الأس دائمة الخضرة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (الأ).
(٢) الأشاءة: الفسيلة، أو صغار النخل. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/٢٠٠؛ وابن منظور، م.س، مادة (أشي).
(٣) شاك: الأصل فيها شانك من شوك، وفيها قلب مكاني (شاكو)، ثم إعلال (شاكوي) وهو ذو الحدة في سلاحه. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٦٦؛ وابن منظور، م.س، مادة (شوك).
(٤) لاث: مقلوب عن لاث، من لاث يلوث، واللاث: الذي بعضه فوق بعض. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٣٦٦؛ وابن منظور، م.س، مادة (لوث).

(٥) شآني: مقلوب من شآني. أي: حزنني. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (شأو).
(٦) نقل ذلك سيبويه عن أبي الخطاب، حيث شبه ألف راية وإن كانت بدلاً من العين بالألف الزائدة فهمز اللام كما يهمزها بعد الزائدة في نحو سقاء وشفاء. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٤٦٨؛ وابن منظور، م.س، مادة (ريا).
(٧) أي: ما أقصاه. ينظر: مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي، ط ١، جامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ م، ٦/٤٣٢٢.
(٨) في (ج): الفاعل.

(٩) في المخطوط: كُنَيْتًا، والصحيح: كُنَيْتًا، وهو البلبل. ينظر: سيبويه، م.س، ٣/٤٧٧؛ والجوهري، الصحاح، ٤/٥٦١؛ والرّضي الاستربادي، شرح الشافية، ١/٢٨٠؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (جمل).

صُرِدَ^(١)؛ لأنَّهم قالوا في الجمع: كِعْتَانًا^(٢)، وَجِمْلَانًا، وَلَا تَجُدُ فِعْلَانًا فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ قِيَاسًا فِي جَمْعِ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ الْعَيْنِ، (إِلَّا فِي فُعَلٍ، بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ)^(٣)، نَحْوُ: صُرِدَ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى فِعْلَانٍ، نَحْوُ: صِرْدَانٍ، وَنِعْرَانٍ^(٤)، فَيَلْزَمُ عَنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جُمَيْلًا وَكُعَيْتًا^(٥) مِصْعَرَانِ مُكَبَّرَهُمَا: جُمَلٌ وَكُعَتٌ.

وَأَمَّا كُمَيْتٌ^(٦)، فَهُوَ تَصْغِيرُ أَكْمَتٍ وَكَمْتَاءَ، صُغْرًا تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ (فِي الْجَمْعِ)^(٧) كُمْتًا. وَأَمَّا سَكَيْتٌ^(٨)، بِتَشْدِيدِ الْكَافِ، وَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ آخِرَ الْحَلْبَةِ، فَصُغْرُ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ (بِالنَّخْفِيفِ)^(٩)، وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ تُحذفُ فِيهِ الزَّوَائِدُ كُلُّهَا، وَتَبْقَى الْأَصُولُ^(١٠).

فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ مُقْعَنْسِسٍ^(١١) تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ: فُعَيْسًا. وَفِي تَصْغِيرِ مُحْرَنْجِمٍ: حُرَيْجِمًا. وَلَا تُحذفُ الْأَصُولُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَالُ فِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ: بُرَيْهٌ، وَسُمَيْعٌ، فَيَلْزَمُ عَنْ هَذَا التَّصْغِيرِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْأَصُولَ فِي إِبْرَاهِيمَ: الْبَاءُ، وَالرَّاءُ، وَالْهَاءُ. وَفِي إِسْمَاعِيلَ: السِّينُ، وَالْمِيمُ، وَالْعَيْنُ.

وَيُقَالُ فِي غَلَابٍ^(١٢) إِذَا صَغَّرْتَهُ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ: غُلَيْبَةً؛ لِأَنَّهُ لَمَّا صَارَ إِلَى الثَّلَاثَةِ رُدَّتْ إِلَيْهِ الْهَاءُ كَمَا رُدَّتْ فِي الثَّلَاثَةِ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مُسْتَحْرَجُ اسْمِ امْرَأَةٍ، لَقُلْتُ: حُرَيْجَةً؛ لَمَا ذَكَرْتُهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: جُبَّةٌ خَلْفًا، ثُمَّ صَغَّرْتِ (خَلْفًا)، لَقُلْتُ: خُلَيْفًا؛ لِأَنَّهُ مَذَكَّرٌ وَصِفَ بِهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمَوْثُوثُ. تَقُولُ: ثَوْبٌ خَلَقٌ. وَيُقَالُ فِي حَرْبٍ: حُرَيْبٌ، كَأَنَّهُ مَصْدَرٌ وَصِفَ بِهِ ثُمَّ جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ: الْأَبْطَحُ^(١٣)، وَالْأَبْرَقُ^(١٤).

(١) الصُّرْدُ: طَائِرٌ يَصِيدُ الْعَصَافِيرَ. يَنْظُرُ: الْخَلِيلُ، الْعَيْنُ، ٩٧/٧؛ وَابْنُ سَيِّدِهِ، الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، ٢٨٥/٨.

(٢) فِي (ج): كِتْعَانًا.

(٣) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي (ج).

(٤) نِعْرَانٌ: جَمْعُ نَعْرٍ، وَهُوَ فَرَاخُ الْعَصَافِيرِ. يَنْظُرُ: الْخَلِيلُ، م.س، ٤٠٥/٤؛ وَابْنُ فَارِسٍ، مَقَابِيسُ اللُّغَةِ، ٤٥٣/٥.

(٥) فِي (ج): كِتْعِيًا.

(٦) الْكُمَيْتُ: لَوْ لَيْسَ بِأَشْفَرُ وَلَا أَدْهَمُ، أَوْ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحَمْرَةِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (كَمَت).

(٧) كَتَبْتُ عَلَى الْهَامِشِ الْأَيْمَنِ فِي (أ)، وَغَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي (ج).

(٨) السُّكَيْتُ: الَّذِي يَجِيءُ آخِرَ الْخَيْلِ فِي الْحَلْبَةِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (سَكَت).

(٩) كَتَبْتُ عَلَى الْهَامِشِ الْأَيْمَنِ فِي (أ).

(١٠) يُقَالُ فِي سَكَيْتٍ عِنْدَ تَصْغِيرِهِ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ: سَكَيْتٌ. فَتَصْغِيرُهُ: سَكَيْكَيْتٌ، إِذَا رُجِمَ، حُذِفَتْ زَائِدَتَاهُ، فَأَصْبَحَ سَكَيْتًا. يَنْظُرُ: سَيَّبُوِيَه، الْكِتَابُ، ٤٧٧/٣.

(١١) السِّينُ الثَّلَاثِيَّةُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ بِمُحْرَنْجِمٍ، وَالْمَقْعَنْسِسُ: الشَّدِيدُ، وَالْجَمَلُ الْمَقْعَنْسِسُ: الَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَنْقَادَ. يَنْظُرُ: سَيَّبُوِيَه، م.ن، ٤٢٩/٣؛ وَالْمِبْرَدُ، الْمَقْتَضِبُ، ٢٥/٢؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (قَعَس).

(١٢) اسْمُ امْرَأَةٍ، يَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ، أَوْ يَجْرِي مَجْرَى زَيْنَبٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (غَلَب).

(١٣) مَسِيدٌ فِيهِ دُقَاقُ الْخَصِيِّ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (بَطَح).

(١٤) أَرْضٌ غَلْبِيَّةٌ مِنْ حِجَارَةٍ وَرَمَلٍ وَطِينٍ مُخْتَلِطَةٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (بِرَق).

وقالوا في مَغْرِبِ الشَّمْسِ: مُعْغِرِبَانًا، جرى على مكْبَرٍ لم يُستعمل، واستغنيَ به عن تصغيرِ المكْبَرِ المستعملِ، وكذلك عُشْيَانٌ، وعُشْيَشِيَّةٌ. فلو سمّوا رجلًا بمغربٍ، لقالوا: مُعْغِرِبًا. وكذلك عَشِيَّةٌ، لو سمّوا بها لقالوا: عَشِيَّةٌ.

وأما أُصَيْلَانٌ، فأصله: أُصَيْلَانٌ^(١)، ولولا ذلك لقالوا: أُصَيْلِيًّا، كما قالوا: شُمَيْلِيًّا^(٢) [ق/٧٣ظ]. ومن هذا رُوِيَ جُلٌّ في تصغيرِ رجلٍ، وأصْبِيَّةٌ وأُعْلِيْمَةٌ، وقالوا: صُبِيَّةٌ، وعُغْلِيْمَةٌ. وإذا سُمِّيَ بواحدٍ ممَّا ذكرتهُ رجلٌ أو امرأةٌ صغروه على القياسِ، وإذا سمّيتَ بمصغَّرٍ، نحو: عُمَيْرٍ، وكُلَيْبٍ لم تكسره؛ لأنك إن كسرتَه ذهبْتَ ياءُ التَّصْغِيرِ.

١٥.٢ باب تحقيرِ الجمعِ المكسّرِ

علم أنَّ الجمعَ السَّالمَ كلُّهُ وُضِعَ للقلَّةِ في الأصلِ، فيجوزُ أن تصغره إذا أردتَ تقيلهُ. وأربعةُ أبنيةٍ من جموعِ التَّكْسِيرِ وُضِعَتْ في الأصلِ للقلَّةِ، فيجوزُ أن تُصغَرَ على لفظها، وما عداهنَّ من جموعِ التَّكْسِيرِ وُضِعَ للكثرةِ، فإذا أردتَ تصغيرَ كِلَابٍ وما أشبهه، فأنت مخيرٌ بين أن تأتي بالقليلِ فتقول: أَكْلَبًا، فإن اكتفيتَ بذلك وإلا فتصغره: أَكْلِبًا. وبين أن ترجعَ إلى المفردِ ثم تجمعَ ذلك المفردَ بالواو والنونِ، إن اجتمعتَ فيه شروطُه، نحو: فِتْيَانٍ، تقول: فُتْيَةٌ، وفُتْيِيْن. وإلا فبالألِفِ والتَّاءِ، فتقول: كُتْيَابٍ.

فإن لم يكن له جمعٌ قليلٌ، رجعتَ إلى المفردِ، ثم جمعتَه على حسب ما ذكرتهُ، فإن كان الجمعُ قد كُسِّرَ على غيرِ واحدِهِ المستعملِ، نحو: سُمْحَاءِ، تقول في تصغيرِهِ: سُمْحِيْن، ترجعُ إلى الواحدِ المستعملِ.

وإن كانَ الجمعُ لم يُستعملَ له واحدٌ من لفظه، نحو: عِبَادِيْدِ، قلت: عُبَيْدِيْدِيْن؛ لأنَّه لو استعملَ له واحدٌ، لكانَ عِبْدُوْدًا، أو عِبْدِيْدًا، أو عِبْدَادًا، وهذه كلها يرجعُ في التَّصْغِيرِ إلى فُعْلِيْلِ. وحكى يونسُ: "سُرِّيَّات"^(٣)، فهذا يقوي ما ذكرتهُ في عِبَادِيْدِ.

(١) الأصيل: الوقتُ بعدَ العَصْرِ إلى المَغْرِبِ. وجمعه: أصِلَان. وتصغيره على أصِيلَان. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أصل).

(٢) تصغير شِمْلَال، وهو السَّرِيْع. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (شمل).

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣/٣٩٣. تصغير سراويل. وقد كتبت في المخطوط (سريبيلات)، ولم أجد لها في كتب اللُّغة على هذه الصِّيْغة.

وتقول في تصغير الشعراء: شُويعِرِينَ، وإن لم يكن شاعرًا بواحدٍ له قياسي، لكنّه المستعمل،
فإليه يرجع. فهذه ثلاثة أقسام.

وأما بقَرّ ورهطٌ وكلُّ مفردٍ يراؤُ به الجمعُ، فيصعُرُ على لفظه، فنقول: بُعِيرًا، ورُهَيْطًا. فمن قال:
سِنِينًا، وجعلَ الإعرابَ في النونِ، قال: سُنِينًا، ولا ترجعُ إلى المفردِ. كما قالوا في [ق؛ ٧/و] أشياء:
أشياءً، فإن أُعْرِبَتْ بالحروفِ، قلت: شَيْئَاتٍ، رجعتُ إلى المفردِ؛ ولا تجمعُ بالواوِ والنونِ؛ لأنك رددتِ
اللامَ. فإن سَمَّيتِ امرأةً أو رجلًا بسنينِ، فيمن جعلَ الإعرابَ بالحركاتِ، قلت: سُنِينًا، لا غيرَ؛ لأنّه إن
كانَ وزنه فَعِيلًا، ثمَّ اتبَعَتِ السِّينُ النُّونَ، وأُبدِلتْ مِنَ الواوِ نونٌ، كما قالوا: صَنَعَانِيًا، فلم يُحذفْ منه
شيءٌ، فيصعُرُ كما يصعُرُ كريمٌ، وإن كانَ وزنه فَعِلِينًا، والأصلُ: سِنُونٍ، فلا يُرَدُّ المحذوفُ؛ لأنَّ بناء
التَّصْغِيرِ يقومُ ممَّا بقي.

فإن جعلتَ الإعرابَ بالحروفِ (وسمَّيتَ به مذكرًا)^(١)، قلتُ في التَّحْقِيرِ: سُنِينٍ، في النَّصْبِ
والجَرِّ، وفي الرَّفْعِ: سُنُونٌ، رددتِ المحذوفَ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ في مثلِ هذا إلى ما قبلِ الواوِ والنونِ. فإن
سمَّيتَ مؤنثًا، قلتُ: سُنِّيَّاتٍ، وتزولُ الواوُ والنونُ؛ لأنَّ اللامَ قد رَدَّتْ.

١٦.٢ باب تحقير الأسماء المبهمة

قد تقدّم أن تحقيرَ (ذا) و(تا) و(الذي) و(التي) على غير قياسٍ؛ لأنّها مبنيةٌ، فعدلوا بها عن
طريقِ تحقيرِ الأسماءِ المتمكّنةِ في أوائلها وأواخرها، فلم يضمُّوا الأوَّلَ، وتركوه على حاله وزادوا ألفًا في
الآخرِ، فقالوا: دَيًّا، ونَيًّا، واللَّذِيًّا، واللَّتِيًّا.

وقالوا: أَلِيَّاءٍ، في تحقيرِ (ألاءٍ)، فهذه الضمّةُ ضمّةُ الأصلِ، وليستِ (الضمّةُ)^(٢) ضمّةُ التَّحْقِيرِ،
وزادوا ألفًا قبلَ الآخرِ؛ ليبقى في التَّحْقِيرِ على حاله، ممدودًا في غيرِ التَّحْقِيرِ.

(١) لم تكتب في (ج).

(٢) كتبت على الهامش الأيسر في (أ).

وباء التَّحْقِيرِ فِي (دَبَا) ثَالِثَةٌ فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: دَبِيًّا، فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، فَحُذِفَتْ وَاحِدَةٌ، وَتَقُولُ فِي التَّنْثِيَةِ: هُمَا اللَّذَيَّانِ، وَتَحْذِفُ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ هُمَا قَدْ أَمِنَا اللَّبْسَ؛ لِأَنَّ الْمُوصُولَ وَالْمُبْهَمَ لَا يُضَافَانِ، وَتَحْذِفُ الْأَلْفُ فِي الْجَمْعِ، فَتَقُولُ اللَّذَيَّوْنَ، وَاللَّذَيَّيْنَ، كَمَا تَقُولُ: الْمُوسَوْنَ^(١)، وَالْمُوسَيَّيْنَ. وَلَا تَحْزُرُ اللَّاتِيَّ؛ اسْتَغْنَوْا عَنْ ذَلِكَ بِاللَّتِيَّاتِ، كَمَا اسْتَغْنَوْا بِمُسَيَّانٍ، وَعُشَيَّانٍ عَنْ تَحْقِيرِ الْقَصْرِ، يُقَالُ: أَتَيْتُهُ قَصْرًا، وَهُوَ الْعَشِيَّ.

١٧.٢ [ق ٤٧/ظ] بَابُ تَكْسِيرِ الْوَاحِدِ لِلْجَمْعِ

لَا أَذْكَرُ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ إِلَّا الَّذِي كَثُرَ، فَإِنَّهُ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِيمَا لَا سَمَاعَ فِيهِ، وَأَمَّا مَا سُمِعَ فِيهِ الْجَمْعُ فَلَا يَتَعَدَّى الْمَسْمُوعَ، قِيَاسًا كَانَ أَوْ شَاذًا.

١٨.٢ بَابُ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِيَّ

فَعْلٌ: بَفَتْحِ الْفَاءِ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ، إِذَا كَانَ اسْمًا، وَلَمْ تَلْحَقْهُ النَّاءُ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، الْأَوَّلُ: الصَّحِيحُ الْعَيْنِ، نَحْوُ: كَلْبٍ، فَهَذَا يُجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى (أَفْعُلٍ)، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى (فِعَالٍ)، أَوْ (فُعُولٍ)، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ، قَالُوا فِي كَعْبٍ: كِعَابًا، وَكُعُوبًا. وَالْأَكْثَرُ الْإِنْفِرَادُ بِأَحَدِهِمَا.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ وَآوًا، نَحْوُ: حَوْضٍ، فَهَذَا يُجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى (أَفْعَالٍ)، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى (فِعَالٍ) وَتَقْلَبُ الْوَآؤُ يَاءً، فَتَقُولُ: أَحْوَاصًا، وَجِيَاصًا.

الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ يَاءً، نَحْوُ: شَيْخٍ، فَهَذَا يُجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى (أَفْعَالٍ)، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى (فُعُولٍ)، نَحْوُ: بَيْتٍ، وَأَبْيَاتٍ، وَبُيُوتٍ. انْفَرَدَتِ الْيَاءُ بِفُعُولٍ؛ لِانْفِرَادِ الْوَآؤِ بِفِعَالٍ؛ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ فِي الْوَآؤِ.

(١) يريد جمع موسى، في حالة الرفع. ينظر: الفارسي، التكملة، ٢٤٦.

وأما (فَعْلَةٌ)، فيُجْمَعُ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، وتحركُ العينُ بالفتحِ ما لم تكنِ العينُ معتلَّةً، أو مُضاعفةً، فإنَّها لا تحركُ. وأما الكثيرُ، فإنَّ كانَ مخلوقًا، فَيُنَى واحدِهِ وجمعه إسقاطُ التَّاءِ، نحو: تمرٍ. فإنَّ كانَ مصنوعًا، جُمِعَ على (فِعَالٍ)، نحو: جِفَانٍ^(١). فإنَّ كانَ صفةً، جُمِعَ في القليلِ وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، قالوا: صَعْبًا، وصِعَابًا. ولم يُكسَّرْ على (أفعل)؛ لأنَّ العددَ من ثلاثة إلى عشرة لا يضافُ إلى الصِّفةِ، ومتى جاء مضافًا إلى الصِّفةِ فهو على إقامة الصِّفةِ مقامَ الموصوفِ. فإنَّ كانتَ (فَعْلَةٌ) بالتَّاءِ صفةً، جُمِعَتْ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، ولم تحركُ العينُ مطلقًا، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ).

فُعْلٌ: بضمِّ الفاءِ، وسكونِ العينِ، إذا كان اسمًا، ولم تلحقهُ التَّاءُ [ق ٧٥ / و]، كانَ على أربعةِ أقسامٍ، أحدها: أن يكونَ مضاعفًا، نحو: عُشٌّ، فيجمعُ في القليلِ على (أفَعَالٍ)، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، نحو: (أعشاشٍ، وعشاشٍ)^(٢).

الثَّانِي: أن يكونَ معتلَّ العينِ، نحو: حُوتٍ، فهذا يُجمعُ في القليلِ على (أفَعَالٍ)، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، تقول: أحواتًا، وحيثانًا.

الثَّالِثُ: أن يكونَ معتلَّ اللَّامِ، نحو: مُدْيٍ^(٣)، فيجمعُ في القليلِ وفي الكثيرِ على (أفَعَالٍ)، نحو: أمداءٍ.

الرَّابِعُ: أن يكونَ صحيحَ العينِ واللَّامِ غيرَ مضاعفٍ، نحو: بُرْجٍ، فيجمعُ في القليلِ على (أفَعَالٍ)، وفي الكثيرِ على (فِعُولٍ)، نحو: أبراجٍ، وبروجٍ، فإنَّ كانَ صفةً، جُمِعَ بالواوِ والثُّونِ، ولا يُكسَّرُ في الأكثرِ، قالوا: هذا رجلٌ حُلُوٌّ، وقومٌ حُلُوُونَ. ورجلٌ جُدٌّ، للعظيمِ الجَدِّ^(٤)، وقومٌ جُدُونَ.

فإنَّ كانَ لما لا يعقلُ، تُركَ على حالِهِ، ولحقتهُ التَّاءُ، بمنزلةِ أيَّامٍ معدودةٍ، ولك أن تأتي به على طريقةِ أيَّامٍ معدوداتٍ.

فإنَّ لحقتهُ التَّاءُ، وهو اسمٌ، فهو على خمسةِ أقسامٍ، أحدها: أن يكونَ مضاعفَ العينِ، نحو: جُبَّةٍ، وقُبَّةٍ، فيجمعُ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، ولا تحركُ الوسطَ، وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، إنَّ كانَ

(١) مفردُها جَفْنَةٌ: وهي أعظمُ ما يكونُ مِنَ القِصَاعِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جفن).

(٢) في (ج): عشاشٍ وأعشاشٍ.

(٣) المُدْيُ: مكيال ضخم لأهل الشام يقال له جريب. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (مدي).

(٤) ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (جدد).

مصنوعًا، تقول: جُبَّاتٍ، وجِبَابًا، وقُبَّاتٍ، وقِبَابًا. فإن كان مخلوقًا، فبين واحدٍ وجمعِهِ إسقاطُ التَّاءِ في الكثيرِ، نحو: دُرٌّ، وِبُرٌّ.

الثَّانِي: أن يكونَ معتلَّ العينِ، نحو: تومَةٍ^(١)، وسَوَقَةٍ، فيجمعُ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، ولا تحركُ الوسطَ. وفي الكثيرِ على (فُعَلٍ)، إن كانَ مصنوعًا، نحو: صورةٍ، وصُورٍ، ودَوَلَةٍ، ودُولٍ.

وإن كانَ مخلوقًا، فبينَ واحدِهِ وجمعِهِ إسقاطُ التَّاءِ، نحو: ثومٍ، وسُوسٍ، وصُوفٍ. وقالوا: تُوْمًا، كما قالوا: دُرَّرًا.

الثَّالِثُ: أن تكونَ لامُهُ ياءً، نحو: دُمِيَّةٌ، ورُبِيَّةٌ^(٢)، وكُلِيَّةٌ، فهذا يجمعُ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، ولا تحركُ الوسطَ، وفي الكثيرِ على (فُعَلٍ)، نحو: زُبِيٍّ، ودُمِيٍّ، وكُلِيٍّ.

الرَّابِعُ: أن تكونَ لامُهُ واوًا، نحو: حُطْوَةٌ، وعُرْوَةٌ، فهذا يجمعُ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، وأنت بالخيارِ في تحريكِ الوسطِ بالضَّمِّ، أو تركِهِ على سكونِهِ، فتقول: حُطُواتٍ، وحُطُواتٍ، وقُرِيٍّ بهما^(٣). وفي الكثيرِ على (فُعَلٍ)، نحو: حُطِيٍّ، وعُرِيٍّ.

الخامسُ: أن يكونَ صحيحَ العينِ واللامِ، غيرَ مضاعفٍ، نحو: عُرْفَةٌ، ونُقْدَةٌ، وهي شجرةٌ^(٤)، [ق ٧٥/ظ] فهذا يجمعُ في القليلِ بالألفِ والتَّاءِ، ولكَ في الوسطِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: إبقاؤه على السُّكونِ. **الثَّانِي:** صَمُّهُ. **الثَّالِثُ:** فتحُهُ. وفي الكثيرِ إن كانَ مصنوعًا على (فُعَلٍ)، وإن كانَ مخلوقًا فبينَ واحدِهِ وجمعِهِ إسقاطُ التَّاءِ، نحو: نُقْدٍ، وحُرْفٍ^(٥)، ودُخْنٍ^(٦). فإن كانتَ صفةً، جُمِعَت بالألفِ والتَّاءِ، لا غيرَ، ولا تحركُ الوسطَ؛ لأنَّهم إنَّما فعلوا ذلكَ في الاسمِ للفرقِ بينَ الاسمِ والصفةِ.

فِعْلٌ: بكسرِ الفاءِ، وسكونِ العينِ، إذا كانَ اسمًا ولم تلحقهُ التَّاءُ. فإن كانتِ العينُ واوًا في الأصلِ، نحو: رِيحٍ، جُمِعَ في القليلِ على (أفَعَالٍ)، نحو: أزواجٍ. وفي الكثيرِ على (فِعَالٍ)، قالوا: رِيحًا. فإن لم يكنْ كذلكَ تجمَعُ في القليلِ على (أفَعَالٍ)، وفي الكثيرِ على (فُعُولٍ)، قالوا: جِدْعًا، وأجْداعًا، وجُدُوعًا. وقالوا: نِحْيًا^(٧)، وأنحاءً، ونُحْيًا. قالوا: لِصًّا، ولِصُوصًا.

(١) التَّومَةُ: اللؤلؤة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (توم).

(٢) الرُّبِيَّةُ: الرُّبِيَّةُ لا يعلوها الماء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (زبي).

(٣) (لا تَتَّبِعُوا حُطُوتِ الشَّيْطَانِ)، في البقرة، ٢/١٦٨؛ ٢٠٨، الأنعام، ٦/١٤٢؛ ١٤٢/٦. قرأ أبو جعفر، وقنبل عن ابن كثير، ويعقوب، وابن عامر، وحفص عن عاصم، والكسائي، (حُطُواتٍ) بالضَّمِّ. وباقي الرواة (حُطُواتٍ) بالسُّكون. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/٢١٦.

(٤) شجرة لها نُورٌ أصفر يشبه العصفُر. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (نقد).

(٥) الحُرْفُ: مفردة حُرْفَةٌ، وهو: الحرمان. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (حرف).

(٦) الدُّخْنُ: مفردة، دُخْنَةٌ، وهو بَحُورٌ يُدَخَّنُ به الثيابُ أو البيتُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (دخن).

(٧) النِّحْيُ: الرِّقُّ الأدي فيه السَّمُنُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (نحي).

فإن لحقته التاء جُمع بالألف والتاء في القليل، ولك في الثاني ثلاثة أوجه: الكسر، والفتح، والسكون، ما لم يكن مضاعفاً، أو (معتل العين) ^(١) أو معتل اللام، فليس في هذا إلا السكون، نحو: لحيّة، ورشوة، وديمّة، ودرّة ^(٢). وفي الكثير (على) ^(٣) (فعل) إن كان مصنوعاً، ويكون ممّا بين واحد وجمعه إسقاط التاء إذا كان مخلوقاً، نحو: سلقة ^(٤)، وسلق، وعربة، وعرب. والعربة ^(٥): ببس البهمي ^(٦).

فإن كان صفةً، جُمع على (أفعال)، نحو: جلف ^(٧)، وأجلاف، ونضو ^(٨)، وأنضاء. فإن كانت بالتاء، جُمعت بالألف والتاء، ولم يحرك الوسط؛ لما ذكرته قبل.

فعل: بفتح الفاء والعين، إذا كان اسماً، ولم تلحقه التاء. كان على خمسة أقسام، أحدها: أن يكون مضاعفاً، فيكون في الكثير والقليل على (أفعال)، نحو: أطلال، وأفنان.

الثاني: أن يكون معتل اللام، فهذا يُجمع في القليل على (أفعال)، وفي الكثير على (فُعول)، نحو: أقفاء ^(٩)، وقفي، وأصفاء ^(١٠)، وضيي.

الثالث: أن يكون معتل العين، وهو مذكّر، نحو: تاج، فهذا يجمع في القليل على (أفعال)، وفي الكثير على (فُعلان)، تقول: أتولجا، وتيجاناً.

الرابع: أن يكون معتل العين، وهو مؤنث، نحو: دار، فهذا النوع القياس فيه: [ق ٧٦/و] (أفعل) في القليل، و(فُعول) في الكثير، يقول: أدؤراً، ودؤراً.

الخامس: أن يكون صحيح العين واللام، غير مضاعف، نحو: جمل، فهذا النوع يجمع في القليل على أفعال، وفي الكثير على فعال، تقول: أجماًلاً، وجملاً. فإن لحقته التاء، نحو: رقبة، جمع في القليل بالألف والتاء، وفي الكثير على فعال، نحو: رقبة، ورقاب.

(١) كتبت فقط في (ج).
(٢) تقول العرب: أمطاراً درّة، أي: يتبع بعضه بعضاً، وسحاباً درّة: أي صبّ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (در).
(٣) كتبت على هامش الصفحة الأيمن في (أ).
(٤) السلقة: الذئبة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سلق).
(٥) ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عرب).
(٦) البهمي: نبت تفضله الغنم ما دام أخضر، وتمتّع عنه إذا ببس امتنعت عنه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (بهم).
(٧) الجلف: الجافي. ينظر: ابن منظور، لسان م.ن، مادة (جلف).
(٨) النضو: البعير المهزول. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (نضو).
(٩) القفا: مؤخر العنق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قفا).
(١٠) جمع صفاة: الحجر الصلد الضخم الذي لا ينبت شيئاً. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صفا).

والمضاعفُ وما لامُهُ ياءٌ عزيزٌ في هذا النَّوعِ، وحكمُهُ إذا أُجِدُ ما ذكْرْتُهُ، ويكونُ ممَّا بينَ واحدِهِ وجمعه إسقاطُ النَّاءِ في الأكثرِ، إنْ كانَ مخلوقًا، نحو: شجرٍ، وهامٍ، وأضاة^(١)، وأصَى، فإنْ كانَ صفةً، كَسِرَ على فِعَالٍ، نحو: حسنٍ، وحسانٍ. وهذا إذا لحقتهُ النَّاءُ، جمعَ على (فِعَالٍ) - أيضًا - وقد كَسِرَ بعضُهُ على أفعالٍ، نحو: بطلٍ، وأبطالٍ، فهذا إذا لحقتهُ النَّاءُ لا يكسُرُ، ويجمعُ بالالفِ والنَّاءِ، فيقالُ: بطلاتٌ.

وقالوا: هذا عَيْدٌ، وهؤلاءِ أَعْبُدُ؛ لأنَّهُ جرى مجرى الاسمِ، وكذلك شيخٌ، جرى مجرى الاسمِ، فقالوا: أشياخًا، كما قالوا: أبياتًا.

فُعَلٌ: بضمِّ الفاءِ، وفتحِ العينِ، إذا كانَ اسمًا، ولم تلحقهُ النَّاءُ، جمعَ على (فِعْلانٍ) في القليلِ والكثيرِ، نحو: صُرْدٍ^(٢)، وصِرْدانٍ. فإنْ لحقتهُ النَّاءُ جمعَ بالالفِ والنَّاءِ، وكَسِرَ على (فُعَلٍ)، نحو: ثُخْمَةٍ^(٣)، وتُخَمٍ، وتُهمَةٍ، وتُهمٍ. ويكونُ ممَّا بينَ واحدِهِ وجمعه إسقاطُ النَّاءِ كثيرًا إنْ كانَ مخلوقًا، نحو: رُطْبَةٍ، ورُطبٍ، ونُغْرَةٍ^(٤)، ونُغْرٍ.

ولا يكونُ تَخْمَةً وتُخَمٌ من هذا؛ لأنَّ هذا أُنِثَ (على اللزومِ)^(٥)، بمنزلةِ الظُّلمِ، (ورطبٌ ينكُرُ ويؤنَّثُ)^(٦). فإنْ كانَ صفةً، جمعَ بالواوِ والثَّوْنِ إنْ كانَ فيه شروطُ ذلك، وجمعَ بالالفِ والنَّاءِ إنْ كانَ للمؤنَّثِ، ولا يكسُرُ، ويجوزُ أنْ يجري على طريقةِ ﴿حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾^(٧).

فِعَلٌ: بكسرِ الفاءِ، وفتحِ العينِ. لم يأتِ صفةً إلَّا قومٌ عدى^(٨)، وزادَ أبو عليٍّ^(٩): ﴿مَكَانًا سُؤْيٌ﴾^(١٠)، وهذانِ لا يُكسَرانِ. وإذا كانَ اسمًا، جُمِعَ في القليلِ والكثيرِ على (أفعالٍ)، قالوا: قِمَعٌ^(١١)، وأقماغٌ، وإرَمٌ^(١٢)، وآرَمٌ.

(١) الأضاة: الغدير. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أضا).

(٢) سبق ذكر معناها في ٨٥.

(٣) والتَّخْمَةُ: الإصابة بالنَّقل بسبب الطعام. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (وخم).

(٤) سبق ذكر معناها في ٨٥.

(٥) غير موجودة في (ج).

(٦) كتبت على الهامش الأيمن في أ. وفي (ج): والرَّطبُ يذكَرُ كالنَّمر.

(٧) سورة المدثر، ٥٠/٧٤.

(٨) القوم العدى: المتباعدون، أو الغُرباء. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (غرب).

(٩) ينظر: أبو عليٍّ الفارسي، الحجَّة للقراء السبعة، ٢٤٨/١.

(١٠) سورة طه، ٥٨/٢٠.

والشَّاهد في كلمة (سؤي)، تقرأ بضمِّ الأوَّل وبكسره، وهو المكان النَّصف فيما بين الفريقيين، وسبوى على وزن (فعلٍ)، جاءت وصفًا كـ(عدى). وقد قرأ ابنُ عامرٍ ويعقوبٌ وعاصمٌ وحمرَةُ وخلفٌ بضمِّ السَّينِ، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر: أبو عليٍّ الفارسي، م.س، ٢٤٨/١؛ وابن الجزري، النَّشر في القراءات العشر، ٣٢٠/٢.

(١١) القِمَعُ: ما يوضع في فم السِّقاء ليُصَبَّ فيه السَّائل. وقيل: ما على الثَّمرة والنُّسرة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قمع).

(١٢) الإِرْمُ: حجارة تُصَبُّ علماً في المغازة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (أرم).

فَعُلَّ: بفتح الفاء، وضمّ العين. إذا كانَ اسمًا، ولمْ تلحقهُ التَّاءُ، جُمِعَ في القليلِ والكثيرِ على (أفعالٍ)، نحو: عَضُدٌ^(١)، وأَعْضَادٍ. فإنْ لحقتهُ التَّاءُ، فإنْ كانَ مخلوقًا، كانَ ممَّا بينَ واحدِهِ وجمعه إسقاطُ التَّاءِ، ويجمعُ بالألفِ [ق ٧٦/ظ] والتَّاءِ إذا أردتَ القليلَ، نحو: سَمْرَةٌ^(٢)، و(سَمْرَاتٍ)، وسَمْرٍ. وإنْ لمْ يكنْ مخلوقًا، جُمِعَ بالألفِ والتَّاءِ في الحالينِ. فإنْ كانَ صفةً، نحو: حَذْرٌ^(٣)، جرى مجرى فَعُلٍ إذا كانَ صفةً^(٤).

وقد تقدّمَ (فَعُلَّ)، بضمّ الفاءِ والعينِ إذا كانَ اسمًا، ولمْ تلحقهُ التَّاءُ، نحو: عُنُقٍ، فهذا يُجمَعُ في القليلِ والكثيرِ على (أفعالٍ). فإنْ لحقتهُ التَّاءُ، جرى مجرى (فَعَلَةٌ)، نحو: سَمْرَةٌ، وقد تقدّمَ ذكرها، تقول: بَسْرَةٌ^(٥)، (وَبَسْرٌ)، وبَسْرَاتٌ.

فإنْ كانَ صفةً، نحو: جُنُبٍ، جُمِعَ على (أفعالٍ)، قالوا: أَجْنَابًا، والأكثرُ أنْ يقعَ على القليلِ والكثيرِ بلفظٍ واحدٍ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾^(٦).

فَعِلَّ: بفتح الفاء، وكسرِ العينِ، إذا كانَ اسمًا، ولمْ تلحقهُ التَّاءُ، جُمِعَ على (أفعالٍ) فيهما. فإنْ لحقتهُ التَّاءُ، جرى مجرى سَمْرٍ وِبَسْرٍ، على حسبِ ماضى الكلامِ فيهما. فإنْ كانَ صفةً، جرى مجرى حَذْرٍ.

وقد تقدّمَ (فَعِلَّ) بكسرِ الفاءِ والعينِ، نحو: إِبِلٍ، ولمْ يأتِ صفةً، ولا جاءَ منه في الاسمِ غيرُ هذا، وهو يجمعُ في القليلِ والكثيرِ على (أبالٍ)، قال^(٧): "أَسْنِمَةُ الْآبَالِ فِي رَبَابَةٍ".

(١) العَضُدُ: الأَفُؤَةُ. وَعَضُدُ الرَّجْلِ: أَنْصَارُهُ وَأَعْوَانُهُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عضد).
(٢) السَمْرَةُ: شجر عظيم، صغيرُ الوَرَقِ قصيرُ الشَّوْكِ، وَلَهُ بَرَمَةٌ صَفْرَاءُ يَأْكُلُهَا النَّاسُ، وَلَا أَجُودَ مِنْ خَشْبِهِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سمر).

(٣) الحَذْرُ: المستيقظ المحترز. ويقال: حَذْرٌ وَحَذْرٌ. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ٢٥٥/٣، وابن منظور، م.ن، مادة (حذر).

(٤) أي يجمع بالواو والنون إن كان فيه شروط ذلك، وبالألف والتَّاءِ إن كان للمؤنث، ولا يكسر. فيكون جمع (حذِرٍ): حَذِرُونَ وَحَذِرَاتٌ.

(٥) البَسْرُ: التَّمْرُ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ رَطْبًا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (بسر).

(٦) سورة المائدة، ٦/٥. الشَّاهِدُ فِي كَلِمَةِ جُنُبٍ، وَالْجُنُبُ: مَنْ أَنْزَلَ، أَوْ مَنْ جَامَعَ وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ. وَجُنُبٌ أَي: ذُو جَنَابَةٍ، وَالْعَرَبُ تَجْمَعُهُ عَلَى أَجْنَابٍ وَجَنَابٍ، وَفِي آيَةِ جُنُبٍ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَصْدَرِ، فَتَقُولُ: رَجُلٌ جُنُبٌ، وَقَوْمٌ جُنُبٌ. ينظر: الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ (ت ٢١٥ هـ)، معاني القرآن للأخفش، تح: هدى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م، ٢٥٨/١؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٢٥٤/٣.

(٧) عجز لبيت من الرجز دون نسبة، وصدرة: (أَقْبَلُ فِي الْمَسْتَنِّ مِنْ سَخَابَةٍ)، وهو في الكامل برواية: (أسنمة الأمال)، وهو من شواهد الخطابي، والزمخشري، باختلاف في الرواية. وتوافق رواية الشيخ رواية ابن عطية. والرباب: السحاب الأبيض، يعني به المطر الذي ينبت به الكأ الذي تأكله الإبل فتسمن أسنمها. وموضع الشاهد: كلمة (أبال)، جمع (إبل).

ينظر: المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، الكامل في اللغة والأدب، ٦٩/٣؛ والخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، غريب الحديث، تح: عبد الكريم إبراهيم الغرابوي، د.ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، ٨٢/٢؛ وابن عطية (ت ٥٤٢ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمّد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٢ هـ.

١٩.٢ باب جمعِ فاعِلٍ، بكسرِ العينِ، وفتحِهِ

أما (فاعِلٌ)، بفتحِ العينِ، فلا يكونُ صفةً، ويجمعُ على فَواعِلٍ، قالوا: خَانَمًا^(١)، وَخَوَاتِمَ. وأما (فاعِلٌ)، بكسرِ العينِ، فيكونُ اسمًا ويكونُ صفةً، فإذا كانَ اسمًا جُمِعَ على فَواعِلٍ، نحو: تَابِلٍ، وَتَوَابِلَ. وكذلك إذا لَحِقَتْهُ التَّاءُ، نحو: فاطمة، وَفَوَاطِمَ، وليسَ (اسمٌ) آخِرُهُ تاءُ التَّأْنِيثِ إِلَّا وهوَ يجمعُ بالالفِ والتَّاءِ. فإن كانَ صفةً قد استعملتِ استعمالَ الأسماءِ، فإنَّه يُجمعُ على (فُعَلانٍ)، وعلى (فِعَالٍ)، قالوا: صُحْبَانٌ، وَصِحَابٌ، وَرُعَيَانٌ وَرِعَاءٌ. ويمكنُ أن يكونَ من هذا قولُهُ سبحانه: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾^(٢). فإن لَحِقَتْهُ التَّاءُ، جُمِعَ على (فَواعِلٍ)، نحو: صاحبةٍ، وَصَوَاحِبَ. فإن لم تستعملِ استعمالَ الأسماءِ، فإن كانتِ بالتَّاءِ، جُمِعَتْ على (فَواعِلٍ) نحو: كافرةٍ، وَكَوَافِرٍ. قال اللهُ سبحانه: ﴿وَلَا تُمَسِّكُوا بِعَصَمِ الْكَوَافِرِ﴾^(٣). فإن كانتِ بغيرِ تاءٍ، فإن [لق ٧٧/و] كانتِ لِمَا لا يَعْقِلُ، جُمِعَتْ على (فَواعِلٍ)، نحو: بازلٍ^(٤)، وَبَوَازِلَ، وَعَوَاضَةٍ^(٥)، وَعَوَاضَةٍ.

فإن كانتِ لِمَنْ يَعْقِلُ، وتكونُ (صفةً)^(٦) لمؤنَّثٍ، جُمِعَتْ على فَواعِلٍ، نحو: حائِضٍ، وَحَوَائِضَ، وقالوا: حِيَّضًا.

فإن كانتِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، فهوَ على قسمينِ، أحدهُما: أن يكونَ صحيحَ اللِّامِ، فهذا يُجمعُ على فُعَلٍ، وعلى فُعَالٍ، وعلى فَعَلَةٍ. قالوا في جمعِ شاهدٍ: شُهَدَاءُ، وقالوا في ضاربٍ: ضُرَابًا، وقالوا في كافرٍ كُفَّارًا، وقالوا: كَفَرَةٌ، بفتحِ الكافِ، وَخَوْنَةٌ، وكانَ الأصلُ: خانَةٌ، بمنزلةِ: باعةٍ، لكنَّه شدٌّ.

الثَّاني: أن يكونَ معنًى اللِّامِ، نحو: غازٍ، فهذا يُجمعُ على (فُعَلٍ)، و(فُعَلَةٍ)، بضمِّ الفاءِ، تقول: غَزَّى، وَغَزَّاةً، وعافٍ^(٧)، وَغُفَاةً، وكانَ الأصلُ في (فاعِلٍ) الصِّفَةِ أن يجمعَ على (فَواعِلٍ) لكنَّه جُمِعَ على ما ذكرتهُ؛ ليفرَّقَ بينهُ وبينَ المؤنَّثِ، ولَمَّا أمِنَ اللَّبسُ رجِعوا إليه، قالوا: فَوَارِسٌ؛ لأنَّه لا يقعُ في كلامِهِم

(١) الخاتمُ: ما يُوضَعُ على الطَّيْنَةِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ختم).

(٢) سورة الفرقان، ٧٤/٢٥. وموضع الشَّاهد: (إمامًا)، أي أئمَّة، توافق المفرد والجمع في الهيئة، وهو واحد يدل على الجمع. ينظر: الطُّبري (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٣٢٠/١٩؛ وأبو إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: ناصر بن محمَّد الصَّائغ، ط١، دار التفسير، جدَّة، المملكة العربيَّة السَّعوديَّة، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ٥١١/١٩؛ ومحيي الدين درويش (ت ١٤٠٣هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ٤٩/٧.

(٣) سورة الممتحنة، ١٠/٦٠. الشَّاهد في كلمة (كوافرٍ)، إذ جمعت على فواعلٍ؛ لأنَّها من صفة من (فاعلٍ) لَحِقَتْها التَّاءُ فتجمع على (فواعلٍ). ينظر: ابن عاشور، التَّحرير والتَّووير، ١٥٩/٢٨.

(٤) البازل: البعير الَّذي استكمل السنَّة الثَّامنة وفطر نابه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادَّة (بزل).

(٥) عاضة) و(عواضة): هو الَّذي يرعى العضاة، وهو ضرب من الشَّجر. ينظر: السَّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٧٦/٤.

(٦) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٧) العافي: طالب الفضل والرِّزق. ينظر: ابن منظور، م.س، مادَّة (عفو).

إِلَّا لِلرِّجَالِ، وَلَيْسَ فِي أَسْلِ كَلَامِهِمْ أَنْ يَقَعَ لِلْمُؤَنَّثِ. وَأَمَّا "هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ"^(١) فَجَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ تَغَيَّرُ كَثِيرًا، وَأَمَّا "خَضَعَ الرِّقَابِ نَوَاقِسَ الْأَبْصَارِ"^(٢)، فَضُرُورَةٌ.

٢٠.٢ بابُ تَكْسِيرِ (أَفْعَلٍ) وَمَا شَاكَلَهُ فِي الْبِنَاءِ

وَالَّذِي جَاءَ عَلَى شَكْلِهِ أَرْبَعَةٌ أُبْنِيَّةٌ: (إَفْعَلٌ)، نَحْوُ: إِثْمِدٍ^(٣)، وَ(أَفْعَلٌ)، نَحْوُ: أُبْلَمٍ^(٤)، وَ(إَفْعَلٌ)، نَحْوُ: إِصْبَعٍ^(٥)، وَإِئِينٍ^(٦)، وَ(أَفْعَلٌ)، نَحْوُ: أَصْبَعٍ. فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ لَا يَكُنُّ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ، وَهِنَّ يُجْمَعْنَ عَلَى (أَفَاعِلٍ)، تَقُولُ: أَثَامِدُ، وَأَبَالِمُ، وَأَصَابِعُ.

وَأَمَّا (أَفْعَلٌ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْعَيْنِ، فَيَكُونُ اسْمًا، وَيَكُونُ صِفَةً، فَإِذَا كَانَ اسْمًا، جُمِعَ عَلَى (أَفَاعِلٍ) نَحْوُ: أَفْكَالٍ^(٧)، وَأَفَاكِلٍ.

(١) هَذَا مَثَلٌ، وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ: (الْهَوَالِكُ)، جَمْعٌ عَلَى وَزْنِ (فَوَاعِلٍ)، وَقَدْ جَمَعُوا الْمُؤَنَّثَ عَلَيْهِ، وَهُوَ هُنَا لِلْمَذْكَرِ. يَنْظُرُ: الْمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ، ١/١٢١؛ وَالْأَزْهَرِيُّ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، ٧/١٧٤؛ وَالسِّيْرَافِي، شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، ٤/٣٥٢؛ وَالْجَوْهَرِيُّ، الصَّحَاحُ تَاجُ اللَّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ، ٤/٥١٧؛ وَالرَّمْخُسَرِيُّ، أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، ٢/٣٧٨؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (فَرَسٍ).

(٢) عَجْرُ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَقِ، وَصَدْرُهُ: (وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ)، يَمْدَحُ يَزِيدَ بْنَ الْمُهَلَّبِ. جَعَلَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَمَرِ وَالشَّمْسِ فِي عُلُوِّ الْمَرْتَبَةِ وَالشَّرَفِ. وَالْخَضَعُ: جَمْعُ أَخْضَعُ، وَهُوَ الدَّلِيلُ الَّذِي قَدْ نَكَّسَ رَأْسَهُ، وَالتَّوَاكُسُ: الَّتِي تَنْظُرُ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْخَوْفِ وَالذَّلَّةِ.

وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ (نَوَاقِسٍ)، وَالْأَصْلُ أَنَّ (فَوَاعِلَ) تَسْتَعْمَلُ لِمَجْمَعِ غَيْرِ الْعَاقِلِ الْمَذْكَرِ، أَوْ لِلْمُؤَنَّثِ، وَجَمَعَ الشَّاعِرُ (نَاكِسًا) صِفَةً لِمَذْكَرٍ عَاقِلٍ عَلَى (نَوَاقِسٍ)، وَالْمُرَادُ بِهِمُ الرَّجَالُ، لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، وَحَمَلَهُ سَيَبَوِيهِ عَلَى اعْتِبَارِ التَّأْنِيثِ فِي الرَّجَالِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: هِيَ الرَّجَالُ.

يَنْظُرُ: الْفَرَزْدَقُ، دِيْوَانُهُ، ٢٦٦؛ وَسَيَبَوِيهِ، الْكِتَابُ، ٣/٦٣٣؛ وَالْمَبْرَدُ، الْمُقْتَضِبُ، ١/١٢١؛ وَالسِّيْرَافِي (ت ٣٨٥هـ)، شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ، تَح: مُحَمَّدُ عَلِي هَاشِمٍ، د.ط. دَارُ الْفِكْرِ، الْقَاهِرَةُ، مِصْرَ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ٢/٣١٧؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن. مَادَّةُ (نَكْسٍ).

(٣) الْإِثْمِدُ: حَجَرٌ يَتَّخِذُ مِنْهُ الْكُحْلُ، وَقِيلَ ضَرْبٌ مِنَ الْكُحْلِ، وَقِيلَ هُوَ نَفْسُ الْكُحْلِ، وَقِيلَ شَبِيهُهُ بِهِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن. مَادَّةُ (ثَمْدٍ).

(٤) الْإِبْلَمُ وَالْأَبْلَمُ: الْخَوْصَةُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن. مَادَّةُ (بَلَمٍ).
(٥) الْإِصْبَعُ: وَاحِدَةُ الْأَصَابِعِ، فِيهِ لُغَاتٌ: الْإِصْبَعُ وَالْأَصْبَعُ، بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَضِمِّهَا وَالْبَاءِ مَفْتُوحَةً، وَالْأَصْبَعُ، وَالْأَصْبَعُ، وَالْأَصْبَعُ، وَالْإِصْبَعُ، وَالْأَصْبَعُ: بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْبَاءِ، وَالْإِصْبَعُ نَادِرٌ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن. مَادَّةُ (صَبَعٍ).

(٦) اسْمُ رَجُلٍ كَانَ فِي الزَّمَنِ الْقَدِيمِ، وَهُوَ الَّذِي تَنْسَبُ إِلَيْهِ (عَدْنُ إِبِينٍ) مِنْ بِلَادِ الْيَمَنِ. يَنْظُرُ: الْهَمْدَانِيُّ (ت ٣٣٤هـ) ابْنُ الْحَائِكِ، صِفَةُ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، مَطْبَعَةُ بَرِيلِ، لَيْدِنَ، ١٨٨٤م، ٩٧-٩٨؛ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت ٤٨٧هـ)، مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ مِنْ أَسْمَاءِ الْبِلَادِ وَالْمَوَاضِعِ، ط٣، عَالَمُ الْكِتَابِ، بَيْرُوتَ، ١٤٠٣هـ، ١/١٠٣؛ وَالْحَمِيرِيُّ، نَشْوَانُ (ت ٥٧٣هـ)، شَمْسُ الْعُلُومِ وَدَوَاءُ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْكَلُومِ، ١/٥٨٢؛ وَيَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ (ت ٦٢٦هـ)، مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، ١/٨٦.

(٧) الْأَفْكَالُ: الرِّعْدَةُ مِنْ يَرْدٍ أَوْ خَوْفٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (أَفْكَالٍ).

فإذا كانَ صفةً، فهو على قسمين، أحدهما: أن يكونَ للتفضيلِ، نحو: أصغر، فهذا إذا كانَ (مِنْ)، لم يؤنثَ ولم يُثنَّ ولم يُجمع، فنقول: الزَّيْدَانِ أصغرُ مِنْ عمرو، والزَّيْدُونَ أصغرُ مِنْ عمرو، وهنْدُ أصغرُ مِنْ عمرو، والهندانِ أصغرُ مِنْ عمرو، والهنداتُ أصغرُ مِنْ عمرو.

فإن كانَ بالألفِ [ق ٧٧/ظ] واللام، تُثني وَجُمعَ وأُنثت، فيقال: الزَّيْدَانِ الأفضلانِ، والزَّيْدُونَ الأفضلونَ، وتكسِرُهُ على (أفاعِل)، فنقول: الزَّيْدُونَ الأفاضلُ، ويقال: هنْدُ الفضلى، والهندانِ الفضليانِ، والهنداتُ الفضلياتُ. وتكسِرُ على (فُعَل)، فيقال: الفضلُ، ولذلك لم يُجمعَ بينَ (الألفِ واللام) و(مِنْ).

فإن كانَ بالإضافة، فإن كانتِ الإضافةُ على جهةِ التَّخفيفِ، والأصلُ (مِنْ) فلا يُثنَّ، ولا يُجمعُ، ولا يُؤنثُ. ولا تفعلُ العربُ ذلكَ حتَّى يكونَ الأوَّلُ بعضَ الثاني، نحو: زيدٌ أفضلُ النَّاسِ؛ لأنَّ زيدًا بعضُ النَّاسِ. ولا تقول: الياقوتُ أفضلُ الجواهرِ؛ ويلتزمُ هنا الأصلُ، فنقول: الياقوتُ أفضلُ مِنَ الجواهرِ، وتقول: الياقوتُ أفضلُ الحجارَةِ، وأفضلُ مِنَ الحجارَةِ. فإن كانتِ الإضافةُ على جهةِ التَّخصيصِ والتَّعريفِ، تُثني وَجُمعَ وأُنثت. على حسبِما تقدَّم، تبقى حكمُ الألفِ واللام، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا﴾^(١)، وفي الحديث "أحاسنكم أخلاقًا"^(٢).

الثَّاني: أن يكونَ لغيرِ التَّفضيلِ، نحو: أحمَر، وأصْفَر، فهذا يلزمُ مؤنَّثُهُ فعلاءً (كما أن المؤنَّث إذا كانَ فعلاءً لزمَ المذكَّرُ أن يكونَ أفْعَل، إلَّا أن يكونَ ممتنعًا في أصلِ الخلقة^(٣)، نحو: أدْر^(٤)، أو ترفضُهُ العربُ، قالوا: هذه حلَّةٌ شوكاء^(٥)، ولم يقولوا: ثوبًا أشوك، بذلك حُشونةُ الجِدَّة^(٦)). وقالوا: هذا

(١) سورة هود، ٢٧/١١. وموضع الشَّاهد: (أرادلنا)، جمع اسم التَّفضيلِ جمع تكسير على (أفاعِل)، واسم التَّفضيلِ مضاف إلى معرفة، وطابق ما جاء لتفضيله إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيتًا. كما في حكم ما عرَّف بـ(ال) التَّعريف. أرادلنا: أسافلنا، وفيه وجهان، أحدهما: أنه جمع الجمع، جمع (أردل) جمع ردل، وثانيهما: جمع مفرد، (أردل) وهو المرغوب عنه لرداءته.

ينظر: السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٩١/٤؛ ومحيي الدين درويش، إعراب القرآن وبيانه، ٤٠٩/٣. (٢) ينظر: أبو داود، (ت ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، ٦/٤، رقم: ٢٣٦٠؛ وأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٤١٩/١١، رقم: ٦٨١٩؛ والبخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تح: مصطفى ديب البغا، ط ٥، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ٢٤٥/٥، رقم: ٥٦٨٨. وموضع الشَّاهد (أحاسنكم)، أضيف اسم التَّفضيلِ إلى معرفة، وطابق ما جاء لتفضيله.

(٣) يريد أن أفعل قد يمتنع من أن تقابله فعلاء والعكس؛ وذلك لمانع الخلقة؛ أي لانعدام المعنى الذي اشتق له الوصف من أحدهما، ووجوده في الآخر، نحو عذراء، لم يقولوا أعذر. لعدم العذرة في المذكر. ورجلٌ أدْر، ولم يقولوا: أدراء؛ لعدم وجودها في المؤنث. ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ٤٦٣٢/٩؛ والشَّاطبي، شرح ألفية ابن مالك للشَّاطبي، المقاصد الشَّافية، ٦٤/٧.

(٤) الأدر: هو الذي يُصيبه قنق في إحدى الحُصيتين. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أدر).

(٥) شوكاء: أي خشنة الملمس لجدتها. ينظر: ابن منظور، م، مادة (شوك).

(٦) كتبت في الهامش الأيسر في (أ).

فرس أسفى^(١)، ولم يقولوا: هذه حجرٌ سفواء، وقالوا: بغلةٌ سفواء، ولم يقولوا: هذا بغلٌ أسفى. وهذه كلها تحفظُ للنَّظيرِ. والأصلُ ما ذكرتهُ أوَّلاً.

ويجمعُ (أفعلُ) هذا ومؤنَّتهُ على فُعلٍ، نحو: حُمِرِ. وكذلك تقولُ في أَصْفَرَ وفي صَفْرَاءَ: صُفْرًا، ولا يجمعُ بالالفِ والنونِ، ولا بالالفِ والتَّاءِ، إلا أن يُسمَى بهما.

وقد يُجمعُ (أفعلُ) هذا على فُعْلانٍ، قالوا: حُمْرانٌ، وسُودانٌ، ولا يكونُ هذا في المؤنَّثِ، وقالوا: في أبيضَ: ببيضًا، والأصلُ ضمُّ الياءِ، لكنَّها كُسرتُ؛ لتصحَّ الياءُ؛ لأنَّها تلي الطَّرْفَ، وجرى مجراها ببيضانٌ؛ (لأنَّ معناهما واحدٌ)^(٢).

٢١.٢ بابُ تكسيرِ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ، وثالثُهُ ألفٌ، أو ياءٌ قبلها كسرةٌ، أو واوٌ قبلها ضمةٌ

[ق٧٨/و]

(فَعَالٌ)، بفتحِ الفاءِ، يكونُ اسمًا، ويكونُ صفةً، فإذا كانَ اسمًا بغيرِ تاءٍ، فإنَّ كانَ مذكَّرًا، فإنَّه ينقسمُ خمسةَ أقسامٍ، أحدهما: أن يكونَ صحيحَ العينِ واللَّامِ، غيرَ مضاعفٍ، نحو: قَدالٍ^(٣)، وقَدانٍ^(٤)، فهذا يجمعُ في القليلِ على (أفعلَةٍ)، وفي الكثيرِ على (فُعَلٍ)، قالوا: أَقْدَلَةٌ، وقُدْلاً، ويجوزُ تسكينُ العينِ. الثاني: أن يكونَ مضاعفًا، فهذا يجمعُ في القليلِ والكثيرِ على (أفعلَةٍ)، ولا يُقالُ فيه (فُعَلٍ)؛ لمكانِ التَّضْعِيفِ.

الثَّالثُ: أن يكونَ معتلَّ اللَّامِ، نحو: عطاءٍ، وما أشبهه، الأصلُ: عَطَاوٌ، فانقلبتِ الواوُ همزةً؛ لوقوعِها طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، فهذا - أيضًا - يجمعُ في القليلِ والكثيرِ على (أفعلَةٍ)، نحو: أَعْطِيَةٌ؛ لمكانِ الاعتلالِ.

الرَّابِعُ: أن تكونَ العينُ واوًا، فهذا يجمعُ في القليلِ على (أفعلَةٍ)، وفي الكثيرِ على (فُعَلٍ) بسكونِ العينِ.

(١) السِّفَا: الخِفةُ في كلِّ شيءٍ، وخِفةٌ شَعْرُ النَّاصِيَةِ، الأَسْفَى: الخيلُ القليلُ النَّاصِيَةِ، ولا يُقالُ للأُنثى سفواء، ويقالُ بغلة سفواء بمعنى الخفيفة السريعة، ولا يُقالُ للذكر منها أسفى. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أسف).

(٢) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(٣) القَدالُ: جِماعٌ مُؤخَّرُ الرَّأسِ مِنَ الإنسانِ والفرسِ فوقِ فأسِ القفا وما دُونَ القَمَحْدُوَّةِ إلى قِصاصِ الشَّعْرِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قذل).

(٤) القَدانُ: الأَلَةُ التي يحرثُ بها، وما يجمعُ أداةَ التَّورِيضِ في القرآن. ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣٥١/٩؛ وابن منظور، م.س، مادة (قذن).

الخامس: أن تكون العين ياءً، فهذا يجمع في القليل على (أفعلية)، وفي الكثير على (فعل)، فإن سكنت العين، أبدلت ضمة الفاء كسرة؛ لتصح النياء، فإن كان مؤنثاً، جمع في القليل على (أفعل)، وفي الكثير على (فُعول)، قالوا: أعناقاً^(١)، وأعناقاً وعُنوقاً. قال^(٢): "يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ".
فإن كان بالتاء، فيجمع في القليل بالألف والتاء، نحو: دجاجات، وفي الكثير على (فَعَائِل)، نحو: دَجَائِج، ويقال: دجاج، وحمامة، وحمائم، وحمائم. فإن كان صفةً، جمع على (فُعَل)، نحو: صنّاع، وصنّع، وعوان، وعُون.

(فِعَالٌ): بكسر الفاء، حكمه كحكم (فَعَالٍ)، المفتوح الفاء في كل شيء، الاسم منه يجري مجرى الاسم من فَعَالٍ، والصفة كالصفة، والمعتل كالمعتل، والصحيح كالصحيح، تقول: عِنَانٌ^(٣)، وأَعِنَّةٌ، وسِقَاءٌ^(٤)، وأسقيّةٌ، وخَوَانٌ^(٥)، وأخونةٌ، وخُونٌ، وعِيَانٌ^(٦)، وأَعِينَةٌ، وعُيْنٌ. فإن سكنت قلت: عِينًا. وتقول: رسالةٌ، ورسائلٌ. قالوا: دِجاجةٌ، ودِجاجٌ، بكسر الدال، وهي قليلةٌ، والفتح أفصح. وتقول في الصفة: جملٌ كِنَازٌ^(٧)، وأجمالٌ كُنَزٌ، وناقَةٌ دِلَاتٌ^(٨)، ونوقٌ دُلْتُ.

(فُعَالٌ): بضم الفاء، يكون اسماً، ويكون صفةً. فإذا كان اسماً بغير تاءٍ، فإن كان مذكراً، جمع في القليل على (أفعلية)، وفي الكثير على (فِعَالِن)، نحو: غُرَابٍ، وأَغْرِبَةٍ، وغَرِيَانٍ. [ق ٧٨/ظ]. فإن كان مؤنثاً، جمع في القليل على (أفعل)، وفي الكثير على (فُعُول)، ويستغنى في هذا النوع بالقليل عن الكثير

(١) جمع (عناق): وهي الأنثى من ولد المعز. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عناق).
(٢) للمعلّى ابن جمال العبدى، وتاممه: وجاءت خُلعةٌ دُهسٌ صفَايا ... يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ
يصور: يأتي معنى الإمالة، صرته أي: أملتة إليّ، وبمعنى القطع، أي: قطعته. وفي رواية: يصوع، أي يفرق. والأحوى: الذي تضرب حمرة إلى السواد. والزّينيم: الذي له زنمان في حلقة. زَنَمَتَا الشَّاةُ وَزُنُمَتَا: هُنَّ مُعَلَّقةٌ فِي حَلْقِهَا تَحْتَ لِحْيَتِهَا، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ الْعُنَزُ.
وموضع الشاهد (عنوقها)، جمع عناق، على فُعُول، وهو جمع عزيز.
ينظر: الطبري، جامع البيان جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ٤٩٩/٥؛ والجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٩٣١/٣؛ وابن يسعون، المصباح لما أتم من شواهد الإيضاح، ٣٤٢/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (دهس) و(زنم)، (صوع).
ودون نسبه، برواية موافقة للبيت المنسوب للعبدى، ورواية: يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ ... له ظاب كما صخب الغريم
ينظر: أبو عليّ الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٩٠/٢.
(٣) العِنَان: السَيْرُ الَّذِي تُمَسِّكُ بِهِ الدَّابَّةُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (عنان).
(٤) السِقَاءُ: جِلْدُ السَّخْلَةِ إِذْ أُجْدَعُ وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَاءِ، وَقِيلَ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (سقي).
(٥) الخَوَانُ والخَوَانُ: مَا يُؤْكَلُ عَلَيْهِ، مُعَرَّبٌ، يَجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَخُونَةٍ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى خُونٌ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (خون).
(٦) العِيَان: حَلْفَةٌ تَكُونُ عَلَى الْفَدَانِ وَهِيَ آلَةٌ لِلْحِرَاثَةِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (عين).
(٧) الكِنَازُ: الْمَمْتَلِيُّ الصُّلْبُ اللَّحْمِ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٣٩/٣؛ وابن منظور، م.س، مادة (كنز).
(٨) الدَّلَاتُ: السَّرِيعُ مِنَ التَّوَقُّ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (دلث).

كثيرًا، قالوا: عُقَابًا^(١)، وأَعْقُبًا. ولم يقولوا: عُقُوبًا. وقالوا: عُقَابًا؛ أجزؤه مجرى المذكر، وهذا شاذٌّ. فإن كان بالتاء، نحو: دُبَابَةٌ، ودُؤَابَةٌ^(٢)، فهذا يُجمع في الكثير على (فَعَائِلٍ)، تقول: دَبَائِبُ، ودَوَائِبُ.

فإن كان صفةً، جرى مجرى (فَعِيلٍ) إذا كان بمعنى (فَاعِلٍ)؛ لأنَّ (فَعِيلًا) و(فَعَالًا) في الصِّفَةِ أختانٌ، ويترادفان (كثيرًا)^(٣)، قالوا: طَوِيلًا، وطَوَالًا، وخَفِيئًا، وخَفَافًا، وشَجِيعًا، وشَجَاعًا. وذهب الكوفيون إلى أن هذا قياسٌ، والبصريون لا يقيسون هذا، وهو مع ذلك عندهم كثيرٌ.

(فَعِيلٌ): يكون اسمًا، ويكون صفةً، فإذا كان اسمًا مذكرًا، جُمع في القليل على (أَفْعَلَةٍ)، وفي الكثير على (فُعُلٍ)، وعلى (فُعَلَانٍ)، قالوا: رَغِيْفًا، وأَرْغَفَةً، ورُغْفًا، ورُغْفَانًا. فإن كان مؤنثًا بغير تاءٍ، جُمع على (أَفْعُلٍ)، نحو: يَمِينٍ، وأَيْمُنٍ. ويستغنى بالقليل عن الكثير، فإن كان بالتاء، جُمع على (فَعَائِلٍ)، قالوا: سَفِينَةٌ، وسَفَائِنٌ، وصَحِيفَةٌ، وصَحَائِفٌ.

فإن كان له اسمٌ جنسٍ، كان واحده من لفظه، ولحقته هاءُ التانيثِ، نحو: شَعِيرٍ، وشَعِيرَةٍ. وقالوا: سَفِينًا.

فإن كان صفةً وهو بمعنى فاعِلٍ، فإنه ينقسم أربعة أقسامٍ، أحدها: أن يكون معتلَّ العين، نحو: طَوِيلٍ، فيجمع على (فَعَالٍ)، قالوا: طَوَالًا.

الثاني: أن يكون معتلَّ اللامِ، نحو: غَنِيٍّ، فيجمع على (أَفْعِلَاءَ) قالوا: أَعْنِيَاءَ، وأشَقِيَاءَ.

الثالث: أن يكون مضاعفًا، نحو: شَدِيدٍ، فيجمع على (أَفْعِلَاءَ)، وعلى (فَعَالٍ)، قالوا: أَشِدَّاءَ، وشِدَادًا.

الرابع: أن يكون صحيحَ العينِ واللامِ، غير مضاعفٍ، فيجمع على (فَعَلَاءَ)، وعلى (فَعَالٍ)، قالوا: كُرَمَاءَ، وكِرَامًا. وقالوا: نُبَاءَ، ومن قال: أَنْبِيَاءَ، نظر إلى اللَّفْظِ عند التَّسْهِيلِ؛ لأنه يصيرُ بمنزلةِ غَنِيٍّ، فجمعه جَمْعَهُ. وقالوا: هذا بَرِيءٌ، وهم بَرِءَاءٌ.

وإذا لحقته التاءُ كُتِبَ على (فَعَائِلٍ)، قالوا: طَرَائِفُ، ويجري مجرى المذكرِ، فيقال: طِرَافٌ.

وإن كان (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ)، جُمع على (فُعُلَى)، قالوا: جَرِيحٌ، وجَرَحَى. وقد يُجرون ما كان آفةً مجرى هذا، وإن لم يكن على بنائه، قالوا: هَلَكِي، وفَسَدِي، ومَوْقِي^(٤)، ومَوْتِي، ووَجَعِي. وهذا مسموعٌ.

[ق ٧٩/و] (فُعُولٌ): يكون اسمًا، ويكون صفةً، فإن كان اسمًا مذكرًا، يُجمع في القليل على (أَفْعَلَةٍ)، وفي الكثير على (فُعَلَانٍ)، قالوا: فَعُودًا^(٥)، (وأَفْعِدَةٌ)^(٦)، وقَعْدَانًا، وخَرُوفًا، وأَخْرِفَةً، وخِرْفَانًا. فإن

(١) العُقَابُ: طائرٌ من العتاقِ مؤنثَةٌ؛ وقيل: العُقَابُ لِلذَّكَرِ والأنثى، إلا أن يقولوا هذا عُقَابٌ ذكرٌ. ويجمع على: أَعْقُبٌ وأَعْقِبَةٌ. وجمعُ الجَمْعِ: عَقْبَانٌ وعَقَابِيْنٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عقب).

(٢) الدُّؤَابَةُ: منبثُ الناصيةِ من الرأسِ، أو الشَّعْرُ المَصْفُورُ من شَعْرِ الرَّأْسِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ذأب).

(٣) كتبت على الهامش الأيسر في (أ).

(٤) جمع مائق: الهالكُ حُمَقًا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (موق).

(٥) البِكْرُ من الإبل حين يُرْكَب، والأنثى قلووس. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قعد).

(٦) كتبت في (ج) فقط.

كَانَ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ، أَوْ بِغَيْرِ تَاءٍ، جُمِعَ عَلَى (فَعَائِلٍ)، قَالُوا: قُلُوصًا^(١)، وَقَلَائِصَ، وَقِيلَ: قُلُوصٌ. وَقَالُوا: حَمُولَةٌ، وَحَمَائِلٌ.

فَإِنْ كَانَ صِفَةً، فَلَا تَلْحَقُهُ التَّاءُ، وَيُجْمَعُ إِنْ كَانَ صِفَةً لِلْمَذَكَّرِ عَلَى (فُعُلٍ)، نَحْوُ: صَبُورٍ، وَصُبْرٍ. وَإِنْ كَانَ صِفَةً لِلْمؤنَّثِ، جُمِعَ عَلَى (فُعُلٍ) وَ(فَعَائِلٍ)، قَالُوا: عَجَائِرٌ، وَعُجْرًا. وَقَالُوا: صَعَائِدٌ^(٢)، وَلَمْ يَقُولُوا: صُعْدًا. وَقَالُوا: هِيَ عَجُولٌ^(٣)، وَهِنَّ عُجْلٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: عَجَائِلٌ. وَقَالُوا فِي وَدُودٍ: وَدَدَاءٌ، شَبَّهُوهُ بِفَعِيلٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتْ فِي الْأَعْرَفِ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمؤنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ثَمَانِيَةَ أَبْنِيَةٍ إِذَا كُنَّ صِفَاتٍ.

أَحَدُهَا: (فَعَالٌ)، بِكسْرِ الْفَاءِ.

الثَّانِي: (فَعَالٌ)، بِفَتْحِ الْفَاءِ.

الثَّلَاثُ: (فَعَالٌ)، بِضَمِّ الْفَاءِ.

الرَّابِعُ: (فَعُولٌ).

الخَامِسُ: (مِفْعَالٌ)، نَحْوُ: مِكْنَارٍ^(٤)، وَهَذَا يُجْمَعُ عَلَى (مَفَاعِيلٍ)، تَقُولُ: مَكَائِرَ، وَمَهَادِيرَ^(٥). وَكَذَلِكَ يُجْمَعُ إِذَا كَانَ اسْمًا، قَالُوا: مَنَاقِيرَ، فِي جَمْعِ مَنَقَارٍ، وَهُوَ اسْمٌ.

السَّادِسُ: (مِفْعَلٌ)، وَهُوَ مَحذُوفٌ مِنْ (مِفْعَالٍ)، بِدَلِيلِ التَّصْحِيحِ^(٦)، قَالُوا: مِقُولٌ، يُجْمَعُ اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً عَلَى (مَفَاعِيلٍ).

السَّابِعُ: (مِفْعِيلٌ)، فَهَذَا يُجْمَعُ عَلَى (مَفَاعِيلٍ)، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً، نَحْوُ: مَنَادِيلٍ، وَمَآشِيرٍ^(٧). الثَّمَانُ: (فَعِيلٌ)، بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. فَهَذِهِ الثَّمَانِيَةُ تَجْرِي عَلَى المؤنَّثِ كَمَا تَجْرِي عَلَى المَذَكَّرِ، إِلَّا مَا شَدَّ، قَالُوا: مَسْكِينَةٌ. وَلَا تُجْمَعُ هَذِهِ الثَّمَانِيَةُ بِالْوَاوِ وَالثُّونِ، وَلَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ سَبْعَةَ أَبْنِيَةٍ لَا يَكْسَرْنَ إِذَا كُنَّ صِفَاتٍ، لَكِنَّهَا تُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالثُّونِ إِنْ كَانَتْ لِلْمَذَكَّرِ، وَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِنْ كَانَتْ لِلْمؤنَّثِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَرْطُ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالثُّونِ، جَرَتْ مَجْرَى حُمْرٍ مُسْتَنْفَرَةٍ، وَأَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ، أَحَدُهَا: (فَعَالٌ)، بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: شَرَابٍ^(٨).

(١) القلوص: الفَنِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ، وَقِيلَ: طَوِيلَةُ الْقَوَائِمِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (قَلُوصَ).

(٢) الصَّعُودُ ضِدُّ الْهَبُوطِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (صَعَدَ).

(٣) الْعَجُولُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْإِبِلِ: الْوَالِيَةُ التَّكْلِي بِفَقْدِ وَلَدِهَا؛ لَعَلَّتْهَا فِي حَيْثُهَا وَذَهَابَهَا جَزْعًا.. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (عَجَلَ).

(٤) المكنار: كثير الكلام. يَنْظُرُ: الْخَلِيلُ، الْعَيْنِ، ٣٤٨/٥؛ وَالْأَزْهَرِيُّ، تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ١٠٢/١٠.

(٥) جمع مهذار، وهو الكثير الكلام. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (هَذَرَ).

(٦) التَّصْحِيحُ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الصَّرْفِ: عَدَمُ إِجْرَاءِ الْإِعْلَالِ. يَنْظُرُ: رَاجِي الْأَسْمَرِ، الْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ، تَح: إِمِيلُ يَعْقُوبَ، ط١، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، ١٤١٨ هـ/١٩٩٧ م، ١٧٨.

(٧) جمع مُنْشَرٌ: الْمُنْشَارُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (أَشَرَ).

(٨) الشَّرَابُ: الْكَثِيرُ الشَّرْبِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (شَرَبَ).

الثَّانِي: (فُعَالٍ)، بضمّ الفاءِ، وتشديدِ العينِ، نحو: حُسَانٌ^(١). وأمّا عَوَارٌ^(٢)، وَعَوَاوِيرٌ؛ فلأنَّه جرى مجرى (مَفْعِيلٍ) وأشباهه؛ لأنَّهم يصفونَ به المؤنَّث. و(فُعَلٌ) يجري مجرى (فُعَالٍ)، [ق ٧٩/ظ] كأنَّه محذوفٌ منه.

الثَّالِثُ: (مَفْعُولٌ)، نحو: مَضْرُوبٌ.

الرَّابِعُ: (فِعْيَلٌ)، نحو: شَرِيْبٌ^(٣).

الخَامِسُ: (مُفْعَلٌ) و(مُفْعِلٌ)، نحو: مُكْرَمٌ، وَمُكْرِمٌ، وَمُنْكَرٌ، وَمُنْكَرٌ، وَمُقَطَّرٌ، وَمُقَاطِرٌ، مُؤَسَّرٌ، وَمُيَاسِرٌ، شَوَادٌ.

السَّادِسُ: (فُعْيَلٌ)، نحو: زُمَيْلٌ^(٤).

السَّابِعُ: (فَيْعَلٌ)، نحو: قَيْمٌ، وَسَيِّدٌ، إذا خُفِّفَ بَقِيَ على ذلك.

فهذه الأبنية إذا كُنَّ صفاتٍ لم تكسَّر في الأعرافِ، فإنَّ كُنَّ أسماءً كُسِّرَتْ على مثالِ مَفَاعِلٍ، وأمَّا مُطْفَلٌ^(٥)، وما جرى مجراه ممَّا يكونُ للمؤنَّثِ بغيرِ تاءٍ، نحو: مُشْدِنٌ^(٦)، فإنَّه يكسَّر؛ لأنَّه لا يُجمَعُ بالواوِ والتَّوْنِ، ولا بالألفِ والتَّاءِ.

٢٢.٢ بابُ تكسيرِ ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ، كلُّها أصولٌ، وما لحقَ بذلك منَ الثلاثيِّ

اعلم أنَّ ما كانَ عددهُ أربعةَ أحرفٍ أصولًا، فإنَّه يُكسَّرُ على مثالِ (مَفَاعِلٍ)، اسمًا كانَ أو صفةً، فتقول: جَعْفَرٌ، وَجَعَاْفِرٌ، وَسَمَلَقٌ^(٧)، وَسَمَالِقٌ، وَقَلْفَلٌ، وَقَلْفَلٌ، وَقَلْفَلٌ، وَقَلْفَلٌ، وَقَلْقَلٌ، وَقَلْقَلٌ، الخفيفُ. ودِنْدَنٌ^(٨)، ودِنَادِنٌ، وزَبْرَجٌ^(٩)، وزَبَارِجٌ، ودِفْنَسٌ، ودَفَانِسٌ، والدِّفْنَسُ: الحمقاءُ^(١٠)، وِدْرَهَمٌ، وِدْرَاهِمٌ، (وهَجْرَجٌ،

(١) الحُسَانُ: أحسنُ منَ الحَسَنِ. ويجمعُ بالواوِ والتَّوْنِ ولا يكسَّر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حسن).

(٢) العَوَارُ: القذى في العين. ويقال: الرَّمدُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عور).

(٣) الشَّرِيْبُ: المولع بالشَّرَابِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (شرب).

(٤) الزُّمَيْلُ: الضَّعِيفُ الجَبَانُ الرَّذُلُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (زمل).

(٥) مَطْفَلٌ: أي ذات طفل، والجمع: مَطَافِلٌ ومَطَافِيلٌ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (طفل).

(٦) مُشْدِنٌ: أي ذات شادن، وهو: الطَّبِي الَّذِي طَلَعَ قَرْنَاهُ واستغنى عن أمه. الجمع: مُشَادِنٌ على القياس، ومشادين على غير قياس. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (شدن).

(٧) السَّمَلَقُ: الأرضُ المستوية، أو القَفْرُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سملق).

(٨) الدِّدْنُ: أصولُ الشَّجَرِ البالي. ينظر: الخليل، العين، ١٠/٨.

(٩) الزَّبْرَجُ: الوَشْيُ، أو الذهب، أو السَّحَابُ الرَّقِيقُ. والزَّبْرَجُ: كلُّ شيءٍ حَسَنٍ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (زبرج).

(١٠) ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (دفنس).

وَهَجَارِغٌ^(١)، وَسِبْطَرٌ^(٢)، وَسِبَاطِرٌ، وَقِمَاطِرٌ^(٣)، وَقِمَاطِرٌ، وَمَا يَلْحَقُ بِهِ جَرَى مَجْرَاهُ، فَجُمِعَ عَلَى مِثَالِ مَفَاعِلٍ، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً، قَالُوا: غَيْلَمٌ^(٤)، وَعَيْلَمٌ، وَعَيْلَمٌ^(٥)، وَعَيْلَمٌ، وَقَالُوا: قَسَوْرٌ^(٦)، وَقَسَاوِرٌ

٢٣.٢ باب تكسير ما آخزه همزة التانيث، وألف التانيث، أو الألف والنون

ق [٨٠/و] قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي (فَعْلَاءَ) ^(٧) الَّتِي مَذَكَّرُهَا (أَفْعَلُ)، إِذَا كَانَتْ اسْمًا، جُمِعَتْ بِالْأَلْفِ وَالنَّوْنِ، وَتَكْسُرُ ^(٨) عَلَى (فَعَالِي)، بَفَتْحِ اللَّامِ، (وَعَلَى فَعَالٍ) ^(٩)، قَالُوا: صَحْرَوَاتٍ، وَصَحَارَى، وَصَحَارٍ ^(١٠). وَأَمَّا (فُعْلَاءُ) ^(١١)، فَيُجْمَعُ عَلَى (فَعَالٍ)، وَبِالْأَلْفِ وَالنَّوْنِ، إِذَا كَانَ صِفَةً، نَحْوُ: عَشْرَاءَ ^(١٢)، وَعِشَارٍ. فَإِذَا كَانَتْ اسْمًا، جُمِعَتْ بِالْأَلْفِ وَالنَّوْنِ، فَيُقَالُ ^(١٣): خَيْلَاوَاتٌ ^(١٤). وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ عَدَدُهُ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، نَحْوُ: سِيرَاءَ ^(١٥)، وَقُوبَاءَ ^(١٦)، لَا يُجْمَعُ إِلَّا بِالْأَلْفِ وَالنَّوْنِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ عَدَدُهُ سِتَّةَ أَحْرَفٍ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالنَّوْنِ، لَا غَيْرَ، إِلَّا فُعْلَاءَ، نَحْوُ: خُنْفَسَاءَ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ، وَهُوَ مَا ثَانِيَهُ حَرْفٌ زَائِدٌ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى مِثَالِ (فَعَالِلٍ)، وَبِالْأَلْفِ وَالنَّوْنِ، تَقُولُ: خَنَافِسَ، وَخَوَاصِلَ، فِي حَوَصْلَاءَ (وخنفساء) ^(١٧)، وَخَنَفَسَاوَاتٍ، وَخَوَصَلَاوَاتٍ.

(١) مثبتة في (ب) دون (أ) و(ج). والهجرع: الطويل، وقيل: الأحمق من الرجال. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هجرع).

(٢) السببَطَر: السريع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سببطر).

(٣) القمَطَرُ: الجمَلُ القويُّ السَّريعُ، أَوْ الضَّخْمُ القويُّ؛ وَقِيلَ: الرَّجُلُ القَصِيرُ ضَخْمٌ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قمطر).

(٤) العَيْلَمُ: السُّلْحَفَاءُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (علم).

(٥) غير موجودة في (ج). والعَيْلَمُ: البِنَرُ الكَثِيرَةُ المَاءِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (علم).

(٦) القسور: الزَّامِي، وَالصَّيَادُ، وَالْأَسَدُ، وَضَرَبَ مِنَ الشَّجَرِ الشَّدِيدِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قسر).

(٧) في (ج): فعلى.

(٨) في (ج): الكسر.

(٩) كتبت على الهامش الأيمن في (أ).

(١٠) مثبتة في (ب) دون (أ) و(ج).

(١١) في (ج): فعلى.

(١٢) العشرَاءُ: النَّاقَةُ الَّتِي مَضَى لِحْمُهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: النَّفْسَاءُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عشر).

(١٣) في (ج): فتقول.

(١٤) الْخَيْلَاءُ وَالْخَيْلَاءُ: الْكِبَرُ وَالْعُجْبُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خول).

(١٥) السَّيْرَاءُ: الدَّهَبُ أَوْ الْحَرِيرُ الصَّنَافِي. وَقِيلَ: الْوَرَقَةُ، أَوْ جَرِيدَةُ النَّخْلِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سير).

(١٦) الْقُوبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ، يَظْهَرُ فِي الْجِلْدِ، يَنْقَسِرُ وَيَنْسَعُ، يُعَالَجُ وَيدَاوَى بِالرَّيْقِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قوب).

(١٧) كتبت على الهامش الأيمن في (أ). وغير موجودة في (ج).

٢٣.٢.٢ فصل ما آخره ألف التانيث، إن كان على أربعة أحرف، مما كان على وزن فُعلى، بضم الفاء

يُجمع بالألف والتاء، ويكسر على (فُعالي)، نحو: حُبلى، حُبالى. وقالوا: أنثى، وإنث. وأما (فُعلى)، التي للتفضيل، نحو: فُضلى، فقد تقدّم الكلام فيها (١). وما كان (فُعلى)، بكسر الفاء، نحو: ذُفرى (٢)، فإنه يجمع على (فُعالي)، نحو: ذَفارى، وبالألف والتاء. وما كان على (فُعلى)، بفتح الفاء، فإن كان اسمًا، جمع بالألف والتاء، تقول (في سلمى) (٣): سلميات، فإن كانت صفةً، جمعت على (فعالٍ)، نحو: غزى (٤)، وغراثٍ، وعجلى، وعجالٍ. وعلى (فُعالي)، نحو: سكارى. (وفعالٌ أكثر) (٥). وأما إن كانت العين مفتوحةً، فتجمع بالألف والتاء، (اسمًا كان أو صفةً فإن كانت على خمسة أحرف أو على ستة أحرف جمعت بالألف والتاء) (٦) نحو: زمكى (٧)، وجندى، (وعبدي) (٨).

٢٣.٢.٢ فصل ما آخره ألف ونون (فُعلان)، بفتح الفاء، وسكون العين

إذا كان صفةً، مؤنثه (فُعلى)، فإنه يجمع على (فعالٍ)، نحو: عطاشٍ، وغراثٍ، وعلى (فُعالي)، نحو: سكارى، و(فعالٍ) في هذا أكثر. فإن كان مؤنثه بالألف والتاء، نحو: سيفانة (٩)، ونذمانة، لم يكسر في الأعراف، وجمع مذكّره بالواو والنون في الرفع، ومؤنثه بالألف والتاء، وقالوا: هؤلاء ندام، على غير قياس، وقالوا: عجل، وعجال، وسكر، وسكارى؛ لأن (فُعلاً وفُعلان) يترادفان. [ق ٨٠/ظ] يقال: رجل كسب، ورجل كسلان، وكذلك صد (١٠) وصدّيان. وقالوا: رجل رجل (١١)، وقوم رجال. وقالوا: رجل رجلان، وامرأة رجلى.

وكذلك (فُعلان)، المضموم الفاء، يجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، إذا اجتمعت شروطها. وقالوا: هؤلاء خماص (١٢)، ومن العرب من يقول: خمصان، بفتح الفاء. وقالوا: غزيان، وعراة، ولم يقولوا: عراء.

(١) ينظر: صفحة ١٠٠ من هذا الكتاب.

(٢) الذفري: العظم الشاخص خلف الأذن. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ذفر).

(٣) غير موجودة في (ج).

(٤) غزى: دقيقة الخضر. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (غرث).

(٥) في (ج): مفعال أكثر.

(٦) موجودة في (ج) دون (أ) و(ب).

(٧) الزمكى: أصل ذنب الطائر، وقيل: الذنب إذا فُص. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (زمك).

(٨) كتبت على الجانب الأيمن في (أ). وغير موجودة في (ج).

(٩) السيفانة: المهفة المشوقة. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٦٧/١؛ وابن فارس، مقاييس اللغة، ١٢١/٣.

(١٠) صد: عطش. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صدي).

(١١) الرجل: الذي ليس له ظهر في سفر يركبه. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (رجل).

(١٢) الخماص: جمع الخمصان، وهو: الجائع الضامر البطن. ابن منظور، م، ن، مادة (خمص).

وكذلك (فَعْلان) بكسرِ الفاءِ. وقالوا: سِراحًا^(١)، وضِباعًا^(٢)، أُجْرِيًا مجرى (فَعْلان)، بفتحِ الفاءِ الصِّفَةِ؛ لأنَّ الأَجْرَ منهما سِواءٌ، والرِّزَةَ واحدةٌ، إلَّا الحرفَ الأوَّلَ. وقالوا في إنسانٍ: أناسِي^(٣). وهذا كلُّهُ على غيرِ قياسٍ. وما عدا ما ذكرتهُ ممَّا آخَرُهُ أَلْفٌ ونونٌ، يَقلُّ فيه التَّكْسِيرُ. وقالوا في ظَرَبانٍ^(٤): ظَرَبِيٌّ. ولمْ يقولوا ذلك في قَطْرانٍ^(٥)، وما أشَبَهَهُ. وما كانَ منه صِفَةً، جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، وبالألفِ والتَّاءِ، إذا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ. وكذلك إذا كانَ اسمًا علمًا، يُجمَعُ بهما، إذا وُجِدَتِ شُرُوطُهُما.

٢٤.٢ بابُ تَكْسِيرِ ما كانَ على خَمْسَةِ^(٦) أَحرفٍ، وما فوقَها، بِزيادةٍ، أو بِغيرِ زيادةٍ

هذا الفصلُ كلُّهُ يَجري جَمْعُهُ المَكْسَرُ على حَسَبِ التَّصْغِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَصْغِيرُهُ، فَتَقُولُ في سَفَرَجَلٍ: سَفَرَج، على اسْتِكرَاهِ. وتَقُولُ في قُدْعَمِلٍ قُدَاعِمٌ، وَقُدَاعِلٌ، على اسْتِكرَاهِ. وكذلك فَرَزْدَقٌ، تَقُولُ في تَكْسِيرِهِ: فَرَزْدُ، وَلِكَ أنْ تَقُولَ: فَرَزِقُ؛ لأنَّ الدَّالَّ منْ مَخْرَجِ التَّاءِ، وتَدْعُمُ كلُّ واحِدَةٍ مِنْهُما في صَاحِبَتِها. وتَقُولُ في مُنْطَلِقٍ، إذا سَمَّيْتَ بِهِ: مُطالِقٌ؛ لأنَّكَ تَقُولُ في التَّصْغِيرِ: مُطَيْلِقًا. وتَقُولُ في مُكْتَسِبٍ: مُكاسِبٌ. وتَقُولُ في السُّداسِيِّ، على حَسَبِما تَقَدَّمَ^(٧) في التَّصْغِيرِ، تَقُولُ في مُسْتَخْرِجٍ: مُخارِجٌ، إذا سَمَّيْتَ بِهِ وَجْمَعْتَهُ، كما تَقُولُ في التَّصْغِيرِ: مُخَيْرِجًا. وهذه كلُّها إذا كُنَّ صِفاتٍ يَجْمَعَنَ بالواوِ والنُّونِ في المَذَكَّرِ، وبالألفِ والتَّاءِ في المَوْثَنِّ، إذا وُجِدَتِ شُرُوطُ ذلكَ، فإنَّ عَدِمَتِ الشُّرُوطُ جَرَيْنَ مَجْرَى حُمُرٍ مُسْتَنْفِرَةٍ، وأيامٍ مَعْدُوداتٍ.

وكذلك مُدْخَرِجٌ، إذا كانَ اسمًا، قِيلَ: نَحارِجٌ، كما يُقالُ في التَّصْغِيرِ: دُخَيْرِجٌ. ولا يُكْسَرُ وهو صِفَةٌ، وَيَجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، وبالألفِ والتَّاءِ، إذا وُجِدَتِ شُرُوطُ ذلكَ. وتَقُولُ في كَنْهَبِلٍ^(٨): كَهابِلٌ. وفي قَرْنُفَلٍ: قَرافلٌ، على حَسَبِ التَّصْغِيرِ. وتَقُولُ في مُسْرَولٍ: مُساريلٌ، إذا سَمَّيْتَ بِهِ على حَسَبِ التَّصْغِيرِ. وكذلك كَناهيرٌ في كَنْهَورٍ^(٩).

(١) السَّرْحانُ: الدَّنْبُ. وَيَجْمَعُ على سِراحٍ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، لسانُ العَرَبِ، مادَّةُ (سرح).

(٢) ومَفْرَدُهُ ضِباعانٌ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مادَّةُ (ضبع).

(٣) جَمْعُ إنسانٍ وَأَناسِيٍّ، إلَّا أَنَّهُم أَبدَلُوا الياءَ مِنَ النُّونِ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مادَّةُ (أنس).

(٤) الظَّرَبانُ: دابَّةٌ صَغِيرَةٌ القِوَامِ في وَجْهِه خَطٌّ، قِيلَ: يَشَبُه الكَلْبَ، كَثِيرُ الفَسو مَنْتَنِ الرَّائِحَةِ يَضْرِبُ المِثْلَ فِيهِ، يُقالُ: هو أَفْسَى مِنَ الظَّرَبانِ. وَيقالُ: مَضْرِبُ الظَّرَبانِ، أَي: ضَرَبْتَهُ في وَجْهِه فَجَعَلَتْ لَه خَطًّا في وَجْهِه. وَالجمْعُ ظَرابِينُ وَظَرابِيٌّ،

على إبدالِ الياءِ الأوْلى مِنَ الألفِ والثَّانِيَةِ مِنَ النُّونِ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مادَّةُ (ظرب).

(٥) القَطْرانُ: عِصاةُ الأَرزِ، يَطْبِخُ فَيُتَحَلَّبُ؛ لِتَشْرَبَ مِنْهُ الإِبِلُ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مادَّةُ (قطر).

(٦) في (ج): أربعة.

(٧) يَنْظُرُ: صَفْحَةُ ٧١ و٧٩-٨٢ من هذا الكتاب.

(٨) كَنْهَبِلٌ: بِفَتْحِ الباءِ وَضَمِّها - شَجَرٌ عِظامٌ وَهُوَ مِنَ العِضاهِ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، م.س، مادَّةُ (كهل).

(٩) الكَنْهَورُ: السَّحابُ المَتراكِمُ، أو العِظِيمُ مِنَ السَّحابِ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، م.س، مادَّةُ (كهر).

فجميع ما مضى في التّصغيرِ يمشي في التّكسيرِ في هذا الفصلِ كلّهِ، وتقولُ في مُختارٍ، إذا سمّيتَ به: مُخايرٍ، وتحذفُ النّاءَ، كما حذفْتها في التّصغيرِ. وكذلك مُزدانٌ. ولا يكسرانِ وهما صفتانِ، إنّما يُجمعانِ بالواوِ والنّونِ في المذكَرِ، وبالألفِ والنّاءِ في المؤنّثِ، بالشّروطِ المذكورةِ. وتقولُ في جمعِ فَعَلَلِيلٍ (دَرَدَبِيْسٍ)^(١)، وفَعَلَّلُولٍ (عَضْرَفُوطٍ)^(٢)، وفَعَلَّلِي، وفَعَلَّلِي، وفَعَلَّلُولٍ: فَعَالِلٍ، إن لم تعوّضْ، فإن عوّضتْ، قلتُ: فَعَالِيلٍ، وسواءٌ أكانَ اسمًا، أم صفةً، يجري على حكم التّصغيرِ.

٢٥.٢ باب التّأنيثِ

هذا البابُ الكلامُ فيه في ثلاثةِ فصولٍ، أحدها: التّأنيثُ. الفصلُ التّاني: في الأسماءِ المؤنّثةِ. الفصلُ التّالثُ: علامةُ التّأنيثِ.

١.٢٥.٢ الفصل الأوّل: التّأنيثِ

أمّا التّأنيثُ، فهو ثانٍ عن التّذكيرِ، فلذلك مُنع الصّرفُ مع التّعريفِ^(٣)، ويكونُ حقيقيًّا وغيرِ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ: ما بإزائه ذكّرٌ، ولا يكونُ هذا إلّا في الحيوانِ. وغيرُ الحقيقيِّ: راجعٌ إلى اللفظِ، وقد يكونُ ذلك فيه للشّبهِ بالمؤنّثِ الحقيقيِّ، وقد يكونُ ذلك لغيرِ شبه، وإنّما لحقَ [ق ٨١/ظ] اللفظُ؛ ليجري على طريقةِ المؤنّثِ الحقيقيِّ، وإن لم يكن في المعنى مؤنّثًا. وكذلك التّذكيرُ يكونُ حقيقيًّا، ويكونُ غيرِ حقيقيٍّ، والأفعالُ كلّها منكرةٌ، والعلامةُ اللاحقةُ بالأفعالِ إنّما هي دالةٌ على أنّ الفعلَ مسندٌ لمؤنّثٍ، فإن كان التّأنيثُ حقيقيًّا، لزمَتِ الفعلُ العلامةُ في الأعرافِ، وقد تسقطُ مع الفُضْلِ. حُكي: حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ. وحُكيَ بغيرِ فصلٍ، حكى سيبويه: " قال فلانة"^(٤). وهذا لا يكادُ يُعرفُ. وتقولُ: ما قامَ إلّا هندٌ؛ لأنّه في معنى: ما قامَ أحدٌ إلّا هندٌ، ويجوزُ: ما قامتَ إلّا هندٌ؛ لأنّه في معنى: إنّما قامتْ هندٌ.

(١) غير موجودة في (ج). الدردبيس: الشيخ الهرم. وقيل هي من الخرز التي يؤخذ بها النساء الرجال. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دردبس).

(٢) غير موجودة في (ج). العَضْرَفُوطُ: دُوَيْبَةُ بَيْضَاءُ نَاعِمَةٌ. وَيُقَالُ: ذَكَرُ الْعِظَاءِ وَهُوَ دَابَّةٌ. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٣/٤؛ وابن منظور، م.س، مادة (عضرفط).

(٣) وذلك نحو: حمزة وطلحة. ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢٠٣/١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣٨/٢.

فإن كان التأنيث غير حقيقي، فأنت بالخيار في إلحاق الفعل العلامة، تقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس. قال الله عز وجل: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(١)، وفي موضع آخر: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ﴾^(٢).

ويجري مجرى الأسماء الظاهرة الضمائر المنفصلة، تقول: هند زيد ضاربتة هي، وتقول: الجبة زيد كاسيته هي، وكاسيه هي، وتقول هند ما قام إلا هي، وما قامت إلا هي، على حسب ما تقدم. وأما الضمائر المتصلة، فإذا أسند الفعل إليها، فلا بد من إلحاق علامة التأنيث الفعل، في الأعراف، تقول: الشمس طلعت، وقد جاء في الشعر: "وَلَا أَرْضَ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا"^(٣)، ولم يكن من لغته تسهيل الهمزة (بالنقل)^(٤)، وعلى هذا أخذ سيبويه قوله^(٥) [البسيط]

٢٣- إذ هي أحوى من الربيعي حاجبه والعين بالإثمد الحاري مكحول

وقال الأصمعي: مكحول للحاجب، والتقدير: حاجبه مكحول. وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ﴾^(٦)، ثم قال: فارزفوه منهُ، فهو محمول على الإريث، أو أراد بالقسمة: المقسوم، كما جاء (فإن الحوادث أودى بها)^(٧)، حمل على الحدثان؛ لأن الحدثان ترادف الحوادث، وعلى هذا جاء^(٨) [ق ٨٢/و] [الوافر]

(١) سورة هود، ٦٧/١١. موضع الشاهد: (أخذ)، لم يلحق الفعل بتاء التأنيث وهو مسند لمؤنث غير حقيقي.
(٢) سورة الحجر، ٧٣/١٥؛ ٨٣/١٥؛ والمؤمنون، ٤١/٢٣. موضع الشاهد (فأخذتهم)، ألحق الفعل بتاء التأنيث، وهو مسند لمؤنث غير حقيقي.
(٣) عجز بيت لعامر بن جوين الطائي، وصدرة: (فلا مرنئة ودقت ودقها)، الشاهد في قوله: (ولا أرض أبقل إبقالها) حذف علامة التأنيث من الفعل ضرورة، والقياس: (أبقلت إبقالها)؛ لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وتأنيثها مجازي، على أن الأرض بمعنى المكان. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٦/٢.
(٤) كتبت في (ج) فقط.
(٥) البيت للطيفيل الغنوي. الأحوى من الأطباء: الذي في ظهره وجنبتيه أنفه سواد، وذكر أن حاجب عينه وعينه مكحولان. والربيعي: ما نتج في الربيع.
موضع الشاهد (مكحول)، جاء به مذكراً، وهو خبر عن العين، فذهب بالعين مذهب الطرف، كآته قال: والطرف بالإثمد مكحول، وقد تكون بمعنى كحيل على وزن فعيل، وقد تكون لأن المعنى: حاجبه مكحول والعين أيضاً.
ينظر: سيبويه، م، ٤٦/٢؛ ومعاني القرآن، الفراء، ١٢٧/١؛ والطيفيل الغنوي، ديوانه، تح: محمد عبد القادر، ط ١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٨م، ص: ٥٥؛ وأبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ)، كتاب المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، دط، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ٣٦٧/١.
(٦) سورة النساء، ٨/٤.

(٧) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب، ٤٦/٢، وينسب للأعشى، ولم تجده الباحثة في ديوانه إلا برواية: (فإن الحوادث ألوى بها). وموضع الشاهد (أودى بها)، والقياس: أودت بها، فالحوادث مؤنثة، حذفت التاء لضرورة القافية؛ لأن ألف (أودى) تأسيس، وهي ألف تلتزم القافية وبينها وبين حرف الروي حرف، والحرف الذي بعده يسمى الدخيل، والذي بعد الدخيل هو الروي، والألف المتطرفة حرف إطلاق القافية، واستنسخ الحدثان؛ لصلاحيته مكان الحوادث؛ فكلاهما يعني: ما يحدث من الدهر.

ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٦/٢؛ والأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، تح: محمد حسين، ط ١، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، ص: ١٧٧؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٩٥/٣؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (حدث).

(٨) البيت بلا نسبة، وحمل المئين: وصفه بالكرم، والحدثان: ما يحدث للناس من ملمات، والنصور: مبالغة ناصر. =

٢٤- وَحَمَّالُ الْمئِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانِ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ

ويجري مجرى الفعلِ اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، وأمثلةُ المبالغةِ، والصفةُ الجاريةُ مجرى اسمِ الفاعلِ، فتقولُ: مررتُ برجلٍ مُكْرَمَةٍ أُمُّهُ، وبرجلٍ حَسَنَةٍ جِبَّتُهُ، وحسنِ جِبَّتُهُ، قالَ الشَّاعِرُ:
"وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةً"^(١).

وهذا حكمُ الفعلِ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى المَفْرَدِ، وكذلك حكمُهُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى التَّنْثِيَةِ، تقولُ: قامتِ الهندانِ، كما تقولُ: قامتِ هُنْدٌ. وتقولُ: خيَبتِ الجُبَّتَانِ، وخیطُ، كما تقولُ: خيَبتِ الجِبَّةَ، وخیطُ الجِبَّةِ. وكذلك حكمُهُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى الجَمْعِ السَّالِمِ؛ لأنَّهُ الجَمْعُ الجَارِي عَلَى حَدِّ التَّنْثِيَةِ، ولأنَّهُ قَدْ سَلِمَ فِيهِ المَفْرَدُ. وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾^(٢)، فهو عَلَى حَدِّ إِذَا جَاءَكَ النِّسَاءُ المُؤْمِنَاتُ. وأمَّا قولُ النَّابِغَةِ^(٣): "قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ"^(٤)، فجاءَ عَلَى طَرِيقِي الجَمْعِ المَكْسَرِ، وَإِنْ كَانَ سَالِمًا؛ لأنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى غَيْرِ الوَاحِدِ المَسْتَعْمَلِ، فَجَرَى لذلِكَ مَجْرَى المَكْسَرِ.

وأمَّا جَمْعُ المَكْسَرِ، فهو يَجْرِي مَجْرَى المُوْتِنِثِ غَيْرِ الحَقِيقِيِّ، وَسِوَاءَ أَكَانَ جَمْعًا لِمَذْكَرٍ، أَمْ جَمْعًا لِمُؤنَّثٍ، فتقولُ: قَالَتِ الرِّجَالُ، وَقَالَ النِّسَاءُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٥)، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٦)، فَإِنْ قُلْتَ: الكَلَابُ نَبَحَتْ، أَفْرَدْتِ فِي الأَعْرَابِ الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ الجَمْعَ كَثِيرٌ، والجَمْعُ الكَثِيرُ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ فَمَا زَادَ، وَهُوَ يَفْسَرُ بِالمَفْرَدِ، فَإِنْ قُلْتَ: الأَكْلُبُ نَبَحَتْ، جَمَعْتَ الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ قَلِيلٌ، والجَمْعُ القَلِيلُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، وَهُوَ يُفْسَرُ بِالجَمْعِ، وَيَأْتِي فِي الشَّعْرِ: الأَكْلُبُ نَبَحَ، عَلَى حَدِّ (وَلَا أَرْضُ أَبْغَلُ

= وموضع الشاهد: (ألمت)، حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الحدثان مع أنه مذكر؛ حملًا على معنى الحوادث جمع حادثه، وقد يكون أراد بذلك الكثرة.

ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، التكملة، ٣١٣؛ الحجة للقرّاء السبعة، ١٩٢/٦؛ كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، ٥٣٠؛ وأبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (٥١٣/٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، وبهاشيئته: الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢هـ)، ط ١، المكتبة العصرية، (د.م)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٦٣١/٢؛ وابن يسعون، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، ١/٨٣٠؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر، ٢٧٢.

(١) صدر بيت للكميّ بن معروف، وعجزه: (ومُطَّلَعُ الأَضْغَانِ مُدُّ أَنَا يَافِعُ)، والضغينة: الحقد، واليافع: من قارب البلوغ، وموضع الشاهد: محمولًا؛ حذف تاء التأنيث من اسم المفعول ومعموله ضغينة، حملًا على ضغن. ينظر: الكميّ بن معروف الأسدي، ديوانه، تح: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار صادر، بيروت، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م، ٦٥؛ والسيرافي، شرح أبيات سيبويه، ١/٣٦٤؛ وابن سيده، المخصص، ٥٦/٥.

(٢) سورة الممتحنة، ١٢/٦٠.

(٣) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، أبو أمامة: من شعراء الجاهلية وأشرفها، من الطبقة الأولى. من أهل الحجاز، كانت الشعراء تعرض عليه أشعارها في قبته بسوق عكاظ، شعره كثير، وكان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، توفي حوالي ١٨هـ/٦٠٤م. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٥٤/٣.

(٤) وتامه: قالت بنو عامر خالوا بني أسد... يا بُؤْسَ للجهل ضراراً لأقوام. ينظر: النابغة الذبياني، ديوانه، ١٣٣.

(٥) سورة الحجرات، ١٤/٤٩. الشاهد: الجموع إذا تقدمت أفعالها، جاز اتصال الفعل بالتاء أو حذفها. ينظر: أبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٥٤.

(٦) سورة يوسف، ٣٠/١٢.

إِبْقَالَهَا^(١)، وهو قبيحٌ. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا^(٢)﴾، ثمَّ قال سبحانه: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ^(٣)﴾، ثمَّ قال تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ^(٤)﴾، فهذا يدلُّك على أنَّ الأعراف: الكلابُ نبحتُ، والأكلبُ نَبَحْنَ.

٢.٢٥.٢ الفصلُ الثَّاني: في أسماءِ المؤنَّثِ

قد تقدَّم أنَّ المؤنَّثَ إذا كانَ ثلاثيًّا، رُدَّتْ إليه التَّاءُ في التَّصْغِيرِ، إلَّا ألفاظًا شَدَّتْ فُصِّعَتْ بِغَيْرِ تاءٍ، وقد ذكَّرتُها في بابِ [ق ٨٢/ظ] التَّصْغِيرِ، وأنَّ المؤنَّثَ إذا كانَ على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أَحرفٍ، لم تُرَدِّ إليه التَّاءُ في التَّصْغِيرِ، إلَّا لفظتَيْنِ، رُدَّتْ إليهما التَّاءُ: قُدَيْدِيْمَةٌ، وُورِيْنَةٌ، وَحُكِي: أُمِيْمَةٌ، في تصْغِيرِ إِمَامٍ، وقد ذكَّرتُ العِلَّةَ في ذلكِ الشُّذُوذِ^(٥)، وأما حَبِيْبَةٌ، ولُغَيْغِيْزَةٌ، فَالتَّاءُ عَوْضٌ مِنَ المَحْذُوفِ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي زَبَادِيْقَةٍ. وأما العُقَابُ^(٦)، فلا تتطَلَّقُ إلَّا على الأنثى مِنْ ذلكِ الجِنْسِ، ويقالُ لِلذَّكَرِ: العَرْنُ، بِمَنْزِلَةِ جَدْيٍ، وَعِناقٍ، وأما الضُّبْعُ، فمذَكَّرُها: ضُبْعَانٌ، فإذا اجتمعَ الذَّكَرُ وَالأنثى، قيلَ ضُبْعَانٍ، وَغلبَ المؤنَّثُ، ويقالُ لِلذَّكَرَيْنِ: ضُبْعَانَانٍ، حكاها أبو زيدٍ^(٧).

٣.٢٥.٢ الفصلُ الثَّالثُ: في علامةِ التَّأنيثِ

وهما علامتانِ، أحدهُما: الألفُ. الثَّانِيَةُ: التَّاءُ. والألفُ على قسمينِ، أحدهُما: ألاَّ يلحقَ قبلُها ألفٌ. الثَّانِي: أنْ يلحقَ قبلُها ألفٌ، فتتقلبُ همزةً، نحو: صحراءٍ، يدلُّك على أنَّ الهمزةَ منقلبةً عن ألفٍ، قولُهم: صحارٍ، فزالَتْ؛ لزوالِ الألفِ، وانقلابِها ياءً؛ للكسرةِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ، كما قالوا: سَقِيْقِيًّا،

(١) تمَّ تخريجه في الصَّفحةِ السَّابعةِ بعدِ المنةِ.

(٢) سورة التوبة، ٣٦/٩. موضع الشاهد: (الشهور)، جمع كثرة، ويفسر بالمفرد، فقال تعالى بعدها: (منها أربعة حرم)، فالضمير في (منها) مفرد. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ١/١٣٠.

(٣) سورة التوبة، ٣٦/٩.

(٤) سورة التوبة، ٣٦/٩. موضع الشاهد في قوله: (فيهن)، حيث فسّر (أربعة) بضمير الجمع. ينظر: ابن مالك، م.س، ١/١٣٠.

(٥) ينظر: فصل: اعلم أنَّ الاسمَ المؤنَّثَ إذا كانَ على ثلاثةِ أَحرفٍ ثمَّ صَعَّرْتُهُ رَدَّتْ إليه التَّاءُ. في الصَّفحةِ التاسعةِ والسَّتينِ والصَّفحةِ السَّبعينِ.

(٦) نوع من الطيور الجارحة وأعظمها. ينظر: ابن سيده، المخصّص، ٢/٣٣٤-٣٣٥؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (غرن).

(٧) أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجي، إمام نحويٍّ، عُرف بالعلم والثقة. ينظر: أبو عليِّ الفارسيّ، التكملة، ٢٤٤؛ والصفدي (ت ٧٦٤هـ)، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط ١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ١٥/١٢٥.

في تصغير سقاءٍ، ويقولون في تصغير قُرَاءٍ: قُرَيْرِيًّا، وتبقى الهمزة؛ لأنها أصل (إذا لم تُسهّل الهمزة)^(١) وليست منقلبةً، وهذه الألف إذا لحقت الكلمة، تغيّرت الكلمة، قالوا: أحد في المذكر، وإحدى للمؤنث. وأمّا زكريّ، وزكريّا، وزكرياء، فاللفظ واحدٌ، والتأويل مختلفٌ، كما قالوا: يا منص، على من نوى وعلى من لم ينو، اللفظ واحدٌ، والتأويل مختلفٌ، وعلى هذا الفلّك، يقال للواحد قال الله تعالى: ﴿الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٢)، وفي التثنية: الفلّكان، وفي الجمع: الفلّك، قال الله تعالى: ﴿وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي﴾^(٣)، فاللفظ واحدٌ، والتأويل مختلفٌ، وهذا كثيرٌ في كلام العرب، وكذلك الهمزة المنقلبة عنها، تقول: أحمر للمذكر، وحمراء للمؤنث.

وأما التاء فتلحق الكلمة، ولا تغيّرها، قالوا: هذا قائمٌ، وهذه قائمةٌ، ولم تغيّر الكلمة كما لم تغيّر الفعل، نحو: قامت هُندٌ، ثم جرت في الأسماء على حدّ جريها في الصّفات، وإنّما فرقت العرب بين الألف والتاء؛ لأنّ الألف بُنيت عليها الكلمة، ولذلك لم تلحق الفعل للدلالة [ق ١٨٣ و] على تأنيث ما أُسند إليه الفعل؛ لأنّ الفعل يدلُّ ببنيته على الرّمان، والتاء لم تبين عليها الكلمة، فلحقت الفعل لذلك، وقالوا: غلبته غلبًا، وغلبته، وغلبًا، وغلبى، فغلبى مغيرٌ من غلبٍ، تغيّر عند لحاق الألف، وأمّا غلبته، بتشديد الباء فلم تلحق التاء غلبًا، وإنّما لحقت غلبًا، وإن لم ينطق به كما جاء مذكورٌ^(٤) على واحدٍ لم يستعمل، فقد ثبت أنّ علامات التّأنيث ثلاثٌ، الألف، والهمزة، والتاء.

فأمّا الألف فتقع رابعةً وخامسةً وسادسةً، فكلُّ اسمٍ على أربعةٍ أحرفٍ، آخره ألفٌ، فالألف للتّأنيث، إلّا فعلى، وفعلى، بفتح العين وكسرها، فإنّ الألف تكونُ فيهما للتّأنيث وللاّلاحاقِ. ففعلى، والألف للتّأنيث، تكونُ اسمًا، وتكونُ صفةً، وإذا كانت اسمًا، كانت مصدرًا، وغير مصدرٍ، فالمصدر: الدّعوى، والرّعوى^(٥)، وليست الواو في الدّعوى (منقلبةً عن ياءٍ، وأمّا الرّعوى، فليست

(١) في (ب): إلا أن تسهل الهمزة.

(٢) سورة يس، ٤١/٣٦. موضع الشاهد: (الفلّك المشحون)، حيث تأتي كلمة الفلّك بلفظ واحد للدلالة على المفرد والجمع ويدلّك على الأفراد وصفها بالمدكر (المشحون). ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ٢٧٣/٣؛ وأبو عليّ الفارسي، التّكملة، ٣٥٨، ٤٢٢؛ والتعليقة على كتاب سيبويه، ٧٤/٤؛ وأبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تح: رسائل جامعية بإشراف صلاح باعثمان، ط١، دار التفسير، جدّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ٢٦٦/٤.

(٣) سورة البقرة، ١٦٤/٢. موضع الشاهد: (الفلّك تجري)، كلمة الفلّك جاءت هنا على الجمع، ويدلّك على ذلك التّأنيث في تجري، فالذكور على لفظ الواحد، والتّأنيث على معنى الجمع. ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ٢٧٣/٣؛ وأبو عليّ الفارسي، التّكملة، ٣٥٨، ٤٢٢؛ والتعليقة على كتاب سيبويه، ٧٤/٤؛ والثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ٢٦٦/٤.

(٤) مذاكير: جمع ذكر. ينظر: أبو عليّ الفارسي، التّعليقة على كتاب سيبويه، ٢٩/٢.

(٥) الرّعوى: النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه، أو الحفظ والإبقاء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رعى).

منقلبةً - أيضًا - عن ياءٍ^(١) عند أبي عليٍّ^(٢)، وظاهر كلام سيبويه أنها منقلبة عن ياءٍ^(٣)؛ لأنَّ الياء على اللام أغلب.

والنَّجوى، وفي التنزيل: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾^(٤)، وهذا بمنزلة: هُم عدلٌ، وهُم رضى، وأمَّا قوله: "وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الْخُصُومِ"^(٥)، فهو بمنزلة الخُومِ^(٦).

وغير المصدر: جَهْوَى^(٧)، وَعَوَى، لاسم النَّجم، والواو منقلبة عن ياءٍ؛ لأنَّه اسمٌ، وليس وزنه فعلاً؛ لأنَّ هذا بناءٌ لا يكون في الأسماء.

وإذا كانت صفةً، كانت مفردةً، وكانت جمعاً، فالمفرد: سَكْرَى، وهذا قد استمرَّ في مذكَّره فعلاً، والجمع: جَرَحَى، وهذا مستمرٌّ في فعيلٍ، بمعنى مفعولٍ، ثمَّ أجري مجرى هذا ما كان ضرباً من آفةٍ، أو داءٍ، وليس بقياسٍ، نحو: زَمْنَى^(٨)، وَحَمَقَى، وَفَسَدَى، وقالوا: كَسَلَى، وَكَسَالَى، وَأَسْرَى، وَأَسَارَى.

وفعلَى: والألف للإلحاق، ولا تكون مصدرًا؛ لأنَّ ألف الإلحاق لا تلحق المصادر، إلاَّ (تَنَزَّى)^٩ فيمن نَوَّنَ، ولا تكون جمعاً، ولا تكون صفةً إلاَّ بالتاء، نحو: ناقةٌ ناقةٌ حَلْبَاءُ رُكْبَاءُ^(١٠).

(١) كتبت على الجانب الأيمن في (أ). وفي (ج): وليست الواو في الدَعْوَى عند أبي عليٍّ منقلبة عن ياء، وظاهر كلام سيبويه أنها منقلبة عن ياء.

(٢) يقول: "والرَّعْوَى، وَهُوَ عِنْدِي مِنْ ارْعَوَيْتُ". ينظر: أبو عليٍّ الفارسي، التَّكْمَلَة، ١٠٨، ١٢٦، ٣٢٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣١٢/١، ٣٠١/٣، ٤٠٣/٤. وهو عنده بمعنى الحفظ. ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٣٣/١٠.

(٤) سورة الإسراء، ٤٧/١٧. الشاهد كلمة نجوى، وتعني: ذوو نجوى، والنَّجوى: السَّر. جاءت مصدرًا؛ بدلالة إفرادها حيث يُرادُ بها الجمع. ينظر: أبو عليٍّ الفارسي، م.س، ٣٢٧؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (نحو).

(٥) البيت نسبة أبو عليٍّ الفارسي إلى جرير، ونسبه ابن منظور إلى سحيم بن وثيل اليربوعي، وصدرة (تُريخُ نفاذها جُشَمُ بُن بَكْرٍ)، وهو في ديوان جرير برواية: تريح نفاذها جشم من بكر ... وما نطقوا بأنجية الحكوم.

موضع الشاهد: (الأنجية): جمع للنَّجوى؛ التي هي مصدرٌ بمعنى: النَّجَاجِي. وهذا رأي أبي عليٍّ الفارسي، وهناك رأي لأبي زيد الأنصاري والفرَّاء بأن تكون (أنجية) جمعٌ نَجِيٍّ؛ الذي هو بمعنى: النَّجوى أيضًا.

ينظر: جَرِير (ت ١١٠هـ)، ديوانه بشرح محمَّد بن حبيب، تح: نعمان محمَّد طه، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت، ١/١١١؛ وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، التَّوَادِر فِي اللُّغَة، ١٥٩؛ وأبو عليٍّ الفارسي، الحجة للقرء السبعة، ٢٧٩/٦.

(٦) يريد: الجُلْم، بالكسر: الأناة والعقل، وجمعه أَحْلَام وخُلُوم. وهو ممَّا جمع من المصادر. ينظر: أبو عليٍّ الفارسي، التَّكْمَلَة، ٤٠٧، ٤٦٢؛ والسَّهْلِي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، ط ١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ٢٧٨، وابن منظور، لسان العرب، مادة (حلم).

(٧) الجهوى: المكشوفة. وقد يكون: الدبر، وقيل الأست عندما تكون مكشوفة. ينظر: ابن دريد، جمهرة اللُّغَة، ٣/٣٠٢؛ والصَّاحِب بن عبَّاد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ)، المحيط في اللُّغَة، تح: محمَّد حسن آل ياسين، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ٤/٢٥؛ وابن منظور، م.س، مادة (جهو).

(٨) الزَّمانَة: العاهة؛ هو زَمِنٌ، وهم زَمِنُونَ، وزَمِين، والجمع زَمْنَى؛ وبطابق باب فعيل بمعنى فعول؛ لأنَّها من البلايا التي يصاب بها، ويدخل بها مكرهاً. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (زمن).

(٩) وقد قرئ بها بالتَّوِين وبغير التَّوِين، في سورة المؤمنون ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾، قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتَّوِين، والباقون بغير تنوين. ينظر: ابن الجزري، النَّشْر فِي القراءات العشر، ٢/٣٢٨.

(١٠) أي: تُحَلَّبُ وتُرَكَّبُ. ينظر: الخليل، العين، ٣/٢٣٨.

وتكونُ اسمًا، قالوا: علقى، منونًا. وقالوا: علقاة، والعلقى: شجرٌ. وحكى: علقى [ق ٨٣/ظ] غير منونٍ، قال رؤبة: "يسْتَنُّ في علقى وفي مكور" (١)، وأرطى (٢)، فيمن قال (٣): أديمٌ مأروطٌ، ومن قال (٤): مرطبي، فوزنُهُ: أفعل.

فِعلِي: تكون ألقها للتأنيث، وتكون للإلحاق، فإذا كانت للتأنيث، كان اسمًا، نحو: الشيزي (٥)، ومصدرًا، نحو: الذكري، ولم تجيء صفةً، وأمّا قوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ (٦)، فهو فعلى، وكسرت الضاد؛ لتصح الياء، وأمّا قراءة (٧) ابن كثير (بالهمز) (٨)، فهو مصدرٌ وصِفَ به. وإذا كانت للإلحاق كانت اسمًا، لا غير، نحو: مغزي، ولا تكون صفةً إلا بالتاء، نحو: رجل عِزْهَة (٩). وأمّا رجل كيصي، إذا كان يأكل وحده، فلا يكاد يُعرف، لكنّه حكي، وقالوا: كاص طعامه يكيصه كيصًا، إذا أكله وحده (١٠). وأمّا حجلي (١١)، وظري (١٢)، فبمنزلة ركب (١٣)، وسفر (١٤)، وقضاء (١٥)، وما أشبه ذلك.

وفُعلِي، بضمّ الفاء، وسكون العين، لا تكون ألقها للإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما يكون هذا ملحقًا به.

- (١) البيت للعجاج، ديوانه، ٢٣٦. وهو من شواهد الكتاب، يستشهد به سيبويه على تأنيث علقى؛ لذلك لم تنون، ولو كانت ألقها للإلحاق لَنونها. وفي موضع آخر جعلها سيبويه للإلحاق واستشهد بقولهم علقاة، فلا يجتمع علامتا تأنيث على الكلمة. ويسنن: يرتعى. العلقى: شجر. والمكور: جمع مكر بالفتح: نبتة لها ورق وليس لها زهر. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢١١/٣-٢١٢؛ وأبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٢٥.
- (٢) الأرطى: شجر ينبت في الرمل يُدبغ به. وفيه وجهان: يجوز أن يكون أصله (أرط) والألف في آخره زائدة لقولهم: أديم مأروط؛ إذا دبغ بالأرطى؛ فوزنه على هذا الأصل (فعلِي). وقد تكون الألف الأخيرة للإلحاق ب(جعفر)، وليست للتأنيث بدليل صرفها. والوجه الثاني: أن يكون الأصل (ر ط ي) لقولهم: أديم مرطبي، فيكون وزن أرطى (أفعل). ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢١١/٣، ٥٩٧/٣، ٣٠٨/٤؛ وابن جنّي، المنصف، ٣٧-٣٨، ١١٨.
- (٣) وهو قول سيبويه. ينظر: سيبويه، م.س، ٢١١/٣، ٥٩٧/٣، ٣٠٨/٤.
- (٤) وهو قول الأخفش. ينظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٣٢٩/٢؛ والمنصف، ٣٧.
- (٥) الشيزي: شجرٌ تُصنع منه القصاع والحفان. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شيز).
(٦) سورة التجم، ٢٢/٥٣.
- (٧) ينظر: فخر الدين الرّازي (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٤٩/٢٨؛ وابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ٣٩٥/١.
- (٨) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).
- (٩) رجل عزهارة: لا يطرب للهو ويبعد عنه. ينظر: الجوهري، الصحاح، ٣٣٧.
- (١٠) ينظر: ابن سيده، المخصّص، ١٦/٥.
- (١١) جمع للطائر المسمّى بالحجل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حجل).
- (١٢) جمع ظريان، وهو دويبة منتنة تشبه الكلب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ظرب).
- (١٣) ركبان الإبل، وهو اسم جمع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ركب).
- (١٤) اسم جمع لمسافر. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٦٩/٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣٣/٣.
- (١٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٧٥١/٤؛ والشاطبي، المقاصد الشافية، ٣٤٨/٦.

وأما بهمة^(١)، فالألفُ فيها للتّطويل، وتكون فُعلَى اسماً، وتكونُ صفةً، فإذا كانتِ اسماً كانتِ مصدرًا وغيرَ مصدرٍ، فالاسمُ: البُهْمَى، وحُزْرَى^(٢). والمصدرُ: البُشْرَى، والشُّورَى. والصفةُ على قسمين: للتّفضيل، ولغيرِ التّفضيل، فإذا كانتِ للتّفضيلِ لزمَتْها وتثنيّتها وجمعها الألفُ واللّامُ أو الإضافةُ، نحو: الصُّغْرَى، والكُبْرَى. ولغيرِ التّفضيلِ: حُبْلَى، وأنثَى.

وتكونُ فُعلَى، بفتحِ الفاءِ والعينِ، اسماً وصفةً، فالاسمُ: قُلْهَى^(٣)، وهي أرضٌ. والصفةُ: جَمْرَى، عدُوٌّ فيه نَزْوٌ.

وتكونُ فُعلَى، في الاسمِ قالوا: شَعْبَى^(٤)، وهو موضعٌ^(٥)، وهو قليلٌ، ولا نعلمُهُ صفةً.

وأما وقوعها خامسةً للتّأنيثِ، ففي فُعالَى، وهو يكونُ في الاسمِ، وفي الصّفةِ، مثاله في الاسمِ: حُبَارَى^(٦)، وفي الصّفةِ: جَمَلٌ عُلَادَى^(٧).

وإفْعَلَى، نحو: إيجَلَى^(٨)، وهو اسمٌ. وَأفْعَلَى: أَجْفَلَى^(٩). وفِعْلَى، فيهما، فالاسمُ: فالزِمَكَى^(١٠)، والوصفُ: الكِمْرَى؛ القصيرُ. وفِعْلَى: العِرْضَى؛ الاعتراضُ في المشي. وفِعْلَى: عُرْضَى^(١١). وفِعْلَى: دِقْقَى؛ مَشِيَّةٌ. وفِعْلَى: جُلْنَدَى^(١٢)؛ اسمُ رجلٍ. وفِعْلَى: الحِنْزَلَى؛ وهي [ق ٤٨/و] مَشِيَّةٌ. وفُوعَلَى:

(١) نبتٌ تفضله الغنم ما دام أخضر. ويقول سيبويه بهمة واحدة بهمي وهو شاذٌ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٢٥٥؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (بهم).

(٢) حُزْرَى: اسم موضع في البادية، قيل في نجد في ديار تميم، وقيل: جبل من جبال الدّهناء. ينظر: الصّاحب بن عباد، المحيط في اللّغة، ٣/١٦٩؛ وياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ٢/٢٥٥.

(٣) قلّهَى: موضع قريب من مكّة. ينظر: أبو عبيد البكريّ (ت ٤٨٧هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ، ٣/١٠٩٣؛ والزّمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، الجبال والأمكنة والمياه، ٢٧٢.

(٤) شَعْبَى: اسم موضع في بلاد بني فزارة. ينظر: ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ٣/٣٤٦.

(٥) وهي أرض في (ب).

(٦) الحُبَارَى: اسم طائر، يضرب المثل به في الموق، إلاّ أنّه يحبّ ولده ويعلمه الطّيران. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حبر).

(٧) عُلَادَى: ضخم شديد. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (علد).

(٨) مدينة في بلاد المغرب، تقع على نهر كبير، وهي قاعدة بلد السّوس، ومنها يحمل السّكر إلى جميع بلاد المغرب. ينظر: أبو عبيد البكريّ (ت ٤٨٧هـ)، المسالك والممالك، د. ط، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٢م، ٢/٨٥٤.

(٩) الأَجْفَلَى: لغة في الجفلى: الدّعوة العامّة النّقرى. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/١٧٥.

(١٠) الزّمَكَى: أصلُ ذنّب الطّائر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (زملك).

(١١) وهو اسمٌ، والكلمة مضبوطة بالصّمّ ثمّ الفتح، وكذلك هي عند ابن عصفور، وفي الكتاب وعند ابن السّراج بالصّمّ في الأوّل والثّاني: فُعْلَى، عُرْضَى. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٢٦١؛ وابن السّراج، الأصول في النّحو، ٣/٢٠٠؛ وابن عصفور، الممتع في التّصريف، ٧٧.

(١٢) جلندى: قيل الملك الذي كان يأخذ كلّ سفينة غصبًا، وقيل: اسم ملك عُمان، وفيه لغتان، بضّمّ الجيم واللام، ويفتح اللّام، وضبط لامها غير واضح في المخطوط، وهي عند سيبويه (فُعْلَى) جُلْنَدَى. وكذلك الأمر في المخصّص و

ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٢٦١؛ وابن سيده، المخصّص، ٤/٤١٩، ٦/٥؛ وابن دريد، جمهرة اللّغة، ٣/٢٢٨؛ والأزهرى، تهذيب اللّغة، ٩/٥١؛ ونجم الدّين عمر بن محمّد بن أحمد النّسفيّ الحنفيّ (٥٣٧هـ)، التّيسير في التّفسير، تح: ماهر أديب حبوش، وآخرون، ط ١، دار اللّباب للدراسات وتحقيق التّراث، أسطنبول، تركيا، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، ١٠/١١٥؛ وأبو جعفر، محمّد بن جرير الطّبري (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الطّبري، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ٢/٦٤٥؛ وابن السّراج، الأصول في النّحو، ٣/٢٠٠؛ والنّسفيّ الحنفيّ (ت ٥٣٧هـ)، التّيسير في =

الخَوَزَلِيَّ (١). وَفَعَلَى: بَلَنْصَى؛ طَائِرٌ. وَفَعَلَى: خُدْرَى، مَنْ الحذرِ، وَفَعَلَى: السَّمْهَى؛ الهَوَاءُ. وَفَعُولَى: عَشُورَى (٢).

وفي الرُّبَاعِيَّ الأَصُولِ: فَعَلَى: جَحَجَبَى؛ اسْمٌ رَجُلٍ. قَرَقَرَى؛ موضعٌ. وَفَعَلَى: الهِنْدَبَى (٣). وَفَعَلَى: الهَزْبَدَى؛ وهو اسْمٌ مَشِيَّةٍ. وَفَعَلَى: الهَرَنْدَى (٤). وَفَعَلَى: السَّبَطْرَى (٥). وما جاءتْ خَامِسَةً لِلإِلْحَاقِ: فَعَلَى، وَيَكُونُ فِي الاسْمِ، وَفِي الصِّفَةِ. فالاسْمُ: القَرْنَبَى (٦)، (وَالصِّفَةُ) (٧) وَالْحَبْنَطَى (٨). وَفَعَلَى، قالوا: عَفْرَنَى (٩)، وهو وَصْفٌ. وقالوا: جَمَلٌ عَلَنْدَى (١٠)، والأَكْثَرُ غَلَدَى (١١). وفي الرُّبَاعِيَّ: حَبْرَكَى (١٢)، ولا يَكُونُ إِلَّا فِي الصِّفَةِ.

وَأَمَّا وَقوعُهَا سَادِسَةً: فإِفْعِيلَى، نَحْوُ: إهْجِيرَى، وإِجْرِيَّ، وهما العَادَةُ وَالذَّأْبُ. وَفِعْلَى، قالوا: هَجِيرَى (١٣)، ولا تَكُونُ إِلَّا فِي المَصَادِرِ. (وَفِعْلَى)، نَحْوُ: لُعَيْرَى (١٤)، ولا تَكُونُ وَصْفًا. وَيَفْعَلَى: يَهِيرَى؛ لِلبَاطِلِ. وَفَعَلِيَّا: المَرَحِيَّا (١٥)، وهي لَعْبَةٌ. وَفَعْلَوَتَى: رَعْبَوَتَى (١٦). وَهَذِهِ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ. وَمَفْعَلَى: مَكُورَى (١٧).

= التفسير، تح: ماهر أديب حبوش، وآخرون، ط ١، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول، تركيا، ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م، ٣٩/١٢؛ والصَّغَانِي (ت ٦٥٠هـ)، التَّكْمَلَةُ وَالذَّيْلُ وَالصَّلَّةُ لِكِتَابِ تَاجِ اللُّغَةِ وَصَحاحِ العَرَبِيَّةِ، تح: إبراهيم الأبياري، دبط، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م، ٢١٣/٢؛ والسَّخَاوِيُّ، عَلِيٌّ بن مُحَمَّدِ بن عَبْدِ الصَّمَدِ الهَمْدَانِيِّ، (ت ٦٤٣هـ)، سَفَرُ السَّعَادَةِ وَسَفِيرُ الإِفَادَةِ، تح: مُحَمَّدُ الذَّالِيُّ، ط ٢، دار صادر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ٢٠٣/١؛ وَالزَّرْكَلِيُّ، الأَعْلَامُ، ١٣٣/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (جلند) و(قنن).

(١) الخوزلي: نوع من المشي فيه تتأقل. ينظر: أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، تح: محمد سعيد المولوي، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ٣٠. (٢) عشوري: اسم موضع. ينظر: ابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م، ١٩٤؛ وابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)، مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، ٤٩٢/٢؛ وياقوت الحموي، معجم البلدان، ١٢٧/٤.

(٣) الهندي: بقلة معروفة، نوع من البقول. ينظر: أبو علي القالي، المقصور والممدود، ٢٠٦؛ والصاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ١٣٦/٤.

(٤) لم تقف عليها الباحثة.

(٥) السبطري: مشية فيها تبختر، والانبساط في المشي. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سبهل).

(٦) القرني: دويبة شبيهة الخنساء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قرنب).

(٧) موجودة فقط في (ج).

(٨) الحبنطي: الممتلى غضبًا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حبط).

(٩) العفري: الشديد القوي. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عفر).

(١٠) العلندي: البعير الضخم الطويل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (علند).

(١١) العلادي: البعير الضخم الشديد. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (علد).

(١٢) الحبركي: الطويل الظهر القصير الرجلين. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حبرك).

(١٣) هجيري: الذأب والعادة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (هجر).

(١٤) الهعيزي: حفرة يحفرها اليربوع في جحره. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (لغر).

(١٥) المرحبا: أرض في شق الحجاز، وقيل واد. وقيل المرح، وقيل لعبة، زجر يقال عند الرمي، أو كلمة تقال عند الإصابة بالرَّمِي. ينظر: أبو عبيد البكري، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ٢١٠/٤؛ والسَّخَاوِيُّ، سَفَرُ السَّعَادَةِ وَسَفِيرُ الإِفَادَةِ، ٤٤٩/١.

(١٦) رغبوتي: من الرغبة. ينظر: أبو علي القالي، المقصور والممدود، ١٦٢.

(١٧) المكوري: قصير، عريض، لثيم الخلقة. ينظر: الخليل، العين، ٣٧٠/٥.

وَمَفْعَلِيٌّ: مَرَعَزَى^(١)، وهما صِفَتَانِ. وَمِفْعَلِيٌّ: مَرَعَزَى^(٢)، وهو اسمٌ. وَفُعَالِيٌّ: خُصَّارِيٌّ وَشُقَّارِيٌّ؛ نَبْتَانِ، وَلَا تَكُونُ صِفَةً.

وَأَمَّا الهمزةُ، فتكونُ خامسةً، وسادسةً، وسابعةً. فإذا كانتُ خامسةً، وكانَ الثَّانِي مفتوحًا، فلا تكونُ الهمزةُ إِلَّا لِلتَّانِيثِ، نحوُ: القُوبَاءِ^(٣)، ومثالهُ في الصِّفَةِ: عَشْرَاءُ^(٤)، ومنها فُعَلَاءٌ: نحوُ: الخِيَلَاءِ^(٥). وَفُعَلَاءٌ: قَرَمَاءُ^(٦)، ولا يكونانِ إِلَّا اسمينِ.

فإن كانَ الثَّانِي ساكنًا، فإن كانَ الأوَّلُ مفتوحًا، فلا تكونُ الهمزةُ إِلَّا لِلتَّانِيثِ، ويكونُ هذا البناءُ في الاسمِ، نحوُ: صَحْرَاءُ، وفي الصِّفَةِ، نحوُ: حَمْرَاءُ، ومدكَّرُ (الصِّفَةُ هنا)^(٧) أَبَدًا (أفْعَلٌ)، وهما متلازمانِ، ولا ينفردُ أحدهما عن^(٨) الآخرِ، إِلَّا لامْتِنَاعِ الخِلْقَةِ، نحوُ: آدَرَ^(٩)، أو للاستغناء، نحوُ: حُلَّةٍ شَوْكَاءُ، يريدون بذلك خشونةَ الجَدَّةِ. وقالوا: ديمةٌ هَطْلَاءُ، ولم يقولوا: مطرٌ أهطلُ. وهذا قليلٌ. والمطرُ أَنَّهُ إذا وُجِدَ أحدهما وُجِدَ الآخرُ^(١٠). ولَمَّا انفردَ فُعَلَاءٌ بالتَّانِيثِ، انفردَ فِعَلَاءٌ وَفُعَلَاءٌ بالإلحاقِ، نحوُ: عِلْبَاءُ، الهمزةُ مبدلةٌ عن ياءٍ للإلحاقِ، [ق ٤؛ ٨/ظ] وانقلبتْ همزةٌ؛ لوقوعِها طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، وأدعي أَنَّهُ زائدةٌ؛ لقولهم: "بالسّمهريِّ المعلّبِ"، وأدعي أَنَّهُ منقلبةٌ عن ياءٍ؛ لظهورِ الياءِ في دِرْحَاجِيَّةِ.

ومثال فُعَلَاءٌ: قُوبَاءُ، الهمزةُ زائدةٌ؛ لقولهم: قُوبَاءُ، بفتح الواوِ، وهما بمعنَى واحدٍ، وهي منقلبةٌ عن ياءٍ، بالحملِ على عِلْبَاءِ^(١١)؛ لأنَّه لا فرقَ بينَ البناءينِ، إِلَّا صَمُّ الأوَّلِ، وكسْرُهُ، والصَّمُّ والكسْرُ متقاربانِ.

فإن كانتُ سادسةً، فلا تكونُ للإلحاقِ، وإنَّما تكونُ للتَّانِيثِ، وذلك: أَفْعَلَاءُ، وَأَفْعِلَاءُ، نحوُ: أَرْبِعَاءُ، وَأَرْبِعَاءُ. وَفُعَلَاءُ: ثَلَاثَاءُ. وجاءَ في الوصفِ، رجلٌ عَيَايَاءُ^(١٢). وَفَاعِلَاءُ: القَاصِعَاءُ، وهو اسمٌ لجرِّ من

(١) المَرَعَزَى: الماضي في الأمور. ينظر: ابن القطاع الصّفلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ١٦٥.

(٢) المَرَعَزَى: كالصُّوف يُخَلَّصُ من شَعْرِ العَنْزِ. ينظر: الخليل، العين، ٣٣٤/٢.

(٣) القوباء: داءٌ مَعْرُوفٌ، يظهر في الجلد، يَبْقَسُ ويتسع. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قوب).

(٤) العشراء: الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عشر).

(٥) الخِيَلَاءُ والخِيَلَاءُ: الكِبَرُ والعُجْبُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خول).

(٦) اسم موضع. ينظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ٥٩١.

(٧) كتبت على الجانب الأيمن من (أ).

(٨) في (ج): دون.

(٩) سبق ذكرها ينظر صفحة ٩٧.

(١٠) تمّ بيانه في صفحة ٩٦.

(١١) العلباء: عصبُ العُنُقِ. وكانتِ العربُ تقوي أجفان سيوفها ورماحها إذا تصدّعت بالعلابي الرّطبة حيث تلقّاه عليه

ويجفّ عليها فتقوى. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (علب).

(١٢) الذي لم يُكَيِّحْ قَط. ينظر: ابن سيده، المخصّص، ٥٠٠/١.

جِدْرَةَ الْيَرْبُوعِ. وَفُعْلَاءٌ: عُنْصَلَاءٌ^(١). وَفُعْلَاءٌ: حُنُفُسَاءٌ. وَفَوْعَلَاءٌ: حَوْصَلَاءٌ، وهذه الأبنية، لا يَكُنُّ في الصِّفَةِ. وَفِعْلِيَاءٌ في الاسم: كِبْرِيَاءٌ، وفي الصِّفَةِ: جَرِيْبَاءٌ^(٢). يقال: رِيْحٌ جَرِيْبَاءٌ، للشَّمَالِ. وَفَعُولَاءٌ: دَبُوقَاءٌ؛ العَدْرَةُ. وَمَفْعَلَاءٌ: مَرْعَزَاءٌ^(٣). وَفَعِيلَاءٌ: قَرِيْبَاءٌ، ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ. وفي الرُّبَاعِيِّ، فَعْلَلَاءٌ: بَرَنْسَاءٌ؛ النَّاسُ. (وَفُعْلَلَاءٌ: الْفَرْفُصَاءُ، وهما في الاسم)^(٤). وفي فِعْلَلَاءٌ: الْجَلْحِظَاءُ؛ أَرْضٌ لَا شَجَرَ فِيهَا، وهي صِفَةٌ.

وإذا كانت سابعةً، فللتأنيث: فَاغُولَاءٌ: عَاشُورَاءٌ، وهو اسمٌ. وَمَفْعُولَاءٌ فيهما، فالاسمُ مَعْيُورَاءٌ^(٥)، والصِّفَةُ: مَعْلُوجَاءٌ^(٦).

وأما التَّاءُ الَّتِي تُبَدَلُ في الوقفِ هاءً في الأعرافِ، فهي على قسمين، أحدهما: أن تلحق الصِّفَاتِ، على حدِّ لحاقِها الأفعالِ؛ لتأنيثِ ما تُسندُ إليه الصِّفَةُ، وقد مضى الكلامُ في هذا. الثاني: أن تلحق الأسماءَ على غيرِ (حدِّ)^(٧) لحاقِها الأفعالِ، وهذه على ستَّةِ أقسامٍ، أحدها: أن تلحق دالَّةً على التَّأنيثِ، أو إعلامًا بأنَّ الاسمَ أُجْرِي في اللَّفْظِ مجرى المؤنَّثِ، إمَّا لشبهه بالحقيقيِّ، كالْبُقْعَةِ، وإمَّا ليكونَ اللَّفْظُ لفظَ المؤنَّثِ، كعُرْفَةٍ، ومثالُ الأوَّلِ: امرؤٌ، وامرأةٌ، ورجلٌ، ورجلَةٌ، قال^(٨): [المديد]

٢٥- خَرَفُوا جَنِبَ فَنَاتِهِمْ لَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وفي هذا ردٌّ على مَنْ قالَ مِنَ المتأخِّرينَ: إِنَّ المديدَ لا يَأْتِي على فاعِلَاتُنَّ فَعِلُنَّ فَعِلُنَّ، بل يَأْتِي، لكنَّهُ قليلٌ. [ق ٨٥/و]

(١) عنصلاء: اسم موضع. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١٦١/٤.
(٢) يقال في المثل: "أبرد من جريباء". والجريباء: اسم للشمال. ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، ١١٧/١.
(٣) المرعزاء: يكون اسمًا وهو: الرِّغْبُ الَّذِي تحت شعر العنز. ويكون صفة وهو: اللَّيْنُ مِنَ الصَّوْفِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رعز).
(٤) غير موجودة في (ج).
(٥) المعبوراء: اسم جمع للعبير ويقال الحمير. ينظر: ابن منظور، م، من، مادة (عير).
(٦) المَعْلُوجَاءُ والمَعْلُوجِي والمَعْلُوجُ: جَمْعُ العَلْجِ مِنَ العَجَمِ. والعَلْجُ: الجمارُ الوَحْشِيُّ. ينظر: الصَّاحِبُ بن عباد، المحيط في اللغة، ٢٥٩/١.
(٧) كتبت على الجانب الأيسر من (أ).
(٨) البيت منسوب لطرفة بن العبد في التكملة، ولم أجده في ديوانه، وغير أبي عليٍّ أوردته دون نسبة. وموضع الشاهد: (رجلة) في تأنيث الرجل. وفي العين يبيِّن أنَّ أصلَ الرَّجُلَةِ: الرَّاجِلَةُ، ويأتي بمعنى المرأة كما في الشاهد. ينظر: الخليل، العين، ١٠١/٦؛ وابن قتيبة، غريب الحديث، ١٣٥/١؛ وأبو بكر الأنباري، (ت ٣٢٨هـ)، كتاب المذكر والمؤنث، ٥٦/١؛ وأبو هلال العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، التَّلْخِيسُ في معرفة أسماء الأشياء، تح: عزة حسن، ط ٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م، ١٣٤؛ وأبو عليٍّ الفارسي، التكملة، ٣٦٣.

الثاني: أن تلحق دالة على الواحد، نحو: تمرّة، وتمرّ، وقد جاء عكس هذا، قالوا^(١): كمّة^(٢)، للواحد، وللجمع كمّاءة، بَعَالٌ، وَبَعَالَةٌ، وَحَلُوبٌ، وَحَلُوبَةٌ، إذا أردت الجمع جئت بالتاء، وإذا أردت الواحد أسقطتها، والأكثر الأول.

وقد جاءت ياء النسب كذلك، قالوا: زنجي للواحد، وزنج للجمع، ويهودي، ويهود، وتون، وإذا لم تون، فهو اسم علم للقبيلة، قال^(٣): "فَرَّتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا" ولم يجيء في هذا العكس.

الثالث: أن تكون للمبالغة، نحو: علامة، ونسابة، ولم يجيء هذا في صفاته سبحانه؛ لأنها في الأصل للتأنيث، وهو نقص.

الرابع: أن تكون دالة على النسب، نحو: مهالبة^(٤).

الخامس: أن تكون دالة على العجمة، نحو: جوارية^(٥)، واتفقت العجمة والنسب في هذا؛ لاتفاقهما في النقل من حال إلى حال.

السادس: أن تكون عوضاً، نحو: زنادقة^(٦).

ولا تكون هذه الثلاثة إلا في الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، وهو الذي يمنع الصرف، وأصلها تاء، وأبدلت في الوقف هاء، ولا يدعى العكس؛ لثلاثة أمور، أحدها: أن من العرب من يستعملها في الوقف تاء، ولا تجد من العرب من يستعملها في الوصل هاء. الثاني: أن التاء قد وجدناها يؤنث بها، قالوا: قامت هند. ومررت برجل قائمة أخته. ولم نجد الهاء يؤنث بها، وأمّا هذه، فالهاء فيها بدل من الياء. الثالث: أننا وجدنا الوقف يغيّر الآخر، وما وجدنا الوصل قط يغيّر.

(١) وهو رأي يونس، ومُنْتَجِعٌ - بن نيهان تميمي من طيء أخذ عنه علماء عصره اللغة، وأبي زيد، ورؤية، وجعلها سيبويه فيما هو اسم يقع على الجمع، فيقول: "الكمّاءة، وكذلك الجبّاءة، ولم يكسر عليه كمّ، تقول: كمينة فأما هي بمنزلة صحبة". فهي عنده اسم جمع، ويعلل ذلك أن (فَعْلَةٌ) ليس مما يكسر عليه (فَعْلٌ). ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٢٤/٣؛ وأبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٦٩-٣٧٠؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٦٩/٤؛ وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٩٧/٧.

(٢) الكمّ: نبات يُقْفَضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفطر. ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٩٧/٧. (٣) البيت لابن يعفر في ديوانه، وموضع الشاهد (يهود) حيث منعه من الصرف؛ لأنه اسم قبيلة فمنع للعلمية والتأنيث، فهي اسم قبيلة، وليست جمعاً.

ينظر: الأسود بن يعفر، ديوانه، تح: نوري حمودي القيسي، ط١، وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة الجمهورية، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م، ٦٣؛ وأبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٧١.

(٤) المهالبة: جماعة منسوبة إلى المهلب بن أبي صفرة. ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٧٥٩/٢؛ وابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣٥٠/٥-٣٥١.

(٥) جمع جَوْرَبٍ لِفَافَةُ الرَّجُلِ، أصلها فارسيّ (كُورَب) وعُرب، وزيدت الهاء في الجمع للعجمة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جرب).

(٦) أي: عوض عن الياء في زندق، وهو الذي يقول بدوام الدهر، معرب من الفارسية (زَنْدِ كِرَائِي). ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٥/١؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١٨٢/١؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (زندق).

مسألة امرأة طالق، وناقاة بازل^(١)

هذا من قبيل الوصف بالأسماء، وكأنَّ طالقاً اسمٌ لشخصٍ طالقٍ، وكذلك حائضٌ، كأنَّه اسمٌ لشخصٍ حائضٍ، ثمَّ وُصِفَ به، وكذلك رجلٌ رُبْعَةٌ^(٢)، من هذا القبيل، وكأنَّ رُبْعَةً في تقدير: نفسٌ رُبْعَةٌ، كما جاء: "لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة"^(٣). ويدلُّك على هذا قولهم في الجمع: رَبَعَاتٍ، يجري مجرى صَحَفَاتٍ^(٤)، ولم يجروها مجرى عِبَلَاتٍ^(٥).

وكذلك هذا النوعُ كُلُّهُ، وليس على أن التاء سقطت للاختصاص؛ لأنهم قالوا: جملٌ [ق ٨٥/ظ] بازلٌ، وناقاةٌ بازلٌ، وهذا كثيرٌ، وقد عمل الأصمعيُّ في هذا كتاباً^(٦).

تكملة: المؤنث غير الحقيقي

إذا كان بعلامة التانيث، فلا إشكال فيه؛ لأنَّ المذكَّرَ غير الحقيقي، لا يكون بعلامة التانيث، فإذا كان المؤنث غير الحقيقي بغير علامة التانيث، فهذا هو الذي هو مُشكَلٌ. فإنَّ هذه الأسماء توجد على ثلاثة أقسام؛ مؤنث لا يجوز تكثيره، كالعين، والأذن؛ ومذكَّر لا يجوز تانيثه، كالرأس والجبين؛ وما يجوز فيه الأمران، كالعنق، والسبيل. ويعلم هذا بسبعة أشياء، أحدها: بعودة الضمير، ولذلك قال سيوييه في الطاغوت: إِنَّهُ مُؤنثٌ^(٧). وقال الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا

(١) البازل: البعير الذي استكمل السنة الثامنة وفطر نابه، وهو من بزل: أي شق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بزل).

(٢) الرَّجُلُ الرَّبْعَةُ: المربع الخلق. والشاهد: الجمع على رَبَعَاتٍ، بتحريك التانيث وإن كان صفة؛ لأنَّه في الأصل اسمٌ مؤنثٌ وقع على المُذَكَّر والمؤنث فوصف به. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ربع).

(٣) ينظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد، حديث رقم (٥٩٤)، ٣٢/٢؛ والنسائي (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١ هـ/٢٠٠١ م، حديث رقم (٢٩٠٧)، ٢٥٠/٣.

(٤) مفرداً صَحْفَةً، وهي كالفصعة تشبع خمسة. وتجمع جمع قلة على (فعلات) بفتح عين الكلمة؛ لأنَّها اسم، ولو كانت صفة لحرك أوسطها بالفتح؛ "لأن الصفة أثقل من الاسم، إذ كانت تتضمَّن الموصوف، فلما كانت أثقل، والاسم أخف، تحرك الأخر". ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، علل النحو، تح: محمود جاسم الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م، ٥٢٦؛ وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيوييه، ٣٠٩/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (صحف).

(٥) العبلة: الضخمة التامة الخلقة. وتجمع بإسكان بالياء؛ لأنَّها صفة، ولو سمِّي بها لفتح؛ لثقل الصفة. ينظر: ابن الوراق، علل النحو، ٥٢٦؛ وابن منظور، م.س، مادة (عبل).

(٦) لم تهتد الباحثة إليه.

(٧) يقول سيوييه: "فأما الطاغوت فهو اسمٌ واحدٌ مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد". ثم استشهد بقوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾. سيوييه، الكتاب، ٢٤٠/٣.

الطَّغُوتِ أَنْ يَعْبُدُوهَا^(١)، وذهب أبو عليّ إلى التَّنْكِيرِ^(٢)، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾^(٣)، واتفقا على أَنَّ الطَّاعُوتَ مصدرٌ، ووزنه: فَعَلُوتٌ، والأصلُ: طَغَيْوتٌ؛ لقولهم: الطُّغيانُ، ثمَّ قَلِبَ فقيل: طَغَيْوتٌ، فتحركتِ الياءُ وقبلها فتحةٌ، انقلبتْ ألفاً، فصارت الطَّاعُوتُ، وقلبوهُ وقدموا اللامَ على العينِ؛ لأنَّهُم لو لم يفعلوا ذلك لأدّى إلى الحذفِ، وكانوا يقولون: طَغُوتٌ، كما يقولون: الزَّيْدُونَ زَمَوا، وحَمَلَهُما على أَنَّهُ مصدرٌ أَنَّ هذا البناءَ لم يوجدْ إلّا في المصادرِ، نحو، مَلَكُوتٍ، ورَعْبُوتٍ، وإذا صحَّ هذا فهو مفردٌ، وصارَ قوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الطَّغُوتُ﴾^(٤) بمنزلةِ هم عدلٌ، وهم رضى. ومن قال: الطَّواغيتُ، أجرهُ مجرى أضيافٍ، وضيوفٍ، فقولُ محمّدِ بنِ يزيدٍ^(٥): إِنَّهُ جَمْعٌ^(٦)، ليس بصحيحٍ؛ لما ذكرتهُ.

وقد جاءَ التَّنْكِيرُ والتَّانِيثُ في المصادرِ، الهدى، يذكَرُ ويؤنَّثُ، فلا يَبْعُدُ أَنْ يكونَ الطَّاعُوتُ كذلك، يذكَرُ ويؤنَّثُ، فعملٌ سيبويه قال: إِنَّهُ مؤنَّثٌ؛ لأنَّه رَأهُ الأغلِبُ في الطَّاعُوتِ، وأبو عليّ يقولُ: الأغلِبُ في المصادرِ التَّنْكِيرُ، والصَّحيحُ أَنَّ الطَّاعُوتَ بمنزلةِ الهدى [ق ٨٦/و] يذكَرُ ويؤنَّثُ.

الثَّاني: الإشارة، كما قال سبحانه ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾^(٧)، فاستدلَّ النَّحْوِيُّونَ بهذا على تَأْنِيثِ السَّبِيلِ، واستدلوا على التَّنْكِيرِ بقوله تعالى: ﴿إِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾^(٨)، فقالوا: السَّبِيلُ تذكَّرُ وتؤنَّثُ.

الثَّالثُ: التَّصْغِيرُ، كما استدلُّوا على تصغيرِ الوَرِكِ بقولهم: وُرَيْكَةٌ.

(١) سورة الزمر، ١٧/٣٩. موضع الشاهد: ضمير الغيبة في (أن يعبدوها)، حيث يعود على الطَّاعُوتِ، فيدلّ على أنّ كلمة الطَّاعُوتِ مؤنَّثَةٌ. ينظر: سيبويه، م.ن، ٢٤٠/٣.

(٢) وعلل موضع استشهاد سيبويه في الآية (وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا) أَنَّهُ أَنَّت على إرادة الآلهة التي كانوا يعبدونها. ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، التَّكَلُّمَةُ، ٤٠٦.

(٣) سورة النساء، ٦٠/٤ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾.

(٤) سورة البقرة، ٢٥٧/٢.

(٥) المَبْرَد (ت ٢٨٦هـ)، أبو العباس، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر التَّمَالِي الأزدي، ولد في البصرة وتوفّي في بغداد، إمام العربيّة، من شيوخه الجرّميّ والمازنيّ، قال فيه أهل المغرب: من لم يقرأ الكامل فليس بكامل. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٣١٣/٤-٣٢٢؛ والفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمّة اللُغة، ١٧٧.

(٦) ينظر: أبو العباس، يزيد بن محمّد المبرّد، المذكَر والمؤنَّث، تح: رمضان عبد التَّوَاب وصلاح الدّين الهادي، ط ١، مطبعة دار الكتب، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، ١٩٧٠م، ٩٨. يقول المبرّد: والأصوب عندي والله أعلم أَنَّهُ جماعة، وهو كلّ ما عبد من دون الله من إنس وجنّ وغيره من حجر وخشب وما سوى ذلك. ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الطَّغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾.

(٧) سورة يوسف، ١٠٨/١٢. الشاهد في تأنيث كلمة سبيل بدليل (هذه).

(٨) سورة الأعراف، ١٤٦/٧. الشاهد في تذكير كلمة سبيل بدليل عود الضمير المذكَر (يتخذوه).

الرَّابِعُ: العددُ، كما استدلُّوا على تأنيث الطَّيرِ بقولِ مُتَمِّمٍ: "فما وجدُ أظَارٍ ثلاثٍ روائِمٍ"^(١)، كما استدلُّوا على تأنيثِ أذنِ الدَّلْوِ بقوله: "لَهَا عَنَاجِنٌ وَسِتُّ آذَانٌ"^(٢). أنشده أبو زيد.

الخامسُ: التَّابِعُ، كما استدلُّوا على تأنيثِ الكأسِ بقوله سبحانه ﴿بِكَاسٍ مِّن مَّعِينٍ بَيِّضَاءَ﴾^(٣).

السادسُ: الفعلُ وما جرى مجراه، فاستدلُّوا على تأنيثِ الضَّحَى، بقولِ الشَّاعرِ: "سُرْحُ الْيَدِينِ إِذَا تَرَفَّعَتِ الضَّحَى"^(٤). وعلى تأنيثِ العيرِ بقوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ﴾^(٥). ومن هذا قوله: "حياةُ يدٍ ورجلٍ تركضان"^(٦). ولو كان أحدهما مذكراً، لكان يركضان بالياء؛ لأنَّ المذكر يغلب هنا على المؤنث. السَّابعُ: الجُمعُ، قال: بعضُ البغداديين^(٧) في السَّماءِ التي يراؤ بها المطرُ: إنَّه مذكَّرٌ؛ لأنَّهم جمعوه على أَسْمِيَّةٍ، ولو كانت مؤنثةً لجمعت على أَفْعَلٍ؛ لأنَّ فعلاً إذا كان مذكراً، جُمع في القليل على أَفْعَلَةٍ، وإذا كان مؤنثاً، جُمع على أَفْعَلٍ، قالوا: فَذَالَ^(٨)، وَأَفْذَلَةٌ؛ لأنَّه مذكَّرٌ، وقالوا: عَنَاقٌ^(٩)، وَأَعْنَقٌ؛ لأنَّ العَنَاقَ مؤنثةٌ.

(١) صدر بيت لمتمم بن نويرة وعجزه: رأين مجراً من حُوار ومصرعاً. من قصيدة في رثاء أخيه مالك. الوجْدُ: الحزن. الأظَارُ: جمع ظئر، نوق يعطفن على حوار واحد، والظئر يكون في النساء والإبل، غير أنه في النساء أن ترضع ولد غيرها، وفي الإبل تعطف على الفصيل، لتدر. والزوائِم: اللواتي يعطفن عليه، مفردها رائمة، ورأَم: شمه فأحبه. وموضع الشاهد (أظار ثلاث) وهو تأنيث الظئر بدليل تذكير عدده.

ينظر: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف، القاهرة، ٢٧٠؛ والخليل، العين، ١٦٨/٨؛ والميرد، الكامل في اللغة، ٦٤/٤؛ وابتسام مرهون الصفار، مالك ومتمم ابنا نويرة البربوعي، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م، ١١٦.

(٢) دون نسبة، عَنَاجُ الدَّلْوِ: خيط يشد في أسفل الدلو ثم في عروته حتى لا تقع الدلو في البئر إذا انقطع حبلها. وموضع الشاهد: تأنيث الأذان، فقال: ست آذان، ولم يقل ستة، فالعدد يخالف المعدود فيما بين الثلاثة والعشرة. ينظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، ٣٩١؛ وابن دريد، جمهرة اللغة، ٦٦٥/٢؛ وأبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٨٢؛ وابن فارس، مقاييس اللغة، ١٥١/٤، وابن منظور، لسان العرب، مادة (عنج).

(٣) سورة الصافات، ٤٥/٣٤-٤٦. الشاهد في (بيضاء)، نعت للكأس، وافقتها في التانيث، فدلّت على أنّ الكأس مؤنثة. ينظر: القرطبي، تفسير القرطبي، ٧٨/١٥.

(٤) البيت لابن مقبل وعجزه (هدج الثقال بحمله المتأول)، وسرح العنيق: أي سهلة العنيق، والعنيق: المشي السريع. وموضع الشاهد (ترفعت الضحى)، حيث لحقت علامة التانيث للفعل المسند إلى كلمة الضحى دلالة على تانيثها. ينظر: ابن مقبل، ديوانه، تح: عزّة حسن، ط١، دار الشرق العربي، لبنان وسوريا، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ١٦٨؛ وأبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٨٦؛ وابن سيده، المخصص، ١٣٥/٥.

(٥) سورة يوسف، ٩٥/١٢.

(٦) عجز بيت لعنترة وصدرة (وتمنعهن أن يأكلن منه). ينظر: عنتره بن شداد، ديوانه، ٥٦. (طبعة دار المعرفة).

(٧) ينظر: أبو عليّ الفارسي، التكملة، ٣٩٦.

(٨) الفذال: جماع مؤخر الرأس. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قذ).

(٩) العناق: الأنثى من ولد المعز. ينظر: ابن منظور، م، مادة (عناق).

وذهب البصريون إلى أن السماء التي يراود بها المطر مؤنثة، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة، أحدها: أنه حكى: "أصابنا سماء" (١)، وفي الحديث: "على إثر سماء كانت من الليل" (٢). الثاني: العدد؛ لأنهم قالوا: "ثلاث أسمية" (٣)، ولو كان مذكراً، لقالوا: ثلاثة أسمية. الثالث: أنهم جمعوها في الكثير على فُعولٍ، قال: "تَلْفَهُ الأرواحُ والسَّمِي" (٤). ولو كان مذكراً لاستغنوا عنه بأفعلَةٍ، وإنما يُجمَعُ فَعَالٍ في الكثير على فُعولٍ، إذا كان مؤنثاً، قالوا في عناق: عُنُوقًا، قال [ق ٨٦/ظ]: "يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمٍ" (٥). وهذا هو الصحيح.

ويكون جمعهم على أفعلَةٍ مما أجروا فيه المؤنث مجرى المذكر، وإذا كانوا يُجرون المذكر مجرى المؤنث، فإن يجروا المؤنث مجرى المذكر أولى؛ لأن المذكر هو الأصل، قال رؤبة: "إذا رمى مَجْهُولُهُ بِالْأَجْبِنِ" (٦). وهو جمع جبين، والجبين مذكر، أجراه مجرى يمين، وأيمن.

وقد تؤنث المذكر؛ لثلاثة أشياء، أحدها: أن يكون مؤنثاً في المعنى، كما قرأ نافع: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٧) الثاني: أن يرادف المؤنث على المعنى، كما قال: "أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانُ" (٨)؛ لأنَّ الحدثان يرادف الحوادث. (الثالث) (٩): أن يكون مضافاً إلى مؤنث هو بعضه، حكوا: "ذهبت بعض"

(١) قالها أبو الحسن. ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، التكملة، ٣٩٦-٣٩٧.
(٢) موضع الشاهد: (سماء كانت)؛ كلمة السماء مؤنثة، بدلالة تاء التانيث التي لحقت (كانت). ينظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ٢٩٣/٢٨، حديث رقم (١٧٠٦١)؛ والنسائي، السنن الكبرى، حديث رقم (١٨٤٦)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٩٨/٢٩.

(٣) ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، التكملة، ٣٩٦.
(٤) البيت للعجاج في ديوانه: (تَلْفَهُ الأرواحُ والسَّمِي ... في دفء أرطاةٍ لها حني)، ونسبه ابن منظور لرؤبة، وموضع الشاهد (السَّمِي) جمع سماء (فَعَالٍ) بمعنى المطر جمعت على (فُعولٍ)، وهو جمع للمؤنث، ينظر: العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصبغي، ديوانه، ٣٠٣؛ وأبو عليّ الفارسيّ، التكملة، ٤٥٠؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (سمو).
(٥) سبق تخريج الشاهد في الصفحة التاسعة والتسعين.

(٦) صدر بيت لرؤبة مختلف في روايته، ورواية البيت في ديوانه (إذا رمت مجهولة بالأجبن... سرين أو عاجوا بلا ملهن). وفي التكملة (إذا رمى مجهولة بالأجبن) جمع جنين، وذكر الرضي الروائين، الأجبن والأجن، وعلى الروائين الجمع شاذ؛ لأن كلاً من المفردين مذكر، والقياس في أفعل أن يكون جمع فعيل إذا كان مؤنثاً. ينظر: رؤبة في ديوانه، تح: وليم بن الوردة، ط ١، دار ابن قتيبة، الكويت، ٢٠٠٨م، ١٦٢؛ وأبو عليّ الفارسيّ، التكملة، ٣٩٧؛ والرضي الأسبري، شرح شافية ابن الحاجب، ١٣٤/٤.

(٧) سورة الأنعام، ٢٣/٦. قرأ نافع (تكن) بالتانيث، و(فتنتهم) بالنصب، وعلى ذلك يكون المصدر المؤول (أن قالوا) اسم تكن، وليس في لفظه تانيث، ويحمل تانيثه على تأويل (مقالة)، وكأنه قال: لم تكن فتنتهم إلا مقاتلهم.
ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيويه، ٣١٣/١؛ والأزهرى، معاني القراءات للأزهرى، ط ١، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ٣٤٧/١؛ وابن زنجلة، حجة القراءات، ٢٤٣؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٥٧/٢.

(٨) سبق تخريجه في الشاهد الرابع والعشرين الصفحة السابعة بعد المئة.

(٩) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

أصابعه^(١)، وقال سبحانه: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٢)؛ لأنَّ أمثال الحسناتِ حسناتٌ؛ ولأنَّه مضافٌ إلى مؤنَّثٍ هو بعضُهُ، فاجتمع هنا أمران، كلُّ واحدٍ منهما يكونُ معه التَّأنيثُ، وإنَّ كانَ مذكَّرًا.

٢٦.٢ باب الأفعال، ومصادرِها، وأسماءِ الفاعلين، وأسماءِ المفعولينِ الجاريةِ عليها، وأسماءِ الأمكنةِ والأزمنةِ المأخوذةِ مِنْ أفعالِها

اعلم أنَّ المصدرَ هو الأصلُ، وهو اللَّفْظُ الَّذِي وُضِعَ دالًّا على المعنى، كدلالةِ زيدٍ على مُسمَّاهُ، والأفعالُ أُخِذَتْ مِنْ أفعالِها عندَ إرادةِ الإسنادِ إلى الأسماءِ، فالقيامُ دالٌّ على هذا الحدثِ المخصوصِ، فإذا أُرِدَتْ الإخبارُ عن زيدٍ بإيقاعِ القيامِ، غيَّرتَ لفظَ القيامِ، فقُلْتَ: قامَ. فعَلِمَ بذلكَ أنَّكَ أُرِدْتَ الإخبارَ عن شخصٍ بإيقاعِهِ، فبقي السَّامِعُ ينتظرُ بعدَ ذلكَ المخبرُ عنه، فإذا قُلْتَ: زيدٌ، عَلِمَ (أنَّه)^(٣) المخبرُ عنه بالقيامِ [ق ٨٧/و]، فقامَ دالٌّ على الحدثِ بحروفِهِ، وعلى الزَّمانِ ببيئَتِهِ، فقامَ^(٤) يدلُّ على ما يدلُّ عليه الحدثُ وزيادةً، ولأجلِ الزيادةِ غيَّرَ المصدرُ، فالمصدرُ هو الأصلُ الَّذِي يدلُّ على الحدثِ مجردًا، وكذلكَ تجدُّ الأفعالَ كلَّها.

وأما اعتلالُ المصادرِ باعتلالِ الأفعالِ، فلا يدلُّ على أصالةِ الأفعالِ، فإنَّ الشَّيءَ قد يعتلُّ باعتلالِ ما هو ثانٍ عنه، وبعاتلالِ ما هو مثلهُ، ألا ترى أنَّ (أعدُّ)، و(يعدُّ)، و(تعدُّ)، اعتلَّتْ باعتلالِ (يعدُّ)، وإنَّ لم يكنْ (يعدُّ) بالياءِ أصلًا لهُنَّ، فكذلكَ العِدَّةُ، لما عَلِمَ أنَّ الفعلَ المأخوذَ منهما يُعتلُّ أعلتْ؛ ليجريَ الأصلُ والفرعُ في هذا مجرى واحدًا.

٢٧.٢ باب الأفعالِ الثَّلَاثِيَّةِ غيرِ المزيديَّةِ على ثلاثةِ أبنيةٍ^(٥)

(فَعَلَّ)، بفتحِ العينِ، نحو: ضَرَبَ، وَقَتَلَ، و(فَعِلَّ)، بكسرِ العينِ، نحو: عَلِمَ، و(فَعَّلَ)، بضمِّ العينِ، نحو: ظَرَفَ.

(١) العبارة في الكتاب، والشاهد في تأنيث الفعل؛ لأنَّ بعض الأصابعِ إصبَعٌ، والإصبَعُ مؤنَّثٌ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/٥٠-٥١؛ و٢٤٨/٣؛ وابن الأنباري، المؤنَّث والمذكَّر، ٢/١٨٦؛ وأبو عليِّ الفارسي، التعلُّيق على كتاب سيبويه، ١/٢٧٤؛ وابن جنِّي، سرِّ صناعة الإعراب، ١/٢٧.

(٢) سورة الأنعام، ١٦٠/٦. (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا).

(٣) كتبت في (ب): أن زيد هو.

(٤) في (أ) و(ب): فقال.

(٥) في (ج): أقسام.

فأما (فَعَلَ)، بفتح العين، فيكون على أربعة أقسام، أحدها: أن يكون معتلاً العين، فهذا يكون مضارعهُ (يَفْعَلُ)، بكسر العين، إن كانت العين ياءً، نحو: باع، يبيع، و(يَفْعَلُ)، بضم العين، إن كانت واوًا، نحو: صاع، يصوغ.

وسياتي في باب التصريف أن باع رُدَّ إلى (فَعَلَ)، وصاع رُدَّ إلى (فَعَلَ)، وأن الأصل فيهما (فَعَلَ)، بفتح العين.

الثاني: أن يكون مضاعفاً، نحو: شَبَّ، فمضارعُ هذا (يَفْعَلُ)، بكسر العين، إن كان غير متعدِّ، وبضمِّ العين، إن كان متعدِّاً، ولا يُنظرُ إلى كون اللام حرف حلق في هذين الفصلين، وأمرهما على ما ذكرته، إلا ما شدَّ.

الثالث: أن يكون معتلاً اللام، فهذا يكون مضارعهُ، (يَفْعَلُ) بكسر العين، وإن كانت اللام ياءً، و(يَفْعَلُ)، بضمِّ العين، إن كانت اللام واوًا، إلا أن يكون العين حرف حلق، فإنه يكثر فيه (يَفْعَلُ)، بفتح العين، نحو: شَأْيٌ^(١)، يَشَأَى، وسَعَى، وَيَسَعَى، وَمَحَا، يَمْحَا^(٢)، وقد يأتي على ما ذكرته أولاً، والأكثرُ الفتح.

الرابع: أن يكون صحيح العين واللام، [ق ٨٧/ظ] غير مضاعف، نحو: ضَرَبَ، قَتَلَ، فمضارعهُ يكون (يَفْعَلُ)، بكسر العين، و(يَفْعَلُ) بالضمِّ، ويجتمعان ويختصان ما لم تكن العين أو اللام حرف حلق، فإن الأكثر فيه (يَفْعَلُ)، بفتح العين، نحو: ذَبَحَ، وَيَذْبَحُ، وَذَهَبَ، وَيَذْهَبُ، وقد يجيء على الأصل.

وأما المصدرُ مِنْ (فَعَلَ)، بفتح العين، فالأكثر فيه (فَعَلَ)، إن كان متعدِّاً، و(فُعُولٌ)، إن كان غير متعدِّ، نحو: الدُّخُولُ، والخُرُوجُ.

ومتى أردت المرّة الواحدة، رجعت إلى (فَعَلَ) وألحقتُه التاء، نحو: الدَّخْلَةُ، والخَرْجَةُ. وإن أردت الهيئة، قلت: فِعْلَةٌ، بكسر الفاء، نحو: الجِلْسَةُ، والمِشْيَةُ.

وأما (فَعَلَ)، بكسر العين، فمضارعهُ (يَفْعَلُ)، بفتح العين، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجَلَ يَوْجَلُ، وَشَمِمَتْ تَشْمُ، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَشَقِيَ يَشْقَى، وقد شدَّ في الصحيح أفعالٌ: حَسِبَ، وَيَسِبُ، وَنَعِمَ، وَيَسِبُ، جاء فيهنَّ الوجهان، وقرئ^(٣) يحسب بالكسر، وبالفتح.

(١) شَأْي، يشأى: إذا سبق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شأى).

(٢) في (ج): محا يمحي.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي والحضرمي (يَحْسِبُهُمْ) و(يَحْسِبُونَ) و(يَحْسِبُ)، بكسر السين في كل القرآن، وهي لغة أهل الحجاز، وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بفتح السين، وهي لغة تميم. ينظر: الأزهرى، معاني القراءات، ٢٣٠-٢٣١؛ وابن زنجلة، حجة القراءات، ١٤٨؛ وأبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٤٠٣.

وشدَّ في المعتلِّ: وَمَقَّ^(١)، وَوَفَّقَ، وَوَثَّقَ، وَوَرَعَ، وَوَرِثَ، وَوَرِمَ، وَوَرِيَ الرَّزْدُ^(٢)، وَوَلِيَ، وَوَعَرَ^(٣)، وَوَجَرَ^(٤)، وَوَطَّى يَطُّ، وَوَسَعَ يَسَعُ، وَفُتِحَ لِحَرْفِ الْحَقِّ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْكَسْرُ حَذْفُ الْوَاوِ. وَجَاءَ (فَعِلَ) (يَفْعَلُ)، بضمِّ العينِ في ثلاثة أفعالٍ، قالوا: مِتَّ تَمَوْتُ، وَدَمَّتْ تَدَوُّمٌ، وَفَضِلَ يَفْضُلُ. وَأَمَّا الْمَصْدَرُ، فَعَلَى حَسْبِ مَا ذَكَرْتُهُ فِي (فَعَلِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَقَدْ جَاءَتْ الْمَصَادِرُ فِيهَا ذَكَرْتُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْأَكْثَرُ مَا ذَكَرْتُهُ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ، فَإِنَّهُ كَثُرَ فِيهِ مَا أَدْرَكُهُ، مِنْهَا الدَّاءُ، جَاءَ فِيهَا (فُعَالٌ)، قالوا: السُّكَاثُ^(٥)، وَالنُّحَازُ^(٦)، وَالسُّهَامُ^(٧)، وَالْعُطَاسُ، وَالْعُطَاشُ، وَقَالُوا: النَّعَاسُ.

ومنها ما كان فيه ولايةً، جاءَ (على) ^(٨): (فِعَالَةٌ)، نحوُ: الإِمَارَةِ، وَالنِّكَابَةِ^(٩)، وَالجِرَابِيَّةِ^(١٠)، وَالخِلَافَةِ، وَالعِرَافَةِ^(١١)، وَالإِيَالَةَ^(١٢)، وَالسِّيَاسَةَ، وَالعِيَاةَ^(١٣). وَجَاءَتْ الصَّنَائِعُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّ فِيهَا وِلَايَةً، قالوا: الحِيَاكَةُ، وَالخِيَاطَةُ، وَالعِطَارَةُ^(١٤)، وَالقِصَابَةُ^(١٥)، وَمِنْ هَذَا التِّجَارَةُ.

ومنها ما كان فيه هيَجٌ، جاءَ على (فِعَالٍ)، نحوُ: الصَّرَابِ^(١٦)، وَالهِبَابِ^(١٧)، وَالقِرَاعِ^(١٨). وَجَاءَ عَلَى فِعَالٍ -أَيْضًا- مِنَ الْمَصَادِرِ مَا كَانَ فِيهِ مَبَاعَدَةٌ، نحوُ: الصَّرَاحِ^(١٩)، وَالشَّمَّاسِ^(٢٠)، وَالنَّقَارِ^(٢١)،

- (١) وَمَقَّ يَمَقُّ: أَي أَحَبَّ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (وَمَقَّ).
(٢) وَرِيَ الرَّزْدُ: اتَّقَدَّ وَخَرَجَتْ نَارُهُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (وَرِيَ).
(٣) وَوَعَرَ يَعْزُرُ: امْتَلَأَ غَيْظًا وَحَقْدًا. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (وَعَرَ).
(٤) وَوَجَرَ، يَجِرُ: وَغَرَ مِنَ الْغَيْظِ وَالْحَقْدِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (وَجَرَ).
(٥) سَكَاتٌ: أَي، أَصَابَهُ دَاءٌ مَنَعَهُ مِنَ الْكَلَامِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (سَكَتَ).
(٦) النَّحَازُ: سَعَالٌ يَصِيبُ الْإِبِلَ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (نَحَزَ).
(٧) وَالسُّهَامُ: دَاءٌ يَأْخُذُ الْإِبِلَ، وَقِيلَ: الصُّمُّرُ وَتَغْيِيرُ اللَّوْنِ وَذِبُولُ الشَّقَاتَيْنِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن، مَادَّةُ (سَهَمَ).
(٨) كَتَبْتُ فَقَطْ فِي (ج).
(٩) نَكَابَةُ الرَّجُلِ فِي قَوْمِهِ: يَكُونُ عَوْنًا يَعْتمِدُونَ عَلَيْهِ. وَالْمَنْكَبُ الَّذِي فِي يَدَيْهِ اثْنَتَا عَشْرَةَ عِرَافَةً. يَنْظُرُ: السِّيَرَاغِيُّ، شَرَحَ كِتَابَ سَبِيئِيهِ، ٤/٤٠٥؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (نَكَبَ).
(١٠) الجِرَابِيَّةُ: الْوَكَالَةُ. يَنْظُرُ: السِّيَرَاغِيُّ، م.س، ٤/٤٠٥.
(١١) العِرَافَةُ: الْقِيَامُ بِأُمُورِ الْقَبِيلَةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ، وَوِلَايَةُ أُمُورِهِمْ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (عِرَفَ).
(١٢) الإِيَالَةُ: السِّيَاسَةُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (أُولَ).
(١٣) العِيَاةُ: السِّيَاسَةُ. يَنْظُرُ: ابْنُ سَيِّدَةَ، الْمَخْصَصُ، ٤/٢٨٤.
(١٤) العِطَارَةُ: حَرْفَةٌ بِيَعِ الْعِطُورِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (عِطَرَ).
(١٥) الْقِصَابَةُ: حَرْفَةُ الْجَزَارِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (قِصَبَ).
(١٦) الصَّرَابُ: الطَّرْقُ. وَيُقَالُ: ضَرَبَهَا الْفَحْلُ ضَرْابًا كَالنِّكَاحِ. يَنْظُرُ: سَبِيئِيهِ، الْكِتَابُ، ٤/٩؛ وَنَشْوَانُ بْنُ سَعِيدٍ، شَمْسُ الْعُلُومِ وَدَوَاءُ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْكَلُومِ، ٨/١١٣.
(١٧) الْهِبَابُ: النَّشَاطُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (هَبَبَ).
(١٨) الْقِرَاعُ: الْمَضَارِبَةُ بِالسِّيُوفِ. يَنْظُرُ: الزَّبِيدِيُّ، مُحَمَّدٌ مَرْتَضَى الْحُسَيْنِيِّ، تَاجُ الْعُرُوسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، نَح: جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُخْتَصِمِينَ، الْمَجْلِسُ الْوَطَنِيُّ لِلتَّقَاةِ وَالْفُنُونِ وَالْأَدَابِ، الْكُوَيْتِ (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) / (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م)، ٢٩/٣٢١.
(١٩) الصَّرَاحُ: الشَّقُّ تَحْدِثُهُ الدَّابَّةُ إِذَا رَمَحَتْ بِرِجْلِهَا. يَنْظُرُ: سَبِيئِيهِ، الْكِتَابُ، ٤/١٢؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (ضَرَحَ).
(٢٠) الشَّمَّاسُ: الْإِمْتِنَاعُ وَالْجَمَاحُ وَالنَّفُورُ، وَالْعِدَاوَةُ وَالْمَعَادَةُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (شَمَسَ).
(٢١) النَّقَارُ: الْهَرَبُ وَالْمُجَانِبَةُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.س، مَادَّةُ (نَفَرَ).

وَالطَّمَا ح^(١)، [ق ٨٨/و] وَالْفَرَارِ^(٢)، وَالْحِرَانِ^(٣)، وَالْعِضَاضِ^(٤)، وَالشَّبَابِ^(٥)، وَالخِلاءِ^(٦). وجاءَ على فِعَالٍ - أَيْضًا - ما كانَ فيه انتهاءً، نحو: الصِّرامِ^(٧)، والقِطَاعِ^(٨)، والجِزَارِ^(٩)، والحِصَادِ^(١٠)، وقد دخلَ في هذا فِتْحُ الفَاءِ، قالوا: الحِصَادُ، بفتحِ الحاءِ.

ومنها كانَ فيه زعزعةٌ واهتزازٌ في ارتفاعٍ، يجيءُ على فَعَلانٍ، نحو: النَّزوانِ^(١١)، والخَطَرانِ^(١٢)، واللَّمعانِ؛ لأنَّ هذا اضطرابٌ وتحركٌ، ومثْل ذلك: الطَّوفانُ، والدَّورانُ، شَبهوهُ بالعلَّيانِ؛ لأنَّ فيه تقلُّبًا وتصرُّفًا، ولم يأتِ في المتعدِّي، إلاَّ أنَّهم قالوا: شَنِنْتُهُ شَنانًا، وهو شادٌّ، وقُرئ: ﴿شَنانٌ﴾^(١٣)، بسكونِ النَّونِ وفتحِها.

ومنها ما كانَ صوتًا، جاءَ على (فَعَالٍ)، نحو: الصُّراخِ، والنُّباحِ. وجاءَ على (فَعِيلٍ)، قالوا: الهَدِيرِ^(١٤)، والضَّجيجِ، وقالوا: قَلَخَ البعيرُ قَلِيخًا، وهو الهَدِيرُ، وفَعِيلٌ وفُعَالٌ يترادفانِ كثيرًا، وجاءَ فيما فيه اضطرابٌ، قالوا: النَّزاءُ^(١٥)، والقُماصُ^(١٦)، وقالوا: وَجَبَ^(١٧) القلبُ وجيبًا، وَوَجَفَ^(١٨) وَجيفًا.

وجاءَ الصَّوتُ - أَيْضًا - على (فَعَلَةٍ)، قالوا: الرِّزْمَةُ^(١٩)، والجَلْبَةُ^(٢٠)، والحَدْمَةُ^(٢١)، وهي شدةٌ صوتِ النَّارِ.

-
- (١) الطَّمَا ح: الجماح. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جمح).
(٢) الفرار: الهرب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (فر).
(٣) الحران: عدم انقياد الفرس، إذا اشتدَّ به الجريُّ وقف. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حرن).
(٤) العضاض: الاسم من العَضِّ، من عيوب الدَّواب، وهو عَضُّ الفرس، يقال: برئتُ إليك من العِضاض. ينظر: سيوييه، الكتاب، ١٣/٤؛ والزبيدي، تاج العروس، مادة (عثر) و(عضض).
(٥) الشَّبَاب: شبهوه بالشماس، وهو الامتناع، وهو نشاط الفرس، ورفَّع يديه جميعًا، ويعبر عن الهيجان والامتناع. ينظر: سيوييه، م.س، ١٢/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (شيب).
(٦) الخِلاءُ في الإبل كالجران في الدَّوابِّ. خَلَّتِ النَّاقَةُ: بَرَكَتْ، لم تبرحْ مكانها. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خلأ).
(٧) الصِّرام: جِدادُ النَّخْلِ. وصَرَمَ النَّخْلُ: جَزَّهُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صرم).
(٨) القِطَاع: صرام النَّخْلِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قطع).
(٩) الجِزَار: صرام النَّخْلِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (جزز).
(١٠) الحِصَاد: قَطْعُ الرِّزْعِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حصد).
(١١) النَّزوان: الوثب إلى فوق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (نزو).
(١٢) الخطران: خطر الرَّمحِ: اهتزازٌ، ويقال: ارتفاع الرَّمح وانخفاضه للطعن. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خطر).
(١٣) سورة المائدة، ٢٨/٥. قرأ ابن عامر وابن وردان وأبو بكر بإسكان النون في شأن في الموضوعين في سورة المائدة، وبالوجهين عن ابن جَمَاز وقرأ الباقون بالفتح. ينظر: ابن الجزي، النشر في القراءات العشر، ٢٥٣/٢-٢٥٤.
(١٤) الهدير: تزدَّد صوت البعير في حنجرته. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هدر).
(١٥) النَّزاء: الوثب، وقيل: داء يصيب الدَّابة فتنزو منه حتى تموت. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (نزو).
(١٦) القماص: الوثب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قمص).
(١٧) وجب القلب: خفق واضطرب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (وجب).
(١٨) وجف القلب: خفق القلب الواجف: شديدة الاضطراب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (وجف).
(١٩) الرِّزْمَةُ: صوت تخرجه النَّاقَةُ من حلقها لا تفتح به فاهًا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (رزم).
(٢٠) الجَلْبَةُ: الصَّوت، والصَّياح. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (جلب) و(لجب).
(٢١) الحدمة: صوت التهاب النَّار، وقيل: من أصوات الحَيَّة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حدم).

وجاء على (فَعَلَ) يَفْعَلُ فَعْلًا، والاسم على فَعَلٍ في مواضع، أحدها: ما كان فيه تَرَكٌ وانتهاءً، نحو: أجم^(١) يَأْجُمُ أَجْمًا، وعرَض^(٢) يَعْرِضُ عَرَضًا.

الثاني: ما كان ضده، نحو: هَوِيَ يَهْوَى هَوًى فهو هَوٍ.

الثالث: ما كان داءً، نحو: حَبِطَ يَحْبِطُ حَبْطًا، ووجَعٌ يَوْجَعُ وجَعًا، ولَوِيَ^(٣) يَلْوِي لَوًى، وقالوا: عمي يعمى عمى، وهو عم؛ لأنه بلاءٌ أصاب قلبه، ويجري مجراه ما كان دُعْرًا، نحو: فزَعٌ يَفْزَعُ فَرَعًا، وهو فزَعٌ.

الرابع: ما كان تغيرًا في الجسد، نحو: سَهَكَ^(٤) يَسْهَكُ سَهْكًَا، وسَهِمَ^(٥) يَسْهَمُ سَهْمًا.

الخامس: ما كان فيه هيَجٌ، وذلك: حمس^(٦) يَحْمَسُ حَمَسًا، وهو حمسٌ، ويجري مجرى هذا سلس^(٧) يَسْلَسُ سَلَسًا، وقلقٌ يَقْلُقُ قَلْقًا، جعلوا هذا حيث كان فيه خفةً، مثل الحمس، ومثله غلق^(٨) يَغْلُقُ؛ لأنه طيشٌ وخفةٌ، وكذلك الغلق من غير الأناسي؛ لأنه قد خف من مكانه.

السادس: ما [ق ٨٨/ظ] كان فيه شكاسةٌ وسوءٌ خلقٍ، شبهوه بالآلام من حيث كانت مكروهةً، قالوا: شكس يشكس، ولحز^(٩) يَلْحُزُ لَحْزًا، وهو لحزٌ، وعسر^(١٠) يَعْسرُ، ويقرب منه: نكر^(١١) يَنْكُرُ، ولحج^(١٢) يَلْحَجُ لَحْجًا، وهو لحجٌ.

وجاء على (فَعَلَ) يَفْعَلُ، والصفة (فَعْلَانٌ)، في أربعة مواضع، أحدها: ما كان من الجوع والعطش، ظمى يَظْمَأُ ظَمًا، وهو ظمانٌ، وعطش يعطش، فهو عطشانٌ، وعرث^(١٣)، وعله^(١٤)، وهو عرثانٌ، وعلهانٌ، والعله: شدة العرث. وقالوا: طوي^(١٥)، فهو طيانٌ.

الثاني: ما كان ضد ذلك، نحو: شبع يشبع، وهو شبعانٌ، وقالوا في المصدر: الشبع، بكسر أوله، كما كسروا الطوى، والأصل الفتح، لكنهم أدخلوا الفعل على الفعل؛ لقرب أحدهما من الآخر.

الثالث: ما كان شبيهًا بالعطش، قالوا: هام^(١٦) يهيم هيمًا، هو هائمٌ وهيمانٌ. وقالوا: غضب يعضب غضبًا، وهو غضبانٌ، ومثله: لهفان^(١٧)، واللهف المصدر.

(١) أجم: كره الطعام. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (أجم).

(٢) عرض: صجرٌ وقلقٌ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عرض).

(٣) واللوى: وجعٌ في المعدة، وقيل في الجوف، وقيل اعوجاج في ظهر الفرس. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (لوي).

(٤) سهك: رائحة العرق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سهك).

(٥) سهم: ضمير وتغير لونه وذبلت شفتيه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سهم).

(٦) حمس: اشتد، وقيل شجع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حمس).

(٧) سلس: لان وسهل وانقاد. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سلس).

(٨) غلق: غضب واشتد. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (غلق).

(٩) اللجز: البخيل الضيق الخلق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (لحز).

(١٠) عسر: ضد يسر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عسر).

(١١) نكر: صار صاحب فطنة ودهاء، ونكر: جهل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (نكر).

(١٢) لِحج بيئهم شرٌّ: نسيب، ولحج الطريق: ضاق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (لحج).

(١٣) عرث: جاع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عرث).

(١٤) العله، قيل: الشرة. وقيل: الحيرة، وقيل: شدة الجوع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عله).

(١٥) طوي: جاع لأنه لم يأكل شيئًا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (طوي).

(١٦) الهيم: شدة العطش. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (هيم).

(١٧) لهف: حزن وتحسر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (لهف).

الرَّابِعُ: ما كَانَ بلاءً، قالوا: جَرِبَ يَجْرِبُ، وهو جَرِيانٌ، وقالوا: عَبِرْتُ^(١) تَعْبُرُ عَبْرًا، وهي عَبْرِي، وقالوا: حَيْرَانٌ^(٢).

وما كَانَ مِنْ هذا مِنْ بناتِ الباءِ والواوِ، يأتي مصدرُهُ على (فَعْلَةٍ)، قالوا: عَيْمَةٌ^(٣)، وقالوا: شَهِيْتُ^(٤) شَهْوَةً، وقالوا: حَيْرَةٌ، والمؤنثُ مِنْ هذا كَلِمَةٌ: فَعَلَى، نحو: حَيْرِي.

وجاءَ على (فَعَلٍ) (يَفْعَلُ)، والصِّفَةُ على (أَفْعَلٍ) في أربعةِ مواضعٍ، أحدها: ما كَانَ مِنَ الألوانِ، نحو: أَدَمٌ^(٥) يَأْدَمُ، وهو أَدِمٌ، ومنَ العربِ مَنْ يقولُ: أَدَمٌ، وشَهَبٌ^(٦) يَشْهَبُ، وقَهَبٌ^(٧) يَقْهَبُ، (وهو أشهبُ وأقهبُ)^(٨) وقالوا: شَهَبٌ، وكَهَبٌ^(٩) يَكْهَبُ، وقالوا: كَهَبٌ (يَكْهَبُ)^(١٠)، والمصدرُ مِنْ هذا يأتي على فَعْلَةٍ، نحو: الشُّهْبَةُ، والكُهْبَةُ، والأدْمَةُ، والقُهْبَةُ، وقالوا: صَدِي يَصْدِي، وقالوا: عَبَسَ يَعْبَسُ عَبَسًا، والأعْبَسُ: البعيرُ الَّذي يضربُ إلى البياضِ، وقالوا: الغُبْسَةُ، جاءَ على الأكثرِ.

الثَّاني: ما كَانَ عَيْبًا، أو داءً ظاهرًا، نحو: أَدِرٌ^(١١) يَأْدُرُ أَدْرًا، وهو أَدِرٌّ، وشَتْرٌ^(١٢) يَشْتَرُ شَتْرًا، وهو أَشْتَرٌ، وحَوْلٌ حَوْلًا، وهو أَحَوْلٌ، وقالوا: أَجْدَمٌ، وأَقْطَعُ، جاءَ على جَذَمٍ وقَطْعٍ، وإنْ لمْ ينطقْ بهما.

الثَّالثُ: ما كَانَ ضِدًّا للذَّاءِ والعيبِ، قالوا: نَزَعٌ يَنْزَعُ نَزْعًا، وهو أَنْزَعُ، قال^(١٣): [ق ٨٩/و] [الطويل]

٢٦- فَلَا تُنْكِحِي إِنْ فَرَّقَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا أَعْمَ النِّقَمَا وَالْوَجْهَ لَيْسَ بِأَنْزَعَا

(١) عبِرت: حزنت. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عبر).

(٢) حيران: تائه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حير).

(٣) العيمة: شهوة اللبن. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عيم).

(٤) في (ج): اشتهيت.

(٥) الأدمة: قيل: البياض، أو أن يشرب اللون بالبياض. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (أدم).

(٦) الشهب: لونٌ بياض، يصدّعه سوادٌ في جلاله. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (شهب).

(٧) قهب: خالط بياضه حمرة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قهب).

(٨) كتبت فقط في (ج).

(٩) كهب: الكهبة: غيرةٌ مُشْرَبَةٌ سوادًا في ألوان الإبل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (كهب).

(١٠) كتبت فقط في (ج).

(١١) الأدر: هو الذي يُصْبِبه فَنَقُّ في إحدى الحُصْنَيْتَيْنِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (أدر).

(١٢) الشتر انقلابٌ في جفن العين فلما يكون خلقه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (شتر).

(١٣) البيت لابن الخشرم، الغمم: أن يسبل الشعر حتى يضيق الوجه والقفا. التزع انحسار مقدّم شعر الرأس عن جانبي الجبهة، والعرب تحب التزع وتبتمن بالأنزع، وتدم الغمم وتتشاءم بالأغم وتراه لنيمًا. وموضع الشاهد: (أنزعا)، صفة على وزن (أفعل) للدلالة على ضد العيب وهي صفة محبوبة.

ينظر: ديوان هدبة بن الخشرم العذري، تح: يحيى الجبوري، ط ٢، دار القلم، الكويت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٢٠، و ١١٤؛ والخليل، العين، ٣٥١/٤؛ والميرد، الكامل في اللغة، ٢٢٩/١؛ وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣٧٩/٥.

الرَّبِيعُ: قالوا: هَوْجٌ ^(١) يَهْوَجُ هَوْجًا، وهو أَهْوَجُ، وَثَوْلٌ ثَوْلًا، وهو أَثَوْلُ، والثَّوْلُ: الجنونُ، والأصلُ في الفعلِ مِنْ هذا كَلِمَةٌ (أفْعَلٌ) يدلُّك على ذلك صِحَّةُ حَوْلٍ وَصِيدٍ، والصَّيْدُ: داءٌ في العنقِ، وأنَّه لا يُتَعَجَّبُ مِنْ هذا الثَّلَاثِيِّ إِلَّا بما يُتَعَجَّبُ مِنَ الرَّائِدِ.

١.٢٧.٢ فصل: قالوا: فُعَالًا في أشياءٍ تقاربت معانيها

وذلك: الحُطَامُ، والرُّفَاتُ، والجُذَادُ ^(٢)، والفُضَاضُ ^(٣)، وقالوا: (فُعَالَةٌ) في أشياءٍ تقاربت معانيها، وذلك: الفُضَالَةُ ^(٤) والقَلَامَةُ ^(٥)، والقَوَارَةُ ^(٦)، والكُسَاخَةُ ^(٧)، والجُرَامَةُ، وهو: ما يُصْرَمُ مِنَ النَّخْلِ، ونحوٌ مِنْ هذا: العُمَالَةُ ^(٨)، والخُبَاسَةُ، وإنَّما هي جزءٌ ما فَعَلْتَهُ، والظَّلَامَةُ ^(٩) نحوها. وقالوا: العَدِيلُ، والجَلِيسُ، والضَّجِيعُ، والفِعْلُ مِنْ هذا كَلِمَةٌ فَاغْتَنَتْهُ.

وقالوا: (فِعَالًا)، في الوَسْمِ، قالوا: الخِبَاطُ ^(١٠)، والعِلَاطُ ^(١١)، والجِنَابُ ^(١٢)، والعِرَاضُ ^(١٣)، والكِشَاحُ ^(١٤)، فالأثَرُ يَكُونُ على فِعَالٍ، والمصدرُ يَكُونُ على فَعْلٍ، بفتحِ الفاءِ. وقالوا: المُشْطُ، والدَّلُّو، والخُطَّافُ، أرادوا صُورَ هذه الأشياءِ، كأنَّه قال: عليها صورةُ الدَّلُو.

وإذا أَرَدْتَ أَنْ يَكْثَرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ، قُلْتَ فِيهِ: (مَفْعَلَةٌ)، قالوا: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ، وَمَأْسَدَةٌ، وَمَذَابِيَةٌ، وَحُكْيِي: أَرْضٌ مُثْعَلَبَةٌ، وَمُعَقَّرَبَةٌ، يَرِيدُونَ كَثْرَ فِيهَا الثَّعَالِبُ وَالْعَقَارِبُ، وَمِنْ قَالَ: ثُعَالَةٌ، قَالَ: مَثْعَلَةٌ، وَمَخْيَاءٌ، وَمَفْعَاءٌ: فِيهَا أَفَاعٍ، وَمَفْتَأَةٌ: فِيهَا قِتَاءٌ.

(١) الهوج: الحمق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هوج).
(٢) الجذد: كسر الشيء الصلب. والجداد: ما انكسر عند الجذ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (جذد).
(٣) الفضاض: ما تفرق من الشيء عند كسرك إياه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (فضض).
(٤) والفضالة: ما فصل من الشيء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (فصل).
(٥) القلام: ما سقط من الشيء المقلوم، نحو: قلامه الظفر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قلم).
(٦) القوار: ما قورت من وسط القرطاس ورميت ما حواليه، والقوار: كل ما قطعت من وسطه خرقاً مستديراً. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قور).
(٧) الكساحة: الكناسة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (كسح).
(٨) العمالة: رزق العامل مقابل عمله. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عمل).
(٩) الظلام: الخباسة، وهي الغنيمة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خبس) و(ظلم).
(١٠) الخباط: الوسم في الوجه. وقيل: سمة تكون في الفخذ طويلاً. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خبط).
(١١) العلاط: الوسم في العنق. وتكون طويلاً. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خبط).
(١٢) الجناب: الوسم على الجنب. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٤/٤.
(١٣) العراض: الوسم في العنق. وتكون عرضاً. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (خبط).
(١٤) الكشاح: سمة في الكشح. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (كشح).

وإذا أردت ما يُعالجُ به، جئتُ به على (مَفْعَلٍ)، بكسر الميم، نحو: المِقْصِرِ ومِخْلَبٍ، ومِنْجَلٍ، ويأتي بالهاء، قالوا: مَكْسَحَةٌ^(١)، ومِسْلَةٌ^(٢). ويأتي على (مَفْعَالٍ)، قالوا: مِقْرَاضًا ومِفْتَاخًا، ومِصْبَاخًا، وقالوا: المِفْتَحُ.

٢.٢٧.٢. فُضِّلَ: إذا كان المضارعُ على (يَفْعَلٍ)، بكسر العينِ

كانَ على ثلاثة أقسامٍ، أحدها: أن تكونَ اللَّامُ معتلَّةً، نحو: يَزْمِي، ويَلِي، فهذا يأتي بالمصدرِ، والمكانِ، والزَّمانِ منه على (مَفْعَلٍ)، بفتح العينِ، كانتِ الفاءُ واوًا، أو غيرَ واوٍ.

الثَّاني: أن تكونَ اللَّامُ صحيحةً، والفاءُ واوًا، فهذا يأتي المصدرُ والمكانُ [ق ٨٩/ظ] والزَّمانُ منه على (مَفْعَلٍ)، بكسر العينِ، نحو: مَوْعِدٍ.

الثَّالثُ: أن تكونَ اللَّامُ صحيحةً، والفاءُ غيرَ واوٍ^(٣)، نحو: يضربُ، فالمصدرُ: (مَفْعَلٌ)، بفتح العينِ، والمكانُ والزَّمانُ على (مَفْعَلٍ)، بكسر العينِ.

فإن كانَ المضارعُ يَفْعَلُ بفتحِ العينِ، كانَ على وجهين، أحدهما: أن تكونَ الفاءُ واوًا، وعينهُ ليستَ من جنسِ (لامِه)^(٤)، نحو: وَجَلَّ يُوْجَلُّ، فهذا يكونُ المصدرُ والمكانُ والزَّمانُ على (مَفْعَلٍ)، بكسرِ العينِ، قالوا: مَوْجَلًا، ومَوْجَلًا، وعلى هذا أكثرُ العربِ، وحكى يونسُ^(٥): أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يقولُ: مَفْعَلًا، بفتحِ العينِ.

الثَّاني: أن تكونَ الفاءُ غيرَ واوٍ، أو تكونَ الفاءُ واوًا، وهو مضاعفٌ، نحو: وَدَدْتُ، فالمصدرُ والزَّمانُ والمكانُ منه: (مَفْعَلٌ)، بفتحِ العينِ، نحو: المَوْدَّةُ، والمَعْلَمُ، وما أشبههُما.

فإن كانَ المضارعُ (أَفْعَلٌ)، بضمِّ العينِ، فالمصدرُ والمكانُ والزَّمانُ (مَفْعَلٌ)، بفتحِ العينِ، نحو: المَفْعَدِ، وقالوا: أكرهُ مَقَالَ النَّاسِ ومِلاقِهِمْ، وبنو تميمٍ^(٦) يقولون: مَطْلَعُ الشَّمْسِ، بكسرِ اللَّامِ، يريدونَ الطُّلُوعَ، وأهلُ الحجازِ يفتحونَ على الأصلِ. وقد شدُّوا في الأماكنِ، كما شدُّوا في المصدرِ في مواضعٍ، قالوا: المَنْبُتُ، والمَطْلَعُ، لمكانِ الطُّلُوعِ. وقالوا: البَصْرَةُ مَسْقُطُ رَأْسِي، والمصدرُ: مَسْقُطٌ، بالفتحِ على القياسِ.

(١) المكسحة: المكتسة. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥٢/٤.

(٢) المسئلة: جمعها: مسال، الإبر العظام. ينظر: ابن يعيش، م.ن، ١٥٢/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (إبر).

(٣) في (ج): غير صحيحة.

(٤) كتبت على الجانب الأيسر من (أ).

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٩٣/٤.

(٦) ينظر: سيبويه، م.ن، ٩٠/٤.

وأما المسجدُ، فاسمٌ للبيتِ، لا تريدُ موضعَ السَّجودِ، لو أردتَ ذلك، لقلتُ: مَسْجِدًا، بفتحِ الجيمِ، ونظيرُ ذلك: المُكْحَلَةُ، اسمٌ لوعاءِ الكحلِ.

وكذلك المُدْقُ، وكذلك المُقْبِرَةُ، والمَشْرِبَةُ^(١)، إنّما يريدونَ اسمَ المكانِ، ولو أرادوا موضعَ الفعلِ لقالوا: مَقْبِرًا، وكذلك المَشْرِبَةُ: اسمٌ لها كالغرفةِ.

وقالوا: مَضْرِبَةُ السَّيْفِ، وبعضُهُم يقولُ: مَضْرِبَةُ^(٢)، بضمِّ الرَّاءِ، جعلوه اسمًا للحديدةِ، وقالوا: مَسْرِبَةُ، اسمٌ للشَّعرِ الممدودِ في الصَّدرِ والسُّرَّةِ، ولم يريدوا مصدرًا، ولا موضعًا للفعلِ. وقالوا: المِرْبَدُ^(٣)، هو اسمٌ، بمنزلةِ المسجدِ، ليست مصدرًا، ولا موضعًا للفعلِ.

وأما (فَعْلٌ)، بفتحِ الفاءِ، وضمِّ العينِ، فالمضارعُ منه (يَفْعَلُ)، بضمِّ العينِ، لا غيرَ، كانتِ العينُ أو اللّامُ صحيحةً أو معتلةً، كانَ مضاعفًا، أو غيرَ مضاعفٍ، وشدَّ كِدْتُ تكادُ، [ق ٩٠/و] ويأتي على خمسةِ أقسامٍ، أحدها: ما كانَ حسنًا أو قبيحًا، فهذا يكونُ مصدره على (فَعَالٍ)، وعلى (فَعَالَةٍ)، وعلى (فُعْلٍ)، مثاله: قَبِحَ قَبَاحَةً وَقُبْحًا، وبعضُهُم يقولُ: قُبُوْحَةً. ووَسَمَ وَسَامَةً، وقالوا: وَسَامًا، وقالوا: جَمَلٌ جَمَالًا. والصفَةُ تأتي على (فَعِيلٍ)، قالوا: هو قَبِيْحٌ، وهو وَسِيْمٌ، وَجَمِيْلٌ، وهو حَسَنٌ، فبَنُوهُ على فَعَلٍ، وقالوا: رَجُلٌ قَدَمٌ، وامرأةٌ قَدَمَةٌ، يعني أنّ لها قدمًا في الخيرِ.

وقالوا: بَهُوٌ يَبْهُوُ بَهَاءً، وهو بَهِيٌّ، كَجَمَلٌ يَجْمَلُ جَمَالًا، وهو جَمِيْلٌ. وقالوا: (شَنَعٌ يَشْنَعُ شَنَاعَةً، وهو شَنِيعٌ)^(٤)، وقالوا: أَشْنَعُ.

الثَّاني: ما كانَ مِنَ الصَّغَرِ والكِبَرِ، فهو نحوٌ مِنْ هَذَا، قالوا: عَظَمَ عَظَامَةً، وهو عَظِيْمٌ، وَنَبَلٌ نَبَالَةً، وهو نَبِيْلٌ، وَصَغُرَ صَغَارَةً، وهو صَغِيْرٌ، وَقَدَمَ قَدَامَةً، وهو قَدِيْمٌ.

وقد يجيءُ المصدرُ على (فَعَلٍ)، نحو: الكِبَرِ، والصَّغَرِ، والقَدَمِ، والعِظَمِ، والصَّحْمِ، وقد يبنونَ الاسمَ على (فَعْلٍ)، قالوا: هو ضَخْمٌ، وَفَحْمٌ، وَوَعْبَلٌ.

وقالوا: كَثُرَ كَثَارَةً، وهو كَثِيْرٌ، وقد يُقالُ للإنسانِ: قَلِيْلٌ، كما يُقالُ: قَصِيْرٌ.

الثَّالثُ: ما كانَ مِنَ الشِّدَّةِ والجُرْأَةِ، فهذا يجري على نَحْوِ، ممَّا تقدَّم، قالوا: ضَعُفَ ضَعْفًا، وهو ضَعِيْفٌ، وقالوا: شَجَعُ شَجَاعَةً، وهو شَجَاعٌ وشَجِيْعٌ. و(فُعَالٌ) و(فَعِيْلٌ) يترادفان كثيرًا.

وقالوا: جَرُوْ جُرُوْ جُرْأَةً، وهو جَرِيْعٌ. وقالوا: وَقَرَّ وَقَارَةً، وقالوا: وَقُوْرٌ؛ لقربِ فُعُولٍ مِنْ فَعِيْلٍ، وقالوا: قَوِيٌّ قَوَايَةً، وهو قَوِيٌّ، لَمَّا لَمْ يُمْكِنُ قُوْوٌ، وعدلوا إلى قَوِيٍّ.

(١) المَشْرِبَةُ: الغرفة. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٩١/٤؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ١٤٧/٤.

(٢) في (ج): مَضْرِبَةُ السَّيْفِ.

(٣) المربد: كالحجرة في الدار، وقيل: كلُّ شيءٍ حُبِسَتْ بِهِ الإِبْلُ والغنمُ. وقيل الجرين الذي يوضع فيه التمر بعد الجداد

ليبيس. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ربد).

(٤) غير موجودة في (ج).

وقالوا: كَمْشَ كَمَاشَةً، وهو كَمِيشٌ، والكَمَاشَةُ: الشَّجَاعَةُ. وقالوا: سُرِعَ سَرَعًا، كما قالوا: كَرُمَ كَرَمًا، والأَكْثَرُ السَّرْعُ، وقالوا: بَطُؤَ بَطَاءً، كما قالوا: سِرَاعًا؛ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ.
وقالوا: حَزَنَ حُزُونَةً، وهو حَزْنٌ، كما قالوا: سَهَّلَ سُهُولَةً، وهو سَهْلٌ، وصَعَبَ صُعُوبَةً، وهو صَعْبٌ.

الرَّابِعُ: ما كان مِنَ الرَّفْعَةِ وَالصَّعَةِ، قالوا: غَنِيَ يَغْنَى غِنًا، وهو غَنِيٌّ، وكَبُرَ يَكْبُرُ كِبْرًا، وهو كَبِيرٌ. وقالوا: شَرُفَ شَرَفًا، وهو شَرِيفٌ، وكَرُمَ يَكْرُمُ كَرَمًا، وهو كَرِيمٌ. وقالوا: مَلَأَ مَلَاءَةً، وهو مَلِيءٌ، وَلُؤِمَ لَأْمَةً، وهو لَأِيْمٌ، ودَنَوُ دَنَاءَةً، وهو دَنِيءٌ، وَوَضَعَ وَضَاعَةً، وهو [ق ٩٠/ظ] وَضِيعٌ. وَالصَّعَةُ مِثْلُ الكَثْرَةِ، وَالصَّعَةُ مِثْلُ الرَّفْعَةِ، وقالوا: هُوَ رَفِيعٌ، وهو شَدِيدٌ وَفَقِيرٌ. وَجَاءَتْ عَلَى (فَعَلٌ)، وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ، اسْتَعْتَوْا عَنْهُ بِافْتَقَرٍ وَارْتَفَعَ وَاشْتَدَّ، وقالوا: سَعِدَ يَسْعُدُ سَعَادَةً، وَشَقِيَ (يَشْقَى) شَقَاوَةً، وقالوا: الشَّقَاءُ، كما قالوا: الرَّشَادُ، وَالْجَمَالُ، وَاللَّذَاذُ^(١)، وَحَذَفُوا الهَاءَ اسْتِخْفَافًا.

وقالوا: رَشَدَ رَشَادًا. وقالوا: بَخُلَ بُخْلًا (وَبَخَلًا وَبَخَلًا)^(٢). وقالوا: أَمَرَ عَلِينَا، وهو أَمِيرٌ، وَالْإِمْرَةُ كَالرَّفْعَةِ، وقالوا: الْإِمَارَةُ؛ لِأَنَّهَا وِلَايَةٌ.

الخَامِسُ: ما كان عَقْلًا، قالوا: حَلَمَ يَحْلُمُ حِلْمًا، وَظَرَفَ يَظْرَفُ ظَرْفًا. وقالوا: لَبِيتَ، تَلَبَّ لُبًّا وَلَبَابَةً، وَفَهِمْتُ فَهْمًا وَفَهَامَةً، وَفَقِهَ الْحَدِيثَ فَفَهَاهَا، وقالوا: رَفُقَ، بَضَمَ الْفَاءَ وَكَسَرِهَا، كَحَلَمَ وَفَقِهَ، وقالوا: عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلًا، كَعَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا.

وقالوا: حَصَنْتُ حِصْنًا، مِثْلُ: جَنَّبْتُ جُنْبًا. وقالوا: حِصْنًا، كما قالوا: عَلِمًا. وقالوا: رَزَنْتُ رَزَانَةً، وَهِيَ رَزِينَةٌ وَرَزَانٌ. كما قالوا: لَبِيتَ تَلَبَّ لُبًّا وَلَبَابَةً.

يونس^(٣): مَنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: لَبِيتَ تَلَبَّ. قَالَ سَبْيُوِيهِ: "وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ التَّضْعِيفِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَا يَكَادُ يَكُونُ فِيهِ فَعْلٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَتَقِلُونَ التَّضْعِيفَ وَحْدَهُ، وَفَعَلَ وَحْدَهُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَا، حَادُوا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ"^(٤).

(١) اللَّذَاذَةُ: ما يستلذُّ به وهو ضدُّ الألم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (لذذ).

(٢) غير موجودة في (ج).

(٣) ينظر: سببويه، الكتاب، ٣٧/٤.

(٤) ينظر: سببويه، م، ن، ٣٦/٤.

٢. ٢٧. ٣ فصل: اسم الفاعل من الفعل الثلاثي غير المزيد (فاعل)، واسم المفعول (مفعول)

هذان هما اللذان يوجدان للماضي وللمستقبل وللحال، ويجري مجراهما تثنيتهما وجمعهما، ويجري مجرى اسم الفاعل أمثلة المبالغة. وما عدا ما ذكرته من الصفات إنما تكون للحال، فإن أرادوا الماضي أو المستقبل، عدلوا إليهما، إن كان ذلك مستعملًا منه، وإن لم يستعمل منه عدلوا إلى الفعل، نحو: زيدٌ ظريفٌ، ولا يقال: ظريفٌ أمس، ولا ظريفٌ غدًا، فإن أرادوا ذلك قالوا: ظرفَ أمس، ويظرفُ غدًا؛ لأنه لم يستعمل منه ظارفٌ، وكذلك رجلٌ حَيِّطٌ.

٢٨. ٢ باب الأفعال الثلاثية الأصول المزيدة

[ق ٩١/و] على ثلاثة أقسام، الأول: ما كان ملحقًا بالرباعي، ولها ستة أبنية:

فَوَعَلْتُ، نحو: صَوَمَعْتُ.

وَفَيْعَلْتُ، نحو: بَيَّطَرْتُ.

و(فَعَوْلْتُ: جَهَوَرْتُ)^(١).

وَفَعَلَى، قالوا: قَلَنْسَى، والنون زائدة؛ لأنهم يقولون: تَقَلَسَ^(٢).

وَفَعَلَلْ: شَمَلَلْ^(٣).

وَفَعَلَى، قالوا: قَلَسَيْتُ.

فهذه الستة ملحقةٌ بدحرج، ألا تراهنَّ يجريين مجرى الرباعي في مصدريه، تقول: شَمَلَلَا، وشَمَلَلَا، كما تقولوا: دَحْرَجَا، ودَحْرَجَةً، وإذا أردت المرة الواحدة، قلت: شَمَلَلَةً، وبيطرةً، وجهورة^(٤)، كما تقول: دَحْرَجَةً، إذا أردت المرة الواحدة. ومما يدلُّك على الإلحاق، إظهارُ شَمَلَلْ، إذ لو لم يكن ملحقًا لأدغم كما يُدغم أبر، وأقر، وتلحقها التاء؛ للمطاوعة، كما تلحق دَحْرَجَ، فتقول: تَشَمَلَلْ، كما تقول: تَدَحْرَجَ، ومصدرُ هذا الملحق التاء، كمصدرِ تَدَحْرَجَ، تقول: تَشَمَلَلَا، كما تقول: تَدَحْرَجَا.

الثاني: ما كان على شكل الملحق، وليس بمُلحَقٍ، وتلك ثلاثة أبنية: أَفَعَلْ، وَفَعَلْ، وَفَاعَلْ، يدلُّك على أنها ليست ملحقةً، أنك لا تقول في مصادرهين مثل دحرجة، وأنَّ أَفَعَلْ يُدغم، ولو كان ملحقًا لم

(١) في (ب) : فوعلت جوهرت.

(٢) تَقَلَسَ: أي ألبسته القلنسوة فلبسها، والقلنسوة: من ملابس الرأس. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قلس).

(٣) شَمَلَلْ: أسرع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (شمل).

(٤) في (ب): جوهرة

يدغم؛ لأنَّ الإِدْغَامَ يَضَادُ الإِلْحَاقَ. أَمَّا (أَفْعَلٌ) فَيَأْتِي عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ أَدْخَلَهُ فِي الْفِعْلِ، تَقُولُ: أَدْخَلَهُ، وَأَخْرَجَهُ، وَهَذَا قِيَاسٌ فِي غَيْرِ الْمَتَعَدِّيِّ، سَمَاعٌ فِي الْمَتَعَدِّيِّ، وَيَأْتِي عَلَى جِهَةِ السَّلْبِ، تَقُولُ: أَشْكَيْتُهُ؛ أَيِ أَزَلْتُ عَنْهُ الشِّكَايَةَ، قَالَ: "وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنا نُشْكِيهَا"^(١). وَيَأْتِي أَشْكَيْتُهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، فَهِيَ مِنْ الْأَضْدَادِ.

وَيَأْتِي أَفْعَلٌ مَطَاوِعًا لِفَعْلٍ، تَقُولُ: فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرْتَهُ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبَشَّرْتَهُ، وَتَأْتِي عَلَى مَعْنَى اسْتَقْبَلْتُهُ بِالشَّيْءِ، تَقُولُ: أَفَقَّتُهُ، تَرِيدُ قَلْتُ لَهُ: أَفٍّ، وَأَسْقَيْتُهُ، قَلْتُ لَهُ: سَقَاكَ اللَّهُ.
قَالَ^(٢):

[بحر الطويل]

٢٧- وَقَفْتُ عَلَى رِبْعٍ لَمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ
٢٨- وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبْتُهُ تُكَلِّمَنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وَيَأْتِي عَلَى مَعْنَى عَرَّضْتُهُ لِلشَّيْءِ، أَفْتَلْتُهُ: عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ، وَأَقْبَرْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا، [ق ٩١ / ظ] وَأَسْقَيْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ مَاءً. وَأَشْفَيْتُهُ: عَمِلْتُ لَهُ شِفَاءً. وَأَطْرَدْتُهُ: جَعَلْتُهُ طَرِيدًا.

وَيَأْتِي عَلَى مَعْنَى وَجَدْتُهُ صَاحِبَ ذَلِكَ، تَقُولُ: أَحَمَدْتُهُ، أَيِ اسْتَبْنَتْ مِنْهُ مَا يَوْجِبُ لَهُ الْحَمْدَ. وَيَأْتِي عَلَى مَعْنَى اسْتَحَقَّ ذَلِكَ، تَقُولُ: أَصْرَمَ النَّحْلُ، أَيِ اسْتَحَقَّ أَنْ يُصْرَمَ، وَأَقَطَعَ: (اسْتَحَقَّ أَنْ يُقَطَعَ)^(٣).

وَيَأْتِي عَلَى مَعْنَى (التَّكْثِيرِ)^(٤)، قَالَ^(٥): "مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا"، وَمِثْلُ هَذَا: أَجَدْتُ يَا فُلَانُ فِي أَفْعَالِكَ.

(١) عجز بيت من الرجز، وصدرة: تَمُدُّ بِالْأَعْنَاقِ أَوْ تُنْشِيهَا. وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ، وَحَكَاهُ أَبُو عَلِيٍّ وَابْنُ جَنِيٍّ عَنْ أَبِي زَيْدٍ. مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: نَشْكِيهَا، جَاءَتْ عَلَى مَعْنَى السَّلْبِ أَيِ أزال عنها شكايتهَا.

يَنْظُرُ: ابْنُ قَتَيْبَةَ، غَرِيبُ الْحَدِيثِ، ٦١٠/١؛ وَالْأَزْهَرِيُّ، تَهْذِيبُ اللَّغَةِ، ١٠/١٦٤؛ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، الْحِجَّةُ لِلْقَرَاءِ السَّبْعَةِ، ٣١/٤؛ وَابْنُ جَنِّيٍّ، الْخَصَائِصُ، ٣/٧٩؛ وَالْجَوْهَرِيُّ، الصَّحَاحُ تَاجُ اللَّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ، ٦/٣٩٣.

(٢) الْبَيْتَانِ لِذِي الرِّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ، وَمَعْنَى وَقَفْتُ: جَعَلْتَهَا تَقْفُ. الرَّبْعُ: الدَّارُ. مِيَّةٌ: اسْمُ امْرَأَةٍ. أَبْنَةُ: أَخْبَرَهُ بِمَا أَنَا فِيهِ، وَأَشْكُو إِلَيْهِ سَوْءَ حَالِي. أَسْقِيهِ: أَدْعُو لَهُ بِالسَّقِيَا. وَأَحْجَارُهُ: الْأَتَافِي. وَالْمَلَاعِبُ: جَمْعُ مَلْعَبٍ وَهُوَ الْمَوْضِعُ يَجْتَمِعُ فِيهِ الصَّبِيَّانِ لِلْعَبِّ.

وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ قَوْلُهُ: (وَأَسْقِيهِ) أَيِ: قَلْتُ لَهُ سَقَاكَ اللَّهُ؛ يَعْنِي: أَدْعُو لَهُ بِالسَّقِيَا. يَنْظُرُ: ذُو الرِّمَّةِ، دِيْوَانُهُ، ٢/٨٢١؛ وَالسَّيْرَافِيُّ، شَرْحُ كِتَابِ سَبْيُوِيهِ، ٢/٣١٥.

(٣) غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي (ب).

(٤) فِي (ب): الْكَثِيرُ.

(٥) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ لِلْفَرَزْدِقِ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ، وَعَجَزَهُ: حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ. وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ (أَفْتَحُ، أَغْلِقُ) عَلَى وَنِ (أَفْعَلٌ) بِمَعْنَى (فَعَلَ)، جَاءَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ.

يَنْظُرُ: سَبْيُوِيهِ، الْكِتَابُ، ٣/٥٠٦؛ ٤/٦٣؛ ٤/٦٥؛ وَابْنُ قَتَيْبَةَ (ت ٢٧٦هـ)، أَدَبُ الْكَاتِبِ، ١/٤٦١؛ وَالْمَعَارِفُ، تَح: ثُرُوتُ عَكَاشَةَ، ٢، الْهَيْئَةُ الْمَصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٩٢ م، ١/٥٤٠؛ وَالبَلَّادِيُّ (ت ٢٧٩هـ)، جَمَلٌ مِنْ أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ، تَح: سَهِيلُ زَكَارٍ وَرِيَاضُ الزَّرْكَلِيِّ، ط ١، دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوتَ، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦ م؛ ١٣/٥٣؛

ويأتي على معنى دخلنا في هذا الزمان، تقول: أصبَحْنَا، وأمَسِينَا، دخلنا في الصَّباحِ والمساءِ.

ويأتي على معنى جئتُ بالشيءِ، تقول: أكثرتُ يا فلانَ، جئتُ بكثيرٍ. وأقللتُ: جئتُ بقليلٍ. وكذلك أوتحتُ: أي جئتُ بقليلٍ، والوثجُ: القليلُ.

ويأتي على معنى صارَ صاحبَ شيءٍ، تقول: أجربَ الرَّجُلَ، وأنحَرَ^(١)، وأحالَ^(٢)، تريدُ: صارَ صاحبَ جربٍ ونحازٍ وحيالٍ في مالِهِ^(٣). ومثلُ هذا: مَشِدُّ، ومُقَطِّفٌ، ومُقَوِّ، تريدُ: صارَ صاحبَ قوَّةٍ، وشَدَّةٍ، وقطافٍ^(٤) في مالِهِ.

ومثلُ هذا، أَكْرَمْتُ: أي صرْتُ صاحبَ فرسٍ كريمٍ. ومثلُ هذا: آنَنْتُ، وأذكرتُ؛ أي: صارتُ صاحبةَ ذَكَرٍ، وصاحِبَةَ أنثى. وأحمقتُ: وُلِدْتُ أحمقًا. وكذلك: مُطْفِلٌ، ومثلُ هذا: ألامَ الرَّجُلِ، صارَ صاحبَ لائِمَةٍ، وأرابَ، صارَ صاحبَ ريبَةٍ. ويمكنُ أن يكونَ من هذا أصرَمَ النَّخْلُ. ويكون المعنى في ألامَ: استبيانَ واستحقَّ أن يُلامَ.

ويأتي (أفعل) إذا أرادوا التَّفْرِقَةَ، تقول: شَرَقْتَ الشَّمْسُ، إذا طَلَعَتْ. وأشَرَقْتَ، إذا أضاءت. ويقالُ: غَفَلْتُ، أي: صِرْتُ غافلاً، وأغفلتُهُ، أي: تركتُهُ. فأخبرتُ بالَّذي وَصَلْتُ غفلتُك إليه، فإن قلت: غَفَلْتُ عَنْ كذا، كان بمعنى: أغفلتُهُ.

وكذلك: بَصُرْتُ، وأَبَصَرْتُهُ، فإن قلت: بصرتُ به، كان بمعنى: أَبَصَرْتُهُ، وتقول: أعلمتُ زيدًا، أي: عرَّفْتُهُ، وعلَّمْتُهُ: أدبْتُهُ. وكذلك آذَنْتُ، وأدبْتُ، فمعنى آذَنْتُ: أعلمتُ، وأدبْتُ معناه: التَّدْيءُ، والصَّوْتُ بإعلانٍ.

وتأتي (أفعل) بمعنى فَعَلَ، تقول: قَلْتُهُ^(٥) البيعَ، وأقلتُهُ. وصرَّ^(٦) أذنيه، وأصرَّ أذنيه.

وابن السَّراج (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النَّحو، ١١٩/٣؛ النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٤٢١ هـ؛ وأبو بكر الإشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، ٣٥/١؛ وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، سرِّ صناعة الإعراب، ١٢٤/٢؛ الدَّاني (ت ٤٤٤هـ)، جامع البيان في القراءات السبع، ط١، جامعة الشارقة، الإمارات، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ م، ١٨٠/١؛ وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، المخصَّص، ٣٠٦/٤.

(١) انحز القوم، أي: أصاب إبلهم التحاز، وهو السعال إذا اشتدَّ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحز).

(٢) الجيال: حالت الناقة: لم تحمل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صلب).

(٣) ماله: أي النعم. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (مال) و(نعم).

(٤) صارت دوابه بطيئة؛ القطف من الدواب: البطيء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قطف).

(٥) قلاته البيع وأقلته البيع، أي: فسخه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قيل).

(٦) أي: ضمَّها إلى رأسه، وعزم على السَّدِّ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صرر).

وقد تكلم أهل اللغة في هذا، والمضارع من (أَفْعَل) (يَفْعَلُ)، نحو: يُكْرِمُ. والأصل: يُؤَكِّرِمُ، [ق ٩٢/و] وتَأَكِّرِمُ، وتَأَكِّرِمُ، وتَأَكِّرِمُ، وأَكْرِمُ، ثم إنهم حذفوا الهمزة الثانية؛ لاجتماع الهمزتين، وكونها زائدة، ولو كانت أصلاً لأبدلت واوًا، ثم أجروا أمثلة المضارع مجرى أَكْرِمُ؛ ليجريين على سنن واحدٍ، وقد جاء في الشعر: "وصاليات كما يؤثفين"^(١)، إن أخذته من ثقيت، كان ضرورةً، وإن أخذته من أثقيت، كان على القياس، قال النابغة^(٢): "وإن تأثفك الأعداء بالرِّفْد"^(٣)؛ لأن الهمزة في أثقيت إذا كانت من تأثفك أصلًا، ولا تحذف في المضارع كما أعلمتكَ.

واسم الفاعل مُكْرِمٌ، والأصل: مُؤَكِّرِمٌ، لكن الهمزة حُذِفَتْ بالجريان على الفعل المضارع، وكذلك اسم المفعول، تقول: مُكْرِمٌ، والأصل: مُؤَكِّرِمٌ، حذفت الهمزة؛ لأنها حذفت في المضارع المبني للمفعول، والمصدرُ إفعالٌ، وإذا أردت المرة الواحدة، ألحقت الهاء، فقلت: إكرامةً.

وأما (فَعَلٌ)، فيأتي على معنى التكثر، تقول: قَطَعْتُ الشَّيْءَ، فإذا أردت كثرة العمل، قلت: قَطَعْتُ، مشددةً، وتقول: جَرَحْتُهُ، فإذا أردت أنك أكثرت الجراحات في جسده، قلت: جَرَحْتُهُ.

ويأتي على معنى جعلته يفعلُ، فتقول: فَرَحْتُهُ، جعلته يفرحُ، قال الله عز وجل: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَصْرَةً وَسُرُورًا﴾^(٤). وقالوا: أَسَدْتُهُ، وَسَوَّدْتُهُ^(٥).

ويأتي على جهة السلب، تقول: قَذَيْتُ عَيْنَهُ، إذا نظفناها، ومن هذا مرصنُهُ.

ويأتي على معنى استقبلته بكذا، تقول: حَبَيْتُهُ، إذا قلت له: حياك الله، (وكذلك: أَفْقَتُهُ، قلت له: أَفٍ)^(٦)، وكذلك سَقَيْتُهُ، إذا قلت له: سقاك الله، ومن هذا حَطَّأْتُهُ، إذا قلت له: يا مُحْطِئ.

ويأتي على معنى جعلته مُفْعَلًا، تقول: فَطَرْتُهُ فَأَفْطَرَ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبَشَرَ.

(١) البيت لخطام المجاشعي، وهو من شواهد الكتاب، صاليات: أي: مُسَوِّدَات من النار، ويؤثفين: من أثقيت القدر إذا جعلت لها أثاف. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٢/١، ٤٠٨/١، ٢٧٩/٤.

(٢) سبق التعريف به في الصفحة ١٠٩.

(٣) عجز بيت للنابغة، وتامه: لَا تَقْدَفَنِي بَرْكُنْ لَا كِفَاءَ لَهُ، ... وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرِّفْدِ. ويريد بنائك: تجمعوا حوله كالأنثافي. والأنثافي: الحجر الذي توضع عليه القدر وجمعها أثاف. الرِّفْد: العطاء. وموضع الشاهد: تأثفك، الهمزة فاء الكلمة، وهي أصلٌ، ولو لم تكن كذلك لقال: (تَثَّفَاكَ). فكلمة (أَثْفِيَّة) مختلف في أصلها، هل هي من أثف فتكون فُعْلِيَّةً، كما في الشاهد، أم أفعولة، إن كانت من ثقي، كما في شاهد المجاشعي السابق.

ينظر: النابغة الذبياني، ديوانه، ١٦؛ وابن قتيبة، المسائل والأجوبة، ٤١١.

(٤) سورة الإنسان، ١١/٧٦. موضع الشاهد: لِقَاهُمْ، أي جعلهم يلقون. جعل لهم نصرة وهي: حسن البشره؛ لما في النفس من فرح. ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٣٨٨/٢٩.

(٥) أي: جعلته أسود. ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤٣٧/٤.

(٦) غير موجود في (ج).

ويأتي على معنى فَعَلَ، قالوا: بَكَرَ، وَبَكَرَ على معنى واحدٍ، وقالوا: سَمَّيْتُهُ، وَأَسَمَيْتُهُ، وَوَعَزَّتْ^(١)، وَأُوَعَزْتُ، على معنى واحدٍ، والمضارعُ مِنْهُ يُفَعِّلُ. واسمُ الفاعلِ: (مُفَعِّلٌ)، والمفعولُ: (مُفَعَّلٌ)، بفتح العينِ، والمصدرُ: (تَفَعِيلٌ)، [ق ٩٢/ظ] و(فَعَالٌ)، وهذا هو القياسُ، لكنَّهُ قَلَّ، وإذا أُرِدَتْ الواحدةُ قَلَّتْ: (تَفَعِيلَةٌ)، كما تقولُ: كَرَّمْتُ تكريماً، والواحدةُ تَكْرُمَةٌ، وتُلْحِفُهُ التَّاءُ، فتقولُ: تَفَعَّلَ. ويأتي على معنى المطاوعةِ، تقولُ: عَشَّيْتُهُ، فَتَعَشَّى، وَعَزَّيْتُهُ فَتَعَزَّى. ويأتي على أَنَّهُ يُدْخِلُ نَفْسَهُ فِي أَمْرٍ حَتَّى يُضَافَ إِلَيْهِ، قالوا: تَسَجَّعَ، وَتَصَبَّرَ، وَقَالَ حَاتِمٌ^(٢): [الطويل]

٢٩- تَحَلَّمْ عَنِ الْأَدْنِيِّينَ وَاسْتَبَقِ وَدُهُمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

وقَدْ يَكُونُ تَقْيِيسٌ^(٣) وَتَنْزَرٌ^(٤) مِنْ هَذَا، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ مِثْلِ: عَشَّيْتُهُ فَتَعَشَّى، وَقَالُوا: نَزَّرْتُهُمْ فَتَنْزَرُوا^(٥). ويأتي على معنى التَّنْبِيهِ، قالوا: تَبَيَّنْتُ، وَتَبَّثْتُ.

ويأتي على معنى الأَخْذِ، شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، تقولُ: تَنْقَضَتْهُ الْأَيَّامُ، وَكَذَلِكَ: تَخَوَّفْتُهُ^(٦)، وَمِنْ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾^(٧). ويأتي على معنى تَوَقُّعِكَ أَمْرًا، تقولُ: تَخَوَّفْتُهُ، إِذَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُ مِنْهُ أَمْرًا لَا تَأْمَنُ فِي ذَلِكَ، وَتَقُولُ: خَافَهُ، فَقَدْ يَكُونُ هَذَا حَيْثُ لَا يَتَوَقَّعُ شَيْئاً. ويأتي على معنى التَّكْثِيرِ، قالوا: تَعَطَّيْنَا^(٨). ويأتي على معنى فَعَلَ، تقولُ: تَطَلَّمَنِي حَقِّي، بِمَعْنَى: ظَلَمَنِي، هَذَا بِمَنْزِلَةِ لِقْتِ^(٩) الدَّوَاةِ، وَأَلْقَتْهَا. وَقَلَّتُهُ^(١٠)، وَأَقْلَتْهُ.

(١) وعزت وأوعزت: تقدمت. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (وعز).
(٢) سبق شرح الشاهد في الصفحة الرابعة.

(٣) تقيس: انتسب إلى قبيلة قيس، وتشبه بهم. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (قيس).

(٤) التَّنَزَّرُ: انتسب إلى نزار بن معدٍ، وتشبه بالتراربية أو أدخل نفسه فيهم. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (نزر).

(٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٦/٤.

(٦) تخوفته: أي تنقصت منه. وهي لغة بني هذيل. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (خوف)؛ وناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، ط٧، دار المعارف بمصر، ١٩٨٨م، ١٥٢.

(٧) سورة النحل، ٤٧/١٦. موضع الشاهد: تخوف، والتخوف: التنقص، ينتقصهم من البلدان من الأطراف. ينظر: الطبري، تفسير الطبري، ٢١٥/١٧.

(٨) تعطينا: تنازعنا، وناول بعضنا بعضاً، إن قلت: عاطيته الكأس: أي أعطاني كأساً وأعطيته مثلها، فإذا قلت تعطينا فقد أردت التكثير. ينظر: ابن سيده، المخصص، ٣١٠/٤؛ والحميري نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٥٦٨/١٠.

(٩) لقت الدواة: لزق المداد بصوفها. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ليق).

(١٠) قلته وأقلته: أفسدته وأهلكته. ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٣٣٦/٦.

والمضارعُ مِنْهُ يَتَفَعَّلُ، وتَقُولُ: أَنْتَ تَتَفَعَّلُ، وَلَكَ أَنْ تَحْذِفَ التَّاءَ الثَّانِيَةَ، فتَقُولُ: أَنْتَ تَفَعَّلُ؛ لاجتماعِ المثليين، وَلَكَ أَنْ تَدْعَمَ، إِذَا وَصَلْتَ، فتَقُولُ: قَالَ تَفَعَّلَ، وَقَرَأَ بِهَا الْبِرِّيَّ^(١)، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْمَحذُوفَةُ، أَكْرَمُ، فَإِنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي حُذِفَتْ فِي أَكْرَمِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) وَالْأَصْلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ، فَحُذِفَتِ النُّونُ الثَّانِيَةُ؛ لاجتماعِ المثليين، كَمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَكْرَمِ، وَالتَّاءُ فِي تَكْرَمِ، وَلَا يُمْكِنُ عَلَى إِدْغَامِ النُّونِ فِي الْجِيمِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَثْبُتْ.

وَاسْمُ الْفَاعِلِ: (مُتَفَعَّلٌ) بِكسْرِ الْعَيْنِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ: بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَالْمَصْدَرُ تَكْرَمٌ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْوَاحِدَةَ، أَدْخَلْتَ التَّاءَ، وَمَنْ قَالَ: فِعَالًا فِي مَصْدَرِ فَعَلٍ، قَالَ: تَفَعَّلًا فِي مَصْدَرِ تَفَعَّلٍ.

وَأَمَّا (فَاعِلٌ)، فَيَأْتِي عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ مِنْ اثْنَيْنِ، تَقُولُ: خَاصَمْتُهُ، وَضَارِبْتُهُ، وَيَأْتِي عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ قَالُوا: سَافَرْتُ، وَعَافَاكَ اللَّهُ. تَقُولُ خَاصَمْتُهُ فَخَاصَمْتُهُ، تَرِيدُ [ق ٩٣/و] غَلِبْتُهُ، كَذَلِكَ: عَازَرْتُهُ^(٣) فَعَزَّرْتُهُ، وَالْمُضَارِعُ مِنْ هَذَا (يَفْعُلُ)، بِضَمِّ الْعَيْنِ، إِلَّا لِمَا كَانَتْ لِامَّةٍ أَوْ عَيْنُهُ يَاءٌ، نَحْوُ: رَامَيْتُهُ فَرَمَيْتُهُ، الْمُضَارِعُ مِنْ هَذَا يَفْعُلُ، بِكسْرِ الْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ فَاؤُهُ وَأَوًا، فَإِنَّ مُضَارِعَهُ: يَفْعُلُ، بِكسْرِ الْعَيْنِ (وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ عَيْنُهُ بِالْمُضَارِعِ مِنْهُ يَفْعُلُ بِكسْرِ الْعَيْنِ)^(٤)؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَخْتَلِفَانِ.

وَالْمُضَارِعُ مِنْ (فَاعِلٌ): (يُفَاعِلُ)، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: (مُفَاعِلٌ)، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ: (مُفَاعَلٌ)، بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَالْمَصْدَرُ: (مُفَاعَلَةٌ)، وَإِذَا أَرَدْتَ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، قُلْتَ: مُفَاعَلَةً. وَمَنْ قَالَ: فِعَالًا، فِي مَصْدَرِ فَعَلٍ، قَالَ فِي مَصْدَرِ (فَاعِلٌ): فِيعَالًا.

وَتَلْحَقُ (فَاعِلٌ) التَّاءَ مِنْ أَوَّلِهِ، فَتَقُولُ: (تَفَاعَلٌ)، وَيَكُونُ مِنْ فِعْلٍ اثْنَيْنِ، تَقُولُ: تَضَارَبْنَا، وَتَلَقَّيْنَا. وَيَكُونُ عَلَى مَعْنَى الْمَطَاوَعَةِ، تَقُولُ: نَاوَلْتُهُ فَنَتَاوَلَّ.

وَيَأْتِي عَلَى مَعْنَى إِظْهَارِ الشَّيْءِ، قَالُوا: تَجَاهَلُ، وَتَغَافَلُ، وَتَجَاوَزْتُ. وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ، قَالُوا: تَمَارَيْتُ^(٥)، وَتَرَاءَيْتُ لَهُ.

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الصَّفْحَةِ ١٢. وَقَدْ قَرَأَ الْبِرِّيَّ صَبِيغَةً (تَتَفَعَّلُ) بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي (تَفَعَّلُ) وَصَلًّا، وَفِي كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ تَسْمَى تَاءَاتِ الْبِرِّيِّ، فِي إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، مِنْهَا: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾، ٥٢/٩. وَ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾، ١٥/٢٤. يَنْظُرُ: الْمَالِقِيُّ، الدَّرُ النَّثِيرُ وَالْعَذْبُ النَّمِيرُ، ١٨٦/٣؛ وَابْنُ الْجَزْرِيِّ، النُّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، ٢٣٢/٢-٢٣٤؛ وَمُحَمَّدُ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيْمَةٌ (ت ١٤٠٤هـ)، دَرَسَاتٌ لِأَسْلُوبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، ٦٣١/٧، ٦٥٠-٦٥٥.

(٢) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ، ٨٨/٢١. مَوْضِعُ الشَّاهِدِ (نَجِّي) أَصْلُهَا نَجَجْتُ النُّونَ الثَّانِيَةَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سُكُونُ يَاءِ نَجِّي دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُضَارِعٌ. يَنْظُرُ: أَبُو شَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ، إِبْرَازُ الْمَعَانِي مِنْ حُرُزِ الْأَمَانِيِّ، ٦٠١؛ وَابْنُ الْجَزْرِيِّ، النُّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، ٣٢٤/٢.

(٣) عَازَرْتُهُ فَعَزَّرْتُهُ: أَيُّ، غَالِبْتَهُ فَغَلِبْتَهُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (عَزَزَ).

(٤) مَوْجُودَةٌ فِي (ج) فَفَطْ.

(٥) تَمَارَيْتُ: شَكَّكَتُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، م.ن. مَادَّةُ (مَرَى).

والمضارع منه (يَنْفَعَلُ)، ونقول: أنتَ تَضَارِبُ، وتحذفُ التَّاءَ الثَّانِيَةَ، ولكَ أنْ تدغمَها إذا وصلت، على حسبِما تقدّمَ في تَفَعَّلَ. واسمُ الفاعِلِ: (مُتَفَاعِلٌ)، والمصدرُ: (تَفَاعُلٌ)، وإذا أردتَ المرّةَ الواحدةَ، ألحفتُ التَّاءَ ولم تُعَيِّرَ.

الثَّالِثُ: ما ليسَ مُلحَقًا، ولا على شكلِ الملحَقِ، وهو كلُّ ثلاثيٍّ مزيدٍ، في أولِهِ ألفُ الوصلِ، ويكونُ على قسمينِ، أحدهُما: ما عددهُ خمسةُ أحرفٍ، وتلكَ ثلاثةُ أبنيةٍ: (انْفَعَلَ)، و(افْعَلْتُ)، و(افْتَعَلَ).

أما (انْفَعَلَ)، فيأتي مطاوعًا لِفَعَلَ، نقولُ: كَسَرْتُهُ فأنكسرَ، وجَبَرْتُهُ فأنجبرَ، وقالوا: انطَلَقَ، ولم يقولوا: طَلَقْتُهُ، لكنَّهُ جاءَ على هذا، وإن لم يُنطَقْ به، كَمذاكير^(١).

وأما أَحْمَرَرْتُ، فهو محذوفٌ من أَحْمَارَرْتُ، وأفْعَلَّ إِنَّمَا يَأْتِي فِي الْأَلْوَانِ، وقالوا: أَقْطَرَّ النَّبْتُ، إِذَا جَفَّ وولَّى، وكأَنَّهُ جاءَ بملاحظةِ اصْفَارٍ، فلا تجدُ أفْعَلَّ وأفْعَلَّ، إلَّا فِي الْأَلْوَانِ، أو ما يقربُ منها. وأما قولُهُ سبحانه: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾^(٢)، فيحتملُ عندي وَجْهَيْنِ^(٣)، أحدهُما: أَنْ يَكُونَ: أفْعَلَّ، فيكونُ قد شدَّ؛ لأنَّهُ جاءَ في غيرِ الْأَلْوَانِ، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ (انْفَعَلَ)، وأصلُهُ: يَنْقُضُضُ، على معنى يَصِيرُ قَضِيضًا، والقَضِيضُ: الحِجَارَةُ. فيكونُ بمنزلةِ انطَلَقَ، وعلى الأوَّلِ أخذَهُ أبو عليٍّ^(٤)، والمصدرُ: (انْفِعَالٌ)، و(افْعَلَالٌ)، [ق ٩٣/ظ] وإذا أردتَ المرّةَ الواحدةَ ألحفتُ التَّاءَ، واسمُ الفاعِلِ: (مُنْفَعِلٌ)، و(مُنْفَعِلَاتٌ)، ثم تدغمُ؛ لاجتماعِ المثلينِ.

وأما (افْتَعَلَ)، فيأتي على معنى انْفَعَلَ مطاوعًا، قالوا: غَمَمْتُهُ، فاغتمتَ، وحكى (سيبويه)^(٥): شَوَيْتُهُ، فاشتوى، والأكثرُ انشوى.

ويأتي على معنى اتَّخَذَهُ، واستَعَدَّهُ، قالوا: اصْطَبَّ المَاءُ، أي: استعدَّهُ، وادَّبَحَ: اتَّخَذَ ذَبِيحَةً، فإذا أوقعَ الذَّبْحَ، قالوا: دَبَحَ.

(١) مذاكير: جمع ذكر. ينظر: أبو عليِّ الفارسي، التعليفة على كتاب سيبويه، ٢٩/٢.

(٢) سورة الكهف، ٧٧/١٨.

(٣) في (ج) وجهان.

(٤) ينظر: أبو عليِّ الفارسي، التكملة، ٥٢٩.

(٥) كتبت على الجانب الأيسر في (أ) وغير موجودة في (ج). وينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٥/٤ و٧٤/٤. نص سيبويه: "فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى".

ويأتي على معنى تَفَاعَلَ، قالوا: اجْتَوَرُوا، على معنى، تجاوزوا، ولذلك صَحَّتِ الواوُ في اجْتَوَرُوا، ولم تتقلب ألفًا.

ويأتي على معنى التَّصَرَّفِ^(١)، تقول: كَسَبَ، (فإذا قالوا)^(٢): اِكْتَسَبَ، فإنما يريدون التَّصَرَّفَ.

ويأتي على معنى تَفَعَّلَ، قالوا: ادَّخَلُوا، واتَّلجوا، يريدون: تَدَخَّلُوا، وتَوَلَّجُوا.

ويأتي على معنى السُّرْعَةِ، تقول: خَطَفَ الشَّيْءَ، واختَطَفَهُ، على معنى: استَلَبَهُ، وكذلك: نَزَعَ وانتَزَعَ، وَقَلَعَ واقتَلَعَ. ويأتي على معنى فَعَلَ، قالوا: قَرَأَ، واقتَرَأَ.

واسمُ الفاعلِ منه: (مُفْتَعِلٌ)، والمصدرُ بمنزِلتهما من (انْفَعَلَ)، وإذا أردتَ المرَّةَ الواحدةَ، قلتَ: اكتسَابَةً.

الثَّانِي: ما عددهُ سِتَّةُ (أحرفٍ)^(٣)، وذلك سِتَّةُ أبنيةٍ: (افْعَالْتُ)، و(افْعَوَعَلْتُ)، و(افْعَوَلْتُ)، و(افْعَلَيْتُ)، و(افْعَنْلْتُ)، و(استَفْعَلْتُ)، وقد تقدَّم الكلامُ في اِفْعَالْتُ، وأنها إنما تكونُ في الألوانِ.

وأما اِفْعَوَعَلْتُ، فإنما يريدونَ المبالغةَ والكثرةَ، قالوا: حَشَنَ، واخْشَوْشَنَ، واغْشَوْشَبَتِ الأرضُ، واخْلَوْلَيْتُ الشَّيْءَ، قال^(٤):

[الطَّوِيل]

٣٠- (فَلَمَّا أتَى عَامَانِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مِنْ الضَّرْعِ)^(٥) واخْلَوْلَى دِمَاءًا يَرُودُهَا

وأما (افْعَوَلٌ)، فيأتي على معنى النَّقْحِ على الشَّيْءِ، تقول: اجْلَوَدْتُ، يريدونَ الإسراعَ والنَّقْحَ. وأما (افْعَنْلٌ)، فهو بمنزلةِ انْفَعَلَ، مطاوعًا، وهو ملحوقٌ باحْرَنْجَمَ^(٦)، ولذلك أُظْهِرَ فَعِيلٌ اسْحَنْكَكَ^(٧)، ولا يتعدى كما لا يتعدى انْفَعَلَ.

(١) التَّصَرَّفُ: الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل، فمعنى كَسَبَ أصاب، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها. ينظر: الرّضي الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ١/١١٠.

(٢) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٣) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٤) سبق تخريج الشاهد في الصّفحة السادسة.

(٥) هذا القسم من البيت غير موجود في (ج).

(٦) احرنجم: تجمّع وازدحم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حرجم).

(٧) اسحنكك: اسودّ وأظلم. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (سحكك) و(طلخم).

وأما (أَفْعَلَى)، فهو كذلك بمنزلة اِنْفَعَلَ، تقول: اسْلَقْنِي^(١). وأما (اسْتَفْعَلْتُ)، فيأتي على معنى وَجَدْتُهُ كذلك، تقول: اسْتَجَدُّتُهُ، أَصْبَتُهُ جِدًّا، واسْتَكْرَمْتُهُ: أَصْبَتُهُ كَرِيمًا، واسْتَسَمَّنْتُهُ: وَجَدْتُهُ سَمِينًا. ويأتي على معنى طَلَبْتُ منه ذلك: تقول: اسْتَعَطَيْتُهُ: طَلَبْتُ مِنْهُ الْعَطِيَّةَ، وكذلك اسْتَعَنْبَتُهُ: طَلَبْتُ [ق ٩/و] مِنْهُ الْعُنْبَى. ويأتي على معنى التَّحَوُّلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، قالوا^(٢): اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، واسْتَنْتَيْسَتِ الشَّاةُ. ويأتي على معنى تَصَبَّرَ وَتَجَلَّدَ، قالوا: اسْتَعْظَمَ، وَتَعَظَّمَ، وَتَكَبَّرَ، واسْتَكَبَّرَ، أي: أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ. ويأتي على جهة الاستثبات، قالوا: اسْتَنْبَتُ، واسْتَقْتَيْتُ (واسْتَبَيْتُ)^(٣)، ويأتي ذلك على غير ما ذكرتُ، ويكونُ بمعنى فَعَلَ، قالوا: قَرَّ، واسْتَقَرَّ، وعَلَا قِرْنَهُ^(٤)، واسْتَعْلَاهُ، وقالوا^(٥): اسْتَخْلَفَ، وَأَخْلَفَ.

والمضارعُ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ: عَلَى شَكْلِ يَسْتَفْعَلُ، واسْمُ الْفَاعِلِ: مُسْتَفْعِلٌ، والمصدرُ: عَلَى طَرِيقَةِ اسْتَفْعَالٍ، فَإِذَا أَرَادُوا الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، أَلْحَقُوا التَّاءَ، فَقَالُوا: اجْلُودَ، واسْتِكْرَمَةً، وكذلك الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ مِنْ جَمِيعِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَّا التَّلَاتِي، فَإِنَّهُمْ يَرْجِعُونَ إِلَى فَعَلٍ، كَمَا تَقَدَّمَ. وقالوا: الْقِيَامَةَ، وَلَمْ يُرْجِعُوا إِلَى فَعَلٍ، وقالوا: (أَتَيْتُهُ إِثْيَانَةً)^(٦)، وَلَقَيْتُهُ لِقَاءً وَاحِدَةً، فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْكَلَامِ، كإِعْطَاءِ، وَكُلُّ مَصْدَرٍ فِي آخِرِهِ التَّاءُ.

فَإِذَا أَرَادُوا الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَقَالُوا: شَمَلْتُهُ شَمَلَةً^(٧)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدَةِ، وَصَفُوهُ، فَقَالُوا: شَمَلْتُهُ وَاحِدَةً، وَلَمْ يَجَاوِزُوهَا. وكذلك ضَارَبْتُهُ مُضَارَبَةً، وقالوا: سَمِمْتُ سَامَةً، وَإِذَا أَرَادُوا الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، قالوا: سَامَةً وَاحِدَةً. وكذلك هَذَا كُلُّهُ.

وكذلك الرُّبَاعِيُّ مِنَ الْأَفْعَالِ، تقول: دَحْرَجْتُهُ، دَحْرَجَةً، وَإِذَا أَرَادُوا الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، قالوا: دَحْرَجَةً (وَاحِدَةً)^(٨).

(١) اسْلَقْنِي: نام على ظهره. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلق).
(٢) أي صار الجمال ناقة، والشاة تيسًا. ينظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تج: محمد محبي الدين عبد الحميد، دط، دار المعرفة، بيروت، لبنان. دت، ٩٣/٢.
(٣) كتبت فقط في (ب).
(٤) علا قِرْنَهُ: ظهر عليه، والقِرْنُ: كُفُوكِ فِي الشَّجَاعَةِ وَالْمَقَاوِمِ لِك. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (علا) و(قرن).
(٥) أخلف واستخلف: سقى الماء العذب. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (خلف).
(٦) غير موجود في (ج).
(٧) شملل: أسرع. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (شمل).
(٨) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

٢.٢٨.١ فصل: وقد تقدّم فيما ذكرته أن البناءين قد يتفقان على معنى واحد

نحو: اجتوروا، وتجاوزوا، ونحو: انشوى، واشتوى، ونحو: فرعته، وأفرعته، فما كان من هذا النوع، فقد يأتي بمصدر أحدهما جاريًا على الآخر، فتقول: اجتوروا مجاورةً، وتجاوزوا اجتوارًا، ومثل: هذا انكسر كسرًا، وكسر انكسارًا.

وكذلك إذا كان الفعل يتضمّن فعلًا آخر، تقول: أدخلته دُخولًا؛ لأنّ أدخلته في معنى جعلته يدخل، فجرى دخولًا على يدخل، قال الله سبحانه: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١). وكذلك إذا كان الفعل يلزم غيره، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٢)؛ لأنّ تبّتل مطاوع [ق ٩٤/ظ] بتّل.

٢.٢٨.٢ فصلٌ تقول: كسرت الشيء، وإذا أرادوا التّكثير، قالوا: كسرت، فكما فعلوا هذا في الفعل فعلوه في المصدر.

قالوا: لعب لعبًا، فإذا أرادوا التّكثير، قالوا: التّلعاب، وكذلك: التّهذأز^(٣)، والتّقتال، والتّصفاق^(٤)، والتّجوال.

٢.٢٨.٣ فصلٌ قالوا: أقمت إقامة، الأصل: إقوام، بمنزلة إكرام؛ لأنهم أعلوا المصدر؛ لاعتلال الفعل

فنقلوا حركة الواو إلى القاف، وأبدلوا ألفًا، فاجتمعت ألفان، فحذفوا إحداهما، وعوّضوا منها التاء، فسيبويه يذهب إلى حذف الرّائدة^(٥)، وأبو الحسن يذهب إلى حذف الأولى^(٦)، على حسب خلافهم في مقول، ويتبيّن هذا في باب التّصريف^(٧) - إن شاء الله - هذا هو الأكثر.

(١) سورة نوح، ١٧/٧١. موضع الشاهد: (أنبتكم نباتًا)؛ مصدر (أنبت) القياسي: إنبتًا، ومصدر (نبت): نباتًا، جاء المصدر فيه من غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد. ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٤/٤٥٧.

(٢) سورة المزمل، ٨/٧٣. موضع الشاهد: (تبّتل تبتيلًا)؛ مصدر (تبّتل) القياسي: (تبّتل)، أما (تبتيلًا) فمصدر الفعل (بتّل)، جاء المصدر فيه من غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد. ينظر: السّيرافي، م.ن، ٤/٤٥٧.

(٣) الهذر: الكثير الرّديء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (هذر).

(٤) الصفق: الضرب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صفق).

(٥) ينظر: ابن جني، المنصف، ٢٩٢.

(٦) ينظر: ابن جني، م.ن، ٢٩٢.

(٧) ينظر: صفحة ١٤٩ من هذا الكتاب.

ومن العرب من يقول: أقمته إقامًا، ولا يعوض، قال الله سبحانه: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(١)، وحكى
سيبويه: "أرئيتُه إراءً"^(٢)، والأكثر إراءةً.

وكذلك استعادة، إن شئت عوّضت، وإن شئت، لم تعوّض، والتعويض أكثر، قالوا: غديته تغذية،
وعزيتُه تعزية، فليس مثل إقامة، لا بُدَّ من إثبات التاء، وإنما كان هذا هكذا؛ لأنَّ المصدر من أفعل قد
يصح، وذلك إذا صحَّ الفعل، قالوا: الإغيا^(٣)، والاستحواذ. وأما نبأته، فيقال في مصدره التنبية،
والتنبئة، فالتنبية: على الأصل، والتنبئة: أجرؤه مجرى التعزية؛ لأنَّ الهمزة إذا سهلت (هنا)^(٤) قلبت ياءً.

٢٩.٢ باب الرباعي

وله بناء واحد، بغير زيادة، وذلك: دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، وهو مُدَحْرِجٌ، واسمُ المفعول مُدَحْرَجٌ، والمصدرُ:
دِحْرَاجٌ، ودَحْرَجَةٌ، وإذا أرادوا المرة الواحدة، قالوا: دَحْرَجَةٌ، لا غير. ومطاوعه: تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ، وأنت
تَتَدَحْرَجُ، ويجوزُ حذفُ التاءِ الثانيةِ، ولكَ أن تدغمَ في الوصلِ، وهو قليلٌ، وهو مَتَدَحْرَجٌ، والمصدرُ:
تَدَحْرَجٌ، وإذا أرادوا المرة الواحدة، ألحقوا التاءَ، فقالوا: تَدَحْرَجَةٌ، وله بناءانِ بالزوائدِ، أحدهما: (أَفْعَلُّ)،
[ق ٩٥/و] نحو: اَحْرَنْجَمَ^(٥)، يَحْرَنْجِمُ، وهو مُحْرَنْجِمٌ، والمصدرُ: اَحْرَنْجَامٌ، وإذا أرادوا المرة الواحدة، قالوا:
اَحْرَنْجَامَةٌ.

الثاني: (أَفْعَلَّتْ)، نحو: اَطْمُنَّنْتُ، فأنتَ لَمْ تَطْمُنِّنْ، وأنتَ مُطْمُنِّنٌ، ثمَّ أُدْغِمَ، والمصدرُ:
الاطْمُنَّنَانُ، وإذا أرادوا المرة الواحدة، قالوا: اَطْمُنَّنَانَةٌ. وأفعَلُّ من فَعَّلَ، نظيرُ انْفَعَلَ من فَعَلَ، واطْمَنَّ
نظيرُ اَحْمَرَ، ولا يتعديانِ.

(١) سورة النور، ٣٧/٢٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٨٣/٤.

(٣) الإغيا: أن ترضع المرأة وفي بطنها ولد. ينظر: أبو علي القالي، البارع في اللغة، ٣٦٩.

(٤) لم تكتب في (ب).

(٥) احرنجم: تجمع وازدحم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حرجم).

١.٢٩.٢ فصل: إذا أردت المصدر أو الزمان أو المكان من الفعل الذي جذره على أكثر من ثلاثة أحرف (على طريقة مفعِل) (١)

جئت به على طريقة اسم المفعول، فتقول: سرخه مسرخًا، قال: " ألم تعلم مسرخي القوافي" (٢)، وكذلك الزمان، والمكان، وكذلك مستخرج، ومخرنجم في المصدر والزمان والمكان.

٣٠.٢ باب الإمالة وما شابهها

الإمالة: أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، وذلك يكون لأسباب أربعة، أحدها: الإعلام بما انقلبت عنه الألف، وذلك في كل كلمة وقعت طرفًا بدلًا من أصل، وهي رابعة فأكثر، في اسم كانت أو فعل، نحو: مدعى، وأدعى، ومشتري، ومرعى، واستدعى. وكل ألف وقعت طرفًا ثالثة، وهي منقلبة عن ياء، في اسم كانت أو فعل، نحو: رعى، ورعى.

ومن العرب (٣) من يميل: هذا ناب، وهذا عاب (٤)؛ لأن الألف فيهما منقلبة عن ياء، فأجرى العين مجرى اللام، ومن لا يميل في الرفع والنصب أكثر.

الثاني: الإعلام بما تصير الألف إليه في بعض تصاريف الكلمة، وذلك ألف التانيث، وألف الإلحاق، فأبئك إذا تنيتهما، قلبت الألف ياء، تقول: حبلان، وأرطيان، وقالوا: أخذت أخذة، أجرؤا تاء التانيث مجرى ألف التانيث. ومن هذا إمالة غزي ودعى؛ لأنك تقول: غزي ودعي، فتصير الواو ياء، وعدة [ق ٩٥/ظ] الحروف ثلاثة. ولا تميّل قفاً وعطاً؛ لأن الواو في الاسم لا تصير ياء، والعدة ثلاثة أحرف. وشدّ الكبا (٥): للكساحة (٦)، (قالوا: كبا، فالألف منقلبة في كبا عن واو؛ لما ذكرت) (٧)، والعشا (٨) في العين، والمكا: وهو جحر الصب، والألف منقلبة عن واو؛ لقولهم: المكو، هذا هو الأكثر، ومن

(١) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٢) صدر بيت لجريز وعجزه: (فلا عيا بهن ولا اجتلابا). وهو بروايتين ذكرهما السيرافي، وفي الديوان برواية:

ألم تُخزِرْ بِمَسْرَجِي الْقَوَافِي ... فلا عيا بهن ولا اجتلابا

موضع الشاهد: مسرّحي: أي تسريحي.

ينظر: جريز، ديوانه، ٦٥١/٢؛ وسيبويه، الكتاب، ٢٣٣/١؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٧٠/١

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٨/٤.

(٤) عاب: العيب والوصمة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عيب).

(٥) الكبا: الكناسة. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (كبو).

(٦) الكساحة: الكناسة. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (كسح).

(٧) كتبت على الجانب الأيسر في (أ). ولم تثبت في (ج).

(٨) العشا: سوء البصر بالليل والنهار. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (عشو).

العرب مَنْ يُمِيلُ الْقَفَا وَالْقَطَا؛ لَغَلْبَةِ الْبِيَاءِ عَلَى الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ لَامًا، قَالُوا: مَسْنِيَّةٌ، وَمَعْدِيًّا، وَالْعُصِيَّ، وَقَالُوا^(١): طَلَبْنَا، وَأَمَالُوا، وَهَذَا شَادُّ، لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَمَالَ الْفَتْحَةُ نَحْوَ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهَا تَوْجَدُ عِنْدَ لِحَاقِ الضَّمِيرِ، وَذَلِكَ: خَافَ، تَمَالَ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: خَفْنُهُ^(٢). وَقَرَأَ حَمْزُهُ^(٣) بِهَا وَغَيْرُهُ.
فِإِمَالَةِ بَاعٍ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ لِأَمْرَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: الْإِنْقِلَابُ عَنِ الْبِيَاءِ. الثَّانِي: قَوْلُهُمْ بَعْتُ.

وَإِمَالَةُ هَذِهِ الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ، لَا تَمْنَعُهَا حُرُوفُ الْإِسْتِعْلَاءِ، وَلَا الرَّأءُ الْمَفْتُوحَةُ، وَلَا الْمَضْمُومَةُ، أَلَا تَرَى (أَنَّ)^(٤) حَمْزَةَ يَمِيلُ رَانَ^(٥)، وَخَافَ^(٦)؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِلْمُنَاسَبَةِ فَيَمْنَعُهَا طَلَبُ الْمُنَاسَبَةِ.

الرَّابِعُ: الْإِمَالَةُ لِلْمُنَاسَبَةِ، وَتَكُونُ قَبْلِيَّةً وَبَعْدِيَّةً، فَأَمَّا الْقَبْلِيَّةُ، فَالْأَلْفُ تَمَالَ لِيَاءٍ قَبْلَهَا، نَحْوُ: السَّيَالِ^(٧)، وَتَمَالَ لِيَاءٍ قَبْلَهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ حَرْفٌ، نَحْوُ: شَيْبَانٍ، وَغَيْلَانَ^(٨). وَلِيَاءٍ قَبْلَهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: "مَا وَلَدْتُهُ يَنْتَنَا"^(٩). وَلِيَاءٍ قَبْلَهَا، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكَيْنِ، أَحَدُهُمَا هَاءٌ، نَحْوُ: جَلَسَ زَيْدٌ بَيْنِي وَبَيْنَهَا، وَيُرِيدُ أَنْ يَكِيلَهَا. وَتَمَالَ لِكَسْرِ قَبْلَهَا، نَحْوُ: عِمَادٍ، وَكَسْرِ قَبْلَهَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ، أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ، نَحْوُ: مَنَا. وَكَسْرِ قَبْلَهَا وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ حَرْفَانِ مَتَحَرِّكَيْنِ، أَحَدُهُمَا هَاءٌ، نَحْوُ: يَرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا؛ لِأَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ، فَلَمْ يُعْنَدْ بِهَا لَخْفَائِهَا. وَكَذَلِكَ السَّاكِنُ لَا يُعْنَدُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَاجِزٌ ضَعِيفٌ، وَمَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَقُولُ: هُوَلَاءِ عِنْدَهَا، بِالْإِمَالَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: عِنْدَا، أَمَالَ، فَلَمَّا جَاءَ بِالْهَاءِ، لَمْ يُعْنَدْ بِهَا لَخْفَائِهَا.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٢٧/٤ و ١٣٤/٤.

(٢) في (ج): خيفة.

(٣) تقدمت ترجمته، وأمال حمزة عين (خاف) وأصلها واو ليدل بالإمالة على فتحة الخاء، فالخاء تكسر في قولك (خفت)، وقيل أماله ليدل بالإمالة على أن أصل العين الكسر (خوف) على (فعل)، ومثلها: طاب وصار. ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٢٤٤/٤؛ ومكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٣٨١/٢؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٣/٢.

(٤) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٥) ينظر: أبو عمرو الداني، جامع البيان في القراءات السبع، ٧١٣/٢.

(٦) في (ج): خاف وران.

(٧) شجر له شوك من العضاة. ينظر: ابن الجزري، م.س، ٣٣/٢.

(٨) غيلان: اسم رجل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (غيل).

(٩) القول لأمّ تابط شراً لما بكته، والبيتن: الولد الذي يخرج رجلاه قبل رأسه. ينظر: الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، الإبل، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق، سورية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، ٥٢؛ والجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ١٨٩/١؛ وابن دريد (ت ٣٢١هـ)، جمهرة العرب، ٤١٢/١.

وتمال الألف؛ لألف مماله قبلها، قالوا: رأيت عمادًا، فالأولى أميلت للكسرة، والمبدلة من التثوين أميلت لتناسب الألف المماله قبلها.

والإمالة في جميع ما ذكرته يُشترط [ق ٩٦/و] فيها ألا يقع بين الألف والموجب للإمالة ضمة، نحو: يضربها، أو راءً مفتوحةً، نحو: فراشٍ، أو حرفً استعلاءً مفتوحً، نحو: يريد أن يضبطها، واشتريتُ علقًا^(١).

فإن كان حرفً الاستعلاء ساكنًا، نحو: مصباح، ومقلات^(٢)، فمن العرب من يُميل، وينزل كسرة الميم كأنها في حرف الاستعلاء، فيميل كما يُميل قبابًا، ومنهم من لا يميل، وينزل فتحة الباء كأنها في حرف الاستعلاء، فلا يميل، كما (لا)^(٣) يُميل خفاءً، أو ألا يقع بعد الألف حرفً استعلاءً، نحو: عماد قاسم، وعجبتُ من نفاقه، قال سيبويه: تقول العرب: "يريد أن يضربها سملق"^(٤)، "وأراد أن يضربها بسوط"^(٥)، فيفتحون^(٦) لحرف الاستعلاء وإن بعد، وهذا يدل على أن المانع البُعدي قوي في المنع. وأن لا يقع بعد الألف راءً مفتوحةً أو مضمومةً، نحو: هذا حمارك، ورأيت حمارك. وإنما خالفت الراء الحروف المنسفة كلها؛ لأنها الحرف المكرر، فالفتحة فيها كأنها فتحتان، والضمة فيها كأنها ضمّتان.

وأما البُعديَّة، فإذا كان بعد الألف كسرةً، أميلت الألف، فإن كان الحرف المكسور الراء، فلا ينع الألف من الإمالة، إلا حرفً الاستعلاء، إذا وقع بعد الراء، نحو: فارق، ومشارق، ومقاريق، ويُمال قارب، والأشرار، في حال الجرّ.

فإن كان الحرف المكسور غير الراء، أميلت الألف ما لم يكن بعد الحرف المكسور حرفً استعلاءً، نحو: مُناقق، ومناشيط، أو قبل الألف حرفً استعلاءً متصلً، نحو: قالب، أو راءً، نحو: راشد. ولا حكم للراء في الإمالة والمنع إلا مع الاتصال بالألف، فتميل: هذا كافر، وتفتح قادرًا، في الجرّ؛ لبعده الراء من الألف، ومن العرب من يميل قادرًا في الجرّ، ويفتح كافرًا في الرفع والنصب، ويُنزل هذه الراء منزلة الراء، إذا وليت الألف، والأكثر الأول.

(١) العلقاة: شجر دائم الخضرة أفنانه طوال دقاق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (علق).

(٢) مقلات، وهي التي ليس لها إلا ولد. ينظر: ابن منظور، م، مادة (قلت).

(٣) كتبت على الجانب الأيمن في أ.

(٤) سيبويه، الكتاب، ١٣٣/٤.

(٥) سيبويه، م، ١٣٣/٤.

(٦) يقصد لا يميل. فالمراد بالفتح في هذا الباب: ضد الإمالة، فتح القارئ فمه بالحرف، لا فتح الحرف الذي هو الألف، إذ الألف لا تقبل الحركة. ينظر: عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت ٤٠٣هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط ٤، مكتبة السّوادي للتوزيع، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١٤٠.

وقد تكون هذه الكسرة التي بعد الألف لازمة، نحو: مَالِك، اسم رجلٍ، أو اسم فاعلٍ، وقد تكون عارضةً، نحو: عَجِبْتُ مِنْ مَالِكٍ، والكاف ضميرُ المخاطبِ، وتكون غيرَ ملفوظٍ بها، نحو: هذا مادٌّ؛ لأنَّ الأصلَ مايدد. [ق ٩٦/ظ] وعند الاضطرارِ تظهرُ، إلا أنَّ الإمالةَ للكسرةِ الظاهرةِ أقوى، والإمالةُ للكسرةِ اللازمةِ أقوى.

وتمال الألف؛ لألفٍ ممالاةٍ بعدها، نحو: مَهَارِي^(١)، وأمالَ حمزةُ الألفينِ مِنْ ﴿تَرَاءِ الْجَمْعَانِ﴾^(٢) إذا وقفَ على تَرَاءِي، ولم يُعْتَدُ بالرَّاءِ المفتوحة؛ لأنَّ إمالةَ الثانيةِ ليستَ للمناسبةِ، فلا يُراعى فيها مانعٌ، والأولى تابعةٌ لها، فجزتَ مجراها، وصارَ إمالةً هذا بمنزلةِ إمالةِ (ران). وكذلك أمالوا^(٣) فتحةَ الرَّاءِ مِنْ رَأَى؛ لِمَا تَكَرَّرَتْ، وإذا أُمِيلَتِ الألفُ لألفٍ ممالاةٍ بعدها، فأنَّ تَمَالَ الياءُ بعدها أولى. واللهُ أعلمُ.

٢.٣٠.١. فصل: اعلم أنَّ الرَّاءَ المكسورةَ إذا وقعَ قبلها حرفٌ مفتوحٌ، نُحِيَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ؛ لأنَّ الرَّاءَ المكسورةَ كأنَّها حرفانِ مكسورانِ

ما لم يكن بعد الكسرة حرفٌ استعلاءً، فنقول من الضَّرَرِ، ومن الكَبَرِ، ومن الصِّغَرِ، فتميلُ، ونقول من السَّرِقِ، فنفتحُ للقافِ التي بعد الرَّاءِ. ونقول: من عَمِرُوا، فتميلُ فتحةَ العينِ، ولا يُعْتَدُ بالسَّاكنِ؛ لأنَّهُ حاجزٌ ضعيفٌ. ونقول: من مَدْعُورٍ، وتميلُ ضمَّةُ العينِ، كما تقول: شَرِبْتُ مِنَ المُنْقَرِ، والمُنْقَرُ: الرِّكِيَّةُ^(٤) الكثيرةُ الماءِ.

(١) مهاري: جمع مَهْرِيَّة: إبلٌ منسوبة إلى قبيلة مَهْرَةَ بنت حيدان. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (مهر).
(٢) سورة الشعراء، ٦١/٢٦. وينظر: ابن الجزري، النَّشْرُ في القراءات العشر، ٦١/٢.
(٣) ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١٩١/١؛ وابن الجزري، النَّشْرُ في القراءات العشر، ٤٦/٢.
(٤) الرِّكِيَّة: البئرُ تُحْفَرُ، وَالْجَمْعُ رِكِيٌّ وَرَكَايَا. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ركو).

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُمِيلُ: حَبَطَ ^(١) رِيَا حٍ؛ لَانْفِصَالِ الرَّاءِ؛ وَلِأَنَّهَا فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى، كَمَا أَنََّّهُ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: مَرَزْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ، فِيمِيلُ، وَلَا يَعْتَدُّ بِالْقَافِ؛ لَانْفِصَالِهَا، وَالْأَكْثَرُ الْإِمَالَةَ فِي: حَبَطَ رِيَا حٍ، وَالْفَتْحُ فِي: مَالِ قَاسِمٍ. وَرَقَّقَ وَرَشَّ ^(٢) (بِشْرَرٍ)؛ لِلرَّاءِ الْمَكْسُورَةِ ^(٣).

وَمِمَّا شَابَهَ الْإِمَالَةَ كَسْرُهُمْ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْحَلْقِ، إِذَا كَانَ مَكْسُورًا، قَالُوا ^(٤): ضِحْكََا. وَقَالُوا: شَهْدُوا. وَقَالُوا: لِيَمًا، وَنَحِيفًا، وَرَجُلٌ جِيْرٌ: إِذَا غَصَّ، وَيُقَالُ: جِيْرَ الرَّجُلُ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ لَا يَكْسِرُونَ مِثْلَ هَذَا. وَقَالُوا: شَهْدَ، فَتَرَكَوا الشَّيْنَ مَكْسُورَةً؛ مِرَاعَاةً لِكَسْرِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الشَّكِيْنَ عَارِضٌ، وَقَالُوا: مَنَحَرًا، وَمِنْتِنًا، بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهَذَا مِنْ قَبِيلِ الْإِتْبَاعِ، كَمَا قَالُوا: أَنَا أَجُوْكَ، وَقَالُوا: أَنَا أَجِبُّ، وَهُوَ يَجِبُّ، وَأَنْتَ تَحِبُّ، وَهَذَا شَادٌّ ^(٥)، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

تَكْمِلَةٌ

اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ يُكْسَرُ أَوَّلُهُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاطِنَ، أَحَدُهَا: إِذَا كَانَ الْمَاضِي [ق ٩٧/و] عَلَى فِعْلٍ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، نَحْوُ: أَنَا إِعْلَمُ. الثَّانِي: إِذَا كَانَ أَوَّلُ الْمَاضِي أَلْفَ وَصَلٍ، نَحْوُ: أَنَا إِنُطَلِقُ. الثَّلَاثُ: يَكُونُ أَوَّلُ الْمَاضِي تَاءَ الْمَطَاوِعَةِ، نَحْوُ: أَنَا إِنُكْرَمُ، وَأَنَا إِنُتَخَرَجُ، وَلَا يَكُونُ الْكَسْرُ فِي الْيَاءِ. وَأَمَّا يَنْجَلُ، فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَّا لِتَنْقَلِبِ الْوَاوِ يَاءً، عَلَى حَسَبِ مَا يَبْتَدِئُ ^(٦) فِي بَابِ التَّصْرِيفِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَمِمَّا يَجْرِي مَجْرَى الْإِمَالَةِ إِبْدَالُهُمُ الصَّادَ زَايًا، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الدَّالُّ وَالصَّادُ سَاكِنَةً، وَالْأَكْثَرُ أَنْ تُشْرِبَ الصَّادُ صَوْتَ الزَّايِ، فَإِنْ كَانَتِ الصَّادُ مُتَحَرِّكَةً، نَحْوُ: صَدَفَ ^(٧)، لَمْ يَبْدُلُوهَا زَايًا خَالِصَةً، لَكِنَّهُمْ قَدْ يُشْرِبُونَهَا صَوْتَ الزَّايِ، وَقَالُوا: مَصَادِرَ، وَضَارَعُوا بِهَا الدَّالَّ، وَلَمْ يَبَالُوا (بِالْفَاصِلِ) ^(٨) السَّاكِنِ، وَقَالُوا:

(١) الخَبَطُ: وَرَقَ الْعِضَاءُ مِنَ الطَّلْحِ وَنَحْوِهِ، يَضْرِبُ بِالْعِصَا لِيَتَنَاطَرَ ثُمَّ تَلْعَفُ بِهِ الْإِبِلُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانَ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (خَبَطَ).

(٢) عثمان بن سعيد بن عديّ المصري (ت ١٩٧ هـ)، من كبار القراء، قرأ على نافع ولقبه بـ (ورش)؛ لشدة بياضه، أصله من القيروان، ومولده ووفاته بمصر. ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ٥٠٢/١؛ والزركلي، الأعلام، ٢٠٥/٤.

(٣) يريد قوله تعالى: ﴿ إِنِّهَا تَرْمِي بِشَرِّرٍ كَالْقَصْرِ ﴾، المرسلات، ٣٢/٧٧. فالراء الثانية مرققة وصلًا للكسر، ورفق الأولى؛ لإمالة الفتحة، وفي الوقف رفق الراء الثانية؛ تبعًا لترقيق الثانية. فهي مرققة عند ورش في الحاليين. ينظر: ابن الجزري، النثر في القراءات العشر، ١٠٦/٢.

(٤) وهي لغة تميم. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١٠٨/٤.

(٥) ينظر: سيبويه، م.ن، ١٠٩/٤.

(٦) ينظر: صفحة ١٤٩ من هذا الكتاب.

(٧) صدف: مال عن وعدل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صدف).

(٨) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

الصِّرَاطَ، وأشربوا الصَّادَ صوتَ الرَّاي؛ لأنَّ الطَّاءَ والدَّالَ من مخرجٍ واحدٍ، ولولا الإطباقُ^(١) لكانتِ الطَّاءُ دالًّا.

فإنَّ وقعتِ الدَّالُ بعدَ السِّينِ، نحوُ: التَّسديدِ، فمنَّ العربِ مَنْ يبدلُ السِّينَ زايًا، فيقولُ: التَّزديدُ، والبيانُ أكثرُ، وليسَ هنا جَعْلُ السِّينِ بينَ السِّينِ والرَّاي، فإنَّ وقعتِ الدَّالُ بعدَ الشِّينِ، نحوُ: أشدق، فمنَّ العربِ مَنْ يُشربُ صوتَ الرَّاي، والبيانُ أكثرُ.

فإنَّ وقعتِ الدَّالُ بعدَ الجيمِ، نحوُ: أجدر، فمنَّ العربِ مَنْ يُشربُ الجيمَ صوتَ الرَّاي؛ لأنَّ الجيمَ والشِّينَ من مخرجٍ واحدٍ.

وممَّا يقربُ ممَّا ذكرتهُ، السِّينُ مهملةٌ إذا وقعتْ بعدها (حروفُ الاستعلاء)^(٢)، الطَّاءُ، أو القافُ، أو الخاءُ، أو الغينُ، لا غيرَ، فمنَّ العربِ مَنْ يُبدلُها صادًا، فيقولُ في السِّراطِ: الصِّراطُ، ولا يبالون بما بينهما من الحروفِ، كما قالوا^(٣): جليلابا، وأمالوا الألفَ؛ للكسرةِ، وهذه لغةُ لبني العنبرِ^(٤)، والأكثرُ أن يتركوا السِّينَ على حالِها.

واعلم أنَّهم إذا أبدلوا حرفًا من حرفٍ للمقارنةِ، فإنَّ ذلكَ الحرفَ المبدلَ يكونُ قريبًا من المبدلِ منه، وقريبًا من الذي يطلبونَ مناسبتَهُ، ألا ترى أنَّ الصادَ من حروفِ الصِّفيرِ^(٥) كالسِّينِ، ولا فرقَ بينَ السِّينِ والصِّادِ إلَّا بالإطباقِ، لولا الإطباقُ لكانتِ الصَّادُ سينًا، والصَّادُ والطَّاءُ من حروفِ الإطباقِ، وكذلك: الصِّدْرُ، الرَّايُّ مثلُ الصِّادِ في الصِّفيرِ، ومثلُ الدَّالِ في الجهرِ^(٦).

(١) الإطباقُ: أن ينطبقَ اللِّسانُ على ما حاذاه من الحنكِ الأعلى، وحروفه: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ. ينظر: أبو عمرو الدَّاني، التَّحديد في الإِتقان التَّجويد، ١١٤.

(٢) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٣) لم تجد الباحثة هذا اللفظَ إلَّا عند السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٤٨/٥.

(٤) بنو العنبر بن عمرو بن تميم، ويقال: بَلْعنبر: حيٌّ من تميم من العدنانية. ينظر: الفلَقشندي، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ٦٨.

(٥) صوت يشبه الصِّفير عند النطق بـ (س، ز، ص). ينظر: أبو عمرو الدَّاني عثمان بن سعيد، التَّحديد في الإِتقان والتَّجويد، تح: غانم قدورة، ط٢، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الأردن، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ١١٥.

(٦) الجهر: الإعلان، وفي الاصطلاح: منع جريان النَّفس مع الحرف لقوَّة الاعتماد على المخرج. ينظر: أبو عمرو الدَّاني، التَّحديد في الإِتقان والتَّجويد، ١١٥.

[ق/٩٧] (اعلم أن) ^(١) تاء الافتعال إذا وقعت بعد الطاء تُبَدَلُ طاءً، لا غير، فنقول: اظْهَرَ. فإن وقعت بعد الصاد والضاد والطاء، جاز لك فيها وجهان، أحدهما: أن تبدل طاءً، فنقول: اضْطَبَّرَ، واطْظَلَمَ، واضْطَجَعَ، ومنهم من (يبدلُ الطَّاءَ طاءً فيدغمها) ^(٢)، يدغمُ الطَّاءَ، فيبدلُ الطَّاءَ طاءً، فيدغمها في الطَّاءِ؛ (لما بينهما من القرب) ^(٣)، فيقول: مُظْلَمًا.

ولا تدغمُ الصادُ في الطَّاءِ وكذلك الصادُ، ويتبيَّنُ ^(٤) هذا في باب الإدغام، إن شاء الله، وحكى سيبويه: "مُطَّجَعًا" ^(٥)، وهذا خارج عن القياس، (فيقرّ في موضعه ولا يتعدى) ^(٦)، (فلا يقاس عليه) ^(٧).

الثاني: أن تبدل بحسبها قبلها، فنقول: اصْبَرَ، واضْجَعَ، واطْلَمَ، كأنهم كرهوا الإظهار مع قرب المخرج، وكرهوا إدغام الأصلي في الزائد، فإن وقعت في الافتعال بعد الدال، أبدلت دالًا، لا غير، فنقول: ادَّانَ.

فإن وقعت بعد الزاي، كان لك وجهان، أحدهما: أن تُبَدَلَ التَّاءُ دالًا، فنقول: اذْدَانَ. الثاني: أن تُبَدَلَ التَّاءُ زايًا، فنقول: ازانَ، وهو يزأن، ولا تُدْغَمُ الزَّايُ في الدالِ، كما لا تُدْغَمُ الصادُ فيها؛ لزيادة الصَّغِيرِ.

فإن وقعت بعد الدال، كان لك فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تُبَدَلَ دالًا، ولا تدغمُ الدالُ فيها. الثاني: أن تُبَدَلَ دالًا، وتدغمُ الدالُ فيها، (نحو) ^(٨): مذكراً، وبه جاء القرآن ^(٩). الثالث: أن تُبَدَلَ دالًا، فيلزم أن تدغمُ الدالُ فيها، فنقول: مذكراً.

فإن وقعت بعد التَّاءِ، جاز لك ثلاثة أوجه، أحدها: أن تظهرَ، وهو أحسن، فنقول: مُثْرِدًا. الثاني: أن تدغمُ التَّاءُ في التَّاءِ، فنقول: مُثْرِدًا. الثالث: أن تبدل التَّاءُ ثاءً، فنقول: مُثْرِدًا، كرهوا إدغام الأصلي في الزائد، ورجوعه إليه.

فإن وقعت بعد السين، لك وجهان، الإظهارُ. وأن تبدلها سينًا، فنقول: مُسْتَمِعًا، ومُسَمِعًا. ومن العرب من يقول: اجدمغوا، والأكثرُ ألا تبدل التَّاءُ دالًا بعد الجيم، فيقال: اجتمغوا.

(١) كتبت في (ج) فقط.

(٢) كتبت على الجانب الأيسر في (أ). وغير موجودة في (ج).

(٣) غير مثبتة في (ج).

(٤) ينظر: صفحة ١٩٠ من هذا الكتاب.

(٥) في النسخة (ب): (مضججًا) بالضاد. سيبويه، الكتاب، ٤/١٠٥ و ٤/٤٧٠.

(٦) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٧) غير مثبتة في (ج).

(٨) في (ب): فنقول.

(٩) وذلك في سورة القمر، (فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ)، ٥٤/١٧، ١٥، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.

فإن وقعت تاء الافتعال بعد غير ما تكرت من الحروف، لم يكن إلا الإظهار، قال سيبويه: "وقد شبّه بعض العرب ممن تُرضى عربيته التاء بعد هذه الحروف الأربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، في (فعلت)، بهنّ في (أفعلت)؛ لأنه يُبنى الفعل على التاء، ويُغيّر الفعل، فتسكن اللام كما تسكن الفاء في أفعلت"^(١). وذلك قولهم: [ق ٩٨/و] فحَصَطُ^(٢)، وفحَصَطَ، وبلا شك أنّهما مفترقان؛ لأنك تقول: فحَصَ زيدٌ، فيفارق، وتاء الافتعال لا تفارق، وهذا بينٌ، إن شاء الله. وقال بعضهم^(٣): عدّه، يريدون: عدته، مشبّهها بها في أدان. هذا كله ضعيفٌ.

٣١.٢ باب التصريف

اعلم أنّ الأسماء المعربة أقل ما تكون عليه ثلاثة أحرف، ومتى جاء اسمٌ معربٌ على حرفين، فاعلم أنّ ثالثاً سقط منه، وأكثر ما يكون اللام، وأكثر ما يكون ياءً أو واوًا، نحو: يد، ودم، وتكون العين قليلاً، نحو: سه، الأصل: ستّة^(٤)، بدليل قولهم: أسّتها. وتكون الفاء، نحو: عدّة، الأصل: وعدّة.

وأما الأسماء المبنية، فتكون على حرفين، نحو: (ما) الموصولة والاستفهامية والشرطية، ولا يكون على حرفٍ واحدٍ إلا المضمّر المتصل، نحو: الكاف، من أكرمتك، والياء، من غلامي.

وأكثر ما تكون عليه الأسماء المعربة بحروف، كلها أصول، خمسة، نحو: سفرجل، ومتى وجدت اسماً على أكثر من خمسة أحرف، فاعلم أنّ فيه زيادة. وأكثر ما تكون عليه الأسماء بالزوائد سبعة، نحو: اخرجنا^(٥)، واستخراج، ومتى وجدت اسماً على أكثر من سبعة أحرف فاعلم أنّه مركّب، وأكثر ما تبلغ الأسماء بالتركيب تسعة، نحو: ثمانية عشر.

والأفعال أقل ما تكون على ثلاثة أحرف، ومتى وجدت فعلاً على حرفين، أو على حرفٍ واحدٍ، فليعلّه لحقته، نحو: عه.

والحروف تكون على حرفٍ واحدٍ، وعلى حرفين، وعلى ثلاثة أحرف، وعلى أربعة أحرف، نحو:

حتى.

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧١.

(٢) فحسط، فحست: بحثت، وهي لغة تميم. ينظر: سيبويه، م، ٤/٢٤٠؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (فحص).

(٣) ينظر: سيبويه، م، ٤/٤٧٢.

(٤) الستة: العجز، أو حلقة الدبر. وفيها لغات: سة وسة وأسّ. ينظر: ابن منظور، م، س، مادة (سته).

(٥) اخرجنا: تجمع وازدحم. ينظر: ابن منظور، م، س، مادة (حرجم).

وللثلاثية من الأسماء عشرة أبنية، ثلاثة مع سكون العين، وثلاثة مع فتح العين، واثنان مع كسر العين، واثنان مع ضمّ العين.

و(فعل) بضمّ الفاء، وكسر العين، لا يكون في الأسماء، وأمّا دُئِلٌ^(١)، فلا عبرة به، ألا ترى أنك إذا سميت بفعل لم ينصرف، وجرى مجرى المختصّ بالأفعال، ويكون في الفعل [ق ٩٨/و] المبني للمفعول به، نحو: ضُرب زيد.

وأمّا (فعل)، بكسر الفاء وضمّ العين، فلا يكون في الكلم، وكلها تكون في الأسماء وفي الصفات، إلّا (فِعلاً)، بكسر الفاء والعين، فإنه خاصّ بالأسماء، ولم يثبت سيوييه منه إلّا إبلاً.

وأمّا (فعل)، بكسر الفاء، وفتح العين، فقد جاء في الصفات قليلاً، قالوا: قومٌ عدى، ولم يثبت منه سيوييه^(٢) في الصفات إلّا هذا.

وللرباعية من الأسماء خمسة أبنية، كلها تكون في الأسماء وفي الصفات، وهنّ: (فعل)، نحو: جَعَفِرٌ، وَسَلَهَبٌ. و(فعل): فُلُقُلٌ، وَقُلُقُلٌ. و(فعل): زَبْرَجٌ^(٣)، وِدْفَنَسٌ^(٤). و(فعل): دِرْهَمٌ، وَهَجْرَعٌ^(٥). و(فعل): قِمَطْرٌ^(٦)، وَسِبَطْرٌ^(٧). وأمّا (فعل): بضمّ الفاء، وفتح اللام، فلم يثبت عند البصريين^(٨) أصل بناء، إنّما يأتي عند طلب التخفيف، وأمّا هُدْبٌ، فمحذوف من هُدَابٍ^(٩).

وللخماسية أربعة أبنية، (فعل): سَفْرَجَلٌ، وَشَمْرَدَلٌ^(١٠). و(فعل): قَذَعَمَلٌ^(١١)، وَخَبِعْتَنٌ^(١٢). و(فعل): قِرْطَعْبٌ^(١٣)، وَجِرْدَحْلٌ^(١٤). و(فعل): صَهْصَلِقٌ^(١٥)، وهذا الأخير وحده لا يكون في الأسماء.

(١) دُئِلٌ: اسم دابة تشبه ابن عرس، واسم قبيلة أبي الأسود الدؤلي. ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيوييه، ٤٧١/٣؛ والثّمانيني (ت ٤٤٢ هـ)، شرح النّصريف، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، مكتبة الرشد، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م، ٢٠٥.

(٢) ينظر: سيوييه، الكتاب، ٢٤٤/٤.

(٣) الزَّبْرَجُ: الوشّي. وقيل: الذهب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (زبرج).

(٤) الدفنس: الحمقاء البلهاء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (دفس).

(٥) الهجرع: الطويل الممشوق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (هجرع).

(٦) السبطر: السّريع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سبطر).

(٧) القمطر: الجمل القويّ السّريع، أو الضّخم، أو الرّجل القصير الضّخم. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قمطر).

(٨) خالف الأخفش سيوييه وجميع البصريين؛ إذ عدّ (فعل) من أبنية الرباعي المجرد نحو (جُحْدَب) و (جُودِر) وأنكره البصريون، وعدّوه متفرّعا من (فعل) إذ الفتح أخف من الضّم. ينظر: الشّاطبي، المقاصد الشّافية، ٢٨٦/٨.

(٩) الهدب والهداب: اللبّن الخائر جداً. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (هدب).

(١٠) الشمردل من الإبل: القويّ السّريع الفتيّ الحسن الخلق. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (شمردل).

(١١) القذعيل: القصير الضّخم من الإبل، ويقال: المرأة القصيرة الخسيّة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قذعيل).

(١٢) الخبعن: الشّديد الضّخم. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خبعن).

(١٣) القرطعة: الحزقة. ويقال: ما عليه قرطعة. ويقال: ما له قرطعة أي ما له شيء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قرطع).

(١٤) الجردحل من الإبل: الضّخم. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (جرّدحل).

(١٥) صهصلق الصوت: شديده. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صهصلق).

والتلثائي الأصول، يزداد من أوله، ومن وسطه، ومن آخره، ويبلغ بالزيادة أربعة، وخمسة، وستة، وسبعة، نحو: استخرج، ولا توجد فيه زيادتان من أول، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، (نحو: مُنْطَلِقٌ، ويوجد في هذا النوع^(١)) ثلاثة، نحو: مُسْتَخْرِجٌ، وشَدَّ إنْقَلَبَ، وهو الشَّيْخُ المسنُّ، هو من قَلَّ، ولا نظير له.

والرباعي الأصول، لا يزداد من أوله، إلا أن يكون جاريًا على الفعل، نحو: مُدْخَرٌ، وتوجد في أوله زيادتان إذا كان جاريًا على الفعل، نحو: مُتَدَخِرٌ، ولا توجد فيه ثلاثة؛ لأنها لا توجد في أول الرباعي، فلا توجد فيما يجري عليه.

فتكون الزيادة في الرباعي الأصول ثمانية، نحو: كَنَهَبِلِ^(٢)، وتكون ثلاثة، نحو: قَرْنُفَلٍ، وَفَدَوْكْسِ^(٣)، وتكون أربعة، نحو: فِرْدَوْسٍ، وتكون خمسة، نحو: حَبْرَكِي^(٤)، وَجَحْبَبِي^(٥)، ويبلغ الرباعي خمسة زيادة واحدة، على حسب ما ذكرته، ويبلغ ستة بزيادتين، نحو: عَيْطُمُوسٍ^(٦)، ويبلغ سبعة بثلاث زوائد، نحو: اِخْرَنْجَامٍ.

والخماسي الأصول، لا يزداد فيه إلا بواحدة، وتكون خمسة وسادسة، فالخامسة: الياء والواو، فالياء في مثالين: (سَلْسَبِيلٌ)، [ق ٩٩/و] وهو (اسم)^(٧)، و(دَرْدَبَيْسٌ)^(٨)، وهو صفة، و(خَرْعَبِيلٌ)^(٩) وهو اسم، (ولا يكون صفة)^(١٠) (وقد عميل وهو صفة، والواو)^(١١) (في مثالين: عَضْرَفُوطٌ)^(١٢) وهو اسم ولا يكون صفة)^(١٣)، وقرطبوس^(١٤)، وهو صفة. والسادسة الألف، ولها مثال واحد: قَبْعَنْزِي^(١٥)، ولا تكون صفة.

(١) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).
(٢) الكَنْهَلُ: جمع (كَنْهَلَةٌ)؛ شَجَرٌ عِظَامٍ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (كهبل).
(٣) الفَدَوْكْسُ: الأسد. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (فدكس).
(٤) حَبْرَكِي، وهو: الطويل الظهر القصير الرجلين. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حبرك).
(٥) جَحْبَبِي، وهو: حيٌّ من الأنصار. ينظر: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، المعارف، ١٢١/٤.
(٦) العيطموس: الجميلة، وقيل: الطويلة، وقيل: التامة الخلق، وقيل الهرمة. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (عطمس).
(٧) في (ب): صفة.
(٨) الدَرْدَبَيْسُ: الشَّيْخُ الهرم. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (دردبس).
(٩) خَرْعَبِيلٌ: الأباطيل. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٢٢/٣.
(١٠) غير موجودة في (ج).
(١١) كتبت في (ج) فقط.
(١٢) العظاءة الذكر. ينظر: ابن السراج، م.ن، ٢٢٢/٣.
(١٣) كتبت فقط في (أ) و(ج) دون ب.
(١٤) القَرطَبُوسُ: الدَاهِيَةُ، بفتح القاف، وبكسرها: النَّاقَةُ العظيمة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرطبس).
(١٥) القَبْعَنْزِي: الجمل العظيم. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قبعثر).

والزِّيَادَةُ تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ لِمَعْنَى، وَهِيَ أَقْوَى الزَّوَائِدِ. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلإِلْحَاقِ. الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ لِلتَّطْوِيلِ. الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِلْمِدِّ، وَهَذِهِ أضعفُ الزَّوَائِدِ.

والزِّيَادَةُ تَكُونُ بِالتَّضْعِيفِ، وَتَكُونُ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ، فَالزِّيَادَةُ بِالتَّضْعِيفِ تَكُونُ فِي الحُرُوفِ كُلِّهَا، إِلَّا الأَلْفَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَضَاعَفُ، وَإِذَا تَوَقَّرتِ الأَصُولُ، وَلَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ المِثْلَيْنِ فَاصِلًا، أَوْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا حَرْفَ زَائِدٍ، حَكَمْتَ بِالزِّيَادَةِ فِي أَحَدِهِمَا، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ وَاحِدًا، حَكَمْتَ بِالأَصَالَةِ لَهَا، نَحْوُ: رَدَدْتُ، الدَّالانِ أَصْلانٍ؛ لِأَنَّ الأَصُولَ لَمْ تَتَوَقَّرْ، إِذَا جَعَلْتَ أَحَدَهُمَا زَائِدًا.

وكذلك دَرَدَبَيْسٌ، الدَّالانِ أَصْلانٍ؛ لِأَنَّ الفاصِلَ أَصْلًا، وكذلك كَبَّكَبٌ^(١)، تحكُّمٌ عَلَى الكافَيْنِ، وَعَلَى الباءَيْنِ بِالأَصَالَةِ؛ لِأَنَّكَ إِِنْ حَكَمْتَ عَلَى إِحْدَى الكافَيْنِ وَعَلَى إِحْدَى الباءَيْنِ بِالزِّيَادَةِ، بَقِيَتْ الأَصُولُ حَرْفَيْنِ، وَلَا تحكُّمٌ عَلَى إِحْدَى الكافَيْنِ بِالزِّيَادَةِ، وَتحكُّمٌ عَلَى الباءَيْنِ بِالأَصَالَةِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ الكافَيْنِ بِأَصْلٍ، وَكذلك العكسُ، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ زَائِدَيْنِ، أَوْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا زَائِدًا، صَحَّ أَنَّهما أَصْلانِ.

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ بِغَيْرِ تَضْعِيفٍ، فَتَكُونُ فِي عَشْرَةِ أَحْرَفٍ يَجْمَعُها: أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ (وقَدْ جَمَعَهَا ابنُ مالِكٍ^(٢)) فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ^(٣):

[الطَّوِيلُ]

٣١- هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِئِهِ نَهَائِيَهُ مَسْؤُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ

وَالأَصْلُ فِي الزِّيَادَةِ لِلحَرَكَاتِ، وَلَا تَكُونُ الحَرَكَاتُ إِلَّا زَوَائِدًا، فَزِيدَتْ الحُرُوفُ المَتَوَلِّدَةُ عَنْهَا الأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالوَاوُ، ثُمَّ زِيدَتْ الهَمْزَةُ وَالهاءُ؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا وَمَخْرَجَ الأَلْفِ مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ.

وَزِيدَتْ النُّونُ؛ لِأَنَّ غَنَّتْها أَلْحَقَتْها بِالْيَاءِ وَالوَاوِ، أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ تَدْعَمُ فِي الوَاوِ وَالْيَاءِ مَعَ بُعْدِ النُّونِ مِنَ الياءِ وَالوَاوِ فِي المَخْرَجِ.

وَزِيدَتْ المِيمُ؛ لِمَوافَقَتِها النُّونَ فِي الغَنَّةِ. وَزِيدَتْ اللَّامُ؛ لِقَرْبِها مِنَ النُّونِ، أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّامَ تَدْعَمُ فِي النُّونِ، وَالنُّونُ تَدْعَمُ فِي اللَّامِ، عَلَى حَسَبِ ما يَتَبَيَّنُ^(٤) فِي بابِ الإِدْغامِ، إِنْ شاءَ اللهُ.

وَزِيدَتْ النَّاءُ؛ لِأَنَّها تُبَدَّلُ مِنَ الوَاوِ كَثِيرًا، قالوا: [ق ٩٩/ظ] تُرَائًا، وَتُخْمَةً، وَتَكَأَةً، وقالوا: اتَّكَأَتْهُ اضْجَعَتْهُ^(٥) وَيَتَبَيَّنُ^(٦) لَكَ هَذَا بَعْدُ، وَمِنْهُ ما قَدْ مَضَى.

(١) كَبَّكَبٌ: اسْمُ جَبَلٍ بِمَكَّةَ. يَنْظُرُ: ابنُ مَنْظُورٍ، لِسانِ العَرَبِ، مَادَّةُ (كَبَب). (كَبَب).

(٢) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ، ابنُ مالِكِ الطَّائِي الجَيَّانِي، أَبُو عَبْدِ اللهِ، جَمالُ الدِّينِ: أَحَدُ الأئِمَّةِ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ. وُلِدَ فِي جَبانِ (بِالأَنْدلسِ) وَانْتَقَلَ إِلى دِمَشقٍ وَتَوَقَّفَ فِيها (٦٧٢هـ)، مِنْ كَتَبِهِ: الأَلْفِيَّةُ فِي النُّحُو، وَتَسْهِيلُ الفَوائِدِ، وَشَرَحُ الكافِيَةِ الشَّافِيَّةِ. يَنْظُرُ: الزَّرْكَلي، الأَعْلَامُ، ٦/٢٣٣.

(٣) كُتِبَ عَلَى الجانِبِ الأَيْمَنِ فِي (أ). وَغَيْرِ مَوْجُودِ فِي (ج). وَيَنْظُرُ: ابنُ مالِكٍ، شَرَحُ الكافِيَةِ الشَّافِيَّةِ، ٤/٢٠٣٣.

(٤) يَنْظُرُ: صَفْحَةُ ١٩٠ مِنْ هَذَا الكِتابِ.

(٥) مَطْمُوسٌ فِي (أ) وَ(ب).

(٦) يَنْظُرُ: صَفْحَةُ ٨١-٨٢، وَمِنْ هَذَا الكِتابِ.

وزادوا السَّيْنِ؛ لقربها من النَّاءِ، وهما من الحروفِ المهموسة^(١)، ومن الحروفِ المنسفة^(٢)، ومن الحروفِ المنفتحة^(٣)، ولا تزدادُ السَّيْنُ إِلَّا مَعَ النَّاءِ في الاستعمالِ، وما تصرَّفَ منه. وأمَّا السَّيْنُ في اسطاعٍ، فهي عَوْضٌ من العينِ؛ لأنَّها معرَّضةٌ للحذفِ عندَ لحاقِ ضميرِ الرَّفْعِ، نحو: أَطَعْتُ. وهذه الحروفُ تكونُ أصولًا إِلَّا الألفَ، فإنَّها لا تكونُ أصلًا، إِلَّا أنْ تكونَ بدلًا من أصلٍ، وسمَّيتُ هذه الحروفُ الرُّوائدُ؛ لأنَّها لا تكونُ زيادةً بغيرِ تضعيفٍ، إِلَّا بها، وتُعلَّمُ الزِّيَادَةُ في الحروفِ بسبعةِ أشياء، أوَّلُها: الاشتقاقُ^(٤).

الثَّانِي: التَّصْرُفُ^(٥)، نحو: تَنْثَلُ^(٦)، تحكُّمٌ على النَّاءِ الأولى بالزِّيَادَةِ؛ لأنَّهم يقولون: تَنْثَلُ، بفتح النَّاءِ، وضمِّ الفاءِ، والنَّاءُ في هذا زائدةٌ؛ لأنَّ جَعْفَرًا ليس في الكلامِ، فهي في الأوَّلِ زائدةٌ. **الثَّالِثُ:** الأحكامُ، نحو: مَهْدَدٍ^(٧)، الميمُ أصليةٌ، وإحدى الدَّالينِ زائدةٌ؛ لأنَّها لو كانتِ الميمُ زائدةً، والدَّالانِ أصليَّتانِ؛ لأدغمتِ الدَّالُ في الدَّالِ، كما قالوا: مَفْرًا، ومردًا. **الرَّابِعُ:** عدمُ النَّظِيرِ، تحكُّمٌ على الهمزةِ في إمعة^(٨) بالأصالة؛ لأنَّ إفعالًا ليس في الصِّفَاتِ، وإنَّما يوجدُ في الأسماءِ قليلًا. وقالوا للقصيرِ: دِنْبَةٌ.

الخامسُ: الكثرةُ، قالوا في اسمِ بلدٍ: مَنبِجٌ^(٩)، الميمُ زائدةٌ؛ لكثرةِ زيادةِ الميمِ أوَّلًا؛ ولأنَّه ليس في الكلامِ مثلُ جَعْفَرٍ، بفتحِ الفاءِ، وكسرِ اللَّامِ الأولى. ومن ذلك: أوتكى^(١٠)، الهمزةُ زائدةٌ، ولا تحكُّمٌ عليها بالأصالة وتجعلُها مثلَ خَوْزَلَى^(١١)؛ لكثرةِ زيادةِ الهمزةِ أوَّلًا. **السادسُ:** اللُّزومُ، تحكُّمٌ على النُّونِ في قِنْدَاوٍ^(١٢)، وسِنْدَاوٍ^(١٣) بالزِّيَادَةِ بلزومِهما ثانيةً هذا البناءُ، إذ لو كانتِ أصلًا لَوُجِدَتْ مرَّةً نونًا، ومرَّةً غيرَ نونٍ، فإنْ قُلْتَ فاحكُّم على الهمزةِ بالزِّيَادَةِ، فإنَّها - أيضًا -

(١) الهمس: جريان النَّفسِ مع الحرف؛ لضعفِ اعتماده على المخرجِ. ينظر: الدَّانِي، التَّحْدِيدُ، ١١٢.

(٢) المستقلة: هي الحروفُ التي لا يعلو بها اللسانُ إلى جهةِ الحنكِ. ينظر: الدَّانِي، م، ن، ١١٤.

(٣) المنفتحة: عكسُ المطبقة، وهي الحروفُ التي لا تطبقُ بشيءٍ منها لسانك على الحنكِ. ينظر: الدَّانِي، م، ن، ١١٤.

(٤) الاشتقاق: نزع لفظٍ من آخر، بشرطِ مناسبتِهما معنىً وتركيبًا، ومغايرتِهما في الصِّغَةِ. ينظر: الجرجاني، التَّعْرِيفَاتِ، ٢٧.

(٥) تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلا بها التَّصْرِيفُ. ينظر: الجرجاني، التَّعْرِيفَاتِ، ٥٩.

(٦) التَّنْثَلُ: التَّغْلِبُ، أو جَرْؤُهُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (تقل).

(٧) مَهْدَدٌ: اسمُ امرأةٍ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (مهد).

(٨) الإمعة: الذي لا رأي له، يَقُولُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنَا مَعَكَ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (أمع).

(٩) من مدن سورِيَّةَ، فتحها أبو عبيدة، وهي بلد أبي فراسٍ والبحتري، واسمها مأخوذ من نبج أي قد بالنَّبْجَةِ وهي الأكمة؛ لوجود ربوة عظيمة فيها، وقد يكون اسمها سريانيَّ محرف عن منبج لوجود عين فيها تسمى الرام، وقيل منبج تحريف منبذ أي منبذ الحرير؛ لشهرتها بتربية دودة القز قبل خرابها، فكان يقال كساء منبجاني، خربها تيمور لينك، وأعيد إعمارها في عهد عبد الحميد. ينظر: العزِّي، كامل بن حسين بن محمد بن مصطفى البالي الحلبي (ت ١٣٥١هـ)، نهر الذهب في تاريخ حلب، ط ٢، دار القلم، حلب، ١٤١٩م، ٣٩٥/١-٣٩٨.

(١٠) الأوتكى: ضرب من التمر، قيل: ثمر الشَّهْرِيْزِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (وتك).

(١١) سبق ذكره صفحة ١١٤.

(١٢) القِنْدَاوُ: الرَّجُلُ القَصِيرُ، أو الصَّغِيرُ العنقِ العَظِيمِ الرَّأْسِ، وجملاً قِنْدَاوُ: صُلْبٌ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (قدا).

(١٣) السِّنْدَاوُ: الجريءُ المقدمُ. ينظر: ابن القطاع الصَّقَلِي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ٢٠١.

لازمة، قُلْتُ: قَدْ حُكِيَ: عِنْهُوَ^(١)، فَلَمْ تَلْزَمْ وَلَا تَكْ لَوْ حَكَمْتَ عَلَى الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ وَالْوَاوِ بِالزِّيَادَةِ لَبَقِيَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَمَنْعَ أَنْ يُقَالَ بِالْعَكْسِ، أَنَّهُمْ قَالُوا: عِنْهُمَا.

السَّابِعُ: إِذَا أَمَكَّنَكَ إِدْخَالَ الْبِنَاءِ فِي أُبْنِيَةِ الزَّوَائِدِ، [ق ١٠٠/و] وَإِدْخَالَهُ فِي أُبْنِيَةِ الْأَصُولِ، وَكَلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا نَظِيرَ لَهُ، فَأَدْخَلَهُ فِي أُبْنِيَةِ الزَّوَائِدِ؛ لِأَنَّ الْأُبْنِيَةَ (بِالزِّيَادَةِ)^(٢) كَثِيرَةٌ، وَأُبْنِيَةُ الْأَصُولِ قَلِيلَةٌ، فَكَسَّرَ مَا عَلِمَ مِنَ الْعَرَبِ فِيهِ الْكَثْرَةَ، أَوْلَى مِنْ كَسْرِ مَا عَلِمَ مِنَ الْعَرَبِ فِيهِ الضَّبْطُ وَالتَّقْلِيلُ، مِثَالُ ذَلِكَ: كَنَهَبِلٌ^(٣)، النَّوْنُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّكَ إِنْ قَلَّتْ بِالْأَصَالَةِ، (زِدْتَ فِي أُبْنِيَةِ الْأَصُولِ مَا لَمْ يَثْبُتْ، وَإِذَا قَلَّتْ بِالزِّيَادَةِ)^(٤)، زِدْتَ فِي أُبْنِيَةِ الزَّوَائِدِ، وَهَذَا أَيْسَرُ؛ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

٣٢.٢ باب زيادة الهمزة

الهمزة تُرَادُ أَوَّلًا، قَالُوا: أَحْمَرُ، وَتُرَادُ ثَانِيَةً، قَالُوا: شَأْمَلًا^(٥)، وَتُرَادُ ثَالِثَةً، قَالُوا: شَمَالًا، وَتُرَادُ رَابِعَةً، قَالُوا: جُرَائِضُ، لِلْجَمَلِ الْعَظِيمِ الْبَطْنِ، الشَّدِيدِ، وَحَكَمَ بِالزِّيَادَةِ هُنَا؛ لِقَوْلِهِمْ فِيهِ: جِرَواصًا. وَقَالُوا: ضَهْيَاً هُوَ، مِنْ ضَاهَيْتُ، وَلَيْسَتْ مِنْ ضَاهَاتٍ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: ضِهْيَاءٌ، وَهَذِهِ مِنْ ضَاهَيْتُ بِلَا خِلَافٍ، وَالضَّهْيَاءُ وَالضَّهْيَاءُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي لَا تَحِيضُ.

وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ: "شُدَّارَةٌ"^(٦)، وَشُدَّارَةٌ لِلسَّيِّئِ الْخَلْقِ، فَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ زَائِدَانِ؛ لِسُقُوطِهِمَا، فَشُدَّارَةٌ مِثْلُ: قِنْعَاسٍ، وَهُوَ: الْجَمَلُ الْعَظِيمُ.

وَأَوْلَقُ^(٧) فَوْعَلٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: أَلِقَ عَلَى اللَّزُومِ، وَقَالُوا: هُوَ مَأْلُوقٌ، وَلَمْ يَسْمَعْ: مَوْلُوقٌ. وَأَيْدَعُ^(٨): أَفْعَلٌ، وَأَوْتَكِي^(٩): أَفْعَلَى؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْهَمْزَةِ أَوَّلًا أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ ثَانِيَةً، وَمَتَى وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ أَوَّلًا، حَكَمْتَ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَبِيوِيهِ^(١٠) فِي أُبْنَيْمٍ، وَهُوَ مَوْضِعٌ: إِنَّهُ أَفْعَلٌ، وَجَعَلَهُ مِمَّا فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا قَلِيلٌ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ إِنَّهُ مِثْلُ: صَمَحَمَحٍ^(١١)، دَمَكَمَكٍ^(١٢). وَمَتَى وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ غَيْرَ أَوَّلٍ، حَكَمْتَ عَلَيْهَا بِالْأَصَالَةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ؛ لِقَلَّةِ زِيَادَتِهَا غَيْرَ أَوَّلٍ.

(١) العنز هو: العازف عن اللهو والنساء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عزه).

(٢) في ب: بالزوايد.

(٣) الكنهيل: بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (كهل).

(٤) غير موجود في (ج).

(٥) الشأمل: الرّيح إذا هبت شمالاً. ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٣٣/٢.

(٦) أبو زيد الأنصاري، التّوادر في اللّغة، ٥٨٩.

(٧) الأولق: من ألق: جنّ المجنون، أو الأحمق، ومن ولق: بمعنى: كذب. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ولق).

(٨) الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: الرّعفران. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (يدع).

(٩) الأوتكى: ضرب من التمر، قيل: ثمر الشّهريز. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (وتك).

(١٠) ينظر: سبوييه، الكتاب، ٢٤٧/٤.

(١١) الصّمحح: الشّديد، وقيل: الأصلع. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (صمح).

(١٢) الدّمك: الشّديد القويّ. الصّمحح. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (دمك) و(صمح).

٢. ٣٣. بابُ زيادةِ الميمِ

[ق ١٠٠/ظ] الميمُ كالهَمْزةِ إذا وَقَعَتْ أَوَّلًا، حَكَمْتَ بِزِيادَتِهَا حَتَّى يَقومَ دَليلٌ؛ لكَثْرَةِ زِيادَتِهَا أَوَّلًا، وَإِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ حَكَمْتَ بِالْأَصَالَةِ حَتَّى يَقومَ دَليلٌ عَلى زِيادَتِهَا لِقَلَّةِ زِيادَتِهَا غَيْرَ أَوَّلٍ (مَعَدَّ) الميمُ أَصْلًا، وَهُوَ مِنْ أَمْعَدَ: إِذَا أَفْسَدَ، قَالَ: "وَخَارِبَيْنِ خَرَبًا فَأَمْعَدًا"^(١)، وَالخارِبُ: السَّارِقُ الإِبِلِ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: تَمَعَّدَ الرَّجُلُ، وَتَمَعَّدَدَ: تَفَعَّلَ، نَحْوُ: تَدَخَّرَجَ، وَليْسَ وَزْنُهُ تَمَفَعَلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ مِنْ هَذَا إِلاَّ تَمَسَّكَنَ، وَتَمَدَّرَجَ، فَتَمَفَعَلَ فِي الكَلَامِ أَقَلُّ مِنْ أَصَالَةِ الميمِ أَوَّلًا.

والميمُ فِي مِعْزَى، أَصْلٌ لِقَوْلِهِمْ: المِعْزَى، وَماعِزٌ، وَالميمُ فِي مَنجَنيقٍ أَصْلًا، وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ زائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: مَجَانيقٌ، إِذَا صَحَّتْ زِيادَةُ النُّونِ، صَحَّتْ أَصَالَةُ الميمِ؛ لِأَنَّهُ لا يوجَدُ زِيادَتانِ مِنْ أَوَّلٍ فِي غَيْرِ الأَسْمَاءِ الجاريةِ عَلى الأَفْعالِ، وَإِنقَطَلَ^(٢) شادُّ.

وَأَمَّا جَنْفُونًا^(٣)، فَهُوَ ثَلَاثِيٌّ، وَفِيهِ بَعْضُ حُرُوفِ المَنجَنيقِ بِمَنْزِلَةِ: لِأَلِ^(٤)، وَلُؤْلُؤٍ، وَلَمْ يُدْعَ ذَلِكَ فِي إِنْقَطَلَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ قَحَلٍ، إِذَا يَبَسَ، وَجَنَّقَ مَأخُودٌ مِنْ حُرُوفِ المَنجَنيقِ، فَلا يِلْزَمُ أَنْ تَوَخَّذَ كُلُّهَا، بِمَنْزِلَةِ حَوْقَلٍ، وَاسْتَرْجَعَ، رُكْبًا مِنْ بَعْضِ حُرُوفِ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ، وَمِنْ بَعْضِ حُرُوفِ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رُجِعُونَ﴾^(٥).

وَأَمَّا ميمٌ مَنجَنُونٍ^(٦) فَأَصْلٌ؛ لِأَنَّ مَفْعُولًا لَيْسَ فِي الكَلَامِ، وَكَذَلِكَ فَنَعْلُولٌ، لَيْسَ فِي الكَلَامِ، فَالنُّونُ فِي مَنجَنُونٍ أَصْلٌ؛ لِأَنَّ فِي الكَلَامِ عَضْرَفُوطًا^(٧) وَحَنْدُقُوقًا^(٨)، وَحَنْدُقُوقٌ مَلْحَقٌ بِعَضْرَفُوطٍ، وَمَنجَنُونٌ مِثْلُهُ. وَميمٌ مَأَجَجٍ^(٩)، وَمَهْدَدٍ^(١٠) أَصْلٌ؛ لظَهْورِ التَّضْعيفِ، وَهُوَ مَلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ، كَقَرْدَدٍ، وَلَوْ كَانَتِ الميمُ زائِدَةً لِقِيلٍ: مَأَجَجٌ، وَمَهْدَدٌ، كَمَا قِيلَ: مَفَرٌّ.

(١) فِي (ب): وَخَارِبَيْنِ خَرَبًا مَعَدًّا.

البَيْتُ بِلا نَسْبَةٍ، وَلَمْ تَجِدْهُ الباحِثَةُ بِروايَةٍ (فَأَمْعَدًا)، وَالوارِدُ: أَخْشَى عَلَيْهَا طَيْبًا وَأَسَدًا، ... وَخَارِبَيْنِ خَرَبًا فَمَعَدًا. ينظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٤٤٤ هـ)، الكنز اللغوي في اللسان العربي، تح: أوغست هفتر، دط، مكتبة المتنبي، القاهرة، دت، ٤٦؛ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ١٢٦/٢؛ وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ٧٤/٢؛ وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٤٠/٢؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (خرَب).

(٢) إِنْقَطَلَ: هَرَمٌ، مُخْلَقٌ مِنَ الكَبِيرِ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (قحَل).

(٣) أَي رَمونًا بِالمَنجَنيقِ. ينظر: أبو علي الفارسي، التكملة، ٥٦١.

(٤) لِأَلِ: بائِعُ اللُّؤْلُؤِ. ينظر: أبو علي الفارسي، م، ن، ٥٦١.

(٥) سورة البقرة، ١٥٦/٢.

(٦) المَنجَنُونُ: الدُّوْلَابُ الَّتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (منجنون).

(٧) العَضْرَفُوطُ: دُوَيْبَةُ بِيضَاءُ ناعِمَةٌ. أو ذَكَرَ العِطَاءُ، وَهُوَ دابَّةٌ. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢٠٣/٢؛ وابن منظور، م، س، مادة (عضر فط).

(٨) الحَنْدُقُوقُ: بَقْلَةٌ أو حَشيشَةٌ كالفَتِّ الرُّطْبِ، نَبْطِيَّةٌ مُعْرَبَةٌ، وَقِيلَ: الطَّوِيلُ المَضْطَرَبُ شِبْهُ المَجْنُونِ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادة (حندق).

(٩) مَأَجَجٌ: اسمُ مَوْضِعٍ، بِجِيمَيْنِ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ (أَجَجَ): إِذَا أَسْرَعَ، أو مِنْ أَجَّتِ النَّارُ: إِذَا احْتَدَمَتْ، أو مِنْ المَاءِ الأَجَاجِ وَهُوَ المَلْحُ. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣٢/٥.

(١٠) مَهْدَدٌ: اسمُ امْرَأَةٍ. ينظر: ابن منظور، م، س، مادة (مهد).

والميم في مرعزي^(١) زائدة؛ لأنها أول، ولأن فعلًا ليس في الكلام، فيلزم أن يقال في مرعزاء الممدود المخفف: إن الميم زائدة؛ لأنها صحت زيادتها في مرعزي المقصور المشدد. وإن كان قد جاء طرّمساء، يقال: ليلة طرّمساء، أي: مظلمة.

وتزاد الميم أولًا، كما ذكرته، وتزاد رابعةً طرفًا، قالوا: زُرُقَمٌ وسُنْهُمٌ، وغيرَ طرفٍ، قالوا: دُلامِصٌّ^(٢)، كما قالوا: [ق ١٠١/و] جرائض.

ولم يذكر سيبويه هزماسًا، ولا قماريصًا، فيظهر أنّهما عنده بمنزلة لؤلؤ ولآلٍ، وسبَطٍ^(٣) وسبَطِرٍ^(٤). وقال الأصمعي: قماريصٌ من القريص، وهرماسٌ من الهرس. ويمكن أن يقال هذا في شذارة وشذارة، وما جاء مثله.

٣٤.٢ باب زيادة الألف

الألف تزداد ثانيةً، نحو: ضاربٍ. وثالثةً، نحو: كتابٍ. ورابعةً، نحو: حُبلى. وخامسةً، نحو: حبركى. وسادسةً، نحو: قَبَعَتِي.

وتحكم على الألف بالزيادة حتى يقوم دليل على أنها بدلٌ من أصلٍ، كقَطَوِي^(٥)؛ لآتته مثل صَمَحِحٍ، وما ضوعفت عينه ولامه كثيرٌ، أكثر من فَعَوَعَلٍ، وأجاز سيبويه فيه: فَعَوَعَلًا، وفَعَلَعَلًا.

وأما اِفْطَوِي، فهو: (افْعَوَعَلٌ؛ لأن^(٦)) اِفْعَلَعَلًا ليس من كلام العرب، ولا يلزم إذا كان المعنى واحدًا، أن يكون الحكم واحدًا في التضعيف؛ لأنه ليس بمصدرٍ جارٍ على الفعل، لكنه يلزم أن يكون من مادةٍ واحدة.

(١) المرعزي: كالصوف يُخَلِّصُ من شجر العنز. ينظر: الخليل الفراهيدي، العين، ٣٣٤/٢.

(٢) الدلاميص: البراق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دلمص) و(دلمص).

(٣) السبَط: الممتد المسترسل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سبط).

(٤) السبَطِر: السريع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سبطر).

(٥) القَطَوِي: الذي يُقَارِبُ المشي من كلِّ شيء، ضرب من المشي السريع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قط).

(٦) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

٣٥.٢ باب زيادة الياء

الياء تزداد أولًا، نحو: يَرْمَعُ^(١)، وتزداد ثانيةً، نحو: صَيِّعِمُ^(٢)، وتزداد ثالثةً، نحو: عَثِيرُ^(٣). ورابعةً، في زَيْنِيَّةٍ^(٤). وخامسةً: سُلْحَفِيَّةٍ^(٥)، وأينما وقعت الياء حكمت عليها بالزيادة حتى يقوم دليلٌ.

وزيادة الياء أولًا، أكثر من زيادتها غير أولًا، ولذلك قالوا في يَهَيِّرُ^(٦): يَفْعَلُ، وحكموا على الثانية بالأصالة، ومع ذلك أنهم قالوا: يَهَيِّرِي^(٧)، ويَهَيِّرِي: يَفْعَلِي، بمنزلة مَكْوَرِي^(٨).

ولا تكون الياء أصلًا في بنات الأربعة إلا بالتضعيف، نحو: صَيِّصِيَّةٍ^(٩)، والياء في يَأْجُجُ^(١٠) أصلٌ؛ للتضعيف، وهو ملحَقٌ بِجَعْفَرٍ، ولذلك لم يدغم. والياء في يَسْتَعْوِرُ^(١١) أصلٌ، وهو بمنزلة عَضْرُوطٍ؛ لأن بنات الأربعة لا يزداد من أولها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها، وليس في الكلام يَفْتَعُولُ.

٣٦.٢ باب زيادة الواو

[ق ١٠١/ظ] الواو لا تزداد أولًا، ومتى وقعت أولًا حكمت بالأصالة، فَوَرَنْتَلُ^(١٢) بمنزلة جَحَنْفَلٍ^(١٣)، قالوا: وهنا أصلٌ، وإن كانت لا تكون أصلًا في بنات الأربعة إلا بالتضعيف؛ لأن ما يوجد على وجه ما أولى مما لم يوجد أصلًا.

(١) يرمع: يتحرك. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (رمع).

(٢) الصَيِّعُمُ: الأسد. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ضعم).

(٣) العَثِيرُ: العُبار. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عثر).

(٤) الزَيْنِيَّةُ: الشَّيْبُ، والزَّيْنُ: الدَّفْعُ، والزَّيْنِيَّةُ: الَّذِينَ يَزْبِنُونَ النَّاسَ أَي يَدْفَعُونَهُمْ. وَالزَّيْنِيَّةُ عِنْدَ الْعَرَبِ الشَّرْطُ، وَكُلُّهُ مِنَ الدَّفْعِ، وَالزَّيْنِيَّةُ الْمَلَائِكَةُ الَّتِي تَدْفَعُ أَهْلَ النَّارِ إِلَيْهَا. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (زين).

(٥) السُّلْحَفِيَّةُ: السُّلْحَفَاءُ. ينظر: ابن سيده، المخصَّص، ١٧/٣.

(٦) يَهَيِّرُ: الْحَنْظَلُ، وَقِيلَ: السَّمُّ. وَقِيلَ: صَمْعُ الطَّلْحِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (هير).

(٧) يَهَيِّرِي: الْبَاطِلُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (هير).

(٨) الْمَكْوَرِيُّ: الْقَصِيرُ الْعَرِيضُ. وَقِيلَ: اللَّئِيمُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (كور).

(٩) الصَيِّصِيَّةُ: مَفْرَدُ الصَّيَّاصِي: شَوْكُ النَّسَاجِينِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (صيا).

(١٠) مَكَانٌ مِنْ مَكَّةَ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (يأجج).

(١١) الْبَسْتَعْوَرُ: شَجَرٌ تَصْنَعُ مِنْهُ الْمُسَاوِيكُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (يستعر).

(١٢) وَرَنْتَلُ: الشَّرُّ وَالْأَمْرُ الْعَظِيمُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ورل).

(١٣) الْجَحَنْفَلُ: الْعَظِيمُ الشَّقَّةُ. ينظر: السِّيوطي (ت ٩١١هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ٣٥/٢.

وتزادُ ثانيةً: عَوْسَجٌ^(١). وثالثةً: جَهْوَرٌ^(٢). ورابعةً: تَرْقُوةٌ. وخامسةً: قَلَنْسُوةٌ، ومتى وقعت الواو غير أولٍ، حكمت بالزيادة، حتى يقوم دليلٌ، نحو: عزويت، تحكّم على الواو بالأصالة، وعلى التاء بالزيادة؛ لأنّ عريفًا موجودٌ، وفَعْوِيلٌ ليس في الكلام، وعزويت موضعٌ، (وقيل القصير)^(٣). وتدورَةٌ: تَفْعَلَةٌ، وكذلك تَنْهِيَةٌ، يُعلمُ هذا بالاشتقاق؛ لأنّ تدورَةٌ: دارةٌ بينَ جبالٍ، والتَنْهِيَةُ: المكانُ الذي ينتهي إليه السيلُ، والنّوديّةُ: وهوَ عودٌ تُصَرُّ به النّاقَةُ، تَفْعَلَةٌ؛ لأنّ فَوَعَلَةٌ غيرُ موجودٍ، وأمّا تَرْقُوةٌ ففَعْلُوةٌ، بمنزلة عَرْقُوةٍ^(٤)، وليست تَفْعَلَةٌ؛ لأنّ هذا غيرُ موجودٍ، ولأنّ الواو غيرُ أولٍ، يُحكّم عليها بالزيادة. وواو قِرواحٍ زائدةٌ؛ لأنّها لا تكون أصلًا في بنات الأربعة إلا بالتضعيف. (القرواحُ: الأرضُ البارزة لا يسترها شيءٌ)^(٥).

٣٧.٢ باب زيادة النون

قد تقدّم الكلام في التّونين، وفي النّون الخفيفة، وفي النّون الشّديدة، وفي حروف المضارعة، وفي النّون التي تكون علامةً للرفع في الفعل المضارع، وفي النّون التي تلحق علامةً لجمع الفاعل، نحو: "يعصرن السليط أقرابه"^(٦) وتكون زائدةً في المصادر، نحو: الشّنان، وفي الأسماء المفردة، نحو: دُكّانٍ، وفي الجمع، نحو: رُغفانٍ، وفي الصّفات، نحو: سَكْرانٍ. ولا تُزادُ أولًا في الأسماء، وأمّا نَرَجِسُ فَعَجَمِيٌّ عَرَبِيٌّ، ويحكّم على النّون بالزيادة، ولا ينصرف، وإن سُمِّيَ به مذكّرٌ، ومن كسر النّون صرفَ. وتزادُ ثانيةً، نحو: [ق ١٠٢/و] جُنْدُبٍ؛ لأنّ فُعْلًا ليس في الأسماء، وفُئْعَلًا موجودٌ، قالوا: قُنْبَرًا^(٧)، ويدلّك على الزيادة قولهم: قُبْرًا؛ ولأنّ الدُّخولَ في الباب المتّسع أولى من الدُّخولِ في الباب الضيّق، وقالوا في جُنْدُبٍ بضمّ الجيم: جِنْدُبًا، بكسر الجيم، ولولا جُنْدُبٌ، لقليل: إنّ جِنْدُبًا بمنزلة دِرْهَمٍ، والنّون في جِنْدُبٍ بكسر الجيم للإلحاق، وفي جُنْدُبٍ، بضمّ الجيم للتّطويل.

(١) العَوْسَجُ: من شجر الشوك، له ثمر أحمر كخرز العقيق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عسج).

(٢) فرسٌ جَهْوَرٌ: ليس بأجشّ الصوت ولا أغنّ. ينظر: ابن منظور، م. ن، مادة (جهر).

(٣) كتبت على الجانب الأيسر في (أ) وغير موجودة في (ج).

(٤) والعَرْقُوةُ: خشبةٌ معروضةٌ على الدلو. ينظر: ابن منظور، م. ن، مادة (عرق).

(٥) كتبت على الجانب الأيسر في (أ) غير موجودة في (ج).

(٦) الشاهد للفرزدق وتسامه: وَلَكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... بَحُورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقْرَابَهُ. السليط: الزيت الحيد. موضع الشاهد: يعصرن: ولم يقل (يعصر)، على الأصل، حيث إنه فعل وفاعله (أقاربه)، والنون في الفعل علامة لكون الفاعل جمعًا.

ينظر: الفرزدق، ديوانه، ٤٤؛ وسيبويه، الكتاب، ٤٠/٢.

(٧) القُنْبَرُ: طائرٌ يشبه الحُمرة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قبر).

وكذلك عَسَلٌ^(١)، وَعَنْبَسٌ^(٢)، لولا الاشتقاق لقليل: إنهما بمنزلة جَعْفَرٍ، والنون فيهما للإلحاق، والنون في عَفْرَنَا^(٣) زائدة، لقولهم: العِفْرُ^(٤)، وعِفْرِيَّةٌ، فَعِفْرِيْتُ بمنزلة: حَلْتِيْتُ^(٥). وكذلك حَنْفِيْقٌ^(٦)، لولا الاشتقاق لقليل: إنه بمنزلة دَرْدِيْسٍ^(٧)، فَحَنْشَلِيْلٌ^(٨) نونه أصلية، إن لم يكن الاشتقاق يدلُّ على الزيادة. ونونُ عُرْنِدٍ^(٩) زائدة؛ للدخول في الباب المتسع، وكذلك نونُ كَنْهَبِلٍ^(١٠)، ونونُ كَنْتَاوٍ^(١١) زائدة؛ للزومها هذه البنية.

والنون يحكمُ عليها بالأصالة حتى يقوم دليلٌ حيث وقعت إلا موضعين، أحدهما: إذا وقعت طرفاً، بعد ألفٍ، وقبل الألفِ ثلاثة أحرفٍ، فإنه يحكمُ عليها بالزيادة حتى يقوم دليلٌ على الأصالة. و(الثاني)^(١٢): إذا وقعت ثلاثة ساكنةً، والكلمة خماسيةً فأكثر، نحو: قَرْنُفَلٍ، وَجَحْنَفَلٍ^(١٣)، وَعَرْنُفَصَانٍ^(١٤)، وَعَرْنَتْنٍ^(١٥)، وقالوا: عَرْتْنَا، كما قالوا: دَوْدِمٌ^(١٦) في دَوَادِمٍ. وقالوا: جَرْنَفَشٍ^(١٧)، وَجَرَفَشٍ، ونونُ سَحْفَنِيَّةٍ^(١٨) زائدة، وهو ملحوقٌ بَدْعَمِلٍ للاشتقاق. وكذلك بَلْهَنِيَّةٌ^(١٩). وقالوا: حُنْبَعْنَةُ^(٢٠)، بضم الخاء، النونُ زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل سُفْرَجَلَةٍ، وإذا صحَّت هنا الزيادة ثبتَ أنها زائدة في حُنْبَعْنَةُ، بكسر الخاء؛ لأنَّ معناها واحدٌ، وأنها ليست بمنزلة قِرْطَعِبٍ^(٢١)، فالنونُ فيمن كسر الخاء ملحقةً، وفيمن ضمَّها للتطويل.

(١) العَسَلُ: النَّاقَةُ السَّرِيْعَةُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عسل).

(٢) العَنْبَسُ: من أسماء الأسد. ينظر: ابن منظور، م.ن مادة (عنبس).

(٣) العَفْرَنَا: الخبيث: ينظر: ابن منظور، م.ن مادة (عفر).

(٤) العِفْرُ: الخبيث المنكر، ويقال: أسد عفر: شديد قوي. ينظر: ابن منظور، م.ن مادة (عفر).

(٥) الجَانِيْتُ صَمْعُ الْأَنْجَادَانِ. يَنْبِتُ بَيْنَ بُسْتٍ وَبِلَادِ الْفَيْقَانِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حلت).

(٦) الْحَنْفِيْقُ: الدَّاهِيَةُ، وَقِيلَ: النَّاقِصُ الْخَلْقِ، وَقِيلَ: الْخَفِيْفَةُ الْجَرِيْبَةُ مِنَ النِّسَاءِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حقف).

(٧) الدَّرْدِيْسُ: الشَّيْخُ الْهَرَمُ. وَقِيلَ: مَنْ الْخَرَزُ الَّتِي يُؤَخِّذُ بِهَا النِّسَاءُ الرَّجَالَ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (دردبس).

(٨) الْخَنْشَلِيْلُ: السَّرِيْعُ، وَقِيلَ: الْمَسْنُ الْقَوِي، وَقِيلَ: مَنْ يَجِيْدُ الضَّرْبَ بِالسَّيْفِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خنشل).

(٩) الْعَرْنَدُ: الْغَلِيْظُ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عرد).

(١٠) الْكَنْهَبِلُ: يَفْتَحُ الْبَاءَ وَضَمَّهَا - شَجَرٌ عِظَامٌ وَهُوَ مِنَ الْعِضَاهِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (كهل).

(١١) الْكَنْتَاوُ: كَثُّ اللَّحِيَةِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (كون).

(١٢) كَتَبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ فِي (أ).

(١٣) الْجَحْنَفَلُ: الْعَظِيْمُ الشَّقِيَّةُ. ينظر: السِّيَوطِيُّ (ت ٩١١ هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٣٥/٢.

(١٤) الْعَرْنُفَصَانُ دَاهِيَةٌ، وَقِيلَ: نَبْتٌ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (عرقص).

(١٥) الْعَرْنَتْنُ: جَمْعُ عَرْنَتَةٍ، شَجَرٌ يُدْبَغُ بِعُرْوَقِهِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (عرتن).

(١٦) الدَّوَادِمُ وَالدَّوْدِمُ: شَيْءٌ شَبِهَ الدَّمَّ يَخْرُجُ مِنَ السَّمَرَةِ، وَهِيَ شَجَرَةٌ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (ددم).

(١٧) الْجَرْنَفَشُ: جَبِيْنُهُ عَظِيْمٌ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (جرنفش).

(١٨) السَّحْفَنِيَّةُ: الْمَحْلُوقُ الرَّأْسِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (سحف).

(١٩) الْبَلْهَنِيَّةُ: الرَّخَاءُ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (بله).

(٢٠) الْحُنْبَعْنَةُ: النَّاقَةُ الْغَزِيْرَةُ اللَّبِيْنِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (خبعت) و(ختعب).

(٢١) الْقِرْطَعِبَةُ: قِطْعَةُ الْخَرْقَةِ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (قرطب).

قد تقدم الكلام في تاء التانيث، وفي التاء التي للجمع، نحو: تمرات، والتاء اللاحقة [ق ١٠٢/ظ] في أول المصادر، نحو: تفعال، وتفاعل، والتي في الأفعال، نحو: اكتسب.

وتزاد أولاً، نحو: تدورة^(١). وتثقل^(٢): تفعّل، وحكمت على التاء بالزيادة؛ لقولهم: تثقل، بفتح التاء، وضمّ الفاء. وكذلك التاء في تثقله، بفتح الفاء والتاء، زائدة؛ لقولهم: تثقلًا، بفتح التاء، وضمّ الفاء، وتثقلًا، بضمّ التاء، وفتح الفاء.

وتحلّى^(٣): نفعّل؛ لقولهم: حَلَّتْ الأديم، إذا أزلت تخلّته، ولولا ذلك لحكم على التاء بالأصالة في تثقل وتحلّى.

وترعية: تفعلة؛ لأنه من الرعي، وكذلك تُؤنور، التاء زائدة؛ لأنه من الأثر، ولولا ذلك لكان بمنزلة عُصفور.

والتاء يحكم عليها بالأصالة حتى يقوم دليل، والتّهبط^(٤)، والتبشير^(٥)، والتثنوط^(٦)، التاء فيهنّ زائدة؛ للاشتقاق.

وتزاد رابعة، سنبتة؛ لأنهم قالوا: سنبّة^(٧). وتزاد خامسة: ملكوت، ورغوت^(٨)، وجبروت، التاء زائدة للاشتقاق. وكذلك تربوت^(٩)؛ لأنهم قالوا: مدرّبًا للدلول، والدال بدل من التاء، كما قالوا: دولجًا^(١٠) من تولج. والتاء في عفرية زائدة؛ لأنهم قالوا: العفر، وعفارية.

والتاءان في ترتموت^(١١)، الأولى والأخيرة زائدتان؛ لأنه من الترم، ولولا ذلك لكان بمنزلة عَصْرُوطٍ.

(١) تدورة: الأرض الواسعة بين الجبال. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (دار).
(٢) التثقل: الثعلب، أو جزؤه. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (تقل).
(٣) التحلّى: القشر على وجه الأديم ممّا يلي الشعر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حلأ).
(٤) التّهبط: بلد، وقيل: طائر. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (هبط).
(٥) التبشير والتبشير: طائر وهو الصّفارية، ونظيره التثنوط. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (بشر).
(٦) التثنوط والتثنوط: طائر يركب عشه بين عودين أو على عود واحد فتطيل عشها فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (نوط).
(٧) سبق ذكرها. وهي القطعة من الدهر.
(٨) رجل رغوت: من الرغبة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (رغب).
(٩) جمل تربوت دلول، من التراب لدلّته، أو قد تكون التاء بدلًا من الدال في دربوت من الدربة. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ترب).
(١٠) دولج وأصله تولج، من (ولج)، والتولج: الكناس الذي يلج فيه الظئى. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (ترب) و(دلج).
(١١) قوس ترتموت لها حنين عند الرمي. والترتموت: ترتمها عند الانقباض. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (رتم).

وكذلك عَنكُبُوتٌ؛ لأنَّهم قالوا: العَنكَبَاءُ؛ ولأنَّهم جمَعُوهُ مِنْ غيرِ اسْتِكْرَاهٍ. والتَّنْبِيْثُ: التَّاءُ الأُوْلَى زائِدَةٌ، والأخيرةُ أصْلِيَّةٌ؛ لأنَّه ليس في الكلامِ فَعْلِيلٌ، بفتحِ الفاءِ، وكذلك فَعْلِيْتُ، ليسَ في الكلامِ، وتَفْعِيلٌ قَدْ جاءَ في المصادرِ كَثِيْرًا، وما جاءَ في موضعٍ، أُوْلَى مِمَّا لَمْ يَجِئْ أصْلًا.

٣٩.٢ بابُ زيادةِ الهاءِ

قَدْ تقدَّمَ الكلامُ في الهاءِ الَّتِي للوقفِ، وزيدتْ في أمْهاتٍ؛ ليفرِّقَ بَيْنَ مَنْ يعقلُ ومالا يعقلُ، فقليلٌ في البهائمِ: أمَّاتٌ. والهاءُ في أَهْرَاقٍ^(١)، بمنزلةِ السِّينِ في اسطِماعٍ، وقَدْ مضى الكلامُ فيها^(٢). وأمَّا هِبْلَعٌ^(٣)، فبمنزلةِ سِبْطٍ وسِبْطَرٍ^(٤)، ولؤلؤٌ ولألٍ (فالهاءُ أصْلِيَّةٌ وتكونُ مثل لؤلؤٍ ولألٍ وسبِطٍ وسبِطَرٍ)^(٥)

٤٠.٢ بابُ زيادةِ اللَّامِ

[ق ١٠٣/و] زيدتِ اللَّامُ في ذلكَ، وهنالكِ، وزيدتْ في عِبْدَلٍ، وزيادةُ اللَّامِ قليلةٌ.

مَسْأَلَةٌ

قالوا في نكْرِ النَّعَامِ: هَيْقٌ، قالَ امرؤُ القيسِ^(٦): "عَلَى نَقْتِي هَيْقٍ لَهُ وَلِعْرِسِهِ" ويقالُ: هَقْلٌ، وفي الأَنْثَى: هَقْلَةٌ، قالَ علقمةُ^(٧): "تَحْفُهُ هَقْلَةٌ سَطْعَاءُ خَاصِعَةٌ"

(١) هاءُ أَهْرَاقٍ زائدةٌ عوضَ عن حركةِ العينِ على ما ذهبَ إليه سيبويه في اسطِماعٍ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٨٥/٤.

(٢) ينظر: صفحة ١٥٤ من هذا الكتاب.

(٣) الهِبْلَعُ: الأَكُولُ، عظيمُ اللَّقْمِ. وهي بمنزلةِ درهمٍ. ينظر: ابن منظور، لسانِ العرب، مادَّة (هبلع).

(٤) أي: هُوَ في معنى سِبْطٍ، وليسَ من لفظِهِ. فسبِطُ: الممتدُّ المسترسلُ، وسبِطَرُ: الممتدُّ. ينظر: ابن منظور، م، ن، مادَّة (سبِط) و(سبِطَر).

(٥) كتبتُ على الجانبِ الأيسرِ في (أ) وغيرِ موجودةِ في (ج).

(٦) تقدمتُ ترجمةَ امرؤِ القيسِ، وتَمَّامِ البيتِ: عَلَى نَقْتِي هَيْقٍ لَهُ وَلِعْرِسِهِ ... بِمُنْعَرَجِ الوَعَسَاءِ بِيضٌ رَصِيصٌ.

التَّقْنُقُ: الظَّلِيمُ، ذَكَرَ النَّعَامِ، هَيْقٌ: فرخُ النَّعَامِ. الوَعَسَاءُ: الرَّمْلُ السَّهْلُ. الرَّصِيصُ: المرصوصُ.

ينظر: امرؤُ القيسِ، ديوانه، ١١٨؛ وابن منظور، م، س، مادَّة (هَيْق).

(٧) تقدمتُ ترجمةَ علقمةِ، وتَمَّامِ البيتِ: تَحْفُهُ هَقْلَةٌ سَطْعَاءُ خَاصِعَةٌ ... تُجْبِيئُهُ بِزَمَارٍ فِيهِ تَرْزِيمٌ

تحفة: تحف الظَّلِيمِ وتحيطُ به. هَقْلَةٌ: نعامةٌ. سَطْعَاءُ: طويلةُ العنقِ. خَاصِعَةٌ: تميلُ رأسها للرَّعي. الزَّمَارُ: صوتُ أنثى النَّعَامِ. العرار: صوتُ الذَّكَرِ. ينظر: علقمة، ديوانه، ٤٢.

وقالوا: هَيْقَلٌ، فيمكنُ أَنْ تكونَ الياءُ زائدةً، ويكونُ مِنَ الهَقْلِ، ويمكنُ أَنْ تكونَ اللّامُ زائدةً، ويكونُ مِنَ الهَيْقِ، وقد تقدّمَ أَنَّ السِّينَ لا تترادُ إِلَّا معَ التّاءِ في اسْتَفْعَلِ.

٤١.٢ بابُ البَدَلِ على غيرِ جهةِ الإِدْغامِ

وذلكَ يكونُ في اثْنَيْ عَشَرَ حرفاً، ثلاثةٌ مِنْ غيرِ الحروفِ الزّوائدِ، وتسعةٌ مِنَ الحروفِ الزّوائدِ، الثّلاثةُ: الطّاءُ، نحوُ: اصْطَبَرَ. والدّالُ، نحوُ: اذْدَانَ. والجيمُ نحوُ: "خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ"^(١). وقد مضى^(٢) الكلامُ في هذهِ الثّلاثةِ.

والتّسعةُ: (إبدالُ اللّامِ مِنَ النّونِ)، الّتي مِنْ حروفِ الزّوائدِ، اللّامُ: أبدلُوها مِنَ النّونِ في أُصَيْلِلِ، الأصلُ: أُصَيْلَانٌ، قالَ النَّابِغَةُ^(٣): "وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا" ولولا البَدَلُ مِنَ النّونِ لقالوا: أُصَيْلِيلاً، كما قالوا: شُمَيْلِيلاً^(٤)، ولا أعلمُ غيرَ هذا. والهمزةُ: أبدلُوها مِنَ الواوِ والياءِ على شروطٍ، تتبيّنُ بعدُ إن شاءَ اللهُ، وأبدلتُ مِنَ الهاءِ، قالوا: ماءً، والأصلُ: ماءةٌ؛ لقولهم: أمّواهاً.

والألْفُ: وهيَ تبدلُ مِنَ الواوِ والياءِ، فاءِينِ، وعَيْنينِ، ولأَمينِ. وهذا يُذَكِّرُ بعدُ إن شاءَ اللهُ. وقد مضى الكلامُ في التّونينِ والنّونِ الخفيفةِ، وإدًا: تبدلُ النّونُ فيها ألفاً، وقد مضى^(٥) الكلامُ في تسهيلِ الهمزةِ.

والياءُ: [ق ١٠٣/ظ] وهي تبدلُ مِنَ الواوِ فاءً وعيناً ولأماً، على حسبِما يتبيّنُ بعدُ- إن شاءَ اللهُ- وقد مضى تسهيلِ الهمزةِ.

(١) سبق شرح الشّاهد، ينظر صفحة ٢٦.

(٢) ينظر في الصّفحات ٢٦، و٢٧.

(٣) تقدّمت ترجمة النَّابِغَةِ، وتَمَّامِ البَيْتِ: وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا ... عَبَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ. والأصِيلُ: العشيّ، بين العصر والمغرب، وجمع على: أصل وأصال وأصائل، وقد بجمع على أصلان، مثل بغير وبعران، ثم صغروا الجمع شذوذاً فالتحقير للمفرد، فقالوا: أُصَيْلَانٌ، ثم أبدلوا مِنَ النّونِ لأماً؛ لقرب المخرج، فقالوا: أُصَيْلِلِ.

ينظر: النَّابِغَةُ الذّبْيَانِي، ديوانه، ٩؛ وسيبويه، الكتاب، ٣٢١/٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب، الاسترْباذِي، ٨٧٨/٢.

(٤) الشّمَالِلُ: السّريع. ويريد الشّيخُ أَنَّ الدّليلَ على أَنَّ اللّامَ بدلُ مِنَ النّونِ في (أصِيلان) وليست مكرّرة والنّونُ بدلُ منها، أنها لو كانت كذلك والأصل (أصلال) لما ثبتت الألف قبل اللّام وقلبت ياءً، ولكانت (أصليلاً)؛ كما القول في شمالل:

شميليل. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٠٥/٥؛ وابن منظور، لسان العرب، مادّة (شمل).

(٥) ينظر: صفحة ٣٧-٤٤ من هذا الكتاب

والواو: وهي تُبدلُ منَ الياءِ، فاءً، وعينًا، ولا مًا، بشروطِ تُذَكَّرُ - إن شاءَ اللهُ-. وقد مضى الكلامُ في تصغيرِ كاهلٍ وتكسيرهِ^(١)، وفي تسهيلِ الهمزة.

والميمُ: وهي تبدلُ منَ النونِ الساكنةِ، إذا وقعتْ بعدها الباءُ، ولا تجدُ في كلامِ العربِ ميمًا ساكنةً، بعدها باءٌ، في كلمةٍ واحدةٍ، إلا والميمُ مبدلةً منَ النونِ الساكنةِ. وأبدلتُ منَ الواوِ في فَمٍ، وذلك قليلٌ.

والتَّاءُ: تبدلُ منَ الواوِ والياءِ، فاءينِ، في اتَّعَدَ واتَّسَرَ، وأبدلُوها منَ الياءِ (في أسننوا^(٤))، ومنَ الواوِ^(٥) في القسمِ. والهَاءُ: أُبدلتُ منَ الياءِ في قولِكَ: هذه. ومنَ الهمزةِ في هَرَّاقَ^(٦) وهَيَّاكَ.

١.٤١.٢ ١.٤١.٢ فصل: اعلم أن العرب قد تخصصت المعتل ببناء لا يكون في الصحيح

نحو: (فَيْعَلُ)، بكسر العينِ، لا يكون هذا البناءُ في الصحيحِ (وكذلك فَيْعْلانُ، نحو: فَيْحانُ)^(٧)، وقد تخصصت الصحيحُ ببناء لا يكون في المعتلِّ، نحو: فَيْعَلٍ، بفتح العينِ، نحو: صَيْرَفٍ^(٨)، ولقد جاءَ عَيْنٌ^(٩)، إلا أنَّه قليلٌ، لا يعرفُ نظيرُهُ، ولهذينِ نظائرٌ أُنتِبهُ عليها في مواضعها - إن شاءَ اللهُ.

(١) ينظر: صفحة ٤١ و ٧٣ من هذا الكتاب.

(٢) صنعاني: نسبة إلى صنعاء اليمن. والقياس صنعاوي. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صنع).

(٣) بهراني: القياس بهراوي، نسبة إلى بهراء قبيلة من اليمن. وبهراني على البديل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (بهر).

(٤) استنوا: أجدبوا وأصابتهم السنون، والسنة يجوز أن يكون المحذوف منها واوًا أو هاء؛ بدليل سانهت وسانيت والجمع:

سنوات وسنهات. فأبدلوا التاء من الياء إلا في ضد الخصب. ينظر: ابن سيده، المخصص، ١٠٥/٣.

(٥) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٦) هاء أهراق مبدلة من همزة أراق، أي: صب. وقد يجمع بين البديل والمبدل منه، فيقال: أهرقت الماء إهراقًا. ينظر: ابن

منظور، م.س، مادة (هراق).

(٧) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٨) الصيرف: المتصرف في الأمور المجرب لها، وقيل: المحتال، وقيل: النقاد من المصارفة. ينظر: ابن منظور، لسان

العرب، مادة (صرف).

(٩) وقد حمل سيبويه (عينًا) على فَيْعَلٍ، ممَّا عيَّنه ياءً، والعيَّن: الجديد. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٥/٤؛ وابن منظور،

م.س، مادة (عين).

٤٢.٢ باب اعتلال الفاء إذا كانت واوًا، وإذا كانت ياءً

الفاء تعتلُّ إذا كانت واوًا في تسعة مواضع، أحدها: إذا وقعت في الفعل المضارع بين ياءٍ وكسرةٍ في الأصل، فيحذف ولا ينظر إلى اللفظ، فلذلك لم تحذف في يُوعِدُ^(١)؛ لأنها في الأصل وقعت بين همزةٍ وكسرةٍ، وحذفت في يَهَبُ؛ لأنَّ الأصل يَهَبُ، وفتحت؛ لأنها حرف حلق، فلم تعدت بالفتح؛ لأنه عارضٌ. وكذلك يَذُرُ، الأصل: يَذُرُ، وفتحت؛ لأنَّ يَذُرُ في معنى يَدَعُ، وفتح يَدَعُ؛ لأنَّ حرف الحلق لامٌ، ثم حُمِلَ على (يَعِدُ) جميع أمثلة المضارع.

فإن كان اسمًا، صحَّ، فنقول: تَوَعَّدُ، وَيُوَعِدُ، ألا تراهم [ق ٤، ١٠/و] قالوا: تَوَسَّعَةٌ.

الثاني: المصدر من الفعل المعتلِّ، نحو: عِدَّةٌ، الأصل: وِعْدَةٌ، فكهوا في المصدر الواو المكسورة، كما كرهوا في الفعل وقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، فحذفوها، وجعلوا كسرتها على العين. وأما الوجهة، في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ﴾^(٢)، فجعله سيبويه^(٣) شاذًا، وجعله أبو علي^(٤) المكان، وكلام سيبويه أبين من جهة المعنى، وكلام أبي علي أقوى من جهة اللفظ؛ لأنَّ الفعل إذا أريد بها المكان، لم تُعَلَّ. إنَّما يُعَلُّ المصدر إذا عَلِمَ أَنَّ الفعل منه يُعَلُّ؛ ليجري الفرغ على حكم أصله، ولا يكون هذا إلا مع التاء.

الثالث: إذا وقعت الواو ساكنة بعد كسرةٍ، نحو: ميزانٍ.

الرابع: إذا اجتمعت الواو أول الكلمة، وكان ذلك لازمًا، نحو: أوَّصل، الأصل: وَوَّاصل. وأما وُوري، فاجتماعهما عارضٌ؛ لأنَّ الأصل بناء الفعل للفاعل، فلا يقبلها همزةً إلا من يقول: أُعِدَّ في وُعِدَ.

الخامس: إذا اجتمعت الياء والواو^(٥)، وسبقت إحداهما بالسكون فلبت الواو ياءً، فلو بنيت من الويل (أفعل لقلت)^(٦): أيلاً، والأصل: أويلٌ. فهذه الخمسة، لا يكون فيها إلا التغيير، على حسب ما تقدّم. **السادس:** إذا انضمت الواو، فأنت في قلبها بالخيار، وقرئ^(٧): أُقِنْتُ، ووَقِنْتُ.

(١) مضارع (أوعد)، والأصل: يُوُوعِدُ. ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢٨٠.

(٢) سورة البقرة، ١٤٨/٢. الوجهة: القبلة. ينظر: الرّمحشري، الكشاف، ٢٠٤/١.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٧/٤.

(٤) ينظر: ابن جنّي، المنصف، ٢٠٠/١.

(٥) في (ج): الواو والياء.

(٦) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٧) يريد الآية (وَإِذَا أُلْرِسُلُ أُقِنْتُ)، سورة المرسلات، ١١/٧٧. قرأ أبو جعفر بواو مضمومة، مع تخفيف القاف، وأبو عمرو بواو مضمومة، مع تشديد القاف، وقرأ باقي الرواة بالهمزة المضمومة، مع تشديد القاف. ينظر: الطبري، تفسير الطبري، ١٣٠/٢٤؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٩٧/٢.

السَّابِعُ: إذا كانت الواو مكسورة، نحو: إِشَاحٍ، والأصل: وِشَاحٍ، وذهب الجرمي^(١) إلى (الوقوف مع)^(٢) ما سُمِعَ، وأكثر النحويين^(٣) ذهبوا إلى القياس؛ لأنه كَثُرَ. وأمَّا أَحَدٌ، وأناة^(٤)، فشاذاً باتِّفَاقٍ.

الثَّامِنُ: إذا كانَ الفعلُ المضارعُ على يَفْعَلُ، نحو: يَوْجَلُ، فلكَ في هذا أربع لغاتٍ، إحداهما: الأصلُ، وهي لغةُ القرآنِ، قالَ اللهُ سبحانه: ﴿لَا تَوْجَلْ﴾^(٥). الثَّانِيَةُ: أن تَقْلِبَ الواوَ أَلْفًا، فنقول: يَاجَلُ. الثَّالِثَةُ: أن تَقْلِبَ الواوَ ياءً، فنقول: يِيَجَلُ؛ لوجودِ الياءِ قبلها، نزلوا هنا الياءَ قبلها منزلةَ الياءِ بعدها. الرَّابِعَةُ: أن تكسِرَ ما قبلَ الياءِ، فنقول: يِيَجَلُ.

التَّاسِعُ: إذا بنيتَ مِمَّا فَاؤُهُ واوٌ على وزنِ افْتَعَلَ، فلكَ فيه وجهانِ، أحدهما، وهو الأحسنُ: أن تبدلَ الواوُ تاءً؛ لأنها أجدُّ؛ لا تتغيَّرُ بتغيُّرِ الحركاتِ التي قبلها، فنقول: اتَّعَدُ، وهو مُتَّعِدٌ، والمصدرُ: اتَّعَادُ. الثَّانِي: أن تتركها، ثم تتغيَّرُ باختلافِ الحركاتِ قبلها، فنقول: ائْتَعَدَ، وياتَعَدُ، [ق] ٤، [ظ] ١٠، مُوتَعِدٌ، والمصدرُ: ائْتَعَادُ. وقد تقدَّم أنَّ العَرَبَ^(٦)، تبدلُ الواوَ تاءً مع اسمِ اللهِ -عزَّ وجلَّ.

والفاءُ إذا كانت ياءً تعتلُّ في موضعين، أحدهما: إذا كانَ قبلها ضمَّةً، نحو: مُوسِرٍ، فإنَّها تُقْلَبُ واوًا على اللزومِ. الثَّانِي: إذا بنيتَ من ذلكِ افْتَعَلَ، فلكَ فيه الوجهانِ المذكورانِ، الأحسنُ أن تُبَدَّلَ تاءً، فنقول: اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، وهو مُتَّسِرٌ، والمصدرُ: اتَّسَارٌ. الثَّانِي: أن لا تُبَدَّلَ منها تاءً، ويكونُ بحسبِ الحركةِ التي قبلها، فنقول: (اِئْتَسَرَ، وِياتَسِرُ، وهو مُوتَسِرٌ، والمصدرُ: (اِئْتَسَارٌ).^(٧)

ولا تجدُ التَّاءَ بدلاً من الواوِ، ولا من الياءِ، قياساً، إلَّا ما ذكرتهُ، وقولُهُم: اتَّكأتهُ، والتُّكأتهُ، وتُجأه، ونُقِيَّةٌ شادُّ؛ لأنَّ المعنى يدلُّ على الواوِ، هذا وما أشبهه، هذا لا يُقاسُ عليه، إنَّما يُحفظُ للنظيرِ، وقال بعضهم^(٨): (بَيِّنْسُ)^(٩)، وِياءَسُ وِيايسُ. كما قالوا: بَيِّنْسُ^(١٠)، أجزوا الياءَ مجرى الواوِ، وهذا لا يكادُ يُعرفُ.

(١) صالح أبو عمر بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، إمام في النحو، أخذ عن الأخفش وعن أبي زيد وعن أبي عبيدة وعن الأصمعي. ينظر: الفيروز أبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ٩٠.

(٢) كتب على الجانب الأيمن من (أ): عدم السَّماع والوقوف. يقول أبو علي: "فأما بدل الهمزة من الواو إذا كانت مكسورة، فإنَّ أبا عمر يزعم أنَّ ذلك لا يجاوز به المسموع"، أبو علي الفارسي، الحجَّة للقراء السبعة، ٤٢٣/٢.

(٣) فغيره يذهب إلى أن بدل الهمزة من الواو المكسورة، مطرد كاطراد البديل من المضمومة. ينظر: أبو علي الفارسي، من، ٤٢٣/٢-٤٢٤.

(٤) أناة، والجميع: الأنوات. من الوئى وهو الضعف، ولكنهم همزوا الواو. ينظر: الخليل، العين، ٤٠٢/٨.

(٥) سورة الحجر، ٥٣/١٥.

(٦) ينظر صفحة ١٦٥ من هذا الكتاب.

(٧) غير موجودة في (ج).

(٨) ينظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، فوائت كتاب سيبويه، تح: محمَّد عبد المطلب البكاء، ط ١، دار الشؤون الثقافية آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٠م، ٨١.

(٩) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(١٠) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٣٨/٤.

فهو يجري مجرى الصحيح في جميع الأمثلة، وشدّ: مُر، وكُل، وخُذ، وقد جاء أوْمُر، على الأصل، وأوكُل قليلاً. ولم أسمع: أوخذ، ولا يبعد أن يجيء مجيء مُر وكُل، وإذا بنيت منه افتعل، قلت: ايتكل، وتقلب الهمزة التي هي فاء ياء؛ لاجتماع الهمزتين، ولا تقلب الياء تاءً، كما قلبتها في اتسر؛ لأن الياء في ايتكل^(١) عارضة، وقد جاءت مبدلة قليلاً في الشعر، شبهوها بالياء في اتسر، وبهذا أخذ الكوفيون، والمعول عليه ما ذهب إليه البصريون.

٢.٤٣.٤ باب اعتلال العين

العين تُعتل في خمسة عشر موضعاً، أحدها: ما كان على ثلاثة أحرف، وعينه واو أو ياء، فما كان من هذا مفتوح العين، اعتل اعتلالين، أحدهما: أن ينقل إلى فعل بضم العين، إن كان من نوات الواو، وإلى فعل بكسر العين، إن كان من نوات [ق ١٠٥/و] الياء، مثال الواو: قال، الأصل: (قول)؛ لأنه متعد، ثم نقل إلى (قول) بدليل قُلت. ومثال الياء: باع، الأصل: بيع، بفتح العين، بدليل يبيع، ثم نقل إلى فعل بدليل بعث.

الثاني^(٢): أن تتقلب الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وما كان منهما فعل بكسر العين أعل بقلب الياء والواو ألفاً، نحو: خاف، الأصل: خوف. وهاب، الأصل: هيب، بدليل يخاف ويهاب، ثم انقلبت الواو والياء^(٣) ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وأما فعل بضم العين، فلا يكون من الياء، ويكون من الواو، نحو: طال التي هي ضد قصر، الأصل: طوّل، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفاً. وأما حول، فصح؛ لأن الأصل في الفعل في كل ما كانت الصفة منه أفعل، أن يكون أفعل وأفعال، وإذا كان على الأصل وكانت العين منه صحيحة، نحو: اسودّ، وابيضّ. فصحتا إذا جاء الفعل على فعل؛ مراعاةً للأصل، كما صحّ اجتورا؛ لأنه في معنى تجاوروا.

فإذا اتصل بجميع ما اعتلت منه العين من هذا النوع ضمير متكلم مرفوع، أو ضمير مخاطب مرفوع، نُقلت حركة العين إلى الفاء، فقلت: بعثت، وهبت، وخفت؛ لتعتل الفاء لاعتلال العين، فإذا أُسند

(١) الأصل: ايتكل، بهمزتين، الأولى: همزة الوصل وهي مكسورة، والثانية: فاء الفعل وهي ساكنة، فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وتعني: أخذ أموال الرّشوة، وتأتي بمعنى تأكل. ينظر: أبو الفداء، الكناش في فني الصرف والنحو، ٢/٢٥٧؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (أكل).

(٢) في (ج): الثالث.

(٣) في (ج): الياء والواو.

إلى الضمير الغائب ما عدى نون الجمع المؤنث، أو إلى الظاهر، لم تُنقل حركة العين إلى الفاء؛ ليفرق بين الفعل المبني للفاعل، والفعل المبني للمفعول، في أكثر أحواله، ولم يبالوا باللبس في القليل، ثم أتبع قال باع فيمن يقول في البناء للمفعول: قيل، وهو الكثير، ومن يقول: قول: في بناء الفعل للمفعول، لم يقل في قال زيد: قول، وينقل حركة العين إلى الفاء؛ ليفرقوا بينهما، ثم أتبعوا باع قال، وقد جاء كيد، وزيل، قال (أبو خراش)^(١):

٣٢- وَكَيْدَ ضِبَاغِ الْقُفِّ يَأْكُلُنْ جُنَّتِي وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتِمُ

لما كانت كاد لا تُبنى للمفعول أمّن اللبس، فقيل: كيد، ومن يُقل: كاد، وهو الأكثر؛ لإخراجها على نظائرها، وإن لم يكن في النقل لبس.

وتار من اختار يجري مجرى باع وقاد من [ق/١٠٥/ظ] انقاد، ويجري مجرى قال في انقلاب الياء والواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها في البناء للمفعول، من يُقل بيع وقيل، يُقل: اختير وانقيد، ويخلص الكسر فيهما، ومن يُقل: بوع، وقول، يُقل: اختور، وانقود. ومن يُشم الضم (في بيع وقيل، يشم الضم)^(٢) في اختير وانقيد، ولا ينقل اختار إلى الكسر كما نقل باع، ولا انقاد إلى الضم كما نقل قال؛ لأنك في باع وقال خرجت إلى ما له نظير، ولا تخرج في اختار وانقاد إذا نقلت إلى ما له نظير، وهذا بين، إن شاء الله.

الثاني: الفعل المضارع، فإنه يُعتل، إذا كان ماضيه يُعتل، فنقول: يقوم، ويبيع، ويهاج، والأصل: يقوم، بمنزلة يُفعد، فكان قياسه ألا يُعل؛ (لأنه إذا كان قبل حرف العلة ساكن، أو بعده صح)^(٣)، ولا يُعتل إلا بالحمل على غيره، لكنه اعتل؛ لأن الماضي منه مُعتل، ألا ترى أن المضارع من عور يصح؛

(١) في (ج): الأعشى الكبير (ت ٧هـ): ميمون بن قيس بن جندل، من أصحاب المعلقات، وأدرك الإسلام ولم يسلم. ولقب بالأعشى لضعف بصره. وعمي في أواخر عمره. ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣٤١/٧-٣٤٢.

أبو خراش: خويلد بن مرة، أبو خراش الهذلي من شعراء هذيل، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم، مات في خلافة عمر، نهشته أفعى فمات، وكان إذا عدا سبق الخيل. ينظر: ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تح: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ٢٩٩/٤.

وقد جاء البيت في ديوان الهذليين برواية: فَنَقَعْدُ أَوْ تَرْضَى مَكَانِي خَلِيفَةً *** وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتِمُ. وذكره السكري برواية: وَكَيْدَ ضِبَاغِ الْقُفِّ يَأْكُلُنْ جُنَّتِي *** وَكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَيْتِمُ. وموضع الشاهد: (كيد)، بمعنى قارب، مبني للفاعل وليس للمفعول، وحسن نقل حركة العين إلى الكاف وهو مبني للفاعل؛ لأنه غير مُتَعَدِّ.

ينظر: الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، تح: أحمد الزين - محمود أبو الوفا، دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م، ١٤٨/٢؛ والسكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تح: عبد الستار أحمد فراج، د.ط، مطبعة المدني، القاهرة، دت، ١٢٢٠؛ وابن جني، المنصف، ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٣) كتبت على الجانب الأيسر في (أ). وكتب في (ج): لأن حرف العلة إذا سكن ما قبله أو ما بعده صح.

لأنَّ الماضي يَصِحُّ، فلمَّا أعلَّوه بالحملِ على الماضي، نَقَلوا حركةَ العَيْنِ إلى الفاءِ، فقالوا: يَقُومُ، وكذلك الكلامُ في يبيعُ، ويهابُ.

الثالثُ: الأمرُ مِنَ الفعلِ المضارعِ المعتلِّ، نحو: قُمْ، وبعِ، وخَفِّ؛ لأنَّ الأمرَ جارٍ على الفعلِ المضارعِ المجزومِ، فتقولُ: في الأمرِ مِنَ القيامِ: قُمْ؛ لأنَّ المضارعَ منه إذا جُزِمَ قِيلَ فيه: لِنَقْمِ، وكذلك بعِ، وخَفِّ، والأمرُ مِنْ صَيَّدَ: اصْيِدْ، ويصحُّ؛ لأنَّ المضارعَ يصحُّ، وصحَّ المضارعُ؛ لأنَّ الماضي قد صحَّ، وزالتْ ألفُ الوصلِ مِنَ أقومُ؛ لتحركِ الساكنِ الَّذي اجْتَلَبَتْ للابتداءِ بهِ.

الرابعُ: الفعلُ المزيدُ، نحو: أقامَ، واستقامَ، الأصلُ: أقومُ، فقياسُهُ ألاَّ يعتلِّ؛ لأنَّ قبلَ حرفِ العلةِ ساكنًا، وكذلك الأصلُ في استقامَ: استَقُومُ، وكانَ قياسُهُ ألاَّ يعتلِّ؛ لأنَّ قبلَ حرفِ العلةِ ساكنًا، لكنَّهُ اعتلَّ كما اعتلَّ الثلاثيُّ، فنقلوا حركةَ الواوِ إلى الساكنِ، فجاءتِ الواوُ (والياءُ)^(١) متحركةً في الأصلِ بعدَ حركةٍ في اللَّفْظِ، فانقلبتْ ألفًا، واعتلَّ المضارعُ مِنْ هذا المزيدِ لمَّا اعتلَّ الماضي، واعتلَّ الأمرُ لمَّا اعتلَّ المضارعُ؛ لأنَّ الأمرَ يجري على طريقةِ الفعلِ المضارعِ المجزومِ، ولا تجدُ مِنْ هذا النوعِ ما يصحُّ إلاَّ فاعلًا، نحو: قاوَلٌ، [ق ١٠٦/و] وفَعَلٌ، نحو: قَوْلٌ، وكانَ قياسُهُما أنْ يُعتلَّا؛ لأنَّ الثلاثيَّ منهما مُعتلٌّ، لكنَّهُ صحَّ (فاعلًا)؛ لأنَّك لو أعلتته لقلبت الواو والياء ألفًا، فكنت تحذف إحدى الألفين، فيبقى (قال) فيلتبسُ، ومع ذلك لو اتصلت لقلت: قلت، فيُظنُّ أنَّ (قال) غيرَ المزيدِ لم يُنقل إلى فَعَلٍ، وإلى فَعِلٍ، وهم قد عزموا على نقلهما إلى ما نكرته؛ لتعتلَّ الفاءُ؛ لاعتلالِ العينِ.

وأما (فَعَلٌ)، فيصحُّ؛ لأنَّ العينَ لا تختلفُ، ولذلك قالوا: سألًا، فجمعوا بينَ همزتينِ، ولو قيلَ لك: ابنِ مِنْ قرأً مثلَ فَعَلٍ، لقلتُ: قرأًا، بألفٍ بعدَ همزةٍ، وإنْ وصلتْ نوئتُ؛ لأنَّك قلبتِ همزةَ الأخيرةَ ياءً؛ لأنَّ اللَّامَ تختلفُ، وكذلك لو قيلَ لك: ابنِ مِنْ قرأً مثلَ قِمَطِرٍ، لقلتُ: قرأيًا.

وأما استحوذَ، وأحوذَ^(٢)، وأغيلَ^(٣)، وما أشبهَهُما فشواذٌ عنِ القياسِ، وأما اختارَ، وانقادَ، فاعتلَّا مِنَ الوجهِ الَّذي اعتلَّ الثلاثيُّ.

الخامسُ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ. اعلمْ أنَّ اسمَ الفاعلِ مِنَ الثلاثيِّ فاعِلٌ، وهو جارٍ على يَفْعَلُ، في عددِ الحروفِ، والحركاتِ، والسكناتِ، فإذا كانَ الفعلُ الثلاثيُّ معتلًّا، اعتلَّ اسمُ الفاعلِ، واعتلَّه في الأكثرِ بقلبِ الواوِ همزةً، وذلكَ أنَّه لمَّا وجبَ الاعتلالُ، أجزوا ما يلي الطَّرْفَ مجرى الطَّرْفِ.

(١) كتبت على الجانب الأيمن في (أ)، وغير موجودة في (ج).
(٢) أحوذ: جمع وضَمٍّ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حوذ).
(٣) أغيل: أتى المرأة وهي ترضع. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (غيل).

والواو والياء إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة تُقلبان همزة، نحو: كِساءٍ، ورياءٍ، فقلبا ما والاهما همزة؛ لأنهما واقعتان بعد ألف زائدة، كما قبلوا الياء والواو إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة همزة، ومن العرب من أعلّ هذا بقلب الواو والياء ألفاً، فاجتمع ساكنان فحذف أحدهما، فقالوا: شاك، وشاكاً، وشاكٍ، ومنهم من أعلّ بالتقديم والتأخير، فقال: هذا شاكِي، ومررت بشاكِي، ورأيت شاكِي السِّلاح^(١)، وكان الأصل شاكواً، فقدم وأخر، فقل: شاكواً، فانقلبت الواو ياءً؛ لكسر ما قبلها. والأول هو المشهور في كلام العرب، والوجهان يُحفظ ما جاء منهما، ولا يُقاس عليه، وتقول: هذا عاورٌ، وهذا صايدٌ^(٢)، ولا يعتلان؛ لأنّ الفعل قد صحّ.

[ق/١٠٦/ظ] أمّا الفعلُ الرَّائِدُ على ثلاثة أحرفٍ، فاسمُ الفاعِلِ يجري مِنْهُ مجرى الفعلِ المضارعِ المبني للفاعلِ في كلِّ شيءٍ، إلّا أنّ الزيادة في اسمِ الفاعِلِ ميمٌ مضمومةٌ، فتقولُ في أَكْرَمَ: يُكْرِمُ، مُكْرِمًا، فإذا كانَ مِنْ فِعْلٍ معتلِّ العينِ، اعتلَّ العينُ اعتلالَ الفعلِ المضارعِ، فتقولُ: هذا مُقِيمٌ، الأصلُ: مُقِيمٌ، ثُمَّ نُقِلَتِ الكسرةُ إلى القافِ، وانقلبتِ الواوُ ياءً، كما كانَ ذلكَ مِنْ يُقِيمُ، وكذلك مُسْتَقِيمٌ، يُعتلُّ باعتلالِ يَسْتَقِيمُ، ومُختارٌ، يُعتلُّ باعتلالِ يَخْتارُ، وكذلك مُنْقَادٌ، يُعتلُّ باعتلالِ يَنْقَادُ.

وتقولُ في اسمِ الفاعِلِ مِنْ جَاءَ: جَاءَ، في الرَّفْعِ والجَرِّ، وتقولُ في النَّصْبِ: رأيتُ جائيًا، والأصلُ جاءِءٌ؛ لأنّ جَاءَ بمنزلةِ باعَ، واسمُ الفاعِلِ مِنْ باعَ بائِعٌ، بهمزةٍ؛ لأنّ الياءَ اعتلّتْ لما ذكرتهُ، فيجبُ ذلكَ في اسمِ الفاعِلِ مِنْ جَاءَ، فيجتمعُ همزتانِ، تنقلبُ الثانيةُ ياءً، ففي جَاءَ إعلاانِ، إعلاانِ العينِ بقلبِها همزةً، وإعلاانِ اللَّامِ بقلبِها ياءً، هذا مذهبُ سيبويه^(٣). وذهبَ الخليلُ^(٤) إلى أنّ الأصلُ: جاييءٌ، ثُمَّ أُعْلِنَتِ العينُ فأخْرَتِ، وأُعْلِنَتِ اللَّامُ فقدمتْ، فوزنَ جَاءِ على هذا فالعُ، وفيه - أيضًا - اعتلاانِ، اعتلالِ العينِ بتأخُّرها، واعتلالِ اللَّامِ بتقدمها، فكلامُ سيبويه أولى؛ لأنّ الاعتلاانِ في قولهِ جاريانِ على القياسِ. وكذلك الكلامُ في اسمِ الفاعِلِ مِنْ ساءَ وشاءَ.

واعلم أنّ اسمَ المفعولِ مِنَ الرَّائِدِ على ثلاثة (أحرفٍ) جارٍ على الفعلِ المضارعِ المبني للمفعولِ في كلِّ شيءٍ، إلّا أنّ الزيادة في اسمِ المفعولِ ميمٌ، فيعتلُّ باعتلالِهِ وكاعتلالِهِ، فتقولُ: مُختارٌ، كما تقولُ: يَخْتارُ، فمُختارٌ للفاعلِ والمفعولِ، إلّا أنّ أصلَهُ إذا كانَ اسمُ الفاعِلِ مُختَيَّرٌ، بكسرِ الياءِ، وأصلُهُ إذا كانَ اسمَ مفعولٍ مُختَيَّرٌ، بفتحِ الياءِ، تحرّكتِ الياءُ في الموضعينِ، وقبلها فتحةٌ، انقلبتْ ألفاً، فصارَ اللَّفْظُ واحدًا. وكذلك الكلامُ في مُنْقَادِ. وتقولُ: مُسْتَمالٌ، كما تقولُ: يُسْتَمالُ، فأما اسمُ المفعولِ مِنَ الفعلِ الثلاثيِّ، فمُفْعُولٌ، وليسَ جاريًا على يُفْعَلُ، لكنَّهُ ملازمٌ لَهُ كملازمةِ الجاريِ.

(١) شاك السِّلاح: ذو الشُّوكة والحدّة في السِّلاح. فالشُّوكة: الحدّة في السِّلاح. والأصل: شاتك من (شاكوك) من الشُّوك، ووزنها (قال). ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٨/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (شوك).

(٢) صايد: لا يستطيع الالتفات من داء. وصحّت الياء في صَيَدٍ للدلالة على الأصل، وَهُوَ اصْيَدٌ، بالتشديد، وكذلك عَوْرٌ؛ لأنّ عَوْرٌ وعَوْرٌ معناهما واحدٌ، والحذف للتخفيف. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (صيد).

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٦/٤.

(٤) ينظر: سيبويه، م.ن، ٣٧٧/٤.

فإن كان من ذوات الياء، جاز فيه^(١) الإعلالُ بمراعاة الملازمة، والتَّصحيحُ لمراعاة عدم الجريانِ [ق/١٠٧/و] في اللَّفْظِ.

فإن كان من ذوات الواو، فيُعْتَلُّ، والتَّصحيحُ فيه شاذٌّ؛ لنقل الضمَّة في الواو، فتقولُ في اسم المفعولِ مِنْ بَيْعٍ: مَبْيُوعًا، ومَبْيَعًا. وفي اسم المفعولِ مِنَ الْقَوْلِ: مَقُولًا، لا غيرَ، ولا يأتي مثل مَقُولٍ إِلَّا شاذًّا، لا يُقَاسُ عليه، والأصلُ في مَقُولٍ: مَقُولٌ، فنقلوا حركة الواو إلى القافِ، فاجتمعَ واوانِ ساكنانِ، فوجبَ حذفُ أحدهما، فسيبويه^(٢) يذهبُ إلى أنَّ المحذوفَ الواوُ الرَّائِدَةُ، والأخفش^(٣) يذهبُ إلى أنَّ المحذوفَ الواوُ (الأولى)^(٤)، ويقوي قول سيبويه: مَبْيَعٌ؛ لأنَّ الأصلَ: مَبْيُوعٌ، فلمَّا نقلوا حركة الياءِ إلى الباءِ، اجتمعَ ساكنانِ فحذفتِ الواوُ؛ (لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ)^(٥)، ثمَّ جاءتِ الياءُ ساكنةً، فقلبتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ؛ لأنها تلي الطَّرْفَ.

وكذلك الخلفُ في إقامةِ واستقامةِ، الأصلُ: إِقْوَامٌ، فأعلوا المصدرَ بإعلالِ الفعلِ، فنقلوا حركة الواوِ إلى القافِ، فحذفوا الواحدةَ. سيبويه^(٦) يذهبُ إلى حذفِ الرَّائِدَةِ، والأخفش^(٧) يذهبُ إلى حذفِ العينِ، على حسبما تقدَّم في مَقُولٍ، ويقوي قول سيبويه تعويضُهُمْ مِنَ المحذوفِ تاءُ التَّأْنِيثِ، كما قالوا الرَّيَادِقَةُ.

السادسُ: كلُّ اسمٍ معتلِّ العينِ على وزنِ الفعلِ، وفي أوله زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ فيُصحَّحُ، ليكونَ التَّصحيحُ فارقًا بينِ الاسمِ والفعلِ، نحو: أَسْوَدَ، وأَبْيَضَ، هو على وزنِ أَحَافَ، وأَهَابَ، في الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ: أَحُوفَ، وأَهْيَبَ، فأعلَّ الفعلُ، وصحَّحَ الاسمُ؛ ليكونَ ذلك فارقًا بينهما، وكذلك إِبْنِ، هو على وزنِ أَحُوفَ، إذا أمرتَ، فصحَّحُوهُ، وأعلُّوا الفعلَ. وإنَّما يُنظَرُ في مثلِ هذا إلى حالتهِ قبلَ حذفِ الهمزةِ التي جيءَ بها للسَّاكِنِ، وبعدَ الاعتلالِ وقبلَ الحذفِ، وكذلك لو بنيتَ مثلَ أبلَمِ^(٨) أفعلٍ مِنَ القولِ، نقلتَ: أفولَ، وتصحَّحُ؛ ليفرَّقَ بينهُ وبينَ الأمرِ مِنَ القولِ، فإنَّك لو أعللتَ أقولًا، لجاؤا مثلَ الأمرِ مِنْ قالٍ بعدَ الإعلالِ، وقبلَ سقوطِ همزةِ الوصلِ؛ لتحركِ ما بعدها، وقبلَ حذفِ الواوِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ولكَ أن تهمزَ الواوِ؛ لأنها مضمومةٌ [ق/١٠٧/ظ] ضمَّةً لازمةً، وتقولُ مِنَ البَيْعِ: ابْيَعًا، وتصحَّحُ؛ لأنَّك لو أعللتَ لصارَ مثلَ الأمرِ قبلَ سقوطِ الهمزةِ والواوِ، فإنَّ كانتِ الزيادةُ في هذا (الاسمِ)^(٩) غيرَ الزيادةِ التي في الفعلِ، أعلَّ الاسمُ، نحو: مُقَامٌ، الأصلُ: مَقُومٌ، فهو مثلُ يَخُوفٌ، وقد وقعَ الفرقُ بينهما؛ لاختلافِ الزيادةِ، فأعلَّ فَعِيلٌ مُقَامٌ، كما قيلَ: يَخَافُ.

(١) هنالك إضافة كتبت على الجانب الأيسر في (أ): الاعتلالُ والتَّصحيحُ لمراعاة الملازمة ومراعاة عدم.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٤٨/٤.

(٣) يقصد أبا الحسن، ينظر: النَّمَانِي، شرح النَّصْرِيف، ٣٩٢؛ وابن جني، المنصف، ٢٨٧-٢٨٨.

(٤) غير موجودة في (ج).

(٥) كتبت على الجانب الأيمن في (أ). وغير موجودة في (ج).

(٦) ينظر: النَّمَانِي، م.س، ٤٦٢.

(٧) ينظر: النَّمَانِي، م.س، ٤٦٢.

(٨) الأبلَم: غليظ الشفتين. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (بلم).

(٩) في (ج): النوع.

وكذلك لو اختلفا في عين الحركة، مثالة: لو بنيت من القول مثل تُرْتَبُ^(١)، لقلت: تُقُولًا، وتُعَلُّ؛ لأنه قبل الاعتلال مثل نُقُول، وخالفه في عين حركة التاء، فوقع بذلك الفرق، فأعلَّ إعلال الفعل.

وتقول من الياء: تَبِيعُ، الأصل: تَبِيعُ، فأعلَّ لما ذكرته، فنقلوا حركة الياء إلى الباء الساكنة، فصار تَبِيعًا، فقلبت الضمة كسرة؛ لتصح الياء. وأبو الحسن^(٢) يقول: تَبِوعًا، ويتبين هذا بعد، إن شاء الله (تعالى)^(٣).

وتقول مثل (تحلي^(٤)) من البيع: تَبِيعًا، ومن القول: تَبِيعًا، ولا ينظر في الفارق، إلا لما يكون من البنية، فذلك صح تدورة؛ لأن التاء اللاحقة آخراً، ليست من البنية، وأما مقول، فقياسه أن يُعتَلَّ؛ لأنه على وزن أفعل، وقد افترقا بعين الزيادة، إلا أنه صح؛ لأنه محذوف من مقول. وقالوا في التعجب: ما أقوله! وما أبِيعه! كما صغروه؛ لأن فعل التعجب له شبه بالاسم، لما لم يتصرف، ولم يُظهر ضميره. وقالوا: أقول به! لأنه في معنى: ما أقوله! كما قالوا: يذُر؛ لأنه في معنى يدع، ولا ينظر في الفارق بين الاسم والفعل هنا، إلا لما يكون من ذات البنية وأصلها، لا ينظر إلى ما يحذف بعد الإعلال، ولذلك صح أخونة^(٥)، وتدورة، وإبين وما جرى مجراه.

السابع: ما كان على ثلاثة أحرف، مما عينه معتلة، فإن كان له نظير في الفعل، أعلَّ كإعلال الفعل، وذلك ما كان على وزن (فعل)، بفتح العين، أو كسرهما، أو ضمها، وفتح الغاء، نحو: باب، وناب، الأصل: بَوَّبَ، وتَبَّبَ. وخافت، ومال، الأصل: خَوَّفَ، ومَوَّلَ، فإن لحق هذا الثلاثي ما لا يلحق الأفعال صح؛ لمخالفة الفعل، قالوا: صَوَّرَى^(٦)، وحَيَّدَى^(٧). وقالوا: الطوفان، فصح؛ لأن الألف والنون لا يلحقان الأفعال، وكذلك ألفت [ق ١٠٨/و] التائيت.

فإن كان هذا الثلاثي على غير أوزان الأفعال صح، نحو: بِيضٍ، هو جمع بيوض، فإن سكنت، قلت: بيضًا، عند سيبويه وأبي الحسن^(٨)؛ لأنه جمع، وإنما يختلفان في المفرد. وتصحيح بيض، وإعلال

(١) الترتب: الأمر التائب، وقيل: التراب، وقيل: العبد السوء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ترب).

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي، التكملة، ٥٩٢.

(٣) كتبت في (ج) فقط.

(٤) التحلي: ما أفسده السكين من الجلد إذا قشّر. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (حلا).

(٥) الأخونة: جمع خوان وهي المائدة. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (خون).

(٦) صوري: موضع أو ماء قرب المدينة. وقيل: صوري: واد في بلاد مزيّنة، قريب من المدينة. ينظر: القطيعي، صفي الدين، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ٣٥٥/٢.

(٧) الحيدى: وهو الكثير الحديد عن الشيء. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (حيد).

(٨) يرى سيبويه أن كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها تقلب الضمة كسرة؛ لتسلم الياء، أما الأخفش فيقلب الياء واواً إلا في الجمع يقلب الضمة السابقة للياء كسرة؛ لنقل الجمع. فمذهب الأخفش، التفرقة بين الجمع والمفرد، فتصح الياء عنده في الجمع؛ لقلب الضمة كسرة، وتقلب واواً في المفرد، لإقرار الضمة؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، فهو أدعى إلى التخفيف. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٦٠٢/٣؛ و٣٦٠/٤؛ والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٣٦/٤؛ وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، ٤٤/٥؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ٤٣٥/٥-٤٣٦/٥؛ و صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ)، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار المغرب، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

بوبٍ دليلٍ على أَنَّ الإِعْلَالَ فِي الثَّلَاثِيّ بِالْحَمَلِ عَلَى إِعْلَالِ الْفِعْلِ. وَأَمَّا دِيمٌ، فَاعْتَلَّتْ لِاعْتِلَالِهَا فِي الْمَفْرَدِ، وَأَمَّا قِيَمٌ، فَأَصْلُهُ: قِيَامٌ، وَيَتَبَيَّنُ قِيَامٌ بَعْدَ هَذَا (إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) (١).

فَقَدْ صَحَّ مِمَّا ذَكَرْتُهُ أَنَّ الثَّلَاثِيَّ الْمَعْتَلَّ الْعَيْنَ يُعْتَلُّ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي عَلَى وَزْنِهِ، وَبِالْحَمَلِ عَلَى مَفْرَدِهِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى أَصْلِهِ.

الثَّامِنُ: مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ، إِذَا كَانَ مُصَدَّرًا، فَيُعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ فِعْلِهِ، وَيَصْحُ بِصَحَّةِ فِعْلِهِ، تَقُولُ: قَامَ قِيَامًا، وَتَقُولُ: لَأَوَدَ لَوَادًا، فَيُعْتَلُّ قِيَامٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ قَدْ اعْتَلَّ، وَيَصْحُ لَوَادٌ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ قَدْ صَحَّ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَدَّ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ مِنْكُمْ لَوَادًا﴾ (٢).

فَإِنْ كَانَ جَمْعًا، وَعَيْنُهُ وَاوٌ، فَتَنْقَلِبُ الْوَاوُ يَاءً بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ سَاكِنَةً فِي الْوَاحِدِ. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اللَّامُ (غَيْرَ) (٣) مَعْتَلَّةً، نَحْوُ: حِيَاضٍ، وَسِيَاطٍ. وَقَالُوا: قَوْمًا طَوَالًا؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ طَوِيلٌ، فَالْعَيْنُ مَتَحَرِّكَةٌ. وَقَالُوا: قَوْمًا رِوَاءً؛ لِأَنَّ اللَّامَ مَعْتَلَّةً، الْأَصْلُ: رِوَايٌ، فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ؛ لَوُقُوعِهَا طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، كَرِهُوا إِعْلَالَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ. وَيَجْرِي مَجْرَى قِيَامٍ اجْتَرَتْ اجْتِيَازًا، الْأَصْلُ: اجْتِوَازٌ، وَكَذَلِكَ انْقِيَادًا، الْأَصْلُ: انْقِوَادٌ، فَاعْتَلَّ بِاعْتِلَالِ الْفِعْلِ.

التَّاسِعُ: إِذَا وَقَعَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَهِيَ عَيْنٌ، فَتَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ تَلِي الطَّرْفِ، فَإِنْ كَانَتْ جَمْعًا فَتَرُدُّ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِتَصَحِّحِ الْيَاءَ، (فَأَجْرُوا هُنَا مَا يَلِي الطَّرْفَ مَجْرَى الطَّرْفِ) (٤)، قَالُوا: بَيْضًا فِي جَمْعِ أَبْيَضٍ، الْأَصْلُ: بَيْضٌ، لِأَنَّهُ مِثْلُ أَحْمَرَ وَحُمْرٍ، فَرُدُّوا الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِتَصَحِّحِ الْيَاءَ، فَأَجْرُوا هُنَا مَا يَلِي الطَّرْفَ مَجْرَى الطَّرْفِ، فَكَمَا قَالُوا: (أَطْبِيًّا) (٥)، قَالُوا: بَيْضًا، وَأَجْرُوا بَيْضَانًا مَجْرَى بَيْضٍ، لِأَنَّهُ يَرَادُفُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ.

(١) كَتَبْتُ فِي (ج) فَقَط.
(٢) سُورَةُ النُّورِ، ٦٣/٢٤. وَلِوَادَا: فِرَارًا، وَتَسْتَرٌ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ. يَنْظُرُ: الْقَرْطَبِيُّ، تَفْسِيرُ الْقَرْطَبِيِّ، ٣٢٢/١٢؛ وَابْنُ عَاشُورٍ، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ، ٣١٠/١٨.
(٣) كَتَبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ فِي (أ).
(٤) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي (ج).
(٥) فِي (ب): ضَبِيًّا. يَرِيدُ الشَّيْخُ أَنَّ أَصْلَ بَيْضٍ: بَيْضٌ، فَحُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِأَنَّ يَاءَ ثَلَاثِ الطَّرْفِ فَعُولَمَتْ مَعَامِلَةَ الطَّرْفِ. وَ(أَطْبِيٌّ) جَمْعُ (طَبِيٍّ)، أَصْلُهَا: (أَطْبِيٌّ)، فَالْيَاءُ طَرْفٌ سَبَقَتْ بِضَمٍّ، فَحُلِبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً. يَنْظُرُ: ابْنُ عَصْفُورٍ، الْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ، ٣٦٥.

فإن كانت مفردة، فذهب أبو الحسن^(١) إلى أن الياء تُرَدُّ وَاوًا لِلضَّمَّةِ، واستدلَّ بقول العرب: هَيْفًا^(٢) وهوفاً، وليس في هذا دليل؛ لأنه يمكن أن يكون هَيْفًا مثل سيّد، [ق/١٠٨/ظ] وقيل، أو يكون ممّا ترادف على عينه الياء والواو، بمنزلة سَنَّةٍ، ترادف على لامها الهاء والواو.

وأما سيبويه^(٣) فسوى بين الجمع والمفرد، فردَّ الضمّة كسرةً في المفرد؛ لتصحّ الياء، كما فعل ذلك في الجمع، وهو عندي الصحيح؛ لقولهم: مَبِيعًا. ففي مبيع دليلان لسيبويه، أحدهما: أن المحذوف الواو الزائدة. الثاني: أن الياء إذا وقعت بعد ضمة والياء الطرف في مفرد، رُدَّتِ الضمّة كسرةً.

القسم الثاني: أن تلي الطرف، وبعد الطرف ألف التانيث، نحو: الطوبى، والكوسى، فمن يعتدُّ بالألف ردّ الياء وَاوًا؛ للضمّة، ومن لم يعتدّ بها، ردّ الضمّة كسرةً، وجرى ذلك مجرى مبيع، وهذا إذا كان (فُعلى) صفةً جاريةً مجرى الأسماء، فإن كانت صفةً محضةً، نحو: ضيزى^(٤)، رُدَّتِ الضمّة كسرةً، ولم يعتدّ بالألف؛ لأنّ فعلى بكسر الفاء ليس في الصفات، وأما قراءة ابن كثير: ضنزي^(٥) بالهمز، فهو من الوصف بالمصدر. فإن كانت اسمًا، رُدَّتِ الياء وَاوًا.

القسم الثالث: أن يقع بينها وبين الآخر حرف، وليس الآخر ألف التانيث، فهذا تُرَدُّ فيه الياء وَاوًا لِلضَّمَّةِ لا غير، نحو: عُوْطِطٍ^(٦)، وموسر. وأما الواو بعد كسرة، والواو ساكنة، فتقلب ياء لا غير نحو: ميقات.

العاشر: الواو المشدّدة، إذا كان قبلها ضمةً، وكانت تلي الطرف، وكانت جمعًا، نحو: صوم، كان لك فيها وجهان، قلبها ياءً، وإجراؤها مجرى عُنِيَّ^(٧)، وإبقاؤها، وهو أحسن؛ لأنها ليست طرفًا، فإن بعدت عن الطرف، لم تُقلب، مثاله: صوم، وصيم، فإن قلت: صومًا، لم تقلب؛ لبعدها عن الطرف، وكذلك إن كانت مفردة لم تقلب، وقد قالوا: صيمًا، بكسر الصاد، وقيمًا، كما قالوا: عنيًا.

الحادي عشر: إذا اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان اجتماعهما لازماً، قلبت الواو ياءً، متقدمةً كانت الواو أو متأخرةً. مثال المتقدمة: طَوَيْتُ طَيًّا، الأصل: طَوِيْتُ، ومثال

(١) ينظر: ابن جني، المنصف، ٢٩٩.

(٢) الهَيْفُ والهوف: الرّيح الحارّة. استدلّ بها الأَخْفَشُ على ردّ الياء وَاوًا لِلضَّمَّةِ السَّابِقَةِ لها في المفرد، ويردّ الشّيخ قول الأَخْفَشِ بدليلين؛ فقد تكونا لغتين فيها، من الياء ومن الواو، وقد تكون محذوفة من (فيعل) هبوف، كما في سيّد من سيود. ينظر: ابن جني، م، ن، ٢٩٩.

(٣) ينظر: ابن جني، م، ن، ٢٩٧.

(٤) ضنزي: جائزة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (ضيز).

(٥) سورة النجم، ٢٢/٥٣. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٣٩٥/١.

(٦) العوطط: النّاقة التي حُمِلَ عليها الفحل فلم تحمِل. ويدلّ على أنّ الواو منقلبة عن ياء قولهم: تعيطت النّاقة. ينظر: أبو عليّ الفارسيّ، التّعليق على كتاب سيبويه، ٧٦/٥؛ وابن منظور، م، س، مادة (عوط).

(٧) الأصل: عئو. تقال للشّيخ إذا ولى وكبر. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٢/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (عتا).

المتأخّرة: سيّد، الأصل: سيّود. ومن [ق ١٠٩/و] هذا عند البصريين^(١): كَيْئُونَةٌ، الأصل: كَيْئُونَةٌ، وقَيْئُونَةٌ^(٢)؛ لأنّهما من الكوّن، والقوّد، فانقلبت الواو ياءً؛ لما ذكرته، فصار كَيْئُونَةٌ، وقَيْئُونَةٌ، كما قيل: سيّد، وقيل. ولزم كَيْئُونَةٌ وقيدودة الحذف؛ لكثرة الحروف، ونظيره من الصحيح: عَيْطَمَوْسٌ^(٣)، (وعَيْضَمورٌ)^(٤).

ومن هذا: قِيَّامٌ، الأصل: قَيَّوَامٌ، ثم اعتلّ لما ذكرته، ولم يكن في هذا حذف؛ لما يؤدي إليه من اجتماع ساكنين. وكذلك قَيَّوَمٌ، الأصل: قَيَّوَمٌ. وأمّا سوير^(٥)، فلا يدغم؛ لأنّ الواو غير لازمة؛ لأنّ الأصل بناء الفاعل، وهو ساير، فجرى على أصله.

وكذلك رُؤْيَا^(٦)، إذا سهّلت الهمزة، قلت: رُؤْيَا، ولا تدغم؛ لأنّ هذا عارضٌ، ومن قال: رُيَّأ، وأدغم، لم يدغم سوير؛ لأنّهم لو أدغموا لزال المد، وهم يريدون أن يمدّوا، كما مدّوا الأصل، ولوقع اللبس بفعل من فَعَل.

وكذلك فَوَعَلَ مِنَ البَيْعِ، تقول: بَيْعَ، الأصل: بَوَيْعَ، فإذا بنيت للمفعول به، قلت: بَوَيْعَ، ولا تدغم؛ لأنّك لو أدغمت لقلت: بَوَيْعَ، فيلتبس بفعل من فَعَلَ. وكذلك قُوْلَ، إذا كان فوعلاً، إذا بنيت للمفعول به، قلت: قُوْلَ، ولا تقول: قُوْلَ؛ للبس.

وأما ديوانٌ، فلا يُعَيَّرُ؛ لأنّ الأصل: ديوانٌ، بدليل: دَوَاوِينٌ، ثم قلبت الواو ياءً، كما قلبت في دينارٍ، الأصل: دِنَارٌ، بدليل: دَنَانِيرٌ، ولو أدغموا لصاروا إلى التضعيف الذي قرأوا منه. وأمّا زَيْلٌ^(٧)، ففعلت، بدليل: تَزْيِيلٌ، فلو كان فيعل، لقالوا في المصدر: زَيْلَةٌ، فتقول إذا بنيت للمفعول: زَيْلٌ، ولو كان فيعل، لقلت: زُوَيْلٌ.

الثاني عشر: في الجمع، اعلم ألف الجمع إذا اكتنفها واوان، أو ياءان، أو ياء وواو، والآخر من هذا كله يلي الطرف، قلبته همزةً، فتقول: أوائلٌ، الأصل: أوائلٌ. وتقول: خيائِرٌ، في جمع خَيْرٍ، والأصل: خيائِرٌ. وتقول في صَيِّبٍ: صَيَّابٌ، والأصل: صَيَّابٌ. وتقول في جمع فَوَعَلَ مِنَ البَيْعِ: بَوَائِعَ، والأصل: بَوَائِعَ^(٨). فإن اضطرّ شاعرٌ فأشبع الكسرة، بقي القلب؛ لأنها في الأصل والياء الطرف.

وأما صَيَّوَانٌ^(٩)، فشاذ؛ ليكون منبهةً على [ق ١٠٩/ظ] الأصل كما كان ذلك في القوّد، والقصوى، ومع ذلك أنّهم شدوا في المفرد، قالوا: صَيَّوَانًا، فإن بعد الآخر من الحرفين المكتنفين ألف الجمع من

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٦/٤.

(٢) القيدود: الطويل. ينظر: سيبويه، م، ٣٦٥/٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (قاد).

(٣) العيطموس: الجميلة، وقيل: الطويلة، وقيل: التامة الخلق، وقيل الهمزة. ينظر: ابن منظور، م، مادة (عطمس).

(٤) كتبت على الجانب الأيمن في (أ) وليست في (ج). العيضمور: كبيرة السن. ينظر: ابن منظور، م، مادة (عضم).

(٥) الأصل في الواو الألف في ساير، وجاءت واو لوزن فوعَلَ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٨/٤.

(٦) كتبت في ب: رؤية.

(٧) زَيْلٌ: أزال وفرّق. ينظر: ابن منظور، م، مادة (زال).

(٨) في (ج): بواوع.

(٩) جمع ضيئون: وهو ستور البرية. ينظر: ابن منظور، م، مادة (ضون).

الطَّرْفِ لَمْ يَقْلِبْهُ هَمْزَةً، نحو: طَوَاوَيْسُ، وَالْعَوَاوِيرُ^(١)، فَإِنْ اضْطُرَّ شَاعِرٌ فَحَذَفَ الْيَاءَ لَمْ يَقْلِبِ الْآخَرَ هَمْزَةً، وَإِنْ وَلِيَ الطَّرْفَ؛ مِرَاعَةً لِلأَصْلِ، قَالَ: "وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ"^(٢)

وهذا الباب تُرَاعَى فِيهِ الأَصُولُ، بخلافِ بابِ ما لا يَنْصَرَفُ، فَإِنَّهُ يُرَاعَى فِيهِ اللَّفْظُ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣): "وَلِذَلِكَ قَالُوا: دَلِّلاً، وَصَرَفُوا. قَالَ سَبِيوِيهِ^(٤): التَّنْوِينُ فِي دَلِّلٍ عَوْضٌ مِنَ الأَلْفِ المَحذُوفَةِ، بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ فِي جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، (وَلَيْسِيوِيهِ وَجَهٌ وَأَبِي عَلِيٍّ وَجَهٌ)^(٥)، وَكِلَاهُمَا لَهُ وَجَهٌ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَبِيوِيهِ أَصَحُّ وَأَقْرَبُ.

الثَّالِثُ عَشَرَ: تَقُولُ فِي جَمْعِ مَعِيشَةٍ: مَعَايِشٌ، بِالْيَاءِ، وَفِي مَقَالٍ: مَقَاوِلٌ، وَكَذَلِكَ: مَعَاوِنٌ، فِي جَمْعِ مَعُونَةٍ، بِالوَاوِ، وَلَا تَعْلُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُنَّ الحِرْكَهَ، وَسَكُونُ مَا قَبْلَهُنَّ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَسْكُنُ مَا قَبْلَهُ لَا يُعْلُ، وَإِنْ وُجِدَ مِنْهُ شَيْءٌ مُعْلٌ، فَإِنَّمَا أُعْلِلَ بِالحَمْلِ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنْ جَمَعْتَ سَفِينَةً، قُلْتَ: سَفَائِنٌ، فَحَذَفْتَ الْيَاءَ هَمْزَةً، وَكَذَلِكَ رِسَالَةٌ، تَقُولُ فِي جَمْعِهَا: رِسَائِلٌ، بِالهَمْزِ، وَكَذَلِكَ عَجُوزٌ، تَقُولُ فِي جَمْعِهِ: عَجَائِزٌ، بِالهَمْزِ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ لِلْمَدِّ سَاكِنَةٌ، فَفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الحُرُوفِ الَّتِي أَصْلُهَا الحِرْكَهَ وَسَكَنَتْ لِلإِعْلَالِ.

وَقَوْلُهُمْ مَصَائِبٌ، بِالهَمْزِ فِي (جَمْعِ)^(٦) مُصِيبَةٍ، خَارِجٌ عَنِ القِيَاسِ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى القِيَاسِ لَقَالُوا: مَصَاوِبٌ. وَقَدْ قِيلَ وَحَكَى يَعْقُوبُ^(٧) فِي الإِصْلَاحِ فِيمَا يُقَالُ بِالْيَاءِ وَالوَاوِ^(٨): (مَصَائِبٌ)^(٩)، وَهُوَ مِنَ البَدْلِ اللَّازِمِ، وَهُوَ شَادٌّ.

(١) جمع عوار: الرِّمْدُ الشَّدِيدُ، وَقِيلَ: هُوَ كَالقَدَا. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ العَرَبِ، مَادَّةُ (عَوْر).

(٢) مُخْتَلَفٌ فِي نَسَبَتِهِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الكِتَابِ. يَنْسَبُ لِحَنْدَلِ بْنِ المَثْنِيِّ، وَقَبْلَهُ:

عَرَّكَ أَنْ نَقَارَبَتْ أَبَاعِرِي * * * وَأَنْ رَأَيْتِ الذَّهْرُ ذَا الدَّوَابِّ

حَنِ عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي * * * وَكَحَلَّ العَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: بِالْعَوَاوِرِ؛ وَلَيْتَ الوَاوِ الثَّانِيَةَ الطَّرْفَ وَلَمْ يَقْلِبْهَا هَمْزَةً؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عَوَاوِيرِ.

يَنْظُرُ: سَبِيوِيهِ، الكِتَابُ، ٤/٣٧٠؛ وَالسِّيْرَافِي، شَرْحُ أْبِيَاتِ سَبِيوِيهِ، ٢/٣٦٥؛ وَالرِّضِيُّ الأَسْتَرْبَادِي، شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الحَاجِبِ، ٤/٣٧٤.

وَيَنْسَبُ لِلعِجَاجِ وَلَمْ تَجِدْهُ البَاحِثَةُ فِي دِيْوَانِهِ. يَنْظُرُ: ابْنُ جَنِّي، الخِصَائِصُ، ٣/٣٢٩؛ وَابْنُ عِصْفُورٍ، ضَرَائِرُ الشَّعْرِ، ١٣١.

(٣) الدَّلِيلُ: أَسْفَلُ القَمِيصِ أَوْ النُّوبِ، وَهُوَ مَقْصُورٌ عَنِ ذِلِّذِلِ. يَنْظُرُ: أَبُو عَلِيٍّ الفَارَسِيُّ، التَّكْمَلَةُ، ٦٠١؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ العَرَبِ، مَادَّةُ (ذَل).

(٤) يَنْظُرُ: سَبِيوِيهِ، الكِتَابُ، ٣/٢٢٨.

(٥) كَتَبْتُ عَلَى الجَانِبِ الأَيْسَرِ فِي (أ). اخْتَلَفُوا فِي المَحذُوفِ مِنْهَا؛ فَيَرَى سَبِيوِيهِ أَنَّهَا ذِلِّذِلٌ وَحَذَفَتْ الأَلْفَ وَالتَّنْوِينِ عَوْضَ عِنهَا، وَوَجَّهَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهَا مِنْ ذَلِّذِلِ، وَالقَضِيَّةُ مُسْتَوْفَاةُ الذِّكْرِ فِي المَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ.

يَنْظُرُ: الشَّاطِبِيُّ (ت ٧٩٠هـ)، المَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ فِي شَرْحِ الخِلَاصَةِ الكَافِيَةِ (شَرْحُ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ)، ٨/٢٩٥-٢٩٧.

(٦) كَتَبْتُ عَلَى الجَانِبِ الأَيْمَنِ فِي (أ).

(٧) تَقَدَّمَ تَرْجَمَتَهُ.

(٨) يَنْظُرُ: ابْنُ السَّكَيْتِ، إِصْلَاحُ المَنْطِقِ، ١٠٦.

(٩) مَصَاوِبٌ: فِي (ب).

وتقول: طويل، ولا يُعنل؛ لأنه سكن ما بعده، فإذا سكن ما قبل الياء والواو، أو سكن ما بعد الياء والواو، أو اكتنفاها (ساكنان)^(١)، فقياسه أن يصح ولا يُعنل، إلا بالحمل على غيره، على حسبما تقدّم، والله الموفق.

الرابع عشر: قالوا (في مَطيّة) ^(٢): مَطايا، ومَطيّة: فَعِيلَةٌ، بمنزلة سفينة، فالقياس: مَطائي، لكنّ العرب غيّرت هذا النوع؛ وذلك أنه متى حدث بعد ألف الجمع همزة لم تكن [ق ١١٠/و] في المفرد، وكانت اللام ياءً، فُلبت، وسواءً أكانت الياء التي بعد الهمزة الحادثة موجودة في المفرد أم لم تكن، نحو: مَطيّة، وحَطيّة. تقول: مَطايا. وتقول: خطايا. والأصل: خطائي، فالتقى همزتان، فقلبوها الثانية ياءً، فقالوا: حَطاوي، فردت الكسرة فتحةً فقالوا: خطاءي، تحرّكت الياء، وقبلها فتحةً، انقلبت ألفاً، فصار: خطاء، فاستقلوا الهمزة بين ألفين؛ لأنّ الهمزة من مخرج الألف، فقلبوها ياءً؛ لأنّ اللام ياءً.

فإن كانت اللام واوًا، فُلبت الهمزة الحادثة في الجمع بعد ألف الجمع واوًا، نحو: هراوة، وعلاوة، فنقول: هراوي، وعلاوي. وتقول في برّة: برايا؛ لأنه مثل خطايا.

فإن جمعت شأويّة، قلت: شوايا؛ لأنّ الأصل: شواوي، فجاءت ألف الجمع بين واوين، والأخيرة تلي الطرف، فُلبت همزة، والهمزة حادثة بعد ألف الجمع، وبعدها ياءً، فنقلبها ياءً، وكسرتها فتحة. فإن جمعت جائيّة، قلت: جواء، ولا تُغيّر الهمزة؛ لأنها لم تحدث في الجمع.

الخامس عشر: الواو المضمومة، إذا كانت عينًا، جاز أن تُقلب همزة بشرطين، أحدهما: أن تكون الواو غير مضاعفة. الثاني: ألا تكون للإلحاق، نحو: أدور، يجوز لك أن تقلب الواو همزة، فنقول: أدورًا، ويجوز لك أن لا تقلب.

وأما التّقول، فلا تُقلب؛ لأنها مضاعفة، وأما (التّسهوك)^(٣)، وما هو على بُنيته فلا تُقلب فيه الواو همزة؛ لأنها للإلحاق، فلو قلبت لظنّ أن الهمزة غير منقلبة، وأنها سيقت بذاتها للإلحاق.

(١) ساكن: في (ب).

(٢) كتبت في (ج) فقط.

(٣) غير موجودة في (ب). والتسهوك: الصرع. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (سهك).

٤٤.٢ باب اعتلال اللام

اللام يعتلُّ في عشرة مواضع، أحدها: ما كان فعلاً، وكان على ثلاثة أحرف، واللام واو أو ياء، فإذا كانت واو، فإنه يوجد على (فعل)، بفتح العين، وعلى (فعل) بكسر العين، وعلى (فعل) بضم العين.

فإذا كان على (فعل)، بفتح العين، انقلبت واؤه ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن وقعت في موضع تسكن فيه اللام، ظهرت، نحو: غرّوت، ودعوت، [ق ١٠/ظ] فإن لحقها ساكنٌ حذفت اللام، نحو: هندُ غرّت، والزّيدون غرّوا. فإن كان الساكن ألفاً لم تحذف، ورجعت إلى أصلها، فتقول: الزّيدان غرّوا؛ لأنها لو حذفت لالتبس.

فإن كان على (فعل) بكسر العين، انقلبت واؤه ياءً، نحو: رضي، الأصل رَضِيَ؛ لأنه من الرّضوان، وتقلب ياءً؛ للكسرة التي قبلها، وتجري مجرى الصحيح، إلا عند لاحق واو الجمع، تقول: الرّيدون رَضُوا، والأصل: رَضُوا، فاستقلّت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها، وحذفت لالتقاء الساكنين، والمحذوف هنا اللام، بخلاف مقول؛ لأن الضمير لا يحذف. وحكى سيبويه: "رَضُوا"^(١)، فلم تُردّ الياء إلى أصلها؛ لزوال الكسرة؛ لأن زوالها عارضٌ، فكأنها موجودة، واعتدّ بالعارض في صحّة الياء. وتقول على هذا: رضي زيدٌ، وغزّي البلدُ.

فإن كان على (فعل) بضم العين، جرى مجرى (فعل) مطلقاً، إلا في الانقلاب، وذلك سرّو^(٢) زيد. تقول: الرّيدون سرّوا.

فإذا كانت ياءً، فإنه يكون على (فعل)، بفتح العين، نحو: رمي، وحكم هذا كحكم غزا في جميع ما تقدّم.

ويكون على (فعل)، نحو: عمي، ويجري مجرى رضي في جميع ما ذكرته إلا أن الياء في عمي من نفس الكلمة، ولا يكون فيه (فعل) بضم العين؛ لما يلزم من قلب الياء واو. وأمّا قولهم^(٣): لقضو الرجل، فإنما جاء فيه (فعل)؛ لأنه يرادُ به التّعجب، فجرى مجرى الاسم، كما قالوا: ما أميلحه! وكما صحّوا، ما أقوله!، وأقول به! وما أبيع به! وأبيع به!

الثاني: المضارع من هذا الثلاثي، فاعلم أن ما كان منه على (فعل) بفتح العين، فتتطرّف، فإن كان من نوات الواو، فالمضارع منه (يفعل)، بضم العين، فإن كان من نوات الياء، فالمضارع منه (يفعل)، بكسر العين، لزم كل واحدٍ منهما ما يشاكله ما لم تكن العين حرف حلق، وقد تقدّم ذلك؛ ليكون

(١) سيبويه، الكتاب، ٣٨٦/٤.

(٢) سرّو: شُرّف. ينظر: ابن منظور، م.س، مادّة (سرا).

(٣) يقول سيبويه: "ألا تراهم قالوا: لقضو الرجل، فلما كانت مخففة ممّا أصله التّحريك، وقلب الواو، لم يغيروا الواو، ولو قالوا: غرّو وشقّو، لقالوا: لقضّي". سيبويه، الكتاب، ٣٨٦/٤.

ذلك تغييراً للعين؛ لتعير اللام بزوال ضميتها في الرفع، وحذفها في الجزم، ونظير ذلك: لعمرك. العمر: البقاء، وتفتح العين وتضم من غير القسم، وفي القسم تغيرت بلزوم العين الفتح، أحد الجائزين فيها قبل القسم، ولم يكن ذلك في مضارع (فعل) بضم العين؛ لأنه لا يكون إلا (يفعل)، [ق ١١١/و] بضم العين في الصحيح والمعتل.

وأما مضارع (فعل) بكسر العين، فإن الواو فيه تنقلب ياء؛ لانقلابها في الماضي، فتقول: أنتما ترضيان. وأما شأى^(١) يشأى، ونأى ينأى، فلما كان الأكثر في (يفعل) بفتح العين أن يكون ل(فعل)، بكسر العين، صار يشأى وينأى وما جرى مجراهما عندهم كأن الماضي (فعل)، ولو كان (فعل)، لانقلب الواو في الماضي ياء؛ للكسرة التي قبلها، وكان المضارع يجري على ذلك فانقلب الواو في يشأى، فقالوا: هما يشيان، ونظير هذا قولهم^(٢): أنت تيبى، ونحن نيبى وأنا إيبى، كسروا حرف المضارعة من هذا؛ لتوهم الماضي (فعل).

الثالث: الفعل المزيد، اعلم أن الفعل الزائد على ثلاثة أحرف إذا كانت لامه واوا انقلبت في المضارع ياء؛ للكسرة التي قبلها، فتقلب في الماضي ياء، (بالحمل على المضارع)^(٣)، لذلك كما انقلبت في يرضى؛ لانقلابها في رضى.

وكل واو وقعت لأم، وقبلها كسرة، فإنها تنقلب ياء في اسم كانت أو في فعل، فتقول: أنت مدعية، والأصل: مدعوة. وتقول: غازيت؛ لأنك تقول في المضارع: يغازي. وتقول: رجيت؛ لأن المضارع يرجي، ولما انقلبت في رجي، وغازى، انقلبت في رجي، وفي تغازى، وإن كان المضارع لا تنقلب فيه ياء (لانكسار ما قبلها)^(٤)؛ لأن التاء زائدة على الفعل، وضوضيت من هذا، الياء فيه منقلبة عن واو؛ لأنه من مضارع الفاء والعين، وهو في الرباعي بمنزلة القوة في بنات الثلاثة.

وحايت^(٥)، أصله: حايت، وهو في الرباعي بمنزلة حيي في بنات الثلاثة، والأصل: حايت، لكنهم كرهوا التضعيف، فأبدلوا الياء ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، ونظير هذا: دهيت^(٦)، الأصل: دههت. وليس حايت بمنزلة ضاربت؛ لأنهم قالوا في المصدر: الحياء، والحاحاة، كما قالوا في مصدر سرفه^(٧): السرفاه، والسرفهة. والأصل: حايت، انقلبت الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وانقلبت الياء الأولى ألفاً؛ لانقلابها في الفعل الماضي.

(١) شأى، يشأى: إذا سبق. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شأى).

(٢) من أبى. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١١٠/٤.

(٣) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٤) كتبت على الجانب الأيمن في (أ)، وغير موجودة في (ج).

(٥) حايت: إذا دعوت المعز. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حا).

(٦) دههت الحجارة ودهيتها إذا دخرتها. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (دهه).

(٧) سرفه: أحسن غداءه. والسرفهة: نعمة الغداء. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (سرفه).

وانقلبت في دُهُوَّةٍ، والأصل: دُهُوَهَةٌ، فكرهوا التَّضْعِيفَ، [ق ١١١/ظ] أبدلوا الهاءَ واوًا، وقالوا: دُهُيَّةٌ، فإمَّا أبدلوا الهاءَ ياءً، وإمَّا أبدلوا الواوَ المشدَّدة ياءً. كما قالوا: مَسْنِيَّةٌ. ويمكن أن تكون الواوُ في دُهُوَّةٍ بدلًا من الياءِ، ويكونُ بمنزلةِ الفُئُوَّةِ، ويتبيَّنُ هذا بعدُ إن شاء اللهُ (تعالى) (١).

الرَّابِعُ: إذا كانَ الاسمُ آخره ياءً، أو واوً وقبله فتحةً، انقلبت ألفًا، نحو: عصا، ورحى، وكذلك نواة. فإن كانَ بعدها ساكنٌ، حُذِفَتِ الألفُ؛ لالتقاءِ الساكنينِ، إلَّا (الألف) (٢) أن تلحقها ألفُ التثنيةِ، فإنها تردُّ الكلمةَ إلى أصلها، على حسيما تقدَّم في الفعل؛ لأنَّك لو لم تردَّ؛ لوقع اللبسُ، فلو بنيت من رَمَيْتَ مثلَ جَبْرُوتٍ، لقلت: رَمَوْتَا، ولو لم تقلب طاعوتًا، لكانَ طَعُوْتًا؛ لأنَّه فعَلوتُ، والأصل: طَعُوْتُ، أو طَعِيوتُ، ثمَّ قُدِّمَتِ اللَّامُ قبلَ العينِ.

وتقول: النَّزْوَانُ (٣)؛ لأنَّك لو قلت: النَّزَانَ لصارَ فعَالًا، كما لم يقولوا في رَمِيًا: رمًا. ولم يقولوا في تثنيةِ عصا: عصان؛ لأنَّه يلتبسُ بالمفردِ عندَ الإضافةِ، وقد مضى ذلك. فلو بنيت من حَيَّيَ مثلَ النَّزْوَانِ، لقلت: حَيَّيَانًا، ولم تقلبِ التَّانِيَةَ ألفًا؛ لأنَّك لو قلبتَها لحدفت إحدى الألفينِ، وكانَ يلتبسُ، ولا تقلبُ الأولى؛ لأنَّه قد لحق ما أزال شبةَ الفعلِ، كما لم تقلبِ الطُّوفَانَ. وحيدي (٤) وصورى (٥)، وقد تقدَّم هذا، وشدَّ ماهان (٦) وداران (٧). ولا تدغمُ حَيَّيان؛ لأنَّك لا تدغمُ لَووِيًّا، والياءُ أحفٌ من الواوِ، وتقول من القوَّةِ قُووانِ، ولا تقلبُ الأولى، ولا التَّانِيَةَ، ولا تدغمُ؛ لما نكرتُه.

الخامسُ: إذا كانَ الاسمُ آخره ياءً أو واوً، وقبلها ألفٌ، فإن كانتِ الألفُ زائدةً، فاقبلها همزةً، نحو: كِساءٍ، وِرْداءٍ، الهمزةُ في رداءٍ منقلبةٌ عن ياءٍ؛ لقولهم: حَسُنُ الرِّدِيَّةِ، وإمَّا انقلبتا همزةً؛ لأنَّ الألفَ التي قبلها زائدةٌ متولِّدةٌ عن فتحةٍ، فكأنَّهما وقعتا بعدَ فتحةٍ، وهما متحرِّكتانِ بحركةِ الإعرابِ، فانقلبتا ألفًا، فاجتمعت في اللَّفْظِ ألفانِ، فقلبتِ التَّانِيَةَ همزةً؛ لتحركها؛ لالتقاءِ الساكنينِ؛ لأنَّ الثاني من الساكنينِ هو

(١) كتبت في (ج) فقط.

(٢) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٣) النزوان: الوثب إلى فوق. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (نزو).

(٤) الحيدى: وهو الكثير الحيد عن الشيء. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (حيد).

(٥) صورى: موضع أو ماء قرب المدينة. وقيل: صورى: وادٍ في بلاد مُزَيْنَةَ، قريب من المدينة. ينظر: القطيعي، صفى

الدين، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ٣٥٥/٢.

(٦) المَاهان: الدِّيُوْرُ ونَهاوْنُدُ، أحدهما ماء الكوفة، والأخر ماء البصرة. وابن جنِّي يرى أنها قد تكون عربيَّة، وتكون من

هيم، أو هوم، أو همى، أو وهم، أو نهم، أو منه، أو نمه. ينظر: ابن جنِّي، الخصائص، ٣٤٢/٣؛ وابن منظور، م.س، مادة

(ماه).

(٧) من دار يدور. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٦٣/٤.

الَّذِي يَتَحَرَّكُ، إِذَا كَانَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَمْ تَتَقَلَّبِ الْأَلْفُ يَاءً وَلَا وَاوًا؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَى مَا فَرُّوا عَنْهُ، فَإِنْ لَحَقَتِ التَّاءُ لَمْ تُقَلَّبِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ هَمْزَةً؛ لِأَنَّهَا [ق ١١٢/و] تَحَصَّنَتْ بِالتَّاءِ، نَحْوُ: الْعَطَايَةِ وَالنَّهَائِيَةِ، وَمَنْ قَالَ: صَلَاةٌ^(١)، جَاءَ بِهِ عَلَى صَلَاةٍ وَكَذَلِكَ التَّنَائِيَانِ^(٢)، لَمَّا كَانَتْ عَلَامَةُ التَّنَائِيَةِ لَا تَفَارِقُهُ، صَارَ بِمَنْزِلَةِ النَّهَائِيَةِ. وَكَذَلِكَ مِذْرَوَانِ^(٣).

فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ أُصْلِيَّةً، لَمْ تُقَلَّبِ الْيَاءُ، وَلَا الْوَاوُ، نَحْوُ: آيَةٍ، وَرَايَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ مَتَوَلِّدَةً عَنْ فَتْحَةٍ، فَتَكُونُ الْيَاءُ كَأَنَّهَا بَعْدَ فَتْحَةٍ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي النَّسْبِ إِلَى آيَةٍ وَرَايَةٍ، فِي بَابِ النَّسْبِ.

السَّادِسُ: كُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ وَاوٌ، قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، تُقَلَّبُ الضَّمَّةُ فِيهِ كَسْرَةً، وَالْوَاوُ يَاءً. فَمِنْ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ قَلْبَ الْحَرْكَةِ (قَبْل)^(٤)؛ لِيَكُونَ الْحَرْفُ انْقَلَبَ إِلَى الْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْحَرْفَ قَلْبٌ أَوْلاً يَاءً، فَصَارَتِ الْيَاءُ بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَقَلَبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً، كَمَا قَلَبَتِ فِي أَظْبِ^(٥)؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْقَلْبِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَجْرُوا^(٦) لَوْ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ، وَلَمْ يَقَلَّبْ، لَوَجِبَ الْقَلْبُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَسَبْقِ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، فَكُنْتُ تَقُولُ: أَجْرِي، ثُمَّ تَقَلَّبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً؛ لِلْيَاءِ، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً أَوْلاً، كَانَ ذَلِكَ ابْتِدَاءً، وَهَذَا لَا يَلِزُ لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَقْلِبُوا؛ لِتَكُونِ الْكَلِمَةُ فِي (كَلِّ)^(٧) مَوْضِعٍ سِوَاءٍ، اجْتَرَوْا عَلَى الْأَضْعَفِ وَكَانَ الْأَقْوَى مُنْقَلَبًا لِمَوْجِبٍ، فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الْقَلْبَ ابْتِدَاءً؛ لِأَجْلِ الْقَلْبِ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، عَلِمْتَ أَنَّ قَمَحْدُوَّةً^(٨) لَا يَنْبَغِي أَنْ تُقَلَّبَ الضَّمَّةُ فِيهَا كَسْرَةً، وَالْوَاوُ يَاءً ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: سَرَوْ، وَلَنْ يَغْرَوْ، وَلَمْ يَقْلِبُوا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُضَافُ.

السَّابِعُ: مَا آخِرُهُ وَاوٌ مُشَدَّدَةٌ، إِنْ كَانَ جَمْعًا، قَلِبَتِ الْوَاوُ الْمُشَدَّدَةُ يَاءً، نَحْوُ: عُتَيِّ وَعُصَيِّ، الْأَصْلُ: عُتُوٌّ، وَعُصُوٌّ، فَجَاءَتِ الْوَاوُ الْأَخِيرَةُ بَعْدَ وَاوٍ زَائِدَةٍ، وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فَكَأَنَّهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ، كَمَا جَاءَتِ

(١) الصَّلَاةُ: كُلُّ حَجْرٍ عَرِيضٍ يُدْقُ عَلَيْهِ عَطْرٌ. وَقِيلَ: الْجَبْهَةُ، شَبَّهَهَا بِالْحَجْرِ الْأَمْلَسِ. وَقَدْ جَاءَتِ بِالْيَاءِ (صَلَاةً) عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ. يَنْظُرُ: سَبْيُوهِ، الْكِتَابُ، ٤/٣٨٧؛ وَابْنُ السَّكَيْتِ، يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ، الْقَلْبُ وَالْإِبْدَالُ، [Arabi ١٠٠٣١ القلب](#) [وَالْإِبْدَالُ - ابْنُ السَّكَيْتِ.pdf](#)، ٣٥؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (صَلِي).

(٢) التَّنَائِيَانِ: طَرَفَا الْعُقَالِ، وَالْقِيَاسُ تَنَائِيَانٌ أَوْ تَنَائِيَانٌ؛ لِأَنَّ بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةَ حَرْفَ عِلَّةٍ مِنْ (تَنَاءٍ) إِمَّا عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ أُصْلٌ، أَوْ مُنْقَلَبَةٌ، فَبِهَا الْوَجْهَانِ مِنَ الْإِبْدَالِ وَالْإِقْرَارِ، لَكِنْ لَمَّا بَنِيَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى التَّنَائِيَةِ، فَبَقِيَ كَالْمَبْنِيِّ عَلَى هَاءِ التَّنَائِيَةِ. يَنْظُرُ: سَبْيُوهِ، الْكِتَابُ، ٤/٣٨٧؛ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، التَّكْمَلَةُ، ٢٣٩؛ وَالْخَوَارِزْمِيُّ (ت ٦١٧هـ)، التَّحْمِيرُ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ فِي صِنْعَةِ الْإِعْرَابِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ، ٤/٤٢٩؛ وَأَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت ٧٤٥هـ)، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ النَّسْهِيلِ، ٢/٢٩٠.

(٣) الْمِذْرَوَانِ: أَطْرَافُ الْأَيْتَيْنِ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (ذَرَا).

(٤) كَتَبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ فِي (أ).

(٥) (أَظْبِ) جَمْعُ (ظَبِيٍّ)، أُصْلُهَا: (أَظْبِيٌّ) فَالْيَاءُ طَرَفٌ سَبَقَتْ بِضَمِّ قَلْبَتِ الضَّمَّةُ كَسْرَةً. يَنْظُرُ: ابْنُ عَصْفُورٍ، الْمَمْتَعُ فِي التَّصْرِيفِ، ٣٦٥.

(٦) أَجْرُو، يَرِيدُ: جَمْعُ جَرِيٍّ، الصَّغِيرِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَجْرٍ. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (جَرَا).

(٧) كَتَبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فِي (أ).

(٨) الْقَمَحْدُوَّةُ: مَا أُشْرَفَ عَلَى الْفَقَا مِنْ عَظْمِ الرَّأْسِ وَالْهَامَةِ فَوْقَهَا. يَنْظُرُ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (قَمَحْدُ). "قَمَحْدُوَّةٌ"، وَ"قَمَحْدٌ". لَمَّا حُذِفَتِ التَّاءُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَادِعِ، صَارَتِ الْوَاوُ طَرَفًا، وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ يَنْظُرُ: ابْنُ يَعِيشِ، شَرْحُ الْمَفْصَلِ، ٣/٢٦٦.

الواو في كسائه، كأنها بعد فتحه، فقلبت الواو ياءً، والضمة التي كأنها قبلها كسرةً، فصارت الواو التي للمد ياءً؛ لأن قبلها كسرةً، فقالوا: عَصِيًّا، وَعُتِيًّا، ومنهم من يقلب ضمة العين كسرةً؛ إبتاعاً للكسرة التي بعدها، فيقول: عِتِيًّا، وَعِصِيًّا، وفعلوا هذا في [ق ١١٢/ظ] الجمع؛ لنقل الجمع.
وقالوا^(١): إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُورٍ كَثِيرَةٍ. وهذا شاذٌ، أخرجوه على الأصل؛ لأن الواو الساكنة قد زال عنها المدُّ.

وقالوا في مَسْنُوءٍ^(٢): مَسْنِيًّا، (لحظوا في مَسْنِيٍّ ما)^(٣) لحظوا في عِصِيٍّ، إِلَّا أَنْ مَسْنِيًّا قَلِيلٌ؛ لَخَفَةِ الْمَفْرَدِ، وَثَقُلِ الْجَمْعِ، وَلِأَنَّ مَسْنُوءًا كَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ؛ لِلْمَلَاذِمَةِ، وَالْفِعْلُ لَا تَقْلُبُ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً (إِذَا وَقَعَتْ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يُضَافُ، فَمَسْنِيٌّ قَلِيلٌ. وقالوا: هُوَ مَعْدِيٌّ عَلَيْهِ. وَالْأَصْلُ مَعْدُوٌّ، لَكِنَّهُ قُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً)^(٤) لِمَا ذَكَرْتُهُ. وَجَرَى مَعْدِيَّةٌ، وَمَسْنِيَّةٌ عَلَى الْمَذَكَّرِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ، وَإِذَا تَبَيَّنَ لَكَ الْقَلْبُ فِي عَتُوٍّ، وَمَسْنُوءٍ، وَمَوْجِبُهُ، عَلِمْتَ أَنَّ الْفُتُوَّةَ جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْأَصْلُ فُتُوِّيَّةٌ، فَجَاءَتْ الْيَاءُ (كَأَنَّهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ؛ لِأَنَّ الْوَاوُ زَائِدَةٌ لِلْمَدِّ)^(٥) بَعْدَ ضَمَّةٍ، فَقُلِبَتْ وَاوًا، وَثَبَتَتْ الْوَاوُ فِي فُتُوَّةٍ، كَمَا ثَبَتَتْ الْوَاوُ فِي فَمْحَدُوَّةٍ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقَعُ عَلَى التَّاءِ، وَانْقَلَبَتْ فِي عَتُوٍّ، كَمَا انْقَلَبَتْ فِي أَجْرٍ.

الثَّامِنُ: فَعْلَى، بَفَتْحِ الْفَاءِ، تَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً، إِذَا كَانَتْ اسْمًا، وَلَا مَهَا يَاءً، قَلْبُوهَا وَاوًا، قَالُوا:
بَعُوٌّ، الْأَصْلُ: بَعِيًّا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَعِيَّتْ، إِذَا نَظَرْتُ. قَالَ الْكُمَيْتُ^(٦):
[الطَّوِيل]

[٣٣] فَمَا زِلْتُ أَبْقِي الظَّنَّ حَتَّى كَأَنَّهَا أَوَاقِي سَدَى تَغْتَالُهُنَّ الْحَوَائِكُ

وَالنَّعْوَى أَصْلُهَا وَقِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَقَاكَ اللَّهُ يَقِيكَ، فَقَلْبُوا اللَّامَ وَاوًا، فَقَالُوا: وَقُوٌّ، وَقَلْبُوا الْوَاوُ الْأُولَى تَاءً، فَقَالُوا: نَعُوٌّ.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٨٤/٤.

(٢) مَسْنُوءٌ، مَسْنِيٌّ: أَي مَسْقِيٌّ. ينظر: النَّمَانِينِي، التَّصْرِيفُ، ٣٨٩.

(٣) غير موجود في (ج).

(٤) غير موجود في (ب).

(٥) كُنِبْتُ عَلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فِي (أ)، وَغَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي (ج).

(٦) الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ بْنِ خَنْسِ الْأَسَدِيِّ (ت ١٢٦هـ)، أَبُو الْمَسْتَهَلِّ، مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. اشْتَهَرَ فِي الْعَصْرِ الْأُمَوِيِّ. وَكَانَ كَثِيرَ الْمَدْحِ لِبَنِي هَاشِمٍ. يَنْظُرُ: الزَّرْكَلِيُّ، الْأَعْلَامُ، ٢٣٣/٥.

وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ: (أَبْقَى) بِمَعْنَى: أَنْتَظِرُ وَرَسَدَ. الْأَوَاقِي: جَمْعُ أَوْقِيَةٍ. السَدَى مِنَ الثَّوْبِ: مَا مَدَّ مِنْ خِيوطِهِ طَوِيلًا. الْحَوَائِكُ: جَمْعُ حَائِكَةٍ.

يَقُولُ: شَبِهْتُ الْأَطْعَانَ فِي تَبَاعُدِهَا عَنِّي وَدُخُولِهَا فِي السَّرَابِ بِالْغَزْلِ الَّذِي تُسَدِيهِ الْحَائِكَةُ فَيَتَنَاقَصُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا =

وَهَذَا الْبَيْتُ يَنْسَبُ لِلْكَمَيْتِ وَكَثِيرٍ.

يَنْظُرُ: كَثِيرٌ عَزَّةٌ (ت ١٠٥هـ)، دِيوانُهُ، تَح: مَجِيدُ طَرَادٍ، ط ١، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، ١٩٩٣م، ١٣٨؛ وَالْكَمَيْتُ بْنُ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ (ت ١٢٦هـ)، دِيوانُهُ، تَح: مُحَمَّدُ نَبِيلُ تَمِيمِي، ط ١، دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوتَ، ٢٠٠٠م، ٤١٦؛ وَابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (بَقِيَ).

وقالوا للنَّجم: العَوَى، أصله: العَوِيَا؛ لأنه من عَوَيْتُ، إذا لَوَيْتُ، فقلُّبوا الياءَ واوًا. قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوِيهَا﴾^(١)، إنَّ أُخِذَ مِنَ الطَّغْيَانِ، كَانَ مِنْ هَذَا النَّبَابِ، وَإِنْ أُخِذَ مِنْ طَغَا يَطْغَوُا، لَمْ يَكُنْ فِيهِ انْقِلَابٌ.

فإنَّ كانتَ صفةً، لَمْ تُقَلَّبْ فِيهَا الياءُ واوًا، قالوا: صَدِيَا^(٢)، وَخَزِيَا، وَرِيَا، وَالْأَصْلُ: رَوِيَا، فَانْقَلَبَتِ الواوُ ياءً، فقالوا: رِيَا، ولو كانتَ اسمًا، لكانتَ رَوًا، وفرَّقوا بالقلبِ بينَ الاسمِ والصِّفَةِ، فقلُّبوا في الاسمِ؛ لَخَفَّةِ الاسمِ، وتركوا الصِّفَةَ؛ لثِقَلِهَا.

التَّاسِعُ: (فُعَلَى)، بضمِّ الفاءِ. توجدُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

أحدها: أن تكونَ اسمًا، فلا تُقَلَّبُ فيها الواوُ ياءً، قالوا: حَزَوِي. قال^(٣): "أَدَارًا بِحَزَوِي هَجَتِ لِعَيْنِ عِبْرَةً". [ق ١١٣/و] وفي هذا خلافٌ^(٤).

الثَّاني: أن تكونَ صفةً جاريةً^(٥)، كحُبْلَى، وَأُنْثَى، لا تلتزمُ الألفُ واللَّامُ، فهذه كالأسماءِ لا تُقَلَّبُ واؤها ياءً، وهذا (بلا)^(٦) خلافٌ.

الثَّالثُ: أن تكونَ صفةً تلتزمُ الألفَ واللَّامَ، نحو: الفُضْلَى، والدُّنْيَا، فهذه تُقَلَّبُ واؤها ياءً. قالوا: العُلْيَا؛ لِيَفْرَقَ بَيْنَ ما اسْتُعْمِلَ مِنَ الصِّفَاتِ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وما اسْتُعْمِلَ على قِيَاسِهِ، كما فَرَّقُوا في فاعِلٍ في الجَمْعِ بَيْنَ ما اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ، وما لَمْ يَسْتَعْمِلِ اسْتِعْمَالَهَا، وقد ذَكَرْتُ ذلكَ في بابِ الجَمْعِ، وشَدَّ الفُضْوَى، كَشَدُوذِ القَوْدِ^(٧) واستحوذَ.

العاشِرُ: قد تقدَّم في اعتلالِ العينِ والفاءِ أنَّه إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتُ إحداهما بالسُّكُونِ، قَلْبَتِ الواوُ ياءً، متقدِّمةً كانتِ الواوُ أو متأخِّرةً، فاللَّامُ بذلكِ أُولَى؛ لأنَّ اللَّامَ أضعفُ مِنَ الفاءِ والعينِ، فإنَّ قَلَّتِ الفاءُ والعينُ كانتا مضمومتينِ قَلْبَتَا همزةً، وأنتَ في ذلكِ بالخيارِ، وفي العينِ بشروطٍ، قد ذَكَرْتُهَا، واللَّامُ إذا انضمتْ لا تقَلْبُ همزةً، قَلْتُ: لأنَّ الصِّمَّةَ في اللَّامِ عارضةٌ، ولا يعتدُّ بالعارضِ، وذلكَ عَزْوٌ.

(١) سورة الشمس، ١١/٩١.

(٢) صديا: عطشى، الصدى: شدة العطش. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صدي).

(٣) البيت لذي الرِّمَّة غيلان بن عقبه وعجزه: فَمَاءُ الهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَنْزَفِرُ.

وموضع الشاهد: حَزَوِي، على وزن فُعَلَى، اسم موضع، لم تقَلْبْ واوه ياءً لأنه اسم.

ينظر: ذو الرِّمَّة، غيلان بن عقبه العدوي (ت: ١١٧ هـ)، ديوانه، تح: أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ١٧٩.

(٤) فالخلاف في الأسماء التي لا أصل لها في الصِّفَاتِ، فمنهم من يجعل حكمها القلب كالصِّفَةِ التي استعملت استعمال الأسماء، ومنهم من منع القلب كالصِّفَةِ المحضة. ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافعية، ١٩٠/٩.

(٥) أي: صفة محضة جارية على موصوفها لم تستعمل استعمال الأسماء. ينظر: الشاطبي، م، ١٩٠/٩.

(٦) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٧) القود: القصاص. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قود).

وكذلك ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(١)، الضمّة في هذا كَلِّهِ عارضةً، وليست الضمّة في الفاء والعين عارضةً.

تَكْمِلَةٌ^(٢): اعلم أنّ قول النحويين: ابن من كذا مثل كذا، إنّما معناه لو نطقت به العرب، كيف كانت تنطق به

وأما أن يُريدوا القياس فلا يصح؛ لأنّ العرب قد تخصّصت المَعْتَلَّ ببناءٍ، لا يكون في الصّحيح، والصّحيحُ ببناءٍ، لا يكون في المَعْتَلَّ ألا ترى أنّ فَيْعَلًا بفتح العين، لا يوجد في المَعْتَلَّ، إلّا فيما لا بَالَ لَهُ، وفَيْعَلٌ، بكسر العين، مختصّ بالمَعْتَلَّ، نحو: سَيِّدٍ. فإن قيل لك: ابن من رَمَيْتَ مثلَ حَمْصِيصَةٍ^(٣)، فمعناه لو نطقت العرب بمثل حَمْصِيصَةٍ مِنْ رَمَيْتَ، كيف كان يكون؟ وأما أن يريدوا انطق به، وصيّرهُ من كلام العرب، فلا يصح، فاعلّ هذا البناء ممّا اختصّ بالصّحيح، ورُفِضَ في المَعْتَلَّ.

وهذا النوع [ق ١١٣/ظ] يحتاج فيه إلى شروط، تُعَلَّمُ وتُضَبَطُ، أحدها: أن لا يكون المبنى منه رباعيّ الأصول، والذي يبني على شكله، ثلاثيّ الأصول، إنّما يكون بالعكس، أو يكونان سواءً، فلا يصح أن يُقال: كيف تبني من جعفرٍ مثلَ جملٍ؟ ولا كيف يُبنى من سَفَرَجَلٍ مثلَ جعفرٍ؟ لأنّه يُؤدِّي إلى حذف حرفٍ من أصول الكلمة، وإذا كانوا لا يجمعون الخماسيّ الأصول، ولا يصغرونه، إلّا على استكراه؛ لِمَا يُؤدِّي من حذف حرفٍ من أصول الكلمة، والجمع والتّصغيرُ راجعان إلى المعنى، فكيف ما لا معنى له، إلّا الاختبار، ولا أعلم في هذا الشرط خلافاً.

الثّاني: أن يُؤدِّي إلى أن يقع البناء على غير ما وُضِعَ له، فلا يجوز أن يُبنى من الضّربِ، مثل: احمرّ؛ لأنّ هذا البناء في الأعراف لا يقع إلّا في الألوان، وكذلك مثل (أفعال)، نحو: احمارّ، وكأنّ احمرّ محذوفٌ منه. وكذلك (فعل)، لم يجئ إلّا في الغرائز، نحو: شَجَع، وجَبِنَ، فلا يصح أن يبني من الضّربِ والقنلِ وما جرى مجراهما، وعلى هذا يجري هذا الفصلُ كُلُّهُ.

(١) سورة البقرة، ٢٣٧/٢. موضع الشاهد: تنسوا، ضمت الواو منعاً لالتقاء الساكنين فالضمّ عارضٌ.

(٢) في (ج): فصلٌ.

(٣) الحمصيصة واحدة الحمصيص: بقلّة حامضة طيّبة الطعم تنبت في رمل. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادّة (حمص).

الثالث: ألا تُلحَقَ اسماً ببناءٍ لا يكونُ إلَّا في الصِّفَةِ، فلا يجوزُ أن تُلحَقَ جَعْفَرًا بِصَهْصَلِقٍ^(١)؛ لأنَّ (فَعْلِلًا) لا يكونُ إلَّا في الصِّفَاتِ، فلا تدخلُهُ في الأسماءِ؛ لأنَّ العربَ تخصُّ الصِّفَاتِ بأبنيةٍ لا يَكُنُّ في الأسماءِ، وتخصُّ الأسماءَ بأبنيةٍ لا يَكُنُّ في الصِّفَاتِ، فكلُّ بناءٍ خصَّتهُ العربُ بالصِّفَةِ فلا تُلحَقُ به إلَّا ما يكونُ صفةً مثلهُ، وكذلك العكسُ، وكذلك لو قيلَ لكِ ابنِ من العَضُدِ مثلَ زِلزالٍ، بكسرِ الأوَّلِ، لم يَجُزْ؛ لأنَّ هذا البناءَ مختصُّ بالمصادرِ.

الرابع: ألا يخالفَ الملحوقُ الملحوقَ به في سكونٍ، ولا في حركةٍ، وإنَّ أدَى إلى ذلك قياسُ تُرِكَ لما يؤدِّي إليه من المخالفةِ، فلو قيلَ لكِ: ابنِ من ضَرَبَ مثلَ جَعْفَرٍ، لقلتُ: ضَرَبًا، ولا تدغمُ، كما لم تدغمُ قَرَدًا^(٢) ومَهْدَدًا^(٣)، ولذلك تقولُ في جمعِ خَدَبٍ^(٤): خَدَابِبَ، ولا تدغمُ، وتُبَيِّنُ الإدغامَ الذي كانَ في المفردِ؛ لأنَّ السُّكُونَ في المفردِ لا يُزيلُ الاسمَ عما لَحِقَ به، وإنَّ أسكنتَ في الجمعِ وأدغمتَ، زالَ الإلحاقُ، وهذا بخلافِ مَعَدٍّ، إذا جمعتَهُ قلتُ: مَعَادٌّ؛ لأنَّ مَعَدًّا ليسَ ملحقًا فجمعُهُ كذلك، وخَدَبٌ ملحوقٌ [ق ١١/١٠] بِقَمَطَرٍ فإذا خدَابِبَ ملحوقٌ بقماطرٍ.

وأما التَّغْيِيرُ في عينِ الحركةِ، فلا يُعْتَبَرُ إذا أدَّى القياسُ إليه، لو قيلَ لكِ: ابنِ من الغَرُو مثلَ عُصفورٍ، لقلتُ: غَرُوًّا، والأصلُ: غَرُوٌّ، وهم يستقلون الواو المشددة إذا وقعت طرفًا قبلها ضمةً، فإن كانت في جَمْعٍ، قلبوها على اللزومِ، نحو: عُصَيِّ، وَعُتَيِّ، وقولهم في نُحُوٍّ شادٌّ، والقياسُ: نُحَيِّ. فإذا كانت في مفردٍ، جازَ قلبها، قالوا: مَسْنِيَّةً. وقالوا: مَعْدِيًّا عليه، وعاديًّا، فإذا كانوا يستقلون الواو المشددة طرفًا وقبلها ضمةً، فكيف إذا كانَ قبلَ الواوِ المشددةِ واوٌ مضمومةٌ؟ فهذا يلزمُ القلبَ، لا يجوزُ غيرهُ.

وكذلك لو قيلَ لكِ: ابنِ من الغَرُو مثلَ عَضُدٍ، لوجبَ أن تقولَ: غَرِيًّا، الأصلُ: غَرُوٌّ. ومتى أدَّى قياسُ إلى هذا، قلبت الواو ياءً، والضمة كسرةً، كما قالوا: أَحْقِيًّا، في جمعِ حَقْوٍ^(٥).

ولو قيلَ لكِ: ابنِ من (قَرَأ) مثلَ قِمَطَرٍ، لقلتُ: قِرَأِيًّا، وتبدلُ الهمزةُ الثانيةُ ياءً، ولا تقولُ: قِرَأًا، كما قلتُ: سألًا؛ لأنَّ العينَ لا تختلفُ، واللامُ تختلفُ.

(١) صَهْصَلِقُ الصَّوْتِ: شديدهُ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صَهْصَلِقُ).

(٢) القَرْدَدُ: ما ارتفعَ مِنَ الأرضِ وغلظَ، وداله زائدة؛ ليجلق ب (فَعْلَل). ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قرد).

(٣) مَهْدَدُ: اسمُ امرأةٍ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (مهد).

(٤) الخدبُ: العظيم، الضخم، الطويل، وتقال للشَّيخِ العظيمِ. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (خدب).

(٥) الحقو: الإزار. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (حقو).

الخامس: ألا تُلحَق ببناءٍ مختصٍّ بصفةٍ معدومةٍ في الملحق، لو قيل لك ابن من الصَّربِ مثل صُلصَالٍ، لم يَجْزُ أن تقول: صَرَبَاتًا؛ لأنَّ هذا البناء لا يوجد إلا في المضاعفِ الفاءِ والعينِ، نحو: جَرَجَارٍ^(١)، وَقَلْقَالٍ^(٢)، وَصَرَبَاتٍ ليس من ذلك.

السادس: ألا يؤدي لمخالفة ما اطرد في كلام العرب، لو قيل لك ابن من اللَّعبِ مثل عَقَقَلٍ^(٣)، لم يَجْزُ أن تقول: لَعْنَعَبًا، (بنون بين العينين)^(٤)؛ لأنَّ هذه النون لا تقع إلا بعدها ما تخفى عنده، أو تدغم فيه، ولا يقع بعدها (في هذا الموضع)^(٥) ما تظهر عنده، والنون الساكنة تظهر إذا وقع بعدها حرف حلق، وقد تخفى (قليلاً)^(٦) عند الخاء والغين، قال سيبويه: "وبعض العرب يجري الخاء والغين مجرى القاف"^(٧)، فيجوز عند من لغته الإخفاء عند الخاء أن يقول: فَخَنَخَرًا، إذا بنى فَعْنَعَلًا من الفخر، ولا يجوز عند من يظهر، وكذلك الرَّغْبَةُ وما جرى مجراها.

وإذا بنيت من عُرُنْدٍ^(٨) مثل جَحَنَقَلٍ^(٩)، قلت: عَرَنْدًا^(١٠). وتكون النون مدغمة من النون التي هي لام، ويظهر لي أن جهنمًا مثل جَحَنَقَلٍ، [ق ١١ / ظ] وليس مثل عَدَبَسٍ^(١١)؛ لكثرة زيادة النون ساكنةً ثالثةً، ويقع بعدها حرفان.

السابع: أن لا يقع بعد الحرف حرف، إن أدغم فيه وقع اللبس، وإن أظهر ثقل، لو قيل لك ابن من جَمَلٍ مثل عُرُنْدٍ، لم يَجْزُ؛ لأنك إن قلت: جُمُنَلًا، وأظهرت، ثقل، وإن أدغمت التيس بفعلٍ، وهذا البناء يكون في الاسم والصفة، مثاله في الاسم: جُبُنٌ^(١٢)، ومثاله في الصفة قُمْدٌ^(١٣)، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه^(١٤) في باب علم مواضع الروائد، حين تكلم في همَّرشٍ، وهي العجور الكبيرة. ليس في

(١) يعبر جرجار، كثير الجرجرة، وهو صوت هدير الفحل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جرر).

(٢) القلقال: حركة اضطراب، ورَجُلٌ قَلْقَالٌ: صاحب أسفار. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قلل).

(٣) العَقَقَل: الرَّمْل المتراكم، والمتَعَقَل بعضه يَبْعَض. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (عقل).

(٤) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٥) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٦) كتبت على الجانب الأيسر في (أ).

(٧) سيبويه، الكتاب، ٤/٤٥٤.

(٨) عُرُنْدٌ: شديد. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٢٧٠.

(٩) الجحافل: العظيم الشفة. ينظر: السيوطي (ت ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٣٥/٢.

(١٠) الكلمة مطموسة في (أ)، وكتبت في (ب): عرنندًا، ولا تستقيم اللفظة مع المراد، والصواب (عرنند) وهو ما جاء في

(ج)، والله تعالى أعلم.

(١١) يجوز فيه: عَدَبَسٌ، وَعَدَبَسٌ، يقال: جَمَلٌ عَدَبَسٌ: شديدٌ وثيقُ الخلقِ عظيمٌ، وقيل: السَّيءُ الخُلُقِ. ورجلٌ عَدَبَسٌ: طویلٌ.

ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عديس).

(١٢) جُبُنٌ: اسم. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١/٦٤.

(١٣) القُمْدُ: القوي، الشديد. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (قمد).

(١٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٣٠٢.

كلام العرب نون ساكنة بعدها لام، في كلمة واحدة؛ لما تكررت، وكذلك نون ساكنة بعدها راء في كلمة واحدة.

الثامن: ألا يقع الحرف في موضع لم توقعه العرب فيه، لو قيل لك ابن من جوشن^(١) مثل جحنفل، لم يجز؛ لأن هذه النون هنا لا تقع بين زائدة وأصل، وإنما تقع بين أصليين، مثل: جحنفل، الحاء والفاء أصلان.

ولو قيل لك: ابن من الجوهر مثل جحنفل لم يجز؛ لأمرين، أحدهما: وقوعها بين أصل وزائد، الثاني: وقوعها في موضع تظهر فيه.

فلو قيل لك: ابن من علقى^(٢) مثل جحنفل، لقلت علقى؛ لأن اللام والقاف أصلان. وكذلك لو قيل لك ابن من قرد مثل جحنفل، لقلت: قرددا؛ لأن الراء واللام أصلان، وهذا لا يوجد إلا فيما زيادته آخراً، أو يكون مضاعف اللام أو العين، وكأنهم كرهوا توالي زيادتين.

التاسع: أن يؤدي إلى زيادة الحرف، حيث لم تزد العرب، لو قيل لك: ابن من عرقوة^(٣) مثل سربال، لم يجز؛ لأن الواو لم تزد هنا، وإنما تزد هنا للإلحاق، وسربال، الباء هنا نحو: درحاية^(٤)، وكذلك لو قيل لك ابن من ضهياً^(٥) مثل سربال، لم يجز؛ لأن الهمزة لا تزد هنا آخرًا للإلحاق، وهذا بات متسع لا يدخل فيه إلا بمعرفة كثير من أبواب العربية، وجميع أبواب التصريف.

٤٥.٢ باب التضعيف في بنات الياء

[ق ١١٥/و] اعلم أن العين من هذا النوع يجري مجرى الصحيح، لا تعتل، فتجري الياء الأولى من حبي مجرى الشين من حسي، لا تعتل كما اعتلت في هاب؛ لأنك لو أعلنتها فقلت: حاي، كما قلت: هاب، لوجب أن تعلها في المضارع، فتقول: يحاي، كما تقول: يهاب، ولو فعلت ذلك لظهرت الضمة في اللام، وهي ياء، وقد اطرَد في اللام إذا كانت ياء أن تكون ضممتها مقدرة.

(١) الجوشن: الصدر، وجوشن الليل: وسطه وصدره. والذرع، واسم الرجل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (جشن).

(٢) العلقى: شجر. ينظر: صفحة ٨٣.

(٣) العرقوة: حشبة معروضة على الدلو، والجمع عرق، وأصله عرقو إلا أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (عرق).

(٤) الدرحاية: الرجل الضخم القصير. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (درحي).

(٥) الضهياً: الأرض التي لا تثبت، وقيل: نبات ملبنة مسمنة. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (ضها).

فإن حذفها كما حذفها مما آخره ياءً، توالى إعلان، وهذا ليس من كلامهم، فصحت لذلك العين، وجرت مجرى الحرف الصحيح.

فإن كانت اللام مفتوحة فتحة لازمة، جاز لك وجهان، أحدهما: الإدغام؛ لالتقاء المثلين. الثاني: الإظهار، فتقول في حيي: حيي، وفي أحيي: أحيي، وحكى يونس^(١) عن كثير من العرب: حيي، وأحيي. وقرئ بهما^(٢)، قرأ نافع، والبري، وأبو بكر^(٣): حيي، بالإظهار، وقرأ الباقون بالإدغام، فمن أدغم أجره مجرى صم؛ لأنه مثله في التقاء المثلين، وتقول: الزيدان حيا، والزيدون حيوا، وهند حيت، والهندات حيين، وتفك الإدغام، كما تقول: صممن، ومن قال: رذن، قال الهندات: حين، وهذا لا يكاد يُعرف، أنشد سيبويه^(٤):

[٣٤] عَيُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ

ومن أظهر فرق بينه وبين الصحيح؛ لأن الصحيح يدغم في المضارع، كما يدغم في الماضي، فيقال: يصم، والمضارع من حيي لا يكون فيه إدغام؛ لأن اللام تسكن في الرفع، ولا يدغم في ساكن لا يقبل الحركة، وتُحذف في الجزم، ولا إدغام في محذوف، وحركتها في النصب عارضة، ولا يُعند بالعارض، قال الله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾^(٥)، ولم يقرأ أحد بالإدغام؛ لأن الفتحة تزول في الرفع، وتُحذف الياء في الجزم، وإنما يكون الإدغام فيما عيئه ولائمه ياءً، إذا كانت الفتحة لازمة، والإظهار جائز مع ذلك. وجرى مجرى على أن يحيي الموتى: محيية، ومحييان، وححيان؛ لأن الحركة [ق/١١٥] في هذا كله عارضة.

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٩٦/٤.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾، سورة الأنفال، ٤٢/٨. قرأ نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبري عن ابن كثير، ونصير عن الكسائي (من حيي) بإظهار الياءين، وأبو عمرو، وابن كثير برواية القواس، وابن عامر وحفص عن عاصم والكسائي بياء مشددة على الإدغام، فأما الإدغام فللزوم الحركة في الثاني، فجرى مجرى رد؛ لأنه في المصحف مكتوب بياء واحدة، وأما الإظهار فلامتناع الإدغام في مضارعه من (يحيي) فجرى على مشاكلته، وأجاز بعض الكوفيين الإدغام في (يحيي). ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٩٦/٤؛ وابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، ٣٠٦؛ والأزهري، أبو منصور، معاني القراءات، ٤٤٠/١؛ وأبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٢٩/٤؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٧٦/٢.

(٣) تقدمت الترجمة لنافع والبري. وأبو بكر: شعبة بن عياش الأزدي الكوفي (ت ١٩٣هـ)، راوي عاصم بن أبي النجود، توفي في الكوفة. ينظر: الزركلي، الأعلام، ١٦٥/٣.

(٤) ينسب البيت لعبيد بن الأبرص، ولم أجده بهذه الرواية في ديوانه:

بَرَمْتُ بِنُو أَسَدٍ كَمَا *** بَرَمْتُ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ. ولا شاهد في هذه الرواية.

والشاهد في (عيوا) أدغم، فأجراها مجرى المضاعف الصحيح.

ينظر: عبيد بن الأبرص، ديوان عبيد بن الأبرص، تح: أشرف أحمد عدرة، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤١٤-١٩٩٠، ١٠٩؛ وسيبويه، الكتاب، ٣٩٦/٤، وابن قتيبة، المسائل والأجوبة، ٢٩٩؛ وأدب الكاتب، ٦٨.

(٥) سورة القيامة، ٤٠/٧٥.

ويجري مجرى حَيِّي في الإدغام والإظهار: أَعْيَاءُ^(١)، وأُحْيِيَّةُ^(٢)، تقول: أَعْيَاءُ، وأُحْيِيَّةُ، والإخفاء^(٣) فيمن أظهر حسنً، وكذلك على أن يُحْيِي، الإخفاء حسنً، ولم يُقرأ به، ويجري مجرى أُحْيِيَّة: تحيَّة. ويظهر لي أن الإدغام في أَعْيَاء أقوى من الإدغام في أُحْيِيَّة؛ لأنَّ الهمزة مبنية عليها الكلمة، والتاء ليست كذلك، والإدغام والإظهار جائزان في الجميع.

٤٦.٢ باب التضعيف في بنات الواو

إذا كانت العين واللَّامُ وَاوًا، كانت الكلمة أثقل منها إذا كانتا ياءً، ولذلك قلَّ في مضاعف الواو، ولمَّا قلَّ في الواو ما كَثُرَ في غيرها، عدمَ منها ما يَقلُّ في غيرها. وردَّ وبأبه كثيرٌ، وسلسٌ وبأبه قليلٌ، فيجب أن يكونَ مثلَ وَعَوْتُ معدومًا، إذ قلَّ فيه مثل قُوَّة، وصُوَّة. وقالوا: يَدِيْتُ؛ لأنَّ باب حَيِّي أكثر من باب قُوَّة، فإذا صحَّ ما ذكرته فلا يوجد ما ضوعف فيه العين واللَّامُ، إلَّا في مواطنَ ثلاثة، أحدها: أن يكونَ الأوَّل ساكنًا، نحو: القُوَّة، والصُّوَّة^(٤). الثاني: أن يكونَ بينهما فاصلٌ، لو بنيت مثل هِراوَةٍ مِنَ القُوَّة، لقلت: قِواوَةٍ، ولو أسقطت الهاء لقلت: قِواوَةٍ.

الثالث: أن يقع ذلك فيما يلزم فيه قلب الواو (الثانية)^(٥) ياءً، نحو: قِوي، ويقوي، انقلبت الواو فيهما ياءً، كما انقلبت في رَضِي، ويرضى، وشَقِي، ويشقى، ولا يوجد من هذا النوع فَعَلْتُ بفتح العين، ولا فَعَلْتُ بضمِّ العين؛ لما يلزم من ظهور الواوين، في الماضي وفي المضارع، ولا يجوز أن يقال: قَو، في الماضي، وفي المضارع: يَقُو؛ لأنَّ الواو لا تظهر فيها الصِّمَّة إذا كانت لاما، وإذا لحق ضميرُ الرَّفع لِ(قَو)، لزم أن يُقال: قَووْتُ، فتظهر الواوان، ويُقال: (أحواتِ الشَّاة)^(٦)، وأحووى التَّيسُ، والأصل^(٧): أحواوو، فانقلبت الواو الأخيرة ياءً؛ لانقلابها في المضارع ياءً؛ لانكسار ما قبلها على حسب ما تقدم في اغريث وبابه، [ق ١١٦/و] ولمَّا انقلبت الواو الأخيرة ياءً، لم يكن إدغامٌ؛ لأنَّه لم يلتق مثلان، واسمُ الفاعلِ مُحَوَّو، ومُحوَّويَّة. وأحوى وحَوَّو، كأخمرَ وحمراءَ، ليسا بجاريين على الفعلِ والمصدرِ أحويَّوَاء، والأحسنُ أن تقول: أحويَّاء؛ لاجتماع الياءِ والواو، وسبقِ إحداهما بالسُّكونِ.

(١) جمع عَيِّي: وهو الذي عَجَزَ عَنِ الشَّيءِ وَلَمْ يُطِقْ إِحْكامه. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عيا).
(٢) جمع حَيَاء: فَرَجُ النَّاقَةِ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٩٦/٤؛ وابن منظور، م.س، مادة (حيا).
(٣) الإخفاء هنا يعني تضعيف الصوت بالحركة. ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١٧٤/٤.
(٤) الصُّوَّة: حجر يكون علامة في الطريق والجمع صوى، وقيل: جماعة السباع. وقيل: الصُّوَّة صوتُ الصَّدَى. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (صوى).
(٥) كتبت على الجانب الأيمن في (أ)، وغير موجودة في (ج).
(٦) من الحوة وهى سواد إلى الخضرة وقيل حمرة تضرب إلى السواد. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٠٣/٤؛ وابن منظور، م.س، مادة (حوى).
(٧) غير موجودة في (ج).

وَمَنْ يُقَلُّ: أَشْهَابًا، وَيَحْذِبُ الْيَاءَ، يُقَلُّ: أَحْوَاءً. وَمَنْ يُقَلُّ فِي اقْتِتَالٍ: قِتَالًا، يَقَلُّ: حَوَاءً. وَمَنْ يُقَلُّ فِي اقْتِتَالٍ: قَتَلٌ، وَقَتَلٌ، وَقَتَلٌ، يُقَلُّ فِي أَحْوَوَى: حَوَى، وَحَوَى (وَحَوَى)^(١)، وَمَنْ يُقَلُّ: مُقْتَلًا، يُقَلُّ: مُحَوِيًا، وَمَنْ يُقَلُّ: مُقْتَلًا، يَقَلُّ: مُحَوِيًا، وَمَنْ يُقَلُّ: مُحَوِيًا، فَإِنْ قَلَّتْ: وَإِذَا قُلَّتْ أَحْوَوَى فَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْوَاوَانِ، قَلَّتْ لَيْسَتْا طَرْفَيْنِ، إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَتْا طَرْفَيْنِ.

وتقولُ في فُعَلٍ مِنْ شَوَيْتَ: شَيًّا، بِكسْرِ الشَّيْنِ، تَقْلُبُ الْوَاوُ يَاءً؛ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْيَاءِ وَسَبْقِ الْوَاوِ بِالسُّكُونِ، وَتَكْسُرُ الشَّيْنُ لِلْيَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَضُمُّ الشَّيْنِ، لِزَوَالِ الْمَدِّ، فَصَارَتْ كَحَرْفِ صَحِيحٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ شَيْئًا يَقَعُ فِي الْقَوَافِي مَعَ عُمِّيًّا، حَكَى سَبِيوِيهِ^(٢): قُرُونًا لِيًّا، بَضَمَ اللَّامِ، وَهَذَا قَرْنُ أَلْوَى. وَكَذَلِكَ لَوْ بَنَيْتَ فُعَلًا مِنْ حَيٍّ، لَقَلَّتْ: حَيًّا، وَيَجُوزُ: حَيًّا، بَضَمَ الْحَاءِ؛ لَمَا ذَكَرْتُهُ. وَيَنْفِقُ هُنَا أَبُو الْحَسَنِ وَسَبِيوِيهِ؛ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَسَبْقِ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ، عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ يَقْلُبُ الْيَاءَ وَوَاوًا مِنْ أَجْلِ الضَّمَّةِ.

وتقولُ فُعَلًا مِنْ وَأَيْتُ: وَعَيًّا، فَإِنْ سَهَلْتَ الْهَمْزَةَ قَلَّتْ: وِيًّا، وَتَقْلُبُ الْهَمْزَةَ وَوَاوًا، ثُمَّ تَقْلُبُ الْوَاوُ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَبَعْدَهَا الْيَاءَ، وَلَمْ يَجْعَلْ سَبِيوِيهِ^(٣) هَذَا بِمَنْزِلَةِ دِيوَانٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ: دَوَاوِينَ، وَفِي التَّصْغِيرِ دُوَيْتِيًّا، وَالتَّسْهِيلِ عِنْدَ الْمَسْهَلِينَ لَازِمٌ. وَمَنْ يُقَلُّ: رِيًّا^(٤)، يُقَلُّ: وِيًّا. وَمَنْ يُقَلُّ فِي وَسَادَةٍ: إِسَادَةً، يُقَلُّ: إِيًّا.

تكملة: اعلم أن الشيء يقلُّ، ويكثر ما هو أثقل منه؛ كراهية كثرة ما يستثقلون.

مثال [ق ١١٦/و] ذلك سلسٌ، قلَّ في كلامهم، ورددت كثيرٌ، وهو أثقلٌ، وفعل ذلك؛ ليقلَّ ما يتقلُّ، وقد يستعمل الشيء في الخفيف، ويتجنب ما يتقلُّ، من ذلك يومٌ، وويحٌ، ولا تجد فعلًا فاؤه واوٌ، وعينه ياءٌ، ولا فاؤه ياءٌ، وعينه واوٌ؛ وذلك لنقل الفعل، وخفة الاسم، قالوا: حوولًا، ولم يقولوا: مقوولًا، وإن كانوا يقولون في الكلام: مبيوعًا؛ لأنهم كرهوا تكثير ما يتقلُّ.

(١) كتبت على الجانب الأيمن في (أ).

(٢) جمع ألوى، أي: معوج. ينظر: سبويه، الكتاب، ٤/٤٠٤؛ وابن منظور، لسان العرب، مادة (لوى).

(٣) ينظر: سبويه، الكتاب، ٤/٤٠٤-٤٠٥.

(٤) رِيًّا: بكسر الراء، مسهلة من رؤيا، وهي ما يرى في المنام، وبالتسهيل تصبح رويًا، ثم عوملت معاملة لِيًّا وشيًّا. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (روي).

وقالوا: اسْتَحْيَتْ، كما قالوا: اسْتَقَمْتُ، كأنَّهم أجزوه على حاي، وإن لم ينطق به، وعلى هذا يَسْتَحِي لَمَّا نَقَلُوا الحِرْكَهَ مِنَ الياءِ إِلَى الحاءِ، فالتقى ساكنان، فحذفت إحدى الياءين، ويظهر من سيبويه^(١) أن هذا من قبيل حذف أحد المثليين استتقالاً؛ لاجتماعهما، والأصل عنده اسْتَحْيَيْتُ، ثم حذفت الياء الأولى؛ لاجتماع الياءين، وجعلوا حركة الياء على الحاء، وكذلك يَسْتَحِي، أصله: يَسْتَحِيي، فحذفت إحدى الياءين استتقالاً؛ لاجتماعهما؛ لأن مثل حاي ليس موجوداً في الكلام.

٤٧.٢ باب الإدغام

اعلم أن الحروف تسعة وعشرون، ولها أسماء، وجعل في أوائل أسمائها الصوت التي هي اسم له، نحو: با، وتا، ووضعت عند التهجّي على حرفين؛ لأن التتويين لا يلحقها إذ ذاك، فإذا أُخبر عنها وانتقلت (عن)^(٢) التهجّي، صارت على ثلاثة أحرف، فقيل: كتبت باء؛ ولذلك أميلت؛ لأن الإمالة لا تكون في الحروف. فعلى هذا ألف إنما هو اسم حقيقة للصوت الخارج من أقصى الحلق، الذي يسكن ويتحرك.

وقولهم ألفاً في المدّة التي تنقطع عند أقصى الحلق مسامحة؛ لأن مخرج هذه الألف والهمزة متقارب، فلما لم يمكن أن يجعل أول هذا الاسم الصوت الذي هو اسم له؛ لأنه لا يمكن الابتداء به، جعلوا أوله الحرف الذي من مخرجه، فجعلوا الهمزة، فقالوا في المدّة المتولّدة عن الفتحة ألفاً، وقولهم همزة - أيضاً - فيه مسامحة؛ لأن الهاء مقاربة للهمزة في المخرج، [ق ١١٧/و] وكانهم أبدلوا الهمزة هاء، كما قالوا: هراق.

وتصير خمسة وثلاثين بحروف مستحسنة، وهن: التّون المخفأة، والهمزة التي بين بين، والألف التي ثمال إمالة شديدة، وإمالة خفيفة، والصاد التي كالزاي، وألف التّخيم، وتوجد عند أهل الحجاز، والشّين التي كالجيم^(٣)، ولم تجئ هذه في القرآن، والخمسة الأولى^(٤) جاءت في القرآن.

(١) ينظر، سيبويه، الكتاب، ٣٩٩/٤.

(٢) في (ب): إلى.

(٣) الشّين التي كالجيم كقولك في أشدق: أجدق، وذلك لأن الجيم تنفع مع الشّين مخرجاً، ومع الدال في الجهر والشّدة، بينما تختلف الشّين مع الدال في الهمس والرّخاوة. ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٣٨٨/٥.

(٤) في (ب): الأولى.

وتصيرُ اثنينٍ وأربعينِ بحروفٍ غيرِ مستحسنةٍ، وهنَّ: الكافُ التي بينَ الجيمِ والكافِ^(١)، والجيمُ التي كالكافِ، وهذانِ صوتُهُما واحدٌ؛ ولذلكِ عُدَّتَا واحدةً، والجيمُ التي كالشَّينِ^(٢)، والضَّادُ الضَّعيفةُ، والضَّادُ التي كالسَّينِ، والطَّاءُ التي كالتَّاءِ، والطَّاءُ التي كالتَّاءِ، والباءُ التي كالفاءِ. لم يذكُرْ سيبويه^(٣) في بابِ الإدغامِ غيرَ ما ذكرتهُ، وزادَ السِّيرافي^(٤)، وقد بسطتُ القولَ في هذا في (كتابِ) ^(٥) الكافي^(٦).

ولهذهِ الحروفِ سبعةٌ عشرَ مخرجًا؛ لحروفِ الحلقِ ثلاثةَ مخارجٍ، أقصاها الهمزةُ والهَاءُ والألفُ، ومنَ وسطِ الحلقِ العينُ والحاءُ، ومنَ آخرِهِ الغينُ والحاءُ، الغينُ أدخلُ منَ الخاءِ.

وللشَّفتينِ ثلاثةَ مخارجٍ؛ الفاءُ: تخرجُ منَ بينِ باطنِ الشَّقَّةِ السُّفلى وأطرافِ النَّثايا العليا، ثمَّ الباءُ والميمُ منَ بينِ الشَّفتينِ، (ثمَّ الواوُ منَ بينِ الشَّفتينِ) ^(٧) وتتقبَّبُ الشَّفتانِ.

وللفمِ عشرةَ مخارجٍ: القافُ، منَ أقصى اللِّسانِ وما فوقَهُ منَ الحنكِ.

الكافُ، منَ أسفلِ القافِ وما يليه منَ الحنكِ.

الجيمُ والشَّينُ والياءُ، منَ بينِ وسطِ اللِّسانِ ومنَ بينِ وسطِ الحنكِ، والشَّينُ لتغشَّيها اتَّصلتْ بما فوقَ النَّثايا منَ الحروفِ.

الضَّادُ، منَ بينِ أوَّلِ حافَّةِ اللِّسانِ وما يليه منَ الأضراسِ، وتستطيلُ إلى مخرجِ اللَّامِ، وتخرجُ منَ جهةِ اليسارِ، ومنَ جهةِ اليمينِ.

اللَّامُ، منَ بينِ أدنى حافَّةِ اللِّسانِ إلى طرفِهِ وما يليها منَ الحنكِ الأعلى فوقَ الضَّاحكِ والنَّابِ والرِّباعيَّةِ والنَّثيَّةِ، وفيها انحرافٌ.

الثَّونُ: منَ بينِ طرفِ اللِّسانِ وما فوقَ النَّثايا.

الرَّاءُ، منَ مخرجِ الثَّونِ غيرَ أنَّه أدخلُ في ظهرِ اللِّسانِ قليلاً؛ لانحرافها إلى اللَّامِ وفيها [ق ١١٧/ظ] تكرارٌ.

الطَّاءُ الدَّالُّ والتَّاءُ، منَ بينِ طرفِ اللِّسانِ وأصولِ النَّثايا.

(١) لغة في اليمنِ وعوامِ أهلِ بغداد، يقولون في جمل: كمل، وفي رجل: ركل. ينظر: السِّيرافي، م.ن، ٣٨٩/٥.
(٢) وتكثر في الجيم الساكنة بعدها دال أو تاء، فيقولون في أجدر واجتمعوا: أشدر واشتمعوا؛ لأنَّ الجيم والشَّين من مخرج واحد، والشَّين أسلس وألين وأفشى. ينظر: السِّيرافي، م.ن، ٣٩٠/٥.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٣١-٤٣٢.

(٤) ينظر: السِّيرافي، م.س، ٣٩٠/٥.

(٥) غير موجودة في (ج).

(٦) لم تقف الباحثة عليها الباحثة في كتاب الكافي المطبوع؛ إذ ينتهي بباب الأسماء التي سميت بها الأفعال، ولا يحوي باباً للإدغام.

(٧) غير موجودة في (ج).

الزَّايِّ وَالسَّيْنُ وَالصَّادُ، مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ^(١) وَمَا فَوْقَ التَّنَائِيَا، وَهِنَّ أُسْلِيَّاتٌ^(٢).
الظَّاءُ وَالذَّالُ وَالتَّاءُ، مِنْ بَيْنِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ التَّنَائِيَا.
لِلخِيَاشِيمِ، النُّونُ الْمُخْفَاةُ.

ولهذه الحروفِ صفاتٌ توجَدُ في الوصلِ والوقفِ، وصفاتٌ لا تكونُ (إلَّا)^(٣) في الوقفِ.
فالهمسُ يكونُ في الحالينِ، وضدُّه الجهرُ، والمهموسُ: كلُّ ما يجري معهُ النَّفْسُ، والمجهورُ:
كلُّ ما لا يجري معهُ النَّفْسُ، والمهموسةُ عشرةٌ، يجمعُها: سَكَتٌ فحَنَّةٌ شخصٌ.
والشِّدَّةُ، تكونُ في الحالينِ وضدُّها الرَّخاوةُ، والشَّدِيدُ: كلُّ ما لا يجري معهُ الصَّوْتُ، والرَّخْوُ:
كلُّ ما يجري معهُ الصَّوْتُ، فالشَّدِيدَةُ ثمانيةٌ، يجمعُها: أَجَدَّتْ طَبَقَكَ، وما بينَ الشِّدَّةِ والرَّخاوةِ - أيضًا -
سبعةٌ، يجمعُها: نَوَّلِي عَمْرٌ^(٤)، والرَّخْوَةُ ما بقيَ.
والإطباقُ، ويكونُ في الحالينِ، وضدُّه الانفتاحُ، والإطباقُ: أنْ ينطبقَ اللِّسَانُ على ما حاذاهُ مِنْ
الحنكِ الأعلى، وهنَّ: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ، وما عداهنَّ منفتحٌ، ولولا الإطباقُ لكانتِ الطَّاءُ
دالًّا، والضَّادُ سينًا، والظَّاءُ ذالًّا، ولم توجِدِ الضَّادُ في الكلامِ.
والاستعلاءُ، يكونُ في الحالينِ وضدُّه الاستفالُ، والحروفُ المستعليةُ سبعةٌ: حروفُ الإطباقِ،
والقافُ، والغينُ، والخاءُ.
المدُّ واللَّينُ، يكونُ في الحالينِ وضدُّ اللَّينِ القوَّةُ، والمدُّ واللَّينُ يكونُ في الألفِ، والياءِ، والواوِ.
وأما النَّفْخُ، فيكونُ في الوقفِ، ولا يكونُ في الوصلِ، والنَّفْخُ في حروفِ الهمسِ كلِّها، والزَّايِّ، والذَّالِ،
والظَّاءِ، والضَّادِ، من المحروفِ المجهورةِ.
والقلقلةُ، تكونُ في الوقفِ دونَ الوصلِ، وحروفُ القلقلَةِ خمسةٌ: القافُ، والجيمُ، والطَّاءُ، والذَّالُ،
والباءُ.

واللَّامُ (يمد)^(٥) يحدثُ لها بمجاورةِ بعضِ الحروفِ المفخَّمةِ النَّفْخِمْ. والرَّاءُ يحدثُ لها بالمجاورةِ
التَّرْقِيقُ، وما عداهُما يبقى مع غيره على [ق ١١٨/و] حالةٍ واحدةٍ.

(١) في (ج): وهو أسليات وما فوق التَّنَائِيَا والذَّالُ والتَّاءُ.

(٢) أُسْلِيَّةٌ: منسوبة إلى أسلة اللسان وهي طرفه وما دق منه. ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٧١٣/٢.

(٣) غير موجودة في (ج).

(٤) ولينا عمر

(٥) كتبت على الجانب الأيمن في (أ). ويقصد في تمدُّ أنها ليست شديدة وليست رخوة. والله أعلم. يقول سيبويه: : وإن شئت مددت فيها الصوت وليس كالرخوة لأنَّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه" سيبويه، الكتاب، ٤/٣٥.

٢.٤٧.١. فصل: الإدغام في الحروف

يكون بالمماثلة، ويكون بالمقاربة في الصفة وفي المخرج، ومقاربة الصفة أقوى، تدغم الواو في الياء؛ لموافقة الواو الياء في (المد واللين) ^(١)، وإن تباعدا في المخرج، ولا تدغم الياء في الجيم، ولا الجيم في الياء، وإن كانتا من مخرج واحد؛ للمنافرة في الصفة. فأتكلم أولاً في إدغام المثلي في المثلي، وذلك يكون في كلمة واحدة، ويكون في كلمتين.

فأما المثلان في كلمة واحدة، فإن كانت ثلاثية، فإن كانت فعلاً، فالإدغام لا غير، نحو: رد، وصح، ولب. وإن كانت اسماً، فإن كانت على غير وزن الفعل، فالإظهار لا غير، نحو: سُرر، وجُدُد. وإن كانت على وزن الفعل، أدغمت إلا فعلاً، بفتح الفاء والعين، فإنه يظهر؛ لحقته، نحو: سُرر، وطلل. وهذا الثلاثي يبقى على حاله في الإظهار والإدغام، إذا لحقته تاء التانيث، نحو: (جَبَبَة) ^(٢)، أو ألف التانيث ^(٣)، أو همزة التانيث، نحو: حُشْشَاء ^(٤)؛ لأن حُشْشَاء لا يدغم، أو الألف والنون، فنقول: رَدَدَان ^(٥)؛ لأن رَدَدًا يظهر، وتقول: رَدَان، إذا كانت العين مضمومة أو مكسورة؛ لأن (فَعَلًا) و(فَعَلًا) يدغمان.

فإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف، أدغمت ولا بد، نحو: يرد، ومرد، وراذ، وقد مضى الكلام ^(٦) في لم يرد، ويرد، في التقاء الساكنين، ما لم يكن ملحقاً فلا يدغم، نحو: قَرَدَد ^(٧). ونقول في (فَعْلُول) ^(٨) من رَدَدْتُ: رَدَدُودًا. ولا تُدغم؛ لأنه ملحقٌ بقرئوس ^(٩)، والإلحاق هنا يناقض الإدغام. ونقول في مثل (عَنْوَل) ^(١٠) من رَدَدْتُ: رَدَدُودًا؛ لأنه ملحقٌ بسفرجل، ولو أدغمت لجنت بالكلمة على غير بنية سفرجل، وكان ذلك نقصاً لما قصد إليه. فلو بنيت من رَدَدْتُ مثل اغدودن ^(١١)، لقلت اردود، ويردود؛ لأنه لم يأت مثل احرؤجمت، فيكون هذا ملحقاً به، ولو بنيت من رَدَدْتُ مثل خلفنة ^(١٢) لقلت رددنة، ولا تدغم؛ لأنه ملحق؛ ولأن الثاني ساكن.

(١) في (ج): اللين والمد.

(٢) جبهة جمع الجب. ينظر: الخليل الفراهيدي، العين، ٢٥/٦.

(٣) غير موجودة في (ج).

(٤) الخششاء: العظم الناتئ خلف الأذن. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (خشش).

(٥) بفتح العين أو ضمها أو كسرها. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤٢٧/٤.

(٦) ينظر: صفحة ٢٩-٣١ من هذا الكتاب.

(٧) القرد: المكان المرتفع الغليظ. ينظر: ابن منظور، م.س، مادة (قرد).

(٨) في (ب): فَعْلُول

(٩) القرئوس: جنو السرج. طرف السرج، المقدم والمؤخر من السرج طرفا السرج. ينظر: ابن منظور، م.ن، مادة (قربس)

(١٠) العوتل: كثير الشعر. ينظر: ابن مالك، ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل، تح: عبد الاله نيهان، مجلة: معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٩م، ١٣٣.

(١١) اغدودن: طال. ابن الأثير، البديع في علم العربية، ٧١٥/٢.

(١٢) الخلفنة: خلق الخلف. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (خلف).

وأما اِفْتَتَلُوا، فمن العرب من يدغم؛ لأنَّ الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرفٍ، ومن العرب من لا يدغم؛ لأنَّ هذا بمنزلة [ق ١٨ / ظ] المنفصلين من حيث كانت تاءُ الافتعال لا يلزم أن يقع (بعدها واو) (١) ألا ترى أنَّك تقول: اِكْتَتَبَ، وَاغْتَمَلَ، وَاجْتَرَحَ فَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى هَذَا فَلَا يَدْغَمُ؛ لِأَنَّ قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنًا غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ وَلَيْنٍ، وَلَا يَدْغَمُ المَثَلَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، إِذَا كَانَ قَبْلَ الأَوَّلِ سَاكِنًا، غَيْرَ حَرْفِ (مَدٍّ وَلَيْنٍ) ٢، وَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى أَنَّ المَثَلَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَيْسَ مَلْحَقًا أَدْغَمَ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الأَوَّلِ سَاكِنًا، كَمَا يَدْغَمُ يَرُدُّ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فَإِذَا أَدْغَمَ نَقَلَ حَرَكَةَ التَّاءِ إِلَى السَّاكِنِ، فَزَالَتْ أَلْفُ الوَصْلِ، فَقَالُوا: قَتَلَ بَفَتْحِ القَافِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَنْقَلُ وَيَكْسُرُ القَافَ؛ لِالتَّعَايِ السَّاكِنِينَ، فَيَقُولُ: قَتَلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُتْبِعُ القَافَ التَّاءَ، فَيَقُولُ: قَتَلًا، وَاسْمُ الفَاعِلِ مُقْتَلٌ، وَمُقْتَلٌ، وَقِيلَ: مُقْتَلٌ، بِكسْرِ المِيمِ، أَتَبَعُوهَا القَافَ، وَقِيلَ: مُقْتَلٌ، بِضَمِّ المِيمِ والقَافِ. وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي اقْتَتَلَ بِجَرِي فِي ارْتَدَّدَ، وَفِي جَمِيعِ مَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ تَاءِ الافتعالِ، وَيَتَّبِعُ مَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللهُ.

وأما المَثَلَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ: قَوْمٌ (٣) مَالِكٍ، فَيَجُوزُ فِيهِمَا الإِدْغَامُ، وَالإِظْهَارُ، إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ المَثَلِ الأَوَّلِ مَتَحَرِّكًا لَمْ يَدْغَمَ فِي مِثْلِهِ، أَوْ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ، فَالإِظْهَارُ لَا غَيْرَ، مِثَالُ ذَلِكَ جَعَلَ لَكَ، وَالإِدْغَامُ هُنَا حَسَنٌ؛ لِتَوَالِي خَمْسَةِ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَاتٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مُسْتَقْتَلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَتَوَالَى فِي تَأْلِيفِ الشَّعْرِ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ مَتَحَرِّكَاتٍ، وَتَقُولُ: قِيلَ لَكَ، فَتُدْغَمُ؛ لِأَنَّ قَبْلَ اللَّامِ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ.

وكذلك تقول: جَيْبٌ بَكَرٍ؛ لِأَنَّ اللَّيَاءَ السَّاكِنَةَ وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ لَا تَخْلُو مِنَ المَدِّ، وَكذلك الواوُ السَّاكِنَةُ إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ نَحْوُ: قَوْمٌ مَالِكٍ، وَتَقُولُ: عَدُوٌّ وَلَيْدٍ، فَلَا تَدْغَمُ؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَدْغَمْتَ وَقَعْتَ فِيهَا فَرَزْتَ عَنْهُ، وَأَمْرٌ آخَرُ، أَنَّكَ أَدْخَلْتَ الواوَ الأُولَى المَدَّ، وَالمَدُّ فِي الحَرْفِ أَكْثَرُ مِنَ الحَرَكَةِ، وَهَمَّ قَدْ تَجَنَّبُوا التَّحْرِيكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّغْيِيرِ، فَلَا يَدْغَمُونَ اسْمَ موسى، فَأَنْ يَتَجَنَّبُوا إِدْغَامَ عَدُوٍّ وَلَيْدٍ أُولَى، وَيَدَّلِكَ عَلَى أَنَّ المَدَّ فِي الحَرْفِ أَكْثَرُ مِنَ الحَرَكَةِ أَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا المَدَّ عَوْضًا مِنْ حَرْفٍ مَتَحَرِّكٍ فِي الطَّوِيلِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ:

(١) مظموس في (أ) و(ب).

(٢) في (ج): لين ومد.

(٣) في (أ): قرم مالك. والصحيح ما في (ب) و(ج) إذ يتطابق مع ما يجوز فيه الإدغام. والقرم: السيد المعظم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرم).

[ق ١١٩/و] "وَمَا كُلُّ مَوْتٍ نَصَحَهُ بَلِيبٍ" ^(١). ولا تجد الحركة تقوم مقام ذلك، وتقول: هذا (مُحِبُّ بَكْرِ) ^(٢)، ولا تدغم، لأنك تقع فيما فرزت منه.

وأما المتقاربان فلا يدغان إذا كانا في كلمة واحدة؛ لما في ذلك من اللبس، فإن لم يكن لبس أدغم، نحو: أمحي، الأصل: انمحي، أدغم لأنه ليس في الأفعال أفعَل، وتقول: شاة زماء ^(٣)، وشياة زئم، و(قنوان، وقنيئة) ^(٤)؛ لأنك إن أدغمت في هذا كله وقع اللبس بالمضاعف، وتقول: في انفعَل من وأي ^(٥): أوأي، وتدغم ^(٦) وكذلك من اليسر: إيسر؛ لأنه لا يلتبس كما ذكرت لك في أمحي.

ولو قيل لك: ابن انفعَل من رأي، أو من لويت لم يجز؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب كلمة فيها نون ساكنة بعدها راء، أو لام معها في كلمة واحدة، كما لا يوجد في كلام العرب (ميم) ^(٧) ساكنة بعدها باء إلا والميم مبدلة من نون ساكنة.

فإن كانا من كلمتين، (فما اشترط في المثلين من كلمتين) ^(٨) يشترط في المتقاربين لا بد أن يكون ما قبل الأول متحركاً، ولا يكون مشدداً على حسب ما تقدم في المثلين.

والحروف التي لا تدغم في مثلها، لا تدغم فيما يقاربها، وهي ثلاثة: الهمزة، والواو الساكنة إذا كان قبلها ضمة، والياء الساكنة إذا كان قبلها كسرة، نحو: قرأ أبوك، ويغزو وليداً، واضربي ياسراً. ولا تدغم الألف في مقاربها، ولا مقاربها فيها؛ لأنها لا تتحرك، وأما إدغام الألف في مثلها، فلا يمكن أن يقع. والياء الساكنة، والواو الساكنة إذا كان قبلهما فتحة يدغان في مثلهما، ولا يدغان فيما يقاربهما.

ومن الحروف ما يدغم في مثله، ولا يدغم في مقاربه، ويدغم مقاربه فيه، وهن خمسة، يجمعها ضم شفر، وحروف الصفير، وهن: الصاد، والسين، والزاي، يدغم بعضها في بعض، تدغم الصاد في

(١) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي، وصدرة: فما كل ذي لب بموتيك نصحه ... وما كل مؤت نصحه بلبيب. وموضع الشاهد (لبيب) وقعت الياء المدية موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن لما فيها من المد، فلزمت حرف الروي وكانت ردفاً لا يجوز موضعها إلا الواو المدية.

ينظر: أبي الأسود الدؤلي، ديوانه، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين، ط ٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م/١٤١٨هـ، ٤٥؛ وسيبويه، الكتاب، ٤/٤٤١؛ والقيسي، أبو علي، إيضاح شواهد الإيضاح، ٩٠٢/٢-٩٠٣.

(٢) في (ج): جيب مالك.

(٣) الذي تفتح أذنه ويترك له زمة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (زئم).

(٤) مطموس في (أ) و(ب). وينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٥٥؛ وأبو علي الفارسي، التكملة، ٦٢٠.

(٥) وأي: وعد، والوأي هو الوعد. ينظر: ابن منظور، م، مادة (وأي).

(٦) موجودة في (ج) فقط.

(٧) في (ج): نون.

(٨) غير موجودة في (ج).

السَّيْنِ، وفي الرَّايِ، وإذا أَدَغَمْتَ الصَّادَ في الرَّايِ، والسَّيْنِ، أَبَقِيَتْ الإِطْباقُ، إِنْ شُنَّتْ، وَهُوَ أَحْسَنُ، وَلَا تُدْغَمُ فِيمَا يِقَارِبُهَا، وَيُدْغَمُ مِقَارِبُهَا فِيهَا؛ لِلصَّفِيرِ الَّذِي فِيهَا، وَلَا يُدْغَمُ الرَّائِدُ فِي الأَنْقَصِ، وَلَا تُدْغَمُ الجِمْ (إِلَّا)^(١) فِي الشَّيْنِ، [ق ١١٩/ظ] وَلَا تُدْغَمُ البَاءُ إِلَّا فِي الفَاءِ وَالْمِيمِ.

٢.٤٧.٢ فصل: حروف الحلق التي تُدْغَمُ خمسة

الهَاءُ، والعَيْنُ، والحاءُ، والغينُ، والحاءُ، فالهَاءُ تُدْغَمُ فِي الحاءِ، والعَيْنُ بَعْدَمَا تَرُدُّ العَيْنُ حاءً، وَتُدْغَمُ العَيْنُ^(٢) فِي الهاءِ، وَتُدْغَمُ العَيْنُ فِي الحاءِ بَعْدَمَا تَرُدُّ العَيْنُ حاءً، نَحْو: ذَهَبَ مَحْمُومٌ، وَتُدْغَمُ الحاءُ فِي العَيْنِ بَعْدَمَا تَرُدُّ العَيْنُ حاءً، وَالعَيْنُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي الحاءِ، (وَالغَيْنُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي الغَيْنِ)^(٣)، وَالغَيْنُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي الخاءِ، وَإِدْغَامُ الغَيْنِ فِي الخاءِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الخاءَ أَخْرَجَ إِلَى الفَمِّ.

٣.٤٧.٢ فصل: القاف

لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي الكافِ، وَلَا يُبْقَى الاستِعْلَاءُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْقَى الاستِعْلَاءُ، وَلَمْ يَذْكَرْ سِيبويه^(٤) إِبْقَاءَ الاستِعْلَاءِ، وَالكَافُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي القافِ.

٤.٤٧.٢ فصل: الطَّاءِ، وَالدَّالِ، وَالتَّاءِ، وَالظَّاءِ، وَالدَّالِ، وَالتَّاءِ

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُنَّ يُدْغَمُ فِي الخَمْسَةِ الباقِيَةِ، وَإِذَا أَدْغَمْتَ الطَّاءُ فِي الدَّالِ، وَفِي التَّاءِ، فَالأَكْثَرُ إِبْقَاءُ الإِطْباقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُبْقَى الإِطْباقَ. وَكَذَلِكَ الطَّاءُ إِذَا أَدْغَمْتَ فِي الدَّالِ، وَفِي التَّاءِ، الأَكْثَرُ إِبْقَاءُ الإِطْباقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُبْقَى الإِطْباقَ، وَيُدْغَمُنَّ فِي الصَّادِ، وَفِي السَّيْنِ، وَفِي الرَّايِ، وَفِي الصَّادِ، وَفِي الشَّيْنِ، لِاسْتِطَالَةِ الصَّادِ، وَتَفْشِي الشَّيْنِ، اتَّصَلتا بِأَطْرَافِ الثَّنَائِيَا. فَقد تَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرْتُهُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ السَّتَّةِ يُدْغَمُ فِي عَشْرَةِ أَحْرَفٍ.

(١) غير موجودة في (ب).

(٢) في (ج): وتُدْغَمُ العَيْنُ فِي الحاءِ وَفِي الهاءِ بَعْدَمَا تَرُدُّ الهاءَ حاءً.

(٣) غير موجودة في (ج).

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/٤٥٢.

٥.٤٧.٢ فصل: النون الساكنة

تُظهِرُ، وتُخْفِي، وتُدْغَمُ، وتُقَلِّبُ، فإذا وَقَعَ بعدها الهمزة، والهاءُ، والعينُ، والحاءُ، والغينُ، والحاءُ، أظهرتُ، وإظهارها عند غير هذه الحروفِ لحنٌ، ومنَّ العربُ من يُخْفِيها عند الغينِ، والحاءِ، لُقْبِهما من حروفِ الفمِ، وذلك قليلٌ، وتُخْفِي عند حروفِ الفمِ كلِّها إلا الياءَ، والراءَ، واللامَ.

وتُدْغَمُ في الراءِ، واللامِ، والياءِ، والواوِ، والميمِ. إدغامها في الميمِ بَعْنَةٍ؛ لأنَّ الميمَ لا تخلو عنها، وإدغامها في الياءِ، والواوِ يكون بَعْنَةٍ وبغيرِ عُنَّةٍ، وبالْعُنَّةِ أكثرُ، وقد فُرِيَ^(١) بهما، وإدغامها في الراءِ، وفي اللامِ يكون بَعْنَةٍ وبغيرِ عُنَّةٍ، ولم يُقْرَأْ إلا بغيرِ عُنَّةٍ^(٢).

وتُقَلِّبُ ميمًا إذا كانَ بعدها الباءُ؛ لأنَّ الباءَ أخذت الميمَ والواوِ؛ لأنَّهُنَّ من الشفَتَيْنِ، والنونُ تُدْغَمُ في [ق] ١٢٠/و الميمِ، وفي الواوِ، ولا يمكنُ أن تُدْغَمَ النونُ في الباءِ؛ لأنَّ الباءَ ليس فيها عُنَّةٌ ولا مدٌّ، والنونُ بَعْنَةٌ فقلبوها ميمًا؛ لأنَّها أقربُ الحروفِ من الباءِ، وكان ذلك عوضًا من الإدغامِ؛ لأنَّ في الإدغامِ قلبًا، وأدغمتِ النونُ في الواوِ، وفي الياءِ؛ لأنَّهما شبيهتانِ بالنونِ للمدِّ الذي فيهما.

٦.٤٧.٢ فصل: اللام إذا كانت للتعريف

تُدْغَمُ ولا بُدَّ في ثلاثة عشرَ حرفًا: الراءُ، والنونُ، والصادُ، والسينُ، والزايُ، والطاءُ، والذالُ، والتاءُ، والظاءُ، والذالُ، والتاءُ، والصادُ، والسينُ، والزايُ، والطاءُ، والذالُ، والتاءُ؛ لكثرة الاستعمالِ.

وأما اللامُ التي لغيرِ التعريفِ فيجوزُ أن تُظهِرَ عندها، ويجوزُ أن تُدْغَمَ، فتُدْغَمُ في الراءِ في الأكثرِ، ولم يُقْرَأْ بالإظهارِ. والصادُ، والسينُ، والزايُ، والطاءُ، والذالُ، والتاءُ تُدْغَمُ فيهنَّ دونَ إدغامها في الراءِ. وأما الطاءُ والذالُ والتاءُ فتُدْغَمُ فيهنَّ دونَ إدغامها فيما ذُكِرَ. وبعد ذلك إدغامها في (الصادِ والسينِ)^(٣) لأنَّهما استنطالتا كما ذُكِرَتْ لك. وإدغامها في النونِ أقلُّ ممَّا ذُكِرَ، وإنَّما قلَّ؛ لأنَّ النونَ تُدْغَمُ في

(١) اختلف القراء في إبقاء العنة في الواو والياء. فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون والتنونين بلا عنة، واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء فروى عنه أبو عثمان الضريير الإدغام بغير عنة كرواية خلف عن حمزة. وروى عنه جعفر بن محمد تبقية العنة كالباقين. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٤/٢-٢٥.

(٢) والصحيح أنه قرئ بإدغام النون في اللام والراء بعنة، والذي يظهر أن الشيخ لم يطالع على ذلك لأنها لم ترد في كتب المغاربة، يقول في ذلك ابن الجزري: "وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبةً وكثيرٌ من غيرهم سواء كصاحب التيسير، والشاطبية، والعنوان، والكافي، والهادي، والنبصرة، والهداية، وتلخيص العبارات والتجريد، والتذكرة، وغيرهم... وقرئ بالعنة عن نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب". ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢٤/٢.

(٣) في (ج): في السين والصاد.

خمسة أحرفٍ كما تقدّم، والأربعة منها لا يُدغمُ في النّون، فكروها أن تخرج اللّامُ عنهنّ، فقلّ الإدغامُ في النّون. وقد قرئ^(١) بالإدغام والإظهارِ فيها كلّها عدا الرّاءِ فإنّه لم يُقرأ إلاّ بالإدغام.

كَمُلَ السِّفَرُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْمَلَخَّصِ فِي الْعَرَبِيَّةِ. إِمْلَاءُ الْأَسْتَاذِ النَّحْوِيِّ الْعَلَّامَةِ الْحَقِيقِ فِي رُتْبَةِ الْعِلْمِ بِاسْمِ الْإِمَامَةِ، أَبِي الْحُسَيْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيِّ _ أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءِهِ _ وَبِكَمَالِهِ كَمُلَ جَمِيعُ الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، عَلَى يَدِي الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ مُحَمَّدٍ .. الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ فِي الثَّانِي عَشَرَ لِحَمَادَى الْآخِرَةِ مِنْ سَنَةِ ... الْكِتَابِ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى م... رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَحَى يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ الْخَامِسِ ... مِنْ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَسِتْمِئَةَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى .. وَوَسَلَّمَ تَسْلِيمًا قَالَ ذَلِكَ وَكَتَبَهُ مُحَمَّدُ الْمَذْكُورُ ... حَمْدَهُ.

(١) ينظر: ابن الجزري، النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ، ٦/٢؛ و١٢/٢.

الفهارس الفنيّة

فهرس الآيات القرآنية^(١)

رقم الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة البقرة		
ءَأَنْذَرْتَهُمْ	٦	٩
إِلَّا مَنْ أَعْتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ	٢٤٩	٥٧، ٢٠
فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ	٢٨٣	٣٨
وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوعٍ	٢٢٨	٣٩
هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ	٣١	٥٨، ٤٢
وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي	١٦٤	١١٢، ٦٠
أُولِيَاءُ هُمْ الطُّغُوتُ	٢٥٧	١٢١
إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رُجُوعُونَ	١٥٦	١٥٨
وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ	١٤٨	١٦٧، ٤٦
وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ	٢٣٧	١٨٦
سورة آل عمران		
يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ	٧٥	٥٨
الْمَ اللَّهُ	١	٣٦
سورة النساء		
وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقَرْبَىٰ	٨	١٠٩
نُؤَلِّهِ	١١٥	٢١
نُصَلِّهِ	١١٥	٢١
وَقَدْ أُمرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ	٦٠	١٢١
سورة المائدة		
وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا	٦	٩٦
شَنَانٌ	٨/٢	١٢٧
سورة الأنعام		
قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمَ الْأُنثَيَيْنِ	١٤٣	٩

(١) مرتبة حسب ترتيب السور، ثم كل سورة حسب ورود آياتها في صفحات المخطوط.

٣٠	١٦٢	قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
١٢٣	٢٣	ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا
١٢٤	١٦٠	فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا
		سورة الأعراف
١٢١	١٤٦	إِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا
		سورة التوبة
٣٨	٤٩	وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنذِرْنِي وَلَا تَمْنُنِي
٣٩	٣٧	إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ
١١١	٣٦	إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا
١١١	٦٣	مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ
١١١	٣٦	فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ
		سورة يونس
٩	٥٩	قُلْ ءَلَا لِلَّهِ آذُنٌ لَكُمْ
		سورة هود
٩٩	٢٧	إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا
١٠٩	٦٧	وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ
		سورة يوسف
١١٠	٣٠	وَقَالَ نِسْوَةٌ
١٢١	١٠٨	قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي
١٢٢	٩٥	وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعَيْرُ
		سورة الرعد
١٧	١١	وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ
		سورة إبراهيم
٣٥	٢٦	حَبِيبَتِي أَجْنُبْتُ
		سورة الحجر
١٠٩	٨٣/٧٣	فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ
١٦٨	٥٣	لَا تَوَجَّلْ
		سورة النحل
١٧	٩٦	وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ
١٣٨	٤٧	أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ

		سورة الإسراء
١١٣	٤٧	وَإِذْ هُمْ نَجَوَى
		سورة الكهف
١٨	٣٨	لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي
٢١	٦٣	وَمَا أَسْنَنِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ
١٤٢	٧٧	جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ
		سورة الأنبياء
١٣٩	٨٨	وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ
		سورة الحج
٤	١٥	ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ
٤	٢٩	ثُمَّ لَيَقْضُوا
		سورة المؤمنون
١٠٩	٤١	فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ
٤٢	٩٩	جَاءَ أَحَدَهُمْ
		سورة النور
١٤٤	٣٧	وَأَقَامِ الصَّلَاةَ
١٧٥	٦٣	قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا
		سورة الفرقان
٢٢	٦٩	فِيهِءَ مَهَانًا
٩٧	٧٤	وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنْفِقِينَ إِمَامًا
		سورة الشعراء
١٤٨	٦١	تَرَاءَ الْجَمْعَانِ
		سورة النمل
٧	٤٧	قَالُوا أَطِيرَنَا
		سورة القصص
٤	٦١	ثُمَّ هُوَ
		سورة الروم
٣٩	١٠	ثُمَّ كَانَ عِقَبَةَ الَّذِينَ آسَأُوا السُّؤَالَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ
		سورة سبأ
٨	٨	أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا

		سورة فاطر
٣٤	١٠	وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ
٣٤	٤٣	وَمَكَرَ السَّيِّئِ
		سورة يس
٤٢	٦	أَنْذَرْتَهُمْ
١١٢	٤١	الْفَلَكَ الْمَشْحُونِ
		سورة الصافات
٨	١٥٣	أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ
١٢٢	٤٥-٤٦	بِكَاسٍ مِنْ مَّعِينٍ بَيَّضَاءَ
		سورة ص
٩	٣٦	أَتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا
		سورة الزمر
١٢١	١٧	وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطُّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا
		سورة الأحقاف
٤٢	٣٢	أَوْلِيَاءَ أُولَئِكَ
		سورة الفتح
٢١	١٠	بِمَا عٰهَدَ عَلَيْهِ اللهُ
		سورة الحجرات
١١٠	١٤	قَالَتِ الْأَعْرَابُ
		سورة ق
٣٦	٢٦	مُرِيبِ الَّذِي
		سورة النجم
١١٤	٢٢	قِسْمَةً ضِجْرِي
		سورة الرحمن
٤٤	٧٢	حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ
٥١	٤٨	ذَوَاتًا أَقْنَانِ
		سورة الواقعة
٣٢	٧٩	لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمَطَهَّرُونَ
		سورة الممتحنة
٩٧	١٠	وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ

١١٠	١٢	إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ
		سورة الطلاق
٣٠	٤	وَالَّذِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ
		سورة الحاقة
١٩	٢٥/١٥	كِتَابِيَّة
		سورة نوح
١٤٣	١٧	وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا
		سورة المزمل
١٤٣	٨	وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا
		سورة القيامة
١٩٠	٤٠	أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقْدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى
		سورة الإنسان
١٣٧	١١	وَلَقَدْهُمْ نَصْرَةٌ وَسُرُورًا
		سورة النبأ
١٣	١	عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ
		سورة النازعات
١٣	٤٣	فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا
		سورة الشمس
١٨٥	١١	كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَيْهَا
		سورة القارعة
٦٧، ٦٦	٧	عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
٣٢	صلى العَصْرَ مَا لَمْ تَضْفَرِ الشَّمْسُ
٩٩	أحاسنكم أخلاقًا
١٢٣	على إثرِ سماءٍ كانت من اللَّيْلِ
١٢٠	لا يدخلُ الجنةَ إلا نفسٌ مؤمنةٌ

فهرس الأمثال والأقوال

الصفحة	المثل
٦	استنوّقَ الجَمَلُ
٦	استنّيتِ الشّاهُ
٦٤	أحقُّ الخَيْلِ بالرّكضِ المُعَارُ
٦٨	ما كلُّ سوداءَ تمرّةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ
٩٨	هالكٌ في الهَوْلِكِ

فهرس الأشعار والقوافي

الصفحة	القائل	البحر	القافية	طرف البيت
٢	لبيد	الكامل	المختوم	أو مُذْهَبٌ
٣	دون نسبة	البسيط	الصّرب	أرض
٥ و ١٣٨	حاتم	الطّويل	تحلّما	تحلّم
١١	غيلان	الرّجز	بجل	دع
١٧	لبيد	الرّمل	المعل	وقبيل
١٩	قيس بن الملوّح	الطّويل	رقيق	فعيناش
٢٠	زياد الأعم	الرّجز	أضربه	عجبت
٢٣	الحطيئة	الطّويل	رُدّوا	وإنّ قال

٢٦	عبيد بن ماوية أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين	الرجز	زُمر	أنا ابن
٢٨	دون نسبة	الرجز	بِالعشج	خالي
٣١	علي بن أبي طالب	المتقارب	أولا	رأى
٣٣	الخليل بن الأزد	الطويل	أبوان	عجبت
٣٤	امرؤ القيس	السريع	واغل	فاليوم
٢٠	حميد بن ثور	الطويل	فما	عجبت
٥٢	الفرزدق	الطويل	رجام	هما
٥٦، ٥٣	ذو الرمة أو ابن مقبل	الطويل	نقد	فكيف
٥٦	علقمة	البسيط	حوم	كأس
٥٨	لبيد بن ربيعة	الطويل	بلاقع	وما
٦١	الصمة بن عبد الله القشيري	الطويل	مردا	دعاني
٦٣	أبو زيد الأنصاري	الوافر	كبير	إذا ما
٦٨	لعدى بن زيد العبادي أو لأبي داوود الإيادي	المتقارب	نارًا	أكلُّ
١٠٩	الطفيل الغنوي	البسيط	مكحول	إذ هي
١١٠	دون نسبة	الوافر	النصور	حمال
١١٨	طرفة بن العبد	المديد	الرجلة	خرقوا
١٢٩	ابن الخشم	الطويل	بأنزعا	فلا تنكحي
١٣٥	ذو الرمة	الطويل	أخاطبه	وقفت
١٣٥	ذو الرمة	الطويل	ملاعبه	أسقيه
١٤٣، ٦	حميد ثور	الطويل	يرودها	فلما
١٥٥	ابن مالك	الطويل	تسهيل	هنا
١٧٠	أبو خراش أو الأعشى	الطويل	بيتم	كيد
١٨٤	الكميت	الطويل	الحوائك	فما زلت
١٩٠	عبيد بن الأبرص	مجزوء الكامل	الحمامه	عيوا

فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	اسم الشاعر	البحر	المقطع
٦	حميد بن ثور	الطويل	واخلولَى دِمَاتًا يَرُودُهَا
١٦	دون نسبة	مجزوء الرجز	فلا تُرَى أمراً سُدى
٢٦	عدي بن زيد العبادي	الزمل	جَعَلَ القَيْنُ على الدَفِّ إبْرَ
٣٣	العجاج بن روبة	الرجز	فبَات مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَ
٤٤	امرؤ القيس	الطويل	بالسَّمْهَرِيِّ المَعْلَبِ
٤٦	عنتره	الكامل	تَمَكُّو فَرِيصَتُهُ كَشِدْقِ الأَعْلَمِ
٦٣، ٥٩	أبو زبيد الطائي	الخفيف	إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءَ
٦٣	رجل من بني أسد	الطويل	بني شَاب قَرْنَاها تَصُرُّ وتَحْلُبُ
٦٤	بشر بن أبي خازم أو للطرماح	الوافر	أحَقُّ الخَيْلِ بالرُّكُضِ المَعَارُ
٦٦	ذو الرمة	الطويل	إلى عَطَنِ رَحْبِ المَبَاءَةِ أهْلِ
٦٦	امرؤ القيس	الطويل	وَأَيسَ بذي سَيفٍ وَليسَ بِنَبَالِ
٦٦	النايعة	الطويل	كَلِينِي لِهَمِّ يا أُمَيمةَ ناصِبِ
٦٧	دون نسبة	الرجز	لَسْتُ بِأَلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهْرٌ
٦٧	عنتره	الوافر	لِأَعْجَمِ طِمْطِمِي
٦٨	امرؤ القيس	الطويل	فوبق الأرض ليس بأعزل
٨٢	العجاج	الرجز	في حَسَبِ بَحِّ وَعَرِّ أَفْعَسَا
٩٦	دون نسبة	الرجز	أَسْمَةُ الأَبالِ في رَبَابِهِ
٩٨	الفرزدق	الكامل	خُضَعَ الرِقَابِ نَوَاكِسَ
			الأبصار
١٢٣، ١٠١	المعلّى ابن جمال العبدى	الوافر	يَصُورُ عُنُوقَهَا أَحْوَى زَنِيمِ
١١٠، ١٠٩	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	وَلَا أَرْضَ أُنْقَلَ إِبْقَالَهَا
١٠٩	الأعشى	المتقارب	فإنَّ الحَوادِثَ أودَى بها
١١٠	الكميت بن معروف	الطويل	وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَةً
١١٠	النايعة	البسيط	قالَتْ بنو عامرٍ
١١٣	جرير، أو سحيم بن وثيل	الوافر	وَمَا نَطَقُوا بِأَنْجِيَةِ الخُصُومِ
١١٤	العجاج	الرجز	يَسْتَنُّ في عُلْقَى وفي مَكُورِ
١١٩	لابن يعفر	الكامل	فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

١٢٢	لمتمّم بن نويرة	الطّويل	فما وجدُ أظَارَ ثلاثِ روائِمِ
١٢٢	دون نسبة	الرّجز	لَهَا عَنَاجَانٍ وَسِتُّ أَدَانُ
١٢٢	لابن مقبل	الكامل	سُرْحُ الْيَدِينِ إِذَا تَرَفَّعَتِ الصَّحَى
١٢٢	عنتره	الوافر	حِيَاةُ يَدٍ وَرِجْلٍ تَرْكُضَانِ
١٢٣	العجاج	الرّجز	تَلْفَهُ الْأَرْوَاحُ وَالسَّمِيئِي
١٢٣	رؤية	الرّجز	إِذَا رَمَى مَجْهُولُهُ بِالْأَجْبِنِ
١٢٣	دون نسبة	الوافر	أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانُ
١٣٥	دون نسبة	الرّجز	وَتَشْتَكِي لَوْ أَنَّنَا نُشْكِيهَا
١٣٥	الفرزدق	البيسيط	مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأَغْلُقُهَا
١٣٧	لخطام المجاشعي	السّريع	وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَقِنُ
١٣٧	النابغة	البيسيط	وَإِنْ تَأْتَيْكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ
١٤٥	جرير	الوافر	أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَوَافِي
١٥٨	دون نسبة	الرّجز	وَخَارِبِينَ خَرَبًا فَاْمَعْدَا
١٦١	الفرزدق	الطّويل	يَعْصِرَنَّ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ
١٦٤	امرؤ القيس	الطّويل	عَلَى نِقْنِقٍ هَيِّقٍ لَهُ وَلِعْرِسِهِ
١٦٦	علقمة	البيسيط	تَحْفُهُ هِقْلَةٌ سَطْعَاءُ خَاضِعَةٌ
١٦٤	رجل من أهل البادية	الرّجز	خَالِي عَوْيْفٍ وَأَبُو عَلَجِّ
١٦٥	النابغة	البيسيط	وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا
١٧٨	لجنبدل بن المثنى أو للعجاج	الرّجز المشطور	وَكَحَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ
١٨٥	لذي الرّمة غيلان بن عقبه	الطّويل	أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً
١٩٨	لأبي الأسود الدّؤلي	الطّويل	وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بِلَيْبِ

فهرس الأعلام

الاسم	الصّفحة
الأخفش أبو الحسن	٤٠، ٤٤، ٥١، ٥٢، ٥٨، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٣
الأخفش أبو الخطاب	١٢، ٣٥
أزد السراة	٣٣
الأشعرين	٦٨
الأصمعي	١١٠، ١٢٠، ١٥٨
امرؤ القيس	٣٤، ٦٢، ٦٦، ٦٩، ١٦٤
أنمار	٦٤
البزّي	١٣، ١٣٩، ١٩٠
البصريون	١٠٣، ١٢٣
بني بطية	٥٧
البغداديون	١٢٣
بكر بن وائل	٢٣، ٣١
بنو تميم	١٣١
تميم بن مر	٦٤
ججبي	٥٠، ٧٤، ١١٧، ١٥٣
جلندي	١٠٧، ١١٧
ابن جني	٤٤، ٦٣، ٧٣، ٨٧
حاتم	٥، ١٣٧
أهل الحجاز	٣٠، ٣١، ١٣١، ١٤٨، ١٩٤
الخطيئة	٢٣
حفص	٢١، ٢٢، ٣٤
حمزة	١٦، ٣٤، ١٤٥، ١٤٧
بني حويزة	٤٩
أبو خراش	١٧٠
الخليل	٥، ٣٣، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٥٩، ٨٢، ١٧٢
دراب جرد	٧٨
قوم من ربيعة	٢٣

١٢٣، ١١٤	رؤية
٥٧	بني زنية
١٥٧، ١٢٢، ١١٢، ٦٥، ٥٠	أبو زيد الأنصاري
٥، ١١، ١٢، ١٦، ١٧، ٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤	سيبويه
٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٤، ٨٥	
٨٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٦	
١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥	
١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠	
١٩٥	السيرافي
١٩٠، ١٣٨	شعبة أبو بكر
١٣٨، ١٨	ابن عامر
٦٥	العبلات
٥٦	أبو عبيدة بن المثني
٨٢	العجاج
١٦٤، ٥٦	علقمة
١٢، ١٦، ١٧، ٣٥، ١١٣، ١٢٠، ١٢١، ١٦٧، ١٧٨	أبو عليّ الفارسيّ
١٩٤، ٣٦	أبو عمر الجرمي
١٦، ٢٩، ٣٠، ٧٦، ٧٧	أبو عمرو بن العلاء
١٥٠	بني العنبر
٤٧	عنتره
٧٦	عيسى بن عمر النخعي
١١، ١٤٦	غيلان ذو الرمة
٧	الفراء
٥٢	الفرزدق
٢١	قالون
٧٣	ابن قتيبة
٦٥	قريش
٤٣	قنبل
١٧، ٢٢، ١١٥، ١٧٦	ابن كثير
١٦	الكسائي

١٨٤	الكميت
١٦٩ ، ١٠٣	الكوفيون
١٧ ، ٢	أبيد
٤٤ ، ١٦	المازني
١٢٢	متمم بن نويرة
١٢٢	محمد بن يزيد المبرد
٦٥	المسامعة
٦٤	معاقر بن مرّ
٠١ ، ٦٥ ، ٦٠	المهالبة
١٦٥ ، ١٣٦ ، ١١٢ ، ٦٦	النابعة
١٩٠ ، ١٢٤ ، ٣٠	نافع
١٤٩ ، ٩٥ ، ٤٣	ورش
٢٠ ، ١٨	يعقوب الحضرمي
١٧٩ ، ٨٧	يعقوب بن السكّيت
١٩٠ ، ١٣٣ ، ١٣١ ، ٩٠ ، ٨٤ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٠ ، ٤٩	يونس

فهرس الأماكن

الصفحة	المكان
١١٥	إيجلى
٨١	بردرايا
٧٧	جلولاء
١١٥	شعبى
١٨٢ ، ١٧٤	صورى
١١٦ ، ٧٦	عشورى
١١٨	عنصلاء
١١٦	قرقرى
١١٧	قرماء

١١٥	قلهى
١٣٢	المريد
١١٦	المرحيا
١٥٦	منبج

فهرس المصطلحات

المصطلح	الصفحة
الإتباع	٢١، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ١٤٩
الاختلاس	٢١
الإدغام	١٠، ١٨، ٢٩، ٣٠، ٧٥، ١٣٤، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٥، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣
الاستغاثة	١٠
الإشمام	٨، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨
الأضداد	١٣٤
الإطباق	١٤٩، ١٥٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠
الاطراد	٢٠، ٤٦
الإطلاق	١١٠
الإعراب	١، ٧، ١٠، ١٥، ١٨، ٣٢، ٤٤، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٣، ٧٨، ٩١، ١٨٥
الإعلال	٨٥، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٢
الإلحاق	٣٩، ٤٥، ٥٠، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٣٦، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٩
الإمالة	١٩٢، ١٩٩
مدة الإنكار	١٠، ١١
البدل اللآزم	٨٤، ٨٥
التأسيس	٤٠، ٧٠
الترخيم	١٣، ٨٩

٣، ٩، ٢٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٨٦، ١٠٣، ١١٠، ١٦٥،	التَّسْهِيل
١٩٣	
١٠٣، ١٧٣، ١٧٥	التَّصْحِيح
٥، ٨٨، ١٤٠	التَّصْرَف
٢٥، ٢٧، ٢٨، ٥١، ٥٨، ٧٤، ٨٠، ١٠٠، ١٣٣، ١٥٤، ١٥٥،	التَّضْعِيف
١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٢، ١٩٠، ١٩١	
١٠، ٨٨، ١٧٤، ١٨١	التَّعْجَب
٢٥، ٢٨، ١٤٣، ١٧٣	التَّعْوِيز
٢	الْخَرْم
٤٠	الرَّدْف
٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٨	الرَّوْم
٤٦، ٤٧، ٥٢، ٥٣، ٥٨، ٦٦، ٩٢، ١٣٤	السَّمَاع
١٦، ١٤٨	الْفَتْح
١١، ٣٠، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٦٢،	الْقِيَاس
٦٣، ٦٦، ٨٦، ٨٧، ٩٥، ١٣٤، ١٧٩، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨	
٣٦، ٣٧، ٤٩، ٥٣، ١٩٦	اللِّين
٦٩، ٩٠	الأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ
٦٩، ٧٠، ٩٠	الْأَسْمَاءُ الْمَتَمَكِّن
٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٤٩، ١٨٤، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٨	الْمَدَّ
١١	مَدَّةُ التَّنْكَر
٤، ٥، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٩	الْمَطَاوَعَةُ
١٤٥	الْمُنَاسِبَةُ
٢	النَّحْو
١٠، ١٢	النَّدْبِيَّة
٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ١١٠، ١١٩، ١٧٠	النَّقْل
١٠، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩	هَاءُ السَّكْتِ
٢	الْهَمْزَةُ الْمَسْهُلَةُ

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت ٦٠٦ هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تح: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- **البدیع في علم العربية**، تح: فتحي أحمد علي الدين، ط ١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠ هـ.
- أحمد الهاشمي (ت ١٣٦٢ هـ)، **میزان الذهب في صناعة شعر العرب**، تح: علاء الدين عطية، ط ٣، مكتبة دار البيروني، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي بالولاء (ت ٢١٥ هـ)، **القوافي**، تح: أحمد راتب النفاخ، ط ١، دار الأمانة، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
- **معاني القرآن للأخفش**، ج ١، تح: هدى محمود قراعة، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م.
- الأزهری، محمد بن أحمد، أبو منصور الهروي (ت ٣٧٠ هـ)، **تهذيب اللغة**، تح: محمد عوض مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ م.
- **معاني القراءات للأزهري**، ط ١، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- الأسد، ناصر الدين، **مصادر الشعر الجاهلي**، ط ٧، دار المعارف بمصر، ١٩٨٨ م.
- الأسدي، بشر بن أبي خازم (ت ٣٢٢ ق هـ)، **ديوانه**، تح: مجيد طراد، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- الأسمر، راجي، **المعجم المفصل في علم الصرف**، إشراف: إميل يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- الأسود، بن يعفر (ت ٢٣٣ ق هـ)، **ديوانه**، تح: نوري حمودي القيسي، ط ١، وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة الجمهورية، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.
- الأشعري، أحمد بن محمد بن إبراهيم القرطبي (ت ٦٠٠ هـ)، **التعريف في الأنساب والتنبؤيه لذوي الأحساب**، تح: سعد عبد المقصود ظلام، ط ١، دار المنار، ١٩٩٠ م.

- الأشموني، نور الدين الشافعي أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمغ (ت ٢١٦هـ)، الإبل، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق، سورية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- الأعجم، زياد، ديوانه، تح: يوسف حسين بكار، ط١، دار المسيرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت ٧هـ)، ديوانه، تح: محمد حسين، ط١، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة.
- الأعم الشننمري، يوسف بن سليمان (ت ٤٧٦هـ)، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، تح: حنا نصر، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- الأفغاني، سعيد ، في أصول النحو، ط٢، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥١م.
- امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٠م)، ديوان امرئ القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط٢، دار المعرفة - بيروت، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، كمال الدين (ت ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبجاشيته:
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت ٣٢٨هـ)، إيضاح الوقف والابتداء، ج١، تح: محيي الدين عبد الرحمن، (د.ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف، د.ت.
- كتاب المذكر والمؤث، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، مصر، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

- الأنصاري، أبو زيد سعيد بن أوس (ت: ٢١٥هـ)، النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغزنائي، أبو جعفر (ت ٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، تح: جمال الدين محمد شرف، ط١، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٣م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (ت ٢٥هـ)، التاريخ الكبير، (د.ط)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، (د.ت).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت ٢٧٩هـ)، جمل من أنساب الأشراف، ج ١٣، تح: سهيل زكار ورياض الزركلي، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- البناء، أحمد بن محمد الدمياطي (ت ١١١٧هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، تح: علي محمد الضباع، ط١، عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، ط.ت.
- البندنجي، (ت ٢٨٤هـ)، أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان، التقفية في اللغة، تح: خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
- أبو البهاء، حازم أحمد خنفر، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس (شرح على متن التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس، ط١، ٢٠١٣م.
- التجيبي، القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي (ت ٧٣٠هـ)، برنامج التجيبي، تح: عبد الحفيظ منصور، (د.ط)، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨١م
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم (ت ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ٤، ١٩، تح: ناصر بن محمد بن صالح الصائغ، ط١، دار التفسير، جدة، السعودية، ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م.
- الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت ٤٤٢هـ)، شرح التصريف، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت ٢٥٥هـ)، الحيوان، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- جبر، خالد عبد الرؤوف، الصمة بن عبد الله القشيري حياته وشعره، دار المناهج، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- الجرجاني الشريف، علي بن محمد بن علي الزين (ت ٨١٦هـ)، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ)، العوامل المئة، مشفوعا بالضوابط الكلية في نظم العوامل الجرجانية للحنبلي، ومنظومة كفية الكرام للبوني، وهداية الفخام شرح كفاية العوام للأندلي، تح: أنور بن أبي بكر الشخي الداغستاني، دار المناهج، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.
- المفتاح في الصرف، تح: علي توفيق الحمّد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- جَرِير، ابن عطية بن حذيفة (١١٠هـ / ٧٢٨م)، ديوانه، بشرح محمد بن حبيب، تح: نعمان محمد طه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت.
- ابن الجزريّ، شمس الدين أبو الخير، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، ط١، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.
- النشر في القراءات العشر، تح: علي محمد الضباع، ط١، المطبعة التجارية الكبرى، ٢٠٠٩م.
- ابن جزّي، أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطيّ (ت ٧٤١هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تح: عبد الله الخالدي، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.م)، (د.ت).
- سر صناعة الإعراب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- كتاب العروض، تح: أحمد فوزي الهيب، ط١، دار القلم، الكويت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- اللمع في العربية، تح: فائز فارس، (د.ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).

- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٩٧هـ)، أخبار الحمقى والمغفلين، تح: عبد الأمير مهنا، ط١، دار الفكر اللبناني، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ج٤، تح: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- الجوهری، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان (ت: بعد ٤٠٠هـ)، كتاب الأفعال، تح: حسين محمد شرف، د.ط. مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري (ت ٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- الحطيئة، جرد بن أوس أبو مليكة (ت ٧٤هـ)، ديوانه برواية وشرح ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، ٢٠٠٩م.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، ط٢، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
- الحميري، نشوان بن سعيد اليماني (ت ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج١، ٧، ٨، ١٠، تح: د حسين بن عبد الله العمري، مطهر بن علي الإيراني، د يوسف محمد عبد الله، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان)، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج١،٢، تح: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- ابن الخشرم، هدبة العذري (ت ٥٠هـ)، ديوانه، تح: يحيى الجبوري، ط٢، دار القلم، الكويت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت ٣٨٨ هـ)، غريب الحديث، ج٢، تح: عبد الكريم إبراهيم الغزبائي، د.ط، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قضاة العلماء من غير أهلها ووارديها، تح: بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، ج٩، ط١، دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨ هـ)، العبر، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، وسهيل زكار، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج٢-٤-٥، تح: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت ٦١٧ هـ)، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار المغرب، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، المؤتلف والمختلف، ج٤، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الذاني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت ٤٤٤هـ)، التحديد في الإتيان والتجويد، تح: غانم قدورة، ط٢، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الأردن، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

- التيسير في القراءات السبع، تح: خلف حمود سالم الشغدلي، ط ١، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.
- جامع البيان في القراءات السبع، ج ١، ٢، ٤، تح: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، ط ١، جامعة الشارقة، الإمارات، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- المحكم في نقط المصاحف، تح: عزّة حسن، ط ٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- أبو داود، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت ٢٠٤هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، ج ٤، تح: محمد بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
- أبو داود الإيادي، حارثة بن الحجاج ، ديوانه، تح: أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، ط ١، دار العصماء، دمشق، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت ١٤٠٣هـ)، إعراب القرآن وبيانه، ج ٣، ٧، ٩، ط ٤، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، ١٤١٥هـ.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- الدؤلي، أبو الأسود ، ديوانه، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين، ط ٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م / ١٤١٨هـ.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط ١، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدويّ (ت ١١٧هـ)، ديوانه، تح: أحمد حسن بسج، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- ديوانه، شرح أبي نصر الباهلي (ت ٢٣١ هـ) رواية ثعلب، تح: عبد القدوس أبو صالح، ط ١، مؤسسة الإيمان، جدة، ١٩٨٢م / ١٤٠٢هـ.
- الرازي، محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ابن أبي الزبيع، أبو الحسن عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله، القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الأشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، الملخص في ضبط قوانين العربية، تح: علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبتي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح، تح: فيصل الحفيان، ط١، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- تفسير القرآن الكريم، تح: صالحه بنت راشد آل غنيم، ط١، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٣٠هـ.
- تفسير الكتاب العزيز وإعرابه، تح: علي بن سلطان الحكمي، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد ٨٥-١٠٠، ١٤١٠-١٤١٣هـ، ٣٠١-٤١٧.
- الرضي الأستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، تح: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ركن الدين الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه، (ت ٧١٥هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل، ط٢، دار المعارف.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (١٣٨٥-١٤٢٢هـ) / (١٩٦٥ - ٢٠٠١م).
- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق (ت ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ج ٤، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت ٣٣٧هـ)، اللامات، تح: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- الجبال والأمكنة والمياه، أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة، القاهرة، ١٣١٩هـ/١٩٩٩م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري، وتخرّيج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
-المفصل في صنعة الإعراب، علي بو ملح، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة (ت ٤٠٣ هـ)، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، د.ط، دار الرسالة، د.ت.
- السبتي، محمّد بن القاسم بن محمّد بن أحمد (ت بعد ٨٢٥هـ)، اختصار الأخبار عما كان بثغر سبته من سني الآثار، تح: عبد الوهاب بن منصور، ط٢، الرباط، (د.م)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قرظوغي بن عبد الله (ت ٦٥٤هـ)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، تح: محمد بركات وآخرون، ط١، دار الرسالة العالمية، دمشق، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.
- السخاوي، علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، (ت ٦٤٣هـ)، سفر السعادة وسفير الإفادة، تح: محمد الدالي، ط٢، دار صادر، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تح: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تح: عبد الستار أحمد فرّاج، د.ط، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي، تح: أوغست هفغر، د.ط، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت.

- ابن سلام، محمد بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت ٢٣٢هـ)، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، د.ت.
- السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- سيبويه (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م.
- السيد، محمد، ظاهرة الإتياع في القراءات القرآنية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، العدد السابع والأربعون، شعبان، ١٤٢٥هـ.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت ٤٥٨هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- المخصص، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، أخبار النحويين البصريين، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ / ١٩٦٦م.
- شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي هاشم، د.ط، دار الفكر، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
- شرح كتاب سيبويه، أحمد حسن مهدي، علي سيد عليط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م.
- فوائت كتاب سيبويه، تح: محمد عبد المطلب البكاء، ط١، دار الشؤون الثقافية آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطرز في الألغاز)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ط)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د.ت).
- شرح شواهد المغني، تح: أحمد ظافر كوجان، د.ط. لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.

- الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
- ابن الشَّاطِط، قاسم بن عبد الله السَّبَّتي (ت٧٢٣هـ)، برنامج شيوخ ابن أبي الرَّبِيع السَّبَّتي، تح: العربيِّ الدَّاخِر الفرياطيِّ، ط٢، مركز الدَّرَاسَات والأبْحَاث وإحياء التَّراث الرَّابِطَة المَحْمَدِيَّة للعلماء، الرَّبَاط، المَغْرِب، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م
- الشَّاطِطِي، أبو إِسْحَاق إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ج ٦-٩، تح: ج ٦: عبد المجيد قطامش، ج ٧: محمد إبراهيم البنا وسليمان بن إبراهيم العايد، ج ٨-٩: محمد إبراهيم البنا، ط١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ابن شاکر، محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاکر بن هارون، صلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تح: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣م.
- أبو شامة المقدسي، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي المعروف (ت ٦٦٥هـ)، إبراز المعاني من حرز الأمان، د.ط، تح: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.
- الشامي، محمد بن يوسف الصالحي (ت ٩٤٢هـ)، سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، ج ١، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ / ١٩٩١م.
- الشعراء الهذليين، ديوان الهذليين، تح: أحمد الزين ومحمود أبو الوفاء، دار الكتب المصرية، ١٩٦٥م.
- ابن شمائل، عبد المؤمن بن عبد الحق، القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفِّي الدين (ت ٧٣٩هـ)، مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، ط٧، المدارس النحوية، دار المعارف، ٢٠١١م.
- صاحب، كافي الكفاة، إسماعيل بن عباد (ت ٣٨٥ هـ)، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- صالح، محمد سالم، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين (ت ٧٢٠هـ)، اللحة في شرح الملحة، ج٢، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- الصغاني، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي (ت ٦٥٠هـ)، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، ج١، تح: عبد العليم الطحاوي، ط١، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تح: إبراهيم الأبياري، د.ط، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧١م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، د.ط، الدار العربية للموسوعات، ٢٠١١م.
- الصفار، ابتسام مرهون ، مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: علي أبو زيد، الدكتور وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم (ت نحو ١٦٨هـ)، المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن أبي طالب، مكي أبو محمد حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت ٤٣٧هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج٢، تح: محي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن، ج٢، تح: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، ج ٦، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي، ط ١، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- الطائي، أبو زبيد حرمله بن المنذر (ت ٦٢٢هـ)، ديوانه، تح: نوري حمودي القيسي، د.ط، المجمع العلمي العراقي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- الطائي، حاتم بن عبد الله بن سعد (ت ٤٦ ق. هـ / ٦٠٥م)، ديوانه، (د.ط)، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح: عبد الله التركي، ط ١، دار التربية والتراث، مكة المكرمة، د.ت.
- طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت ٥٦٤م)، ديوانه، تح: مهدي محمد ناصر الدين، ط ٣، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تح: أبي محمد عبد الرحمن، ط ١، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ٢٠٠٥م / ١٤٢٦هـ.
- العبادي، عدي بن زيد، ديوانه، تح: محمد جبار معيبد، ط ١، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.
- عبد الحميد، محمد محيي الدين (ت ١٣٩٢هـ)، الانتصاف من الإنصاف، ط ١، المكتبة العصرية، (د.م)، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، المسالك والممالك، د.ط، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- عبيد بن الأبرص (ت ٥٥٤م)، ديوان عبيد بن الأبرص، تح: أشرف أحمد عدرة، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤١٤ / ١٩٩٤.
- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزكين، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- عتيق، عبد العزيز (ت ١٣٩٦هـ)، علم العروض والقافية، ط ٢، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٦٧م.

- العجاج، ديوانه، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: عزة حسن، دار الشرق، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- العجاج، رؤبة، ديوانه، تح: وليم بن الورد، ط١، دار ابن قتيبة، الكويت، ٢٠٠٨م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت نحو ٣٩٥هـ)، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تح: عزة حسن، ط٢، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الإشبيلي، (ت ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤١٩/١٩٩٨.
- ضرائر الشَّعر، تح: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م.
- الممتع الكبير في التصريف، ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، ط١، دار المدني، جدة، (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- التكملة، تكملة لكتاب الإيضاح العضدي، تح: كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وآخرون، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، تح: محمود الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- المسائل البصريّات، تح: محمد الشاطر، ط ١، مطبعة المدني، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ هـ.
- المسائل الحليّات، تح: حسن هندراوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكريّات في النحو العربيّ، تح: عليّ جابر المنصوريّ، د.ط، الدار العلميّة الدوليّة، عمان - الأردن، ٢٠٠٢ م.
- عليّ بن أبي طالب، ديوانه، تح: عبد الرحمن المصطاوي، ط ٣، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
- عنتره بن شداد، ديوانه، تح: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، ١٩٩٦ م.
- ديوانه، تح: حمدو طماس، ط ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.
- العياشيّ، عبد الله بن محمّد، الرّحلة العياشيّة ١٦٦١-١٦٦٣، تح: سعيد الفاضليّ وسليمان القرشيّ، ط ١، دار السّويديّ، أبو ظبيّ، الإمارات العربيّة المتّحدة، ٢٠٠٦ م.
- العينيّ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ)، المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تح: عليّ محمد فاخر، وآخرون، ط ١، دار السلام، القاهرة، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
- الغزّيّ، كامل بن حسين بن محمد بن مصطفىّ الباليّ الحليّ (ت ١٣٥١ هـ)، نهر الذهب في تاريخ حلب، ط ٢، دار القلم، حلب، ١٤١٩ م.
- الفارابيّ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، (ت ٣٥٠ هـ)، معجم ديوان الأدب، ج ٤، تح: أحمد مختار عمر، د.ط، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ (ت ٣٩٥ هـ)، الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط ١، محمد عليّ بيضون، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.
- معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.
- الفارضيّ، شمس الدين محمد الحنبليّ (ت ٩٨١ هـ)، شرح الإمام الفارضيّ على ألفيّة ابن مالك، تح: الكميّ، محمد مصطفىّ الخطيب، ط ١، دار الكتب العلميّة، لبنان، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.

- ابن الفخّار، أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد (ت ٧٥٤هـ)، شرح الجمل، وهو شرح كتاب الجمل في النحو والإعراب للزجاجي، تح: روعة ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٢م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د.ت.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط١، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د.ت.
- الفرزدق، همام بن غالب، ديوانه، تح: علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن العزري البغدادي المقرئ (ت ٨٠١هـ)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأمانى ووجه التهاني للشاطبي)، تح: علي الضباع، ط٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م.
- القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد (ت ١٤٠٣هـ)، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، ط٤، مكتبة السوادى للتوزيع، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ابن القاضي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد الكناسي (ت ١٠٢٥هـ)، درة الحجال في أسماء الرجال، ذيل وفيات الأعيان، تح: محمد الأحمدى أبو النور، ط١، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة، تونس، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
- القالي، أبو علي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد (ت ٣٥٦هـ)، البارع في اللغة، تح: هشام الطعان، ط١، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت، ١٩٧٥م.
- المقصور والممدود، تح: أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، أدب الكاتب (أو أدب الكتاب، تح: محمد الدالي، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- الشعر والشعراء، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

- غريب الحديث، تح: عبد الله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٦م.
- المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، تح: مروان العطية - محسن خرابة، دار ابن كثير، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- المعارف، تح: ثروت عكاشة، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- المعاني الكبير في أبيات المعاني، تح: سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي، ج١٢، ١٤، ١٥، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
- ابن القطّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تح: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ١٩٩٩م.
- قطرب، محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي (ت ٢٠٦هـ)، الأزمنة وتلبية الجاهلية، تح: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٢م.
- القيرواني، أبو علي الحسن ابن رشيق (ت ٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار الجيل، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت ق ٦هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، ج١-٢، تح: محمد بن حمود الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- كاتب مراكشي (ت ق ٦هـ)، الاستبصار في عجائب الأمصار، د.ط، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٦م.
- كثير عزة، ديوانه، تح: مجيد طراد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣م.
- الكميت الأصغر، ابن زيد الأسدي (ت ١٢٦هـ)، ديوانه، تح: محمد نبيل تميمي، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الكميت الأوسط، ابن معروف الأسدي (ت ٦٠هـ)، ديوانه، تح: حاتم صالح الضامن، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

- لبيد بن ربيعة العامريّ (ت ٤١هـ)، ديوانه، تح: إحسان عباس، وزارة الإعلام، الكويت، ط١، ١٩٦٢م.
- المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي (ت ٧٠٥هـ)، الدر النثير والعذب النмир، في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تح: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، ط١، دار الفنون، جدة، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل، تح: عبد الآله نبهان، مجلة: معهد المخطوطات العربية، المجلد: ٣٣، الجزء الأول (١٩٨٩).
- شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- المبارك، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت ٧٤١هـ)، الكنز في القراءات العشر، تح: خالد المشهداني، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التّواب وصلاح الدين الهادي، ط١، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧٠م.
- المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ.
- محيسن، محمد محمد محمد سالم (ت ١٤٢٢هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ج ١، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- المطهر بن طاهر المقدسي (ت ٣٥٥هـ)، البدء والتاريخ، تح: كلمان هوار، ط١، أرنتست لرو الصّحّاف، باريس، ما بين ١٨٩٩ / ١٩١٩م.

- ابن المعتز عبد الله بن محمد العباسي (ت ٢٩٦هـ)، **طبقات الشعراء**، تح: عبد الستار أحمد فراج، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله (ت ٤٤٩هـ)، **اللامع العريزي شرح ديوان المتنبي**، تح: محمد سعيد المولوي، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ابن مقبل، **ديوانه**، تح: عزة حسن، ط١، دار الشرق العربي، لبنان وسوريا، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تح: إحسان عباس، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- ابن الملح، قيس مجنون ليلي، **ديوانه**، رواية أبي بكر الوالبي، تح: يسري عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، تح: لليازجي وجماعة من اللغويين، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.
- **التأبغة الذباني** (ت-١٨ق.هـ) أبو إمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة، **ديوانه**، تح: عباس عبد الساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، **محب الدين الحلبي** (ت ٧٧٨هـ)، **شرح التسهيل المسمى، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، ط١، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- ابن النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
- النَّسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، **السنن الكبرى**، تح: حسن عبد المنعم شلبي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- النَّسفي، عمر بن محمد بن أحمد الحنفي (ت ٥٣٧هـ)، **التيسير في التفسير**، تح: ماهر أديب حبوش، وآخرون، ط١، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، أسطنبول، تركيا، ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م.

- النُّوَيْرِي، محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين (ت ٨٥٧هـ)، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ج ١، تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ)، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، (ت ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر، (د.ت).
- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تح: عباس مصطفى الصالحي، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥ م.
- الهاللي، حميد بن ثور، أبو المثني بن حزن (ت ٣٠هـ)، ديوانه، تح: محمد شفيق البيطار، ط ١، أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ٢٠١٠ م.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (ت ٣٨١هـ)، علل النحو، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- الوقاد، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري (ت ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ابن يسعون، أبو الحجاج يوسف بن يبي، المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، تح: محمد بن حمود الدعجاني، ط ١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف ابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

فهرس الموضوعات

١	المقدمة.....
٣	القسم الأول: الدراسة.....
٤	١. القسم الأول.....
٤	١,١ المبحث الأول: سيرة ابن أبي الربيع.....
٤	١,١,١ اسمه ولقبه وكنيته.....
٥	٢,١,١ مولده ونشأته.....
٥	٣,١,١ مصادر ابن أبي الربيع وشيوخه.....
٨	٤,١,١ تلاميذه.....
١٠	٥,١,١ آثاره.....
١٢	٦,١,١ وفاته.....
١٣	٢,١ المبحث الثاني: عنوان الكتاب.....
١٦	٣,١ المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية، ومنهج التحقيق.....
١٦	النسخة الأولى.....
١٨	النسخة الثانية.....
١٩	النسخة الثالثة.....
٢١	منهج التحقيق.....
٢٢	نماذج مصورة من النسخ المعتمدة في التحقيق.....
٣٨	٤,١ المبحث الرابع: مصادر الكتاب.....
٣٨	١,٤,١ أولاً: علماء العربية الذين نقل عنهم.....
٥٢	٢,٤,١ ثانياً: القرآن الكريم وقراءته.....
٦٢	٣,٤,١ ثالثاً: الحديث الشريف.....
٦٤	٤,٤,١ رابعاً: الأمثال والأقوال.....
٦٥	٥,٤,١ خامساً: الشعر.....
٦٩	٦,٤,١ سادساً: استشهاد ابن أبي الربيع بالقضايا العروضية على بعض المسائل الصرفية.....
٧٠	٥,١ المبحث الخامس: منهج ابن أبي الربيع في عرض مادة الملخص.....
٧٢	٦,١ الخاتمة والتوصيات.....
١	٢. القسم الثاني: النص المحقق.....
٢	١,٢ بابُ الابتداء (بالحرف).....
٤	٢,٢ بابُ ألفات الوصل.....
٤	١,٢,٢ الفصل الأول: في مواضعها.....
٨	٢,٢,٢ الفصل الثاني: في حرّكتها.....
٨	٣,٢,٢ الفصل الثالث: إعلم أنّ ألف الوصل تذهب عند اتصالها بما قبلها.....
١٠	٣,٢ بابُ الوقف.....
١٠	١,٣,٢ الفصل الأول: الوقف على ما لحقه حرف للمعنى.....
١٢	٢,٣,٢ الفصل الثاني: ما حُذفت منه حرف للجزم.....
١٤	٣,٣,٢ الفصل الثالث: ما لحقه تاء التانيث.....

١٥ الفصلُ الرَّابِعُ: ما آخِرُهُ أَلْفٌ
١٧ الفصلُ الخَامِسُ: ما آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ
١٨ الفصلُ السَّادِسُ: أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ مَبْنِيَّةً عَلَى حَرَكَةٍ
١٨ الفصلُ السَّابِعُ: الضَّمائِرُ
٢٤ الفصلُ الثَّامِنُ: ما آخِرُهُ هَمْزَةٌ
٢٦ الفصلُ التَّاسِعُ: ما آخِرُهُ صَحِيحٌ وَهُوَ غَيْرُ مَنْوَّنٍ
٢٧ الفصلُ العَاشِرُ: ما آخِرُهُ صَحِيحٌ وَهُوَ مَنْوَّنٌ
٢٩ ٤,٢ بابُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ
٣٠ ١,٤,٢ البابُ الأوَّلُ: السَّاكِنانِ فِي كَلِمَةٍ واحِدَةٍ وَهُما مِثْلانِ
٣٣ ٢,٤,٢ البابُ الثَّانِي: حَكْمُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي كَلِمَةٍ واحِدَةٍ، وَلَيْسا مِثْلينِ، وَالأوَّلُ صَحِيحٌ أَوْ ياءٌ أَوْ واوٌ قَبْلَهَا فَتَحَةً
٣٥ ٣,٤,٢ البابُ الثَّالِثُ: فِي حَكْمِ السَّاكِنِينَ مِنْ كَلِمَةٍ واحِدَةٍ وَالأوَّلُ أَلْفٌ، أَوْ ياءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، أَوْ واوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ
٣٥ ٤,٤,٢ البابُ الرَّابِعُ: فِي حَكْمِ السَّاكِنِينَ مِنْ كَلِمَتينِ، وَالأوَّلُ صَحِيحٌ
٣٦ ٥,٤,٢ البابُ الخَامِسُ: فِي السَّاكِنِينَ مِنْ كَلِمَتينِ، وَالأوَّلُ أَلْفٌ، أَوْ واوٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، أَوْ ياءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ
٣٧ ٦,٤,٢ البابُ السَّادِسُ: فِي السَّاكِنِينَ مِنْ كَلِمَتينِ، وَالأوَّلُ واوٌ (أَوْ ياءٌ) قَبْلَهَا فَتَحَةً
٣٧ ٥,٢ بابُ الهَمْزَةِ
٣٨ ١,٥,٢ البابُ الأوَّلُ: فِي الهَمْزَةِ الواحِدَةِ
٤٢ ٢,٥,٢ البابُ الثَّانِي: فِي الهَمْزَتينِ إِذا اجْتَمَعَتَا
٤٤ ٦,٢ بابُ المَقْصُورِ والمَمْدُودِ
٤٧ ٧,٢ بابُ النِّسَبِ
٤٨ ١,٧,٢ الفصلُ الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ الكَلِمَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، ثالِثُهما ياءٌ ساكِنَةٌ، قَبْلَهَا كَسْرَةٌ أَوْ فَتَحَةٌ، أَوْ واوٌ ساكِنَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةً، وَفِي آخِرِها تاءٌ الثَّانِيثُ
٤٩ ٢,٧,٢ الفصلُ الثَّانِي: ما آخِرُهُ أَلْفٌ
٥٠ ٣,٧,٢ الفصلُ الثَّالِثُ: ما آخِرُهُ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ
٥١ ٤,٧,٢ الفصلُ الرَّابِعُ: ما آخِرُهُ ياءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ
٥٣ ٥,٧,٢ الفصلُ الخَامِسُ: ما آخِرُهُ ياءٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ
٥٤ ٦,٧,٢ الفصلُ السَّادِسُ: ما آخِرُهُ ياءٌ مَشْدَدَةٌ
٥٦ ٧,٧,٢ الفصلُ السَّابِعُ: ما قَبْلَ آخِرِهِ ياءٌ مَشْدَدَةٌ
٥٧ ٨,٧,٢ الفصلُ الثَّامِنُ: ما كانَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ، بِسُكُونِ العَيْنِ، وَلامُهُ ياءٌ أَوْ واوٌ
٥٧ ٩,٧,٢ الفصلُ التَّاسِعُ: ما حُذِفَ لامُهُ
٥٩ ١٠,٧,٢ الفصلُ العَاشِرُ: ما حُذِفَ عَيْنُهُ نَحْوُ: سَهٍ، وَما حُذِفَ فَاؤُهُ نَحْوُ: عِدَةٍ
٦٠ ١١,٧,٢ الفصلُ الحادِي عَشَرَ: ما آخِرُهُ تاءٌ الثَّانِيثُ
٦٠ ١٢,٧,٢ الفصلُ الثَّانِي عَشَرَ: ما لَحِقَتْهُ زِيادَتا التَّنْثِيَةِ، وَزِيادَتا الجَمْعِ
٦١ ١٣,٧,٢ الفصلُ الثَّالِثَ عَشَرَ: فِي الاسْمينِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُما إِلى الأَخرِ
٦٢ ١٤,٧,٢ الفصلُ الرَّابِعَ عَشَرَ: فِي النِّسَبِ إِلى الاسْمِ المِضافِ
٦٣ ١٥,٧,٢ الفصلُ الخَامِسَ عَشَرَ: فِي النِّسَبِ إِلى الأَسْماءِ المَحْكِيَةِ
٦٤ ١٦,٧,٢ الفصلُ السَّادِسَ عَشَرَ: فِي النِّسَبِ إِلى الجَمْعِ غَيْرِ السَّالِمِ
٦٥ ١٧,٧,٢ الفصلُ السَّابِعَ عَشَرَ: فِي أُبْنِيَةِ اسْتِغْنِيَّيَ بِها عَن ياءِ النِّسَبِ
٦٨ ٨,٢ بابُ التَّصْغِيرِ

- ٦٩ ١,٨,٢ فِصْلٌ: اعْلَمْ أَنَّ التَّحْقِيرَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ.
- ٧٠ ٢,٨,٢ فِصْلٌ: أَبْنِيَةُ التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةٌ.
- ٧١ ٣,٨,٢ فِصْلٌ: إِذَا أُرِدْتُ أَنْ تَصَغَّرَ الْأِسْمَ، تَنْظُرُ إِلَى بَنِيَّتِهِ فَتَصَغِّرُهَا، فَمَا يَلْزِمُ فِيهَا يَلْزِمُ فِي الْأِسْمِ.
- ٧١ ٤,٨,٢ فِصْلٌ: اعْلَمْ أَنَّ الْأِسْمَ الْمُؤَنَّثَ إِذَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ رَدَدْتَ إِلَيْهِ النَّأَ.
- ٧٢ ٥,٨,٢ فِصْلٌ: مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَكْسُورًا.
- ٧٣ ٦,٨,٢ فِصْلٌ: إِذَا اضْطَرَّرْتَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ؛ لِإِقَامَةِ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ.
- ٧٣ ٩,٢ بَابُ تَصْغِيرِ الثَّلَاثِيِّ.
- ٧٤ ١٠,٢ بَابُ تَصْغِيرِ الرَّبَاعِيِّ.
- ٧٥ ١١,٢ بَابُ تَصْغِيرِ الْخَمَاسِيِّ.
- ٧٦ ١,١١,٢ فِصْلٌ: أَلْفُ التَّأْنِيثِ إِذَا كَانَتْ خَامِسَةً حَذَفْتُهَا أَبَدًا.
- ٧٧ ٢,١١,٢ فِصْلٌ: هَمْزَةُ التَّأْنِيثِ تَجْرِي فِي التَّصْغِيرِ كِتَابَةَ التَّأْنِيثِ.
- ٧٨ ٣,١١,٢ فِصْلٌ: مَا آخِرُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ، يُصَغَّرُ فِيهِ الصَّدْرُ، وَتَجْرِيهِ مَجْرَى مَا آخِرُهُ هَمْزَةُ التَّأْنِيثِ.
- ٧٨ ٤,١١,٢ فِصْلٌ: فَإِنْ كَانَ خُمَاسِيًّا بَزِيَادَتَيْنِ، وَاسْتَوَتْ الرَّيَادَتَانِ أَوْ تَقَارَبَتَا، فَاحْذَفْ أَيْبُهَا شَنْتًا.
- ٨٠ ١٢,٢ بَابُ تَصْغِيرِ السُّدَاسِيِّ.
- ٨١ ١٣,٢ بَابُ تَصْغِيرِ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ.
- ٨٣ ١٤,٢ بَابُ تَحْقِيرِ مَا فِيهِ بَدَلٌ.
- ٨٩ ١٥,٢ بَابُ تَحْقِيرِ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ.
- ٩٠ ١٦,٢ بَابُ تَحْقِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ.
- ٩١ ١٧,٢ بَابُ تَكْسِيرِ الْوَاحِدِ لِلْجَمْعِ.
- ٩١ ١٨,٢ بَابُ تَكْسِيرِ الثَّلَاثِيِّ.
- ٩٧ ١٩,٢ بَابُ جَمْعِ فَاعِلٍ، بِكسر العين، وَفَتْحِهِ.
- ٩٨ ٢٠,٢ بَابُ تَكْسِيرِ (أَفْعَلٍ) وَمَا شَاكَلَهُ فِي الْبِنَاءِ.
- ١٠٠ ٢١,٢ بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، وَثَلَاثَةَ أَلْفٍ، أَوْ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً، أَوْ وَاوً قَبْلَهَا ضَمًّا.
- ١٠٤ ٢٢,٢ بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا أَصُولٌ، وَمَا لَحِقَ بِذَلِكَ مِنَ الثَّلَاثِيِّ.
- ١٠٥ ٢٣,٢ بَابُ تَكْسِيرِ مَا آخِرُهُ هَمْزَةُ التَّأْنِيثِ، وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ، أَوْ الْأَلْفُ وَالنُّونُ.
- ١٠٦ ١,٢٣,٢ فِصْلٌ: مَا آخِرُهُ أَلْفُ التَّأْنِيثِ، إِنْ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، مِمَّا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَى، بَضَمِ الْفَاءِ.
- ١٠٦ ٢,٢٣,٢ فِصْلٌ: مَا آخِرُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ (فَعْلَانٌ)، يَفْتَحُ الْفَاءَ، وَسُكُونِ الْعَيْنِ.
- ١٠٧ ٢٤,٢ بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، وَمَا فَوْقَهَا، بِزِيَادَةٍ، أَوْ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ.
- ١٠٨ ٢٥,٢ بَابُ التَّأْنِيثِ.
- ١٠٨ ١,٢٥,٢ الفِصْلُ الْأَوَّلُ: التَّأْنِيثُ.
- ١١١ ٢,٢٥,٢ الفِصْلُ الثَّانِي: فِي أَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثِ.
- ١١١ ٣,٢٥,٢ الفِصْلُ الثَّلَاثُ: فِي عِلْمَةِ التَّأْنِيثِ.
- ١٢٤ ٢٦,٢ بَابُ الْأَفْعَالِ، وَمَصَادِرِهَا، وَأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ، وَأَسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ الْجَارِيَةِ عَلَيْهَا، وَأَسْمَاءِ الْأَمَكْنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ الْمَأْخُذَةِ مِنْ أَلْفَاظِهَا.
- ١٢٤ ٢٧,٢ بَابُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ غَيْرِ الْمَزِيدَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ.
- ١٣٠ ١,٢٧,٢ فِصْلٌ: قَالُوا: فُعَالًا فِي أَشْيَاءٍ تَقَارَبَتْ مَعَانِيهَا.
- ١٣١ ٢,٢٧,٢ فِصْلٌ: إِذَا كَانَ الْمَضَارِعُ عَلَى (يَفْعُلُ)، بِكسر العين.
- ١٣٤ ٣,٢٧,٢ فِصْلٌ: اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ غَيْرِ الْمَزِيدِ (فَاعِلٌ)، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ (مَفْعُولٌ).

١٣٤	٢٨،٢	بابُ الأفعالِ الثلاثيةِ الأصولِ المزيدةِ
١٤٣	١،٢٨،٢	فصلٌ: وقد تقدّم فيما ذكرته أن البناءين قد ينفقان على معنًى واحدٍ
١٤٣	٢،٢٨،٢	فصلٌ تقول: كسرتُ الشئَ، وإذا أرادوا التّكثيرَ، قالوا: كسرتُ، فكما فعلوا هذا في الفعلِ فعَلُوهُ في المصدرِ
١٤٣	٣،٢٨،٢	فصلٌ قالوا: أقمتُ إقامةً، الأصلُ: إقوامٌ، بمنزلةِ إكرامٍ؛ لأنّهم أعلّوا المصدرَ؛ لاعتلالِ الفعلِ
١٤٤	٢٩،٢	بابُ الرُّباعيِّ
١٤٥	١،٢٩،٢	فصلٌ: إذا أردتَ المصدرَ أو الزّمانَ أو المكانَ من الفعلِ الَّذي جذرُه على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ (على طريقةِ مُفْعَلٍ)
١٤٥	٣٠،٢	بابُ الإمالةِ وما شابهها
١٤٨	١،٣٠،٢	فصلٌ: علم أن الرّاءَ المكسورةَ إذا وقعَ قبلها حرفٌ مفتوحٌ، نُجِيَ بالفتحةِ نحوَ الكسرةِ؛ لأنّ الرّاءَ المكسورةَ كأنّها حرفانِ مكسورانِ
١٤٩	تَكْمَلَةٌ	
١٥١	تَكْمَلَةٌ	
١٥٢	٣١،٢	بابُ التّصريفِ
١٥٧	٣٢،٢	بابُ زيادةِ الهمزةِ
١٥٨	٣٣،٢	بابُ زيادةِ الميمِ
١٥٩	٣٤،٢	بابُ زيادةِ الألفِ
١٦٠	٣٥،٢	بابُ زيادةِ الباءِ
١٦٠	٣٦،٢	بابُ زيادةِ الواوِ
١٦١	٣٧،٢	بابُ زيادةِ النُّونِ
١٦٣	٣٨،٢	بابُ زيادةِ التّاءِ
١٦٤	٣٩،٢	بابُ زيادةِ الهاءِ
١٦٤	٤٠،٢	بابُ زيادةِ اللّامِ
١٦٥	٤١،٢	بابُ البديلِ على غيرِ جهةِ الإدغامِ
١٦٦	١،٤١،٢	فصلٌ: علم أن العربَ قد تخصّصُ المعتلَّ ببناءٍ لا يكونُ في الصّحيحِ
١٦٧	٤٢،٢	بابُ اعتلالِ الفاءِ إذا كانتْ واوًا، وإذا كانتْ ياءً
١٦٩	١،٤٢،٢	فصلٌ: ما كانتْ فاوُهُ همزةً
١٦٩	٤٣،٢	بابُ اعتلالِ العينِ
١٨٠	٤٤،٢	بابُ اعتلالِ اللّامِ
١٨٩	٤٥،٢	بابُ التّضعيفِ في بناتِ الباءِ
١٩١	٤٦،٢	بابُ التّضعيفِ في بناتِ الواوِ
١٩٣	٤٧،٢	بابُ الإدغامِ
١٩٦	١،٤٧،٢	فصلٌ: الإدغامُ في الحروفِ
١٩٩	٢،٤٧،٢	فصلٌ: حروفُ الحلقِ التي تُدغمُ خمسةً
١٩٩	٣،٤٧،٢	فصلٌ: القافِ
١٩٩	٤،٤٧،٢	فصلٌ: الطّاءِ، والدّالِ، والتّاءِ، والظّاءِ، والدّالِ، والتّاءِ
٢٠٠	٥،٤٧،٢	فصلٌ: النُّونِ الساكنةِ
٢٠٠	٦،٤٧،٢	فصلٌ: اللّامِ إذا كانتْ للتّعريفِ
٢٠٢	الفهارسُ الفتيّةِ	

٢٠٢	فهرس الآبات القرآنية
٢٠٧	فهرس الأحاديث والآثار
٢٠٧	فهرس الأمثال والأقوال
٢٠٧	فهرس الأشعار والقوافي
٢٠٩	فهرس أنصاف الأبيات
٢١١	فهرس الأعلام
٢١٣	فهرس الأماكن
٢١٤	فهرس المصطلحات
٢١٦	ثبت المصادر والمراجع